

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي

تأليف

الدكتور اسماعيل صبري مقلد

العلاقات السببية الدولية

دراسة في الأصول والنظريات



المكتبة الأكاديمية
القاهرة

١٦١

١٠٠٠٠٠

العلاقاتُ السَّيَاسِيَّةُ الدَّوْلِيَّةُ

دراسة في الأصول والنظريات

العلاقات السكّية الدّولية

دراسة في الأصول والنظريات

تأليف

الدكتور اسماعيل صبري مقلد

استاذ الملاحظات السياسية الدولية قسم العلوم السياسية
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الكويت



طبعة خاصة
للمكتبة الاكاديمية

حقوق النشر

حقوق التأليف والطبع والنشر © ١٩٩١

جميع الحقوق محفوظة للناشر:

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة

تليفون: ٣٤٩١٨٩٠ / ٣٤٨٥٢٨٢

تلكس: ABCMN UN ٩٤١٢٤

فاكس: ٣٤٩١٨٩٠ - ٢٠٢

لا يجوز إستنساخ أى جزء من هذا الكتاب أو نقله بنى طريقة كانت إلا بعد
حصول على تصريح كتابى من الناشر.

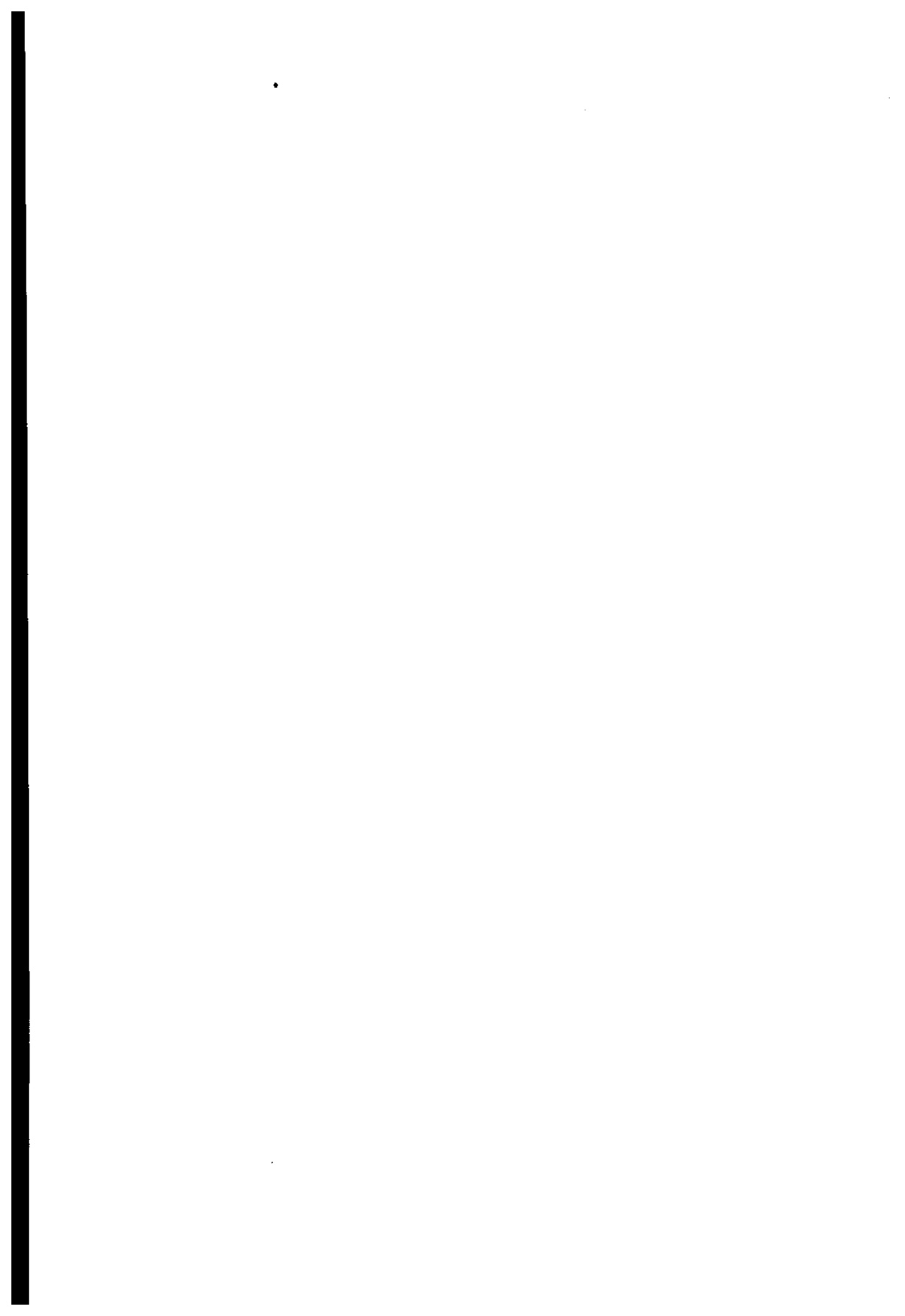
تقديم

تصدر هذه الطبعة الخاصة للمكتبة الأكاديمية بالدقى، وقد اضطرتنا أحداث الخليج وما صاحبها من ظروف وملابسات إستثنائية إلى إصدار هذه الطبعة الخاصة بالقاهرة حتى تلبى الإحتياجات العاجلة لهذا الكتاب عن يعينهم موضوعه من الدارسين والباحثين.

وبالله التوفيق،

المؤلف

القاهرة فى يوليو ١٩٩١



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الإهداء

إلى روح أبي

مقدمة الطبعة الرابعة

تصدر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب، ولما يمضي على صدوره في طبعته الثالثة أكثر من أربعة شهور فقط.

وإذا كان نفاذ الكتاب بهذه السرعة يعد مؤشراً إيجابياً نعتز به للثقة العلمية التي حظي بها ممن أتبع لهم أن يصل إلى أيديهم، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر هذه المرة إلى دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع بالكويت، التي يصدر الكتاب عنها هذه المرة.

ومجدونا الأمل في أن يأتي الكتاب في طبعته القادمة وقد تناولناه بالمزيد من التنقيح الذي يثري مادته العلمية ويعزز الفائدة المرجوة منه.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المؤلف

الكويت في سبتمبر ١٩٨٤.

مقدمة الطبعة الثالثة

يسرنا أن نتقدم بالطبعة الثالثة من هذا الكتاب، والتي تأتي كاستجابة منا للحاجة المتزايدة إليه، والتي لمسناها بكل وضوح خلال السنوات القليلة التي انقضت منذ صدوره في طبعته الأخيرة.

ومرة أخرى نشكر جامعة الكويت على قيامها باعادة نشره. وبالله التوفيق.

المؤلف

الكويت في إبريل ١٩٨٤.

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر الطبعة الثانية من هذا الكتاب « العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات » ، بعد أن مر على طبعته الأولى ما يقرب من ثمان سنوات كاملة، وهي فترة وإن كانت طويلة نسبياً ، إلا أنها سمحت بتوفير الجهد المطلوب لمراجعته وإعادة تقييمه في ضوء الأهداف التي توخيناها له منذ البداية ، وأيضاً في ضوء ما أسفرت عنه تجربة تدريسه في أقسام العلوم السياسية بمعظم الجامعات العربية والتي اعتمدت عليه كمرجع رئيسي في موضوعه ، وهو ما نسجل اعترافنا البالغ به وامتناننا له .

وقد سعدنا تماماً بالاستجابة المشجعة وبالقدر الذي حظي به هذا الكتاب ممن أتبع لهم أن يصل إلى أيديهم من أساتذة وباحثين وطلاب على السواء ، وهو ما كان له أكبر الأثر في حفزنا على إعادة إصداره في صورة أوفى وأقدر على تحقيق الغرض منه .

ومرة أخرى نشكر بأجزل الشكر وأعمقه لجامعة الكويت على قيامها بنشر هذا الكتاب في طبعته الجديدة المعدلة .

ربانہ التوفیق ،

المؤلف

الكويت في ١٠ إبريل ١٩٧٩

مقدمة الطبعة الأولى

هذا الكتاب « العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات » هو محاولة علمية متواضعة لتقديم هذا الموضوع لطلاب العلوم السياسية في جامعاتنا العربية ، حيث أن المؤلفات العربية في هذا المجال تكاد تكون شئنا لا يذكر على الاطلاق، وهو الأمر الذى يواجهه من يقومون على تدريس هذا الموضوع بصعوبات لا يستهان بها .

والعلاقات السياسية الدولية بطبيعتها مادة معقدة ومتشعبة الجوانب والأبعاد بشكل لا يعرف حقيقته إلا من خبرها عن قرب، ومن هنا فإن الباحث في أصولها وجوانبها النظرية الأساسية يجد نفسه أمام اختيار صعب لأن عليه أن يحدد هذه الجوانب ويربط بينها في اطار من التناسق والتكامل. وربما كانت هذه هي المشكلة التى تواجه كل من تصدى للكتابة في هذا الموضوع ، ويبدو هذا جليا في الغالبية العظمى من المؤلفات الأجنبية التى تعالج الأصول النظرية للعلاقات الدولية حيث يندر أن يتفق اثنان منها في ترتيب الموضوعات الواردة فيهما، وإن كانت هذه الموضوعات تشابه على نحو أو آخر. فمثلا لا تكاد نجد مرجعا نظريا واحدا في العلاقات الدولية يخلو من التعرض - إيجازا أو تفصيلا - لنشأة النظام السياسى الدولى وتطوره أو دور القومية في تشكيل السلوك الخارجى للدول ، أو القوة القومية وتأثيراتها النسبية على اختيار الأهداف الخارجية وكذلك على تصرفات الدول الكاتنة في المجتمع الدولى، أو نظام توازن القوى ، أو الأمن الجماعى، أو الدبلوماسية، أو الدعاية، أو نزع السلاح، أو الاستعمار، أو التنظيم الدولى .

وهذا الوضع ربما يخلق انطباعا عاما مؤداه أن مؤلفات العلاقات الدولية ، وأغنى تلك التى تتناول أصولها النظرية، تعالج موضوعات وأمورا تفتقر إلى التسلسل والترابط المنطقى المنظم .

وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما، إذ أنه وحتى الآونة الراهنة لم يتيسر لأساتذة العلاقات الدولية التوصل إلى نظرية عامة في هذا المجال، وهو

أمر لا يبدو أنه سيكون ممكناً ، على الأكل بمقاييس المستقبل القريب . وهذه ليست مشكلة العلاقات الدولية وحدها بقدر ما هي مشكلة العلوم الاجتماعية كلها بوجه عام . وهو أمر لا يعيها بقدر ما يوضح الحاجة إلى ضرورة مضاعفة الجهود العلمية المبذولة لتذليل الصعاب التي تحول دون وضع هذه النظرية العلمية السليمة والمتكاملة ، والقابلة للإختبار والتحقق شأنها في ذلك شأن غيرها من النظريات العلمية .

ولقد راعت في اعداد هذا الكتاب أن يتضمن على قدر الإمكان، الموضوعات الرئيسية التي يتعين على طالب العلوم السياسية أن يكون على إلمام بها وهو يدرس هذا المقرر الأساسي في العلاقات الدولية، دون أن أتجاوز ذلك إلى الاغراق في تفصيلات وتعقيدات قد لا تكون أمراً مقبولاً مع هذا المستوى غير المتقدم من مستويات التخصص .

والكتاب مقسم إلى سبعة عشر فصلاً ، يتناول، الفصل الأول منها تحليل أهم المناهج المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية . التقليدية منها والمعاصرة . والفصل الثاني يعرض لأهم ملامح التطور الذي مر به النظام السياسي الدولي منذ ظهر هذا النظام إلى حيز الواقع في القرن السابع عشر حتى الوقت الحالى . ثم بعد ذلك يحاول الكتاب التعرض لبعض القوى الديناميكية في العلاقات الدولية مثل الأيديولوجية التي خصصنا لها الفصل الثالث ، والقومية التي خصصنا لها الفصل الرابع . وانطلاقاً من موضوع القومية أفردنا الفصل الخامس لمناقشة الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ، وعرضنا لكل الأبعاد الرئيسية المتصلة بهذا الموضوع . ولما كانت الأهداف القومية لا يمكن أن تتحدد في سياسات الدول الخارجية بمنأى عن الامكانيات المتوفرة لدى هذه الدول من القوة القومية ، فقد ناقشنا القوة القومية من جوانبها المختلفة في الفصل السادس .

وبالنظر إلى أن القوة القومية تشكل حجر الأساس في السلوك الدولي، فقد أفردنا الفصلين السابع والثامن لتحليل جوانب النظامين اللذين قاما على معالجة تأثيرات القوة في العلاقات الدولية ، كل بحسب مفهومه وفي إطار تصوراته الخاصة ، ونعني بذلك نظامى توازن القوى والأمن الجماعى . وحيث أن تطبيق

نظام الأمن الجماعي قد تعثر على أرض الواقع وصادف الكثير من المشكلات ،
لقد رأينا أنه يكون من الأوفق تحليل نظم المحالفات وترتيبات الأمن الجماعي
والإقليمي التي ظهرت كبديل لهذا النظام العالمي ، وهذا هو موضوع الفصل العاشر

ثم كان اعتقادنا أن أى دراسة لأصول العلاقات الدولية لا تكون على المستوى
المطلوب من الشمول إذا لم تتناول بالتحليل نظرية اتخاذ القرارات في السياسة
الخارجية وهو موضوع الفصل الحادى عشر ، ثم عرضنا في الفصول الأربعة
التالية الأدوات الرئيسية المستخدمة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية وهي على
الترتيب : الدبلوماسية ، والدعاية ، والأدوات الاقتصادية ، والقوة المسلحة.

والفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب خصصناها لمناقشة عدد من الموضوعات
الهامة في العلاقات الدولية وهي الاستعمار ونزع السلاح والتنظيم الدولي .
وقد حاولنا أن نحصر التحليل في نطاق العوامل النظرية دون أن نتطرق إلى بحث
كل مشكلات التطبيق حيث أن ذلك ربما كان فضلاً عن انتقاله لكاهل الدراسة ،
خروجاً بها عن إطارها النظرى الصحيح .

وفي النهاية لا يسعنى إلا أن أتقدم بأجزل الشكر وأعمقه للسادة الزملاء
أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت لتشجيعهم ، ومؤازرتهم ، وأخص
بالذكر الأستاذين الدكتورين بحى الملا وإبراهيم صقر .

كما أتوجه بالشكر الوافر لجامعة الكويت لمساعدتها على نشر هذا الكتاب .

لعلى أكون قد وفقت فيما هدفت إليه ، وعلى الله قصد السبيل .
المؤلف

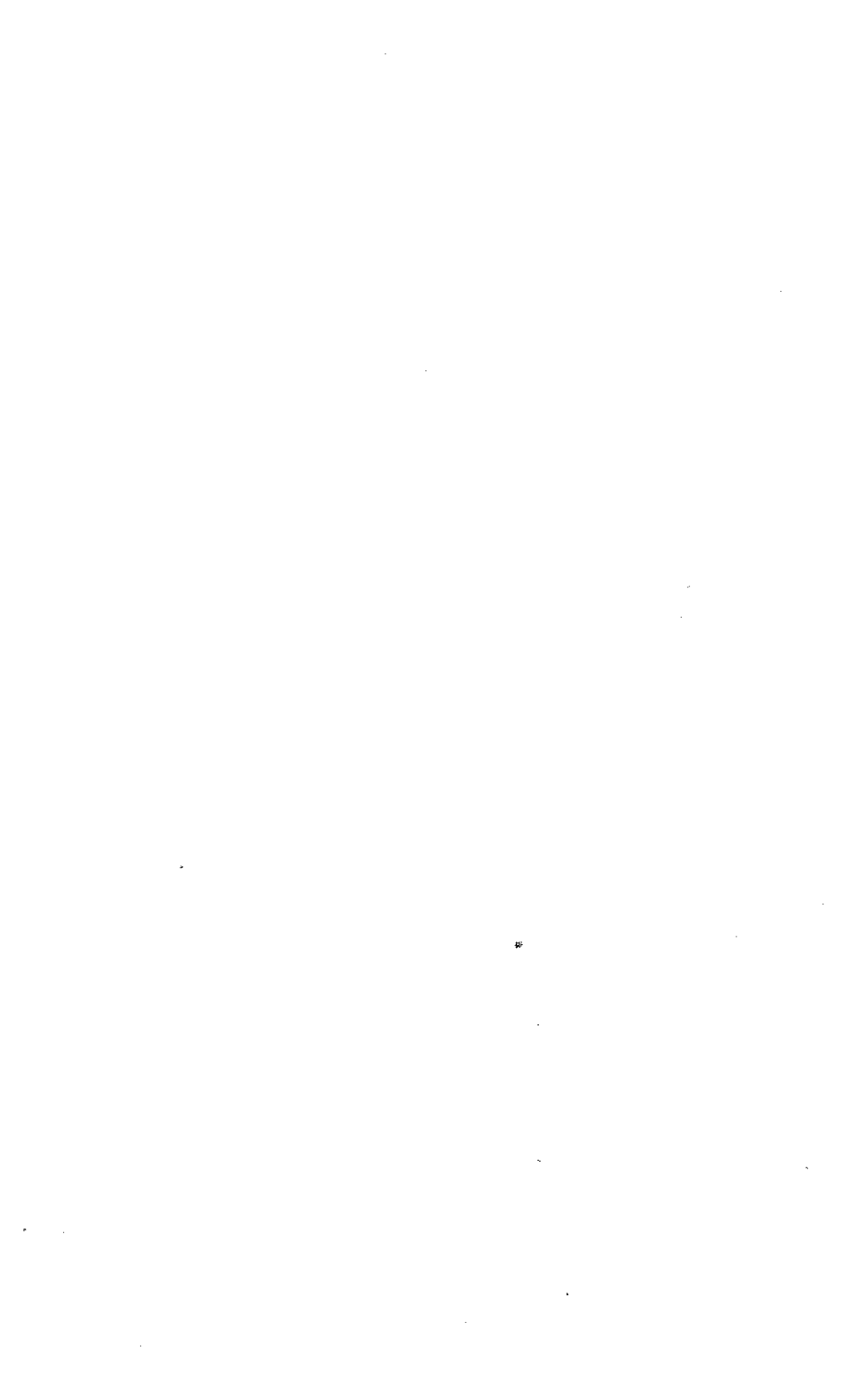
الكويت في فبراير ١٩٧١

الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية طرق الدراسة ومناهج البحث

المبحث الأول - المناهج التقليدية في دراسة العلاقات
السياسية الدولية

المبحث الثاني - المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية
الدولية



الفصل الأول

العلاقات السياسية الدولية

طرق الدراسة ومناهج البحث

تستهدف دراسة العلاقات السياسية الدولية التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الامكان لحقائق الوضع الدولي وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الانجازات السياسية للدول ازاء بعضها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والامام بمختلف التأثيرات ووردود الفعل التي تتركها على اوضاع المجتمع الدولي .

وهناك عوامل كثيرة تستلزم اجراء هذه التحليلات المتخصصة لحقائق المجتمع الدولي منها :

(أولاً) الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصال بين الدول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الدولي وأساليبه وهي الثورة التي أزالت كل العوائق التي كانت تعترض طريق الاتصال في الماضي ، سواء بسبب التباعد الجغرافي أو بسبب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية . وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله الجديدة يطبع البيئة الدولية بصبغة ديناميكية خاصة ، تنعكس في سرعة ردود الفعل التي تنتج عن أحداث السياسة الدولية في أى مكان من العالم .

(ثانياً) انه نتيجة لهذا الاتصال نتج نوع من التحد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول ، وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي ، أو دعم كيانها الاقتصادي ، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية ، والأيدولوجية ، هذا فضلاً عن التعاون في المجالات الفنية والعلمية والثقافية . وهذا يبين كيف أن حجم التعامل الدولي قد أصبح أضخم بكثير مما كان عليه في الماضي .

(ثالثاً) انه انطلاقاً من هذه الحقيقة الأساسية وترتيباً عليها لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومي أو مركزها الاستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الاقليمي أو وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايدولوجيتها أو ثقافتها ، الخ .

ومن هنا لا نلمس نجانسا أو تماثلاً في استجابات وردود فعل الدول لهذه الأحداث فهناك دول أكثر ايجابية في سلوكها الدولي ، وهناك دول تنجح إلى الترام المواقف السلبية ، وهذه الاتجاهات بلورها تنبع من مخططات كل دولة واستراتيجيتها في المجتمع الدولي ، فهناك دول لها استراتيجيات خارجية عالمية ، ودول لها استراتيجيات اقليمية ، ودول ليست لها استراتيجيات بالمرّة ولكنها تكيف اتجاهاتها بحسب ما تمليه عليها الظروف .

وليس هذا فقط ، فحتى في داخل الدولة الواحدة قد لا نجد نجانسا في النظرة إلى الأحداث وتفسيرها حيث تتفاوت أحكام الأقسام المختلفة من الرأي العام ، وفي بعض الدول القائمة على النظام الحزبي نجد أن لكل حزب برنامجه الخاص في السياسة الخارجية الذي يبلوره وفقاً لايدولوجيته وتفسيره لمصالح الدولة والكيفية المثلى لحمايتها ، وبذلك نجد انقساماً في اتجاهات الرأي العام ويواجه ذلك الحكومة بمشكلة وضع سياسة خارجية ترضى عنها غالبية الرأي العام وهكذا

هذا كله يجعل مهمة دارس العلاقات الدولية أمراً صعباً لأن عليه تتبع هذه التفاعلات والربط بينها ، واستنتاج دلالات لها واقامة التوقعات بشأن ما سيكون عليه الحال مع كل موقف من مواقف السياسة الدولية .

مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية

هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات السياسية الدولية تعرف الأولى منها بمجموعة المناهج التقليدية (Traditional Approaches) وتعرف ثانيها بمجموعة المناهج المعاصرة (Contemporary Approaches) وتندرج تحت مجموعة المناهج التقليدية المناهج الآتية :

(1) المنهج التاريخي (Historical Approach)

(2) المنهج القانوني (Legal Approach)

(3) المنهج الواقعي أو منهج التحليل في إطار سياسات القوى (Power Politics Approach)

(4) المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية (National Interest Approach)

(5) المنهج القائم على التصورات المثالية (Idealist Approach)
أما مجموعة المناهج المعاصرة فتشمل ضمن ما تشتمل على المناهج الرئيسية التالية :

(1) النظريات القائمة على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية (The International System and its Subsystems)

(2) نظريات التوازن الدولي

(Equilibrium Theories)

(3) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

(Decision Making Theory)

(4) نظرية المباريات في التحليل الدولي

(Game Theory)

وفيما يلي عرض تفصيلي لماتين المجموعتين من مناهج دراسة العلاقات السياسية الدولية .

المبحث الأول

المنهج التقليدي في دراسة العلاقات السياسية الدولية

حتى وقت ليس بعيد كانت دراسة العلاقات السياسية الدولية تتبع أباً من المنهج التالية :

(١) المنهج التاريخي :

وهو أكثر المنهج التقليدي شيوعاً ، وهو يعلق أهمية كبرى تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضروريا لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة ، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول .

كذلك فان دعاة المنهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بإمكان هذا المنهج تحقيق عدة مزايا أخرى منها :

(أ) القدرة على تحرى الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في اتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما ، واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدول المختلفة .

(ب) ان استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر .

(ج) أنه يساعد أيضا على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تملئها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الاطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات .

(د) ان التاريخ في اعتقاد دعاة هذا المنهج يخدم كعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس

أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة ، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو .

ولكن هذا المنهج التاريخي في دراسة العلاقات السياسية الدولية لا يخلو من بعض انتقادات حادة توجه إليه ومن ذلك على سبيل المثال : ان الأحداث التاريخية هي من الغزارة والتعقد والتداخل بحيث تجعل من الصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية عند أى مرحلة من مراحل تطورها والانتقاد الثاني هو ان التاريخ كثيرا ما تستخدم دراسته لا ثبات فرضية معينة ، ومن هنا يحدث نوع من التأثير أو التلاعب بالمادة التاريخية بحيث تستخلص منها فقط العناصر التي تؤيد هذه الفرضية واستبعاد العناصر الأخرى التي تلخصها أو تناقضها ، وعلى ذلك تكون الاستنتاجات والتعميمات مغرضة ومتحيزة ولا تعكس الا جزءا من الحقيقة التاريخية يتوقف مدها على اتجاه كل دارس وكيفية تحليله للمادة التاريخية التي في متناوله . وأما عن الانتقاد الآخر الموجه إلى هذا المنهج فهو أن التاريخ لا يتطور في اتجاه محدد أو معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين يمكنها أن تفسر الظواهر المختلفة التي تحيط بعملية التطور هذه ، وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الدارسين حيث يعملون تحت وهم الاعتقاد بأن التاريخ وما يرتبط به من علاقات بين الدول ، يتطور من وضع إلى آخر بفعل قوانين بالامكان تحديدها والتوصل إليها . وربما كانت هذه الحقيقة بالذات هي التي دعت فيلسوفا مثل شبنجلر Spengler إلى أن ينكر على التاريخ أن يكون مبنيًا على الارتباطات السببية أو على التطور المنطقي والمنتظم .

وقد لخص ستانلي هوفمان أزمة هذا المنهج بأن قال ان المنهج التاريخي قد انتهى بنا إلى التحديق في السماء ، ولكنه لا يستطيع أبدا أن يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية . (١)

(٢) المنهج القانوني :

وهذا المنهج لا يجلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكات السياسية والقومية والاستراتيجية والأيدولوجية والسيكولوجية والدعائية التي تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات وابرارز كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها ، وانما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي

تجسّد بعلاقات الدول مع بعضها ، أى أن هذا المنهاج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولى أكبر من أى شىء آخر .

ومن أمثلة الموضوعات التى يعنى هذا المنهاج بدراستها وتحليلها :

(أولا) المعاهدات والاتفاقات الدولية من حيث التزامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التى ينص عليها لمعاقبة الأطراف التى تخل بتعهداتها الواردة فى هذه الاتفاقات كما يتصرف اهتمام القانون الدولى إلى التركيز على جوانب أخرى فى هذا الخصوص مثل كيفية إعداد المعاهدات والسلطة الدستورية التى تملك حق التوقيع والتصديق النهائى عليها والاجراءات التى يتم بواسطتها تسجيل هذه الاتفاقات الدولية واعلانها فى المجتمع الدولى بالإضافة إلى كيفية تعديل المعاهدات أو تجديدها أو انقائها أو الانسحاب منها ، الخ .

(ثانيا) تحليل عنصر المسئولية الدولية فى تصرفات الدول ، والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية .

(ثالثا) التكييف القانونى لموضوع الاعتراف Recognition بالدولة أو بنظام الحكم فيها والتمييز بين الاعتراف القانونى (de facto recognition) والاعتراف بالأمر الواقع (de jure recognition) ، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدم الاعتراف فى علاقات الدول بعضها ببعض .

(رابعا) التكييف القانونى لموضوع الحرب من حيث ترتيب معايير يمكن الاحتكام إليها فى تنفيذ شرعية الحرب كأداة فى سياسات الدول من عدم شرعيتها ، وأيضا التعرض لتحليل الآثار القانونية المترتبة على الحرب مثل الضم واللاحق والاحتلال ، والحقوق والواجبات التى يربتها القانون الدولى للأطراف المتحاربة .

(خامسا) كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية. وتحليل أهم الطرق والاجراءات المستخدمة فى هذا الصدد مثل الوساطة والاستمضاء وتحرى الحقائق والتحكيم والتوفيق وبذل المساعى الحميدة والتسويات القضائية ، الخ .

(سادسا) البحث في الكيفية التي تتكون منها المنظمات الدولية والاقليمية، والوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات والاجراءات التي تحكم عملها، مثل قواعد التصويت وهل يشترط أن يتم بالأغلبية (Majority) أو الاجماع (Unanimity) وشروط اكتساب عضوية هذه المنظمات الدولية والمبررات التي توجب ايقافها أو انهاءها إلى غير ذلك من الأمور التي يعنى بها دارسو القانون الدولي عادة .

ويمكن القول بأن المنهاج القانوني في دراسة العلاقات السياسية الدولية كان أكثر ما يكون وضوحا وتأثيرا مع مطلع القرن العشرين وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالذات حيث دفع انشغال الدبلوماسية الأمريكية واهتماماتها الجديدة بالشئون الآسيوية والأوروبية بعض الدارسين إلى تحليل هذه العلاقات، وتركزت دراساتهم شأن غيرهم من الدارسين الأوروبيين في ذلك الوقت على تحليل المعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي .

وكان محور التحليل في هذا المنهاج القانوني هو أن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن اجراءات قانونية لتسويتها، كما أن تحقيق السلام والاستقرار الدولي إنما كان ممكنا من خلال انشاء مؤسسات دولية تكفل جهود الدول في اطار منظم ومنسق للقضاء على مصادر الصراع والحرب في المجتمع الدولي، ومن ضمن الموضوعات التي حفل بها التحليل قوانين الحرب والحياد، ومشاكل التحكيم، ونزع السلاح، الخ .

ثم كان لظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى أثر كبير في دفع هذا المنهاج القانوني دفعة أكبر إلى الأمام حيث نشأت مراكز ومعاهد متخصصة لدراسة القانون والتنظيم الدولي في دول مثل سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة، وانصب اهتمام الدراسات الصادرة عن هذه المعاهد على تحليل المؤتمرات والمعاهدات الدولية وتتبع اجتماعات عصبة الأمم .

ومن الملاحظ على الكيفية التي استخدم بها هذا المنهاج هو أنه لم يحاول التعرض لتحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي

لكل دولة وانما عى أساساً بالحكم على مدى قانونية هذا السلوك في إطار المقاييس القانونية المستخدمة آنذاك . (٢)

وقد بدأ هذا المنهاج القانوني في التحليل يهتر ويتخلخل تحت تأثير السلوك العدواني لألمانيا النازية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، حيث أخذ كثير من الدارسين يضيفون ذرعا بتحليل العلاقات الدولية من الزاوية القانونية أو الأخلاقية وحدها ، أو من زاوية المؤسسات والتنظيمات الدولية ، وانما بدا أن هناك نقاطا أكثر استراتيجية وحيوية تستوجب الاهتمام في تحليل العلاقات السياسية الدولية الدولية مثل : اعتبارات الأمن القومي ، وفكرة التوسع ، والنشاط الدبلوماسي والتجاري ، كما أخذ التحليل الجديد يركز على الوسائل التي ظهرت في جو العلاقات الدولية ولم تكن مألوفة من قبل مثل : الأساليب والسياسات الدعائية ، وتحريض الرأى العام في الدول الخارجية والتخريب السياسي وغير ذلك من الأمور .

وباختصار يمكننا القول ان هذا المنهاج في التحليل لا يمكن التركز عليه في دراسة العلاقات السياسية الدولية لأن هذه العلاقات لا يمكن تجريدها من صيغتها السياسية وتجميدها في إطار من القواعد القانونية الشكلية . فحقيقة ان هناك اطارا قانونيا يحيط بهذه العلاقات ، الا أن القوى والمؤثرات التي توجهها وتحكم فيها لا تمت إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة ، فالذى يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والاستراتيجية للدول ، والعوامل الأيديولوجية والتسابق على النفوذ السياسي والاقتصادي ، الخ .

(٣) النظرية الواقعية أو منهاج التحليل في إطار سياسات القوى :

أما عن هذه النظرية فهي تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه ، ومن دعاها البارزين هانس مورجانثو Morgenthau أستاذ العلاقات الدولية الأشهر (٣) .

ودعامتا التحليل في النظرية الواقعية (Realist Theory) لمورجانثو هما فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power والمصلحة في مفهوم هذه

النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو
بفكرة التأثير أو السيطرة Control .

وبتحديد آخر فان القوة السياسية Political Power التي تعنيها هذه النظرية
الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي
بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع
نطاقا من ذلك بكثير، فهي التاج النهائي - في لحظة ما - لعدد كبير من المتغيرات
المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد
في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير
السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على
أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها
أو استراتيجية بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية القوة - بمفهومها الشامل - في علاقات الدول
المتبادلة إلا أن نظرية مورجانثو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التي يمكن
إيجازها على النحو التالي :

(أولا) أن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز
بين القوة التي تأتي كنتائج سياسية Political Outcome والقوة التي هي مجرد أداة
Instrumentality والقوة التي تؤثر كدافع محرك Motivation فكل واحد
من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها
ومضمونها عن بعضها البعض . ولكن مورجانثو يمزجها أو بالأحرى يدمجها في
مفهوم عام واحد ، وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه
الظاهرة ويبحث مختلف تأثيراتها الدولية .

فتبعا للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجا سياسيا فهو يرتبط بمقدرة الدولة
على أحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذي
يوأثم مصالح الدولة يعتبر مصدرا للقوة السياسية بلا جدال .

وفي اطار المفهوم الآخر للقوة من حيث اعتبارها أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولاً إلى أهداف أخرى عديدة ، بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها .

والمفهوم الثالث للقوة ، من حيث اعتبارها دافعا محركا يرتبط بمدى الدافع الذى يحرك المسئولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها ، ويبدو أن مورجانثو قد حصر تحليله في اطار القوة كدافع محرك أكثر منه في اطار أى من المفهومين الآخرين . ويتضح هذا من ادعاء نظريته بأن الذى يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هى الشهوة التى تتسلط على الانسان وتدفعه إلى اكتساب القوة ، أو على حد تعبيره Man's Lust for Power ، أى أن القوة هى طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الانسانية وفي السلوك الانساني عموما . (٤)

وفي هذه النقطة بالذات - كما يقول ناقلو هذه النظرية - فإن مورجانثو لا يميز بين بعض الجوانب الكامنة في دافع القوة Power Drive وبين البعض الآخر المتعلق بالنواحي العرضية Accidental أى التى تفرضها المواقف دون أن تكون لها صلة بهذه النزعات الدفينة أو الكامنة . (٥)

وخلاصة النقد في هذه الناحية ، هى أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط إنما يضع قيودا وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية وعلى مقدرتها في التحليل على النحو الذى تحاول أن تنسبه إلى نفسها .

(ثانيا) ان الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورجانثو لم تحلل تحليلا متعمقا وكافيا . فمورجانثو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد (مادامت المصلحة القومية تتحدد دائما وأبدا في اطار القوة ولا شئ سواها) . ويقول بعض الناقدین لنظريته ان مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التقاء وتناسبا مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معيارا للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذى طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين ، أو كما قال ستانلى هوفمان فإن مورجانثو قد أخذ هذه الفترة ، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واعتبرها القاعدة لما أسمى بالتحليل الواقعي والعملی ، وعلى حد قوله : « ان فكرة الهدف والمصلحة القومية التى يسهل

تحديدها - كما يدعى مورجانثو - لا تصلح الا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محدودة بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها . ومثل هذه النظرية التي تدعى انها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا في المركز الذي يطلب منا فيه أن نعرف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها ، وأن نقر كذلك بوجود نوع من الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعاً من التغيير القوضي ، وهكذا (٦) .

ومن هنا فان مورجانثو - في رأى ناقديه - يخلط بين مفاهيمه وتحيزاته وتصوراته كمرقب للعلاقات الدولية ، وبين الظواهر الدولية التي تحدث فعلاً ، وهو يحاول أن يجعل هذه الظواهر أكثر التواء مع تحيزاته ومفاهيمه وليس العكس ، أو بعبارة أخرى فهو يحاول أن يصور الأمر كما لو كان هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد ، ونعني منظار القوة . (٧)

ويضيف هؤلاء الناقدون أن المصلحة القومية يختلف تحديدها بحسب المقاييس المستخدمة في هذا التحديد ، فمن ذلك مثلاً : (أ) أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة ، وهنا يكون للمصلحة القومية مضمون معين ، (ب) أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار بعض التفضيلات Preferences التي تبديها بعض قطاعات الرأى داخل الدولة كجماعات المصالح Interest Groups أو الناخبين ، وهنا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق . (ج) وأخيراً ، فان المصلحة القومية قد تتحدد في إطار القرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل Authoritative Allocation of values . (٨)

(ثالثاً) ان من المآخذ الأخرى التي تسمى إلى النظرية الواقعية في رأى بعض ناقدتها ، الصبغة الاستاتيكية العامة التي تطبع هذه النظرية ، فالنظام السيامي الدولي - في تحليلات مورجانثو - هو نظام غير متغير ، ما دام أن مصالح الأطراف تتحدد دائماً بدافع القوة تحت أي ظرف وأياً كانت طبيعة هذه الأطراف ، أي أن هذا النظام سيظل محكوماً ابداً وبالضرورة بصراعات القوى . وهذه الطبيعة الاستاتيكية كما يقولون ، تخلط بنوع من القوضي بين ظاهرة صراعات القوى في

السياسة الدولية وبين الأشكال الانتقالية لهذه الصراعات والمؤسسات التي تولدت في نطاقها في القرون الأخيرة أى أن صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي تحركها والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الأطراف التي تشارك فيها شيء آخر مختلف . (٩)

(رابعا) ان منهج التحليل الذي اتبعه مورجانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية (Rational) باستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت .

ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي هذه السياسات وصولا إلى الأهداف التي يحدونها للدولة ، ومادامت الأهداف تختلف فإن الوسائل لا بد وأن تختلف بالضرورة كذلك . (١٠)

(خامسا) ان القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسى الخارجى للدول مثل الرغبة في التعاون الدولى كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والاقليمية، وهناك أيضا النزعات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوروبا ، وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة .

(٤) المنهج الذى يركز على فكرة المصالح القومية :

وهذا المنهج يعتبر أن السعى نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائى والمستمر لسياستها الخارجية ، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول ؛ وينسب إلى هذا المنهج في التحليل عدة مزايا مثل :

(أولا) انه يحدد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المقنعة

أو غير الواقعية التي نحاول أن ننسبها إلى هذه السياسات وذلك كوسيلة للتفريغ أو التعمية ، سواء تم هذا التفريغ للرأى العام في الخارج أو الداخل .

(لانيا) ان فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذى قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذى قد يحدث في نمط الايديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة ، بمعنى أنه أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والاستراتيجية والايديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة القومية تظل دائما وأبدا المقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجى لأى دولة عضو في المجتمع الدولى . (١١)

أما الانتقادات التي تؤخذ على هذا المنهاج في التحليل فيمكن تلخيصها كما يلي :

(أولاً) ان هذا المنهاج ينحو إلى المبالغة في تصوير السلوك الخارجى للدول من حيث جعله يبدو باستمرار وكأنه سلوك رشيد وموجه بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح القومية للدولة، في حين ان هناك أنماطاً من السلوك الخارجى قد تكون خالية من معيار الرشيد الذى يجعلها أنسب السياسات وأكثرها تلاؤماً وتحققاً للمصالح القومية للدولة، بل ان بعض هذه الأنماط قد تتحدد من واقع الضغوط النفسية أو الشخصية للقائد أو الزعيم السياسى المسئول عن وضعها، وليس شرطاً أن تلتقى الدوافع الشخصية بدواعى المصلحة القومية في كل مرة ترسم فيها هذه السياسات الخارجية .

(لانيا) ان هذا المنهاج يحدد مصادر السلوك الخارجى للدول في اطار عامل واحد هو عامل المصلحة القومية بحجة أن هذا العامل هو وحده الذى يستطيع أن يفسر نواحي الاستمرار في السياسات الخارجية للدول بصرف النظر عن الاعتبارات الايديولوجية أو طبيعة أنظمة الحكم أو اختلاف البيئات السياسية والاجتماعية، ولكن الواقع يدل على أن التغيير في المعتقدات الايديولوجية أو في الأجهزة السياسية الحاكمة يتبعه في كثير من الأحيان تغيير في مضمون هذه

السياسات الخارجية . ومن هنا فان عامل الدوام والاستمرار في أهداف هذه السياسات يفقد شرعيته المنطقية . (١٢)

(ثالثا) ان المصلحة القومية تعبير مطاط ليس له مضمون محدد ، والمقاييس التي تتبع في تفسير هذه المصلحة القومية وتحديدتها هي مقاييس نسبية لاموضوعية . وترتبط على ذلك فان التركيز على عامل لا موضوعي ليس له محتوى متفق عليه دوليا ، واتخاذ نواة لتحليل سلوك الدول وتفهمه رغم كثرة ما يحيط بهذا السلوك من مؤثرات خارجية وداخلية ، هو أمر مبالغ فيه إلى حد كبير . (١٣)

(٥) المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي :

وأخيرا فان هناك مجموعة من المحللين الذين لم يحاولوا أن يحلوا الواقع السياسي الدولي على الطبيعة كما هو ، وانما حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلام مع القيم والمبادئ والمثل التي يعتقدونها .

وينخذ هذا المنهاج شكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشئون المجتمع الدولي، ومثال ذلك ما اشتملت عليه مقدمة ميثاق الأمم المتحدة حيث تعلن نيتها لمبدأ العنف والعنوان ، وتدعو إلى ارتضاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .

إلا أن التصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بذاتها نظرية أو هيكلًا محددًا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله، ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في إطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعلو أهمية كبرى على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية، كما أن قادة الدول يجدون أنفسهم باستمرار مواجهين بالعديد من المشاكل الصعبة التي تتعلق بالمصالح القومية لدولهم في بيئة دولية دائمة التغيير .

ومن هنا يخفق المنهاج القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي في توضيح الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية

المبحث الثاني

المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية

مع الاعتراف المتزايد بأنه ليس هناك منهج واحد يستطيع تفسير ظواهر السياسة الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد الشديدين ، ظهرت الاتجاهات التي ترمى إلى إيجاد نظرية علمية لدراسة العلاقات الدولية ، وتقوم هذه الاتجاهات على محاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول ، وفي اتجاهات الزعامات المسئولة فيها ، الخ .

وهذا الاتجاه في تحليل العلاقات السياسية الدولية يطلق عليه المنهج السلوكي (Behavioral Approach) ، ويقوم هذا المنهج على استخدام علم النفس الاجتماعي (Social Psychology) وعلم النفس السياسي (Political Sociology) والأنثروبولوجيا الاجتماعية (Social Antropology) في تفهم العوامل التي تحيط بالتغيير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية ، كما نخدم هذه العلوم في تحليل المؤثرات البيئية والانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات والدول وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسة الخارجية .

ومن بين الوسائل المستخدمة في هذا النوع من التحليل :

- (١) دراسة الشخصية القومية National Character
- (٢) استقصاء اتجاهات الرأي العام ازاء مواقف خارجية معينة
- (٣) دراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها ومطابقة ذلك بالنتائج الفعلية التي تنتهي إليها هذه الأزمات مع تحليل المؤثرات التي أدت إلى احداث هذا الاختلال بين التوقعات المبدئية والنتائج النهائية

(٤) تحليل الآثار التي تركها الدعاية على اتجاهات الدول من بعضها البعض .
وتتمثل أهم المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية في الآتي:

(١) المنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية :

وهذا المنهج الذي يقوم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية مقتبس أساساً من تطبيق نظرية النظم (Systems Theory) في دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى . وهذه النظرية تمثل أحدث تطور للمنحى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية . ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كابلان Morton Kaplan الذي شرح هذه النظرية تفصيلاً في كتابه المسمى « النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية » . (١٤)

والأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل كما يقول مورتون كابلان هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم ، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها (Regularities) وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر .

ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية Global Systems
نظام توازن القوى Balance of Power ونظام القطبية الثنائية Bipolar System
ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية Polycentrism
فنظام توازن القوى مثلاً - وهو النظام الذي سنحلله بالتفصيل فيما بعد - يقوم على وجود عدد من محالفات أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أى محور دولي من استغلال أى تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم الذي من أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات القوى هذه . أما نظام القطبية الثنائية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية، ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيراً في إمكانات القوة ومقرراتها، ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكاراً

للدولة المسيطرة Dominant Power في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية . وعلى النقيض من ذلك فإن النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يعنى التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذى يمارسه مركز واحد داخل كل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة وتوزيع هذه السلطة على عدد أكبر من الدول بغض النظر عن التباين في التوزيع النسبي لامكانياتها من القوة .

ونظام توازن القوى هو النظام الذى سيطر على السياسة الدولية منذ قيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستاليا في سنة ١٦٤٨، وذلك حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا . أما نظام القطبية الثنائية فهو النظام الذى انبثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ واستمر حتى عام ١٩٦٠ على وجه التحريم حين بدأت تتحطم السيطرتان الأمريكية والسوفيتية بشكلهما المطلق القديم وذلك تحت ضغط بعض العوامل القومية والأيدولوجية والاستراتيجية، وهى العوامل التى أفسحت المجال أمام ظهور النظام الثالث الذى يتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات داخل كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية .

أى أنه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التى حدثت في هذه النظم الدولية الرئيسية في الاعتبارات الآتية : ان نظام توازن القوى اقترنت به منذ البداية خاصيتان أساسيتان هما : (أ) توزيع امكانيات القوة في المجتمع الدوليين عدد من المحاور والتجمعات أيا كان عددها وأعضاؤها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة) ، (ب) المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه المحالفات أو الخروج منها ، أى أن الدولة - أى دولة - تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولى الذى تحاول الإبقاء عليه .

وهاتان الخاصيتان تطورتا في ظل نظام القطبية الثنائية في اتجاه جد مختلف يقوم على : (أ) التوزيع الثنائى لامكانيات القوة الدولية، وأصبح كل تجمع قوة يدين بأيدولوجية واحدة ، أى أن الأيدولوجية أصبحت الأساس في تقسيم مراكز القوى الجديدة ، (ب) فقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تجمعات القوى الدولية .

وفي نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يظهر التغيير في الاتجاهين الآتين : (أ) ظهور بعض القوى التي تمثل تحديا هاما للولتين المسيطرتين في نظام القطبية الثنائية ، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفيتية وفرنسا في كتلة الأطلسنطى، (ب) التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في نظام توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية .

أما عن النظم الفرعية Subsystems المنبثقة عن هذه النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها : عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والكومنولث البريطاني ، وحلف الأطلسنطى ، وحلف وارسو ، والسوق الأوروبية المشتركة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والجامعة العربية، وغيرها من النظم الدولية والاقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود والتي تضم في عضويتها عددا من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها ، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وما اذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا ، كل هذا في اطار الوضع الدولي القائم (Status Quo) . فمثلا نجد أن دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة ، كما أنها تلعب دورا قياديا مؤثرا في كل من منظمتي الدول الأمريكية وحلف الأطلسنطى . ودولة كبريطانيا ، فهي فضلا عن كونها عضو بارز في الأمم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الأطلسنطى، وفرنسا تقوم بدور هام في الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة ، والاتحاد السوفيتي يترغم حلف وارسو كما أنه عضو في الأمم المتحدة، وهكذا . أى أن الدولة الواحدة يمكنها أن تشارك في عضوية النظم السياسي العالمي إلى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الدولية الفرعية. (١٥)

وعلى هذا فان منهج التحليل القائم على دراسة النظام الدولي ومكوناته الفرعية يحاول أن يصل كما أسلفنا القول إلى قوانين وافراضات نظرية، واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها ، وتؤدي إلى تحويرها أو انبهارها أو استمرارها على ما هي عليه .

وقد تعرض هذا المنهاج بدوره لعدد كبير من الانتقادات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(أولاً) ان البحث عن قوانين عامة تفسر جوانب التطور والتغير في النظم السياسية الدولية ومكوناتها الفرعية، يبنى على تصور خاطيء من جانب علماء العلاقات الدولية وعلماء العلوم الاجتماعية عموماً لطبيعة هذه القوانين في مجال العلوم الطبيعية فهذه القوانين ينظر إليها على أنها أكثر ترمناً واطلاقاً مما هي عليه بالفعل ، أو بمعنى آخر فإن هذه القوانين الطبيعية تشتمل على قدر من المرونة يسمح أحياناً بتغييرها أو تحويرها في اتجاه أو آخر . فإذا كان هذا هو الحال مع العلوم الطبيعية التي هي أكثر ثباتاً واستقراراً من العلوم الاجتماعية ، فكيف يمكن إذن أن نتوصل إلى قوانين جامدة أو مطلقة في دائرة علوم هي متغيرة بطبيعتها ؟ ان أقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الصدد ليس قوانين وانما اتجاهات Trends في ظل تحفظات معينة، حيث أن فقدان الخاصية التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية يجعل من استنتاج قوانين سببية Causal Laws أمراً غير ممكن من الناحية العملية .

وفي هذا يقول ريمون آرون : « ان أكثر القوانين عمومية في العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جداً ، لأنه في مجال العلوم الاجتماعية، فإن الاتجاهات المنتظمة لا يمكن أن تظهر الا على المستويات الكلية وليس على المستويات الجزئية ، وهو اعتبار يجعل من تفهم الواقع الدولي بكل أبعاده ومشتلاته أمراً صعباً . (١٦) »

(ثانياً) ان علماء العلاقات الدولية، والعلوم الاجتماعية عموماً يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظري يتيح لهم المقدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات المستقبل، وهذا الهدف ينبع هو الآخر من تصور خاطيء لطبيعة عنصر التنبؤ في مجال العلوم الطبيعية، فليست كل العلوم الطبيعية في مركز يسمح لها بالوصول إلى مثل هذه التنبؤات الدقيقة، وأقصى ما تستطيع الوصول إليه هو توقع حدوث هذه النتيجة أو تلك مع تثبيت بعض العناصر والمتغيرات على ما هي عليه، ومن ثم فإن التنبؤ لا يصبح ممكناً الا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدنى

حد ممكن وبشرط أن يكون في الامكان حصر كل هذه المتغيرات عند اجراء تلك التنبؤات ، وبدون توافر هذين الشرطين يصبح التنبؤ أمرا مشكوكا في قيمته اطلاقا . (١٧)

ويضيف ستانلى هوفمان إلى ذلك قوله أنه بدلا من أن يقدم لنا هذا المنهاج في التحليل فرضيات تبني على مشاهدات الواقع السياسى الدولى ، فإنه ينحو إلى المبالغة في التجريد النظرى كما أن اختياره للمتغيرات التى تفسر ظواهر السلوك السياسى الدولى يعكس نوعا من الاستبداد والاسراف في التعميم (أو كما أطلق عليه too arbitrary or too general) . (١٨)

(ثالثا) ان هذا المنهاج في التحليل القائم على تطبيق نظرية النظم Systems Theory يتردى كذلك في خطئين أساسيين : الخطأ الأول هو أنه يحاول أن ينقل إلى تحليل العلاقات الدولية عناصر نظريات مطبقة في مجالات علوم البيولوجيا والاقتصاد والاجتماع وغيرها ، وهذه العلوم لها طبيعة تختلف تماما عن طبيعة العلاقات الدولية . والخطأ الثانى هو أن الميل المترأيد إلى استخدام النماذج الرياضية في إطار هذا المنهاج يدفع بالذين يطبقونه إلى قصر هذه النماذج على تلك المتغيرات فقط التى يمكن قياسها، مع أن المتغيرات الأخرى - التى تستبعد لصعوبة قياسها - قد تكون حاسمة لأغراض التحليل ، ومن هنا فإنه بدلا من أن تقدر هذه النماذج الرياضية على تحليل الواقع الدولى وتفسيره فإنها تفسر فقط بعض الظواهر ذات الأهمية المحدودة التى لا تشارك كثيرا في مجال التفهم الكامل للملابسات التى تحيط بمختلف ظواهر السلوك الدولى

(رابعا) ان هذا المنهاج في التحليل ينتهى إلى نتيجة غير مقبولة وهى اقراضه ان السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة Policy Scientism بالشكل الذى يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث في السياسة الدولية . وهذا الاقراض يخالف منطق الواقع لأن الذى يتحكم في تقرير اتجاهات هذه السياسات هى ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق العلمى الذى يتصوره دعاة هذا المنهاج عن توهم خاطيء .

(٢) المنهاج الذى يحل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن :

ومن الدعاة البارزين لهذا المنهاج في التحليل جورج ليسكا Liska وهذا المنهاج يحل العلاقات السياسية الدولية في اطار ما يسمى بنظرية التوازن، والتوازن الذى تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكيًا ولكنه توازن من نوع آخر يتميز كما يقول ليسكا بخاصيتين أساسيتين في نفس الوقت فهو توازن واقعى من جانب كما أنه توازن ديناميكي من جانب آخر . ويعرف هذا التوازن الواقعى الديناميكي بأنه حالة من الاستقرار النسبى المؤقت الذى قد يخل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد . (١٩)

ويطبق ليسكا نظريته في التوازن هذه على التنظيم الدولى وذلك من عدة زوايا هى : الهيكل الذى يقوم عليه التنظيم الدولى، والترامات أعضائه، والجوانب الوظيفية والآفاق الجغرافية التى يمتد إليها نشاط هذا التنظيم . ويقول ليسكا ان أى تنظيم دولى يمكن أن يكون في وضع التوازن الذى نعنيه اذا ما تحققت عدة شروط منها :

(أولاً) أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الأعضاء للقيود التى يضعها هذا التنظيم عليهم، أما رفض القيود التى تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولى فهى على العكس تعنى خروجاً على أوضاع هذا التوازن .

(ثانياً) أن يكون هناك تناسب على قدر الامكان بين النفوذ الذى تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يجب ألا تكون هناك فجوة واسعة تفصل بين اعتبارى النفوذ والقوة ، ووجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلال .

(ثالثاً) وأن يكون استعداد الدول الأطراف في هذا التنظيم الدولى للمشاركة في تحمل المسؤوليات متمشياً مع التزاماتها الرسمية .

(رابعاً) وأن تكون الوظائف التى يقوم بها هذا التنظيم الدولى متفقة ومستجيبة مع الاحتياجات العامة التى تحس بها الدول الداخلة فيه .

ويضيف ليسكا إلى ما سبق عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن ، على حد قوله ، أساساً مقبولاً لتحليل العلاقات الدولية ، ومن ذلك :

١ - ان كل الدول تقريبا تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم .

٢ - ان معظم الدول تحاول الابقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول، وهي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام إلى شكل أرقى في المستقبل منه في الحاضر .

٣ - ان الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث انها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن يكون عليه سلوك الدول، وبين السلوك العملي أو الواقعي لهذه الدول والذي يتصف بالميل إلى التوازن ، يخلق اطاراً أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

وهذا المنهاج قد تعرض هو الآخر للنقد كأداة يمكنها أن تفسر كل الظواهر المعقدة التي يشتمل عليها السلوك السياسي الخارجي للدول ، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج :

(أولاً) ان تحليل العلاقات الدولية في اطار فكرة التوازن والاستقرار ينحو إلى صبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متحيرة في اتجاه معين . ومثل هذا التحليل الذي يتحيز لفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط ، أي أنها بدلا من أن تحدث التوازن المقصود فقد تتسبب في احداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ومن ثم يصبح التوازن كنوانة للتحليل أمر لا معنى له

(ثانياً) ان التوازن « المرغوب فيه » من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على أكثر من معنى ، ومثل هذا التوازن لا يمكن أن يمثل مفهوماً واحداً

متجانسا من قبل كل الدول ، ومن هنا فما قد تعنيه دولة بالتوازن ربما يختلف في مضمونه عما تعنيه دولة أخرى . وبديهي أنه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الأطراف المختلفة التي يعنيهها هذا الأمر فانه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه ، والارتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية .

(ثالثا) ان هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الآخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في اطار عامل القوة يحاول أن يبنى فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن ، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لا نهائي من المتغيرات المادية وغير المادية ، المادية وغير المادية ، فمثل هذه الفكرة تتجاهل اللوائح المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر ، وهي اللوائح التي تؤثر في أوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الأوقات .

(رابعا) ان فكرة التوازن هذه ان صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى، فانه يصبح من المشكوك فيه منطقيا وعلميا تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية ، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للأوضاع التي تشمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن أو عدم التوازن، أما ومع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح أمرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه ، بل الأكثر من ذلك ان الحكم على وضع أو نظام معين بما اذا كان في حالة توازن أو عدم توازن ، هو عملية نسبية وغير قابلة للتحقق . وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلى وضع معين على أنه في حالة توازن ، فقد يرى فيه البعض الآخر عكس ذلك تماما .

(خامسا) وقد أضاف ستانلي هوفمان إلى الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم بها البعض والتي تسعى في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد، وتنتظر إلى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية وإلى عناصر القوة السياسية والقومية كعوامل الانتاج،

هذه المحاولات غالباً ما تنتهي إلى افتراضات غير سليمة ومشوهة ، ولا تتماشى مع طبيعة الموضوع الذي نحاول تحليله وتوضيحه . (٢٠)

(٣) نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية :

وهي من أكثر النظريات التي تلاقى اهتماماً في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بوضع السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة . ورائد هذا المنهج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snyder أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية .

فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل (Sequential) وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional) (Setting) وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرار الخارجي . ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ، ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، الخ . وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها يتجسّد قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو أخرى . (٢١)

وعلى الرغم من أننا ستعرض لعملية اتخاذ القرارات تفصيلاً فيما بعد ، إلا أن هناك عدداً من الانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج في التحليل الدولي ، والتي تبرز من وجهة نظر البعض عدم كفايته كأداة يمكن أن كوصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية ، ومن هذه الانتقادات :

(أولاً) ان الكيفية التي يعالج بها هذا المنهج موضوع الدوافع Motivations في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة . فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها الفعلية في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ، ولا تملو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الاسراف في التبسيط . (٢٢)

(لانيا) ان هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية اتعاثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها النبية شيء آخر . (٢٣)

ومن ناحية أخرى ، فان العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك .

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتبأ بأنه تحت ظروف معينة فان ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها ، وفيما عدا ذلك فان قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة . وبالإضافة فان قدرة هذا المنهاج تنحصر أساساً في التحليل اللاحق أى بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلا وليس العكس ، أى التنبؤ قبل اتخاذ هذه القرارات . (٢٤)

(ثالثا) أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية . ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها . ومن هنا، يصبح من الصعب التوصل إلى تحديد تصور واضح للقرارات في بيئة قرارية معينة، أو حصر العناصر التي يؤدي امتراجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ، ومن ثم يبقى التحليل ناقصا .

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضح القرار مثل . مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه ، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضح القرار ، أو دور القيم في اتخاذ القرار ، وهكذا .

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدبلوماسية

في اطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت سنابليز إلى اقترح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك :

(أ) عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف السياسية ثم اقامة سلسلة من الافتراضات النظرية Hypotheses التي تربط بين النماذج الاجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية .

(ب) عمل تصنيف لوحداث اتخاذ القرارات الخارجية Decisional Units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات .

(ج) اجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواقعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم .

(د) تطبيق هذا النموذج بأبعاده السالفة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية . (٢٥)

(٤) نظرية المباريات في التحليل الدولي :

وتعد هذه النظرية من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدممة في مجال التحليل النظرى للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تمثيل وجود أزمات دولية ، حقيقية أو وهمية ، واسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات .

ولكن عيب هذه النظرية هي أنها لا تصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماماً مما يقلل إلى حد ما من قيمة هذه النظرية .

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول ان دراسة العلاقات السياسية الدولية صعبة ومعقدة ، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات على النحو التالي :

(أولاً) ان المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلى في أن الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات مما يجعل التعرف على عملية التغيير التى تحدث فيه من الصعوبة بمكان .

(ثانياً) ان المشكلة الرئيسية التى تواجه التحليل النظرى في مجال العلاقات السياسية الدولية هى الغموض في طبيعة المادة التى يتناولها التحليل . فمواقف السياسة الدولية لا تتكرر بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التى وان بدت متشابهة ، الا أن المؤثرات والقوى والملابسات التى تحيط بها قد تكون جد مختلفة، ومن ثم فإنه يتعين على المحلل السياسى أن يتعمق في بحث جوانب التشابه والاختلاف بين المواقف الدولية التى يقوم بتحليلها ، حتى يمكنه أن يتفهم السياسات الخارجية التى تنتج عن كل منها.

(ثالثاً) كما أن على دارس العلاقات الدولية أن يدرك أنه نظراً للتعقيد الشديد في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته فان الافتراضات والتوقعات والحلول التى يقيمها بشأن هذه المشكلات المعقدة لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة ، وانما هى على أحسن الأحوال لا يمكن أن تكون سوى تخمينات يصل إليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التى تؤثر في موقف معين من مواقف السياسة الخارجية .

المراجع

- (١) راجع في ذلك :
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960), p.39.
Quincy Wright, *The Study of International Relations*, (Appleton - Century - Crofts, Inc., N.Y., 1955), pp.83 - 89, 125.
- (٢)
K.J. Holsti, *International Politics: A Framework For Analysis*, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), pp.5 - 6.
- (٣) انظر :
A Realist Theory of International Politics, in, Hans Morganthau, *Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace*, (Alfred A. Knopf, N.Y., 1960), pp.3 - 15.
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op. cit, pp.30 - 38.
- (٤)
Richard Snyder, *Toward Greater Order in the Study of International Politics*, in, James Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, (Free Press, N.Y., 1961), pp.39 - 41.
Stanley Hoffmann, *International Relations: The Long Road to Theory*, *World Politics*, April 1969, P.360.
- (٥)
Hoffmann, *ibid*, p.360.
- (٦)
ibid, p.361
- (٧)
The Study of The International Political System, in Robert T. Golembiewski, *A Methodological Primer For Political Scientists*, (Rand McNally & Company, Chicago, 1969), p.337.
- (٨)
Thomas Cook and Malcolm Moos, "Foreign Policy: The Realism of Idealism", *American Political Science Review*, June 1962, pp.342-368.
- (٩)
Hoffmann, *International Relations: The Long Road to Theory*, op. cit, pp. 362 - 363.
- (١٠)
ibid, p. 362 :
Robert Golembiewski, op. cit, p.337.
- (١١)
Roy Maridis and Kenneth Thompson (eds), *Foreign Policy in World Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1962), p.2.
Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op. cit, pp.73-79.

(١٢)
Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., N.Y., 1966), p.8.

(١٣) للرجوع الى تفاصيل اكثر في موضوع المصلحة القومية والتركيز عليها من جانب بعض المحللين باعتبارها الاساس في السلوك الدولي ، راجع :

Charles Lerche & Abdul A. Said, *Concepts of International Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp.25-26.

Thomas w. Robinson, *National Interest*, in *International Politics and Foreign Policy*, edited by James Rosenau, (Free Press, New York, 2nd edition, 1969), pp.182-191.

Andrew M. Scott, *The Functioning of the International Political System*, (The Macmillan Company New York, 1957), pp.125-137.

(١٤)
Morton Kaplan, *Variants on Six Models of the International System*, in James Rosenau's *International Politics and Foreign Policy*, op. cit., pp. 291-404. وكذلك

وللحصول على فكرة اعمق من هذا النهج من مناهج تحليل العلاقات الدولية والسلوك الدولي يمكن الرجوع الى :

Karl Deutsch and David Singer, *Multipolar Power Systems and International Stability*, in James Rosenau, op.cit. pp.315-325.

Richard N. Rosecrance, *Bipolarity, Multipolarity, and the Future*. Ibid, pp. 325-335.

Oran Young, *Political Discontinuities in the International System*, Ibid., pp. 335-345.

Kenneth N. Waltz, *The Stability of a Bipolar World*, in David Edwards, *International Political Analysis*, (Holt, Rinehart, and Winston, Inc., 1970), pp. 318-344.

(١٥)
Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics* (D.Van Nostrand, Inc., N.Y., 1962), p.88.

Raymond Aron, *Introduction a la Philosophie de L'Histoire*, (Paris, -948), p.227. (١٦)
Quoted in Hoffmann, *Contemporary Theory*, op.cit. p.42.

Hoffmann, *Ibid*, p.43 (١٧)

Ibid, pp.43-44. (١٨)

(١٩) راجع تفاصيل نظرية ليكسكي :
George Liska, *International Equilibrium*, in Stanley Hoffmann, *Contemporary Theory in International Relations*, op.cit. pp. 137-150. كذلك يمكن مراجعة :

George Liska, *Continuity and Change in International Systems*, in David Edwards, *International Political Analysis*, op.cit. pp.300-318.

(٢٠)
Hoffmann, *Contemporary Theory*, op.cit. pp.50-52.

(٢١)
Robert Goldembiewski, op.cit. p.341

(٢٢)
Ibid p.342

(٢٣)
Hoffman, *Contemporary Theory*, op.cit. p.52.

(٢٤)
Goldembiewski, op.cit. p.342

(٢٥)

طرق دراسة العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Boulding, Kenneth E: National Images and International Systems, in James Rosenau: International Politics and Foreign Policy, (Free Press, New York, 1969), pp. 422-432.
- 2 - Brooke, David B., & Charles Lindblom; Types of Decision-Making. Ibid, pp 207-217.
- 3 - Deutsch, Karl: The Analysis of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968).
- 4 - Sayrs, James: Right and Wrong in Foreign Policy, (University of Toronto Press, 1966).
- 5 - Edwards, David: International Political Analysis, (Holt Rinehart and Winston, Inc., New York, 1969).
- 6 - Farrell, John & Asa Smith: Theory and Reality in International Relations, (Columbia University Press, New York, 1968).
- 7 - Fliess, Peter J: International Relations in a Bipolar World, (Random House, New York, 1968).
- 8 - Harsanyi, John, Game Theory and the Analysis of International Conflict, in James Rosenau, op.cit, pp. 370-380.
- 9 - Hoffmann, Stanley; Contemporary Theory in International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1960).
- 10 - Jervis, Robert: Hypotheses on Misperception, Rosenau, op. cit., pp. 239-255.
- 11 - Kaplan, Morton: Some Problems of International Systems Research, in David Edwards: op. cit., pp.272-300.
- 12 - Knorr, Klaus; and James Rosenau (eds): Contending Approaches to International Politics, (Princeton University Press, N.J., 1969).
- 13 - Lasswell, Harold: World Politics and Personal Insecurity, (Free Press, New York, 1962).
- 14 - McClelland, Charles A: Applications of General Systems Theory in International Relations, in David Edwards, op.cit., pp. 226-242.
- 15 - McClelland, Charles: Theory and the International System, (The Macmillan Company, New York, 1967).
- 16 - Rivers, Joseph H.de: The Psychological Dimension of Foreign Policy, (Charles Publishing Company, Ohio, 1968).
- 17 - Rummel, Rudolph: Some Dimensions in the Foreign Behavior of Nations, in James Rosenau, op.cit., pp. 600-622.
- 18 - Russett, Bruce M: International Regions and the International System, (Rand McNally and Company, Chicago, 1970).

- 19 - Said, Abdul, Theory of International Relations: The Crisis of Relevance, Prentice Hall, Inc., N.J., 1958).
- 20 - Scott, Andrew M: The Functioning of the International Political System, (The McMillan Company, New York, 1957).
- 21 - Singer David J: Inter-Nation Influence: A Formal Model in James Rosenau, *op.cit.*, pp. 380-392.
- 22 - Singer David J: Human Behavior and International Politics (Rand McNally and Company, Chicago, 1966).
- 23 - Singer David J: Qualitative International Politics: Insights and Evidence, (Free Press, New York, 1968).
- 24 - Snyder, Richard and Others: Foreign Policy Decision Making, (The Free Press of Glencoe, 1963).
- 25 - Wright, Quincy: The Form of A Discipline of International Relations, Rosenau, *op. cit.*, pp. 442-457.

الفصل الثاني

التطور في خصائص النظام السياسي الدولي

- المبحث الأول : المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي .
- المبحث الثاني : المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي .



الفصل الثاني

التطور في خصائص النظام السياسي الدولي

انبثق النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر في أعقاب انهيار الاقطاع في أوروبا . وقد ساعد على ظهور نظام الدول القومية ، بكل احتياجاتها وأطماعها وتطلعاتها، المناخ السياسي العام الذي هيا له عصر النهضة وما أعقبه من محاولات للإصلاح الديني وهي الأحداث التي هزت الفكر السياسي الأوروبي من جنوره وأدت إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد أن سيطرت الأخيرة في السابق سيطرة سياسية تكاد تكون بغير حدود .

ومن ناحية ثانية ، فإن التطور الذي حدث في طرق الاتصال والانتقال وكذلك الثورة التجارية التي عرفت بالظاهرة الماركنتيلية أسهمت هي الأخرى في تدمير القواعد التي ارتكزت عليها سيطرة نظام الاقطاع في العصور الوسطى كما أدت إلى بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية بشكل لم يكن معروفا من قبل وأصبحت الدولة القومية تعبر عن قيم وأفكار جديدة من أهمها اطلاقا فكرة القومية التي أصبحت نواة الاستقطاب بالنسبة لولاءات الأفراد وانتماءاتهم السياسية والعاطفية واحدى القوى الأساسية المحركة للسلوك الدولي في مختلف مظاهره وأشكاله وسواء كانت وجهته التعاون أو الصراع ، الحرب أو السلام (١)

وهذه الحقيقة التاريخية ونعني بها بروز الدولة القومية الحديثة هي التي هيات الأساس نحو قيام النظام الدولي الأوروبي وهو النظام الذي تبلورت معالمه وتحدد اطاره العام في معاهدة وستفاليا الشهيرة التي عقدت في عام ١٦٤٨ والتي أنهت الحروب الدينية في أوروبا مبتدئة بذلك حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية.

ويمكن القول بأنه وحتى مطلع القرن الحالى أو بالتحديد إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت السياسة الدولية لا تعدو أن تكون مرادفا للسياسة

الأوروبية غير أن ذلك الوضع بدأ يتغير وبخاصة في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت أعداد الدول المستقلة الكائنة في المجتمع الدولي حتى وصلت إلى أكثر من مائة وخمسين دولة في الوقت الحاضر بعد أن كانت إحدى وخمسين دولة فقط في عام ١٩٤٥ . (٢)

ولم تكن تلك الزيادة العددية فقط هي التي تسرعى الانتباه وإنما كان لاتساع نطاق التمثيل الجغرافي لهذه الدول في النظام الدولي القائم دلالات بالغة الأهمية ومن أمثلة ذلك أن الدول الأفريقية والآسيوية التي كانت معظمها فيما سبق مناطق للنفوذ الاستعماري، أصبحت تشكل ما يربو على ستين في المائة من جملة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد ترتب على ذلك أن النظام الدولي الذي كان يعمل حتى وقت ليس بعيد في الاطار الثقافي والحضارى الغربى البحت، قد غزته اليوم تيارات ثقافية وحضارية ونماذج من القيم السياسية والمذهبية التي تختلف في محتواها وأهدافها عن هذه القيم والأنماط الغربية . وهذا الواقع الجديد بكل جوانب التنوع والتعقيد فيه ينتج تفاعلات ويسهم في خلق أوضاع تؤثر بصورة حاسمة على مجريات تطور هذا النظام الدولي كما سيتضح لنا بالتفصيل في سياق الجزء الثاني من هذا التحليل .

مراحل تطور النظام الدولي

في محاولتنا تحليل الخصائص الأساسية التي ميزت النظام السيامى الدولي خلال المراحل المختلفة التي سلكها تطوره ، فإننا ومن قبيل التركيز سنقسم هذا التحليل في نطاق مرحلتين تاريخيتين رئيسيتين :

(أ) المرحلة الأولى ، وتبدأ منذ عقد معاهدة وستاليا في عام ١٦٤٨ التي أقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها وتنتهى بقيام الحرب العالمية الأولى .

(ب) المرحلة الثانية ، وتبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ولا تزال مستمرة حتى الآونة الحاضرة .

المبحث الأول

المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي

إذا تتبعنا الاتجاهات التي تطور فيها النظام السياسي الدولي في هذه المرحلة فيمكننا أن نجعلها فيما يلي :

(أولاً) انه ومع بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التمثل الدولي الأساسية كما أن علاقات هذه الدول القومية ببعضها كانت تتم على المستوى الرسمي أى التعامل على مستوى الحكومات وليس على أى مستوى آخر . وبمعنى آخر فإنه لم تكن قد انبثقت إلى دائرة العلاقات الدولية كل هذه التنظيمات والمؤسسات والمصالح والجماعات التي تشكل ركيزة حيوية من ركائز التعامل الدولي المعاصر في مختلف مجالاته والتي تتم على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية .

ودلالة هذا الوضع هو أن حجم التعامل الدولي كان محدوداً ولم يكن قد تشعب وتعدد بالصورة التي نراها اليوم والتي تخلق في محيط العلاقات الدولية مشكلات لا تنتهي. (٣)

(ثانياً) ان الأيديولوجية – اذا حق لنا أن نسميها بالأيديولوجية تجاوزت – التي غلبت على عمل هذا النظام واعتبرت بمثابة اطاره الفلسفي كانت ايديولوجية الدولة القومية التي تمثلت عناصرها الرئيسية في :

(أ) مبدأ السيادة القومية .

(ب) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

(ج) مبدأ الولاء القومى .

فتصفت الدول انبثت في معظمها على اعتبار أن لكل دولة الحق في أن تفعل ما تشاء دفاعاً عن وجودها ومصالحها بعيداً عن تدخل الدول الأخرى

وأيضاً دون خضوعها لسلطة أخرى أعلى منها ولم تشعر الدول عند هذه المرحلة من تطور النظام الدولي بوجود قيود أخلاقية أو أدبية أو قانونية على تصرفاتها.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات فإن مبدأ الولاء القومي كان قد سيطر هو الآخر على مشاعر الأفراد الذين احتوتهم هذه الدول وأى تمرد على هذا الولاء كان ينظر إليه على أنه خيانة وطنية وقومية لا تغتفر . وكانت العقيدة السائدة أن ولاء الفرد لدولته لم يكن موضع مساومة، كما كان من غير المسموح به إطلاقاً نقل ذلك الولاء إلى دولة قومية أخرى . وقد ساعد مبدأ الولاء القومي على تدعيم الاتجاهات التي تفصل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة واخضاع الثانية للأولى بعد أن كان العكس هو الصحيح .

(ثالثاً) إن امكانيات تأثير دولة على غيرها كانت محدودة واتخذ هذا التأثير في الغالب مظهر الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري .

فهذه المرحلة من تطور النظام الدولي لم تعرف أسلحة الحرب النفسية والدعائية أو الضغط بأدوات الحرب الاقتصادية أو التغلغل بالثقافات والمعتقدات المذهبية في الدول الأخرى أو تحريض الرأي العام الداخلي ضد حكوماته أو ممارسة التخريب السياسي من الداخل من خلال حركات أو أحزاب تنتمي بفكرها وولائها إلى بعض الدول الخارجية مهما كان في ذلك من تعارض مع قيم أو اتجاهات المجتمعات التي تنتمي إليها .

وترتبطاً على ذلك فإنه لم يكن هناك نطاق واسع من أدوات التأثير الدولي التي يمكن التمييز بينها بحسب الضرورات الموضوعية التي تحتم ممارسة هذا التأثير تحقيقاً لأهداف معينة تتوخاها الدولة في سياستها الخارجية .

(رابعاً) إن أقوى الدول كانت تقع في أوروبا الغربية ومن ثم فإن مركز القتل والتأثير في سياسات المجتمع الدولي واتجاهاته كان ينحصر في أوروبا ومن بين هذه الدول على سبيل المثال : بريطانيا وفرنسا وهولندا

وقد نتج عن هذا الوضع ان مناطق كثيرة من العالم لم تكن ذات أهمية سياسية بالنسبة للكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكان ذلك يرجع إلى عدم مقدرتها على توليد ضغوط أو اطلاق قوى في اتجاهات معاكسة ، وبالتالي فانه لم يكن لها تأثير يذكر على القرارات الكبرى التي تتخذ في اطار هذا النظام والسبب في ذلك هو ان معظم هذه المناطق (آسيا - أفريقيا - أمريكا اللاتينية) كانت في حالة تبعية استعمارية .

(خامسا) ان الصراعات والتوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول، وبمعنى آخر فان تدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولي ويعكس ذلك وكما سئرى فيما بعد مظهرا حيويا آخر من مظاهر التغيير الذي طرأ على كيفية عمل هذا النظام في مراحله الأكثر تقدما حيث أصبح لتلك الصراعات دلالات وأصداء وردود فعل دولية تتفاوت في قوتها بالطبع بحسب التضخيمات التي تنسب إليها وأيضا بحسب ارتباطها بالمصالح القومية للدول الخارجية .

وربما كان ذلك راجعا في الأساس إلى ببطء أساليب الاتصال الدولي مما تسبب عنه ضعف الحساسية لهذه الظواهر والتطورات الداخلية .

وإلى جانب هذه الحقيقة التكنولوجية فان هناك سببا آخر أسهم في اضعاف تلك الاستجابات الدولية وهو أن مصالح الدول لم تكن قد اتسعت وتشابكت إلى الحد الذي يكون فيه لهذه الصراعات والتوترات الداخلية أى مساس مباشر أو غير مباشر بها على غرار ما يحدث في العلاقات الدولية المعاصرة .

(سادسا) انه على الرغم من وجود صراعات واختلافات تقسم بين الدول الا أن هذه الاختلافات لم تكن ذات طبيعة ايديولوجية وانما كانت ترجع في معظمها إلى الصراع بين العائلات المالكة .

وغدم وجود اختلافات ايديولوجية وفر للدول درجة عالية من المرونة في الدخول والانسحاب من المحالفات الدولية حسب ما تقتضيه الظروف والمواقف ولم يكن ينظر إلى تلك التصرفات على أنها غير أخلاقية ، والارتباط بين العوامل

المذهبية وبين المرونة وعدم المرونة في السلوك السياسي الدولي حقيقة ثابتة . فالأيديولوجية تعتبر من أهم القوى المقيدة لحرية الحركة في السياسة الدولية لأن الدول تحس بالخرج - أديا وسياسيا وأخلاقيا - في الانحياز إلى جانب يعتق أيديولوجية مناقضة لأيديولوجيتها ضد جانب آخر تشاركه أيديولوجيته وهناك العديد من الامثلة التي تصور هذا الوضع ومن أبرزها ان طرد يوغسلافيا من رابطة الدول الشيوعية - الكومنفرورم في عام ١٩٤٨ وما تبع ذلك من أساليب التهديد والحصار النفسى والدعاوى والسياسى التي نفذها الزعيم السوفيتى ستالين في مواجهة الرئيس اليوغسلافى تيتو . لم يدفع يوغسلافيا إلى الانحياز إلى جانب العالم الغربى الذى يدين بأيديولوجية مختلفة .

ولهذا يمكن القول ان اختفاء العائق الأيديولوجى من بيئة العلاقات الدولية في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي جعل من عامل المصلحة القومية وحده المؤشر الذى يحدد للدول اتجاه حركتها في المجتمع الدولي كما بررت في اطاره كل أنماط السلوك الخارجى على عكس ما يحدث الآن .

(سابعا) ان الانتشار الثقافى كان محدودا أو بطيئا وفي بعض الحالات كان هناك ما يمكن أن نسميه بالثقافة الاقليمية (Regional Culture) . ولم تكن قد تطورت وسائل نشر هذه الثقافات وترويجها .

ودلالة هذا الأمر بالنسبة للعلاقات الدولية هي أن استخدام الأدوات الثقافية في التأثير السياسى الخارجى لم يكن قد تبلور بعد كما لم تكن قد ظهرت تلك الدعاوى التي ترددها بعض الدول في الوقت الحاضر ومفادها أن لهذه الدول ثقافات عالمية أكثر أصالة وعمقا وشمولا من غيرها من الثقافات القومية .

وعلى أى حال فان ما يعيننا هنا هو أن انتشار الثقافات القومية عبر حدود الدول لم يكن من بين المعايير الهامة التي تقيس بها الدول مكانتها الأدبية في المجتمع الدولي .

(ثامنا) ان صراعات المصالح التي كانت تنور بين الدول كان يمكن نسيبتها أحيانا بأسلوب التفاوض بين أطرافها المعنيين الا أنه لم تكن هناك

مؤسسات دولية يمكن الرجوع إليها وتحكيمها في تلك الخلافات لايجاد حلول لها وفي الأحوال التي كان يتعذر فيها تسوية مثل هذه الخلافات بطريقة ودية فانه كان ينظر إلى الحرب على أنها الحل الطبيعي لها .

(ثامسا) ان التفرقة بين الحرب والسلام في علاقات الدول كانت واضحة بل وقاطعة إذ لم يكن هناك ما يمكن تسميته بنصف سلام أو حرب باردة كما تطور الحال فيما بعد .

فالسلم كان يعنى وجود التقاء أو توافق في مصالح الدول بشكل أساسى أما الحرب فكانت تعنى أن التصادم في المصالح قد وصل حدا لا يمكن احتمالها أو قبوله أى أن مدى التوافق أو التناقض في المصالح القومية للدول كان الأساس الذى يمكن الاستناد إليه في التفرقة بين الظروف التي تشجع على السلم أو تدفع إلى الحرب ، ولم يكن المجتمع الدولى قد توصل آنذاك إلى معرفة الأدوات الأخرى - بخلاف أداة العنف المسلح - التي يمكن الاعتماد عليها في حسم تلك التناقضات أو التقريب بينها . وإذا جاز لنا أن نصور هذا الوضع بعبارة أخرى فبالامكان القول ان الحرب في هذه المرحلة كانت موجهة أساساً إلى مصادرة أسباب التصادم في المصالح وتصفيتها نهائيا ويختلف ذلك عما يحدث اليوم من واقع ان استخدام الأدوات غير القائمة على العنف المسلح لا يزيل مصادر التصادم في المصالح بصفة نهائية وانما يحاول أن يخفف من الأعراض التي يفرزها هذا التصادم ومنع تصاعدها إلى نقطة الحرب المسلحة وهذا هو الأساس فيما يعرف اليوم في السياسة الدولية باصطلاح نصف حرب أو نصف سلام .

(عاشرا) انه فيما يتعلق بالحرب أو الصراع المسلح فقد كانت له بعض خصائص تراعيها الدول كيدييات مسلم بها ومن ذلك :

(أ) ان القدرة على الهجوم المفاجيء كانت محدودة .

(ب) ان الضربات المبدئية الأولى التي توجه إلى العدو لم تكن تنتهى على الفور بتدميره أو نسف مقدراته على الرد والمقاومة وانما كان الصراع المسلح يستمر إلى نهايته .

(ج) ان الدولة التي تتعرض للهجوم المسلح كانت لديها فرصة كافية لتعبئة قواها العسكرية والسياسية في مواجهة أعدائها .

(د) ان المزايا الناتجة عن الهجوم كان ينظر إليها على أنها مؤقتة وان في مقدور الدفاع أن يدير الدفة مرة أخرى لصالح الدولة التي تكون هدفا للهجوم .

(هـ) انه كان هناك تناسب طردي بين قوة الدولة العسكرية واحساسها بالأمن .

(و) انه رغم الاعتراف بفظائع الحرب فان آثارها التدميرية لم تصل إلى الدرجة التي تجعل الدول تستبعد الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية .

(ز) انه لما كانت القدرة التدميرية للحرب تنحصر في اطار يمكن القبول به لذا فانه لم توجد الحاجة إلى تطوير نظريات أو مبادئ تنحصر الحروب في نطاق محلي مثلما حدث بعد ذلك عندما وضعت نظرية الحرب المحدودة كرد فعل مباشر للتدمير الشامل الذي يمكن أن تجلبه الحرب النووية .

كان هذا باختصار الشكل العام للنظام السياسي الدولي حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأ يتغير جليريا شكلا ومضمونا . وتيجيء الحرب العالمية الأولى كقطعة فاصلة في تحديد اتجاهات ومعالم هذا التغيير الذي أخذ يتعمق ويتسع نطاقه وتقوى آثاره خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها .

المبحث الثاني

المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي

أما عن خصائص المرحلة الثانية من تطور النظام السياسي الدولي فيمكن ايجازها هي الأخرى على النحو التالي :

(أولاً) زيادة عدد الدول الأطراف في هذا النظام كنتيجة لخروج الكثير من المناطق من اطار النفوذ والسيطرة الاستعمارية وحصولها على استقلالها السياسي وسيادتها القومية ، واتجاهها نحو دعم كيانها القومي والاقليمي في مواجهة غيرها من وحدات التعامل الدولي .

ولم يكن التغيير الذي حدث مجرد ظاهرة كمية في الأساس وإنما كان يمثل تحولاً كيفياً بالدرجة الأولى حيث أصبح لهذه الوحدات السياسية الجديدة تأثيرات قوية ومترابطة إزاء ما يتخذ في داخل هذا النظام الدولي من قرارات . (٥)

(ثانياً) انه إذا كانت هناك بعض المناطق الجغرافية التي لم تكن بذات أهمية سياسية في الماضي فإن الوضع اختلف الآن إذ أن ما يقع في أي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الفعل الفورية في الأجزاء والمناطق الأخرى وتشهد بذلك المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة .

وعليه يمكن القول بأن الحدود الجغرافية للنظام الدولي قد امتدت لتشمل العالم كله ، ولم يعد هناك مكان للنظرة التقليدية التي قامت على التمييز الحاد بين المناطق الاستراتيجية القعالة والمناطق الهامشية غير المؤثرة في علاقات القوى والمصالح الدولية فكل المناطق ، وبلا استثناء ، أصبحت تؤثر في هذه العلاقات على تنوعها واتساع مداها .

(ثالثاً) التغيير الجذري الذي حدث في كيفية توزيع القوة على المستوى العالمي وقد نشأ ذلك كنتيجة لانسهار القاعدة الاستعمارية التي ارتكزت عليها قوة غرب أوروبا في المرحلة السابقة والتي استطاعت من خلالها أن تسيطر على النظام السياسي الدولي .

ومن ضمن مراكز القوى الجديدة التي انبثقت خارج أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وفي الأعوام الخمسة عشر التي تلت الحرب العالمية الثانية سيطر نظام القطبية الثنائية في السياسة الدولية كان مركز الثقل في كل من الكتلتين الغربية والشيوعية ، دول غير أوروبية . وكان

لذلك دلالة البالغة لأنه لأول مرة في تاريخ النظام الدولي ، تدخل الدول الأوروبية في نطاق السيطرة والتحكم الذي تمارسه دول واقعة خارج هذا الإطار الجغرافي.

(رابعاً) ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤثر في أوضاع المجتمع الدولي بصورة لم تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي . وقد ترتب على ذلك تضاعف حجم المعاملات الدولية وامتدادها إلى نواح لم تكن مطروقة من قبل ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور مؤسسات ومنظمات لها سلطات فوق قومية (Supernational) وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية وكانت أولى هذه المنظمات فوق القومية مجتمع الفحم والصلب الأوروبي الذي أنشئ في عام ١٩٥٢ (٦)

(خامساً) التطور الذي حدث في سلطة وكيان ومسئوليات التنظيم الدولي . وهو التنظيم الذي بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ممثلاً في عصبة الأمم ثم اتسع نطاقه بعد الحرب العالمية الثانية ممثلاً في الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة منها مثل منظمة العمل الدولية، واليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . ومؤسسة التمويل الدولية . وهيئة التنمية الدولية ، وصندوق النقد الدولي . ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للطيران المدني . والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد العالمي للبريد . والمنظمة البحرية الاستشارية ، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، الخ .

وقد خلقت هذه المنظمات امكانات جديدة وواسعة لحل المشكلات التي تنشأ داخل النظام الدولي .

(سادساً) أن الدول القومية لم تعد تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي ، فالمنظمات الدولية والاقليمية تعتبر مصادر جديدة للسلطة في هذا النظام ، وعلية ، فان الدول لا تتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق ، كما أن هذه الدول لا تستطيع أن تتفوق وتنزف بفعل الحاجة إلى التعاون مع

غيرها في العديد من الأمور والمجالات . ويبدو هذا بشكل خاص في حالة الدول الحديثة العهد بالاستقلال .

(سابعاً) يرتبط بالعامل السابق أن المبادئ الرئيسية التي تحكم في عمل النظام السياسي الدولي في الماضي وهي مبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل ، ومبدأ الولاء القومي . فقدت أهميتها وتأثيرها بصورة واضحة . فمبدأ السيادة القومية بشكله المطلق السابق أصبح لا يتفق مع :

(أ) اعتماد الدول المتبادل على بعضها في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية .

(ب) التفاوت الضخم في إمكانيات القوة وفي القدرة على التأثير التي تتمتع بها بعض الدول دون البعض الآخر .

وعلى هذا فقد أصبحت السيادة القومية أقرب إلى المبدأ القانوني منها إلى الواقع السياسي . وأيضاً فإن مبدأ عدم التدخل أصبح لا يتفق هو الآخر مع الواقع السياسي الحالي ، فحتى التأثير بالأيديولوجيات أصبح ينظر إليه على أنه نوع من التدخل في الأوضاع الداخلية للدول الأخرى ، وينبئ هذا الاعتقاد على أساس أن التأثير المذهبي يمتد إلى نماذج الفكر والسلوك التي تعتمدها تلك الدول ، وبالتالي فإن التحول الذي يحدث فيها يكون في مصلحة الدولة التي تمارس ذلك التأثير وحسابها .

كذلك يمتد هذا التغيير إلى مبدأ الولاء القومي ، ولا تستطيع أي دولة أن تدعى اليوم أنها تحتكر ولاء كل الأفراد الذين يقيمون فيها أو يتمنون إليها فهذا الولاء الفردي قد يذهب إلى حركة سياسية معينة أو إلى تنظيم دولي أو إلى مؤسسات فوق قومية ويبدو هذا واضحاً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . (٧)

(ثامناً) التنوع الضخم والملاحظ في أدوات التأثير الدولي المتبادل وبخاصة في مجال التأثير الداخلي خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي حيث انحصرت أدوات التأثير - كما سبق أن ذكرنا - في النطاقين الدبلوماسي والعسكري

وانخذت طابع الضغط الخارجى فقط . أما الآن ، فقد حدث نوع من التكامل المتسق بين أدوات التأثير الداخلى وأدوات التأثير الخارجى . ومن هذه الأدوات المستخدمة على سبيل المثال : المعونات الاقتصادية والفنية ، والمساعدات العسكرية ، ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية ، والتأثيرات الثقافية والمذهبية ، الخ . وقد أثبتت هذه الوسائل الجديدة تفوقا هائلا بمقياس الفعالية والتأثير على الأساليب الدبلوماسية والعسكرية التقليدية .

(تاسعا) أنه لم يعد ينظر إلى القوة والتأثير والنفوذ في المجتمع الدولي ، على أنها مجرد التفوق في إمكانات العنف المسلح كما كان الحال في المرحلة السابقة من تطور النظام السياسى الدولي، وإنما أصبحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد كبير من العوامل المتداخلة التأثير ، وبعض هذه العوامل له طابع مادى مثل القوة الاقتصادية ، أو مستوى التطور الصناعى والتكنولوجى ، أو كمية الموارد الطبيعية المتاحة ، أو حجم القوة البشرية ، أو الموقع الجغرافى ، أو مخزون الدولة من الأسلحة ونوعيته ، الخ ، في حين أن البعض الآخر ليست له هذه الطبيعة المادية مثل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية ، وكفاءة التنظيم السياسى والادارى ، والجوانب النفسية والمعنوية ، ونماذج التعليم والثقافة القومية ، الخ . (٨)

(عاشرا) إن تأثير الرأى العام على تشكيل السياسة الخارجية أصبح أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضى والرأى الداخلى أصبح هدفا مهما ليس فقط بالنسبة لواضعى قرارات السياسة الخارجية في داخل الدولة بل وفي خارجها أيضا .

(حادى عشر) التضاعف في أهمية الأيديولوجيات التى دلت على استطاعتها التأثير في السياسة السلوية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي في المرحلة السابقة . وهذه الأيديولوجيات حين تقترن بمركات سياسية نشطة ، وحين تجد إمكانيات دعائية تستطيع أن تنفذ منها إلى تحقيق أهدافها ، فإنها تصبح بمقدرة ضخمة على تخطى الحدود القومية والتأثير في الدول الأخرى .

وقد ترتب على التعصب المذهبى وما يرتبط بكل أيديولوجية من منهاج عمل ، أو من سياسة متميزة ، أن انقسمت الدول والشعوب على بعضها وبشكل حاد

واستخدمت الأيديولوجية كمبرر لانتهاج سياسات متطرفة في بعض الأحوال.

وهذا التطور في أهمية العامل الأيديولوجي أدى إلى نتيجة أخرى هامة وهي أنه جعل السهولة النسبية السابقة في الدخول إلى المحالفات الدولية أو الخروج منها ، أقل بكثير مما كان عليه الحال في الماضي .

(ثاني عشر) ومن معالم التطور الأخرى في النظام السياسي الدولي أن الصراعات والزراعات الداخلية أصبحت لها دلالات دولية، أى أن نطاق التأثير والانفعال بها أصبح يتعدى الحدود القومية للدولة إلى الدول الخارجية ، واقترب بذلك اتجاه الدول إلى محاولة التدخل في هذه الزراعات المحلية واستغلالها في خدمة سياساتها ومصالحها ومن أمثلة ذلك : الثورة البولشفية في روسيا في عام ١٩١٧ والحرب الأهلية الأسبانية في عام ١٩٣٦ ، والحرب الأهلية في اليونان في عام ١٩٤٧ ، والحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٥٨ ، ومنذ عام ١٩٧٥ وحتى اليوم ، والحرب الأهلية في قبرص في بداية الستينات ، والحرب الأهلية في نيجيريا في عام ١٩٦٧ ، والحرب الأهلية في باكستان في عام ١٩٧١ والتي انتهت بفصل إقليمها الشرقي عنها واعلانه دولة مستقلة بفعل تدخل وتأييد بعض القوى الخارجية ، الخ .

(ثالث عشر) ان التفرقة بين الحرب والسلام لم تعد قاطعة كما كان الحال من قبل ، بل ظهر نطاق واسع من أدوات الصراع الدولي التي يتراوح مداها بين الحرب التقليدية المحدودة ، والحرب التقليدية العامة ، والحروب النووية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية معا ، هذا بالإضافة إلى تطور بعض مظاهر الصراع المسلح الأخرى مثل الحروب غير النظامية وحروب العصابات ، والتوسع في تطبيق أساليب الاستراتيجية غير المباشرة .

والدول عندما تختار من بين هذه الأدوات فإنها تفعل ذلك بما يتناسب مع حجم المصالح التي تشعر أنها مهددة بالخطر ، أى أن استجابات الدول للتحديات الخارجية أصبحت تقوم على التمييز ، ولم تعد عامة أو شاملة كما كان يحدث في الماضي .

وقد ترتب على هذا التغيير الذى حدث ، ان الصراع المسلح لم يعد يعنى وجود تناقضات جذرية في مصالح الدول كما أن السلام لم يعد يعنى عدم وجود مثل تلك التناقضات .

(رابع عشر) ان الصراع المسلح قد تغيرت خصائصه كثيرا عن ذى قبل .
ويبدو هذا التغيير في عدد من الجوانب الأساسية التي من أهمها :

١ - ان القدرة على الهجوم المفاجيء أصبحت ذات أهمية ضخمة جدا ،
والوقت الذى يستغرقه التحذير لا يتعدى ثوان أو دقائق في كثير
من الأحوال .

٢ - ان الضربات الأولى التي توجهها دولة ضد أخرى قد تكون قاتلة
وهذا ما يطلق عليه القدرة على التدمير بالضربة الأولى .

٣ - ان الدولة التي تتعرض لهجوم ساحق قد لا نجد وقتا بالمرّة لتعبئة قواها
العسكرية والسياسية .

٤ - ان الصراع المسلح منى بدأ فقد يتطور وينتهي بسرعة مذهلة .

٥ - ان معدل التطور والتغيير في الأسلحة سريع جدا وجذرى .

٦ - انه لم يعد في المقبول الادعاء بأن الزيادة في القوة العسكرية للدولة
لا بد وأن يتبعها بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومي خلافا
لما كان عليه الحال في السابق .

٧ - ان القوة التدميرية الرهيبية للأسلحة التي تمتلكها الدول الكبرى تجعل
من المواجهة العسكرية بينها أمرا غير مرغوب فيه .

والمحصلة الأخيرة لهذا التطور الذى حدث في طبيعة الصراع المسلح وفي
أدواته هي مزيد من الرشد في حسابات وسلوك المسئولين عن اتخاذ قرارات
السياسة الخارجية . (٩)

وكل هذه الاعتبارات التي سلفت الإشارة إليها تعكس مدى التحول الذى
حدث في النظام السياسى الدولى من حيث : طبيعة العناصر المكونة له ، والظروف
الى يحيط به . ولتؤثرات التي تحدد الكيفية التي يتفاعل ويعمل بها .

(١) راجع في ذلك :

Charles Schliecher: International Relations-Cooperation and Conflict, (Prentice Hall of India, Delhi, 1963), pp. 19-29.

Fred Greene: Dynamics of International Relations, Power, Security and Order, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1966).

(٢)

Charles Lerche & Abdul A. Said: Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp. 122-123.

(٣)

Andrew Scott: The Functioning of the International Political System, (The Mac-Millan Company, New York, 1967), p. 12.

(٤)

Ibid, p. 18

(٥)

bid, p. 18

Ibid, p. 18

(٦)

Ibid., pp. 19 - 21.

(٧)

Ibid., p 20

(٨)

Ibid., pp. 24 - 25.

(٩)

تطور النظام السيامى الدولى : مراجع مختارة

- 1 - Ambrose, Stephen E. Rise to Globalism: American Foreign Policy 1933-1970, (Penguin, Baltimore, 1971).
- 2 - Aron, Raymond, Peace and War, translated by Richard Howard and Annette B. Fox, (Doubleday, Garden City, N.Y., 1966).
- 3 - Deutch, Karl, Some Concepts about Social Systems, Some Concepts about Politics, in the Analysis of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1969), pp. 129-218.
- 4 - Goffman, Erving, Strategic Interaction, (University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1969), pp. 129-218.
- 5 - Herz, John, The Rise and Demise of the Territorial State, (Columbia University Press, N.Y., 1959).
- 6 - Kaiser, Karl, The Interactions of Regional Subsystems: Some Preliminary Notes on Recurrent Patterns and the Role of Superpowers, (World Politics, July 1968).
- 7 - Kaplan, Morton, Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Politics and Foreign Policy, edited by James Rosenau, (The Free Press, New York, 1961), pp. 343-349.
- 8 - Liska, George, Nations in Alliance: The Limits of Interdependence, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1962).
- 9 - Miller, Linda, America, Europe and the International System, (World Politics, January 1969), pp. 315-341.
- 10 - Morse, Edward, The Transformation of Foreign Policies: Modernization, Externalization and Interdependence, (World Politics, April 1970), pp. 123-150.
- 11 - Morse, Edward, Crisis Diplomacy, Interdependence, and the Politics of International Economic Relations, (World Politics, Spring 1972), pp. 123-150.
- 12 - Muir, Ramsay, The Interdependent World and Its Problems, (Constable, London, 1932).
- 13 - Pinder, John, Positive Integration and Negative Integration, (The World Today, January 1968).
- 14 - Schelling, Thomas, Arms and Influence, (Yale University Press, New Haven, Conn, 1966).
- 15 - Scott, Andrew, The Functioning of the International Political System, op.cit., pp. 11-26.
- 16 - Waltz, Kenneth, The Stability of a Bipolar World, (Daedalus, Vol. 93, no. 3, Summer 1964).
- 18 - Young, Oran, Interdependence in world Politics, (International Journal, Autumn 1969).

الفصل الثالث

دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية

- المبحث الأول : أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية : المصادر والأسباب
- المبحث الثاني : التقسيم النسبي لحدود تأثير الأيديولوجيات في المجتمع الدولي
- المبحث الثالث : صعوبة تقييم دور المؤثرات الأيديولوجية في العلاقات الدولية
- المبحث الرابع : نماذج من تأثير الأيديولوجيات في العلاقات الدولية
- المبحث الخامس : أثر التطور التكنولوجي على أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية

الفصل الثالث

دور الايديولوجية في العلاقات الدولية

المبحث الأول

أهمية العوامل الايديولوجية في العلاقات الدولية:

المصادر والأسباب

تعتبر الايديولوجيات أو المعتقدات المذهبية للدول ، من بين القوى الرئيسية التي تؤثر في أوضاع المجتمع السياسي الدولي وعلاقاته . وهناك عدد من العوامل التي أدت إلى نمو نفوذ الايديولوجية في العلاقات الدولية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي : -

(أولاً) ظهور عسدد من الدول القوية في المجتمع الدولي التي تسدين بأيديولوجيات تختلف عناصرها وتنوع مضامينها إلى حد التناقض الجلى في العديد من الأحوال ، ومثل هذه التناقضات المذهبية بتفاعلاتها الدائبة وتأثيراتها المباشرة على السياسات الخارجية للكثير من الدول تهز في النهاية من أسس السلم الدولي وتفجر مصادر للصراع الدولي لم يكن للعالم سابق عهد بها .

ومن نماذج العقائد المذهبية التي ظهرت في القرن العشرين : النازية والفاشية والشيوعية وأيديولوجية عدم الانحياز ، ومن أمثلة الدول التي ارتبطت بهذه المذهييات وامتد تأثيرها إلى سياساتها الخارجية : ألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ودول شرق أوروبا بخلاف مجموعة دول عدم الانحياز التي تركز في القارتين الأفريقية والآسيوية . (١)

ويبدو أثر الصراع المذهبي في العلاقات الدولية أوضح ما يكون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بلغ الصراع بين العالمين الشيوعى والرأسمالى

حدا أطلق عليه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية الحرب الباردة ، أى التصادم العنيف دون نقطة الاشتباك المسلح . وقد دفعت هذه الحقيقة بعض المحللين السياسيين إلى الاعتقاد بأن محور الثقل في تحريك الصراعات الدولية وتوجيهها قد انتقل من دائرة العوامل القومية التقليدية إلى دائرة المذاهب بكل مظاهر التعصب والتطرف التي ترتبط بها وبكل ما يمكن أن يتولد عنها من توترات دولية . (٢)

(ثانياً) أما المصدر الثاني الذي يرفع من أهمية العامل المذهبي في العلاقات الدولية المعاصرة فهو ينبع من تزايد أهمية الدور الذي يقوم به الرأي العام في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ، مما ترتب عليه ان لم يعد من الممكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها تشكل قطاعاً منفزلاً عن المناخ الفكرى أو المذهبي العام الذى يسود الدولة ، فالسياسة الخارجية هي امتداد وتعبير عن أوضاع السياسة الداخلية بكل ما يتحكم فيها من مؤثرات ومن ضمنها بالطبع . المؤثرات المذهبية . (٣)

ولا يعنى ما ذكرناه ان تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية هو تأثير ايجابي ومستمر في كل الأحوال فهذا ينفيه الواقع ولكن ما نعنيه هو أن الرأي العام الداخلى أكد نفسه كحقيقة ثابتة من الصعب انكارها أو تجاوزها ، ولهذا فان أهداف السياسة الخارجية للدولة لا بد وأن تقدم له في اطار الايديولوجية التي يعتمدها والا كان هناك تناقض بين ما تدعيه الدولة لنفسها من فكر ، وبين ما تأخذ به من سياسات خارجية .

وأهمية المؤثرات المذهبية بشكلها هذا لا تقف عند حدود الرأي العام الداخلى وانما تمتد إلى مخاطبة الرأي العام الخارجى في دوله كذلك ، وجاذبية الايديولوجيات في هذا المجال من الحقائق غير المختلف عليها فالسياسات السوفيتية مثلا تبرر دائماً في اطار ايديولوجية يقال انها تضع السلم العالمى على رأس أهدافها والسياسات الأمريكية تبرر هي الأخرى في اطار ايديولوجية ينسب إليها انها تقوم على الدفاع عن مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، والسياسات الصينية تبرر في اطار ايديولوجية يقال انها تركز جهودها لقضية الثورة البروليتارية (العمالية) العالمية ، وهكذا .

ومن هنا يمكن القول بأن الأهمية المتزايدة لتأثير الرأي العام صنع السياسة الخارجية أمر ذو شقين : أولهما ويتعلق بضرورة اقناع الرأي العام الداخلي بالخط الخارجى الذى تتجهه الدولة ضمن الاطار المذهبي الذى تعتقه ، وثانيهما وينصرف إلى الحاجة لاستمالة الرأي العام الخارجى والتأثير فيه بتقديم تلك السياسات في قوالب لها طابع مذهبى بدلا من تقديمها بصورة مجردة واتخاذ هذا التأثير كأداة للضغط بالرأى العام الخارجى على حكوماته في المواقف التى تقتضيها مصالح الدولة صاحبة مثل هذه الأيديولوجيات .

وقد دفعت الاعتبارات سالفه الذكر بالبعض إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من أن القومية كانت القوة الرئيسية وراء توحيد المجتمعات السياسية ودفعها على طريق الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الا أن تأثيراتها بشكل عام قد ضعفت أمام قوة منافسة الأيديولوجيات ، ومن بين الأسباب التى ساعدت على ذلك في رأيهم : -

١ - ان القومية لا تستطيع وحدها أن تقدم تفسيراً شاملاً لكل ظواهر الواقع السياسى الدولى بعكس الايديولوجيات التى يمكنها ، كل من منظورها الخاص ، أن تفسر هذا الواقع الدولى وتعطيه مدلولاً متميزاً .

٢ - وانها ليست كافية كفلسفة أو كإطار للقيم التى يتحدد بموجبها السلوك السياسى الدولى بعكس الايديولوجية التى تزود معتققيها بإطار من التصور الفلسفى والنظرى الذى يحدد بدوره مجموعة القيم والمثل والاخلاقيات التى تتخذ كقاييس موجهة لهذا السلوك .

٣ - وانها - أى القومية - لا تشغل نفسها بتقرير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية التى تستخدم كأدوات للتغيير الاجتماعى وذلك بخلاف الايديولوجية التى تركز كثيراً على تلك الاعتبارات ولا ترى التغيير يمكننا بدونها .

المبحث الثاني

التقسيم النسبي لحدود تأثير الايديولوجيات في المجتمع

الدولى

فيما يتعلق بالتقسيم النسبي لحدود تأثير الايديولوجيات في المجتمع الدولي، نلاحظ أن هناك ثلاثة حدود لهذا التقسيم هي :-

(أ) الايديولوجيات الفرعية Subnational Ideologies أى تلك التى يمكن أن تتواجد داخل الدولة الواحدة ، ويتمى إلى كل منها قطاع معين من قطاعات الرأى العام الداخلى .

(ب) الايديولوجيات القومية National Ideologies أى تلك التى يمتد تأثيرها إلى الدولة بأكملها مما يجعل المناخ الفكرى والسياسى العام فيها على نحو معين .

(ج) الايديولوجيات الدولية أو عبر القومية Transnational Ideologies أى تلك التى يشارك في الانتماء إليها والتأثر بها أكثر من دولة كما هو الحال مع الايديولوجية الماركسية أو ايديولوجية عدم الانحياز .

والايديولوجيات الفرعية هي أكثر الايديولوجيات من حيث العدد والتنوع ، وعلى ذلك الايديولوجيات القومية، فالايديولوجيات الدولية أو عبر القومية . ويختلف الحال بالنسبة لحجم هذه الايديولوجيات بالقياس إلى عدد من يتمون إليها فضخامة الحجم أوضح ما تكون بالنسبة للايديولوجيات الدولية ، وتليها الايديولوجيات القومية ، فالايديولوجيات الفرعية .

ورغم هذا التنوع في الايديولوجيات فلا يمكن الادعاء بأن العالم يعاني من القوضى الايديولوجية ، لأن الايديولوجيات ليست منفصلة عن بعضها بقدر ما هي متداخلة ، والأمر كله يتعلق بمدى هذا التداخل ، ومن الواضح أنه كلما

التفت عناصر الايديولوجيات كان ذلك أقرب إلى دعم علاقات التعاون بين الدول التي تدين بها

ويتوقف تأثير الايديولوجيات الدولية أوعبر القومية ، على عدة عوامل منها :

١ - طبيعة الايديولوجية وما اذا كانت تفرض على تابعيها الاصرار على التوصل إلى أهداف معينة بغض النظر عن القوارق القومية ، وليس يخاف أنه كلما تعمق الشعور بالانتماء إلى أيديولوجية من الايديولوجيات يزداد تأثيرها على أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته .

٢ - طبيعة الأهداف التي يعمل لها ويتحرك من أجلها دعاة تلك الايديولوجيات فإذا كانت هذه تؤثر بشكل حاد ومباشر على أمن الدول الأخرى ومصالحها القومية يزداد هذا التأثير الدولي على نحو يكون مستبعدا تماما أو محدودا بالمقارنة فيما لو كانت تلك الأهداف ذات طبيعة سلبية .

٣ - عدد الدول التي تشتمل على تابعين لأي من الايديولوجيات عبر القومية وأيضا عدد التابعين لهذه الايديولوجية في كل دولة وأهمية المراكز التي يشغلونها وما اذا كانوا داخل السلطة أو خارجها . كذلك يتحدد التأثير بنوع الدول التي استطاعت تلك الايديولوجية أن تتغلغل فيها ، فإذا كان من ضمنها دول كبرى ، فمن المحقق أن يختلف تأثيرها في السياسة الدولية عنه مما لو كان هذا التأثير محصورا في اطار الدول الصغرى وحدها ، وهكذا . (٤)

المبحث الثالث

صعوبة تقييم دور المؤثرات الايديولوجية في العلاقات الدولية

على الرغم من وجود اتفاق عام حول أهمية الدور الذي تقوم به المؤثرات الايديولوجية في العلاقات الدولية ، الا أن هناك اختلافا حول تحديد الكيفية التي يظهر به هذا التأثير نفسه في مواقف السياسة الخارجية الفعلية . ولا يقتصر الأمر

على ذلك، فتفسير المضامين الايديولوجية بالنسبة لمواقف السياسة الدولية المتغيرة وحساباتها المعقدة وباعتبار أن الايديولوجية هي متغير واحد من بين العديد من المتغيرات المتداخلة أمر صعب من وجهة نظر النول الأطراف في تلك المواقف، وقد تبرز التساؤلات الآتية تلك الصعوبة، فمثلا :-

(أ) هل تمارس الايديولوجية تأثيرات مماثلة في مختلف المواقف الخارجية التي تتدخل الدوله صاحبة الايديولوجية طرفا طرفا مباشرا فيها أم أن مدى هذا التأثير يختلف من موقف دولي إلى آخر تبعاً لطبيعته وطبيعة الملابس التي تحيط به ؟

(ب) وكيف يمكن التعبير عن الخط الايديولوجي للدولة في نمط سلوكها الخارجى ازاء المواقف التي تكون طرفا فاعلا ومؤثرا فيها ؟ وهل يكون ذلك أيضا ممكنا في كل الظروف والمواقف أم أن هناك مواقف دولية تجعل من الصعب ترجمة الميول والترغبات المذهبية إلى سياسات واقعية محددة ؟

(ج) ثم كيف يمكن التوفيق بين العوامل المذهبية واعتبارات المصلحة القومية في مواقف السياسة الخارجية، وهل تأتي الايديولوجية تابعة للمصالح أى مجرد أداة لتحقيقها، أم أن العكس هو الصحيح بمعنى أن الايديولوجية تأتي على قمة المصالح القومية وما عداها يكون مجرد وسائل مدعومة لها ؟ واذا حدث وتعارضت الاعتبارات المذهبية والمصلحية في موقف من المواقف فأيهما تكون له الأولوية على الآخر ؟ وكيف يمكن للمراقب الخارجى أن يميز بأن ما يدل عليه الموقف أو ما يفصح عنه كان مطابقا لما حدث فعلا ؟

وللتدليل على مدى التعقيد الذى يعاني منه تقسيم دور المؤثرات الايديولوجية في العلاقات الدولية نذكر مثلا للايديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية والتفسيرات المتباينة التي تخضع عليهما :-

(١) فالايديولوجية الشيوعية ينظر إليها من وجهة نظر معتقدها على أنها ايديولوجية ديمقراطية ومعادية للامبريالية والحروب ، وينظر الشيوعيون إلى الايديولوجية الرأسمالية على أنها ايديولوجية استعمارية تتغذى على الحروب

والصراعات الدولية غير آخذة في الاعتبار الا مصالح الدول الرأسمالية وحدها .

(٢) الايديولوجية الرأسمالية وينظر إليها من وجهة نظر معتقيا على أنها ترتفع فوق دعائم الديمقراطية والحرية الفردية وتشجيع التعاون الدولي وفي نفس الوقت ينظر دعاة الايديولوجية الرأسمالية إلى الشيوعية على أنها ايديولوجية عدوانية غير ديمقراطية ولا تنمو الا في مناخ من العنف وعدم الاستقرار .

ومن هنا نجد أن الايديولوجيات تكتسب مضامين وتفسيرات مختلفة بحسب النظر إليها من وجهة نظر الذين يدافعون عنها أو الذين يناصبونها العداوة ، وبالتالي فان تقييم دور المؤثرات الايديولوجية يتم بصورة متحيزة وغير موضوعية مما يجعل أى نتيجة يتوصل إليها غير موثوق فيها .

ويحاول بعض أساتذة العلاقات الدولية أن يعينوا لنا الكيفية التي تؤثر بها العوامل المذهبية في مواقف السياسة الخارجية ، بغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بصعوبة تسييمها على النحو الذي أوردناه ، فيقولون ان الايديولوجية تسهم في جانب منها في تحديد الكيفية التي ينظر بها واضعو السياسة الخارجية إلى العالم الخارجى وتمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع في نطاق تصوراتهم وبما يتفق ومجموعة القيم التي يدينون بها .

فمن خلال الايديولوجية يتحدد الواقع بمعالمه الراهنة كما يمكن تخيل الواقع بالكيفية التي يجب أن يكون عليها في المستقبل ، والتفسير الايديولوجي للاحداث يسمح بتأكيد أهمية بعض العوامل ، والتقليل من أهمية البعض الآخر وتجريد عوامل أخرى من أى تأثير فعلى لها .

وترتيا على ذلك فان الايديولوجية هي التي تجعل واضع القرارات الخارجية يميل في اتجاه فكري معين ، تماما كما أن التصورات هي التي تحدد له كيفية تخيل العالم الخارجى الذي تمسه قراراته ، وكالدور الذي تسهم به القيم من حيث انها تساعده على تحديد أهمية الأحداث ، وضبط سلوكه وفق هذا التفاوض في ترتيب الأولويات . (٥)

نماذج من تأثير الايديولوجيات في العلاقات الدولية

نتقل بعد ذلك إلى عرض بعض النماذج التي تبرز تأثير الايديولوجيات في العلاقات الدولية والايديولوجيات التي ستناولها التحليل هي بالتحديد الايديولوجية الشيوعية ، والايديولوجية الغربية ، وايديولوجية عدم الانحياز ، كل في علاقتها بالمسلك الخارجى لمجموعة الدول التي تنتمى إليها .

(أ) الايديولوجية الشيوعية والسلوك الخارجى لدول العالم الشيوعى : -

إذا أردنا أن نحلل التأثير الذى تركه الايديولوجية في السلوك الخارجى لدول العالم الشيوعى ، فسنجد أن هذا التأثير واضح في حالات كثيرة . (٦)

فالايديولوجية الشيوعية هي الوثائق الذى يشد الاتحاد السوفيتى إلى دول شرق أوروبا المتحالفة معه ، وهي التي تجعل هذه المجموعة من الدول تنظر إلى مشاكل السياسة الخارجية نظرة متجانسة كما أنها هي التي تجعلها تحدد مواقفها ، وتنسق اتجاهاتها ، وترسم خططها الدبلوماسية ازاء العالم الخارجى على أساس مشترك .

والايديولوجية الشيوعية تعمق الاحساس بوجود تحديات خارجية مشتركة ، وبوجود مجموعة مشتركة من المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الايديولوجية الشيوعية أدت إلى ازالة كافة جوانب التناقض في المصالح القومية بين الاتحاد السوفيتى وكل دولة من دول شرق أوروبا ، فهناك اختلافات مصالح أحيانا ولاشك ، وهناك أيضا تفاوت في مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى بين هذه الدول وهو أمر طبعى ، ولكن ما نقصده بتأثير العامل الايديولوجى هو أنه عامل تقريب في اتجاهاتها كلها ، كما أنه يمددها بالأداة التي يمكنها بها أن تحل تناقضاتها في اطار من الفكر المتقارب والمصلحة المشتركة . ولأدل على صحة الادعاء السابق من أنه لولا هذه الايديولوجية المشتركة لما استمر حلف وارسو ، وهو رابطة التحالف العسكرى الذى يجمع بين الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول شرق أوروبا وقد يقال أن

حلفت وارسو فرض على هذه الدول من قبيل الاتحاد السوفيتي كرد فعل ضد تسليح المانيا الغربية وضمها إلى حلف الأطلسي ، وأن قوة الاتحاد السوفيتي وامكانياته الهائلة في الضغط السياسي والعسكري هي التي تجعل دول شرق أوروبا تقبل باستمرار عضويتها ومشاركتها في حلف وارسو بصرف النظر عما اذا كانت هذه العضوية تنسجم مع مصالح هذه الدول أم أنها تستخدم مصالح الاتحاد السوفيتي وأمنه القومي بالدرجة الأولى . وقد يرد على ذلك بأن القهر بأدوات الضغط السياسي والعسكري لا يمكن أن يشكل بذاته ضمانا لفاعلية مثل هذه التنظيمات والأحلاف العسكرية ولكن الأيديولوجية المشتركة هي التي تمد كل هذه الدول بقوة الدفع التي تجعل من استمرار عضويتها أمرا يحقق مصالحها جميعا .

ومن ناحية أخرى فقد ينشأ التساؤل : لماذا يحرص الاتحاد السوفيتي وبكل هذا التصميم والاصرار ، على ربط دول شرق أوروبا بايديولوجيته والتصدي بحسم لأي محاولة تستهدف التنصل منها أو التمرد عليها على غرار ما أنصحت عنه تجاربه في المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في فترة الخمسينات والستينات؟

والرد على ذلك أن مثل هذه الوحدة الأيديولوجية أو المذهبية تمثل ضمانا بالغة الأهمية لأمن الاتحاد السوفيتي ضد التهديدات القائمة والمحتملة في أوروبا، وأي تغير في الاتجاهات السياسية والمذهبية لدول شرق أوروبا سيرتب عليه انسلاخها من حلف وارسو وبالتالي سيحدث فراغا خطيرا واختلالا في توازنات القوى الأوروبية في غير صالح الاتحاد السوفيتي وهو ما لن يقبله بحال . ولعل ذلك يوضح لنا السبب الحقيقي وراء اعلان الاتحاد السوفيتي عن ما اسمى بمبدأ بريجينيف في أعقاب تدخله بقوات تابعة لحلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس عام ١٩٦٨ للقضاء على ما اسمى بزعامة الكسندر دوبتشيك داخل الحزب الشيوعي التشيكي والتي صورت على أنها كانت قد تفاقمت إلى الحد الذي كان ينذر بانفلات تشيكوسلوفاكيا بكل قيمتها الاستراتيجية من الكتلة السوفيتية نهائيا، ومن هنا جاء مبدأ بريجينيف ليعكس اتجاه السوفيت المتشدد من أي محاولة تستهدف اضعاف التضامن داخل مجموعة الدول الاشتراكية المنضمة إلى حلف وارسو مسترة وراء شعارات الليبرالية التي

كان السوفيت ينظرون إليها على أنها من نوع التحريف والارتداد الذي كانت تكمن وزائه وتشجع عليه قوى الرأسمالية الغربية .

وقد جاء في دفاع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ بريجنيف - وهو من أهم الاعلانات الدبلوماسية التي صدرت في عالم ما بعد الحرب - ان الجماعة الاشتراكية أو بالتحديد مجموعة دول حلف وارسو لم تكن مجرد كتلة عسكرية أو سياسية ، كما أنها لم تكن مجرد تجمع مؤقت لفترة محدودة أو لهدف عارض ، وانما كانت مجتمعا تشده إلى بعضه قوى ، وعوامل دائمة تتمثل في وحدة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤسسات الحكم ، ومبادئ الماركسية اللينينية ، ومبادئ البروليتارية الدولية ، والصراع المشترك من أجل السلم العالمي ، وبالإضافة فإن تدعيم أو اصر الصلة بين دول الجماعة الاشتراكية ، وصيانة وحدتها من التفكك ، كان يمثل مطلبا أساسيا من متطلبات الحل الفعال لمشكلات الأمن الأوروبي .

ثم تقول الشروح السوفيتية لمبدأ بريجنيف أن من أمثلة محاولات التخريب والتآمر التي لحقت إليها دول حلف الأطلسي لاضعاف تضامن دول الجماعة الاشتراكية الدعوة إلى فتح جبهة عقائدية ثانية (بجانب جبهة الصين) ضد الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا وذلك عن طريق الترويج لنماذج عقائدية معينة مثل « النموذج الرأسمالي المعدل بعد تخليصه من أخطائه وعيوبه » أو « النماذج الاشتراكية ذات النزعة الأكثر ديمقراطية من النموذج السوفيتي المتصلب أو المفرط في مركزته » ، وكل ذلك استهدف في الحقيقة توجيه ضربة ضد الإطار العقائدي العام للكتلة السوفيتية عن طريق إثارة فتنة عقائدية بين الاتحاد السوفيتي وشركائه في الجماعة الاشتراكية الأوروبية ، كما استغلت نظرية السيادة القومية كأداة أخرى من أدوات اضعاف روابط التضامن القائم بين دول هذه الجماعة .

وتأسيسا على كل ما سبق ونمشيا مع المبادئ الماركسية اللينينية ، يقول مبدأ بريجنيف وهذا أخطر ما فيه ، ان كل واحد من هذه الأحزاب الشيوعية لا يكون مسئولاً فقط أمام الطبقة العاملة التي يقودها أو أمام شعبه وانما يكون

مستولا كذلك وبالدرجة الأولى أمام جميع الدول الاشتراكية وأمام الحركة الاشتراكية العمالية ككل، وعليه فانه لا يمكن لأى حزب شيوعى أولأى دولة اشتراكية أن تتهرب من تلك المسئولية الدولية بكل ما يترتب عليها من التزامات وبموجب مبدأ بريجنيف فانه يمكن التدخل عسكريا في دول شرق أوروبا اذا ما تعرضت احدى هذه الدول - سواء من الداخل أو من الخارج - لخطر يتهدد سلامة الجماعة الاشتراكية وفي اطار الأسس والمبادئ التالية : -

(أ) تكون كل دولة شيوعية حرة في تقرير الطريق الذى تختاره لنفسها ولكنها ليست حرة في الانسلاخ من الشيوعية .

(ب) انه يجب ألا ينظر إلى السيادة على أنها فكرة مجردة وانما على أساس طبقى أى السيادة في ظل سيطرة طبقة البروليتاريا بقيادة الحزب الشيوعى وما عدا ذلك من أشكال السيادة الوطنية لا يمكن أن يكون مقبولا أو مسموحا به بأى معيار من معايير الانتماء إلى الاشتراكية أو إلى البروليتارية الدولية .

وإلى جانب التأثيرات التى تركها الايديولوجية الشيوعية على علاقات الاتحاد السوفيتى بشركائه في حلف وارسو فان هذه الايديولوجية أثرت وما تزال في نظرة الاتحاد السوفيتى تجاه العديد من المشكلات الدولية التى من أبرزها :

(١) مشكلة الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والغربية والتى استمرت تحدث مضاعفاتها الخطيرة في السياسة الدولية حتى ما قبل الدخول في مرحلة الوفاق الدولى بين الطرفين منذ أوائل السبعينات . ففى هذه الحرب الباردة استخدمت الايديولوجية الماركسية اللينينية كأداة للتأثير النفسى والدعائى ، وكاطار لتبرير السياسات السوفيتية والدفاع عنها من خلال اعضاء الصيغة الايديولوجية عليها وتصويرها على أنها كانت موجهة بالدرجة الأولى لتدعيم السلم الدولى ومجابهة الضغوط الاستعمارية الغربية في مناطق العالم المختلفة .

أو بمعنى آخر فان الايديولوجية الماركسية هى السلاح الذى استخدمه الاتحاد السوفيتى في مهاجمة الغرب وفي التنديد بأهداف سياساته وباتجاهاته الدولية وعن طريقها حاول أن يقنع الرأى العام العالمى بأن الأيديولوجية الرأسمالية كانت

أيدولوجية عدوانية تقوم في جوهرها على التناقض بين مصالح الدول التي تعتنقها وأنها السبب الرئيسي وراء التوتر الدولي وما يقع من حروب وأزمات دولية اما الكتلة السوفيتية فقد صورت على أنها مجموعة من الدول المحبة للسلام وأنها تمثل أقوى الدعامات التي يعتمد عليها الصراع العالمي ضد سيطرة المصالح الاستعمارية الأتانية .

(٢) الاتجاهات السوفيتية من مشكلة الوحدة الألمانية : فقد دأب السوفيت على معارضة أى اقتراح للوحدة الألمانية ما لم تم هذه في إطار اشتراكي وهم حساسون جدا لأى مشروع وحده يؤدي في النهاية إلى احتواء النظام المذهبي والسياسي لألمانيا الديمقراطية ويعتبرون أن استمرار أوضاع التقسيم الحالية أفضل كثيرا من وحدة تهدم علاقتهم بألمانيا الديمقراطية .

وهذا الاتجاه السوفيتي من نوع الايدولوجية التي يجب أن ترتبط بها ألمانيا موحدة ينبع من عوامل استراتيجية وأمنية لا يمكن انكارها ، ومعنى هذا أن الوحدة المذهبية تستخدم كخط دفاعي ضد احتمال تجدد الخطر الألماني على أمن الاتحاد السوفيتي في المستقبل . واذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للسياسة السوفيتية في الخمسينات وحتى في الستينات ، فان أهمية هذه المشكلة الألمانية قد تضاءلت كثيرا بعد تطبيق ألمانيا الغربية لدبلوماسيتها المعروفة بسياسات الانفتاح على الشرق (Ostpolitik) ، والتي قادت في نوفمبر ١٩٧٢ إلى التوقيع على المعاهدة التي اعترفت بوجود دولتين المائيتين مستقلتين وأقامت ولأول مرة علاقات دبلوماسية بينهما ، كما انضمت الدولتان بموجبها إلى عضوية الأمم المتحدة وبذا لم تعد قضية الوحدة الألمانية مطروحة في الآونة الراهنة في أى صورة رسمية وعلى أى نحو مباشر أو غير مباشر .

(٣) الدور الذي تقوم به الايدولوجية في اثارة وتعقيد النزاع الصيني السوفيتي : واذا كان من غير الواقعي أن نرد مصدر هذا النزاع إلى العوامل والاعتبارات المذهبية وحدها ، فان مما لا يمكن انكاره أن الايدولوجية تمثل جبهة للمواجهة والتصادم بين العملاقين الشيوعيين ، ويتضافر تأثير هذا العامل مع غيره من العوامل التي تتصل بالمصالح القومية لكل منهما وتأثيرات البيئة الداخلية ،

واختلاف الضغوط النفسية التي تتعرض لها كل من الدولتين فضلا عن اختلاف التجارب التاريخية التي تحدد أساليبهما في التعامل الدولي ، الخ . وتأثير الايديولوجية في النزاع الصيني السوفيتي يظهر نفسه في عدة نواح مثل : -

(أ) طبيعة السياسات والأساليب التي يتعين اتباعها لتحقيق الشـورة البروليتارية العالمية فقد كانت الصين تحبذ حتى وقت ليس ببعيد التركيز على أسلوب المواجهة العنيفة دون تراخ أو مهادنة في مواجهة ضغوط قوى الامبريالية العالمية في الوقت الذي دافع فيه الاتحاد السوفيتي عن سياسات التعايش السلمي في عصر القوة النووية بكل أخطارها المروعة ولأن حربا نووية بين النظامين الشيوعي والرأسمالي كانت تعنى تدميرهما بصورة نهائية وكاملة .

(ب) الموقف الذي يتعين اتباعه من حروب التحرير الوطني ومدى الدعم والتأييد الذي يجب أن يقدم إلى هذه الحروب ، فبينما كانت الصين تطالب بتوخي الحذر في دعم حركات تقودها زعامات برجوازية لا تنتمي بفكرها إلى الاشتراكية مما يهدرجانبا من طاقات المعسكر الاشتراكي في صراع الحياة والموت الذي يخوضه ضد قوى الامبريالية كان الاتحاد السوفيتي يتبنى وجهة النظر الأخرى التي تعتقد أن أى دعم لتلك الحركات بغض النظر عن الاتجاه المذهبي لزعاماتها كان جزءا من المسؤولية التاريخية للمعسكر الاشتراكي في مواجهته الشاملة ضد النظام الرأسمالي العالمي ، كما أن اخراج هذه المناطق النائرة من دائرة نفوذه وتبعيته كان يمهّد الطريق نحو اضعاف هذا النظام وانهاكه والاجهاز عليه عندما تصبح كل الظروف مهيئة لذلك فيما بعد .

(ج) موقف الدولتين ازاء قضية الانتشار النووي فبينما طالب الاتحاد السوفيتي بتقييد هذا الانتشار ومكافحته للتقليل من احتمال وقوع حروب نووية بصورة ارادية أو لا ارادية ، عارضت الصين سياسات حظر الانتشار النووي لأن انتشار الأسلحة النووية هو في تصورهما كسر لتفوق الدول الرأسمالية وتجريد لها من حيازة أدوات الضغط والابتراز التي تستخدمها في علاقتها مع العالم الشيوعي ، ثم تطور اتجاه الصين من هذه القضية بحيث أصبح اتهامها باستخدام حظر الانتشار النووي كأداة لتطويق الدول الصغرى واخضاعها

لهيمنة القوى الكبرى لا يقتصر على دول الغرب الرأسمالي وإنما أصبح موجها كذلك للاتحاد السوفيتي الذي تدينه الصين لما تسميه بزعرته الامبريالية الاشتراكية التي لا تقل في رايها خطرا عن الامبريالية الرأسمالية ، وقد عبرت الصين عن اتجاهها هذا عندما عارضت الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧١ والذي دعا فيه إلى عقد مؤتمر عالمي يبحث في نزع الأسلحة النووية والتقليدية ، وبنيت معارضتها على أن مثل هذا المدخل إلى المشكلة لم يكن واقعيًا ، وأنه لم يكن ثمة ما يبرر نزع السلاح التقليدي في الوقت الذي لم تكن قد توقفت فيه الحروب المحلية في العالم وحيث كانت دول صغرى كثيرة ما تزال مهددة بخطر العدوان ، وهو ما كان يفرض عليها أن تتسلح لمواجهة والتصدي له . ولم تكن إشارة الصين إلى خطر العدوان قاصرة على الولايات المتحدة وحدها بقدر ما كانت تعني القوتين العظميين على حد سواء .

ويرد السوفيت على هذه الادعاءات الصينية بقولهم ان الصين تفترى على الاتحاد السوفيتي وتظلمه تاريخيا عندما تضع سياساته على قدم المساواة مع سياسات الدول الامبريالية ، وانها عندما تتهمه بأنه علو لحرركات التحرر الوطني فهي لا تهدف من وراء ذلك الا التحريض ضده في دول العالم الثالث . ومثل هذه السياسة التخريبية التي تنتهجها بكين - كما يقول السوفيت - لا تختلف في طبيعتها عن تلك التي تتبعها القوى الامبريالية في اثارها لدول العالم الثالث ضد الاتحاد السوفيتي ، بل ان هذه السياسات الصينية تجعل من السهل بالنسبة للدول الامبريالية أن تحترق جبهة العالم الثالث مستخدمة في ذلك ما يثار حول النوايا والدوافع السوفيتية من شكوك واتهامات تروج لها بعض المصادر الاشتراكية نفسها .

(٤) الدور الذي تقوم به الايديولوجية في تحديد اتجاه السياسة الخارجية السوفيتية من دول العالم الثالث ، فعدم انحياز دول العالم الثالث إلى أي من الكتل الدولية الكبرى يعطى السوفيت فرصة محاولة استمالة هذه الدول والتأثير فيها عن طريق الايديولوجية واقناعها بأنها أقرب إلى الاتحاد السوفيتي منها إلى الغرب ، وان الايديولوجية الاشتراكية يمكن أن توفر حلا عمليا لمشاكل التخلف

الاجتماعى والاقتصادى في تلك الدول . ويدعم من هذا الاتجاه حرص الاتحاد السوفيتى على المشاركة في المؤتمرات التي تضم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي المؤتمرات التي حاولت فيها الدبلوماسية السوفيتية إيجاد نقط التقاء كثيرة بين الاتحاد السوفيتى وهذه الشعوب لعل أبرزها : ضرورة التعاون في مواجهة الارهاب الذي يمارسه الاستعمار الغربي ضدها ، والدعوة إلى تنسيق جهود الطرفين لإنشال محاولات الغرب لضم هذه الدول إلى أحلافه وتكتلاته العسكرية نظرا لخطرها المحقق على الاستقلال السياسى والارادة الوطنية ، كما حاول الاتحاد السوفيتى اقناع دول العالم الثالث بأن عطفه على مشاكلهم وتجاوبه مع أمانهم القومية المشروعة ، ومساعداته غير المشروطة لهم ، لم تكن الا دعما لنضالهم ضد الاستعمار وهو ما كان يعنى في نفس الوقت التقليل من خطر الحرب وتوسيع رقعة السلام .

(ب) الأيديولوجية الغربية والسلوك الخارجى لدول العالم الغربي : -

وإذا انتقلنا إلى تحليل تأثير الأيديولوجية الغربية في السلوك الخارجى لدول العالم الغربي فسوف نجد أن هذا التأثير كبير هو الآخر (٧).

فهذه الأيديولوجية هي التي دفعت إلى حيز الوجود بحلف الاطلنطى الذى جاء نتيجة لتفاقم حدة الصراعات المذهبية بين الكتلتين في واحدة من أخطر مراحل الحرب الباردة ، وحين بدأت الدول الغربية تنسق إمكاناتها العسكرية لمواجهة ما أطلق عليه التهديد الشيوعى لامن أوروبا ولقيمها ومعتقداتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أسمت هذه المجموعة من الدول الأطلنطية نفسها بدول العالم الحر ، تمييزاً لها عن الدول الشيوعية التي أطلق عليها دول الستار الحديدى .

وعلى الرغم من مرور ثلاثين عاماً الآن على نشأة حلف الاطلنطى وتبدل معالم الوضع الاستراتيجى العام بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ورغم التدهور الشديد في فاعلية الأحلاف العسكرية بسبب التطور في تكنولوجيا الحرب النووية ووسائل إدارتها ، إلا أن حلف الاطلنطى ظل رمزاً لتضامن الدول الواقعة على

جانبي الاطلنطي ، والتي تدين بايديولوجية واحدة ولعل هذا هو المبرر الأكبر لإستمرار الحلف بالرغم من ادراك دول أوروبا الغربية الداخلة فيه أن الحماية الأميركية النووية لها أصبحت أمراً مشكوكاً فيه تماماً حتى ولو وقع هجوم سوفيتي فعلاً ضدها .

كذلك لا يمكن إنكار أن الصراع الايديولوجي بين العالمين الغربي والشيوعي هو الذي دفع بالغرب إلى إنتهاج إستراتيجية عامة تقوم على محاصرة الكتلة الشيوعية بالأحلاف والقواعد العسكرية في كل قارات العالم ، ومن أمثلة ذلك حلف جنوب شرق آسيا ومعاهدة الحلف المركزي والقواعد التي تناثرت في عدد كبير من دول العالم وهي الظاهرة التي أطلق عليها جنون الأحلاف العسكرية (Pactomania) .

ويتضح تأثير العوامل الايديولوجية في إتجاهات الدول الغربية إذا ما نظرنا إلى مشكلات دولية بعينها مثل مشكلة العلاقات الامريكية الصينية فمنذ تحولت الصين إلى الشيوعية في عام ١٩٤٩ ، إتبعت الولايات المتحدة إزاءها سياسة الحصار والمقاطعة بقصد عزل النظام الشيوعي فيها وإضعاف مركزه فسي الهيئات والمنظمات الدولية ، وظلت الولايات المتحدة مصرة على رفضها الاعتراف بهذا النظام رغم قوته وإستقراره ورغم أنه حقق للصين مكانة دولية متفوقة كإحدى أكبر ثلاث قوى نووية في العالم ، وإستمر ذلك حتى عام ١٩٧٢ عندما قررت تغيير هذه السياسة غير الواقعية ، وكانت نقطة البدء في ذلك التحول الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين والتي ترتب عليها دخول الصين إلى الأمم المتحدة وإحتلالها المقعد الدائم الذي كانت تشغله جزيرة فرموزا ، ثم قررت حكومة الرئيس الامريكي جيمي كارتر إنشاء علاقات دبلوماسية لها مع دولة الصين الشيوعية إعتباراً من يناير عام ١٩٧٩ ، وهو ما تم بالفعل ، أى بعد ثلاثين عاماً كاملة من غياب هذه العلاقات بين الدولتين .

وقد فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء تقريباً في علاقاتها بكل من فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية حتى اللحظة التي سقطت فيها هذه تحت السيطرة

الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فقد أبت الاعتراف بالأنظمة الشيوعية الموجودة في الشطر الشمالي من كل من فيتنام وكوريا ، في حين إعتبرت النظم القائمة في الشطرين الآخرين النظم الشرعية التي تمثل مصالح الشعبين الكوري والفيتنامي ، وهو أيضاً إنجاء لم يكن واقعياً بالمرّة .

ثم هناك مشكلة العلاقات الأمريكية الكوبية ، فالولايات المتحدة رفضت منذ عام ١٩٥٩ الاعتراف بنظام فيدل كاسترو في كوبا الذي تعتبره نظاماً شيوعياً يخدم أهداف الاستراتيجية السوفيتية في منطقة أمريكا اللاتينية عن طريق إتخاذ قاعدة لتصدير الثورة إلى دولها والتحرّض ضدّ النفوذ والمصالح الأمريكية فيها . وتوضح أهمية العامل الأيديولوجي في العلاقات الأمريكية الكوبية إذا ما قورنت الاتجاهات الأمريكية لإزاء نظام حكم باتيستا الأقطاعي في كوبا ، وهو النظام السابق على وقوع الثورة الكوبية مباشرة ، بهذه الإتجاهات لإزاء نظام كاسترو ، فمن الدعم والتأييد الكامل إلى العداء والقطيعة الكاملة بل إن هذا العداء الأمريكي وصل حدّ غزو كوبا كما حدث في حملة خليج الخنازير (Pay of Pigs) التي نظمتها وأشرفت عليها المخابرات المركزية الأمريكية وإن لم يقدر لها النجاح في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي .

ومنذ عام ١٩٧٦ ، تزداد الإتهامات الأمريكية لنظام كاسترو بالعنصرية لحساب الإتحاد السوفيتي في أفريقيا وذلك أثر الدور الذي يقوم به الجبراء والعسكريون الكوبيون الذين يقدر عددهم بالآلاف في دعم بعض أنظمة الحكم الماركسية في هذه القارة كنظام منجستو مريام في أثيوبيا ومساعدته في سحق الثورة الأريتيرية وفي حربه ضد الصومال وغير ذلك من المهام التي ينجزها الكوبيون بالنيابة عن الإتحاد السوفيتي والتي تجعل من الصعب إدانة السوفيت عنها بصفة مباشرة . ومثل هذه الإدعاءات الأمريكية سواء كانت صحيحة أو مبالغاً فيها ، تحول دون إعادة صياغة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في أية صورة طبيعية . وهناك الكثير من الأمثلة التي توضح التقلب في إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية لإزاء دول أمريكا اللاتينية بحسب التغير في هوية

الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول ولعل ما حدث خلال أزمة الدومينكان في عام ١٩٦٥ يعكس ذلك ويؤكدده .

فقد بدأت هذه الأزمة في أعقاب الثورة الشعبية التي وقعت في جمهورية الدومينكان في أبريل ١٩٦٥ والتي إستهدفت الإطاحة بالدكتاتورية العسكرية الموجودة وقتها في السلطة والعودة بالبلاد على طريق الحكم الدستوري ، وقد فسرت حكومة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون هذه الإنتفاضة على أنها كانت من تدبير عناصر شيوعية للاستيلاء على السلطة على غرار ما حدث في كوبا من قبل ، ومن ثم فقد تصور جونسون أنه ما لم تقمع هذه الإنتفاضة وتصفى بالقوة المسلحة ، فإنه سيبصبح من المعتذر تماماً على الولايات المتحدة فيما بعد أن تقتلع تلك العناصر الشيوعية من السلطة ، وهو الدرس الذي برهنت عليه تجربة العلاقة مع نظام كاسترو في كوبا ، وإنتلاقاً من هذا التصور أمر جونسون بتدخل القوات الأمريكية لإخماد ثورة الدومينكان وكان هذا التدخل العسكري الذي تم دون إستشارة منظمة الدول الأمريكية في أمره ، سابقة لم يحدث لها مثيل منذ عام ١٩٢٦ وكان الهدف المعلن لهذا التدخل في البداية هو المساعدة على حماية أرواح الرعايا الأمريكيين في جمهورية الدومينكان ولكن لم تَمْضِ فترة قصيرة حتى أماطت الحكومة الأمريكية اللثام عن الهدف الحقيقي لتدخلها العسكري في الدومينكان ، وهو الحيلولة دون ظهور كوبا ثانية في نصف الكرة الغربي وعرف هذا التصريح بمبدأ جونسون Johnson Doctrine ، وقد تحقق لها ما أرادت عندما استطاعت أن تنصب في السلطة حكومة عسكرية موالية لها برياسة الجنرال أنطونيو باريرا الذي تولى تصفية تلك الإنتفاضة لحساب السياسة الأمريكية .

وإذا نظرنا إلى مشكلة أخرى وهي مشكلة العلاقات الأمريكية الكمبودية فنسجد نفس الشيء ، فأتناء حكم الأمير سيهانوك الذي كان أقرب في سياساته الخارجية إلى الصين الشيوعية منه إلى الولايات المتحدة ، كانت العلاقات الأمريكية الكمبودية على درجة عالية من التوتر والعداء الذي وصل إلى حد القطع الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، أما وبعد عزل سيهانوك ومجيء حكومة الجنرال لون نول الموالية للغرب في عام ١٩٧٠ فقد تغيرت هذه العلاقات

تماماً حتى لقد دفعت أمريكا بقواتها العسكرية إلى كمبوديا حماية لنظامها الجديد من التهديد الشيوعي له غير آبهة بالتسايح والمضاعفات إلا أن ذلك لم يمنع في النهاية سقوط نظام لون نول ونحول كمبوديا إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ .

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن المعونات الاقتصادية الأمريكية كثيراً ما تعكس هذا التحيز الإيديولوجي في السياسة الخارجية الأمريكية ، وهناك العديد من الأمثلة التي تبرز هذه الحقيقة ، فلوثة مثل سيرى لانكا (سيلان سابقاً) تعرضت خلال فترة الحكم الأولى للسيدة باندرانيكة لضغوط اقتصادية أمريكية عنيفة بسبب سياساتها التحررية . ففي فبراير ١٩٦٣ قررت الولايات المتحدة وقف مساعداتها الاقتصادية عن سيلان وقد إستمر إيقاف تلك المساعدات حتى هزيمة حكومة باندرانيكة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مارس ١٩٦٥ وتولى الحزب الوطني المتحد ذى الميول اليمينية الحكم ، عندها أعلنت الحكومة الأمريكية عن إستئناف تقديم مساعداتها الاقتصادية لسيلان . كذلك تعرضت أندونيسيا لضغط إقتصادي مباشر من جانب الولايات المتحدة بسبب سياسة المواجهة التي إتبعها أندونيسيا منذ عام ١٩٦٣ ضد إتحاد ماليزيا الذي كان يحظى بالتأييد الأمريكي ، وكذلك بسبب الميول السياسية للحكومة الأندونيسية قبل محاولة الانقلاب الشيوعي التي جرت في سبتمبر ١٩٦٥ ، وهي الميول التي أدت إلى توثيق روابط أندونيسيا بالإتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ، وإعتمادها على الأسلحة السوفيتية ، وإدانتها للتدخل الأمريكي في حرب فيتنام مما أزعج الولايات المتحدة ودفعتها في يونيو ١٩٦٥ إلى وقف المعونات الاقتصادية المقدمة لأندونيسيا . ولم تستأنف هذه المعونات الأمريكية إلا بعد سقوط الرئيس الأندونيسي سوكارنو ووصول نظام أكثر مهادنة للسياسات والمصالح الغربية إلى مركز السلطة في أندونيسيا .

ورغم أن باكستان تحالف مع الولايات المتحدة في أكثر من منظمة عسكرية ، إلا أنها تعرضت هي الأخرى للضغط الاقتصادي الأمريكي ، فقد أدى التقارب الأمريكي الهندي في أعقاب حرب الحدود المسلحة بين الهند والصين الشيوعية في عام ١٩٦٢ ، إلى دفع باكستان في إتجاه التقارب مع كل من الإتحاد السوفيتي والصين ، وهو التقارب الذي أمله دواعي الأمن القومي لباكستان ،

هذا بالإضافة إلى عدم تأييد باكستان الكامل للسياسة الأمريكية في فيتنام . وقد تسبب ذلك في إثارة غضب الولايات المتحدة مما جعلها تلجأ إلى سلاح الضغط الإقتصادي لتجبر به الباكستان على التخلي عن خطها الجديد في سياستها الخارجية ، وتمثل ذلك في أحجام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحرير من الحكومة الأمريكية عن تقديم المعونة اللازمة لباكستان لتنفيذ مشروعاتها الخمسية وكان ذلك في عام ١٩٦٥ .

وقد حدث نفس الشيء مع دول أخرى كثيرة مثل البرازيل أبان حكم الرئيس الأسبق جوارت ، وغانا تحت حكم الرئيس نكروما ، والجمهورية العربية المتحدة تحت حكم الرئيس عبدالناصر ، الخ .

(ج) أيديولوجية عدم الانحياز ودول العالم الثالث :

يبقى بعد ذلك تحليل تأثير أيديولوجية عدم الانحياز التي تعتنقها معظم دول العالم الثالث على سياساتها الخارجية (٨) .

وقد إنبثقت أيديولوجية عدم الانحياز في صورتها المتكاملة في مؤتمر بانلونج بأنطونيسيا في أبريل من عام ١٩٥٥ وهو المؤتمر الذي تكون من تسع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية ، وكان الهدف منه إرساء دعائم سياسات عدم الانحياز وبلورة إطار نظري عام لها يضمن للدول التي تتقيد به سلوكاً مستقلاً ومتوازناً في علاقاتها الدولية .

وقد أقرت معظم الدول المشتركة في بانلونج مبدأ عدم الانحياز لأنه كان يمثل في رأيها ضرورة قصوى يقتضيهما الدفاع عن السلم العالمي في مواجهة أوضاع الصراع والانقسام بين الدول الكبرى وقد دافع الزعيم الهندي نهرو عن عدم الانحياز دفاعاً قوياً أبرز فيه مدى الإهانة التي تتعرض لها أي دولة أفريقية أو آسيوية تقبل أن تدور في فلك إحدى الكتلتين المتصارعتين . وفي بانلونج أمكن التوصل إلى عدة مبادئ أساسية لتدعيم العلاقات الدولية على أساس من التعاون الحقيقي ، ومن أهم هذه المبادئ : -

- ١ - التعهد بإحترام السيادة الوطنية لجميع الدول وسلامة أراضيها .
- ٢ - التعهد بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الأخرى .
- ٣ - إحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .
- ٤ - التعهد بالإمتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية للدول الكبرى .
- ٥ - الدعوة إلى تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد الكيان الاقليمي أو الاستقلال السياسي لأي بلد .
- ٦ - الحث على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .
- ٧ - الدعوة إلى تنمية المصالح المشتركة بأسلوب التعاون الدولي وإحترام العدالة والإلتزامات الدولية .

وبعد مؤتمر قمة بريوني الثلاثية (عبدالناصر - تيتو - نهرو) الذي عقد في يوغسلافيا في يوليو ١٩٥٦ تطور مفهوم سياسات عدم الإنحياز كالآتي : -

(أولاً) : ان إشتراك يوغسلافيا في هذا المؤتمر وإعلان تضامنها مع مصر والهند الحياديين أكد أن سياسة عدم الإنحياز ليست مقصورة على الدول التي تخلصت من الإستعمار الغربي ، بل تشمل أيضاً الدول التي خرجت من نطاق الهيمنة السوفيتية .

(ثانياً) : إن إنضمام يوغسلافيا لمجموعة دول عدم الإنحياز أكد أن تلك السياسة يمكن أن تعتنقها أى دولة مهما كان نظامها السياسي والاقتصادى ومهما كان منهجها العقائدى ، فالدول الشيوعية يمكن أن تصبح غير منحازة إذا هى أرادت تماماً كما تستطيع ذلك الدول الرأسمالية .

(ثالثاً) : إن إشتراك يوغسلافيا ، وهي دولة أوروبية ، أثبت أن سياسة عدم الإنحياز ليست قاصرة على المجموعة الآسيوية الأفريقية بل يمكن أن تعتنقها

أى دولة تنتمى لأى قارة ، وجاءت مؤتمرات عدم الإنحياز فيما بعد لتؤكد أن سياسة عدم الإنحياز أصبحت سياسة عالمية لا سياسة أقليمية أو قارية .

ثم جاء مؤتمر بلغراد الذى عقد في سبتمبر ١٩٦١ ليمثل علامة بارزة في تطور مفهوم عدم الإنحياز في السياسة الدولية بل يمكن إعتباره المؤتمر العالمى الأول لمجموعة عدم الإنحياز بمفهومها المتبلور ، وقد إتفق على المعايير التالية لإعتبار سياسة دولة ما منحازة أو غير منحازة ، وهي المعايير التى ما تزال متبعة حتى الآن : -

١ - أن تتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة ، وعلى عدم الإنحياز ، وأن تظهر إتجاهاً عملياً يؤيد هذه السياسة .

٢ - وأن تؤيد دائماً حركات الاستقلال الوطنى .

٣ - وألا تكون عضواً في حلف عسكرى جماعى تأسس في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ - وألا تكون طرفاً في إتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .

٥ - وألا تكون قد سمحت للدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية فى إقليمها بمحض إرادتها .

وفي مؤتمر بلغراد ثارت عدة تساؤلات حول رسالة دول عدم الإنحياز ومنها على سبيل المثال : -

أ - هل رسالة عدم الإنحياز تركز أساساً في محاولة حل التراع بين الشرق والغرب ؟

ب - وهل تتصرف هذه الرسالة إلى الدفاع عن إستقلال الدول المؤمنة بالمبدأ وحدها أم أنها تتجاوز ذلك إلى الدفاع عن المجتمع الدولى ككل ؟

ج - وأخيراً ، هل كانت رسالة عدم الإنحياز في حاجة لإقامة تنظيم دولي لتدعيمها أم أن إقامة مثل هذا التنظيم سيكون مناهضاً لسياسة عدم الإنحياز ؟

وبالنسبة للتساؤل الأول ، كان التيار الغالب في المؤتمر هو أن التوسط في حل النزاع بين الغرب والشرق كان يدخل ضمن صميم رسالة عدم الإنحياز بإعتبار أن الحرب إذا وقعت بين المعسكرين المتصارعين فإنها ستندب معها بجميع المفاهيم الأخرى التي تكافح في سبيلها الدول غير المنحازة .

وبالنسبة للتساؤل الثاني كان من رأى عدد من الدول الأفرو آسيوية أن سياسة عدم الإنحياز ترمي إلى تغيير العلاقات الدولية تغييراً كاملاً وبناء مجتمع دولي جديد يقوم على مفاهيم سياسية وأخلاقية تختلف في جوهرها عن تلك التي قامت عليها العلاقات الدولية خلال فترة السيطرة الأوروبية ، وبالتالي فإن سياسة عدم الإنحياز يجب أن تخرج من نطاقها الإقليمي المحدود لكي تصبح سياسة عالمية إيجابية ومؤثرة .

وقد أترض فريق آخر على هذا الإتجاه بإعتبار أن القوة الحقيقية في المجتمع الدولي لم تكن في يد دول عدم الانحياز وإنما كانت في يد العملاقين الكيبرين أمريكا والاتحاد السوفيتي وحدهما ، وعليه فإن سياسة عدم الإنحياز لم يكن يجب تحميلها بأكثر مما تستطيعه أو تقدر عليه ، لأن قوتها كانت معنوية وأخلاقية أكثر مما هي مادية .

وقد أخذ مؤتمر بلغراد برأى وسط إذ اعترف بأن السلام يقوم قبل كل شيء على العلاقات بين الدول الكبرى وإن أكد ما لسياسة عدم الإنحياز من دور فعال في توطيد دعائم السلم العالمي .

وبالنسبة للتساؤل الثالث حول ما إذا كان من المستحسن إقامة تنظيم يضم دول عدم الإنحياز فقد رفضت أغلبية الدول إقتراحاً يوغسلافياً بإنشاء منظمة دولية جديدة تقوم على تنمية سياسة عدم الإنحياز والدفاع عن مبادئها وتمسكت بأن من خصائص المبدأ عدم الارتباط بالكتلات ، فإذا هي أقامت تكتلاً خاصاً

بها فإنها تكون قد وقعت في تناقض مع نفسها وقد سجل المؤتمر في قراراته عدم تبنيه للاتجاه الذى يرمي إلى إنشاء كتلت منظم للدول عدم الإنحياز .

وفي المؤتمر العالمي للدول عدم الإنحياز الذى عقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٦٤ حظيت قضية عدم الإنحياز بحيز كبير من إهتمامات المؤتمر إذ دارت مناقشات مستفيضة حول مواصفات الدولة التى تعتنق عدم الإنحياز وقد ساد في النهاية الرأى الذى نادى به فيدل كاسترو وأيده فيه الرئيس الغاني كوامى نيكروما ، ومفاده أن الدول غير المنحازة حرة في إختيار النظام السياسي الذى يلائمها دون أن يعتبر ذلك مساساً بعدم إنحيازها ، وبالتالي فلا محل للإصرار على أن نظام الدول المنحازة يجب أن يكون نظاماً وسطاً بين الرأسمالية والشيوعية لصعوبة تعريف أى منهما تعريفاً جامعاً مانعاً . وفي كافة مؤتمرات عدم الإنحياز إبتداء من مؤتمر بلغراد في عام ١٩٦١ ، إلى مؤتمر القاهرة في عام ١٩٦٤ . إلى مؤتمر لوساكا في عام ١٩٧٠ ، إلى مؤتمر الجزائر في عام ١٩٧٣ ، إلى مؤتمر كولومبو في عام ١٩٧٦ ، نجد أن إهتمامات الدول غير المنحازة تركزت حول الأمور الحيوية الآتية : -

١ - الدعوة إلى إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وبخاصة تلك المقامة في أقاليم دول آسيوية وأفريقية ، باعتبارها مهددة للسلم العالمي ولسيادة الدول المعنية ، وكذلك إستنكار إقامة قواعد عسكرية على جزر المحيط الهندي باعتبار هذا المحيط بحيرة آسيوية أفريقية .

٢ - التركيز على قضايا التخلف والتنمية الاقتصادية والتأكيد على ما للفقر من خطورة على السلم العالمي وكيف أن البنيان الاقتصادي للدول القائم لم يستطع تضيق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وأن الحل يكمن جزئياً في إقامة وكالات متخصصة للتنمية الصناعية لهذه الدول النامية .

٣ - الإعلان عن تصميم الدول غير المنحازة على الإشراف الفعال على نشاط الشركات المتعددة الجنسية والتصرف بكامل سيادتها على مواردها الطبيعية والتأكيد على أن أى تأميم تقوم به دولة لإستعادة سيطرتها على مواردها الطبيعية إنما هو حق من حقوق السيادة وأن الحاجة أصبحت

ملحة لتشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية على غرار منظمة الأوبك .

٤ - دعوة دول عدم الإنحياز للقيام بعمل أكثر حزمًا من أجل التوصل إلى حل للصراعات التي تلور على مسرح العالم الثالث حيث تحول سياسات القوى الاستعمارية دون تحقيق الأماني المشروعة للشعوب .

٥ - الدعوة إلى تكوين مناطق سلام وتعاون بين مختلف مناطق العالم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وباعتبار أن ذلك يعمل على تخفيف التوترات الدولية ويهيئ المجال أمام قيام علاقات من التعاون السلمي البناء بين الدول .

بعد هذا ، فإن التساؤل يثور عادة حول ما إذا كانت الظروف الدولية الراهنة تشجع على استمرار إلتهاج سياسة عدم الإنحياز من جانب هذه المجموعة الكبيرة من الدول ، ويجب الخبراء بأن هناك مجموعتين من العوامل تقف أولاهما في صف استمرار هذا الإتجاه في العلاقات الدولية بينما تعمل الأخرى في الإتجاه المضاد ، فبالنسبة للمجموعة الأولى فإن من أهمها : -

أ - الأخطار الرهية التي تتج عن الإنحياز إلى جانب أي من القوى النووية الكائنة في المجتمع الدولي يضيف إلى ذلك أن تكنولوجيا الحرب الحديثة قد أزالته كل شعور بالحماية والأمان والذي كان يمكن أن يتسج عن وجود قواعد عسكرية في أراضي بعض الدول المتحازة .

ب - إن عدم الإنحياز يوفر للدول التي تبناه مرونة دبلوماسية وإستقلالاً أكبر في مواجهة القوى الدولية الكبرى .

ج - إن مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية والآسيوية تحتاج في مواجهتها إلى المعونات الاقتصادية والفنية التي تأتي من كل المصادر الدولية وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظل الإنحياز .

د - إن سلوك الإتحاد السوفيتي قد اختلف كثيراً عن ذي قبل إذ لم يعد يمثل تهديداً حاداً للدول التي لا تشاركه إيديولوجيته ، يضيف إلى ذلك أن اعتناقه لمبدأ التعايش السلمي وتبنيه موقفاً إيجابياً من دول عدم الانحياز يجعل من الإنحياز إلى جانب الكتلة الغربية أمراً لا معنى له .

أما عن العوامل التي تقف ضد الأخذ بسياسة عدم الإنحياز في رأي هؤلاء المحللين فمنها : -

(١) أن بعض الكتل الدولية لا تظهر نجاباً كافياً مع الدول غير المنحازة في بعض مشاكلها الأساسية ، والشعور بفقدان هذا التجاوب قد يدفع بالعديد من هذه الدول إلى الموقف الذي تجدد نفسها فيه أقرب إلى إحدى الكتلتين منها إلى الكتلة الأخرى فإذا ما أخذ هذا التقارب ينمو ويتدعم على شكل لارتباطات مصالح وسياسات محددة ، فإن سياسة عدم الإنحياز تكون قد فقدت واحداً من أهم مقوماتها .

(٢) إن المعونات الاقتصادية والفنية والتكنولوجية التي تقدمها بعض القوى الكبرى قد تكون مقرونة بشروط اقتصادية وسياسية أكثر من تلك التي تقدمها قوى أخرى ويكون ذلك في حد ذاته من دواعي الاقتراب من إحدى القوتين العظميين بأكثر مما تلمبه إعتبارات عدم الإنحياز .

(٣) إن الصراعات التي تنشأ بين بعض الدول الأفريقية والآسيوية قد تدفع ببعض الأطراف في تلك الصراعات الإقليمية والمحلية إلى الإعتماد على الدعم العسكري والسياسي الذي يأتيها من إحدى الكتلتين لمساندة مركزها ضد خصومها ، وأمور مثل هذه إن حدثت ، فإنها تهدم أساساً آخر من أسس سياسات عدم الانحياز في السياسة الدولية .

المبحث الخامس

أثر التطور التكنولوجي على أهمية العوامل الأيديولوجية في

العلاقات الدولية

من الأسئلة التي باتت تطرح نفسها بالحاح : هل أدت الثورة التكنولوجية في مختلف الميادين (الاتصالات - التسليح وإستراتيجيات الحرب - نظم الإنتاج ، الخ) وبالصورة التي نشاهدتها اليوم ، إلى تقليص أهمية العامل الأيديولوجي في العلاقات الدولية أم أن هذا العامل ما يزال على ما كان له من سابق أهمية ؟

وفي الحقيقة أننا لا نجد ولا يمكن أن نجد إجابة واحدة قاطعة على هذا التساؤل فالشيعيون مثلاً ينكرون أن تكون التكنولوجيا قد قللت من أهمية الصراع الأيديولوجي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي ولكنهم يقولون إن التحول قد حدث في دائرة أساليب وأدوات المجابهة المذهبية وذلك بإنتقالها من التركيز على وسائل الصراع المسلح إلى الوسائل السلمية أو الأقل تطرفاً وفي كل الأحوال سيظل الصراع الأيديولوجي ممتداً حتى يصل إلى نهايته الطبيعية وهي إنتصار النظام الإشتراكي العالمي وإضمحلال الرأسمالية وستبين هذا بتفصيل أكبر عند تناولنا فيما بعد لظاهرة الصراع الدولي والبعد الأيديولوجي فيها .

يقابل هذا وجهة النظر المحايدة التي تقول بأن أهمية العوامل الأيديولوجية

قد تدهورت بشكل حاد ومطرّد كرد فعل مباشر لحقائق العصر النووي وتستطرد من ذلك إلى القول بأن الوفاق الدولي أو ما يطلق عليه أحياناً الإنفراج الدولي ، وتوثق علاقات التعاون المتبادل بين القوتين العظميين ، وتنسيقهما المشترك في العديد من مواقف الصراع والأزمات الدولية، واتفاقهما حول بعض القضايا الأساسية كمشكلة حظر الإنتشار النووي وتقييد سباق التسليح الإستراتيجي وتنظيم إستخدامات الفضاء الخارجي ومساندة عمليات حفظ السلام من خلال الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى إنتهاج السوفييت لسياسات التهدئة في أوروبا ومشاركتهم الفعالة مع الولايات المتحدة في مؤتمرات الأمن والتعاون الأوروبي

كل هذا لم يكن لينحى لو لم يكن هناك ذلك الخوف المشترك من أخطار الحرب النووية التي يتضائل بجانبها تماماً أي صراع حول المصالح أو السياسات .

أما في الغرب فقد راجت في السنوات الأخيرة النظرية التي يطلق عليها نظرية التزاوج أو التقارب المذهبي بين النظامين الرأسمالي والشيوعي (Convergence Theory) والتي إبتكرها بعض المفكرين الغربيين البارزين وهي واحدة من أهم النظريات الدولية التي إحتدم الجدل حولها حتى إن الإتحاد السوفيتي هاجمها بعنف وإعتبرها واحدة من أخطر الأسلحة الدعائية البرجوازية التي تستهدف تدمير العقيدة الشيوعية عن طريق تسميم الفكر الإشتراكي وإحداث نوع من التخلخل في العلاقات القائمة بين دول المعسكر الإشتراكي .

ويقول أصحاب نظرية التقارب هذه أن التطورات الجوهرية التي طرأت على واقع المجتمعات الإشتراكية والرأسمالية رغم تباعدها الأيديولوجي وإفصالها شبه الكامل عن بعضها في السابق ، يقود بصورة مطردة ومتزايدة إلى تجاوز تلك الفجوة المذهبية ، وإلى تقليص حدود التقسيم العائلي ، وإلى بلورة دائرة جديدة من التوقعات المشتركة بين النظامين ، ويرجع ذلك في رأيهم إلى حقائق الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت بمثابة القوة الأولى التي تتحكم في زمام التطور الاقتصادي والصناعي لكل الدول وبالشكل الذي سيتهى بمرور نموذج لمجتمع جديد تندمج فيه الحصرية الفردية مع التخطيط المركزي للإقتصاد القومي .

ويضيف أصحاب هذه النظرية أن القوى التكنولوجية الضاغطة في اتجاه التطور على النوايا السابقة الذكر ، سوف تؤدي بالضرورة إلى خلق حضارة مشتركة ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الذي سيتمخض عنه هذا التطور التكنولوجي سوف تتلاشى معه أو تقل فيه أهمية الأمل الأيديولوجية . يضيف إلى ذلك أن تحقيق مجتمع الوفرة الاقتصادي الذي هو بمثابة الهدف المشترك لكل من النظامين الإشتراكي والرأسمالي سوف يساعد إلى حد بعيد على كسر حدة الجمود المذهبي أو التصلب العائلي الذي ساد في مرحلة ما قبل ظهور هذه الثورة التكنولوجية ، وهم يستطردون من ذلك إلى القول بأنه في

بعض المجالات، وبخاصة المجالات الاقتصادية، فإن ثمة شواهد كثيرة تدل على أن النظامين الاقتصاديين الأمريكي والسوفيتي يضمنان بعض عناصر مشتركة لا يقارن بها ما كان حادثاً في المرحلة السابقة، فالولايات المتحدة تطبق بعض الإجراءات الاجتماعية ذات الطبيعة الاشتراكية وهو ما كانت ترفضه من قبل وهي تجد التبرير لذلك فيما يسمى بالمسئوليات التي يتعين على دولة الرفاهية أن تؤديها والتي أصبحت تستلزم الأخذ ببعض نماذج من التخطيط الاقتصادي المركزي. وبالمقابل فإن التطلعات الاستهلاكية للمجتمع السوفيتي قد نمت وبخاصة منذ أواخر الخمسينات وبشكل فاق الكثير من التوقعات الرأسمالية بل وتوقعات المخططين الاقتصاديين السوفيت أنفسهم، ولإرضاء هذه التطلعات النامية اضطرت الاتحاد السوفيتي إلى إدخال نظم الحوافز الإنتاجية مع توفير درجة أكبر من الحرية والمرونة في نظم إدارة المشروعات الصناعية وفي التخطيط لها.

ومن أبرز المبشرين بهذه النظرية في الغرب والت روستو، وريمون آرون، وزبجينو بريزينسكي، والاقتصاد الأمريكي المعروف كينيث جالبريث الذي يشير في كتابه عن الدولة الصناعية الجديدة إلى «تقارب البنيات ذات التنظيم الصناعي المتقدم»، كما يستعرض النقاط الرئيسية لهذا التقارب في المجتمع الأمريكي حيث يلاحظ سيادة عناصر الإدارة وإفصالها عن الملكية والتركز المستمر للقوة الصناعية وإنساع نطاقها، وتلاشي مبدأ الحرية الاقتصادية وحرية السوق تدريجياً، ونمو الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة، وبالتالي ظهور الضرورة الملحة للتخطيط الذي تمثل أهميته للدولة ليس في منع دورات الكساد والتدهور الاقتصادي فحسب بل وللمحافظة على سير الحياة في المجتمع بصورة طبيعية، ويضيف جالبريث أن للتكنولوجيا الصناعية ضرورات تفوق الاعتبارات الأيديولوجية.

أما بالنسبة لترعات التقارب التي يظهرها النظام الاقتصادي السوفيتي فإنها تتمثل في تدعيم إقتصاديات السوق بكل ما تعنيه هذه الحقيقة الاقتصادية الجوهرية وبكل ما يترتب عليها من نتائج تؤدي في النهاية إلى تلاقي الضغوط الاشتراكية والرأسمالية (٩).

وإذا كانت تلك هي بعض الخطوط العريضة لنظرية التقارب، فإن المعارضين عليها وأغلبهم من الماركسيين السوفيت، يذهبون إلى القول بأن مظاهر التشابه بين النظامين - على النحو الذى يردده دعاة هذه النظرية - ليست إلا ظواهر سطحية لا يمكنها أن تفى الحقائق الراسخة المرتبطة بكل نظام والمميزة له ، ومن أرسخ هذه الحقائق طبيعة ملكية وسائل الإنتاج التى تؤثر فى النهاية وتتحكم فى مختلف العلاقات الانتاجية والاجتماعية .

ويضيفون أن التجارب التاريخية تشهد على أن التصنيع حتى فى أشكاله المتقدمة يساير النظم الاجتماعية المتعارضة ، وهو ليس وقفاً على نظام دون آخر .

ويتطرف بعض الماركسيين فى تقدمهم لنظرية التقارب فيقولون أن هذه النظرية وغيرها من النظريات المشابهة تحاول أن تخلص حيوية الايديولوجية الماركسية وأن تطمس معالم التطور الذى حدث لصالح الاشتراكية العالمية كما تُدَلُّ عليه الأوضاع الراهنة لهذين النظامين المتعارضين من حيث الطبيعة والكيان ، ويؤكدون أنه حين تعنتت هذه النظريات فكرة التراجيح بين النظامين فإنها تستهدف فى الواقع فصل الدولة الاشتراكية عن إطارها الماركسي والقذف بها مرة أخرى إلى دائرة النظام الرأسمالى .

وفى ذلك يقول أحد المنظرين السوفيت : يدعو الكثيرون من معتنقى هذه النظرية إلى الترع المتبادل للايديولوجيات كنتطلب رئيسي لتطبيق سياسات التعايش السلمى وكضرورة يقتضيتها إحتواء الصراعات الدولية وحلها . ولكن ما ترمى إليه هذه النظرية البورجوازية فى حقيقة الأمر ، هو دفع المسكر الاشتراكي إلى الضرب فى المبادئ التى تستند عليها لايديولوجيته ، وبالتالى التنازل نهائياً عن الايديولوجية الماركسية اللينينية ، وذلك بالضبط مما يجب أن تحلره الدول الاشتراكية وأن تقاومه بكل عناد وتصميم ، (١٠) .

المسؤولية

(١) راجع :

- Charles Schleicher, International Relations, op. cit, p. 71
 Kurt London, The Permanent Crisis: Communism in World Politics, (Blaisdell Publishing Company, Waltham, Mass, 1968), p.2
 Martin Needler, Understanding Foreign Policy, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1968), pp. 123-127.
 W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, (J.B. Lippincott Company, New York, 1968), p.12
 William G. Carlton, Ideology or Balance of Power? (Yale Review, Summer 1947), pp. 690-602.

(٢)

(٣)

- Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op.cit, p.21.
 Ibid, pp. 62-67.
 Ibid, pp. 53-56.

(٤)

(٥)

(٦) راجع في تأثير الأيديولوجية على سلوك العالم الشيوعي في السياسة الدولية :

- W.W. Kulski, The Soviet Union in World Affairs: A Documented Analysis, (Syracuse University Press, Syracuse, N.Y., 1973).
 V.V. Aspaturian, The Soviet Union in the World Communist System, (Hoover Institution, Stanford, Calif, 1966).
 V.V. Aspaturian, Process and Power in Soviet Foreign Policy, (Little, Brown, Boston, 1971).
 Jan Triska and David Finley, Soviet Foreign Policy, (McMillan, New York, 1968).
 Eric Hoffmann, The Conduct of Soviet Foreign Policy, (Aldine Atherton, Chicago, 1971).
 Merle Fainsod, How Russia Is Ruled, (Harvard University Press, Cambridge, 1935).

(٧) راجع في تأثير الأيديولوجية الغربية على سلوك العالم الغربي في السياسة الدولية :

- Robert E. Osgood, America and the World, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1970).
 D. F. Fleming, The Cold War and Its Origins, (Double day, Garden City, New York, 1968).
 Charles Schleicher, International Relations, op.cit, pp. 83-87.

(٨) للوقوف على تطور أيديولوجية عدم الانحياز ، راجع :

- أسماعيل صبري مقلد : التكتلات الدولية والإقليمية ودول عدم الانحياز ، السدورة الدبلوماسية الثانية ، وزارة خارجية الكويت ١٩٧١ ، ص ٣٠ وما بعدها .
 وكذلك القسم الخاص بأيديولوجية وسياسات عدم الانحياز - مجلة السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٧٦ - القاهرة

- A. Sovetov, Peaceful Co-existence, (International Affairs, Moscow, September 1972), p. 10.

(٩)

- Ibid, pp. 15-16.

(١٠)

دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Bauer, Raymond, Problems of Perception and the Relations between the United States and the Soviet Union, (The Journal of Conflict Resolution, 5,1961), pp. 223-229.
- 2 - Brezazinski, Zbigniew, Ideology and Power in Soviet Politics, (Praeger, New York, 1962).
- 3 - Dyke, Vernon Van, International Politics, (Appleton-Century-Crofts, New York, 1966), pp. 64-91.
- 4 - Hill, Norman, International Politics, (Harper & Row Publishers, New York, 1963), pp. 185-201.
- 5 - Holsti, Ole, The Belief System and National Images, (The Journal of Conflict Resolution, Sept. 1962), pp. 244-252.
- 6 - Holsti, K.J. International Politics: A Framework for Analysis, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), pp. 155-190.
- 7 - Lingdenfeld, Frank, (ed.), Reader in Political Sociology, the Chapter entitled, Ideology and the Third World, (Funk Wagnalls, New York, 1963), pp. 470-506.
- 8 - Liska, George, The Third Party: The Rational of Non-Alignment, in, Crisis and Continuity in World Politics, edited by George K. Lanyi, (McMillan, New York, 1966), pp. 619-631.
- 9 - Morgenthau, Hans, Power and Ideology in International Politics, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1931., pp. 170-178.
- 10 - Morgenthau, Hans, Politics Among Nations, (Knopf, N.Y., 1930), Chapter 7. The Ideological Element in International Politics, pp. 86-101.
- 11 - Morgenthau, Hans, Critical Look at the New Neutralism, Ibid, pp. 611-619.
- 12 - Schleicher, Charles, International Relations, op.cit, pp. 70-83.
- 13 - Scott, Andrew, The Functioning of the International Political System, op.cit, pp. 47-68.
- 14 - Wolfe, B.D. Communist Ideology and Soviet Foreign Policy, (Foreign Affairs, No. 4, 1962), pp. 152-170.

الفصل الرابع

اثر القومية في العلاقات الدولية

- المبحث الأول - عناصر القومية .
- المبحث الثاني - أثر القومية على السلوك الخارجي للدول .
- المبحث الثالث - الإجهادات القومية في آسيا وأفريقيا وأثرها في العلاقات الدولية الراهنة .
- المبحث الرابع - تقييم دور القومية في العلاقات الدولية .

الفصل الرابع

أثر القومية في العلاقات الدولية

يميل معظم أساتذة العلاقات الدولية إلى إعتبار القومية بمثابة القوة الديناميكية الأولى في المجتمع الدولي ، كما يعتبرونها من أهم الدوافع التي تتحكم في تشكيل سياسة الدولة الخارجية ، وتحديد مصالحها القومية . وفي إعتقادهم أن تفهم موضوع القومية شرط ضروري وأساسي لتفهم ظاهرة السلوك الدولي عموماً . ولهذا الاعتقاد في الحقيقة ما يبرره ، ذلك أن الخصائص الذاتية المتميزة لكل دولة ، سواء كانت هذه الخصائص بشرية أم جغرافية أم حضارية أم إقليمية ، الخ ، هي التي تؤثر في تحديد مصالح الدولة ، وأهداف سياستها الخارجية ، وبالتالي ترسم أبعاد دورها في المجتمع الدولي (١) .

والقومية تعنى بمفهومها العام ميلاً أو شعوراً بالإنتماء إلى جماعة حضارية معينة ، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير .

المبحث الأول

عناصر القومية

إن عناصر القومية بوجه عام هي : -

أولاً - وحدة الأصول العنصرية :

يعتقد بعض علماء القومية أن وحدة الأصول العنصرية تشكل الركيزة الأولى في قيام القومية ، وأنه بدون التجانس العنصري في تركيب الأمة ، تفقد العوامل والقومات الأخرى فعاليتها، وقد أثبت علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أن فكرة الوحدة العنصرية ليست سوى أحد الأوهام الشائعة في تحليل القومية ، وإنه لا يوجد من الإثباتات العلمية ما يدعم هذا الإدعاء ، ويضيفون : -

أ - إنه ليست هناك جماعة قومية ، أيا كانت ، تشكل عنصراً أصيلاً متميزاً بذاته ، لأنه تحت تأثير الهجرات والانتقالات عبر الحدود الجغرافية المختلفة ، وخلال حقب تاريخية متوالية ، حدث نوع من التداخل والإختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع معها القول بوجود عنصر يخلو من شوائب الإختلاط بغيره من العناصر والقوميات .

ب - إنه لا يمكن الإدعاء بأن هناك خصائص نفسية يمكن تبريرها على أساس من العوامل العنصرية وحدها . فهذه الخصائص النفسية قد تتماثل بغض النظر عن القواصل القومية والعنصرية ، وهو ما يلحظ أيضاً الافتراض الذى يقول بأن الوحدة العنصرية تنتج خصائص نفسية تنفرد بها كل قومية عن غيرها من القوميات .

ولكن أيا كانت الحقيقة في هذه الادعاءات والتبريرات ، فإن بالإمكان القول أن العامل العنصرى الذى تقبله الشعوب كبديهية مسلم بها ، يخدم كعامل مهم في توثيق روابط الشعور بالإنتماء إلى جماعة قومية معينة وذلك كما يقول كارلتون هايز . ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها في هذا الصدد فكرة الجنس الآرى التى تبنى على التفوق العنصرى ، وهى الفكرة التى نشأت فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت فيما بعد المحور الذى تلور حوله العقيدة النازية خلال الثلاثينات من هذا القرن ، وهكذا .

ثانياً - الروابط الإقليمية والجغرافية :

هناك إعتقاد قوي بأن الروابط الجغرافية تسهم في نمو القوميات لأنها تؤدى إلى توحيد كل جماعة قومية داخل حدودها وفصلها عن غيرها من القوميات ، وفي ذلك يقول موير Muir إن الأمم البارزة في المجتمع اللولى هي التى تتمتع بأكبر قدر من الوحدة الجغرافية ، وهى تدين بوجودها إلى هذه الحقيقة ، (٢) .

فجبال البرانس التى تفصل شبه جزيرة ايبيريا عن باقي دول غرب أوروبا قامت بلور فعال في نمو القومية الاسبانية ، وكذلك قامت جبال الألب بدعم

أواصر الوحدة الإيطالية ، كما أن الطبيعة الجبلية لمنطقة البلقان كانت ذات تأثير واضح في نمو القوميات المختلفة الكائنة في هذه المنطقة .

وتقوم الحدود الطبيعية بدور مهم في الدفاع عن الدول ، وإفتقاد وجود عوائق طبيعية داخل الدولة يسهل من إمكانية تعبثها لقواها في مواجهة الأخطار الخارجية التي تتهددها . ومن هنا نجد أن حدود معظم الدول ترسم على أساس جغرافي ، ونظرة إلى الخريطة السياسية للعالم توضح لنا مثلاً أن القتال الإنجليزي والمحيط الاطلنطي كانا من العوامل الهامة التي مكنت لقيام القوميتين الإنجليزية والأمريكية ، كما أن قيام القوميات اليابانية والأندونيسية يرجع إلى عوامل جغرافية مشابهة .

ومن المتفق عليه أن عنصر التجانس الجغرافي في منطقة معينة ينحو إلى خلق نوع من التماثل في مصالح وإتجاهات الشعب الذي يقيم فيها ، لأن إخضاع العوائق والقواصل الطبيعية يؤدي إلى تسهيل الاتصال ، وتبادل الآراء ، وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة .

غير أنه مما يجدر ذكره أنه توجد حالات عديدة نمت فيها القوميات دون أن يكون للعامل الجغرافي تأثير واضح في هذا الخصوص ، ومثال ذلك الإتساع الجغرافي الهائل للولايات المتحدة الذي لم يقف حائلاً دون نمو القومية الأمريكية ، على حين أنه في مناطق جغرافية أخرى مثل أفريقيا ، وجنوب شرقي آسيا ، والشرق الأوسط (فلسطين) ، تمت عملية التجميع القومي ليس على أساس العامل الجغرافي ، وإنما تبعاً لنمط الحكم الاستعماري الذي انتهج في إدارة هذه المناطق (٣) .

وترتيباً على ذلك كله ، فقد نجد أمماً مختلفة تقطن منطقة جغرافية متجانسة كما قد نجد أمةً واحدةً تمتد عبر فواصل وعوائق جغرافية متعددة .

ثالثاً - اللغة القومية :

تعتبر اللغة من المقومات الرئيسية في تكوين القومية ، بل يذهب البعض من أمثال كارلتون هايز إلى إعتبارها أكثر هذه المقومات أهمية . واللغة القومية

تمارس تأثيراً مزدوجاً ، فهي من ناحية تسهل عملية الاتصال بين أفراد القومية الواحدة ، كما أنها تؤدي إلى حفظ التراث القومي المتمثل في الأدب والأخلاقيات والقيم والتقاليد والأفكار . وهنا يخلق في النهاية شعوراً بالتجانس والتجاوب بين المتحدثين بها . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود لغة قومية يؤدي إلى تأكيد الاختلافات التي تفصل بين قومية معينة وغيرها من القوميات (٤) .

وتدليلاً على ما يمكن أن يتبع عن إفتقاد وجود لغة قومية بالنسبة لروابط التضامن والإندماج القومي ، يكفي أن نذكر حالتى كندا والهند . فقد أدى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتكلمون الفرنسية ، إلى حدوث لزدواجية واضحة من الناحيتين الثقافية والحضارية تمثل في إرتباط الكنديين الفرنسيين بالتراث الحضاري الفرنسي ، في حين يرتبط الكنديون الإنجليز بالتراث الأنجلو ساكسوني . وهذه الازدواجية الثقافية تغذي الترات الانفصالية في كندا حيث يعتقد الكنديون الفرنسيون أن لهم قومية متميزة تبرز إنفصالهم في دولة مستقلة . أما في الهند فيوجد أكثر من أربع عشرة لغة ومئات اللهجات مما يعقد من إمكانات الاتصال بين أفراد الأمة الهندية .

على أن هناك حقيقة أخرى تجدر الإشارة إليها ، وهي أن الاختلافات اللغوية لا تتفق دائماً مع الاختلافات القومية . فأحياناً ما نجد عدة قوميات مختلفة تتكلم لغة واحدة ، فاللغة الإنجليزية يتكلمها عدد من الشعوب في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وأجزاء من كندا وجنوب أفريقيا ، ومع ذلك لا يمكن الإدعاء بأن المتحدثين بها يتسبون إلى أصول قومية واحدة ، وكذلك الفرنسية فهي لغة كل من فرنسا وبلجيكا ، والألمانية التي تستخدمها ألمانيا والنمسا ، والاسبانية التي هي لغة أسبانيا فضلاً عن أنها لغة معظم دول أمريكا اللاتينية . وفي مثل هذه الحالات ، فإن اللغة المشتركة فضلاً عن أنها تؤدي إلى زيادة الشعور بالإندماج والتجاوب بين أفراد القومية الواحدة ، فإنها تزيد عائقاً من طريق التفاهم بين هذه القومية وغيرها من القوميات (٥) .

رابعاً - التاريخ المشترك :

أما عن التاريخ المشترك فهو أيضاً من أقوى العوامل في إثارة الشعور بالوحدة القومية . والتاريخ المشترك يؤكد الإحساس بالولاء والإنتماء

إلى قومية من القوميات ، كما يغذي الشعور بالفخر والإعتزاز بكل ما يمثله هذا التاريخ ويرمز إليه . وهناك إتفاق عام على أن الحروب من أقوى الأحداث في تاريخ الأمم التي تدعّم هذا الشعور ، لأن الحروب هي نوع من المحن القومية التي تصهر الشعور القومي في بوتقة من الإنفعال الموحد ، وتؤكد الرغبة في مجابهة التحديات والاستفزات الخارجية . ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أنه لكي تحافظ الأمة على وحدتها القومية ، فإن عليها أن تثير حرباً بين وقت وآخر ، فلذلك أمر غير ضروري ، إذ أن الحروب التي قامت في الماضي يمكن أن تؤدي نفس الغاية دون حاجة بالأمة إلى توريث نفسها في أزمات أو أن تثقل على كاهلها بمخاطرات لا مبرر لها . وربما كان هذا هو السبب الرئيسي وراء الاهتمام بتدريس التاريخ القومي والتركيز عليه ، إذ أنه يربط الأفراد بتاريخ أمتهم ويجعلهم يعيشون فيه مهما بعد هذا التاريخ .

خامساً - الدين :

يحاول البعض التأكيد على أهمية الدين كأحد عناصر القومية ، وإن كانت التحليلات المعاصرة في موضوع القومية تنكر هذه الأهمية في تأصيل الشعور القومي وتدعيمه . والذين يؤكدون هذه الأهمية للدين بالنسبة للقومية يذكرون عدة أمثلة منها الدور الذي لعبه الدين في تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند والباكستان ، فكل من الهندوسية والإسلام كان يمثل حضارة وثقافة وفلسفة ونظماً للحياة يختلف جنسياً عن الآخر ، ولم يكن من اليسور إذابة عوامل التناقض بين هاتين العقيدتين الدينيتين إلا من خلال قيام دولتين تمثل كل منهما القيم والمعتقدات التي تدن بها (٦) .

ثم هناك الدور الذي يلعبه الدين في المخططات السياسية للعقيدة الصهيونية وهو الدور الذي تبلور في إنشاء دولة إسرائيل على أساس من القومية الدينية (٧) .

ولكن في أحوال أخرى نجد أن الدين الواحد لم يقف حائلاً دون نشوء وحدات قومية مستقلة كما هو الحال مع الإسلام ، ومن ثم لا يمكن الإدعاء بأن هناك قومية إسلامية تماماً كما لا يمكن الإدعاء بأن القومية العربية تتجانس مع القومية التركية أو القومية الباكستانية أو القومية الإيرانية أو القومية

الأندونيسية ، إذ أن لكل واحدة من تلك القوميات واقعها وظروفها ومشاكلها حتى وإن إعتقلت كلها في دين واحد .

على أنه مما يجدر التنويه به ، أن التسامح والحرية الدينية يؤديان إلى أذابة الحواجز النفسية التي قد يسببها تعدد الديانات داخل الأمة الواحدة ، وبالعكس فإن التعصب الديني يمكن أن يمزق الأمة في صراعات دينية تخسر من ورائها وتبدد قواها .

نخلص من ذلك كله إلى أن القومية هي نتاج العديد من العوامل المتداخلة التي تختلف من وقت لآخر ومن دولة إلى أخرى ، والقومية تضع الأمة فوق كل إعتبار ومطلبها الأساسي هو إعطائها حق التعبير عن نفسها من خلال دولة مستقلة ذات سيادة .

المبحث الثاني

أثر القومية على السلوك الخارجي للدول

بعد أن عرضنا لمفهوم القومية وعناصرها الأساسية ، يحق لنا أن نتساءل عن الأثر الذي يخلقه وجود القوميات المختلفة على العلاقات السياسية الدولية .

إن الأثر المباشر لذلك هو أن القومية تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول . ومنذ إندلعت الثورة الفرنسية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ، والقومية تعتبر من أهم مصادر الصراع الدولي ، وذلك لأن الحساسيات الناتجة عن الاختلاف في الكيانات والمصالح القومية للدول ، عمقت الشعور لدى كل دولة بأنها المسئولة أساساً عن الدفاع عن كياناتها ومصالحها في وجه التحديات القومية المناوئة ، أو بمعنى آخر فإن الولاء للقومية طغى على إحساس الدول بمسئوليتها تجاه السلم العالمي أو تجاه المجتمع الدولي الذي تتعامل معه .

ومن ناحية أخرى ، فقد أدى نمو القومية وإنتشارها إلى إنبثاق العديد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي ، ومن فئات الدول التي خلقتها هذه الحركات القومية النامية :

أ - الدول التي كانت أجزاء من الممتلكات الاستعمارية فيما وراء البحار والتي ترتبط مع الدولة الامبريالية برباط من الثقافة المتجانسة مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة والكونموث البريطاني في علاقتهم بالملكة المتحدة ، أو دول أمريكا اللاتينية في علاقتها باسبانيا والبرتغال . وهذه الدول استقلت تأكيذاً لذاتها القومية دون إعتبار لمثل هذه الروابط الثقافية المشتركة مع القوى الامبريالية التي سيطرت عليها في وقت من الأوقات .

ب - الدول التي كانت مجزأة في عدد من الكيانات الاقليمية المحدودة رغم إنتمائها إلى قومية واحدة ، ومن أمثلتها ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر .

ج - الدول التي ظهرت نتيجة لإنهيار بعض الامبراطوريات التي ضمت شعبواً تنتمي إلى قوميات مختلفة مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى حين إنهارت الامبراطورية النمسية المجرية وأمكن إقتسامها إلى عدد من الدول المستقلة ومنها بولندا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق الثلاث التي ضمها الاتحاد السوفيتي إليه في عام ١٩٤٠ وهي ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

د - الدول التي ظهرت نتيجة لحركات قومية في مواجهة التسلط والنفوذ الاستعماري وذلك إبتداء من تمرد الشعوب الواقعة في منطقة البلقان ضد سلطة الامبراطورية العثمانية واستقلالها عنها في أوائل القرن الحالى ، وإنهاء بالأعداد الضخمة من الدول التي استقلت في آسيا وأفريقيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (٨) .

وفي كل حالة من الحالات السابقة ، فقد انبنى مطلب هذه الدول فى الاستقلال على أساس أن كل منها كانت تتمتع بكيان قومي ذاتي يعطيها الحق في تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسباً و متمشياً مع ظروفها وأوضاعها الخاصة .

وقد أدت هذه الحقيقة في ذاتها إلى تفجير عدد كبير جداً من الصراعات الدولية ، ويرجع ذلك إلى سعى الدول إلى توسيع حدودها لكن تضم داخلها الشعوب التي تشاركها قوميتها ، فالحدود السياسية للدول لا تتفق في كل الأحوال

مع التقسيمات الاتنولوجية للشعوب ، وهو ما يمثل الفارق بين مفهومي الدولة والأمة ، فاللولة هي كيان سياسي يتحدد في إطار جغرافي أو إقليمي معين ، أما الأمة فهي دلالة على كيان قومي معين خارج هذا الإطار الجغرافي أو الاقليمي الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية للدولة .

ثم هناك الصراعات التي حدثت بين الدول القومية المختلفة بسبب التنازع على مناطق الحدود ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها : حرص ألمانيا على السيطرة على إقليم الألزاس واللورين كجزء من مخططاتها للسيطرة الامبريالية في أوروبا وسعي فرنسا للسيطرة على حوض السار الغني بموارد الفحم لتتحرم ألمانيا من عنصر استراتيجي هام في إمكاناتها العسكرية وإن كانت فرنسا قد اضطرت إلى إعادة إقليم السار لألمانيا بعد أن فشلت محاولات إدماجه في الكيان الاقتصادي الفرنسي وكذلك بسبب تعذر فرض نظام للإدارة الأوروبية الجماعية لهذا الاقليم . كما كانت تريستا محوراً رئيسياً للتراع بين إيطاليا ويوغسلافيا وقد قسم هذا الاقليم بعد الحرب الثانية إلى منطقتي إحتلال عسكري إحداهما للحلفاء والأخرى ليوغسلافيا ، وإستمر التراع حوله حتى عام ١٩٥٤ عندما أمكن التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين . وبالمثل فقد كان اقليم تسكين على الرغم من ضآلة حجمه مصدراً للتوتر في العلاقات البولندية التشيكية منذ عام ١٩١٨ حين استولت تشيكوسلوفاكيا عليه ، ولم تخف حدة التوتر إلا بعد أن استعادته بولندا في عام ١٩٣٨ .

وفي عام ١٩٤٥ وبعد زحف السوفيت إلى الحدود الشرقية لبولندا ، لجأت بولندا إلى إحتلال إقليم سيليزيا وغيره من الأجزاء الواقعة في شرق ألمانيا ، ومدت هذه السيطرة في إتجاه الغرب حتى خط الأودرنيس ، وبذلك أمكنها أن تؤمن حدودها الغربية الجديدة من خلال توطين جزء من الشعب البولندي في هذه المناطق ، وقد ترتب على هذا أن ذلك الجزء من الشعب الألماني الذي كان يقيم في بوميرانيا وبروسيا الشرقية وسيليزيا والذي كان تعدادده يقارب الأثنى عشر مليوناً تقريباً - بمن فيهم الألمان الذين طردوا من تشيكوسلوفاكيا - هربوا إلى الغرب بعد هذا الطرد الجماعي لهم من جانب بولندا .

وأما الاتحاد السوفيتى فقد استولى من رومانيا على بسارابيا وشمال يكوفينا على البحر الأسود ، وذلك في الوقت الذى كان فيه نزاع على إقليم ترانسلفانيا بين كل من رومانيا والمجر ، وأيضاً فقد كان هناك النزاع الآخر بين بلغاريا وبوغسلافيا واليونان حول إقليم مقدونيا .

ومثل هذه النزاعات حول مناطق الحدود موجودة في أجزاء أخرى كثيرة من العالم ، ففى العالم الجديد كان هناك النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك حول إقليم تكساس ، وهو النزاع الذى تسبب في وقوع الحرب الأمريكية المكسيكية في عام ١٨٤٦ ، ولم يسوى هذا النزاع إلا في عام ١٩٦٣ حين إنفقت الدولتان على إعتبار قناة ريوجراندى خط التقسيم الفاصل بينهما . وفي أمريكا اللاتينية وجدت خلافات حادة حول مناطق الحدود أهمها الخلاف بين بيرو وشيلي وبوليفيا منذ عام ١٨٨٠ حول نقط إلتقاء الحدود بين هذه الدول الثلاث ، والخلاف بين بيرو والاكوادور ، والخلاف بين بوليفيا وبارجواى .

وفي القارة الآسيوية تظهر هذه المشكلة بشكل سافر وحاد ومن أمثلة ذلك الخلافات بين الصين والهند حول إقليم الهيمالايا مما أدى إلى حرب الحدود بين الدولتين في عام ١٩٦٢ ، والخلاف الذى استمر ردهاً طويلاً بين الهند والباكستان حول إقليم كشمير .

وفي أفريقيا نجد أيضاً خلافات عديدة حول مشاكل الحدود وهي من موروثات فترة الحكم الاستعمارى الذى استخدم هذا الأسلوب لتفكيك أوصال القارة وإضعاف تماسكها في مواجهته .

كل هذه المشاكل حول الحدود تؤدي إلى إذكاء الروح القومية ، وتزيد من حدة الصراعات القائمة في المجتمع الدولى .

وبالإضافة إلى المصدر السابق والمتعلق بالخلافات بين الدول القومية حول مشاكل الحدود ، فهناك مصدر آخر من مصادر هذا التوتر والصراع الذى يمتد إلى الدول التى تشتمل في تركيبها على أكثر من عنصر قومي واحد مما يؤدي إلى إضعاف الوحدة القومية لهذه الدول ، ويفسح المجال أمام الدول

التي تنتمي إليها هذه القوميات للتدخل بشكل تريد معه حدة تلك الصراعات والإحتكاكات ، وتعرف هذه المشكلة عموماً بمشكلة الأقليات القومية .

مشكلة الأقليات القومية : -

مبدئياً يقصد بالأقلية القومية (National Minority) ذلك الجزء من سكان الدولة الذين يتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان(٩) .

وبمعيار الأهمية السياسية فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الأقليات القومية : -

أ - الأقلية القومية التي يتركز وجودها في مناطق تقع على حدود الدولة ،

ب - الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها .

فبالنسبة للنوع الأول من الأقليات فإن تطلعها يكون متجهاً إلى تحقيق واحد من هدفين وهما إما الانفصال لتكوين دولة مستقلة خاصة بها ، أو الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتي (Autonomy) ، والتمتع بحق المعاملة المتساوية مع الأغلبية . أما النوع الثاني من الأقليات القومية ، فإن هدفها عادة ما يكون متركراً في المطالبة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح لها أن تنضم إلى الدولة المجاورة التي تشاركها قوميتها ولتصبح بذلك جزءاً من شعبها ، ومثل هذا التطلع غالباً ما يلقي تأييد الدولة المجاورة التي تحاول من ناحيتها أن تروج لوجهة النظر القائلة بأن الحل العملي للمشكلة لا يكون إلا بضم الإقليم الذي تقطنه هذه الأقلية القومية إليها .

وتنعكس هذه التفرقة في نوع الأقليات القومية على طبيعة السياسات التي يمكن للدولة صاحبة المشكلة أن تنتهجها كحلول لها . ففي الحالة الأولى قد يكفي منح الاستقلال الذاتي وكفالة المساواة في المعاملة مع الأغلبية في إرضاء مطالب الأقلية ، وبالتالي فإن الأمر قد يسوى دون نقطة الانفصال .

أما في الحالة الثانية فإنه مهما نفذت الدولة من سياسات متسامحة فسي مواجهة مثل هذه الأقلية القومية ، فإنها قد لا تنجح في إخماد هذه التركة الانفصالية الموجودة لديها ، وستظل تلك الأقلية تطالب باستمرار بتعديل الحدود بالصورة التي تمكنها من الانضمام إلى الدولة المجاورة التي ترتبط معها بأواصر قومية واحدة .

على أنه في بعض الحالات يصبح من الممكن إدماج أقلية قومية في صلب الأغلبية التي تختلف عرقياً عنها ، ولكن لكي يتحقق ذلك ، فإنه يلزم توافر الاشتراطات الآتية : -

- ١ - أن تكون كل من الأغلبية والأقلية راضية عن هذا التراوح العنصري بمعنى ألا يكون الأمر موضع تحفظ أو إعتراض من جانب أى منهما.
- ٢ - أن يبرهن أفراد هذه الأقلية على ولائهم كمواطنين للدولة التي يعيشون فيها ، كما يجب أن يقترن بذلك منحهم حق المعاملة المتساوية مع أغلبية المواطنين حتى لا يتسرب إليهم الإحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية .
- ٣ - وأن يصعب الشعور لدى الأقلية بضرورة الحفاظ على كيانها الثقافي المتميز في مواجهة الأغلبية ، وأن يتلائم مع هذا التغيير الاستعداد للإنصهار مع الأغلبية في بوتقة ثقافية واحدة .

وفي الأحوال التي يتسنى فيها تحقيق هذا التراوح بين الأقلية والأغلبية ، فإن الأقلية كجماعة عنصرية متميزة داخل الدولة لا بد وأن تختفى وبالتالي فإن المشكلة تكون قد حلت .

وقد شهد القرن العشرون الكثير من الحلول التي نفذتها الدول لحل مشكلة الأقليات القومية فيها ، وقد تركزت أبرز هذه الحلول في الآتي : -

أولاً : السماح بإنفصال الأقلية القومية عن الدولة ، وقد تعددت الأسباب الدافعة إلى هذا التساهل ومنها : -

أ () التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها الأقلية التي تلح في طلب الانفصال .

ب () عجز الدولة عن أن تتحمل الأعباء المادية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية للمناطق التي تسكنها هذه الأقليات ، خاصة إذا كانت الأخيرة تصر على ضرورة تنفيذ مثل هذه التنمية الباهظة التكاليف وتشرطها كمن لعدم إنفصالها .

ج () الضغوط التي تمارسها الدول الأجنبية من أجل أن تعرف الدولة بحق الانفصال لهذه الأقلية المتمردة .

ثانياً : الرضوخ لبعض مطالب تلك الأقليات القومية والعمل على إرضائها ، وبالتالي إقناعها بضرورة التنازل عن دعاويها الانفصالية . ومثل هذا الحل التوفيقى الذى يبنى على التعاطف مع الأقلية ويحاول الإستجابة لبعض مطالبها وتطلعاتها ، يخدم مصالح الدولة بصورة لا توفرها الحلول التي تتسم بالتشدد وعدم التسامح ، لأن ذلك التشدد قد يكون دافعاً بالأقلية إلى رفع راية العصيان المسلح ، وإستنزاف قوة الدولة في صراع داخلى نخسر من ورائه الكثير .

ثالثاً : إن بعض الدول مثل ألمانيا النازية لجأت إلى الحلول اللانسانية لتصفية مشكلة الأقليات العنصرية والدينية ، وكانت وسيلتها إلى ذلك الإبادة الجسدية الكاملة (Physical Liquidation) كما صاحب ذلك تنفيذ سياسات الطرد الجماعي والتهجير الإجبارى لإخلاء المناطق التي تقطنها الأقليات غير الألمانية وإعادة توطينها بالجنس الألماني .

أما الاتحاد السوفيتى فهو وإن كان قد نفذ حلولاً عتيقة للقضاء على مشكلة الأقليات فيه ، إلا أنها كانت أكثر إنسانية من الحلول النازية ، فبعض الأقليات التي اتهمت بعدم الولاء للوطن السوفيتى خلال الحرب العالمية الثانية رحلوا إجبارياً من مناطق إقامتهم وأعيد توزيعهم من جديد على مختلف المناطق والأقاليم السوفيتية . وقد أعيد النظر في سياسات التهجير الإجبارى الجماعي بعد موت ستالين إذ سمح لمن ظلوا أحياء من أفراد القوميات التي تنازلها التهجير خلال

الحرب ، بأن يعودوا مرة ثانية إلى مواطنهم الأصلية ، وذلك بإستثناء أفراد القوميتين الألمانية والتتارية .

رابعاً : تبادل الأقليات القومية بين الدول ، ويتحقق هذا الحل بأسلوب المفاوضات الدبلوماسية الحرة بين الحكومات المعنية ، ومن الأمثلة العملية لهذه الحلول ، ما فعلته اليونان وتركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فقد تم تبادل اليونانيين الذين يعيشون في آسيا الصغرى التركية ، بالأتراك الذين يعيشون في اليونان . ولما كان قد نتج عن هذا الحل أن تقلصت الأقليتان إلى حد لم تعودا تشكلان معه أية مشكلة أو تهديد ، فإن الدولتين سلمتا بتقسيمات الحدود المشتركة بينهما على أنها نهائية ودائمة ، وذلك بعد أن ظلت هذه المشكلة لعدة قرون تحولت بينهما وبين إقامة علاقات طبيعية متبادلة . غير أن هذا الحل تحقق بشن فادح ولا إنساني ، وهو إقتلاع الملايين من مواطني إقامتهم التي عاش فيها أبائهم وأجدادهم وترحيلهم إلى الدولة الأخرى تحت مبرر الإلتقاء القومي المشترك دون أن يكون لهم بهذه الدولة سابق معرفة أو إرتباط نفسي حقيقي .

أما عن دور التنظيم الدولي في تأمين حقوق الأقليات القومية ، فيلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الأولى أخذت الدول الكبرى المتحالفة زمام المبادرة في الدعوة إلى وجوب التقيد بالترامات دولية تضمن حسن معاملة الأقليات وتحول دون إضطهادها أو حرمانها من حقوقها وتطلعاتها الإنسانية المشروعة ، سواء كانت هذه الأقليات عرقية أو لغوية أو دينية . وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فعلياً في صورة معاهدات خاصة وقعتها بعض الدول الأوروبية التي عاشت فيها مثل تلك الأقليات ، كما شارك في التوقيع عليها الدول المتحالفة نفسها ، وكذلك فقد صدرت بعض إعلانات تقر بحقوق الأقليات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً من شروط إنضمام بعض الدول إلى عصبة الأمم ، وقد انطبق ذلك بشكل خاص على دول شرق أوروبا .

وقد أنيط بمجلس عصبة الأمم مراقبة تنفيذ هذه المعاهدات والاعلانات الدولية المتصلة بتأمين حقوق الأقليات ، وفي الأحوال التي كان يثبت فيها للمجلس أن ثمة إخلالاً بهذه الحقوق قد وقع ، فقد كان من سلطته أن يطلب

من الحكومات المعنية تنفيذ تدابير معينة لتصحيح المظالم أو الاضرار التي تصيب تلك الأقليات .

وقد استمر هذا الوضع طيلة الفترة التي استغرقتها قيام عصبة الأمم أى حتى نهاية الثلاثينات . وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية لم تنفذ بأمانة ، إلا أنه مع وجود شكل ما من أشكال الحماية الدولية للأقليات ، فإن الأمر بشكل عام كان يمثل تقدماً عما كان عليه الحال في السابق .

على أن من بين الاسباب التي حالت دون تطبيق هذه المواثيق الدولية كما يجب ، أن تلك الحماية جاءت مفروضة على الدول المعنية بالمشكلة من خارجها ، ولم تكن نتيجة استعداد ذاتي للتقيد بما ورد فيها من تعهدات . يضيف إلى ذلك أن إحساس بعض الدول ، وبالتحديد دول شرق أوروبا ، بأنها المعنية دون سواها بهذه المواثيق ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية متحررة من أى رقابة دولية على ما يجرى داخل مناطق نفوذها ومستعمراتها ، هذا الإحساس جعلها تراخى في تنفيذ الإلتزامات التي فرضت عليها .

ومن ناحية ثانية : فإن الشكاوى التي تقدمت بها بعض الأقليات إلى مجلس العصبة ، والمناقشات التي جرت بشأنها ، استغلت دعائياً من جانب بعض الدول في المطالبة بتعديل الحدود الإقليمية لضم تلك الأقليات إليها ، وبالتالي فإنه بدلاً من أن تتكاتف الجهود الدولية لحل المشكلة وإزالة أسبابها ، فقد أدى سلوك بعض الدول إلى تعقيد الأمور ومضاعفة الحساسيات القائمة بالفعل

وعندما قامت الأمم المتحدة . ضمنت ميثاقها الأساسي النصوص التي تؤكد على الحقوق الإنسانية التي يتعين إحترامها دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العقيدة أو الأصل ، وقد تدعم هذا الاتجاه أكثر بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ والاتفاقيات المكملة له والتي صدرت فيما بعد ، وكان من المفروض بالطبع أن تكون تلك الأقليات في طليعة الذين عنتهم هذه المواثيق العالمية بمختلف التأكيدات التي تضمنتها .

وما دما قد أشرنا إلى مشكلة الأقليات القومية - وهي بعض نتائج نمو الروح القومية - فإنه يصبح من المناسب أن نشير كذلك إلى مبدأ حق تقرير المصير وتطبيقاته المختلفة ، باعتبار أنه وثيق الصلة تماماً بهذه المشكلة ، وبغيرها من المشكلات المتعلقة بحق كل قومية في أن تقرر مصيرها بنفسها .

حق تقرير المصير (National Self-Determination) : -

يقصد بحق تقرير المصير العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وأن تتمكن من إدارة شئونها الذاتية بعيداً عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية . كما ينصرف معنى حق تقرير المصير من ناحية أخرى ، إلى تطلع كل دولة إلى تجميع كل من يتسبون إلى قوميتها داخل حدودها السياسية (١٠) .

وقد ألمحنا عند تناولنا لمشكلة الأقليات القومية كيف أن الهدف الأول يمكن أن يتحقق بعدة وسائل تراوح ما بين تكوين دولة قومية مستقلة ، إلى التمتع بالاستقلال الذاتي في نطاق دولة متعددة القوميات . أما الهدف الآخر فإنه يتحقق عن طريق التعديل في الحدود الدولية بحيث يتاح للدولة أن تجميع داخل حدودها أولئك الذين يشاركونها قوميتها .

وإذا كان هذا هو المفهوم العام لحق تقرير المصير ، فإن هناك من أساتذة العلاقات الدولية من يرون أن حق تقرير المصير يكون على نوعين : - حق تقرير المصير الداخلي ، وحق تقرير المصير الخارجي (وهو الصورة الغالبة والشائعة في تطبيق هذا المبدأ) ، وينصب معيار التفرقة بينهما في أنه في الحالة الأولى يقتصر التمتع بهذا الحق على الدول الكاملة السيادة ، وأما في الحالة الثانية فإنه ينصرف إلى الدول غير المتمتعة بالسيادة أو غير المستقلة .

أ (حق تقرير المصير الداخلي : -

ويعنى أن يكون للدولة مطلق الحق في أن تدبر شئونها على النحو الذي ترضيه لنفسها وتراه متلائماً مع مصالحها دون تدخل أو تهديد بالتدخل من جانب الدول الخارجية لاملأه أوضاع تتضمن إنتهاكاً لسيادتها القومية .

وعلى الرغم من أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية ، تؤكد كلها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتطالب بوجود الامتناع عن إرتكاب أى فعل يكون من شأنه تهديد السيادة القومية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى ، إلا أن مثل هذه التأكيدات النظرية لم تردع بعض الدول عن محاولة التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها مستخدمة في ذلك مختلف النرائع والمبررات .

وقد دفعت هذه الحقيقة بعض الدول إلى مناشدة المنظمة العالمية لإعادة التأكيد من جديد على مبدأ حق تقرير المصير الداخلى ومطالبة الدول بضرورة مراعاته والتقيده ، ومن ذلك مثلاً أن تشيكوسلوفاكيا تقدمت إلى الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٦ بإقتراح ضمته تصورها للعناصر الرئيسية التي يجب أن يشتمل عليها حق تقرير المصير الداخلى ، وقالت أن هذا الحق لا بد وأن يكفل لجميع الشعوب حرية اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تجعلها قادرة على توظيف مواردها و ثرواتها في خدمة التنمية الوطنية على أى نحو نشاء .

وإذا كان حق تقرير المصير الداخلى يؤكد أساساً على حظر التدخل الأجنبى في الشؤون الداخلية للدول ، وتأمين الحرية الكاملة للشعوب في اختيار نظم الحكم فيها ، إلا أن هذا المفهوم يخضع أحياناً للعديد من الحفظات التي تصل في بعض الظروف إلى حد المساس بهدفه الجوهرى . فمثلاً نجد أن الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت بصرح في عام ١٩٤٠ ، والحرب ضد النازى على أشدها ، أنه وإن كان من حق الشعوب أن تختار نظمها السياسية دون ضغط أو إملاء خارجي ، إلا أن هناك بعض الحريات الأساسية التي يجب أن تكون موضع إلتزام كامل من جانب تلك النظم . وفي عام ١٩٤٣ يقول أن حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأطلنطى (١٩٤٢) لا يعنى إطلاق حرية أى حكومة من الحكومات في إقتراف جرائم القتل الجماعي أو استعباد شعوبهم أو أى شعوب أخرى في العالم . كذلك فإنه عندما أمر الرئيس الأمريكى ليندون جونسون في عام ١٩٦٥ بالتدخل العسكرى في جمهورية الدومينيكان لإسقاط نظام الحكم اليسارى فيها (الحكومة العسكرية بزعامة فرانثيسكو كامانو) جاء على لسانه أن الدول الأمريكية (أى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية) لن تسمح

ولا يجب أن تسمح بإقامة حكومات شيوعية جديدة (بعد نظام كاسترو الشيوعي في كوبا) في نصف الكرة الغربي .

وقد فعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء تقريباً ، فهو يصر على ضرورة الاحتفاظ بحكومات شيوعية في شرق أوروبا ، ويفسر ذلك تدخله عسكرياً في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ ، وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، وقد دفعه ذلك إلى إصدار ما أسمى بإعلان أو مبدأ بريجينيف الذي ينص على وحدة دول الكومنولث الاشتراكي ولا يسمح لأي دولة من دولها بالإنفصال عنه تحت أي مبرر ايدولوجي أو سياسي أو قومي . ومما يذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد رفض الاقرار بحق تقرير المصير الداخلي في الأمم المتحدة لنفس هذه المجموعة من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كان مشغولاً بتدبير انقلابات داخلية فيها للوصول بالأحزاب الشيوعية إلى الحكم .

ب) حق تقرير المصير الخارجي : -

ويلقى هذا الحق قبولاً دولياً عاماً ، إذ نادراً ما نجد دولة تنكر على الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري حقها في تقرير مصيرها متى تهيأت الظروف التي تساعد على ذلك .

وقد خشيت الأمم المتحدة أن تستغل ذريعة عدم نضج الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دفع الدول الاستعمارية إلى التهرب أو التسوية في منحها استقلالها ، ولذا فقد أكدت في التصريح الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٠ والخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار ، ان عدم وصول تلك الدول والشعوب إلى المستوى اللائق من النضج السياسي أو التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، لا يصح أن يستغل كمبرر نحو إنكار حق تقرير المصير عليها بما في ذلك حقها الكامل في حصولها على الاستقلال السياسي .

على أنه إذا كانت النتيجة المباشرة للاقرار بحق تقرير المصير للدول والشعوب ، هي حصولها على استقلالها ، فإن هذه النتيجة على قدر ما تحل

من مشاكل ، فإنها قد تخلق مشاكل أخرى عديدة ، ولعل أهم تلك المشكلات كما يقال ، مشكلة الدول المحدودة الحجم والموارد البشرية والطبيعية (mini states) أى تلك التى تفترق إلى المقومات الطبيعية الأساسية التى تضمن استمرار بقائها كوحدة مستقلة في المجتمع الدولى . ومن هذه الدول على سبيل المثال : ايسلندا التى لا يزيد سكانها عن ربع مليون ، وجزيرة المالديف التى لا يتجاوز سكانها المائة ألف ولا تزيد مساحة إقليمها عن ١١٦ ميلاً مربعاً فقط ، وجزيرة مالطا التى لا تتجاوز مساحتها ١٢٥ ميلاً مربعاً ، . هناك عشرات الأمثلة الأخرى لهذا النوع من الدول .

وتبدو المشكلة في تمثيل هذه الدول في الجمعية نعاماً للأمم المتحدة ، إذ تتمتع على قدم المساواة مع الدول الأخرى بحق التصويت ، ويكون لها صوت واحد مثلما هو الحال مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول ذات الثقل والتأثير في مجرى العلاقات الدولية . وفي المسائل التى يتطلب إقرارها توافر الأغلبية البسيطة أو أغلبية الثلثين ، فإن ذلك قد يتحقق من خلال مجموعة من الدول ذات الوزن السكاني والجغرافي البالغ الضآلة . ومن هنا تكون مثل هذه الأغلبية مضللة وغير معبرة عن الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولى .

فذلك فإنه لا يمكن تصور أن تتحمل الدول القوية أو الكبرى مسئولية تنفيذ قرارات أقرتها دول ليس لها أدنى تأثير حقيقي على ما يجرى في الحياة الدولية خارج إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

المبحث الثالث

الإجهاث القومية في آسيا وأفريقيا وأورها في العلاقات

الدولية الراهنة

يختلف تأثير القومية في السلوك السياسي الخارجي للدول الأفريقية والآسيوية عنه بالنسبة للدول الأوروبية ، فبالرغم من أن هذه الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا تمتلئ بالشعور القومي إلا أن هنا الشعور لم يتطور بهذه القوميات إلى أن يكون لها أطماع إقليمية توسعية كما حدث مع دول أوروبا في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور القومية فيها . ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن هذه الدول الأفروآسيوية لم تعتنق نظرية السيادة العنصرية التي كانت من بين الدوافع الرئيسية للتوسع الاستعماري من جانب الدول الأوروبية ، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من هذه الدول يعاني من ظاهرة فقدان التجانس والاندماج الاجتماعي ، كما أن بعضها لا يزال يعاني من مشكلة إزدواج الولاء وإنقسامه بين الولاء القبلي والولاء القومي . وكثير من هذه الدول متخلف إقتصادياً وصناعياً ، وكل هذه العوامل تؤثر في امكاناتها من القوة القومية وتجعل دور القومية فيها مختلفاً عن الدور الذي لعبته القومية في دول أوروبا .

ومهما يكن الأمر ، فإننا نجد أن نمو الروح القومية في دول آسيا وأفريقيا ينعكس على سلوك هذه الدول في عدة نواح منها : -

أولاً : إن هذه القوميات الأفريقية والآسيوية تنظر إلى الغرب على أنه عدوها الرئيسي وذلك بسبب سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري التي لجأ إليها الحكم الاستعماري في معظم هذه المناطق والتي إتبنت على كفالة التفوق للعناصر الأوروبية في كل مراكز القوة السياسية والاقتصادية في حين أبقى على العناصر المحلية في وضع أدنى بكثير ، أدياً وإجتماعياً ، من هذه الفئات الأوروبية التي إرتبطت بالنفوذ والمصالح الاستعمارية .

وإلى جانب الشعور بالتمييز والإضطهاد العنصري الذي تستمد منه هذه القوميات قوتها في مواجهة السياسات العنصرية الأوروبية ، فإن تجرّبه الحكم الاستعماري وما ترتب عليه من إستنزاف المقدرات المادية والموارد الطبيعية لتلك الدول ، للبقاء عليها في حالة من التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، هذه التجربة تؤثر بشكل حاد في إتجاه هذه القوميات من الغرب الذي تعدّه مسئولاً عن كل تلك الأوضاع الشاذة ، وهذا هو ما يدفع بتلك الدول إلى تأميم بعض المصالح الاقتصادية الأوروبية في أراضيها حماية لاستقلالها القومي وتخليصاً لنفسها من قاعدة هامة من قواعد الضغط الاستعماري .

ويظهر أثر هذه النزعة القومية المعادية للغرب في التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الأفروآسيوية والتي تندد بسياسات مناطق النفوذ ، وأساليب الضغط والحصار الاقتصادي ، وكل ما من شأنه أن يهدد الاستقلال السياسي لهذه الدول الأفريقية والآسيوية .

ثانياً : إن رغبة هذه القوميات الأفريقية والآسيوية في تصفية كل مصادر النفوذ والسيطرة الاستعمارية تدفعها إلى الابتعاد عن الانضواء تحت لواء المحالفات العسكرية ، أو السماح للدول الغربية بإستخدام أراضيها كقواعد عسكرية (١١) .

المبحث الرابع

تقييم دور القومية في العلاقات الدولية

كان الدور الذي تلعبه القومية في العلاقات الدولية موضع جدل مستمر وحاد بين الذين يدافعون عنها ويرون فيها إحدى القوى الإيجابية الهامة في المجتمع الدولي حيث تدفع الدول على طريق البناء الاقتصادي والاجتماعي . وبين الذين يهاجمونها ويرون فيها مصدراً خطيراً للحروب والصراعات الدولية وبوجه عام يمكننا أن نلخص وجهة نظر كل من الفريقين على النحو الآتي : -

١ (الآراء التي تندد بالقومية كقوة سلبية في العلاقات الدولية :

وهذه الآراء ترى في القومية ما يلي :

١ - إن القومية تمثل تهديداً مستمراً لأوضاع السلم الدولي بإعتبارها عاملاً من عوامل إثارة الحرب أياً كانت طبيعة تلك الحرب وأهدافها . فبعض هذه الحروب ذات طبيعة علوانية توسعية وقد نتجت عن التطرف في تأكيد الكيان القومي على حساب القوميات الأخرى والبعض الآخر هي حروب تحرير وطني أو حروب تحدث لإتمام الوحدة القومية . وفي رأى هذا الفريق من المحللين أنه أياً كانت الدوافع والملايسات التي تحيط بكل شكل من أشكال هذه الحروب التي تغذيها الاعترافات القومية ، فإنها تبقى كلها كتهديد للسلم الدولي .

٢ - إن القومية تشجع الترعات العنصرية في المجتمع الدولي ، بما يؤدي إليه ذلك من إزدیاد حدة الإنقسام الدولي ، وما يتبعه من تأزم وتوتر في علاقات الدول ببعضها ، فالقومية هي في أساسها شعور بالإنتماء العنصرى ، ويؤدي ذلك إلى تأكيد إعتبرات المصلحة القومية الضيقة على غيرها من المثل والأخلاقيات الدولية التي تسمو فوق هذه الدعاوى العنصرية .

٣ - إن القومية تؤدي إلى التطرف في إضفاء الطابع السياسي ، بوعي أو بدون وعي ، على أمور قد لا تنتمى بطبيعتها إلى المجال السياسي ، ومعنى هذا أن القومية تزيد من الحساسيات الموجودة في العلاقات الدولية بميلها المستمر إلى تفسير كل ما يحدث من إطار الزاوية القومية وحدها ، والمبالغات غير المنطقية أحياناً في هذه الناحية تعمل على زيادة الاحتكاك الدولي ، وتضييق فرص التعاون بين الدول في مختلف المجالات الأخرى التي تهم مصالحها .

٤ - إن القومية تؤدي إلى إضعاف عنصر التيقن والاستقرار في العلاقات الدولية ، فالترعات القومية تدفع أحياناً إلى الخروج على المعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها ، ويتم ذلك غالباً تحت مبرر المصلحة القومية . ومثل هذه التصرفات تهب الثقة الدولية في قيمة تلك التعهدات مادام أن الاعترافات القومية تطفئ على كل إحساس بالمسئولية الدولية (١٢) .

(ب) الآراء التي تروى في القومية قوة إيجابية في العلاقات الدولية : -

أما الفريق الآخر الذي يرى في القومية إحدى القوى الإيجابية في العلاقات الدولية ، فهو يستند إلى الحجج الآتية :

١ - إن القومية تساعد على تعبئة القوة القومية للدولة عند الضرورة ، ولما كانت القوة تمثل ضرورة لا غنى عنها في ظل النظام الدولي الراهن ، لذا فإنه يمكن اعتبار القومية من بين العناصر الإيجابية والفعالة في تشكيل قوة الدولة .

٢ - إن القومية تشكل عاملاً أساسياً في تأصيل الشعور بالتضامن الاجتماعي ، فهي تعمل على إدماج الفرد في المجتمع وتأكيد الشعور لديه بالإنتماء إلى جماعة معينة ، وهذا الشعور يخلق عليه إحساساً بالأمن الذي يستمده من قوة هذه الجماعة التي ينتمى إليها . وهذه المشاعر القومية لدى الأفراد يمكن إستغلالها في تحقيق رفاهية المجتمع . فهذه الرفاهية تصبح غير ممكنة بدون التضحيات والمشاركات الفردية التي يحركها الشعور بالإنتماء القومي والحرص على أن تبرز هذه الجماعة القومية في أفضل مظهر لها . ومن هنا ، فإن القومية تستخدم كقوة إيجابية وبناءة في دعم كيان الدول ، وفي تزويدها بالطاقة والحافز على أن تتطور بنفسها إلى الأرقى والأفضل دائماً ، وهذا في ذاته كسب للمجتمع الدولي ككل .

٣ - إن القومية تعتبر محركاً أساسياً للدول في سعيها نحو تخليص نفسها من التدخل الخارجي أو التحكم الأجنبي ، وفي تأكيد إحترامها لنفسها فسي نظر المجتمع الدولي ، ذلك أن التحكم الأجنبي يخلق الشعور بالضعف والمهانة لدى من يعانون من هذا التحكم ، ويزيد من هذا الشعور بالمهانة القومية إن الدولة الأجنبية المتحكمة لا تتجاوب بالمرّة مع المشاعر القومية للدولة التي تخضع لذلك التحكم ، وإنما تقرر سياستها بما يحفظ لها مصالحها الذاتية قبل أي شيء آخر . وترتيباً على هذه الحقيقة ، فإن القومية بتأكيداتها على تلك المعاني ، فإنها تزيل حاجزاً نفسياً خطيراً من طريق التعامل بين الدول القومية المختلفة ، وهو ما يلغى بالتالي مصدراً هاماً من مصادر التوتر والاحكاك الدولي .

٤ - إن الاختلافات القومية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الثراء والخصوبة الثقافية في المجتمع الدولي، إذ أن لكل قومية ثقافتها الخاصة، وتنوع تلك الثقافات وتفاعلها مع بعضها ينعكس بالإيجاب على تطور الحضارة الإنسانية كلها، وهو الأمر الذي ما كان ليتحقق فيما لو سادت العالم ثقافة قومية واحدة، ويرهن على ذلك في رأي البعض، التاريخ الثقافي للإمبراطورية الرومانية الذي إنتهى إلى حالة من الجذب الثقافي في ظل ما أسمى بالسلام الروماني الذي قام على صيغ ثقافات المناطق التي خضعت لحكم روما بصيغة ثقافية واحدة، وهو ما أفقد تلك الثقافات طابع التنوع والتفرد والأصالة فيها ويبدو تأثير ظاهرة التنوع الثقافي على العلاقات الدولية في أن تفاعل الثقافات القومية يقود إلى تقارب الدول في القيم وفي نماذج السلوك، بعكس الحال عندما تسيطر ثقافة قومية واحدة، فهنا الوضع الشاذ يدفع إلى رفضها ومقاومتها والتمرد على كل ما تمثله من معان وقيم، وهي نتائج لا تلتقى بالتأكيد مع مصلحة السلام العالمي.

نتهى من هنا كله إلى القول بأن القومية، سواء كانت طبيعتها إيجابية أم سلبية، خيرة أم شريرة، فإنها تؤثر بلا أدنى شك وبدرجة بالغة، في العلاقات السياسية الدولية، وهو ما يستتبعه ونلزمه تفصيلاً، عند تحليلنا للأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول.

المراجع

- (١) راجع في ذلك :
A.F.K. Organski, *World Politics*, (Alfred A. Knopf, New York, 1958), p. 33.
Fred Greene, *Dynamics of International Relations: Security and Order*, (Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), p. 363.
W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., p. 125.
- (٢) انظر :
Charles Schleicher, *International Relations: Cooperation and Conflict*, op. cit., pp. 53 - 54.
ibid. p. 54. (٣)
ibid. p. 56 (٤)
A. F. K Organski, *World Politics*, op. cit., p. 25. (٥)
Schleicher, *International Relations*, op. cit., p. 56. (٦)
ibid. p. 56. (٧)
Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 425-451. (٨)
W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., 168 - 173. (٩)
Vernon Van Dyke, *International Politics*, (Appleton-Century Crofts, New York, 1971) pp 60 - 66. (١٠)
Ivan D. Duchacek, *Nations And Men.: International Politics Today*, (Holt, Rinehart, New York, 1966), pp. 182 - 190.
- (١١) راجع في تأثير القومية على سلوك دول العالم الثالث :
W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp 201 - 203.
Davidson Nicol, *Toward World Order: An African Viewpoint*, in, *Conditions of World Order*, edited by Stanley Hoffmann, (Houghton Mifflin Company, Boston, 1968), p. 362.
Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 469-473.
Norman Padelford & George Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, (Macmillan, New York, 1967), pp. 102 - 103.

- (١٢) بخصوص الآراء التي تعتقد في الطبيعة السلبية للقومية راجع :
Schleicher, International Relations, *op. cit.*, pp. 66-67.
Charles Lerche & Abdul Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 127.
Fred Greene, Dynamics of International Relations, *op. cit.*, pp. 417-421.

(١٣) راجع في ذلك :

- Kulski, *op. cit.*, pp. 156-157.
Greene, *op. cit.*, pp. 422-424.
Schleicher, *op. cit.*, pp. 65-67

أثر القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

1. Binder, Leonard, *The Ideological Revolution in the Middle East*, (Wiley, New York, 1964).
2. Boulding, Kenneth, *National Images and International Systems*, in Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, op. cit., pp. 391 - 399.
3. Brodersen, Arvid, *National Character : An Old Problem Re-examined*, Resenau, op. cit., pp. 300-309.
4. Choudhury, G. W., *The Major Powers and the Indian Subcontinent*, (Foreign Policy Institute Press, Philadelphia, 1975).
5. Deutsch, Karl, *Nationalism and Social Communication*, (Wilay and M. I. T. Technology Press, 1953).
6. Duchacek, Ivor, *Nations and Men : International Politics Today*, (Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), pp. 67-194.
7. Emerson, Rupert, *Nationalism and Political Development*, in *Crisis and Continuity in World Politics*, edited by G.A. Lanyi, op. cit., pp. 87-97.
8. Greene, Fred, *Dynamics and International Relations*, op. cit., pp. 361 - 489.
9. Haim, Sulvia, *Arab Nationalism : An Anthology*, (University of California Press, Berkeley, 1964).
10. Hill, Norman, *International Politics*, op. cit., Chapter entitled, *Nationalism As A World Movement*, pp. 203 - 212.
11. Katz, Daniel, *Nationalism and Strategies of International Conflict Resolution*, in *International Behavior: Social Psychological Analysis*, edited by Herbert Kelman, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1966), pp. 354 - 391.
12. Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War*, (Oxford University Press, London, 1965).
13. Kulski, W.W., *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp. 124-173.
14. Lanyi, George, *Crisis and Continuity in World Politics* op. cit., pp. 67-107.
15. Laqueur, Walter, *Communism and Nationalism in the Middle East*, (New York, 1956).
16. Nuseibeh, Hazem, *The Ideas of Arab Nationalism*, (Cornell University Press, Ithaca, N.Y., 1956).
17. Organski, A.F.K., *World Politics*, op. cit., pp. 13 - 51.

18. Pfapp, Richard, The Function of Arab Nationalism, (Comparative Politics, January 1970), pp. 147 - 163.
19. Quandt William, Can We Do Business With Radical Nationalists ? Algeria Yes, (Foreign Policy, Summer 1972), pp. 103 - 131.
20. Sayegh, Faysz, Arab Unity : Hope and Fulfilment (New York, 1958).
21. Schumann, Franz, On Revolutionary Conflict, (Journal of International Affairs, No. 1, 1969), pp. 33 - 54.
22. Yellon, R.A., Shifts in Soviet Politics toward Developing Areas : 1964 - 1968, in W.R. Duncan (ed.), Soviet Policy in Developing Countries, (Lexington, Mass: Xerox College Publishing, 1970).

الفصل الخامس

الاهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الأول : الأهداف القومية : المفهوم العام

المبحث الثاني : الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الثالث : المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات
الخارجية للدول

المبحث الرابع : الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

الفصل الخامس

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الأول

الأهداف القومية : المفهوم العام

ان محاولة تفهم الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها . يقتضى منا أن نذكر شيئين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة :-

١ - الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

٢ - مدى القوة التي في متناولها لاجراء تلك الأهداف من الخير النظرى المجرد إلى الواقع المادى ، أو بمعنى آخر ، التعرف على مدى التناسب بين عاملى الأهداف والامكانيات ، ذلك أنه بمقدار هذا التناسب تتحدد مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف الخارجية التي تقررها لنفسها .

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو في ظاهره سهلا ، الا أنه في حقيقته عكس ذلك فمحاولة التوصل إلى مضمون محدد لأهداف الدول الخارجية ، كثيرا ما يوقع دارس العلاقات الدولية في تناقضات أو قد يجعله يصل إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة والموضوعية ، فالأهداف ترتبط بالتوايا والذوايع التي تستر الدول عليها ولا تفصح عنها ، مما يجعل من تتبعها وتحديدتها أمرا صعبا يخضع للاجتهاد أكثر مما يبنى على الحقائق المؤكدة والثابتة .

وتبدو تلك الصعوبة بشكل خاص اذا ما علمنا أن هناك باستمرار فارقا بين ما تعلنه الدول من أهداف وبين ما تعتقه منها في الواقع ، أو بين ما يقال وبين ما تهدف تصرفات الدول إلى انجازه فعلا . ويقدم التاريخ لنا أمثلة كثيرة تبرز هذا التناقض بين ما تدعيه الدول وتحاول أن تضلل به الآخرين وبين ما يتم عنه سلوكها الحقيقى .

فادعاءات الامبراطورية الرومانية تركزت معظمها على الهدف الخاص بالسلام حتى لقد أصبح هناك ما يعرف بالسلام أو القانون الروماني (Pax Romana) ، ولكن الرومان في بحثهم عن ذلك السلام المزعوم (الذي كان له مدلوله الخاص في أذهانهم) كانوا دائماً في حالة حرب ، ومن الأقوال المأثورة عنهم أنه اذا أردت السلام ، فلا بد أن تكون مستعداً للحرب ، ومن الحقائق التي تذكر في هذا الشأن ، أن النظام الاقتصادي والاجتماعي للامبراطورية الرومانية لم يكن يستطيع الصمود والاستمرار بدون الحرب .

وينطبق المثال السابق بصورة أو أخرى على ألمانيا النازية التي أعلنت هي الأخرى أنها تريد سلاماً ألمانيا يظلل العالم لألف سنة قادمة ، بينما كانت تحشد كل قواها ومواردها استعداداً للحرب ، وهو ما يكشف مرة أخرى عن التناقض بين أقوال اللول وأفعالها .

تعريف الأهداف القومية (National Goals) :

قبل أن نتناول مناقشة الأنواع المختلفة للأهداف القومية ، يجدر بنا أن نحدد ما نقصده بالمهدف القومي ، فالمهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظرى البحث إلى مرحلة التنفيذ أو التحقق المادى .

والأهداف ليست عملية مجردة ، كما لا يمكن أن تنشأ في فراغ ، وانما تتحدد بمقتضى مؤثرات وظروف توضح الاطار العام للمهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه .

والأهداف التي يهمننا مناقشتها في هذا الخصوص ليست أهداف السياسات الداخلية للدول ، وانما الأهداف الخارجية التي تتعدى الحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول الأخرى . ففى العلاقات الدولية لا يعيننا اذا كانت احدى الدول تخطط لسياسات الاسكان أو الرعاية الاجتماعية أو الإصلاح النقدي على نحو أو آخر ، فهذه كلها أمور لا تخص سوى تلك الدولة وحدها

ولكن عندما تسمى هذه الدولة إلى زيادة مخزونها من الأسلحة ، أو الدخول في علاقات تحالف مع غيرها من الدول ، فحيثذ يصبح لمثل هذه السياسات دلالات تهمنا كدارسين للعلاقات الدولية .

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الأهداف القومية التي سنغنى بتحليلها تشمل على ثلاثة أبعاد رئيسية : -

(أ) أن يكون الهدف موضع اهتمام ومشاركة من جانب الجزء الأكبر من مواطني الدولة ، لأنه بدون ذلك لا يكون الهدف قوميا بالمعنى الذي نقصده .

(ب) وأن تكون الحكومة القومية مسئولة عن تبني هذا الهدف وتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيقه .

(ج) وأن يكون الهدف موجها إلى الدول الخارجية بقصد احداث أثر سياسي محدد .

وعلى الرغم من أن الدول تسمى إلى تحقيق العديد من الأهداف ، إلا أن دعاة الممارسة الواقعية في العلاقات الدولية يضغطون هذه الأهداف كلها في هدف واحد ، وهو في رأيهم السعى إلى زيادة قوة الدولة ، ويقولون أن القوة تمثل الهدف العاجل لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أهدافها النهائية .

ولكن اذا أخضعنا هذا الادعاء لمقاييس التحليل العلمي ، أو حتى لمقاييس الواقع ، فنجد أنه لا يتخلو من السطحية على النحو الذي أشرنا إليه في موضع سابق . فزيادة قوة الدولة ونفوذها تلبو بالطبع من أكثر الأهداف أهمية في علاقات الدول المتبادلة ، غير أنها ليست الهدف الوحيد ، كما أنها ليست باستمرار الهدف الرئيسي في السياسات الخارجية لكل الدول . فأهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى ، واذا كان علينا أن ننضمم الكيفية التي تم بها المعاملات بين الدول ، فعلينا ألا نركز فقط على الأهداف التي تكون موضع مشاركة بينها ، بل نحاول كذلك أن نستوعب الاختلاف في اتجاهات تلك

الدول وفي أمانيتها ورغباتها ، حتى نصل في النهاية إلى نوع من التحليل المتوازن لدوافع السلوك الدولي وأسبابه .

المبحث الثاني

الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

عموما يمكننا أن نلخص أهم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول على النحو التالي : -

١ - حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي :

هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول - أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو امكاناتها النسبية من القوة القومية ، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها - هو الحفاظ على وجودها Self-Preservation ، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الأخرى.(١)

وربما كان هذا الاعتبار بالذات ، وهو حرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أى ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من امكانيات وتضحيات ، يفسر لنا جانبا هاما من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها ، فهي قد تخوض هذه الحروب وهي كارهة اذا ما شعرت أن بقاءها وكيانها القومي قد أصبحا موضع تهديد .

ويدخل في صميم الهدف الخاص بدعم الأمن القومي للدولة ، المحافظة على كيانها الإقليمي (Territorial Integrity) ، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى بالغا ما بلغت الضغوط التي تتعرض لها ، والا أنهار هذا الكيان الإقليمي مما قد ينتهي في بعض الأحوال بالاضمحلال التام للدولة ، وتقسيمها بين عدد من القوى الطامعة ، أو قد يؤدي ذلك إلى انكماش حجم إقليمها ونشيت سكانها وسلها جانبا هاما من امكانياتها ومواردها ، وهي عوامل تضعف كلها

من قدرتها على البقاء والاستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الاقليمي الخاص أو في المجتمع الدولي ككل . (٢)

ويرتبط بهذا الهدف من ناحية أخرى السعى إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ، وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب هذه الدولة . (٣)

والوسائل التي تتبعها الدول لدعم أمنها القومي وحماية سيادتها الإقليمية كثيرة ومنها : الدخول في علاقات تحالف مع بعضها ان لم تكن قادرة بقواها وامكاناتها الذاتية على تدبير الحماية الضرورية لأمنها القومي ، أو الحصول على معونات عسكرية واقتصادية من أية مصادر خارجية حتى وان لم يتبع ذلك الارتباط رسميا باطار تحالف أو تكتل دولي معين ، أو توقيع ميثاق عدم اعتداء بين دولة ودولة أخرى إذا ما كان لمثل هذا الميثاق فائدة خاصة في تعزيز المقدرة على حماية الأمن القومي ، أو اتباع سياسة محايدة تقوم على تخفيف العداوات التي قد تتعرض لها الدولة في حالة انحيازها إلى تكتل دولي معين أو ارتباطها بمحور قوى بالذات . الخ .

٢ - تنمية مقدرات الدولة من القوة :

ثم يبقى الهدف الآخر المتصل بسعى الدول . أو الكثرة الغالبة منها على الأقل ، إلى تنمية مقدراتها وامكاناتها من القوة القومية حتى وان تم ذلك على حساب غيرها من الدول . وقد كانت هذه الحقيقة دافعا لبعض المحللين إلى الاعتقاد بأن الدافع إلى اكساب القوة وزيادتها حقيقة أساسية كامنة في الطبيعة الانسانية ذاتها ، فهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتقاتل ضد بعضها البعض . (٤)

وهذا الاعتقاد قد يرد عليه بعض التحفظات من جانبنا . فنحن لا نستطيع التسليم بأن هذا الدافع وحده هو الذي يوجه سلوك الدول في كل الأحوال وعلى مر التاريخ ، ولكننا نتفق في أن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة

في كل ما يتعلق بحققها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط والتحكم الخارجي، ومن هنا فانه يلزم كل دولة الاحتفاظ بمجد أدني من القوة التي تمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي ضد الضغوط والتهديدات التي قد يتعرض لها هذا الكيان من الخارج .

على أن ما ذكرناه لا ينفي أن هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها الاقتصادية والحصول على المستعمرات كما حدث في الماضي ، أي أن القوة استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى . وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل حين نتكلم عن الاستعمار في موضع لاحق من هذه الدراسة .

بقيت نقطة أخيرة وهي أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لامكانيات الدول من القوة يحدد بشكل هام سلوكها الخارجي ، لأن ادراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تقرر أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك ، وترتيبها في اطار محدد من الأولويات يتفق على قدر الامكان مع ما تسمح به مواردها من القوة . (٥)

٣ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة :

أما عن الثراء الاقتصادي أو المادى فهو يشكل أيضا هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول . وبصفة أساسية ، فان كل دولة تبحث عن رقعة اقليمية كافية لايواء شعبها ، وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشى اللائق . وليس هناك خلاف في أن الوجود القومي لدولة من الدول يتطلب توافر حد أدني من الثروة الوطنية ، وان كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى ، وتجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية ، ويبدو هذا واضحا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقلر استثماراتها الخارجية ببلاتين الدولارات ، كما أن اليابان وألمانيا الغربية تنتهجان سياسات خارجية تعكس هذا الهدف الاقتصادي بوضوح (٦)

و كثيرا ما ينظر إلى الثراء المادى على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمى . ومن الأمور الشائعة أن تتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخسل في العالم ، وهى حقيقة ترضى الكبرياء القومى لهذه الدول ، ويصدق ذلك على الدول الرأسمالية والدول الشيوعية على حد سواء . فالولايات المتحدة لا تكف عن ترديد أنها صاحبة أكبر دخل قومى في العالم ، وكذلك يجد الاتحاد السوفيتى في زيادة دخله القومى ، وفي الارتقاء بمستوى حياته ، مجالا لدعايات مشابهة بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يعتنقه .

ويرتبط بالمعنى السابق ، أن بعض الدول تتخذ من ثرائها المادى مبررا للنظر إلى غيرها من الدول التى لم تحقق مستوى عاليا من التنمية الاقتصادية ، على أنها ما تزال متخلفة اجتماعيا وتكنولوجيا عنها ككلولة متقدمة ، وقد تعمل على توظيف هذا التصور دعائيا واستغلاله في استراتيجيتها الحاجية بشكل أو آخر .

على أن الحقيقة التى يجب أن تكون واضحة في أذهاننا ، هى أن هدى القوة والثراء الاقتصادى بتشابكان مع بعضهما إلى حد كبير . فثروة الدول ممثلة في زيادة دخلها ونتاجها القومى يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية ، فالدولة التى تنجح في خلق قاعدة للتصنيع الثقيل يمكنها أن تحول هذه القاعدة وقت الضرورة إلى الانتاج الحربى ، ولذلك فانه يكون من الصعب في كثير من الأحيان أن نقرر ما اذا كان الهدف من سلوك دولة ما هو زيادة ثرائها أو قوتها أو الحصول على الاثنين معا ، فكما أن الثراء يخدم كركيزة للقوة ، فان القوة تدعم من مقدره الدولة على زيادة ثرائها . (٧)

غير أن بعض أساتذة العلاقات الدولية حاولوا أن يضعوا خطا فاصلا بين هذين الهدفين : أى هدف القوة والنفوذ وهدف الثراء ، وفي رأيهم أنه من الممكن التفرقة بينهما ، وهم يقولون ان هناك حالات تثبت ذلك وتوضحه ، فبريطانيا تحلت عن الكثير من التراماتيا الدولية (وهى مظهر من مظاهر القوة) لكى توفر لشعبها مستوى أفضل من المعيشة بتخليصه من الضرائب التى تفرضها أعباء التسليح الباهظة ، كما أن ألمانيا النازية اختارت طريق القوة على حساب مستوى المعيشة الداخلى ، الخ (٨)

وهو هدف آخر من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول ، وقد لعبت القومية دورا أساسيا في تحريك الدوافع التوسعية لتلك الدول ، ومن أمثلة ذلك الدور الذي قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكذلك القومية الألمانية التي تسببت في إشعال حربيين عالميتين خلال الثلث الأول من القرن العشرين ، وما تقوم به اليوم الصهيونية العالمية المتمثلة في إسرائيل والتي تتركز على ما يدعى بالقومية اليهودية ، وهي التي تدفع بهذه الدولة التي التوسع على حساب الدول العربية .

وهناك من يعللون هذه الدوافع التوسعية في إطار المؤثرات النفسية التي تحرك قادة الدول ، تماما كما يحدث في حالة الإنسان العادي ، نحو التفوق وإثبات الذات وتأكيد الكيان وهي الأمور التي تخضع على من تحركه شعورا بالزهو والقوة والعظمة والكبرياء (٩)

وفي الحقيقة أن تعدد الأسباب التي تخلق مثل هذه النزعات التوسعية لدى الدول ، أو لدى بعضها على الأقل ، يعتبر من الظواهر المستمرة في العلاقات الدولية ، حتى لقد حدا ذلك بعض المحللين إلى اعتبار الدافع إلى التوسع قانونا أساسيا من قوانين العلاقات الدولية ، ومن أبرز هؤلاء ، مارتن وايت أستاذ العلاقات الدولية المعروف فهو يقول ان الميل إلى التوسع جزء من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في هذا المجتمع السياسي الدولي ، فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول ، يخلق فيها نزعة التوسع الإقليمي وذلك ما لم توجد قوة مضادة ضاغطة تعمل على كبت تلك النزعة وإحباطها .

ويقول وايت ان ميل الدولة إلى التوسع يستمر حتى يصل إلى مرحلة التوازن الذي هو في رأيه نتاج التفاعل الذي يحدث بين عاملين : التنظيم الداخلي والضغط الخارجي . والمقصود بالتنظيم الداخلي هو أن تكون الفعاليات التنظيمية والموارد المتاحة ، بمختلف عناصرها ، قادرة على إنتاج ذلك الحجم الضروري من إمكانات القوة التي تكفي لأغراض التوسع الإقليمي ، أما الضغط الخارجي فهو قد يتمثل في وجود عوائق طبيعية تحول دون استمرار التوسع ، أو بسبب

وجود قوى دولية تقف في وجه ذلك التوسع كما حدث مع ألمانيا النازية (١٠)

٥ - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج :

أيضا من الأهداف التي أصبحت تركز عليها دول كثيرة في سياساتها الخارجية ، الدفاع عن معتقداتها الايديولوجية نظرا لما تمثله من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي ، وأيضا باتجاهاتها من الدول الأجنبية .

وأحيانا لا يقف الأمر عند حد تدعيم أيديولوجية الدولة وحمائتها من محاولات الغزو أو التخريب الموجهة ضدها من الخارج ، وإنما قد يتعداها إلى محاولة ترويج هذه الايديولوجية ونشرها بكل الوسائل في الدول الأجنبية ، وذلك اعتمادا من الدولة التي تتبع هذا الأسلوب ان اتساع نطاق المشاركة الدولية للايديولوجية التي تعتمدها يخدم مصالحها بصورة أفضل ، كما يخلق مجالا أكبر من التعاطف و التجاوب النفسى مع سياساتها في الخارج (١١)

كما أنه في حالات معينة ، يبدو الارتباط وثيقا للغاية بين مقدره الدولة على دعم أمنها القومي وبين ابقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها اذا ما كان لتلك الدول بالذات تأثيرات استراتيجية معينة على ظروفها واحتياجاتها الأمنية وربما كان المثال البارز لذلك ، وكما أوضحنا في تحليلنا للايديولوجية ، حرص الاتحاد السوفيتي على الابقاء على منطقة شرق أوروبا - باعتبارها حزام أمن له - مرتبطة بأيديولوجيته ، وذلك توفيقا لرد الفعل الخطير الذي سينجم عن وجود أنظمة على حدوده تعتنق تيارات من الفكر أو تهيمن عليها اتجاهات سياسية معادية له (١٢)

وقد يتخذ الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لايديولوجيتها في الخارج عدة وسائل لتحقيقه ، ومنها الدعايات الموجهة للدول بالذات أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجا ايديولوجيا مائلا ، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي مع تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ ، ومع الصين الشيوعية في عام ١٩٤٩ ، ومع كوبا في عام ١٩٦٠ ، ومع أثيوبيا في ظل نظام منجستو الماركسي منذ عام ١٩٧٦ ، الخ كما قد يكون ذلك بمساندة التنظيمات أو الحركات أو الأحزاب التي تأخذ بأيديولوجية

تلك الدولة ، ومثال ذلك ما يفعله الاتحاد السوفيتى مع الأحزاب الشيوعية في دول كثيرة من العالم .

٦ - الأهداف الثقافية :

بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد تكون للدولة أهداف ثقافية ، ومن المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه ، فهذا التراث الثقافي والحضارى يشكل كما سبق أن أشرنا أحد المقومات الهامة التى تستند إليها القومية في إثبات وجودها .

والوسائل التى تلجأ إليها الدول في حفظ هذا التراث الثقافي تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى ، وأولى هذه الوسائل هى حماية الدولة لاستقلالها ، فالغزو الخارجى قد ينتهى بنسخ ثقافة الأمة وتشويهها أو تغييرها بشكل يفقدها أصالتها وجوانب التميز فيها ، ولنا أن نتصور مثلاً ما كان سيتهى إليه الحال فيما لو انتصرت الفاشية في أوروبا فمن المحقق أنها كانت ستعمل على محو ثقافات الأمم المغلوبة على أمرها وتغييرها بما يتواءم والنمط الفاشى .

ومن الوسائل الأخرى المستخدمة في هذا الصدد فرض قيود على الهجرة إلى الدولة ، فهناك دول مثل كندا وأستراليا تستطيع أن تستوعب أعداداً بشرية هائلة تسهم في استغلال مواردها الطبيعية والمادية ، غير أن هذه الدول تضع قيوداً مشددة على الهجرة إليها لحفظ تراثها الثقافي من الانقراض ، وأستراليا بوجه خاص تقصر الهجرة على الأجناس الأوروبية وذلك لتخوفها من أن يؤدي تغلغل العناصر الآسيوية إلى محو ثقافتها الأوروبية أو تغييرها بشكل تضيق معه معالمها . كذلك فإن قوانين الهجرة الأمريكية حتى عام ١٩٦٥ كانت قد صيغت بطريقة تؤكد أنه على قدر اختلاف ثقافات الأمم الأخرى عن الثقافة الأمريكية يكون نصيبها من النسب المخصصة للهجرة إلى أمريكا ، بمعنى أنه كلما زاد الاختلاف قلت النسبة المسموح بها ، وهكذا .

وتتبع هذه القيود التي تفرضها الدول على الهجرة إليها من خوفها من أنها لن تستطيع استيعاب الثقافات المهاجرة إليها ، وامتصاصها في كيانها الثقافي القومي إلى الحد الذي يخشى معه خطر تلك الثقافات الأجنبية عليها. (١٣)

بقيت ملاحظة عامة ، وهي أنه فيما يتصل بفكرة الأهداف الثقافية في علاقات الدول الخارجية ؛ فإن الدول تنقسم حيال ذلك إلى نوعين : -

(أ) دول تحاول أن تصون تراثها الثقافي وأن تحفظه من الاندثار بتأمينه ضد الغزو الثقافي الأجنبي .

(ب) دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها وأن تفرضها على الآخرين ، ومن أمثلة ذلك النوع الأخير ، الدول الاستعمارية التي دأبت على ترديد أن رسالتها الانسانية هي تحضير مستعمراتها وادخالها إلى دائرة المدنية كما تحددها مقياس تلك الدول الاستعمارية .

وإذا أخذنا الدول الكبرى في علمنا المعاصر ، فنسجد أنها تمارس نفس الاتجاه أيضا ، فالولايات المتحدة تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وتفرد أسلوبها في الحياة (American Way of Life) ، كذلك فإن الاتحاد السوفيتي يعتقد هو الآخر في تفوق نظامه الاشتراكي ويعمل على نشره والترويج له بكل امكانياته .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الأهداف الثقافية رغم أنها قد تبلى محدودة الأثر والأهمية في العلاقات الدولية ، إلا أن هذه الأهداف أحيانا ما تكون ذات وزن لا يستهان به في السياسات الخارجية لبعض الدول (١٤)

٧ - السلام كهدف للسياسات الخارجية :

أما عن السلام كهدف قومي هام من أهداف السياسات الخارجية للدول . فينبو أنه اكتسب أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر منه في أى وقت مضى . فقد كان للتأثير التخريبية التي تركتها الحربان العالميتان الأولى والثانية أثر كبير

في سعى معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب انقضاء لخطر التدمير وتوفيراً
للامكانيات المادية والبشرية التي تسترّفها الحروب الحديثة . (١٥)

كذلك فقد ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة
التكنولوجية الهائلة في مجال انتاج الأسلحة النووية وأسلحة الصواريخ مما جعل
من الحرب أمراً فظيماً لا يمكن تخيله بالنظر إلى حجم الدمار والتلوث بالاشعاع
الذري ومئات الملايين من البشر الذين سيذهبون ضحيتها فيما اذا نشبت .
والحروب النووية ، كما يطلق عليها الآن ، هي حروب الانتحار المتبادل بين
أطرافها ، وهو ما يبرز الفارق الأساسي بين الحروب التقليدية والحروب النووية ،
فالحروب التقليدية كانت تنتهي دائماً بظهور طرف متصّر وآخر مهزوم . أما
الحرب النووية فهي حرب دمار شامل وفيها تتلاشى الفروق التقليدية بين النصر
والمهزيمة . وربما يفسر هذا إلى حد كبير السبب وراء احجام الدول النووية
عن اقحام نفسها في مواجهات مباشرة ضد بعضها حتى لا تكون تلك المواجهات
سبباً في تفجير حروب نووية عامة . ومن هنا نستطيع أن نفهم الأسباب التي
جعلت الاتحاد السوفيتي يتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب أزمة
الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ ، أو بسبب حرب فيتنام في الستينات ، كما
يفسر تفادي الولايات المتحدة مواجهة الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا سواء
بسبب الموقف في بولندا والمجر في عام ١٩٥٦ ، أو بسبب الموقف في تشيكو
سلوفاكيا في عام ١٩٦٨ (١٦)

وبالإضافة إلى هذه العوامل التي تجعل الدول تنشُد السلام ، نستطيع أن
نضيف شيئاً آخر ، وهو أن أعباء التسليح تمتص جانباً لا يستهان به من ميرانيات
الدول ودخلها القومي مما يعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ،
فإذا ما أمكن تحويل مخصصات التسليح لأغراض الانتاج المدني ، لاستطاعت
الدول أن تحقق معدلات أسرع في التنمية ، ورفع مستوى المعيشة لشعبها .

غير أن من الملاحظات التي يجدر التنويه بها عند بحثنا لعلاقات السلم والحرب
بين الدول : —

(أ) ان هناك حالات كان فيها السلام يمثل عائقا أمام بعض الدول في طريق تحقيق أهدافها الأخرى ، خاصة بالنسبة للدول التي تسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة وما يرتبط بها من علاقات قوى معينة ، فهذا التغيير كان لابد وأن يقابل بمقاومة الدول التي ستضار من جرائه ، ومن هنا انبثت تقديرات بعض الدول على أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للتخلص من تلك المقاومة.

(ب) وأنه في حالات أخرى ، كان يبدو لبعض الدول أن الدمار الذي يتتبع عن الدخول في حرب ضد خصومها سيكون محدودا بالنسبة لها بينما يكون هائلا بالنسبة لهؤلاء الخصوم ، ومن ثم فإن عنصر المخاطرة مقارنا بالمزاي المتوقعة ، لم يمنعها من إثارة الحرب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحروب المحدودة التي تثور في عالم اليوم (١٧)

وعلى ذلك يمكننا أن نقول انه على الرغم من أن السلام يعتبر هدفا حيويا لكل الدول، الا أنه ليس من المحتم أن يكون لهذا الهدف الأولوية دائما في أهداف السياسات الخارجية للدول .

بعض تقسيمات أخرى للأهداف القومية :

من واقع هذا التنوع في الأهداف القومية على النحو الذي رأيناه، حاول بعض أساتذة العلاقات الدولية تركيز تلك الأهداف في فئات محددة ومتميزة، ومن ذلك ما فعله روبرت أوسجود حين قسم أهداف السياسات الخارجية إلى فئتين : -

(أ) فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول (Goals of National Self-Interest) ويدخل ضمنها : الأمن ، والحفاظ على الوجود القومي ، ودعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الأوضاع التي تمكن الدولة من أن تمارس سياسة خارجية مستقلة ، وبسط النفوذ القومي، والتوسع القومي في مختلف مظاهره (سواء بزيادة القوة أو الثراء أو النفوذ) .

(ب) فئة الأهداف القومية ذات الرزعة المثالية (Goals of National Idealism)

ومن أمثلتها الرغبة في دعم السلام العالمى ، والتمكين لحكم القانون والعدالة الدولية ، والعمل من أجل الحرية والرفاهية الانسانية ، الخ .

ويقول أوسجود أن أهداف الدول لا يمكن أن تنحصر مطلقا داخل دائرة واحدة من هاتين الدائرتين وإنما تختلف بحسب الأحوال ، والمهم هو سيطرة اتجاه معين يجعلها أقرب إلى احدى الفئتين من الأخرى (١٨)

وهناك التقسيم الآخر لآرنولد ولقرز ، الذى يمثل في الواقع عدة تقسيمات وليس تقسيما واحدا ، فهو يقول ان تقسيم الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول يمكن أن يحدث في أى شكل من الأشكال الآتية : -

١ - الأهداف التى تخص الدولة بصفة أساسية أو ما يطلق عليه Possession Goals ، والأهداف التى تتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع نسبيا أو ما يسميه Milieu Goals ، فالأهداف الأولى تتحدد من واقع القيم التى تعتنقها الدولة وما تعكسه هذه القيم على سلوكها خاصة بحقوقها وقوتها وسيادتها واقليمها ، الخ ، أما الأهداف الثانية فهى تتبلور في اطار البيئة الدولية السائدة ، وهى ليست نابعة من قيم أو أوضاع واحدة بالذات ، ومن أمثلتها الدعوة إلى حفظ السلام واحترام القانون الدولى ، وهكذا .

٢ - الأهداف القومية المباشرة Direct National Goals ، والأهداف القومية غير المباشرة Indirect National Goals ، فالأهداف القومية المباشرة هى التى تستخدم منها الدولة مباشرة وبصفة أساسية مثل : هدف الاستقلال السياسى ، أما الأهداف غير المباشرة فهى التى تتحقق فائدتها للأفراد بدرجة أكبر منها بالنسبة للدولة مثل الرفاهية والثراء الاقتصادى . وتبدو أهمية هذا التمييز بين الأهداف المباشرة وغير المباشرة عند تقرير الأولويات التى يجب أن تخصصها الدولة لكل منها .

٣ - الأهداف التي تقوم على التوسع
والأهداف التي تحاول الحفاظ على كيان الدولة

Goals of National Self-Preservation

والأهداف التي تقوم على انكار الذات

فالنوع الأول من الأهداف يحاول تغيير الوضع القائم Status Quo ، ومن ثم فانه يركز على القوة كأداة لتحقيقه .

والنوع الثاني منها يحاول الابقاء على الوضع القائم دون تغيير وهو يركز بدرجات متفاوتة من الأهمية على القوة كأداة لتحقيقه . (١٩)

أما النوع الثالث فهو يركز على معان مثالية مثل العدالة الانسانية ، ورفاهية الجنس البشري ، ونشر القيم الحضارية ، وهو لا يعول على القوة كأداة لتحقيقه . ومن التقسيمات الممتازة الأخرى ، التقسيم الذي أورده الأستاذ فرنون فان دايك الذي قسم الدول بحسب أهدافها القومية إلى الفئات الآتية :- (٢٠)

(أ) دول القوة Power States ودول الرفاهية Welfare States
فالنوع الأول من الدول هو الذي يركز على القوة ويتخذها معيارا لسلوكه الخارجي ومن أمثله دول المحور (المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان) في الثلاثينات أما النوع الثاني فهو يركز على الهدف الخاص بتحقيق مستوى عال من الثراء الاقتصادي والرفاهية المادية دون حاجة منه إلى مثل هذا التركيب الواضح على القوة واستخدامها بصورة عدائية في علاقاته الدولية .

(ب) الدول المتملكة Haves والدول المحرومة Have-nots فاللؤلؤ المتملكة هي الأغنى نسبيا في امكانياتها ومقدراتها المادية وهي تتمتع بمستويات معيشية عالية بعكس الدول المحرومة . ويفترض هنا التقسيم ان سلوك الدول المتملكة يكون أقرب إلى الدفاع عن الأوضاع القائمة ، أما الدول المحرومة فان سلوكها يكون أقرب إلى العدوان ومحاولة تغيير تلك الأوضاع .

غير أن هناك تحفظا هاما بورده فانديك على تقسيمه هذا ، وهو أنه ليس

من الضروري دائما أن يكون سلوك الدول المحرومة عدوانيا وسلوك الدول
المتملكة دفاعيا .

فالصين رغم أنها كانت في الماضي دولة محرومة الا أنها لم تكن تتبع سياسات
عدوانية بعكس ايطاليا الفاشية التي كانت أغنى منها ومع ذلك فان سلوكها كان
قائما على العدوان والتوسع . كذلك فان دول الوسط التي دخلت الحرب العالمية
الأولى ، ودول المحور التي دخلت الحرب الثانية ، لم تكن دولا محرومة بالمعنى
الدقيق لهذا الوصف ، اذ كانت مستويات المعيشة فيها أعلى من دول أخرى كثيرة .

(ج) دول الأمر القائم Status Quo Powers ، والدول التي تحاول
التغيير Revisionist Powers ، فدول الأمر القائم هي التي تتبع سياسات
دفاعية تستهدف الابقاء على الأوضاع القائمة دون تغيير وذلك افتراضا منها
أن التغيير سيلحق بها أضرارا تفوق في مداها وتأثيرها تلك التي ترتب على
استمرار الأوضاع على ما هي عليه .

اما الدول التي تحاول التغيير فان لديها في تصورها ما تكسبه من وراء التغيير
أكثر مما تحصل عليه من جراء استمرار الوضع القائم . وبعض تلك الدول قد
تكون دولا استعمارية أى أن هدفها من التغيير هو التوسع والتسلط على مقدرات
الدول الأخرى ، أكثر من كونها تسعى إلى التغيير لتزيل ظلما تعتقد أنه يقع
عليها وعلى مصالحها نتيجة استمرار الوضع القائم .

المبحث الثالث

المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية

للدول

يتضح من المناقشة السابقة انه اذا أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية
للدولة، فانه يصبح من السهل تحديد نمط سلوكها الخارجى . ولكن يبقى بعد
ذلك السؤال : ما الذى يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذلك ، أو بمعنى
آخر لماذا نجد نوعا من الدول يحاول أن يغير العالم وفق فلسفته وأسلوبه ونمطه
المتميز في الحياة (كالدولة الشيوعية مثلا) ، بينما نجد نوعا آخر من الدول التي

تفنع بأوضاعها ولا تحاول أن تفرضها على الآخرين (دول مثل الهند أو سويسرا أو دول اسكندنافيا) ؟ ثم لماذا نجد دولا تعتمد على أسلوب التهديد والاستفزاز بل وعلى الحرب المسلحة في علاقاتها بغيرها على حين نجد دولا أخرى تنشذ السلام وتحاول تجنب الحرب بأي ثمن ؟

اذن ما هي المعايير التي تقرر اختيار الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ؟ والاجابة على هذا التساؤل صعبة ، وكل ما يستطيع خبراء العلاقات الدولية أن يفعلوه هو التوصل إلى أحكام اجتهادية قد يعوزها الدليل القاطع . وعموما فان أهم المعايير التي تتحكم في تقرير تلك الأهداف لا تخرج عن الآتي :

١ - الشخصية القومية للدولة (National Character)

ثمة ادعاء يقول بأن الشخصية القومية هي أقوى المعايير التي تحدد أهداف الدولة من سياستها الخارجية ، ومن أمثلة ذلك كما يقال ان الطبيعة المادية للشعب الأمريكي تجعل الهدف الأول من السياسة الخارجية الأمريكية هو زيادة درجة الرفاهية المادية والاقتصادية لأمريكا ، كما يقال ان الطبيعة العسكرية للشعب الألماني تجعل ألمانيا تمجد هذا المعنى دائما في علاقاتها بالدول الأخرى ، كذلك فان أسلوب الحياة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية والذي قام على النظام الصارم هو الذي جعل اليابان تحاول ايجاد هيكل لعلاقات القوى يكون لها فيه التفوق والسيطرة المطلقة ، وأيضا فان تحول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى من جانب إلى آخر كان يرجع إلى بعض الخصائص الكامنة في الشخصية الإيطالية نفسها وأهمها كما يقال ، التردد وعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالنفس . (٢١)

والنظرية التي تقوم على اعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية تركز على افتراضات رئيسية ثلاثة هي : -

- (أ) ان مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة بحيث تجعل لهم تكويننا نفسيا يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى .
- (ب) ان الشخصية القومية لا تتغير بسرعة وانما تؤدي خصائصها الأصيلة إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة .

(ج) وان هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية. (٢٢)

فأما بالنسبة للعامل الأول . فان علماء النفس والاجتماع والاثروبولوجيا الاجتماعية ، يؤكدون على وجود ارتباط بين ثقافة الأمة التي هي من أهم مقومات وجودها وبين شخصيتها تملما كما هو الحال مع الأفراد .

ولكن في اعتقادنا أنه إذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للأفراد فانه يصبح صحيحا بالنسبة للملايين من أفراد الدولة الواحدة ، لاسيما وأن هناك فئات من المجتمع تكون واقعة تحت تأثير تيارات ثقافية خارجية مما ينفي وجود تجانس نفسى تام بالشكل الذى تفترضه هذه النظرية . ولم يتوفر دليل علمى مقنع يثبت هذا الارتباط في حالة الدول ، أى الارتباط بين الشخصية القومية وسلوكها الدولى . وأما بالنسبة للعامل الثاني يقول بأن التغيير في شخصية الأمم يحدث بصورة بطيئة ، فهو أيضا موضع جدل واختلاف لأننا اذا سلمنا بهذا المنطق فمعنى ذلك أن أى تحول في اتجاهات نظام الحكم أو في ايدولوجية هذا النظام يكون سطحيا وعارضيا ولا يعول عليه وتبقى أهداف الأمة واحدة برغم هذا التحول . وهذا التفسير غير مقبول بالمره ، فالتغيير مثلا في ايدولوجية روسيا القيصرية بعد الثورة البولشفية أوجد تحولات جذرية بعيدة المدى في أهداف سياساتها الخارجية وأعطى لهذه الأهداف مضمونا جديدا . كذلك فقد يترتب على التغيير في نظام الحكم أن تغير الدولة من اتجاهات سياساتها الخارجية كلية ، وهناك غانا التي كان لها قبل الاطاحة بنظام كوامى نيكروما من الحكم في عام ١٩٦٦ ، اتجاهات يسارية واضحة في سياساتها الخارجية ، أما بعد اقصائه فقد تحولت غانا وجهة الغرب ونشأ عن ذلك تحوير مماثل في أولويات أهداف سياساتها الخارجية ، وهناك أيضا أثيوبيا قبل الاطاحة بنظام الامبراطور هيلاسيلاسى في عام ١٩٧٤ وبعده فمن الارتباط الكامل بالولايات المتحدة إلى الارتباط الكامل بالاتحاد السوفيتى ، وفيتنام الجنوبية قبل وبعد تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، وليبيا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٦٩ ، وكوبا قبل وبعد ثورتها في عام ١٩٥٩ ، وشيلي أثناء حكم سلفادور الليندى وبعده الاطاحة به في عام ١٩٧٤ ، وغير ذلك من الأمثلة التي تبرهن على هذه الحقيقة بوضوح تام .

أضف إلى ذلك أن هناك تحولات اقتصادية وتكنولوجية على المستوى العالمي تؤثر بدورها في أنماط الثقافات القومية السائدة ، مما يؤدي إلى خلق المزيد من التقارب في اتجاهات الدول وسياساتها مهما اختلفت أصولها القومية والعرقية ، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في الماضي حين كانت الدول تعيش بمعزل عن هذه التيارات والتحويلات .

وعلى ذلك لا نستطيع أن نقبل الادعاء السابق على اطلاقه ، أى أن شخصية الأمة بطيئة التغيير ، والا فكيف نفسر مثلا التحول في اتجاهات دولة مثل السويد التي كانت في وقت ما من أكبر القوى العدوانية في أوروبا وقد أصبحت اليوم في طليعة الدول التي تدعو إلى السلام ، وكيف أن الولايات المتحدة التي اعتنقت مبدأ العزلة عن العالم الخارجي لحوالى قرن ونصف أصبحت فجأة وبعد الحرب العالمية الثانية قوة عالمية لها ارتباطات تمتد إلى قارات العالم كلها ، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية .

أما عن العامل الثالث الذى يقول ان لشخصية الأمة علاقة مباشرة بأهدافها القومية ، فإن عليه هو الآخر تحفظات كثيرة . فهذا الارتباط قد يكون واردا بالنسبة للفرد ، أما بالنسبة للدول فإن الأمر يختلف . والدليل على ذلك أنه وقبل أن تتحول رغبات المواطنين في الدولة إلى فعل أو سلوك جماعي ، فإنها تمر عبر سلسلة من المراحل الوسيطة التي يشارك فيها العديد من الهيئات والمؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات ، وهو ما قد يغير من تلك الرغبات بشكل كبير وفق ما يترأى للأجهزة المسئولة عن رسم تلك السياسات ، فهذه الأجهزة قد ترى في الظروف الدولية السائدة ، أو في عدم كفاية الامكانيات المتاحة ، ما يجعلها تزن الأمور وتقيّمها من زاوية تختلف كثيرا عن تلك الزاوية العامة .

من هذا كله يتضح كيف أن النظريات التي ترى في الشخصية القومية أحد المعايير الرئيسية التي تحدد اختيار الأهداف في السياسات الخارجية للدول ، لا تستند إلى أساس قوى من مشاهدات الواقع . ومن هنا فإننا في سعينا نحو البحث عن تفسيرات مقنعة للعوامل التي تتحكم في تقرير الأهداف القومية للدول ، يجب ألا نحصر أنفسنا في دائرة الخصائص النفسية للأفراد الذين تتكون منهم تلك

الدول ، وانما يتعين البحث عن عوامل أخرى تكون أقرب إلى الواقع من العامل السابق .

٢ - عامل الاحتياجات القومية :

في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة الترام واضعى السياسة الخارجية بالعمل على ارضاء احتياجات قومية معينة خاصة بلولهم ، وهذه الاحتياجات القومية قد تبرزها وتحددها بعض الاعتبارات الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية التي تنصرف إلى ظروف دولهم الخاصة ، والاستجابة لهذه الاحتياجات قد تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول الخارجية .

فما لا شك فيه ، أن حجم الدول وتعدادها السكاني والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية ، ومناخها ، وطبيعة التضاريس فيها ، لها كلها تأثيرات هامة على تطورها الاجتماعي والاقتصادي ، وفي تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية ، وفي تشكيل نظرتها لمناطق العالم المختلفة ، كما أن لهذه الظروف نفسها اتصال وثيق بسياساتها العسكرية والدفاعية . (٢٣)

فالتبيعة الطبوغرافية للدولة قد تشجعها على غزو غيرها ، كما أنها قد توفر لها امكانيات طبيعية تعزز من مقدرتها على الدفاع عن أمنها وحلودها . وبالإضافة فان الخصائص الاقتصادية للدولة والكيفية التي تتوزع بها مواردها الطبيعية تحدد ما اذا كانت الدولة في حالة من الاكتفاء الذاتي النسبي أم أنها تابعة على غيرها من الدول في أوقات السلم والحرب . وكذلك فان التضاريس قد يكون لها تأثيرها على نوع الحرب التي تخاض في مناطق معينة . ومن ناحية أخرى ، فان صغر حجم اقليم الدولة مع ارتفاع درجة الكثافة السكانية فيه ، قد يؤدي إلى صعوبة توفير احتياجات الدولة الضرورية من الغذاء ، ومن ثم يبرز التوسع في التبادل التجاري مع الخارج كهدف حيوي في سياسات الدولة ، ومن أمثلة ذلك بريطانيا واليابان .

ومن هذا يتضح أن الخصائص الجغرافية والطبيعية لبعض الدول قد تخلق مصالح وأهدافا دائمة في سياساتها الخارجية وذلك بغض النظر عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ، وبغض النظر عن يشغلون مراكز السلطة والتأثير في أجهزة وضع السياسة الخارجية في تلك الدول ، وان كان من الممكن أن تختلف الأساليب وتعدد الوسائل لدعم تلك الأهداف وتحقيقها بفاعلية أكبر . فمثلا نجد أنه في الثلاثينات من هذا القرن ، كانت سياسة اليابان تقوم على محاولة ارضاء احتياجاتها الاقتصادية ومجاهاة مشكلات الضغط السكاني فيها عن طريق إيجاد ما سمي بمشروع المشاركة في الرفاهية لمنطقة شرقي آسيا الكبرى (Greater East-Asia Prosperity Shpere) ، وهو مشروع استعماري كان يستهدف تزويد اليابان بأحتياجاتها من السلع الخام بأسعار رخيصة ، واعطائها أسواقا أوسع ومجالا لتصدير الفائض من سكانها . وقد تغير هذا الاسلوب بعد الخمسينات وأصبح يقوم على ارضاء هذه الاحتياجات الاقتصادية عن طريق تطوير الطاقات الصناعية لليابان وتوسيع مبادلاتها التجارية مع الخارج بكل الوسائل الممكنة . (٢٤)

٣ - الرأى العام

ثم يأتي دور الرأى العام كعامل آخر في تحديد الأهداف القومية . وقد استعمل جابرييل الموندا اصطلاح «مزاج السياسة الخارجية Foreign Policy Mood» للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التى تبديها الفئات الواسعة من الرأى العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات . (٢٥)

فمثلا كان المزاج السياسى الخارجى المسيطر فى أمريكا طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، هو تحييد العزلة الدبلوماسية وعدم الاكتراث بما يجرى فى القارة الأوروبية من صراعات سياسية . وفى الخمسينات من القرن العشرين كان الذى يسيطر على هذا المزاج الأمريكى الخارجى هو الخوف ونزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى بالذات . وفى بريطانيا كان المزاج الخارجى العام المسيطر فى الثلاثينات هو كراهية الحرب . وهذه الحالة النفسية كانت جزءا هاما من الأساس الذى قامت عليه سياسات المهادنة وتقديم التنازلات لألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من جانب بريطانيا .

وهذه الاتجاهات رغم أنها لا تحدد أهداف السياسة الخارجية بشكل عملي ،
إلا أنها وكما يقول البعض ، تعين حدودا للبدائل التي يفاضل بينها ويختار منها
واضعو السياسة الخارجية (٢٦) وهم يضربون أمثلة لذلك بقولهم أنه لا يمكن
نصور أن تقدم حكومة السويد ، وهي دولة محايدة ، على عقد ميثاق عسكري
أو للدخول في حلف من الأتحاف ، ما لم يكن قد سبق ذلك سيطرة الشعور على
أقسام واسعة من الرأي العام السويدي بأن سياسة الحياد باتت أمرا مشكوكا في
قيمتة وحكمته أو أنها أصبحت تتصادم مع مقتضيات الأمن القومي وبشكل يحتم
التخلي عنها . كذلك فانه من المستبعد أن يأتي الرئيس الأمريكي ليعلم عن تخلي
بلاده عن كل ارتباطاتها الخارجية والتراجع إلى سياسة العزلة والانغلاق ما لم
يوجد أساس قوى لمثل هذا التحول من الشعور القومي العام (٢٧)

ومن ناحية أخرى ، فان شعور الرأي العام المبني على الكراهية أو عدم
الثقة في دولة معينة ، لا يمكن انتراعه وتغييره بسهولة لمجرد أن الظروف الدولية
في موقف معين قد تغيرت على النحو الذي يبرر اجراء تقارب مع الدول التي
يسيطر ناحيتها مثل هذا الشعور . ومن أمثلة ذلك أنه في الفترة التي تلت قيام
الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كان الرئيس الأمريكي روزفلت يتحاشى اعطاء
تعهدات أكثر مما يجب لدعم بريطانيا في حربها ضد ألمانيا النازية وذلك لسيطرة
الشعور بالعزلة على المزاج الأمريكي الخارجي من جانب ، وبسبب وجود
مشاعر معادية لبريطانيا في أمريكا من جانب آخر (٢٨) وحين دخلت الولايات
المتحدة الحرب ضد ألمانيا في ديسمبر ١٩٤١ بذلت جهودات هائلة لاقتناع الرأي العام
الأمريكي بقبول فكرة الدخول في تحالف مع الاتحاد السوفيتي ، وهي الدولة
التي كان الأمريكيون يشعرون تجاهها بكراهية عنيفة منذ قيام الثورة البولشفية
فيها في عام ١٩١٧ . كذلك ، فان الحكومة الفرنسية اتخذت القرار الخاص
بالانسحاب من المند الصينية في عام ١٩٥٤ بسبب الشعور باليأس الذي سيطر
على الفرنسيين حول مستقبل هذه الحرب الخاسرة ، هذا في حين أنه لم يكن
من المتصور اطلاقا أن تقدم حكومة فرنسية في الفترة بين ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ على
اتخاذ قرار بالانسحاب من الجزائر ومنحها الاستقلال ، نظرا لما كانت ترمز
إليه الجزائر بالنسبة للشعب الفرنسي من الناحيتين النفسية والأدبية ، وهكذا. (٢٩)

وأخيرا يمكن القول بأن الضغوط التي يمارسها الرأي العام في بعض مواقف السياسة الخارجية قد تجبر الحكومات على الاستجابة لها بشكل أو آخر . وان كان ذلك يختلف بالطبع في النظم الديمقراطية عنه في النظم الدكتاتورية ، وفي الأزمات والطوارئ القومية عنه في الظروف العادية .

٤ - عامل القوة أو الامكانيات في تحديد الأهداف :

لا جدال في أن عامل القوة والامكانيات المتاحة لدى الدولة يقوم هو الآخر بدور هام في تقرير أهدافها القومية ، بل قد يكون أكثر هذه المعايير أهمية على الإطلاق . فالقوة المحدودة نسبيا للدولة قد تكون حافزا لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم مادام أن هذه لن تلقى مقاومة تحول دون تحقيقها ، هذا في حين أن هذه القوة المحدودة نفسها قد تكون رادعا ضد تصرفات الدول التي لا تملك قدرًا مماثلا من امكانيات القوة ، وبذلك نجد أن التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يعين الممكن من غير الممكن عند تقرير الأهداف الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، فإن الوقوف على طبيعة الأهداف الخارجية للدولة يساعد في تقرير ما إذا كانت قوة هذه الدولة في حالة نمو أو تدهور ، ومن ذلك مثلا أن أقوى الدول في العالم هي التي تحاول أن تمت نفوذها وأن تنقل أسلوبها في الحياة إلى غيرها من الدول . حدث هذا في القرن التاسع عشر على يد بريطانيا ، وها هو يحدث الآن في القرن العشرين على يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث أن لكل منهما استراتيجية عالمية طموحة تعبر عن مركزهما كقوى عملاقة في هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية . وبالمقابل فإنه عندما تنكش أهداف الدولة وتصبح أكثر تواضعا عن ذي قبل ، فإن ذلك يستخدم كشاهد على تدهور قوتها ، تماما كما حدث مع بريطانيا بعد الحرب الثانية ، فاضمحلال امبراطوريتها جعلها تحصر الدور الذي تقوم به في السياسة الدولية ، في نطاق ضيق كما أصبحت تنتهج سياسات أكثر تحفظا مما اعتادت عليه في الماضي (٣٠)

وهذا العامل نفسه ، أي وضع الدولة من تسلسل القوى العالمي ، وحجم قوتها النسبية مقارنة بقوة الدول الأخرى التي ترتبط بعلاقات معها ، هو الذي يحدد بدرجة أو أخرى ، ما إذا كان هدف الدولة هو الإبقاء على الوضع الدولي

القائم أو تغييره ، وسنرجع إلى هذا الموضوع بالتفصيل عند تناولنا لظاهرة القوة القومية .

٥ - جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية

يشتمل كل مجتمع ، وبخاصة في الدول الديمقراطية ، على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية ، وبالتالي فإنه يصبح من الطبيعي أن يكون لمثل هذه الجماعات التي تعرف بجماعات المصالح أو جماعات الضغط ، أهداف ذات صبغة دولية ، ومن أمثلة هذه الجماعات شركات البترول الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، فهي حساسة جدا بحكم مصالحها واستثماراتها الضخمة لاتجاهات السياسة الأمريكية ازاء هذه المنطقة ، فأى سياسة معادية للدول المنتجة للبترول ، من المفروض (نظريا على الأقل) أن تزعج تلك الشركات لأن هذا العداء لا بد وأن ينعكس على مصالحها بالضرر ، ومن هنا تكون مصلحتها في الاحتفاظ بعلاقات ودية مع هذه الدول .

ثم هناك المنظمات الصهيونية الأمريكية ، فهي حساسة جدا هي الأخرى ، لأى سياسة أمريكية في الشرق الأوسط لا تقوم على دعم وجود اسرائيل وأمنها القومي ، وهي تحاول أن تجعل من الحماية الأمريكية لاسرائيل التراما ثابتا لا يقبل المساومة أو التراجع عنه تحت أى ضغط من الضغوط ، ولا يهملها ما قد يكون في سياسة الحماية المكشوفة من أضرار بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، ذلك أن هذه الجماعات بحكم معتقداتها الدينية والسياسية وميولها العاطفية تكون أقرب إلى الانفعال بمصالح اسرائيل أكثر من انفعالها بالمصالح الأمريكية نفسها . وهكذا تجدد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نفسها واقعة في دوامة الضغوط المتعارضة التي تمارسها جماعات المصالح المختلفة ، ويتحدد اتجاه هذه السياسة بمقدار القدرة النسبية على الضغط التي تمارسها كل واحدة من تلك الجماعات عند وضعها وتشكيلها .

وإلى جانب ذلك توجد أمثلة كثيرة يسوقها المجتمع الأمريكي على أهمية جماعات المصالح في تقرير أهداف واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية . فالجماعات الكاثوليكية يعنيها كثيرا اتجاه الولايات المتحدة من دولة الفاتيكان،

ورجال الأعمال الأمريكيين الذين يخشون منافسة المنتجين الخارجيين يحرصون كذلك على أن تؤمنهم حكومتهم ضد هذه المنافسة ، والعسكريون وأصحاب الصناعات العسكرية وما يرتبط بهم من مصالح ، تعنيهم سياسات الدفاع الأمريكية التي هي في نفس الوقت انعكاس لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة ، فكلما كان طابع هذه السياسة التوتر ، كان ذلك أقرب إلى دعم نفوذهم وخدمة مصالحهم . الخ (٣١)

والحقيقة ان ما يحدث في أمريكا ، يحدث في دول كثيرة حيث نجد باستمرار جماعات تمثل مراكز القوى البارزة التي تتحكم في تقرير الأهداف القومية ، بمعنى أنه من بين كل جماعات المصالح الموجودة ، تتمتع بعض هذه الجماعات بنفوذ ضخم نسبيا في الحسابات التي تجريها حكومات هذه الدول حول أوضاع السياسة الخارجية في المواقف الدولية المختلفة .

والذي لا شك فيه هو أن هذه المصالح المتنافرة تنحو إلى الالتئام في أوقات الطوارئ القومية والحروب . أما في الظروف العادية ، فإن اختلافات المصالح تكون حادة وواضحة وبصورة لا يمكن تجاهلها عند وضع سياسة خارجية معينة ، وذلك حتى تكون أهداف السياسة الخارجية أقرب إلى ارضاء هذه المصالح المتضاربة على قدر الامكان .

وباختصار فإن بوسعنا أن نقول ان جماعات المصالح ، أيا كانت طبيعتها ، تحاول أن تصنع أهداف السياسة الخارجية بالطريقة التي تلائمها ، ثم هي تحاول في نفس الوقت أن تقنع الرأي العام ان ليس ثمة تعارض بين أهدافها وبين أهداف المجتمع ككل . (٣٢)

٦ - نمط الزعامة السياسية المسئولة :

بالإضافة إلى العوامل التي تقدم ذكرها ، هناك عامل آخر يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة ، ونعني بذلك شخصية القادة السياسيين المسؤولين عن تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة

ومما يبرهن على صحة هذا التصور ، ان التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة ، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على اختيار أهداف السياسة الخارجية مطلقا . ومن هذه الأمثلة : دور هتلر في زعامة المانيا النازية ، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية ، ودور غاندى في زعامة الهند ، ودور تيتو في زعامة يوغسلافيا، ودور ديجمول في زعامة الجمهورية الخامسة ، ودور فرانكو في زعامة أسبانيا ، ودور نكروما في زعامة غانا ، ودور سوكارنو في زعامة أندونيسيا ، ودور عبد الناصر في زعامة مصر، وهكذا ولكن ثمة تحفظ على ما سبق ، وهو أن هذه الزعامات لا تستمد ذلك النفوذ من فراغ ، ولكنها غالبا ما تكون تعبيرا عن نزعات ومؤثرات ومصالح وضغوط قومية معينة ، ويؤدى احتكارها شبه المطلق للسلطة السياسية إلى ابراز تلك الأمور بالشكل الذى تراه بعيدا عن أية ضغوط أو معارضات ، فالأهداف القومية التى وضعها هتلر لسياسة ألمانيا الخارجية كانت تعبيرا عن شعور الفئات المتطرفة من الرأى العام الألماني التى أرادت التخلص من آثار تسويات الحرب الظالمة التى تضمنتها معاهدة الصالح في فرساي . كذلك فإن الأهداف التى وضعها ستالين لسياسة روسيا السوفيتية الخارجية حاولت أن تعزز دورها كقاعدة ارتكاز في تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية ، والأهداف التى تبناها ودافع عنها ديجمول كانت انعكاسا لفكرته عن طبيعة الدور الذى يمكن لفرنسا أن تقوم به في القارة الأوروبية ، وهكذا .

ومهما يكن من أمر ، فإن من المتفق عليه هو أنه عند تحديد النفوذ النسبي الذى يمارسه هؤلاء الزعماء في تقرير الأهداف القومية ، فإن هذا التحديد يجب أن يبحث في نطاق المؤسسات السياسية القائمة في الدولة ، فهذا النفوذ ينحو لأن يزيد بشكل واضح في الدول غير الديمقراطية ، بينما يقل في الدول الديمقراطية وقد تكون هناك بعض استثناءات محدودة من هذه القاعدة العامة .

٧ - دور الأيديولوجية في تقرير الأهداف القومية :

يعتقد بعض المحللين - على النحو الذى بيناه تفصيلا فيما سبق - ان الأيديولوجية تلعب دورا هاما جدا في تقرير الأهداف القومية . لأن

الايديولوجية هي التي نهى المناخ السيامي والفكرى الذى يعمل في اطاره المسئولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد أهدافها . وفي هذا الخصوص فان الايديولوجية قد تخدم كأداة لتحقيق التجاوب في اتجاهات الدول أحيانا أكثر مما تقوم به كعامل شقاق أو اختلاف ، وذلك بعكس القومية التي تقوم في جوهرها على تأكيد الفواصل التي تقسم بين الدول . وانطلاقا من ذلك ، فان الايديولوجية المسيطرة في دولة ما تكون من عوامل التقارب والتعاون بين الدول التي تدين بأيديولوجيات مماثلة ، كما قد تكون من عوامل التصارع فيما اذا تباعدت تلك الايديولوجيات في مضمونها وأهدافها . وباختصار ، فان الايديولوجيات تقوم هي الأخرى بدور يتفاوت تأثيره ومداه بحسب الأحوال في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية للدول وما يرتبط بذلك من أهداف . (٣٣)

٨ - طبيعة الظروف الدولية السائدة

وأخيرا فهناك العامل المتعلق بطبيعة الظروف الدولية السائدة وما لذلك من أثر على تحديد الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول ، ومن ذلك أنه اذا كانت طبيعة النظام الدولي القائم تعتمد على وجود تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذلك قد يدفع واضعى السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض تلك المحالفات لحماية أمنهم القومى ، وذلك بغض النظر عما قد ينطوى عليه هذا من تعارض مع تفضيلاتهم السياسية الخاصة ، أو مع اتجاهات الرأى العام ، أو مع ما قد يمثله هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي اعتادت أى من تلك الدول أن تتبعها في علاقاتها الخارجية ومثال ذلك ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد ترعّم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة للككتلين السوفيتية والغربية ، حيث راجت محالفات الأمن الاقليمى و ترتيبات الأمن الجماعى التي انضمت إليها دول مختلفة بدافع الرغبة في المحافظة على أمنها في مثل هذه الظروف الدولية الجديدة .

أما اذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور والتكتلات الدولية المتصارعة ، واذا ما كانت هناك دول غير منحازة كثيرة في هذا النظام ، فان ذلك يكون أدعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى الكثير من الدول ، حيث

أن إخضاع التكتلات يعنى عدم وجود مصادر قاعة وخطيرة لتهديد الأمن القومى لتلك الدول ، وهذا التحرر من الخوف يجعلها حرة في تكيف اتجاهاتها وعلاقاتها الخارجية بدرجة أكثر مرونة منه في ظل الوضع السابق . (٣٤)

ومن ناحية أخرى ، فإن الأهداف الخارجية قد تتحدد كرد فعل لبعض التطورات والأحداث التي تقع في الخارج مثل بروز إحدى محالفات القوى الجديدة ، أو نشوب حرب أهلية في دولة خارجية لها اتصال بالمصالح القومية للدولة صاحبة تلك الأهداف ، أو حدوث انقلاب عسكري في دولة أخرى ، أو اندلاع حرب اقليمية أو دولية لها مساس مباشر بوضعها أو أمنها ، الخ . ومن الأمثلة العملية لذلك أن الاتحاد السوفيتي قام بتأسيس حلف وارسو بعد أن انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطي ، وأن تقارب باكستان مع الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي ، وبخاصة قبل حربها مع الهند في ديسمبر ١٩٧١ التي وقف فيها السوفيت إلى جانب الهند - رغم كون باكستان طرف في عدد من الأحلاف ومواثيق الأمن الغربية - بدأ عندما أخذ الغرب يدعم الهند عسكريا واقتصاديا ليساندها في مواجهتها ضد الصين ، وهو ما أثار باكستان لأنه كان يعزز من قوة عدوتها التقليدية اللود وبخاصة في الصراع الذي كان يدور بينهما وقتها حول إقليم كشمير المتنازع عليه بين الدولتين ، ومن ذلك أيضا أن الولايات المتحدة تدخلت عسكريا في كمبوديا إلى جانب حكومتها الجديدة بعد عزل سيهانوك في عام ١٩٧٠ ، وهكذا .

المبحث الرابع

الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة الخارجية

يبقى بعد هذا التحليل لطبيعة الأهداف القومية وأنواعها ، والمعايير الداخلة في تحديدها ، ان نذكر بعض الملاحظات المتعلقة بالكيفية التي تصاغ بها هذه الأهداف وتقدم إلى الدول الخارجية ، وهو أمر رغم أنه قد يبدو شكليا ومحدود الأهمية ، الا أنه في حقيقته ليس كذلك ، لأن الكيفية التي يصاغ بها الهدف ويروج له في الخارج قد يكون لها تأثير ضخم أحيانا على امكانية تحقيقه . وفي هذا الخصوص يمكننا أن نقول ان الكيفية التي تسلكها صياغة الأهداف تأخذ أيا من الشكلين الآتيين : -

أولاً - الأهداف المحددة والأهداف العامة :

والمقصود بالأهداف المحددة أن تكون أهدافاً واضحة من حيث الكيفية التي تصاغ بها، وهي لا تترك مجالاً للاجتهاد أو التخمين ، وذلك بعكس الأهداف العامة التي تشتمل على جانب من الغموض وغالباً ما تكون مطاطة وعرضة للتفسيرات المتضاربة .

وفي اعتقاد البعض أن الأهداف العامة أحياناً ما تكون لها بعض الميزات عن الأهداف المحددة، فالأهداف العامة تحجب الاختلافات داخل الدولة أكثر مما تفعل الأهداف المحددة . كما أنها تربك خصوم الدولة وتجعلهم في حالة تخمين للنوايا التي تقصدها من وراء هذه الأهداف . وفضلاً عن هذا وذلك ، فإن الأهداف العامة كما يقولون ، تستخدم أغراض النفاق في العلاقات الدولية . فالأهداف المحددة قد تكون أهدافاً قومية ضيقة ، كما قد تشتمل على استفزاز للدول الأخرى ، وصياغتها بهذه الطريقة المحددة قد تثير معارضة بل ومقاومة من جانب تلك الدول ، ومن هنا ، فإن الأهداف العامة قد تستخدم بطريقة أفضل في كثير من مواقف السياسة الدولية . (٣٥)

ومن أمثلة هذه الأهداف العامة : ادعاء بعض الدول الاستعمارية في قمعها لحركات التحرر الوطني بأن هدفها من اجراءات القمع هو استعادة النظام والاستقرار في هذه المناطق المضطربة ، أو اشتراك دولة في تدمير مؤامرات ضد حكومة دولة معادية وتبرير ذلك بأنه مقاومة للطغيان والاستبداد ، أو تعليل سياسات الغزو العسكري من جانب بعض الدول بأنها اجراء ضرورى لانتقاذ السلام من الأخطار التي تنهدده . الخ .

ولكن الخطر الجانبي الأكبر الذى ينتج عن الافراط في التعميم في أهداف السياسة الخارجية ، هو أنه قد يجعل الدولة تنسى الأهداف المحددة السنى تضعها لسياساتها وأكثر الوسائل فعالية لتحقيقها ، فالدولة لا يمكن أن تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى دون أن يكون لها أهداف محددة من وراء هذه العلاقات والآن أنت تصرفاتها بعكس النتائج التي تنشدها منها .

وخلاصة القول ، ان الأهداف العامة تكون أمرا مرغوبا فيه اذا ما كان هناك انقسام واضح في صفوف الرأى العام داخل الدولة ، أما اذا لم يكن هناك انقسام ، فان التركيز على فكرة الأهداف المحددة يصبح الأمر المنطقي والواقعي في نفس الوقت . (٣٦)

ثانيا - الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية :

هناك ملاحظة أولية فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ، وهى أن الأهداف القومية المعلنة ليست هى باستمرار الأهداف التى تحاول الدول بلوغها ، فكثيرا ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التى تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات دولهم الخارجية .

وترجع مسئولية التحقق من صدق تلك الادعاءات المعلنة من عدمه إلى أجهزة المخابرات التى يطلب منها التعرف على النوايا الحقيقية للدول الأخرى ، وما تحاول أن تصل إليه من وراء موقف دولى معين . وأى خطأ في التعرف على هذه الأهداف والنوايا قد يلحق بالدولة اضرارا قاتلة ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة تبرهن على نتائج سوء التقدير أو الخطأ في تقييم نوايا الدول الأخرى ، فألمانيا خسرت الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها استبعدت احتمال تدخل الولايات المتحدة ضدها فيما إذا استطاعت أن تهزم بريطانيا وفرنسا . وبالمثل فان بريطانيا كادت تفقد الحرب العالمية الثانية لأنها لم تفهم أهداف هتلر على حقيقتها وتصورت أنها كانت محدودة ويمكن ارضاؤها ببعض التنازلات التى تقدم له ، وانبنى هذا الاستنتاج من جانب بريطانيا على ادعاءات هتلر وأقواله أكثر مما انبنى على سلوكه الدولى الفعلى . وأيا كان الأمر ، فان هناك عدة أمور أخرى يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ومنها : -

(أ) أن هناك بعض الدول التى تحترف التضليل بخصوص أهدافها المعلنة وأهدافها الحقيقية ، ومن هنا يجب أن يكون السلوك الفعلى للدول مؤشرا لغيرها في عدم التعويل على ما تقوله ، وإنما يجب أن تبنى توقعاتها وحساباتها على عكس هذه النوايا الظاهرة .

(ب) ان هناك بعض الدول التي تعلن عن أهداف القصد منها خدمة أغراض الاستهلاك المحلي وتضليل الرأي العام الداخلي ، بينما تكون الأهداف التي تعلن للرأي العام الخارجي شيء آخر مختلف . ومن هنا يجب المقارنة بين ما تقوله الدولة لمواطنيها وبين ما يعكسه سلوكها الخارجي وذلك من أجل تحديد خطة التعامل معها .

(ج) ان التضليل في الأهداف قد يحقق للدولة بعض الميزات ، وذلك لأنه يحول أنظار الدول الأخرى عن أهدافها الحقيقية ، كما أنه قد يخدم في التستر على الأهداف التي لا تحظى بقبول وتأييد شعبي واسع . غير أن تلك الميزة يقابلها ضرر مماثل ، وهو أنه متى انكشف هذا التضليل كما يفصح عنه سلوك الدولة ، فإنه يمكن الشهير بها في الخارج والاساءة إليها وإلى مصالحها ، كما يمكن تأليب الرأي العام الداخلي عليها . (٣٧)

المراجع

(١) راجع في ذلك :

- Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 175 - 177.
- Charles Lerche & Abdul Said, *Concepts of International Politics*, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 28.
- K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, (Prentice Hall, Inc., 1967), p. 131.
- Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., p. 176. (٢)
- Ibid. (٣)
- (٤) راجع :
- Hans Morganthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, (Knopf, New York, 1960), p. 5.
- A.F.K. Organski, *World Politics*, op. cit., p. 56.
- Klaus Knorr, *Military Power and Potential* (D.C. Heath and Company, Lexington, Mass, 1970), p. 31.
- Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 186 - 189, 199. (٥)
- Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., pp. 30, 60
- Organski, op. cit., p. 57 (٦)
- Ibid., p. 58 (٧)
- Vernon Van Dyke, op. cit., p. 184. (٨)
- Ibid., pp. 184 - 185. (٩)
- Martin Wight, *Power Politics*, (Royal Institute of International Affairs, London, 1946), pp. 39 - 40. وايضا
- Vernon Van Dyke, op. cit., p. 185. (١٠)
- Lerche & Said, op. cit., pp. 29 - 30. (١١)
- Schleicher, *International Relations*, op. cit., pp. 87 - 90. (١٢)
- Organski, op. cit., p. 59. (١٣)
- W. W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., p. 491. (١٤)
- Organski, op. cit., pp. 60-61.
- Van Dyke, op. cit., pp. 177 - 79 (١٥)
- Organski, op. cit., pp. 61 - 63 وايضا

- Robert Osgood, *Stabilising the Military Environment*, in, "International Stability: Military, Economic and Political Dimensions", edited by Hekhuis and Others, (John Wiley and Sons, Inc., New York, 1964) p. 88. (17)
- Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1966), p. 145. (18)
- Organski, *op. cit.*, p. 62 (19)
- Robert Osgood, *Ideals and Self-Interest, in America's Foreign Relations*, (The University of Chicago Press, Chicago, 1953), pp. 4 - 7. (1A)
- Arnold Wolfers, *The Pole of Power and the Pole of Indifference*, in James Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, *op. cit.*, (2nd edition, 1969), pp. 175 - 181. (19)
- Van Dyke, *op. cit.*, pp. 191 - 194 (20)
- Organski, *op. cit.*, p. 79. (21)
- Ibid.* (22)
- K.J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, pp. 173 - 175. (23)
- Ibid.*, p. 175 (24)
- Ibid.*, p. 178 (25)
- Ibid.*, p. 178 (26)
- Ibid.*, pp. 178 - 179 (27)
- Ibid.*, p. 179 (28)
- Ibid.*, p. 179 (29)
- Organski, *op. cit.*, pp. 88 - 91. (30)
- Holsti, *op. cit.*, pp. 175 - 176. (31)
- Lerche & Said, *op. cit.*, pp. 60 - 66. (32)
- Organski, *op. cit.*, pp. 83 - 87. (33)
- Laurance Radway, *Foreign Policy and National Defense*, (Scott, Foresman and Company, & Hanta, 1969), pp. 126 - 129. (34)
- Organski, *op. cit.*, p. 87. (35)
- Cold War: The Ideological Dimension*, in, Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, *op. cit.*, pp. 116 - 119. (36)
- K. J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, p. 189. (37)
- Organski, *op. cit.*, pp. 72 - 73. (38)
- Ibid.*, p. 73 (39)
- Ibid.*, pp. 73 - 78. (40)

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول - مراجع مختارة

1. Deutsch, Karl, *The Analysis of International Relations*. (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968), pp. 50 - 62.
2. Lerche, Charles, *Foreign Policy of the American People*. (Prentice Hall, Inc., N.J., 1967), pp. 20 - 27.
3. Makled, Ismail Sabri, *The Behavioral Approach to the Study of International Politics*, (Unpublished M.A. Thesis, University of Pittsburgh, US... 1962).
4. Olson, William & Fred Sondermann, *The Theory and Practice of International Relations*. (Prentice Hall, Inc., N.J., 1966), pp. 231-255
5. Organski, A.F.K., *World Politics*, *op. cit.*, pp. 61-101.
6. Radway, Laurence, *Foreign Policy and National Defense*, *op. cit.*, pp. 126 - 131.
7. Said, Abdulla, *Theory of International Relations : The Crisis of Relevance*, *op. cit.*, p. 134.
8. Scott, Andrew, *The Functioning of the International Political System*, *op. cit.*, pp. 126 - 138

الفصل السادس

دور القوة القومية في العلاقات الدولية

- المبحث الأول : حول طبيعة القوة القومية
- المبحث الثاني : تقسيمات الدول من حيث امكانيات قوتها القومية وانعكاسات ذلك على سلوكها الدولي
- المبحث الثالث : مكونات القوة القومية للدولة
- المبحث الرابع : الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم الأخطاء الشائعة في عملية التقييم
- المبحث الخامس : كيفية استخدام القوة القومية
- المبحث السادس : الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية
- المبحث السابع : القيود التي تزد على ممارسة القوة القومية

الفصل السادس

دور القوة القومية في العلاقات الدولية

المبحث الأول

حول طبيعة القوة القومية

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي نعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية ، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي ، وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية أو الأجنبية عنها . ويعتقد كثير من أساتذة العلاقات الدولية ان الذي يحدد مجرى هذه العلاقات ويكيفها هي الدول والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والامحاد السوفيتي والصين وبريطانيا ، الخ أما الدور الذي تقوم به الدول ذات القوة القومية المحدودة فهو دور ضئيل الأثر نسبيا ، بل وربما كان عديم الأثر على الاطلاق(١) . فعلاقات القوة وأوضاع المواجهة بين العملاقين السوفيتي والأمريكي من شأنها ن تحدث سلسلة من ردود الفعل البعيدة المدى على اتساع المجتمع الدولي كله ، بينما أن العلاقات بين دولتي بارجواي وليبريا مثلا ليست لها أية انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع هذا المجتمع ككل وهكذا .

وتحليل القوة القومية كقيمة أو كظاهرة مجردة في العلاقات الدولية يجب أن يظل بمنأى عن التعرض لطبيعتها الأخلاقية وما إذا كانت خيرة أم شريرة . ذلك أن الحكم على هذه الطبيعة يختلف من موقف لآخر وحسب الأيدي التي تمسك بزمام هذه القوة والهدف الذي توجه إليه ، فبعض الدول تستخدم قوتها القومية كأداة لاملأه أوضاع قوى معينة ، كما حدث ابان التسابق على المستعمرات أو لفرض نمط سياسي أو أيديولوجي بالذات على الدول الأخرى ، في حين أن هناك دولاً أخرى أمكنها ترويض تلك القوة وتهذيبها والتحكم فيها والسيطرة عليها في الخلود التي يقتضيها الدفاع عن أمن الدولة القومي ومصالحها مثلما هو

الحال مع السويد وسويسرا ، فمعايير القوة العسكرية تمتلك هاتان الدولتان امكانيات ضخمة نسبيا من القوة ، ولكنها قوة دفاع عن واقع قومي معين أكثر مما هي قوة موجّهة لفرض هذا الواقع على الآخرين أو تغييره بطريقة يضارون منها بأى مظهر من مظاهر الضرر . (٢)

غير أن ثمة تحفظ مبدئي يجب التأكيد عليه هنا ، ما دمنا بصدد شرح طبيعة القوة القومية وهو أنه يجب التمييز بين الكيفية التي تجرى بها ممارسة القوة القومية من جانب ، وبين استخدام العنف كأحد مظاهر هذه الممارسة من جانب آخر . وذلك لأن الخلط بين هذين الجانبين يؤدي إلى افساد التحليل السليم لطبيعة القوة القومية . فالقوة القومية عناصرها كثيرة ، كما تتنوع وسائل ممارستها وأساليب استخدامها ، وما الالتجاء إلى العنف الا واحد فقط من هذه الأساليب . وعلى هذا الأساس يجب ألا نقرن دائما بين القوة القومية والعنف ونعتبرهما مترادفين ، فالواقع على خلاف ذلك من وجهة النظر العلمية السليمة ، وربما يكون من المستغرب أن نعلم أنه في بعض الأحيان لا يكون استخدام العنف هو أنجح أساليب ممارسة القوة القومية ، أو أكثرها فعالية ، على النحو الذي سنبينه فيما بعد .

بعد ذلك يحق لنا أن نتساءل : ما الذي يصنع القوة القومية للدولة ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست بالأمر البسيط ، فالقوة كما ذكرنا ذات أبعاد معقدة ومتعددة ومتشابكة وبمقدار التفاعل الذي يتم بينها تبرز هذه القوة في النهاية بشكل أو آخر . والقوة بطبيعتها ديناميكية أى أن التغير في ثقل العناصر التي تصنعها لا بد وأن يتبعه تغيرات متشابهة في حجم هذه القوة وفعاليتها .

وربما يتبادر إلى الذهن أن الدول ذات الرقعة الجغرافية الممتدة هي الدول القوية ، كما قد تتحدد هذه القوة في نظر البعض بمقياس الحجم أو الكثافة السكانية للدولة أو بتراتها . أو بتقدمها الصناعي أو بضخامة جيشها ، الخ . ولكن التركيب على أى من هذه العوامل المفردة لا يوضح القوة الحقيقية للدولة . فالبرازيل تتفوق في مساحتها على الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك لم يقل أحد أنها دولة قوية . والباكستان ذات تعداد سكاني أكبر من ألمانيا الغربية .

ولكنها أقل في القوة . وبلجيكا دولة متقدمة صناعيا ولكنها ليست قوية ،
وسويسرا تحفظ بجيش من الدرجة الأولى ، ومع ذلك فهي ليست دولة قوية
إذا ما قورنت بدول أخرى عديدة أقوى منها .

بل ربما وجدنا أمثلة لدول تجمع بين عدد من هذه العوامل ، ومع ذلك
فهي ليست قوية وأمانا مثل الصين في الأربعينات وقبل أن يسيطر عليها الحكم
الشيوعي . فرقعة الصين الجغرافية كانت هائلة وسكانها كانوا يشكلون أكبر
تعداد لدولة في العالم وكان جيشها ضخما من حيث العدد والتسلح ومع ذلك
كانت الصين دولة ضعيفة ولم تكن لها سيطرة كاملة على شئونها الداخلية ،
كما أن نفوذها الدولي كان محدودا . ولكن بعد سنوات قليلة ارتفعت الصين
إلى مركز قيادي ضخم في المجتمع الدولي ، وهذا التحول يواجهنا بالسؤال
الآتي : من أين جاء الاختلاف في نفوذ الصين الدولي خلال تلك الفترة الزمنية
القصيرة ؟ اذن لا بد وأن تكون هناك عوامل وتغيرات أخرى سببت هذا
الاختلاف الواضح في مكانة الصين الدولية . ويأتي الجواب على ذلك أن
امكانيات الصين ومواردها الطبيعية والبشرية لم تتغير من حيث الكم ولكن
كيفية استخدامها هي التي تغيرت ، فمجرد امتلاك هذه الامكانيات ليس
ضمانا في حد ذاته للحصول على القوة ، ولكن استعمال الامكانيات بطريقة
تؤثر في سلوك الدول الأخرى ، هو الذي يحقق هذه القوة ويبرزها .

وترتبا على التحليل السابق نستطيع أن نعرف القوة القومية بأنها المقدرة
على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة
لها ، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية (٣)

وكمثال على هذا التأثير الذي تمارسه الدول على بعضها والذي يعكس
قوتها . نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الاستراتيجية الأم يكية
ترمي إلى إعادة تسليح ألمانيا كعائق في طريق التوسع السوفيتي في القارة الأوروبية ،
ولكن فرنسا التي كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بحلف الأطلسي عارضت
سياسة إعادة تسليح ألمانيا لأنها كانت تخشى التهديد الألماني لأمنها القومي أكثر
 مما كانت تفعل بالنسبة للتهديد السوفيتي ، ولذا فقد أدت اعتراضها على كل

المخططات والمشاريع التي قدمت في هذا الصدد ، غير أنه وتحت تأثير الضغط الأمريكي ، قبلت فرنسا إعادة تسليح ألمانيا برغم كل المخاوف والأخطار المحتملة ، ومن هذا نستنتج أن الولايات المتحدة أمكنها أن تمارس بفعالية قوتها على فرنسا التي لم تكن في مركز يسمح لها بمقاومة هذا التأثير .

الا أن هناك تعقيا يرد على هذه النقطة ، فنحن في تحليلنا للدور القوي في علاقة دولة بأخرى لا ينبغي أن نجرد هذا الدور أو نفضله عن طبيعة هذه العلاقة . فالعلاقة تتحدد في المقام الأول نوع القوة التي تم ممارستها . ولتوضيح ذلك نصرب مثلا بالولايات المتحدة وبريطانيا ، فالعلاقة بينهما هي علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية ، الخ . ومن هنا فإن السبيل المفتوحة أمام الدولتين للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبيل المفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، فلا يمكن مثلا أن نتصور أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوة التي قد تلبو فعالة مع روسيا في علاقتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن الأخيرة تصرف لا ترضى عنه السياسة الأمريكية ، والا أدى ذلك إلى انهيار علاقة التحالف التي تجمع بين الدولتين ، ومن ذلك نخلص باستنتاج آخر وهو أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هي التي تحدد بالدرجة الأولى الكيفية التي تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مصالحها وأهدافها ، أو بصورة أخرى فإنه يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة هذه العلاقة وطبيعة أساليب القوة المستخدمة في إطارها . (٤)

والعكس صحيح ، فإن التغيير في طبيعة القوة التي تربط بين دولتين في علاقتها المتبادلة لا بد وأن يؤثر بالتغيير أيضا في باقي جوانب هذه العلاقة ، ولتأخذ مثلا على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعده ، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا ، ومن ثم كانت الجزائر مصدر الاستغلال من جانب فرنسا ، أي أن فرنسا لجأت إلى استنزاف موارد الجزائر الطبيعية وامكانياتها الاقتصادية ومن أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب الفرنسي . ولكن بعد الاستقلال تغيرت العلاقة بين الدولتين ، ونتيجة لهذا التغيير أصبحت العلاقة تقوم على أساس المساواة كدول مستقلة ، ومن ثم . فقدت فرنسا المزايا المادية التي اعتادت أن تحصل

عليها في ظل علاقات قوة كانت هي الطرف المسيطر فيها ، ويصدق نفس
المثل بالنسبة لعلاقة مصر ببريطانيا قبل الاستقلال وبعده .

من ذلك كله نخلص إلى أن القوة تشكل جانبا رئيسيا في أى علاقة ، ولا
يمكن عزها عن كل النواحي المتصلة بهذه العلاقة ، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة ،
و كذلك بكل تغيير يطرأ على أى جانب من جوانبها .

نتقل بعد ذلك إلى مناقشة جانب هام من جوانب القوة القومية ، والذي
يتصل بفكرة اللاموضوعية في طبيعة هذه القوة .

فمن الأمور البديهية التي ليست موضع خلاف بين علماء العلاقات الدولية
ان الجانب الأكبر من قوة الدولة لا يعتمد فقط على قدرتها على التأثير في سلوك
الدول الأخرى ، ولكن ذلك يرتبط أساسا بكيفية تقييم الدولة لهذه القوة ، وأيضا
بتقييم الدول الأخرى لها . (٥)

والذي يحدث في حالات كثيرة هو ان المسؤولين عن هذا التقييم لا تتوافر لديهم
معرفة كافية بعناصر القوة القومية للدول التي يتعاملون معها ، وبدرجة لا تسمح
لهم باعطاء ثقل نسبي محدد لكل عنصر من عناصر التقييم وصولا إلى استنتاجات
قاطعة في هذا الشأن ، لذا كان من الطبيعي أن يتم ذلك التقييم في حالات كثيرة
على أساس غير موضوعي ، ومن هنا تكون الافتراضات التي تبني عليها سياسة
الدولة تجاه غيرها من الدول افتراضات غير واقعية أو غير معبرة عن الحقيقة ، ومن
هنا كذلك يكون للمبالغة في التقييم أو التهوين منه انعكاسات مباشرة على نظرة
الدولة إلى قوتها النسبية مما يؤثر بالتالى في نمط سلوكها الدولى .

وهناك مثال واضح لذلك ، ففي الثلاثينات من هذا القرن كانت النظرة
السائدة لاطاليا تحت الحكم الفاشى لموسيليني هي أنها دولة ذات قوة ضخمة ،
مما جعل مطالب السياسة الخارجية الايطالية موضع اهتمام واضح في الدبلوماسية
الدولية التي سادت في تلك الفترة ، ذلك أن الاعتقاد الشائع في قوة ايطاليا
العسكرية جعل من أى صدام معها مخاطرة غير مرغوب فيها . ولكن الحرب العالمية
أثبتت أن هذه القوة لم تكن الاخرافة . ولكن الذى لاشك فيه هو أنه وحتى اللحظة

التي افتضحت فيها أسرار القوة الايطالية ، فقد أمكن لايطاليا أن تحصل على مزايا عديدة من جراء المبالغة في تقييم قواها من قبل الدول الخارجية وكذلك أمكنها أن تؤثر في سلوك تلك الدول كما لو كانت حقيقة تمتلك هذه القوة المزعومة.

وبالإضافة إلى المثال السابق فهناك فرنسا وألمانيا في خلال العشرينات من هذا القرن ، فرواسب المخاوف التاريخية العالقة بنفسية فرنسا تجاه ألمانيا جعلت فرنسا تحشى ألمانيا ، حتى في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا مهزومة وتحت رحمة فرنسا ، وهذا الخوف أضعف من معنويات فرنسا ، وكان من أسباب هزيمتها فيما بعد على يد ألمانيا بعد قيام الحرب العالمية الثانية . ومن هنا يمكننا نقول أن ترسب الوهم أو تأكيد الاعتقاد في قوة دولة ما سواء كان هناك ما يدعم هذا الاعتقاد أو لا ، إنما يزيد بلا شك من قوة تلك الدولة في مواجهة خصومها.

كذلك فإن هناك اعتبارا آخر وهو أن توقع أى زيادة مقبلة في قوة دولة من الدول قد يكون من العوامل المساعدة على دعم القوة الحالية لهذه الدولة ، والمهند مثال واضح لذلك ، فالهند تمتلك رقعة جغرافية واسعة وتعدادا سكانيا ضخما ، وامكانيات مادية كبيرة ، وهي المتطلبات الأساسية لارساء دعائم دولة كبرى قوية ، فاذا أمكن للهند أن تستغل هذه العوامل بصورة فعالة ، فسيان قوتها ستكون في مركز أفضل بكثير مما هي عليه الآن ، وربما كان هذا التوقع في زيادة قوة الهند من بين العوامل الرئيسية التي تدفع بكل من الغرب والشرق إلى انشاء علاقات ود وصدقة معها .

على أنه من الصعب أحيانا أن نتعرف على الفترة التي تنقضى بين التدهور الحقيقي في قوة الدولة وبين ادراك الدول الأخرى لحقيقة ذلك التدهور واتخاذها أساسا لاعادة تكييف علاقاتها مع تلك الدولة . ويختلف الأمر من حالة إلى أخرى وبحسب ما اذا كانت الظروف السائدة ظروف سلم أم حرب ففى وقت السلم حيث لا نزاعات مسلحة ولا أزمات دبلوماسية حادة ، يمكن للدولة التي تتمتع بسمعة أنها قوية ، أن تستمر في تعاملها على هذا الأساس ما دام أنه ليس هناك محك اختبار فعلى لقوتها ، كذلك فانه قد يكون من الصعب تتبع التغيير بالزيادة الذي يطرأ على قوة بعض الدول في أوقات السلام أما أوقات النزاعات

والأزمات الدولية فإنها تمثل محك اختبار لقوة الدول ، وهي قد نشبت أن قوة بعض الدول أمر مبالغ فيه ولا يستند إلى الواقع ، مما يجعل من الصعب على هذه الدول الاحتفاظ بسمعتها السابقة (٦) ، وهناك أمثلة عديدة لذلك ومنها أن الزيادة الضخمة في قوة اليابان العسكرية في أواخر القرن الماضي لم تكن موضع تتبع من قبل الدول الأخرى ، ولكن الحرب الروسية اليابانية في عام ١٩٠٤ أبرزت هذه القوة بشكل عملي ، كما هدمت في نفس الوقت أسطورة القوة العسكرية التي كانت منسوبة إلى روسيا القيصرية . ومن ذلك أيضا ، أن هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في الحرب الفرنسية الألمانية عام ١٨٧٠ أظهرت قوة ألمانيا الجديدة على حين قوضت سمعة القوة الفرنسية . وهناك من يعتقد أن الصين قد تثبت تفوقها العسكري على الاتحاد السوفيتي في المستقبل إذا ما وقع صدام مسلح بين الدولتين إلى الحد الذي تزيد فيه سمعة الصين على حساب روسيا .

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره عن لا موضوعية القوة القومية ، فهناك جانب آخر يتعلق بهذه الناحية ، وهو أن الدول قد تلجأ أحيانا إلى أسلوب المبالغة أو المفاجأة في استعمال قوتها مما يعطيها قوة ضخمة غير متوقعة على خصومها مثلما حدث من جانب اليابان في بيرل هاربور . وعنصر المفاجأة في استخدام القوة لا يدخل أصلا في عملية التقييم مما يشكك في أن التقييم قد يكون أمرا غير موضوعي إلى حد كبير .

المبحث الثاني

تقسيمات الدول من حيث امكانيات قوتها القومية وانعكاسات ذلك على

سلوكها الدولي

هناك بعض التحليلات التي تحاول أن تقسم الدول إلى فئات متميزة من حيث امكانياتها من القوة وأن تعطي نماذج مختلفة من السلوك الذي قد يعكس شكل أو آخر حقيقة هذه القوة . (٧) وهذه الفئات هي :

(أ) فئة الدول القوية والقائمة بالأوضاع القائمة

(ب) فئة الدول القوية وغير القائمة

(ج) فئة الدول الضعيفة والقانعة .

(د) فئة الدول الضعيفة وغير القانعة .

أولا - فئة الدول القوية والقانعة

وهذه الدول تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب - بالمقاييس التي تضعها لنفسها - بين حجم امكانياتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ والتأثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر . أو بمعنى آخر ، فإن مثل هذه الدول لا ترى فجوة تفصل بين امكانيات القوة المتاحة لديها، وبين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولي القائم . فهذا التناسب بين حجمى الامكانيات والمقدرة الفعلية على التأثير الدولي هو الذى يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير لأن التغيير قد يسبب من وجهة نظرها إلى علاقة التناسب المثلث هذه .

وواضح من هذا التحليل أن تقييم الدول لعلاقة التناسب هذه ، والافتناع بها وما تخلقه من رغبة لديها في حماية الوضع القائم ضد محاولات التغيير ، إنما هى عملية نسبية بحجة تعتمد في جانب منها على :

- ١ - طبيعة الأهداف القومية للدولة المعنية ومدى اتساعها أو طموحها .
- ٢ - فكرة الدولة الخاصة عن امكانياتها من القوة مقارنة بامكانيات غيرها من الدول فهذه المقارنات الذاتية هى التى تغذى الاحساس بالقناعة أو بالرغبة في التغيير .
- ٣ - فكرتها - أى الدولة - عن وجود تحديات أو عدم تحديات من جانب الأطراف الأخرى في النظام الدولي لأن وجود تحديات يجعلها أحرص على الدفاع عن الأمر القائم منها إلى محاولة تغييره . (٨)

ثانيا - فئة الدول القوية وغير القانعة

وهذه الفئة من الدول بعكس الفئة الأولى تشعر بفقدان التناسب بين امكانياتها الذاتية من القوة القومية وبين حجم التأثير السياسى الفعلى الذى تمارسه في

علاقتها بغيرها من الدول ، وهنا توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية ، وأيضا في اطار مجموعة المقاييس النسبية التي تستخدمها في عمليات التقييم والمقارنة ، وحين نقول المقاييس النسبية فاننا نقصد بذلك شيئا على أكبر قدر من الأهمية ، ونعني بذلك أن هذه الفجوة بين حجمي الامكانيات والتأثير السياسي الدولي ، قد تكون واضحة في ذهن الدولة التي لا يرضيها الأمر القائم ، بينما قد لا تكون الفجوة بشكلها هذا قائمة في أذهان الدول الأخرى ، ويرجع ذلك بالطبع إلى التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة ، وعموما يرتبط هذا الوضع بعدة أمور منها :

١ - ادراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم امكانيات القوة ومع ذلك فان حجم مصالحها وتأثيرها السياسي الدولي يكون أكبر مما تسمح به تلك الامكانيات .

٢ - تطور امكانيات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر ، ولم يصحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي ، أى أن احد طرفي المعادلة قد تغير ، ومع ذلك بقى الطرف الآخر منها دون تغيير .

٣ - حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وفي شعورها بأن لديها من امكانيات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أى شكل من أشكال المقاومة الدولية .

٤ - الرغبة في احداث التغيير كاستجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم .

ومن أمثلة هذا النوع من الدول : اليابان في الثلاثينات ، وكذلك كل من إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية في هذه الفترة تقريبا ، والصين الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية . (٩)

وتضم هذه الفئة تلك الدول ذات الامكانيات المحدودة من القوة ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالى لتأثيرها السياسى الخارجى يتناسب مع هذه الامكانيات ولا يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالى دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع .

وهذه نقطة جوهرية . فادراك الدولة ان امكانياتها ستظل على هذا الحجم المحدود أو الذى لا يستطيع أن يؤثر أبعد من مداه الحالى هو الذى يولد الشعور بالقناعة والرغبة في استمرار الوضع القائم ، حتى وان كانت تلك الدولة لا تملك المقدرة على الحيلولة دون انهيار ذلك الوضع أو حدوث تغييرات فيه لغير صالحها .

ومن أمثلة هذه الدول : استراليا والأرجنتين وهى قوى من الدرجة الثانية ، وبلجيكا والنرويج وسويسرا وهى دول صغيرة وان كانت ذات امكانيات متسعة من الرأى الاقتصادى ، وعلى العموم فان هذه الفئة من الدول يمكن أن تتسع لتشمل عددا كبيرا من الدول الموجودة في المجتمع الدولى . (١٠)

رابعا - فئة الدول الضعيفة وغير القانعة

وهذه الدول رغم ضعف امكانياتها من القوة، ورغم ادراكها لهذا الضعف مقارنا بالامكانيات المتفوقة للدول الأخرى ، فانها تكون في حالة من عدم القناعة أو عدم الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ، ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم أو الغبن الشديد الذى يقع عليها نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها ، لذلك فهى تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقد كل مقدرة فعلية على اجراء هذا التغيير ، ولهذا فهى غالبا ما تنحاز إلى جانب دولة كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم ، على أساس أنه اذا ما قدر لتلك الدولة الكبرى أن تتحدى الوضع الدولى بنجاح ، فلربما انعكس عليها ذلك بمبررات جديدة تفتقر إليها قبلا . (١١)

المبحث الثالث

مكونات القوة القومية للدولة

لقد ناقشنا فيما سبق طبيعة القوة القومية ، وفي الجزء التالى نناقش مكونات هذه القوة وعناصرها الرئيسية ، ولكن قبل أن ندخل في هذا التحليل يتوجب علينا أن نشير إلى عدة ملاحظات أولية هامة في هذا الخصوص وهى :

(أ) ان بعض عناصر القوة القومية للدولة ليست لها طبيعة مادية في الأساس مما قد يجعل من المتعذر تحليلها وتقييمها على نحو موضوعى سليم .

(ب) ان التقييم النسبى لكل عنصر من عناصر القوة القومية للدولة عملية صعبة للغاية ، وأصعب منه تقرير الكيفية التى يحدث بها التفاعل بين هذه العناصر كلها .

(ج) انه لا يمكن أن تكون قوة الدولة راجعة إلى عنصر واحد فقط من هذه العناصر بالغا ما كانت أهميته .

وعلى العموم فان هناك اتفاقا عاما على أن المكونات التالية تشكل أهم العناصر التى تدخل في تركيب القوة القومية للدولة :

- ١ - الاعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس .
- ٢ - الامكانيات والموارد المادية والطبيعية التى تدخل في حوزة الدولة .
- ٣ - السكان .
- ٤ - مستوى النمو الاقتصادى ودرجة التطور الفنى والتكنولوجى .
- ٥ - درجة الاستعداد العسكرى .
- ٦ - كفاءة المؤسسات السياسية وكذلك كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية .
- ٧ - الروح المعنوية .

وفيما يلى تحليل تفصيلى لكل واحد من هذه العناصر والمكونات :

في رأى علماء الجيوبوليتكس أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية ، بل ان البعض منهم من أمثال ماكيندر قد تطرف كثيرا في دعمه لهذا الرأى إلى الحد الذى ادعى معه بأن من يتحكم في اقليم شرق أوروبا فانه يتحكم في قلب العالم، ومن يتحكم في قلب العالم فانه يتحكم في جزيرة العالم (ويقصد بها قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا) ، ومن يتحكم في هذه الجزيرة فانه يتحكم في العالم كله .

ومثل هذه الادعاءات تشتمل على كثير من التهويل والمبالغة ، فالاتحاد السوفيتى مثلا يسيطر على شرق أوروبا ، ومع ذلك فان تلك السيطرة لم تؤدى به إلى هذه المراحل الأخرى التى ادعاها ماكيندر ، ذلك أن السيطرة العالمية لا يمكن أن تتم من خلال العوامل الجغرافية وحدها ولكنها تتطلب قوة مادية وعسكرية لا يمكن بحال للدولة مهما بلغت امكانياتها أن تصل إليها ، غير أنه يمكننا أن نقول ان ما قصد إليه ماكيندر هو إبراز قيمة العامل الجغرافي وأهميته في تكوين قوة الدولة. (١٢)

وفي الحقيقة أن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاث هي :

(أ) حجم الرقعة الجغرافية :

ان حجم الأرض التى تسيطر عليها الدولة لا تقرره العوامل الجغرافية وحدها لأن الذى يصنع حدود الدولة ويقررها ليست الجغرافيا ولكنها الدول نفسها ، فهناك كتلة من الأرض تأوى دولة واحدة مثل الصين أو اسراليا على حين في حالات أخرى تضم هذه الكتلة أكثر من دولة مثلما هو الحال مع الهند والباكستان وأحيانا تضم عددا من الدول مثلما هو الحال في أوروبا . كما قد نجد جزيرة واحدة تضم أكثر من دولة مثلما هو الحال مع هايتى وجمهورية الدومينيكان في حين أن هناك مجموعات من الجزر تقوم عليها دولة واحدة مثل بريطانيا وأنتونيسيا واليابان .

ومما يقطع بأن الجغرافيا هي التي لا تحدد حجم الدول ، نقول أن هذا الحجم يختلف من وقت لآخر ، وليس هناك من ظاهرة أكثر شيوعا في العلاقات الدولية من الاتساع والانكماش الذي يطرأ على حجم الدول ، بل واختفائها أحيانا ، ومن هذه الأمثلة التغيرات التي طرأت على حجم الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن أيا كان الحال فإن حجم الدولة له بعض التأثير على قوتها ، فمثلا لا يدخل في عداد المصادقات أن أقوى دولتين في العالم الآن هما أكبر الدول من حيث الحجم ، ونعني بذلك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، على أننا يجب أن نعامل هذا العنصر بتحفظ ، أي من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة .

والمشكلة التي يصادفها التحليل في نطاق هذا العامل بالذات تتمثل في ما إذا كان الحجم هو الذي يعطى الدولة جانبا من قوتها ، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد على زيادة حجمها ، فبريطانيا وفرنسا كانتا دولتا صغيرة حين بدأت عملية توسعها الاستعماري ، وكان للزيادة المستمرة في قوتها أثرها في مقدرتها على تكوين امبراطوريات استعمارية ضخمة ، وهو نفس ما حاولته كل من ألمانيا واليابان وأن كانتا قد فشلتا .

و كبير حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحيتين :

١ - ان الاتساع في حجم الدولة يمكنها من ابواء تعداد ضخم من السكان . وكذلك يعطيها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية ، الا أن اتساع الحجم مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوة الدولة مثلما هو الحال مع استراليا وكندا والبرازيل لأن الوفرة في الموارد والامكانيات الطبيعية ما لم تساندها قوة بشرية قادرة على الدفاع عنها تصبح بلا جدوى .

٢ - ان اتساع حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق اعطائها بعض المزايا العسكرية ، فالاتساع الجغرافي يمنحها عمقا دفاعيا يمكنها من التراجع والتقهقر مما يساعد على استئراج القوات المهاجمة وتشيتها وافنائها مثلما

حدث مع نابليون بونابرت وهتلر في روسيا . وبالإضافة فإن الاتساع في حجم الدولة يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد ، وهذا يعطيها ميزة عسكرية غاية في الأهمية .

وينطبق هذا الوضع على الاتحاد السوفيتي فهو يستطيع أن يصل إلى مراكز الصناعة في غرب أوروبا أسرع بكثير مما تقدر الدول الغربية على الوصول إلى مراكز الصناعة السوفيتية في الأورال . والميزة العسكرية الأخرى التي يوفرها الاتساع الجغرافي هي أن السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض يصبح مشكلة وبخاصة مع ازدياد كثافتها السكانية ولنا مثلا أن نتصور صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها وكذلك الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة .

نخلص من ذلك إلى أن حجم الدولة قد يكون له بعض التأثير على قوتها . ولكنه ليس سوى عامل واحد من عوامل أخرى عديدة .

(ب) التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض :

أما عن هذا العامل ، فقد تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة ، فكلما كان هذا الاتصال سهلا وممكنا زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة بعكس الحال اذا ما كان الاتصال متعذرا . كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد بالتالي من سيطرة الحكومة على الدولة ، وبالإضافة فإن سهولة الاتصال تسهل من عملية النمو الاقتصادي للدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب .

ووجود عوائق طبيعية على حدود الدولة يزيد في النهاية من قوتها العسكرية ، فجيال البرانس تعطي أسبانيا حماية عسكرية لا يستهان بها وكذلك كان الحال مع القتال الإنجليزي الذي يجرس شواطئ إنجلترا ، كما أنه وحتى اختراع

الصواريخ العابرة للقارات كان المحيطان الأطلسي والباسفيكي يعتبران بمثابة حماية طبيعية للولايات المتحدة الأمريكية .

على أن وجود هذه العوائق الطبيعية لا بد وأن يتدعم بامتلاك قوة كافية تساعد على حماية الدولة ، فالدولة لا يمكن أن تفتتح بالاختباء وراءها وتتخلى بذلك عن مسؤولياتها الدفاعية اعتمادا على مثل هذه العوائق ، وهناك أمثلة عديدة على عدم جدوى هذه التحصينات الطبيعية أحيانا ، ومن ذلك أن الصين الشيوعية استولت على التبت رغم وجود تحصينات طبيعية جبارة حول هذا الاقليم .

(ج) الموقع الجغرافي :

كثيرا ما يتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي ، وعلى قوتها القومية كذلك .

فالموقع كما يقال هو الذي يحدد أولا ما اذا كانت الدولة قوة برية أم قوة بحرية ، فبريطانيا واليابان كانتا قوتين بحريتين ضخمتين ، والسبب كما قيل يرجع إلى أنهما جزيرتين . أما روسيا وألمانيا فان قوتها البرية الضخمة ترجع إلى اعتبارات تتصل بموقعهما . وأما الولايات المتحدة فان موقعها الجغرافي يجعل منها قوة برية وبحرية في نفس الوقت .

ولكن مثل هذا الادعاء يقبل المناقشة ، فليس معنى وجود الدولة على جزيرة أو مجموعة من الجزر أن تصبح قوة بحرية ضخمة ، ومثال لذلك اندونيسيا ودول البحر الكاريبي . كما أن هناك دولاً لها سواحل طويلة ولكنها ليست قوى بحرية هامة مثل الهند وجنوب أفريقيا وبيرو . على حين أن دولة مثل هولندا ليست لها مثل هذه السواحل ولكنها كانت في وقت ما من القوى البحرية الكبرى في العالم ، والاتحاد السوفيتي اليوم يعد من أضخم القوى البحرية المعاصرة رغم افتقاره إلى البحار الدافئة .

ويقال أحيانا أن هناك أقاليم في العالم نكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يزيد من قوتها ، وهذه الأقاليم تشتمل عادة على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل الدردنيل ومضيق جبل طارق ومضيق ملقا الذي تسيطر

عليه سنغافورة ، وقناة السويس وقناة بنما ، وهكذا ، على حين أن هناك أقاليم تكتسب قيمتها الاستراتيجية من استخدامها كقاعدة ضد بعض الدول المعادية مثل قواعد جرينلاند وأوكيناوا في كل من الدنيمرك واليابان حيث نستخدمها الولايات المتحدة كقواعد جوية ضد أعدائها .

ومما لا شك فيه أن التحكم في هذه المناطق الاستراتيجية يعطى قوة ملحوظة للدولة التي تمارس ذلك التحكم وهذا ما يجعل بعض الدول الضعيفة والتي يشتمل اقليمها على بعض المواقع الاستراتيجية ، تعتقد أن هذه الأهمية الاستراتيجية هي بمثابة نقمة عليها لأنها قد لا تكون فقط مدعاة إلى فقدانها لقوتها ، بل ولاستقلالها أيضا . فاندول القوية التي قد لا تقع في مركز استراتيجى هام نجد نفسها مدفوعة إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة .

ومن هنا نستطيع أن نقول ان الموقع الجغرافي لأى منطقة يحدد بشكل عام أهميتها ولكن هذا الموقع لا يبين على وجه التحديد نوع القوة التي تقع هذه المنطقة تحت سيطرتها، بمعنى هل تكون هذه السيطرة للدولة التي تضم هذه المنطقة الاستراتيجية أم أن الذى يتحكم فيها دول خارجية وقوى أجنبية .

٢ - الامكانيات والموارد المادية والطبيعية :

أما الامكانيات والموارد المادية والطبيعية فهي تمثل العنصر الآخر من عناصر قوة الدولة . ويقصد بهذه الموارد الطبيعية المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد . وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة ولا سيما القوة العسكرية ، عملية واضحة ، فالحديد مثلا يدخل في صناعة الأسلحة والألومنيوم في صناعة الطائرات كما يخدم البرول كقوة محرركة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات ، الخ . ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في هزيمة جيوش هتلر وبخاصة في معركة الصحراء الغربية كان عدم وجود البرول مما جعل دباباته لا قيمة لها بالمره .

والحقيقة أن انتاج الأسنحة التي تمكن الدولة من الاحتفاظ بجيش حديث وقوى لا بد وأن يكون مدعما باستغلال موارد الدولة الطبيعية وذلك من أجل الاحتفاظ

بجهاز اقتصادى متين يقدر على مساندة القوة العسكرية للدولة في الجبهة المدنية ، وبدون هذه الامكانيات الاقتصادية التى تساند القوة العسكرية يتعثر على الدولة الدخول في حروب ناجحة ، ولا سيما اذا كانت هذه الحروب من النوع الذى يستمر فترة طويلة .

وإلى جانب الدور الذى تلعبه الموارد الطبيعية في دعم المجهود الحربي للدولة ، فان لهذه الموارد أهمية أخرى تنبع من استخدامها كأداة للاغراء والعقاب في العلاقات الدولية . فهذه الاغراءات قد تكون ذات طابع مادي مثل السلع والمنتجات التى تصنعها الدولة والتي تصبح غير ممكنة بلون وجود المواد الخام التى تصنع منها .

كما أن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التى تفتقر إليها الدول الأخرى وتحتاج إليها في نفس الوقت يكون من عوامل قوة الدولة ، على الأقل من الناحية الاقتصادية ، ومثال ذلك أن المخزون الضخم من البترول الذى يمتلكه العالم العربي والذي يحتاج إليه عدد كبير من دول العالم الصناعية وغيرها ، هو الذى يدفع بالأخيرة إلى الابقاء على علاقات ودية بالدول المنتجة للبترول حتى لا ينقطع عنها هذا المورد الحيوى فيما اذا انتهجت ازاءها مسلكا عدائيا لا تقبله . (١٣)

غير أن هناك نقطة جوهرية يجدر التنويه بها وهى أن هناك بعض الدول التى استطاعت أن تنمى قوتها القومية إلى حد كبير دون أن تتوفر لها امكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية ، ومثل هذه الدول أمكنها أن تعوض النقص في مواردها الطبيعية بعدة طرق من بينها :

(أ) التسلط على الموارد الطبيعية للدول الأخرى والاحتفاظ بهذه الدول كاستعمارات وانشاء شركات تقوم باستغلال تلك الموارد ، وهذا ما حدث تماما مع الدول الاستعمارية في الماضى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا التى قامت باستعمار المناطق الغنية بمواردها الطبيعية . وقد حاولت ألمانيا وإيطاليا واليابان نفس الشيء ، ولكن توسعهم الاستعماري بدأ في وقت كانت معه منظم المناطق ذات الموارد الطبيعية الضخمة تحت سيطرة قوى

استعمارية كبرى ، وكانت هذه القوى قادرة على الدفاع عن مستعمراتها ضد هذه الموجة الاستعمارية المنافسة .

(ب) أما الأسلوب الثاني في السيطرة على هذه الموارد الطبيعية فبم لا عن طريق الاستعمار والاحتلال المباشر ، وإنما عن طريق الحصول على بعض الامتيازات Concessions وأحيانا ما تقوم الشركات الخاصة بهذا الدور بدلا من الحكومات . وغنى عن القول أن تلك الشركات تتمتع بتأييد قوى من حكوماتها ، وتتميز هذه الطريقة عن سابقتها في أنها أقل استفزازا للشعور القومي في تلك المناطق ، ومن ثم يكون الاستغلال الاقتصادي أقل تعرضا للهزات والمقاومة التي يخلقها وضع الدولة كستعمرة تستغل لحساب دولة أخرى .

(ج) والطريقة الثالثة للحصول على المواد الخام تكمن في شرائها . ولكن هذا الأسلوب قد يكون ممكنا فقط في وقت السلم ، أما في وقت الحرب فإنه قد يصبح من المتعذر الحصول على هذه الموارد اما بسبب الحصار الاقتصادي ، أو بسبب منع بيعها كوسيلة من وسائل الضغط السياسي ، أو بسبب وقوع تلك الموارد تحت سيطرة قوى معادية . (١٤)

٣ - السكان :

وأهمية عنصر السكان في تكوين القوة القومية للدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية . وهناك أمثلة كثيرة لدول حاولت زيادة تعداد سكانها لمواجهة متطلبات القوة التي تريد أن تحققها في المجتمع الدولي ، ومن هذه الدول أيضا إيطاليا في عهد موسوليني وألمانيا واليابان قبل الحرب . (١٥)

وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح ، وأول هذه النواحي هي أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة ، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى . وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية التي تمتلك أسبابها الدول الكبرى

وحدھا . وإلى جانب الاعتبار السابق ، فهناك أفراد كثيرون تقوم الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة ، ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها واصلاحها فنيا ، وهي خدمات لا غنى عنها لأي قوة محاربة في أى مكان ونحت أى ظرف من الظروف .

وهناك دول حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القوة البشرية اللازمة لأذاتها العسكرية مثلما حاولت فرنسا بإنشائها الفرقة الأجنبية وبريطانيا بتجنيدھا سكان المستعمرات ، ولكن التجربة أثبتت أنه ما لم تكن القوة المحاربة من مواطنى الدولة التى تدافع عن مصالحها ، فانه لن يتوفر الحماس أو الدافع الذى يجعل انسانا أجنبيا يستميت في الدفاع عن تلك المصالح إلى حد التضحية بحياته .

على أنه مما تجلر الإشارة إليه ، أن كبر حجم السكان في الدولة ليس ضمانا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة ، وهناك حالات تبرهن على ذلك ، فالهند رغم ضخامة سكانها الا أن جيشها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية من هذا التعداد ، هذا في حين أن دولة مثل اسرائيل تحفظ بجيش يمثل حوالى عشرة في المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم بأسره .

وفي حالات أخرى نجد أن هناك دولا تحفظ بجيوش كبيرة ، غير أن القوة الحقيقية لهذه الجيوش أقل بكثير مما تدل عليه تلك الأرقام الظاهرية ، ويرجع ذلك إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير الحجم ، منها القدرات القتالية ونوعية التدريب ، والاستعداد للتضحية دفاعا عن الوطن مهما كان الثمن ، ونوعية التسليح وغير ذلك من العوامل الجوهرية ذات العلاقة .

وبالإضافة إلى المزايا العسكرية المباشرة التى يمكن أن تنتج عن كبر حجم السكان فان هناك مزايا أخرى غير مباشرة . فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها . كما أن أى محاولة للاحتفاظ بهذه المناطق تقتضى تجميد نسبة ضخمة من قوات الاحتلال فيها مما يخلق مشكلة النقص في القوة البشرية التى تحتاج إليها الدولة الغازية في ميادين أخرى . ومن أوضح

الأمثلة على ذلك ما حدث لجيوش المانيا النازية خلال الحرب ، اذ أن احتلالها لأوروبا والاتحاد السوفيتي سبب نقصا حادا في القوة البشرية التي تحتاج إليها ألمانيا لمواصلة انتاجها اللازم لتغذية أداؤها العسكرية الهائلة ، الأمر الذي انتهى أخيرا بتدمير قوة المانيا النازية تماما .

والحقيقة أن القيمة العملية الواضحة لكبير حجم السكان تبدو واضحة في المجال الاقتصادي ، وفي مجال الانتاج بالذات . فعلى الرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة ، إلا أنه من بين العوامل الهامة في هذا الصدد ، توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الانتاج المدني . وقد يجادل البعض بأن التقدم التكنولوجي يقود إلى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة في مجالات الانتاج غير أن الشواهد تدل على أنه برغم ذلك التقدم فإن الحاجة إلى العنصر الانساني في الانتاج لم تقل .

ولا تتوقف قيمة الحجم السكاني على عملية الانتاج وحدها ، بل تتعداها أيضا إلى مجال الاستهلاك ، ووجود منافذ ضخمة لاستهلاك انتاج الدولة من السلع والخدمات ، هو بلا شك من عوامل قوتها لأن انخفاض حجم الاستهلاك لا بد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الانتاج ويؤثر فيه بالنقص . وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي في المراحل الأولى لانشاء صناعات وطنية ، لأنه بعد أن ترسخ الصناعة أقدامها يمكن التحول إلى السوق الخارجي والاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والانتاجي .

وينظر البعض إلى تلك العملية من زاوية أخرى ، فهم يرون أن ضخامة السكان في الدولة قد تكون من أهم العوامل التي تدفع بالمتجدين في الدول الأخرى إلى الاعتماد عليها لتصريف سلعهم ، وهذا الوضع في ذاته يمكن أن يوفر لها قلرة أكبر على المساومة وذلك لما لقتها الشرائية من تأثير هام على الأحوال الاقتصادية لتلك الدول ، ومن هنا تستخدم هذه الحقيقة كأداة للضغط اذا ما أقدمت تلك الدول على سياسات تتضمن الأضرار بمصالح هذه الدولة . وهناك أمثلة كثيرة تبرز هذا الوضع منها اقدام بريطانيا على الاعتراف بالصين الشيوعية عقب قيامها خشية أن تفقد مصالحها التجارية والاقتصادية الضخمة هناك ، والتجاء الدول العربية إلى مقاطعة بعض الشركات التي تتعامل مع اسرائيل .

لقد انحصر تحليلنا لهذه التغطية في اطار الحجم أو التعداد السكاني ولكنه لم يتعداها إلى محاولة التعرف على كيفية تركيب هؤلاء السكان ، أى فئات الأعمار المختلفة لئرى كيف يمكن أن تؤثر في قوة الدولة . فمما لا شك فيه أن مدى مشاركة المواطنين في خدمة الدولة لا يحدث بنفس النسبة ولكنه يتفاوت تبعاً لعدة عوامل أهمها فئة السن التي تنتمي إليها كل مجموعة من المواطنين ، فالشيوخ والأطفال يمكن احتسابهم كستهلكين ولكن لا يمكن التحويل عليهم في خدمة الجهاز الانتاجى في الدولة أو في الخدمة العسكرية ، وعلى ذلك فنحن حين نحاول التعرف على القوتين العاملة والمحاربة في الدولة فلا بد وأن نحصرهما في حدود سن معين . ولما كانت الدول تختلف من حيث نوعية تركيبها السكاني وفئات الأعمار المختلفة التي تضمها فان المقارنات المجردة في نطاق الاعداد والأحجام وحدها تصبح عملية غير معبرة عن مدى أهمية هذا العنصر مسن عناصر قوة الدولة من الناحية الفعلية .

نلخص تحليلنا لهذا العامل في الحقائق الآتية :

- (أ) ان تعداد الدولة يعتبر من العوامل الهامة نسبياً في تكوين قوتها ، ويصدق هنا على نحو خاص كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة في التكوين السكاني للدولة .
- (ب) ان ضخامة السكان تخلق ، مع توافر ظروف وعوامل أخرى ، قوة عسكرية للدولة ، كما تجعل من الصعب على أمة قوة أجنبية أن تحتلها وأن تأمل في السيطرة عليها .
- (ج) ان ضخامة السكان قد تخلق احساساً بالأمن والثقة بين مواطنى الدولة ، كما تخلق شعوراً بالخوف في نفوس أعدائها ، وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها ازاء غيرها من الدول .

٤ - مستوى النمو الاقتصادى والصناعى ودرجة التطور العلمى والتكنولوجى في الدولة :

أما عن مستوى النمو الاقتصادى والصناعى فهو أيضاً من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة ، ويقصد بذلك النمو المستوى الذى بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية ، ودرجة التصنيع النسبى فيها. (١٦)

لقد رأينا كيف أن الموارد الطبيعية والمادية للدولة لا تسهم في قوتها الا بمقدار الكفاية في استغلالها من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية وبدون ذلك تصبح هذه الموارد امكانيات مهدورة أو معطلة . ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة والدول التي لازالت تجارب التخلف التخلف الاجتماعى والاقتصادى أن نتبين الفارق في مستويات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من للدول ، فبينما يرتفع حجم الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وتتسع قاعدة الانتاج وتزداد معدلات الاستهلاك في الفئة الأولى ، نجد النقيض تماما في الفئة الثانية حيث يهبط الدخل القومى وتنخفض المستويات المعيشية ويزداد الاعتماد الاقتصادى على الخارج .

وليس من قبيل المصادفات أن نجد أقوى دول العالم اليوم هى اقواها اقتصاديا وأرقاها في مستويات التطور الانتاجى والفنى والتكنولوجى ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وغيرها .

وما دمتنا بصدد الاشارة إلى دور التقدم التكنولوجى في دعم القدرة الانتاجية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فيكفى أن نلقى نظرة فاحصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة . فالتكنولوجيا تهىء أكفأ وسائل استغلال الامكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد . ومن ناحية ثانية ، فقد انطلق الانتاج بفضل هذا التطور التكنولوجى إلى آفاق جديدة لم يكن من المتصور أنه سيصل إليها ، ومن آيات ذلك ثورة العقول الألكترونية الحاسبة وأثرها في بحوث العمليات والحسابات الرياضية والاحصائية المعقدة وفي ترشيد القرارات الانتاجية تحت كل الاحتمالات المنظورة وغير المنظورة ، وفي اطار التأثيرات التبادلية لأى عدد من العوامل والمتغيرات .

وتبدو أهمية تطوير الأساليب التكنولوجية في عمليات الانتاج في الدول ذات الموارد الطبيعية والمادية المحلودة بشكل خاص ، فما دامت تلك الدول لا تستطيع أن تعوض القصور في امكانياتها عن طريق السيطرة التحكمية على مقدرات الدول الأخرى ، وهو حل يرفضه المجتمع الدولى تماما ، فإن البديل

الآخر العملي والمقبول، هو أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق أقصى عائد ممكن من استغلالها لهذه القاعدة الضيقة من المواد، وهنا تظهر أهمية التكنولوجيا وخاصة في المجتمعات التي تعاني من مشكلة الانفجار السكاني . ويجيء اليوم موضوع التطبيق السلمى للطاقة النووية كعامل جديد يمكن أن يشارك في دعم القوة الاقتصادية للدولة .

وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد هو أن قوة الدولة الاقتصادية تنعكس في قدرتها على استغلال الأدوات الاقتصادية للتأثير في اتجاهات وسياسات الدول الأخرى ، وهو الموضوع الذى سنحلله بقدر أكبر من التفصيل عند تعرضنا للأساليب المختلفة المستخدمة في ممارسة الدول لقوتها القومية .

٥ - درجة الاستعداد العسكرى للدولة :

ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكرى على أنها المظهر الرئيسى لقوة الدولة ، كما يعتبرونها أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها الدولة لنفسها . (١٧)

ويرتبط مستوى الاستعداد العسكرى بعدة عوامل منها :

(أ) التقدم التكنولوجى في إنتاج الأسلحة ، وفي وسائل جمع المعلومات . مثلما يحدث اليوم في استخدام الفضاء الخارجى والأقمار الصناعية لأغراض التجسس العسكرى وجمع المعلومات والوقوف على أسرار الدفاع التي تحاول الدول اخفائها عن بعضها ومن الأمور التي لا جدال فيها ان الدول المتقدمة تكنولوجيا من الناحية العسكرية تستطيع أن تحرز ميراث حاسمة على أعدائها الذين لم يحرزوا مثل هذا التقدم التكنولوجى ، وذلك بغض النظر عن مدى قدرتهم على حشد قوات ضخمة غير مدعمة بأساليب الحرب الحديثة .

ب - القدرة على التخطيط الاستراتيجى الذى يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومى التي تواجهها الدولة . وتعد مشكلات الأمن القومى في مواجهة التطورات التكنولوجية المستمرة يستلزم من الدولة أن تحور دائما في الأسس الفنية والعسكرية التي يقوم عليها هذا التخطيط الاستراتيجى .

(ج) مدى كفاءة القيادات المسئولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي ،
فبمقدار سلامة التصورات التي تملكها هذه القيادات العسكرية عن طبيعة
المشكلات الاستراتيجية التي تعد المسئولة عن التخطيط لها ، يكون ذلك من عوامل
القوة أو الضعف في مستوى الاستعداد العسكري للدولة . والقيادات الناجحة
هي التي تقدر على وضع الخطط الاستراتيجية البديلة التي تستطيع بها التصرف
في مواجهة مختلف التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن القومي للدولة .

(د) مدى كفاءة التدريب وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة
في الدولة . فحجم القوات المسلحة وحده لا يكفي وإنما يلزم التركيز كذلك
على الجوانب الكيفية في اعداد تلك القوات ونجهرها لمختلف المهام والتكليفات
التي تسند إليها .

(هـ) مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وامكانياتها بالسرعة الواجبة في
الظروف التي تضطرها إلى اجراء تعبئة شاملة لقواها ، ذلك أن الدول التي تخفق
في حشد هذه الطاقات في الوقت المناسب تفقد ميراث واضحة في مواجهة أعدائها

(و) مدى كفاءة اعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري ، فحشد
امكانيات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الاطار العسكري وحده ، وإنما
يتمدد إلى الجبهتين العسكرية والمدنية في آن واحد .

٦ - الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية
في الدولة :

وهذا العامل من عوامل قوة الدولة يحظى بقدر وافر من الاهتمام في
تحليلات معظم أساتذة العلاقات الدولية (١٨) . ففيما يتصل بالاعتبارات
السياسية وتأثيرها على القوة القومية للدولة ، نجد أنها تنصرف إلى عدة جوانب
يجيء في مقدمتها :

أولاً - عنصر الاستقرار السياسي ، وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية ،
التي يتكون منها النظام السياسي للدولة ، فهذا الاستقرار هو بلا شك عنصر ايجابي
من عناصر القوة القومية ، أما كثرة التغيرات والتقلبات السياسية ، مثلما يحدث

في بعض دول العالم ، فانها تؤدي إلى ارباك الاجهزة السياسية وتحميلها بضغط ومؤثرات تسمى إلى الكيفية التي تعمل بها وتحررها من الاستقرار الذي يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية ، كما ان عدم الاستقرار السياسي يسيء إلى ثقة الدول الأخرى في الدولة التي تعاني من تلك الظاهرة ، ويدفعها إلى الاحجام عن الدخول بها في اتفاقات تخص مصالحها المشتركة.

ويرتبط بهذا العامل الاعتبار الآخر المتعلق بدرجة الوحدة القومية وبمدى التجانس في اتجاهات الرأي العام لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيدولوجية أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية وبالتالي اضعافها في مواجهة الدول الخارجية ، وأبلغ مثل على ذلك فرنسا قبل ديجول وبعده ، حيث أدى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به فرنسا ابان حكم ديجول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية وعلى نحو لم يتوفر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم .

ثانياً - فعالية السيطرة السياسية للحكومة على الدولة ، فكلما تدعمت هذه السيطرة كان ذلك من بين العناصر الإيجابية الهامة في قوة الدولة ، ومن أمثلة ذلك الصين قبل الحكم الشيوعي وبعده . فابان حكم شيانج كاي شيك وحزب الكومنتانج لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأراضي الصينية ، الأمر الذي أضعف من القوة السياسية للصين في الداخل والخارج أما بعد وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم فقد امتدت سيطرة الحكومة إلى كل أقاليم الصين وبشكل لم يتوفر لها في أي وقت من الأوقات طيلة تاريخها الحديث ، وقد انعكس هذا التغيير في سلطة الحكومة بتأثيرات إيجابية وحاسمة على قوة الصين القومية ، ذلك أن هذه السيطرة الفعالة هي التي هيأت المجال أمام ابراز تأثير العناصر الأخرى من عناصر هذه القوة ، وما ترتب على ذلك من تقدم مركز الصين في توزيعات القوى العالمية .

وأما فيما يتعلق بعامل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية للدولة ومدى تأثيره على قوتها القومية فهو أيضاً من العوامل التي لا تخفى أهميتها . فالمهارة الدبلوماسية هي التي تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وامكانياتها بصورة فعالة عند مباشرة

تأثيرها في سياسات وانجاءات الدول الخارجية ، وكما يقول البعض فان كفاية الدبلوماسية ليست بديلا للقوة العسكرية أو الاقتصادية للدولة ، ولكنها بأدواتها الخاصة تستطيع أن تدعم القوة القومية للدولة بدرجة أو أخرى .

والحقيقة أن الكفاية الدبلوماسية للدولة تتضمن هي الأخرى عددا من الأمور لعل أولها هو ضرورة التدقيق في اختيار الممثلين الدبلوماسيين للدولة كضمان لنجاحهم في أدائهم لمهامهم في الخارج . وبالإضافة فان هناك عدة اشتراطات أساسية أخرى يتعين توافرها لكي يمكن لهذه الدبلوماسية أن تحقق أهدافها بنجاح وأهم هذه الاشتراطات :

(أ) ان الدبلوماسية الناجحة تتطلب ايجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة حتى لا يكون في تناقض تصرفات الدولة وانجاءاتها تأثيره السلبي الضار على الجهود الدبلوماسية المبذولة في الخارج ، فرود الفعل يجب أن تكون محسوبة بطريقة دقيقة على قدر الامكان . كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسوبا بمتهى الدقة حتى ينتج أكثر الآثار ايجابية في تعزيز موقف الدولة ، وهناك تحركات دبلوماسية تفضل لا لسبب إلا لسوء توقيتها . والواقع أن خلق التناسق بين التحركات الدبلوماسية المختلفة للدولة في اطار مسن التوقيت المناسب ، وتحت أكثر الظروف ملاءمة لمصالحها ، انما يحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية مسن نوع خاص ، ويتوفر لها :

١ - القدرة على التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.

٢ - القدرة على التنبؤ الدقيق برودود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة .

٣ - القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الامكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ ، حتى يمكن للدولة أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها إلى الدرجة القصوى في أي موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية .

٤ - القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التي تقف في الجانب المضاد لمصالح الدولة .

٥ - المهارة في عرض موقف الدولة واتجاهاتها بطريقة تحول دون استفزاز الدول التي قد يكون لها تأثير خاص في تلك المواقف .

٦ - اظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد ، لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران في حد ذاتهما من العوامل السلبية التي تجلب عداوة الدول عليها .

(ب) أما الاشرط الثاني فهو أن التفاوض الناجح والفعال بين الدول ، يجب أن تدعّمه وتسانده أفعال وترتيبات عملية ، فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة في تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحددة يمكن من خلالها التأثير في موقف الطرف الذي يحتاج إليها ، كما أن الأدوات الدعائية التي تملكها الدولة يجب أن تستخدم هي الأخرى بطريقة فعالة لمضاعفة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر في عملية التفاوض . كذلك فإن التلويح ، ولو بشكل ضمني ، باحتمال استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون ماثلاً في ذهن المفاوضات حتى يقلل من عناد الطرف الذي يستخدم في مواجهته ذلك التهديد . وعلى العموم فإن وجود هذه الأدوات والترتيبات الفعلية يزيد من الثقة في دبلوماسية الدولة لأنه يخرج بها من دائرة الأقوال والتصريحات النظرية إلى دائرة الأفعال المادية المؤثرة .

(ج) ان الدبلوماسية الناجحة تتطلب المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل مستجيبة ومرتبطة باستمرار بطبيعة الظروف الدولية السائدة . والزعامة السياسية الناجحة هي التي تتوافر لها المقدرة على اختيار أنسب الوسائل والأساليب التي تنتهجها في تنفيذ سياساتها الخارجية ، ذلك أن فقدان الارتباط بين هذه الوسائل وظروف التنفيذ يضعف من تأثيرها ، ويعود على الدولة بضرر لا مبرر له .

وفيما يتعلق بالاعتبار الأخير والخاص بمدى كفاءة الأجهزة الدعائية ، نجد أن أجهزة الدعاية الكفاء هي التي يمكنها أن تمشد امكانياتها وتجندها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة ، وتنفيذ أهدافها بالكيفية التي تصمم بها تلك الاستراتيجية أصلا .

وتهدف الدعاية بوجه عام إلى خلق ردود فعل واستجابات سياسية ونفسية لدى الرأي العام الخارجي وعلى نحو يخدم الأهداف القومية التي تتوخاها الدول من اتباع سياسة خارجية معينة . والدعاية الفعالة هي التي تعمل على تشريح عقلية الرأي العام الخارجي المستهدف بها ، وتحليل نفسيته ، والتعرف على جوانب الضعف في تركيبه السياسي والاجتماعي والأيدولوجي وخلق ثغرات في جبهته تحاول أن تنفذ منها إلى أهدافها ، ومن ذلك مثلا : ان الدعاية السوفيتية تهاجم دائما الدول الغربية على أساس أن أيديولوجيتها الرأسمالية تسبب صراعات اجتماعية وطبقية تمزق الكيان الاجتماعي العام لتلك الدول ، كما أن هذه الأخيرة بصراعاتها المستمرة حول السيطرة الاقتصادية ومناطق النفوذ تسبب في اشعال الحروب العالمية .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن الدعاية الفعالة يجب أن تشمل على عدة عناصر أخرى أهمها :

(أ) أن تتوفر لها امكانيات ضخمة من المعلومات التي تنتج منها الصورة السياسية التي هي بصدد تقديمها إلى الرأي العام الخارجي ، وذلك حتى تعطى انطباعا خارجيا عاما بالثقة في ما تقوله هذه الأجهزة الدعائية وتحدث عنه .

(ب) أن تتوفر لها مهارة عالية في تركيب عناصر هذه الصورة السياسية حتى تحدث الأثر السيكولوجي والدعائي المطلوب ، أو بمعنى آخر أن يكون الشكل النهائي لهذه الصورة - بغض النظر عن عمليات التحريف أو التلوين التي تجري عليها - مساندا للخط السياسي العام الذي تروج له الدولة في المجتمع الخارجي .

(ج) ان يكون المظهر الغالب على السياسة الدعائية للدولة باعنا على تصديقها ويكون ذلك بالابتعاد عن المبالغة ، والكف عن ترويح أكاذيب يسهل اكتشافها

لأنه متى حدث ذلك أصبحت تلك الدعاية هدفا للهجوم المضاد وأنت بعكس المقصود منها .

(د) وأن تكون مرنة إلى الحد الذى يسمح بتحويل خطوطها والاطار الذى تقدم فيه متى تطلبت ضرورات التكتيك الدبلوماسى ذلك . أما الجمود الدعائى فانه يشل من قدرة الدولة على التصرف في مواجهة الطوارئ التى قد لا تكون في الحسبان . ويدخل ضمن هذه المرونة أن تكون الدعاية قادرة على تغيير نغمتها مع كل بادرة تغيير بطراً على مواقف الدولة التى توجه ضدها وذلك من حيث: التشديد أو التخفيف أو التوقيف الكامل لهذه الحملات الدعائية .

وأدوات الدعاية متنوعة وكثيرة منها الاذاعات والنشرات والكتيبات والتصريحات والايديولوجيات ، وخلاف ذلك من الأمور التى ستعرض لها بتفصيل أكبر في حديثنا عن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

٧ - الروح المعنوية للدولة :

تشكل الروح المعنوية أحد العناصر الحيوية التى تتركز عليها القوة القومية للدولة . وهذا العامل بالذات ليست له صلة مباشرة بالموقع الجغرافى أو الموارد الطبيعية أو القوة الاقتصادية أو السكان أو خلاف ذلك مسن عناصر قوة الدولة المادية التى سبق أن تحدثنا عنها . (١٩)

وتتصرف النواحي المعنوية أساساً إلى الجوانب العاطفية من حيث الوطنية والولاء للأرض وخلافه من الاعتبارات ذات الصلة الوثيقة بالقومية والتى تدفع الأفراد إلى وضع الصالح العام للدولة ، ورفاهيتها فوق الصالح الخاص ، وهذا الاستعداد للفداء والتضحية يترك أثراً كبيراً في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى ، ويبدو هذا أكثر ما يكون وضوحاً في قطاع القوات المسلحة بالدولة ، فالمعنويات المرتفعة لهذه القوات هى عنصر ايجابي من عناصر قوة الدولة بعكس الحال فيما لو كانت معنوياتها منهارة ، وهو الأنهار الذى ينعكس على قدراتها القتالية بلغت ما كانت درجة تسليحها واعدادها ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة على ذلك منها : انهيار خط ماجينو الفرنسى أمام الهجوم الألماني في الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن عدد الفرق الميكانيكية المدرعة التى هاجمت فرنسا كانت أقل بكثير من القوة الفرنسية المدافعة ، رغم أن بديهيات

الاستراتيجية العسكرية تفترض أن حجم القوة المهاجمة يجب أن يكون أضعاف القوة المدافعة . ثم هناك المثال الآخر الخاص بإيطاليا ، فانخفاض معنويات الجيش الإيطالي في الحرب العالمية الماضية أدى إلى انهياره واستسلامه بسرعة فاقت كل تصور . وفي السنوات الأخيرة يبرز المثال الخاص بأسيار مقاومة قوات فيتنام الجنوبية في مواجهة قوات الثوار بالرغم من أن فيتنام الجنوبية كانت تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية الماثلة لها ، ورغم ذلك فقد سقطت تحت الحكم الشيوعي وفقدت من دائرة النفوذ الأمريكي كلية .

ويمتد تأثير العامل المعنوي إلى السكان المدنيين أيضا . فالحرب الحديثة ليست قاصرة على ميادين القتال ، وانما تمتد إلى المدنيين الذين يتناوهم القتل والتدمير ، ومن هنا تلبو أهمية الروح المعنوية في حفز المدنيين على مضاعفة انتاجهم لدعم الجبهة العسكرية مهما بلغت فظاعة الضغوط التي تتعرض لها الجبهة المدنية ، كما قد يجد المدنيون أنفسهم مطالبين بالتكشيف وضغط معدلات استهلاكهم والتنازل عن كثير من احتياجاتهم الأساسية لتزويد كل المقدرات في خدمة المجهود الحربي للدولة . وبالإضافة إلى هذا وذلك ، فإن الروح المعنوية هي التي تعطى الحافز على رفض الاحتلال - فيما إذا وقعت الدولة تحتها - ومقاومته بكل الوسائل الممكنة . وهناك بعض الأمثلة التي تبرز تلك الحقيقة ومنها :

١ - ان ارتفاع معنويات الشعب السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية أدى إلى تدمير قوة ألمانيا النازية رغم أن القوات النازية استطاعت أن تسيطر على المراكز الاستراتيجية الحساسة ، واحتلال جزء كبير من الأراضي السوفيتية في المراحل الأولى للحرب .

٢ - ان ارتفاع معنويات شعب فيتنام الشمالية جعله يتحمل الخسائر الفادحة التي تسبب عنها القصف الجوي الأمريكي الذي استمر عدة سنوات ، مما أجبر الولايات المتحدة في النهاية على البحث عن تسوية سياسية للحرب الفيتنامية بعد فشل كل الاجراءات العسكرية .

ولا تقتصر تضحيات الأفراد في سبيل وطنهم على أوقات الحروب ، وإنما قد تبدو ضرورية أيضا في وقت السلام . فقد يطالب المواطنون بتوفير الأموال للاستثمارات التي توظفها الدولة في مشاريعها ، أو دفع مزيد من الضرائب للحكومة ، الخ . وتقبل هذه الاجراءات والتجاوب معها يعكس روحا معنوية عالية ، بخلاف الحال فيما اذا جوبت هذه الاجراءات بالمعارضة والرفض ، مما يجعل الدولة عاجزة عن تحمل مسئولياتها وأعبائها بالشكل الواجب بسبب سلبية مواطنيها وموقفهم المتخاذل منها .

ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد أن ارتفاع معنويات الشعبين الألماني والياباني بعد الحرب العالمية الماضية ، وبعد الهزيمة والاستسلام والاحتلال ، أدى بهما إلى إعادة بناء القوة القومية لكل من ألمانيا واليابان بحيث أصبحتا من أقوى المراكز الاقتصادية والصناعية في العالم وبشكل فاق قوة النول التي احتلتها مثل فرنسا وبريطانيا .

المبحث الرابع

الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم الأخطاء الشائعة في

عملية التقييم

نتناول في هذا الجزء من الدراسة تحليل الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وكذلك أهم الأخطاء الشائعة في عملية التقييم . فأما بالنسبة لهذه الصعوبات فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا - صعوبة حصر العناصر والمتغيرات المادية واللامادية التي تدخل في تركيب القوة القومية للدولة من الدول ، واعطاء وزن نسبي لكل متغير على حدة . فاجراء الحصر أو التحديد للعناصر المختلفة التي تتكون منها قوة أى دولة يعد من أشق الأمور التي تواجه القائم بالتقييم وذلك لكثرة تلك العناصر وتباينها ثم ان تحديد الوزن النسبي لكل عنصر هو أيضا عملية تحكيمية بحتة ويبدو هذا بشكل خاص عند تقييم دور العناصر اللامادية في القوة القومية لأن طبيعتها اللاموضوعية قد لا تتيح الفرصة أمام الوصول إلى نتائج محددة أو حتى تقريبية

في هذا الشأن . فعامل كالروح المعنوية مثلا كيف يتسنى حسابه وتقييمه بالمقاييس المادية عند استخلاص الوزن النهائي لقوة الدولة في ظرف من الظروف ؟ كذلك فان هناك بعض العوامل المادية الأخرى كدور الموقع الجغرافي التي تعكس هي الأخرى احدى الصعوبات البالغة في عملية التقييم .

ثانيا - صعوبة تحديد حقيقة التفاعلات الديناميكية المتعبرة والمعقدة التي تحدث بين هذه العناصر والمتغيرات . وهذه الصعوبة تختلف عن سابقتها في أنه اذا كانت الصعوبة الأولى ذات طابع كمي في الأساس ، فان الصعوبة الأخرى يغلب عليها الطابع الكيفي بشكل واضح . فلا يكفي القائم بالتقييم أن يتعرف على هذه العناصر والمتغيرات وانما يجب أن يصل إلى تصور واضح بشأن الكيفية التي تبرز بها وتتفاعل لتنتج في النهاية حجما أو كما محددًا من القوة القومية ، وفي الحقيقة أن تحديد الطبيعة الكيفية لهذه التفاعلات الديناميكية المعقدة والدائبة التغيير في نفس الوقت انما هي عملية لا موضوعية ويجوز أن تختلف بشأنها الأحكام والآراء اختلافا قاطعا ، ومثل هذه الصعوبة لا يمكن أن توفر صورة دقيقة ومحددة لحقيقة القوة القومية للدولة من الدول في وقت من الأوقات .

ثالثا - صعوبة تحديد انطباق الأدوات التي تستخدم في عمليات القياس والتحليل والتقييم ، وكذلك صعوبة تحديد المستويات المشمولة عن تقرير طبيعة الأدوات التي يمكن أن تستخدم في تحليل كسل واحد من تلك العناصر والمتغيرات . فمثلا اذا كان القائم بالتقييم يصدد تحليل أهمية العامل الجغرافي ، فما هي الأدوات التي يستخدمها في قياس تلك الأهمية ، ومن هو المشمول عن تحديد طبيعة تلك الأدوات ، هل هي المستويات السياسية أم مستويات أخرى لها نظرة فنية أكثر تخصصا وأدق تصورا ؟ واذا كان العامل الذي يتناوله التحليل هو الروح المعنوية ، فما هي الأدوات التي تستخدم في التعرف على درجة ارتفاع الروح المعنوية والتحقق من النتائج التي يمكن الانتهاء إليها في هذا الخصوص ثم من الذي يقوم على تطبيق هذه الأدوات والمقاييس ، الخ ؟ واذا كانت هذه الصعوبة تبدو كبيرة للدولة وهي تجري تقييما لقواها فانها تصبح أكبر نسبيا بالنسبة للدول الأخرى حين تقوم بعمل تقييم لقوة بعضها البعض .

رابعا - أما الصعوبة الرابعة فتتعلق بنوع الامكانيات المتوفرة لدى الدولة من أجهزة جمع المعلومات على اختلافها وتنوعها ، ومدى الكفاءة التي تعمل بها تلك الأجهزة . فالتقييم الصحيح يجب أن يبنى على أساس قوى من الحقائق والمعلومات والا أصبح التقييم غير ذي قيمة بالمرّة . ولما كانت عناصر القوة القومية للدول في حالة من التغير المستمر ، لذا فانه ما لم تتوافر لأجهزة جمع المعلومات المقدرة على تتبع هذا التغير وتحديد مداه وأهميته بالنسبة لكل عنصر ، فان التحديد الكمي لوزن العناصر التي تسمح طبيعتها بذلك ، وكذلك التحديد الكيفي لتفاعلات عناصر القوة القومية كلها ، يصبح أمرا غير ممكن أو غير معبر عن الواقع . ولذلك فان مستوى الكفاءة التي تعمل بها أجهزة جمع المعلومات يؤثر تأثيرا خطيرا ومباشرا على كل ما يرتبط بعملية التقييم .

خامسا - أما الصعوبة الأخيرة فتتصرف إلى كيفية ضمان الحيادة والموضوعية في التحليل لأن التحيز يفسد التقييم ويشوّهه . والحقيقة أن اشتراط الموضوعية في تقييم عناصر يفتر الكثير منها إلى الطبيعة الموضوعية ، لهو أمر قد يبدو مجافيا للمنطق ، ولكن العملية كلها تتعلق بالحدود التي يمكن أن يصل إليها التحيز في التقييم ، فان تجاوز الحد المعقول الذي يسمح به تفاوت الأحكام فانه يؤدي ولا ريب إلى افساد التقييم وتفريغه من كل مضمون ذي قيمة .

كان هذا عن الصعوبات الرئيسية التي تعترض عملية التقييم ، أما عن أهم الأخطاء الشائعة في تقييم قوة الدولة من جانب الدول الأخرى فهي تتمثل في :-

(١) تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة ، (٢) تصور بعض عناصر القوة على أنها ذات طبيعة دائمة ، (٣) التركيز على عامل مفرد في التقييم ، وفيما يلي شرح تفصيلي لكل واحد من هذه الأخطاء . (٢٠)

١ - خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة :

من الأخطاء الشائعة في عملية التقييم أن ينظر إلى قوة الدولة على أنها مطلقة ، وليست نسبية بالمقارنة بقوة غيرها من الدول . وهذه النظرة المطلقة تفسد التقييم وتبعده عن واقع علاقات القوى الموجودة في وقت ما . فعلاقات

القوى في المجتمع الدولي تتميز بالدينامية والتغير ، ومن الخطأ اذن أن ننظر إلى قوة دولة معينة على أنها ثابتة . حقيقة قد يحدث أن قوة الدولة لا تتغير في حجمها ومكوناتها وعناصرها الأساسية ، ولكن هذه القوة قد تكون ذات فاعليات مختلفة بحسب التغير الذي يطرأ على حجم القوة القومية للدول الأخرى ، فهي قد تكون ذات تأثير معين في وقت ما ولكنها في وقت آخر وفي ظل علاقات قوى مختلفة قد تؤثر على نحو مختلف سواء بالزيادة أو النقص .

ومن هنا ، فإن حجم قوة الدولة وفعاليتها يرتبطان في المقام الأول بعلاقات القوى الموجودة وبنوع التغير الذي يطرأ على تلك العلاقات من حيث الزيادة أو النقص . فبريطانيا في وقت ما خلال هذا القرن كانت من أقوى دول العالم على الإطلاق ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن الوضع قد اختلف جذريا ، لا بسبب أن بريطانيا أفلتت على تخفيض حجم قوتها العسكرية بل على العكس فقد أصبحت من الدول المهيمنة للأسلحة النووية والهيدروجينية ، ولكن بسبب أن هناك قوى أخرى أكثر تفوقا قد برزت إلى حيز الواقع الدولي مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مما جعل قوة بريطانيا في مجموعها لا تقاس بهاتين القوتين الهائلتين ، وبذلك يمكننا أن نقول ان بروز هذه القوى الهائلة قد جرد بريطانيا من سمعة التفوق الضخم الذي ظل ينسب إليها فترة طويلة من الزمن . والمثل يمكن أن يقال عن التغير الذي حدث في قوة الاتحاد السوفيتي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

٢ - خطأ تصور بعض عناصر القوة القومية على أنها ذات طبيعة دائمة :

وهذا الخطأ الآخر الشائع في عملية تقييم القوة القومية ينبع من الوهم الذي يتبادر إلى الذهن أحيانا ومؤداه أن بعض مكونات القوة القومية تتمتع بطبيعة دائمة لا يتصرف إليها التغير ، ومن ثم فإنها تستمر في أدائها لنفس الدور تحت كل الظروف وبغض النظر عن التغير الذي يتتاب علاقات القوى القائمة بين الدول الأخرى . وهذه النظرة أيضا غير واقعية ، وبخاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة التي تجعل من فكرة وجود عوامل ثابتة في قوة الدولة أمرا غير عملي بل وغير متصور .

٣ - خطأ التركيز على عامل مفرد في عملية التقييم :

ثم هناك الخطأ الناتج عن الافراط في التركيز على عامل واحد من عوامل القوة القومية للدولة ، بمعنى أن يغلب هذا العامل على كافة جوانب التقييم ، والتقييم السليم هو الذي يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي تؤثر في قوة الدولة التي يجرى هذا التقييم بشأنها ، حتى يكون التقييم متوازنا في النهاية ، وقريبا من الواقع على قدر الامكان . فمثلا لا يمكن الادعاء بأن عامل الاتساع الجغرافي يشكل العنصر الحاسم في قوة الدولة أو تعداد السكان أو مستوى التطور الاقتصادي ، الخ . وانما هذه العوامل مجتمعة يجب أن تحلل وتقيم في ضوء الحقائق والمعلومات المتاحة عن كل منها .

المبحث الخامس

كيفية استخدام القوة القومية

هناك عدة ملاحظات مبدئية تجدر الإشارة إليها قبل اجراء مناقشة تفصيلية حول وسائل استخدام القوة القومية . لقد ذكرنا من قبل أن القوة القومية تشمل على العديد من المكونات الرئيسية مثل الموارد والامكانيات المادية والبشرية والتسهيلات الجغرافية والقوة العسكرية ، الخ . وهى قوة بقدر ما تؤثر لصالح الدولة في سلوك الدول الأخرى ، ولكن اذا ما بقيت هذه الامكانيات دون استعمال كفاء فأنها تفقد قيمتها إلى حد كبير .

فأثناء المادى للدولة قد يعتبر في تقدير البعض ضمانا اوتوه إتيكيا لقوة الدولة ، ولكن قد يكون الحال على خلاف ذلك . فلسنوات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، ظلت قوة الولايات المتحدة في المجتمع الدولى محدودة على الرغم من ثرائها النسبي الضخم ، ويرجع ذلك إلى سلبية الولايات المتحدة في استظهار هذه القوة في علاقاتها الخارجية ، ولكن بعد الحرب تغير الوضع كلية . والمستعمرات تقدم من جهة أخرى مثالا واضحا على ذلك ، فثراء هذه المستعمرات المادى هو الذى أغرى الدول الاستعمارية الأقل منها في الامكانيات باستعمارها ، وقد سهل من ذلك عدم وجود قوة عسكرية تحمى تلك الامكانيات المادية .

ومن هنا نستطيع أن نقول ان الثراء المادى بلا منازع هو عصب قوة الدولة ولكن بشرط أن يستغل بكفاية وإلى أقصى حد ممكن لأن الثراء يمكن الدولة من الحصول على أدوات القوة القومية الأخرى ، وبخاصة أدوات الحرب والعنف ، مثلما كان يحدث في الماضى حين كانت الدول تشتري الأسلحة والمحاربين المرتزقة والحلفاء بما تدفعه لهم من مال .

وهناك ناحية أخرى وهى أن قصر استخدام القوة على أدواتها المادية أو المحسوسة فقط يعد أمرا غير واقعى، بل لا يسد وأن يمتد هذا الاستعمال إلى الأدوات الدعائية والنفسية والثقافية والأيدولوجية وغيرها حيث قد يكون

لها وزن كبير من التأثير في سلوك الدول الأخرى في بعض الظروف والمواقف، وبذلك تتكامل الأدوات المادية وغير المادية في إبراز قوة الدولة وتأثيرها الدولي.

والعامل الآخر الذي يهتما أيضا التعرف عليه، هو أن مبالغة الدول في تقييم قواها الذاتية قد يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة حين تجبر على استخدامها فقد تظن الدولة أنها تستطيع من خلال التهويش أن تحقق مآربها، غير أنها متى أجبرت على تجريب قواها في مواقف وأزمات محددة، فإنها سوف تفقد سمعتها واحترامها كدولة قوية، وسيصبح من الصعب عليها تعويض هذه السمعة المنهارة، وينطبق هذا الكلام نفسه على الدولة التي تلجأ إلى المبالغة في تقييم قوة الدول الأخرى لأن ذلك التهويل يؤثر على كيفية استخدامها للقوة المتاحة لديها.

كانت هذه بعض ملاحظات مبدئية حول كيفية استخدام الدولة للقدر المتاح لديها من القوة في أي ظرف دولي تكون طرفا فيه.

المبحث السادس

الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية

في أي موقف أو ظرف دولي نجد أن هناك عددا كبيرا من الدول الأطراف ذات الأهداف والمصالح المختلفة، وكل طرف يحاول أن يؤثر في باقي الأطراف بالطريقة التي تخدم مصالحه وأهدافه، أو بعبارة أخرى فإن علاقات المجتمع الدولي ليست علاقات ثنائية محدودة الأهداف، وإنما هي علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة، وقد تلتقى فيها الأهداف كما قد تتصادم، وهذا هو السبب الذي يعقد بصفة رئيسية من الكيفية التي تمارس بها كل دولة قوتها القومية في هذه البيئة الدولية الديناميكية.

ولكننا سنحاول هنا أن نختصر هذا التعقيد. وأن نصور الكيفية التي تمارس بها القوة القومية في شيء من البساطة. ولنبدأ بافتراض أن هناك دولتين، أ، ب، وأن بينهما نزاعا حول موضوع معين.

من البديهي أن دولة أ ستحاول أن تتصرف في النزاع بطريقة معينة لتؤثر في سلوك الدولة ب ، ومن الطبيعي أيضا أن تحاول ب أن تتبنى سلوكا يلغي من تأثير الطرق التي تستخدمها أ في مواجهتها . ودولة مثل أ تجد نفسها أمام أربعة أشكال من التصرفات البديلة في مواجهة الدولة ب وهي :

- ١ - عن طريق اقتناع ب بالأهداف التي تتوخاها من سياستها في النزاع بينهما .
- ٢ - عن طريق تقديم اغراءات تجعل ب في حالة تقبل لهذه الأهداف .
- ٣ - عن طريق التهديد بتوقيع العقاب على ب فيما اذا تجاسرت على الرفض .
- ٤ - عن طريق الالتجاء المباشر إلى القوة المسلحة لارغام ب على التسليم بتلك المطالب ، وهذه هي أساسا الوسائل التي تستخدم في ممارسة القوة القومية وهي على الترتيب :

الاقتناع - الاغراءات - توقيع العقوبات - استخدام القوة المسلحة . وفيما يلي تحليل لطبيعة كل واحدة من هذه الأدوات .

١ - أسلوب الاقتناع :

والاقتناع هو أسهل الأساليب في ممارسة الدولة لقوتها لأنه مني تم الاقتناع فان جهود الدولة في حماية أهدافها ومصالحها توقف عند هذا الحد . والطريقة التي تم بها ممارسة الاقتناع ، هي أن يقوم ممثلو الدولة بتحديد معالم الموقف وملايساته لممثل الدولة الأخرى وبالطريقة التي تجعلهم يتفهمون الدوافع التي تحيط بموقف الدولة التي يمثلونها . وعملية تعريف الموقف وتحديدته قد تشمل على مخاطبة بعض المشاعر أو المبادئ المشتركة التي تعتمد فيها الدولة الأخرى ، أو توضيح بعض الحقائق التي ربما تكون قد خفيت عليها ، أو تبين العواقب النهائية التي ربما تكون الدولة الأخرى قد أسقطتها من تقديرها . كما يقوم أولئك الممثلون الدبلوماسيون بتوضيح المزايأ أو العقوبات التي ستحل بالدولة الأخرى في حالة رفضها أو امتناعها عن الاستجابة لمطالب الدولة الأولى ، وهذا هو بالدرجة الأولى عمل الدبلوماسية ومحور اهتمامها . وما المؤتمرات والتنظيمات الدولية

الا دليل على محاولة الدول اقناع بعضها بالأهداف التي ترمى إليها من وراء اتاعها لسياسات معينة .

وبوجه عام يبدو أسلوب الاقناع من الأمور المحيية إلى الدول الصغرى حيث لا تمتلك الكثير من وسائل القوة الأخرى . ان الاقناع فضلا عن فعاليته في بعض الحالات فانه أرخص هذه الوسائل كلها وأقلها مخاطرة على الاطلاق .

٢ - أسلوب الاغراءات :

والاسلوب الثاني في ممارسة الدولة لقوتها ، هو أسلوب تقديم الاغراءات للدول الأخرى . وهذه الاغراءات تختلف في طبيعتها وتتنوع طبقا للموقف الذي تقدم فيه ، فأحيانا تكون تلك الاغراءات ذات صبغة نفسية محضة مثل اجراء بعض التغيير في دبلوماسية الدولة إلى الحد الذي يرضى اتجاهات الدول الأخرى التي يعينها أمر هذا التغيير .

غير أنه في معظم الأحوال تكون الاغراءات ذات طبيعة مادية تستفيد منها الدولة التي تقدم إليها . ومن أمثلة الاغراءات المادية : التنازلات الاقليمية ، والمعونات العسكرية في مجالات الأسلحة والقوات والقواعد والتسهيلات والوعود بالتدخل إلى جانب الدولة إذا ما تعرضت لهجوم مسلح من الخارج .

كما قد تكون الاغراءات اقتصادية على شكل منح وقروض كما تفعل الولايات المتحدة في برنامج معونتها الخارجية ، وهو البرنامج الذي ينظر إليه على أنه أهم أدوات الدبلوماسية الأمريكية في تعاملها مع العالم الخارجي . ويدخل في نطاق الاغراءات الاقتصادية كذلك العقود التجارية والامتيازات الجمركية والمساعدات الفنية ، الخ . وهناك الاغراءات السياسية التي من أمثلتها منح حق الحكم الذاتي أو الاستقلال السياسي لدولة تابعة ، أو تأييد موقف دولة في أحد المؤتمرات الدولية ، أو التصويت إلى جانبها في إحدى المنظمات الدولية بخصوص مشكلة معينة ، أو التسر على موضوع معين قد يكون في اثارته أمام ان رأى العام احراج للدولة التي يقدم إليها هذا الاغراء السياسي . (٢١)

وهي الطريقة الأخرى المتبعة في ممارسة الدولة للقوة المتاحة لديها . وهناك ارتباط فعلي وثيق بين الاغراءات والعقوبات، فمن أكثر العقوبات تأثيرا الامتناع عن تقديم اغراءات معينة ، بينما أن من أهم الاغراءات الامتناع عن توقيع عقوبة شديدة على الدولة المقصودة بها .

واسلوب توقيع العقوبات شائع جدا في المجتمع الدولي، ولكن لكي يكون هذا الأسلوب على أكبر قدر من الفعالية والتأثير ، فلا بد وأن يسبقه انذار للدولة التي ستوقع عليها العقوبة ، لا أن توقع العقوبة بطريقة مفاجئة أو غير متوقعة كاجراء انتقامي ضد بعض التصرفات الصادرة عنها . كما يجب أن يصاغ الانذار بطريقة تجعل التراجع عنه أمرا ممكنا في حالة رضوخ الدولة الموجه إليها هذا الانذار على نحو يرضى مطالب الدولة التي قلمته .

ومن أمثلة العقوبات الشائعة في العلاقات الدولية : الدعايات المعادية ، والتأييد السياسي لأعداء الدولة التي يوقع عليها العقاب ، وفرض قيود على الهجرة والتجارة والنقل ، والعقوبات الاقتصادية ، الخ . (٢٢)

٤ - اسلوب استخدام القوة المسلحة :

بالتجاء الدول إلى استخدام أسلوب القوة المسلحة ، فإنها تكون قد اجتازت الحد الذي يفصل بين العقوبات غير المبنية على العنف العسكري إلى القوة السافرة . وتختلف العقوبات غير العسكرية عن اسلوب القوة، في أن الأولى تعبر عن الرغبة في التأثير من خلال اللجوء إلى اجراءات مانعة لوقوع الضرر الذي تخشاه الدولة وتعمل على تلافيه . اما القوة فهي وسيلة الاجبار أو الاكراه الذي يستهدف الحصول على النتائج مباشرة وفي الحال . وفي هذه الحالة تحرم الدولة التي تشن عليها الحرب من أى اختيار أو ارادة ، وانما تكون تلك الارادة ملكا لطرف واحد فقط .

والحروب هي النتائج المباشرة لاستخدام القوة كأداة اجبار في العلاقات الدولية . فعن طريق الحرب تسعى بعض الدول للحصول على توسعات اقليمية،

أو امتيازات مادية واقتصادية ، أو اسقاط نظام سياسي معين لا تستطيع التعامل معه ، وبدون استخدام القوة فإن الوصول إلى هذه النتائج يصبح أمرا صعبا .
وينظر أساتذة العلاقات الدولية إلى الحرب على أنها حل يائس أخيرا لا يلجأ إليه إلا بعد ما يتأكد فشل كل أساليب ووسائل الاقتناع والتهديد والاغراء التي تمارس بقصد الوصول إلى أهداف معينة بذاتها .

يبقى بعد ذلك أن نعرف كيف يمكن للدولة أن تختار من بين الأساليب التي نتحدثنا عنها حين تضطر إلى استعمال قوتها القومية . وكقاعدة عامة فإن هذا الاختيار يتحدد في المقام الأول بطبيعة العلاقة القائمة بين الدولتين اللتين تكونان طرفا في هذه العلاقة :

١ - ففي حالة وجود اتفاق تام بين الدولتين ، فإنه من البديهي والطبيعي ألا يكون هناك مجال لاستخدام القوة المسلحة على أي نحو ، فما دام للدولتين اتجاه واحد من موضوع معين ، فلا داعي إذن لأن تحاول أي منهما التأثير في سلوك الدولة الأخرى ، هذا حتى باقراض ان إحدى الدولتين تمتلك قدرا من القوة أكبر بكثير من الأخرى ، ذلك أن هذه المحاولات تصبح غير ذات مغزى على الإطلاق . فحين تتفق اتجاهات الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا مثلا ، فإنه يصبح من غير الضروري أن يستعمل الاتحاد السوفيتي قوته الضخمة ضدها لأي سبب ، ولكن حين تختلف الاتجاهات ، يختلف الأمر تماما ، كما حدث أخيرا حين تدخلت القوات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا لتغير من اتجاهاتها بشكل ينسجم مع المصالح السوفيتية .

وربما يكون ذلك هو السبب في أنه بين الدول الصديقة فنادرا ما يحدث تنويه إلى موازين القوى النسبية في علاقاتها ببعض ، بعكس الحال بين الدول التي تجمعها علاقات عدا ، فنحن لا نسمع عن مقارنات بين القوة الأمريكية وقوة بريطانيا ، ولكننا نسمع عن مقارنات مستمرة بين قوة أمريكا وقوة الاتحاد السوفيتي . والدول الصديقة تجامل بعضها بالتظاهر كما لو كانت ذات قوى متكافئة حتى ولو لم يكن الأمر كذلك ، ويستمر هذا التظاهر باستمرار الاتفاق الذي يوحد اتجاهات ومصالح هذه الدول . وظهور أية بوادر لمقارنات في قوى

هذه الدول ازاء بعضها يعتبر من المؤشرات الدالة على بدء ظهور اختلافات بينها

٢ - الحالة الثانية وفيها يكون عدم الاتفاق موجوداً ولكنه غير ذى تأثير حاسم في علاقة الدولتين ببعضهما ، إذ توجد بينهما حالة من الاتفاق في مجالات أخرى متعددة ، وهنا يبرز أسلوب الاقتناع كأفضل الطرق المتبعة في ممارسة الدولة لقوتها ، ويتم ذلك من خلال استمالة المبادئ والعواطف والمصالح التي الثقة تشترك فيها الدولتان، وبالطبع فإن هذا الأسلوب يناسب الدول الصديقة ولكنه لا ينجح مع الدول التي يشوب علاقاتها العداوة والتوتر وأزمة المتبادلة .

٣ - الحالة الثالثة وفيها يكون عدم الاتفاق موجوداً وإن كان بصورة أشد منه في الحالة السابقة، إلا أن العلاقة بين الدولتين لا تزال بوجه عام علاقة صداقة . وهنا يبرز أسلوب الاغراءات كبديل أفضل لأسلوب الاقتناع . وأوضح الأمثلة على ذلك : أسلوب المعونات الاقتصادية الخارجية ، فهذه المعونات تقدم بصفة سياسية للدول الصديقة ، وكذلك المعونات العسكرية التي تقدم هي الأخرى للدول المتحالفة . وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تضاعف من تلك المعونات إلى الحد الذي يسمح بإزالة مظاهر عدم الاتفاق بين الدولتين .

٤ - الحالة الرابعة وفيها يغلب طابع الاختلاف وعدم الاتفاق على علاقة الدولتين ببعضهما ، وهنا يمكن التركيز على أسلوب التهديد بتوقيع العقوبات أكثر من التركيز على تقديم الحوافز والاعراءات ، ذلك أنه مادام أن العلاقات عدائية، فإن أسلوب التهديد بالعقاب لن يجعلها في حالة أسوأ مما هي عليه، فالشك والكرهية وأوضاع التآزم بين الدولتين تجعل أساليب الاقتناع والاعراء غير مجدية .

٥ - الحالة الخامسة وفيها يخفق أسلوب التهديد في حماية مصالح الدولة، ومن ثم تلجأ إلى القوة العسكرية لإنهاء وضع تعتقد ان استمراره يلحق بها ضرراً غير مقبول .

من هذا كله نخلص إلى القول بأن المفاضلة بين هذه الأساليب البديلة في ممارسة الدول لقوتها إنما يتأثر بحالة الاتفاق أو الاختلاف . وبحالة الصداقة أو العداوة التي تطبع علاقات الدول ببعضها ، وينتقل التركيز من أسلوب لآخر بحسب طبيعة تلك العلاقة (٢٣) .

غير أن هناك حقيقة يجدر التنويه بها خاصة بهذه المفاضلة، وهي أن بعض الدول قد تكون قادرة على أسلوب من الأساليب المذكورة آنفاً ، ولكنها لا تقدر على الأساليب الأخرى . فالدولة ذات القوة العسكرية المحدودة لا تستطيع أن تلجأ إلى إستخدام القوة للتأثير في سلوك دولة كبرى مجاورة ، ولذلك فهي تجد نفسها مضطرة إلى ممارسة أسلوب التخريب بكفاية أكبر منه بالنسبة لأسلوب العمل العسكري المنظم . والدول الفقيرة لا تستطيع أن تلجأ إلى أسلوب المقاطعة أو الجزاءات الاقتصادية . والدول التي ليست لها ايدولوجية قابلة للتصدير لا تستطيع أن تلجأ إلى أسلوب الإقناع بالدعاية كما هو شأن الدول صاحبة الايدولوجيات التي يمكن أن تلقى إستجابة دولية واسعة ، وهكذا .

المبحث السابع

القيود التي ترد على ممارسة القوة القومية

أوضحنا في تحليلنا السابق أن القوة القومية تمثل الأداة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الأهداف التي تتوخاها من وراء إتباع نمط معين في سياستها الخارجية ، ولكن هل يعنى ذلك أنه لا توجد أية روادع أو ضوابط أخلاقية وقانونية وأدبية تحد من التطرف في ممارسة القوة القومية وتجعل الدول تحصر هذه الممارسة في أضيق حدودها خوفاً من أن يعرضها ذلك لجزاءات يفرضها المجتمع الدولي عليها ؟

لقد تصدى أساتذة العلاقات الدولية للإجابة على هذا التساؤل بأن سلموا بوجود بعض الضوابط الأخلاقية والأدبية والقانونية التي تقيد من حرية الدول في إتجائها إلى إستخدام القوة ومن أهم هذه الضوابط في إعتقادهم : الأخلاقيات الدولية ، والرأى العام العالمي ، والقانون الدولي ، ومبدأ السيادة القومية .

أ - الأخلاقيات الدولية

إن فكرة بعض أساتذة العلاقات الدولية عن دور الأخلاقيات والقيم في المجتمع الدولي تنبع من تقديرهم للدور الذي تمارسه هذه القيم والأخلاقيات في السلوك الإنساني والاجتماعي بإعتبارها م معايير ترشيد لهذا السلوك ، فهي التي تميز الخطأ من الصواب . كما أنها هي التي تحدد المقبول من غير المقبول

اجتماعياً ، ويؤدي فقدان التجانس في القيم والمعايير الأخلاقية في أى مجتمع إلى دفعه إلى أوضاع من التمزق والصراع التي ما كانت لتحدث لو أن هناك إطاراً من القيم والأخلاقيات المشتركة التي يلتزم بها الأفراد الذين ينتمون إلى هذا المجتمع — (٢٤) .

ولكن إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للمجتمعات السياسية الداخلية ، فهل يصح ذلك بالنسبة للمجتمع الدولي ، أى هل يمكن أن تؤدي القيم الأخلاقية مثل هذا الدور المؤثر والفعال في صياغة علاقاته واتجاهات الدول الاطراف فيه ؟ يعتقد البعض ونحن نشاركهم في هذا الاعتقاد ان الأخلاقيات الدولية تعتبر من أعقد جوانب العلاقات الدولية وذلك لصعوبة التوصل إلى معايير متفق عليها دولياً حول جوانب الصواب والخطأ في سلوك الدول الخارجي ، فالأخلاقيات حقيقة نسبية وهي ترتبط بالاختلاف والتنوع في تجارب الدول التاريخية وكذلك في خلفياتها الثقافية ، الخ . ومن ثم فإنه لا يمكن الاعاء بأن هناك قيماً وأخلاقيات تحظى بالتأييد المطلق للمجتمع الدولي . وقد كان ذلك سبباً في حدوث إنقسام في الرأي حول ما إذا كان هناك وجود فعلي لمجموعة من المعايير الأخلاقية الدولية التي تخدم كإطار لتنظيم العلاقات الخارجية للدول . فهناك البعض ممن أنكروا وجود مثل هذه المعايير ، وهناك البعض الآخر ممن أقروا بوجودها ولكنهم لم يصلوا إلى تحديد دقيق وواضح بشأن المضمون الحقيقي لها ، هذا في حين أن هناك فريقاً ثالثاً لم يرى الأخلاقيات الدولية إلا على أنها مجرد إمتداد للأخلاقيات الفردية ، وأنكروا أن يكون لها أى مضمون مختلف .

فأما عن الفريق الأول الذى ينكر وجود معايير وقيم أخلاقية دولية فهو يعتقد أنه يمثل الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية من حيث النظر إلى المصالح القومية على أنها الدافع الرئيسى الذى يتحكم في تشكيل إتجاهات الدول فى علاقاتها الخارجية ، وفي رأيه ان اعتبارات المصلحة القومية تنفى الحاجة إلى الإلتزام بأخلاقيات دولية يمكن أن تشكل قيداً على حرية الدولة في الدفاع عن هذه المصالح بالشكل الذى تراه . والحقيقة أن هذه الإتجاه الذى ينعت نفسه بالواقعية يعبر في رأى كثيرين نزعة ميكافيلية لا أخلاقية لأنه ينزع من سلوك الدول كل الضوابط التي يمكن أن تردع تصرفاتها غير المشروعة .

وأما عن الفريق الثاني فهو لا يعتقد في وحدة الأخلاقيات الفردية والدولية ، وإنما يقر بوجود نوع من الاختلاف ، وأن لم يكن بالضرورة اختلافا كاملا بينهما ، وهم يقدمون تبريراً لهذا الاختلاف بقولهم أن الضغوط النفسية والتوترات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في المجتمع قد تدفع به إلى الالتزام بقيم وأخلاقيات يشارك فيها غيره من الأفراد كأداة لمجابهة تلك الضغوط التي هي أقوى من أن يتصدى لها بمفرده . أما في المجتمع الدولي فإن الأمر على خلاف ذلك . فالمصالح القومية للدول تختلف ، وهذه الاختلافات لا يمكن إذابتها من خلال الإلتزام بقيم وأخلاقيات دولية مماثلة لتلك التي تؤثر في علاقات الأفراد داخل مجتمعاتهم القومية . ولكن هذا التفاوت في الوضعين لا ينفى في رأى هذا الفريق أن هناك بعض أخلاقيات دولية تراعيها الدول في سلوكها ، ومن أمثلة هذه الأخلاقيات الدولية التي هي موضع قبول عام : إدانة فكرة الحرب العدوانية وإنكار مشروعيتها وإستتكار التدخل المسلح في شئون الدول الأخرى ، إلا في حالة التعرض لاستفزازات عدائية شديدة لا قبل للدولة على تحملها ، وإحترام الحقوق الإنسانية وإدانة سياسات التمييز العنصرى ، والإقرار بحق كل دولة في الحكم الذاتي وإحترام حق الدول في تقرير مصيرها ، والإمتناع عن وضع عراقيل في طريق التطور الاقتصادى للدول ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن الذى يضيف قوة خاصة على هذه الضوابط الأخلاقية الدولية هو وجود مؤسسات ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية التي يمكن أن تدين أى خروج عليها ، بل وأن تفرض من الجزاءات الأدبية والمادية ما يحول دون إنتهاك تلك الأخلاقيات أو الاستهتار بها ، هذا بالإضافة إلى قوة الرأى العام العالمي وإتجاهه من هذه الأخلاقيات الدولية ، وإستنكاره لأى مظهر من مظاهر الاعتداء عليها .

يبقى الفريق الثالث الذى يعتقد أن قيم المجتمع الدولى ليست إلا إمتداداً أو إنعكاساً للأخلاقيات الفردية ، وهذا الفريق يدعي أن القيم الأخلاقية والأدبية لا تتجزأ وإنما تتبع قانوناً أعلى ، والشخصية الإنسانية في تصور هذا الفريق هي النواة التي تتمركز حولها كل هذه القيم ، فهي التي تبلورها وتؤثر فيها وتتأثر بها ، والأساس الذى تبنى عليه القيم الفردية يتمثل في وجوب الإحترام المتبادل لحقوق الآخرين ، وبالمثل فإن أخلاقيات المجتمع الدولى يمكن

أن تكون على نفس النمط ، وهي بهذا تستطيع أن تحرر سلوك الدول من إعتبارات الأنايية القومية الضيقة . غير أن التعقيب الذى يمكن أن يرد على هذا الرأى هو أن الاعتقاد فى وجود قانون أخلاقى أعلى لا بد وأن يقترن بنوع من الإيمان به ، وهذا الإيمان لا يمكن أن ينشأ إلا نتيجة الاتفاق على وجود مضمون محدد لهذا القانون والاتفاق به كقائمة نحو الإلتزام به . وفي المجتمع الدولى فليس هناك إتفاق عام شامل على وجود مثل هذا القانون الأخلاقى ، فمقاييس الدول الأخلاقية تختلف ، فضلاً عن أن القيم الأخلاقية أمر نسبي وعادة ما تخضع لتفسيرات وأحكام متباينة ، ومن هنا لا يمكن التصيد بمبدأ الإلتزام المطلق بقيم وأخلاقيات تمثل في جوهرها حقيقة نسبية .

وبغض النظر عن القيمة الحقيقية لكل واحد من هذه الآراء ، فإنه تبقى حقيقة أخيرة لا جدال فيها وهي أن هناك بعض أخلاقيات دولية عامة تؤثر في السلوك الخارجى للدول ، ويؤدى الخروج عليها إلى تعريض الدولة المخالفة لجزاءات عديدة ، ليس أقلها الجزاءات الأدبية أو غير الرسمية .

ب - الرأى العام العالمى

أما الرادع الأديبى الثانى على التماذى فى إستخدام القوة القومية فهو الرأى العام العالمى ، والمقصود بالرأى العام العالمى الإتفاق الذى يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية فى السياسة الدولية . وهذا الإتفاق الدولى فى الرأى يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائى عالمى إزاء أى تصرف دولى يكون فيه خروج على هذا الإتفاق ، وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة .

غير أننا نلاحظ ثمة عدم إتفاق فى الرأى حول قيمة التأثير الأديبى للرأى العام العالمى فى السياسة الدولية ، فهناك البعض من يعتقدون فى أهمية هذا التأثير ويقولون أن هناك مشاريع هامة فى السياسة الدولية ظهرت تحت ضغط الرأى العام العالمى ، ومنها على سبيل المثال : عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨ الذى أعلن نبله للقوة

كأداة من أدوات السياسات القومية للدول ، ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . أما البعض الآخر ممن ينكرون قيمة الرأى العام العالمي في التأثير على السياسات الخارجية للدول ، فيذكرون أمثلة عديدة تبرز عدم جدوى هذا التأثير ومنها : إخفاق الرأى العام العالمي في ردع الاعتداءات اليابانية ضد الصين في الثلاثينات من هذا القرن ، أو الاعتداءات الإيطالية ضد الحبشة في عام ١٩٣٥ ، أو ردع ألمانيا النازية عن تنفيذ مخططاتها التوسعية في أوروبا ، أو التدخل السوفيتي المسلح في المجر وبولندا عام ١٩٥٦ أو إيقاف الحرب الأمريكية في فيتنام منذ أوائل الستينات ، أو غير ذلك من المواقف الدولية .

وإذا كان لنا أن نعلق على هذين الاتجاهين فبإمكاننا أن نقول إننا لا نستطيع الادعاء بأن الرأى العام العالمي فاقد التأثير تماماً ، إلا أن قيمة هذا التأثير تختلف بحسب الظروف والمواقف الدولية ، فبينما تظهر في بعضها بشكل إيجابي حاسم ، تظهر في البعض الآخر على نحو أقل إيجابية ، وليس هناك من دولة في العالم مهما بلغت قوتها تستطيع أن تتجاهل الرأى العام العالمي تماماً ، بل نجد الدول تحاول دائماً أن تعطي تفسيرات ومبررات لسياساتها بغية إقناع الرأى العام العالمي بها ، وتفادياً لما قد يجلبه عليها عدم اقتناعه من معارضة .

ويعتقد أساتذة العلاقات الدولية أن هناك عاملين يمثلان الأساس في توحيد اتجاهات الرأى العام العالمي . أما أولهما فهو العامل السيكولوجي ، وأما ثانيهما فهو العامل التكنولوجي . فأما التبرير الذي يبني عليه العامل السيكولوجي فيتمثل في أن الطبيعة الإنسانية ذاتها تولد الاعتقاد العام والمشارك في عدد من القيم والمبادئ الأدبية والأخلاقية التي لا تتأثر بالأختلافات القومية أو العنصرية ، وأى إنتهاك لهذه القيم يعتبر تحدياً وإستفزازاً مما يدفع إلى استنكاره والاحتجاج عليه على نطاق دولي واسع .

غير أن هناك البعض ممن يشككون في سلامة الافتراض القائل بوجود أساس نفسي يوحّد اتجاهات الرأى العام العالمي ، ويقولون ان الاختلاف الجذري في أوضاع الدول لا يسمح بوجود هذه الوحدة النفسية النامية . فهناك

دول تتمتع بالوفرة الاقتصادية في حين توجد دول أخرى تعيش في مستوى الكفاف ، وهناك دول دكتاتورية وأخرى ديمقراطية ، ودول قوية وأخرى ضعيفة ، وهذا التفاوت في ظروف البيئات السياسية الداخلية ينعكس على إتجاهات الرأي العام فيها ، فكيف نفترض إذن وجود تماثل نفسي في هذه الإتجاهات إذا كنا نعلم أن الرأي العام في كل دولة يتشكل وفقاً للمؤثرات التي تتفاعل في تلك البيئات القومية المتميزة ؟ وعلى الرغم من وجهة هذا الرأي ، إلا أننا لا نستطيع أن نقبله على علاته ، فحقيقة أن البيئات السياسية القومية تشكل إتجاهات الرأي العام فيها ، إلا أنه ما لم يكن هناك حد أدنى من الوحدة النفسية التي تجمع بين إتجاهات الرأي العام في دول العالم المختلفة ، فإننا لا نستطيع أن نزعم حينئذٍ بوجود رأي عام عالمي ، وتتحول فكرة الرأي العام العالمي إلى خرافة لا وجود لها في السياسة الدولية ، وهذا بلا شك اعتماداً خاطئاً تكذبه الشواهد والوقائع العملية .

يبقى بعد ذلك أن نناقش الرأي الذي يعتقد بأهمية العامل التكنولوجي في توحيد إتجاهات الرأي العام العالمي ويقوم هذا الرأي على أساس أن الثورة التكنولوجية في أساليب الاتصال استطاعت أن تُلغى تأثير العوائق الطبيعية والمسافات الجغرافية التي كانت تحول دون تقارب الدول وتفاعلها مع بعضها غير أننا هنا أيضاً نجد من يتصدون للتقليل من أهمية هذا العامل التكنولوجي ، ويقولون أنه برغم هذه الثورة التكنولوجية فما يزال العالم منقسماً وبصورة أكثر حدة وخطورة منه في أي وقت مضى ، ذلك أن النزعات القومية للدول لا تزال تلعب الدور الأول في تحديد اتجاهاتها ، وفي تشكيل نظرتها إلى أحداث السياسة الدولية ، وما دامت النزعات القومية هي المسيطرة ، وما دام أنه ليست هناك أية دلائل تشير إلى قرب اضمحلال هذه النزعات القومية في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل ، فسيظل الرأي العام العالمي منقسماً على نفسه ، ويكون من قبيل المبالغة عندئذٍ أن ندعي أن العامل التكنولوجي قد أسهم في التقريب بين إتجاهات الدول ، وأنه يعمق هذه الوحدة بمرور الوقت .

وهذا الرأي لا يمكننا أن نقبله هو الآخر على إطلاعه ، فحقيقة أن النزعات

القومية لم تضمحل ولن تختفى ، إلا أن ذلك لا يصح أن يتخذ كمبرر لإلغاء
فاعلية العامل التكنولوجي كلية في مجال التأثير في أوضاع الرأي العام العالمي .
فالثورة التكنولوجية ربطت العالم كله بشبكة واسعة ومحكمة من الاتصالات
التي لم يكن للمجتمع الدولي سابق عهد بها ، وقد أدى ذلك إلى أن أي حدث يقع
في منطقة من العالم ، مهما كانت نائية ، يخلق ردود فعل فورية وعلى أوسع
نطاق عالمي ممكن ، وردود الفعل هذه تتمخض في النهاية عن اتجاهات عامة
تبدو وكأنها المسيطرة على « المزاج السياسي العالمي » إذا جاز لنا أن نستخدم هذا
التعبير ، وهذه الاتجاهات العالمية لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها ، فهي
المؤشر الذي يوضح مدى استعداد العالم لتقبل أو رفض بعض أنماط السلوك
الدولي كما تعكسها مواقف السياسة الخارجية .

ج - القانون الدولي

والقانون الدولي قد يقوم بدور هو الآخر في تقييد ممارسة الدول لقوتها
القومية وذلك عن طريق التفسيرات القانونية التي يعالج بها موضوع الحرب في
العلاقات الدولية . فمتذ البداية حاول فقهاء القانون الدولي التفرقة بين ما أطلقوا
عليه الحروب العادلة والحروب غير العادلة وقد أقروا بحق الدولة في اللجوء إلى
الحرب في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، أو كإجراء إنتقامي لدفع ما قد
يلحق بها من أضرار على يد الدول الأخرى .

على أن معالجة هذه المشكلة بالمعايير القانونية وحدها يعتبر أمراً غير كاف إذا
ما أخذنا في الاعتبار المؤثرات السياسية المعقدة والمتداخلة التي تحكم نظرة
الدول من موضوع القوة والحرب ، الأمر الذي حدا بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن
الحرب هي عمل سياسي في الأساس وليست عملاً يخضع للتفسيرات القانونية
المحضة . وهم محقون تماماً في تصورهم هذا .

ومهما يكن الأمر فلا يسعنا إلا أن نقر بوجود محاولات مستمرة من جانب
المنظمات الدولية لتنظيم استخدام القوة في العلاقات الدولية من خلال التأكيد
على عدة مبادئ منها : ضرورة إحترام الدول لحق كل منها في الاستقلال
السياسي ، والامتناع عن اللجوء إلى الأعمال العدوانية ، والعمل على حل

المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ورفض الاعتراف بالنتائج التي ترتب عن الاستخدام غير المشروع للقوة ، والامتناع عن تأييد العدوان ، الخ . وقد بدأت هذه المحاولات في الواقع منذ مؤتمر لاهاي الأول الذي إنعقد في عام ١٨٩٩ ونادى بوجود إمتناع الدول عن إستخدام العنف المسلح في علاقاتها ، ودعا إلى ضرورة العمل على تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . إلا أن مؤتمر لاهاي لم يضع نظاماً إجبارياً لتنظيم هذه العلاقات وإنما تركها لاختيار الدول المعنية ، ثم جاءت المرحلة الثانية مع عصبة الأمم التي أقرت بـعـدم مشروعية الحرب العدوانية ، وخولت مجلس العصبة الحق في توقيع جزاءات مناسبة على الدول التي تلجأ إلى استعمال القوة بطريقة غير مشروعة . إلا أن هذا النظام كان يشتمل على بعض الثغرات التي جعلت تطبيقه غير فعال . وفي عام ١٩٢٨ أبرم ميثاق بريان كيلوج - الذي أسلفنا الإشارة إليه - والذي ندد بالحرب وأنكر مشروعيتها كأداة لسياسات الدول القومية . وفي عام ١٩٤٥ صدق على ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أن الغاية من قيام الأمم المتحدة هي حفظ السلام والأمن الدوليين . وتبعاً لذلك ، فقد نادى الميثاق بمبدأ تحريم والتدابير القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، وطلب من الدول الأعضاء في المنظمة المساهمة في الاجراءات والتدابير الجماعية التي تلجأ إليها المنظمة الدولية لتمنع الدول التي تلجأ إلى ممارسة الأعمال العدوانية ضد غيرها .

ورغم أهمية كل هذه المحاولات ، إلا أن هناك فريقاً من المحللين السياسيين الذين ينكرون القيمة العملية لهذه الجوانب القانونية في تنظيم استخدام القوة ، ويضربون مثلاً لذلك بما يحدث داخل الأمم المتحدة حيث كثيراً ما تمتنع الدول عن إصدار أحكام قانونية على تصرفات بعضها . فهناك دول تحاول تفادي الجدل العنيف الذي يثور حول تعريف العدوان لعدد من الأسباب منها : إن المنطقة أو الدولة التي يثور حول تصرفاتها الجدل القانوني قد تكون غير ذي أهمية من وجهة نظر مصالح الدولة الممتنعة ، ومن ثم فليس هناك ما يدعوها ، أو هكذا تعتقد ، إلى اقباح نفسها في مجادلات ومناقشات قانونية لن تنفيذ منها شيئاً ، بل وربما عرضتها لعداء بعض الدول التي يعينها أمر تلك التفسيرات القانونية . كذلك قد يكون الامتناع راجعاً إلى الرغبة في تفادي الحرج الذي ينشأ بسبب المواقف التي تشتمل على مواجهات مباشرة بين الدول الكبرى ،

وقد يكون في الانحياز إلى جانب دفعاً بالجانب الآخر إلى وضع ضغوط سياسية أو اقتصادية تضر بمصالح الدولة المنحازة . وفي حالات أخرى يكون التهرب من إصدار هذه الأحكام القانونية راجعاً إلى الانحياز إلى جانب دولة صديقة أو حليفة ، الأمر الذي يضع اعتبارات المجاملة فوق مبادئ القانون . وفي بعض المواقف يكون التهرب بسبب تصادم هذه الأحكام القانونية مع العلاقة الأيديولوجية للدولة المنتهبة بالدولة المعتدية ، وهو أمر يجعلها تغلب الاعتبارات المذهبية على حكم القانون ، الخ . وهذه الأمور كلها هي التي تدفع هذا الفريق من المحللين إلى القول بأن النصوص القانونية قد تبدو عملاً عظيماً وجذاباً من الناحية النظرية ، إلا أن حقائق السياسة الدولية تجعل من تنفيذها وإخراجها إلى حيز الواقع من الصعوبة بمكان .

وعلى أية حال فإن ضعف تأثير القانون الدولي على استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب ألا يكون باعثاً على فقدان الثقة تماماً بقواعده وأحكامه ، فربما أدى لإكتمال هذه المحاولات مستقبلاً ، إلى زيادة التأثير الذي يمارسه القانون على تصرفات الدول في موضوع القوة والحرب بل درجة أكبر مما هو حادث الآن .

د - مبدأ السيادة القومية

أما القيد الأخير الذي يرد على استخدام القوة القومية ، فهو مبدأ السيادة القومية . ويعنى هذا المبدأ أن للدولة سلطة تقرير كل ما يتصل بالدفاع عن مصالحها ، كما أن لها الحق في حماية استقلالها وكيانها ، غير أن هذا لا يعنى أن تضع الدولة سيادتها فوق سلطة القانون الدولي ، أو أن تفعل ما تشاء دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى . ومن هنا فقد حاول القانون الدولي تنظيم حق الدولة عند ممارسة سيادتها القومية بأن وضع بعض القيود على هذه الممارسة ومنها وجوب مراعاة الحقوق الأساسية للدول الأخرى وهي : حق الدولة في البقاء ، وحقها في الاستقلال ، وحقها في المساواة وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وحقها في التبادل التجاري مع غيرها من الدول .

وعلى الرغم من أن الدول تحتفظ لنفسها - كما أسلفنا القول - بالحق في إتخاذ أى اجراءات تراها ضرورية للدفاع عن مصالحها ، إلا أننا نلاحظ أن الدول تقبل بعض تلك القيود على حريتها في استخدام القوة ، وهي من أجل ذلك تدخل في اتفاقات ومعاهدات مع غيرها من الدول ، وبمقتضاها تعلن تلك الدول عن رغبتها في تجنب استعمال القوة في علاقاتها المتبادلة ، كما أن هناك دولاً أخرى تدخل في مفاوضات حول نزع السلاح والرقابة على التسليح لتقليل احتمالات استخدام القوة المسلحة . والدول حين تفعل ذلك فهي لا تنازل عن سيادتها القومية ، وإنما هي تقبل ببعض القيود على ممارستها لها ، وهي القيود الضرورية لمنع تحول المجتمع الدولي إلى صراع على القوة تستفيد منه الدول القوية على حساب الدول الضعيفة ، الأمر الذى قد ينتهي بهذا المجتمع في النهاية إلى أوضاع من الفوضى والتمزق والعنف المستمر .

المراجع

- Organski, *World Politics*, op. cit., p. 91 (1)
- Morganthau, *Politics Among Nations*, op. cit., p. 101
- Deutsch, *On the Concepts of Politics and Power*, in, James Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, op. cit., p. 257. (2)
- Organski op. cit., p. 95. (3)
- Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., pp. 61 - 62
- Organski, op. cit., pp. 200 - 204. (4)
- Schleicher, *International Relations*, op. cit., pp. 233 - 234. (5)
- Organski, op. cit., pp. 96 - 97. (6)
- Ibid, p. 101. (6)
- Ibid, pp. 102 - 103. (7)
- Ibid, p. 328. (7)
- Ibid pp. 328 - 382 (8)
- Ibid ,pp. 328 - 329 (9)
- Ibid, pp. 329 - 330. (10)
- Ibid, p. 330. (11)
- Mackinder G, *Geography and the Pattern of Power*, in Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics*, op. cit., pp. 328 - 332. (12)
- Kurt London, *The Permanent Crisis*, (Blaisdell Publishing Company, Mass, 1988), pp. 34 - 41.
- Organski, op. cit., pp. 118 - 131.
- Frederick Hartmann, *The Relations of Nations*, (Macmillan, New York, 1967), pp. 46 - 50.
- Jean Gottman, *Geography and International Relations, in Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 128 - 140.

- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 110 - 116.
- Charles Lerche & Abdul A. Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., p. 71.
- Klaus Knorr, *Military Power and Potential*, op. cit., pp. 58 - 73.
- Charles Schleicher, *International Relations: Cooperation and Conflict*, (Prentice Hall of India, Inc., Delhi, 1963), pp. 236 - 247.
- A.F.K. Organski, *World Politics*, op. cit., pp. 131 - 137.
- (16) راجع في ذلك :
- A.F.K. Organski, *World Politics*, op. cit. pp. 134 - 137.
- (16) راجع في أهمية عنصر السكان في موضوع القوة القومية :
- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 121 - 128.
- Kurt London, *The Permanent Crisis*, op. cit., pp. 44 - 48.
- Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics*, op. cit., pp. 392 - 426.
- (16) راجع في ذلك :
- Klaus Knorr. *Military Power and Potential*, op. cit., pp. 54 - 58, pp. 73 - 89.
- James R. Schlesinger, *Economic Growth and National Security*, in, *The Theory and Practice of International Relations*, edited by William Oslon, op. cit., pp. 174 - 197 185.
- Frederick Hartmann, *The Relations of Nations*, op. cit., pp. 50 - 54.
- Warner R. Schilling, *Science, Technology and Foreign Policy, The Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 216 - 227.
- (17) راجع في ذلك :
- Klaus Knorr, *Military Power and Potential*, op. cit., pp. 24-26, 32-35.
- Stephen Jones, *The Power Inventory and National Strategy*, in, *The Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 104 - 125.
- Charles M. Fergusson, *Military Forces and National Objectives*, Ibid, pp. 194 - 205.
- New Dimensions of Violence: Military Technology Since 1945*, in, Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics*, op. cit., pp. 251 - 287.
- Morton Halperin, *The Role of Force in the Nuclear Age*, in, *American Defense Policy*, edited by Mark Smith and Claude Johns, (The John Hopkins Press, Baltimore, 1968), pp. 15-20.
- (18) راجع في ذلك :
- Klaus Knorr, *Military Power and Potential*, op. cit., pp. 27 - 30.
- Dean Pruitt, *National Power and International Responsiveness*, in, *The Theory and Practice of International Relations*, edited by William Oslon, op. cit., pp. 292 - 303.
- Phillips Davidson, *Political Communication as an Instrument of Foreign Policy*, Ibid, pp. 303 - 308.
- Kurt London, *The Making of Foreign Policy, East and West*, (J.B. Lippincott Company, New York, 1965), pp. 54 - 63., 253 - 261.
- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 139 - 147.
- Henry A. Kissinger, *Domestic Structure and Foreign Policy*, in, *International Politics and Foreign Policy*, edited by James Rosenau, (Free Press, New York, 2nd edition, 1969), pp. 261 - 278.

(١٩) راجع في ذلك :

- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 133 - 139.
Charles Lerche, *Concepts of International Politics*, op. cit., pp. 74 - 75.
W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*. (J.B. Lippincott Company, New York, 1968), p. 103.

(٢٠) راجع في الموضوع الخاص بصمويات تقييم القوة القومية والاختفاء الشائعة في عملية التقييم :

- Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 149 - 167.
Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 216 - 218.
Klaus Knorr, *Military Power and Potential*, op. cit., pp. 34 - 35.
Karl Deutsch, *On the Concepts of Politics and Power in, James Rosenau's International Politics and Foreign Policy*, op. cit., pp. 258 - 259.
Frederick Hartmann, *The Relations of Nations*, op. cit., pp. 63 - 65.

Organski, op. cit., p. 105

(٢١)

Ibid, pp. 108 - 107.

(٢٢)

Ibid, pp. 108 - 111.

(٢٣)

(٢٤) بالنسبة لطبيعته الجدالات التي تدور بشأن دور الاخلاقيات الدولية في تقييد حرية الدول في ممارستها لقوتها القومية يمكن الرجوع الى :

W.W. Kulski: *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp. 482 - 492.

Charles Schleicher, *International Relations*, op. cit., pp. 391 - 406.

Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 237 - 238.

دور القوة القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Bell, Roderick, Political Power : The Problem or Measurement, in Roderick Bell, David Edwards and R. Harrison Wagner, Political Power : A Reader in Theory and Research. (The Free Pres, New York, 1969), pp. 13 - 29.
- 2 - Chase, Edward, Politics and Technology, in, William Nelson, The Politics of Science, (Oxford University Press, New York, 1968), pp. 435 - 449.
- 3 - Claude, Inis, Power and International Relations, (Random House, New York, 1962).
- 4 - Deutsch, Karl, The Analysis of International Relations, *op. cit.*, pp. 21 - 49.
- 5 - Fergusson, Charles, Military Forces and National Objectives, in, William Olson and Fred Sondermann, The Theory and Practice of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1966), pp. 194 - 205.
- 6 - German, Clifford, A Tentative Evaluation of World Power, (The Journal of Conflict Resolution, March 1960), pp. 138 - 144.
- 7 - Gottmann, Jean, Geography and International Relations, in, Olson and Sondermann, *op. cit.*, pp. 128 - 140.
- 8 - Johnes, Stephen, The Power Inventory and National Strategy *Ibid*, pp. 104-125.
- 9 - Kissinger, Henry, Domestic Structure and Foreign Policy, in James Rosensau, International Politics and Foreign Policy, (2nd edition, 1969), *op. cit.*, pp. 261 - 275.
- 10 - Knorr, Klaus, The Concepts of Economic Potential for War, Olson and Sondermann, *op. cit.*, pp. 170 - 174.
- 11 - Kulski, W.W., International Politics in Revolutionary Age, *op. cit.*, pp. 482 - 519.
- 12 - Lerche, Charles, Foreign Policy of the American People, *op. cit.*, pp. 169 - 189.
- 13 - Morgenthau, Hans, Politics Among Nations, *op. cit.*, pp. 101 - 161.
- 14 - Organski, A.F.K., World Politics, *op. cit.*, pp. 101 - 223.
- 15 - Schelling, Warner, Science, Technology and Foreign Policy , in, Olson and
- 16 - Schleicher, James, Economic Growth and National Security, *Ibid*, pp. 174 - 187.
- 17 - Schleicher, Charles, International Relations, *op. cit.*, pp. 233 - 250.
- 18 - Simon, Herbert, Notes on the Observation and Measurement of Power, in Roderick Bell, *op. cit.*, pp. 69 - 79.

- 19 - Sprout and Sprout, *Foundations of International Politics* (D. Van Nostrand Company, Inc., 1963), pp. 136 - 181.
- 20 - Sprout, Harold, *Geopolitical Hypothesis in Technological Perspective*, in, Olson and Sondermann, *op. cit.*, pp. 103 - 104.
- 21 - Vicker, William, *Some Ambiguities in the Notion of Power*, in Roderick Bell, *op. cit.*, pp. 110 - 121.
- 22 - Waltz, Kenneth, *International Structure, National Force, and the Balance of World Power*, in, Roderick Bell, *op. cit.*, pp. 335 - 346.

الفصل السابع

ظاهرة الصراع الدولي

- المبحث الأول - طبيعة الظاهرة الصراعية .
- المبحث الثاني - أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :
المداخل والمنطلقات النظرية .
- المبحث الثالث - المراحل التي يسلكها تطور الصراعات الدولية .
- المبحث الرابع - النظريات الاستراتيجية المعاصرة وظاهرة
الصراع الدولي .

الفصل السابع

ظاهرة الصراع الدولي

المبحث الأول

طبيعة الظاهرة الصراعية

تفرد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها ، وتداخل مسمياتها ومصادرها ، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو من حيث الكثافة والعنف .

ومن الأمور التي يجدر التنويه بها ، أنه كثيراً ما يقع الخلط ، بقصد أو بدون قصد ، بين مفهومي الصراع والحرب ، وبالشكل الذي يحمل معه بعض المحللين إلى اعتبارهما مترادفين رغم أنهما بالقطع ليسا كذلك .

فالصراع في صميمه هو تنازع الارادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في نوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ، الخ . مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو إنتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تنفق ، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة .

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله ، فهو قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مذهبياً أو دعائياً أو حتى حضارياً . كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية ومن نماذجها على سبيل المثال : الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والاعتراف والتنازل والتحالف والتحريض والتخريب والتآمر ، الخ . أما الحرب (وسنبحث هذه الظاهرة تفصيلاً فيما بعد) فإنها لا يمكن أن تسم إلا

على صورة واحدة وبأسلوب واحد ، فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح
حسباً لتناقضات جنسية لم يعد يجدى معها استخدام الأساليب الأكثر لئناً أو
الأقل تطرفاً . ومن هنا ، فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض
الصراعات الدولية .

وعلى ذلك وإنطلاقاً من الحقيقة السابقة ، يمكن القول بأن الصراع الدولي
أشمل في نطاقه وأعمد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب ، لأن الحرب
متى وقعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام ،
بين المقاومة أو الإذعان ، بين النصر أو الهزيمة ، وذلك بعكس ما يحدث في
ظروف الصراع ، ذلك أنه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب
يكون ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في إتجاه أو آخر
مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة أمام
كل طرف من الأطراف الداخلة فيه .

المبحث الثاني

أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : المداخل والمنطلقات النظرية

تعدد المداخل التي تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية
وإن كانت تركز بشكل عام في المداخل الرئيسية التالية : السيكولوجي -
الأيديولوجي - المصالح القومية في نطاق سياسات القوى - سباق التسلح -
المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي - الجيوبوليتكسي - السياسي - المتعلق
بطبيعة أنظمة الحكم الداخلي - الاقتصادي - السوسيلوجي - المدخل الذي
يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول الحديثة العهد بالاستقلال
إلى المجتمع الدولي . ويتمثل الاطار العام لكل منها فيما يلي :

١ - المدخل السيكولوجي :

يحتمل المدخل السيكولوجي مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول
بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، وتتركز التفسيرات
السيكولوجية لهذه الظاهرة في الاتجاهات الآتية :

(أ) الاتجاه الذي يربط بين الترععة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها :

وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير سيجموند فرويد عندما قدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولى في نطاق ما اسماه بترعة الإنسان إلى التدمير ، وهي الترععة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة ، وفي الدفاع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . وتوفر الصراعات والحروب في رأيه الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والترعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها (١) .

ويؤيد كينيث والتر هذا الاتجاه بقوله إن الصراعات والحروب تنتج عن مشاعر الأنانية والغباء الإنسانى وأيضاً عن سوء توجيه الترعات العدوانية ، وإن ما عدا ذلك من العوامل التي تسبب الصراع يعد ثانوياً ولا ينبغي أن ينظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية (٢) .

وهذا الإدعاء تعرض لعدد من الانتقادات الهامة منها الرأى الذى يقول ان الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع إليها نزعة غريزية للعدوان وإنما تنشأ تلك الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهية التي تخلقها أساساً الدعايات العدائية المتطرفة ، ويضيف أن التفسير الذى يجنح إلى حصر أسباب الصراع والحرب في الدفاع إلى التسلط والاختضاع لا ينطبق دائماً على كل الصراعات ، ففي مختلف مراحل التاريخ نجد أن هناك قادة دول كثيرين دفعوا قسراً وإضطراراً إلى إنتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد أن تكون كافة البدائل الأخرى والأقل نظراً في العنف قد اخفقت في أن تؤدي دورها في حماية المصالح الوطنية أو في تسوية المواقف المتنازع عليها بطريقة مقبولة (٣) .

ثم هناك النقد الآخر الذى يتمثل في الرأى الذى يرفض الاقرار بوجود غرائز عدوانية وإنما يركز بدلاً من ذلك على ما يسميه بالعادات العدوانية ومن دعائه البارزين لينتر (Lentz) وبوس (Bus) الذى يزعم أن السبب الأكبر وراء الصراع والعدوان يرجع إلى العادة لأن العدوان هو التعود على الهجوم (٤) .

ب - نظرية الاخضاع أو الاحباط :

وينسب دعاة هذه النظرية الدافع على الصراع إلى ما يسمونه بعامل الاحباط (Frustration) الذى يصل إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة ، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالاخضاع ، ويؤيد العالم النفسي فلوجل (Flugel) هذه الفرضية بقوله أن الدول التى تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل إستعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التى يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق(٥) . كما يقول اريك فروم (Fromm) ان العنف والميل إلى التدمير يمثلان الناتج التلقائي والحتمى للشعور بالاحباط الذى ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو آخر(٦) .

على أن نظرية الاحباط تعرضت بلورها لبعض الانتقادات التى من أهمها الرأى الذى يقول ان معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولاً فقيرة ، وإنما كانت على العكس من ذلك من أكثرها ثراء ورفاهية ، ومن ثم فإن التركيز على عامل الاحباط وحده كقوة دافعة ومحركة للصراعات الدولية يخلو من الموضوعية والواقعية(٧) .

ج - نظرية الشخصية القومية :

أساس هذه النظرية الاعتقاد في وجود ما يطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة ، وتشكل مثل هذه السيكولوجية القومية العدوانية في تصور أصحابها القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية . ومن هنا وكما يقولون ، فإن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية والوقوف دون تفجر الحرب بسببها ، تقتضى محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك إما لتصفيتها نهائياً كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولى أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها إلى أمم محبة للسلام(٨) .

وقد انتقدت هذه النظرية بدعوى أنه لا يمكن الإعلاء بوجود إتفاق دولى عام حول دمج بعض الشخصيات القومية بالميل الطبيعي إلى العدوان ، وإنما يتوقف

الأمر كله وفي النهاية ، على الاتجاه العقائدي أو السياسي أو القومي لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام .

د - النظريات التي تربط بين طبيعة الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي :

وهي تفرق بين هذه الاتجاهات والمعتقدات على النحو التالي :

(١) الاتجاهات السلبية إزاء الدول الأخرى والتي يأتي في مقدمة العوامل الدافعة إليها : توجيه الشعور بالإحباط الداخلي إلى بعض الدول التي ينظر إليها بنظرة عدائية ومحاولة إفراغه فيها مما يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف الى مستوى أعلى من التوتر والصراع ، ثم هناك أيضاً مشاعر الغيرة أو الحقد التي تحس بها الأنظمة الدكتاتورية تجاه الدول الديمقراطية وفي بعض الأحوال تتفاقم هذه المشاعر العدائية إلى درجة بالغة التطرف ، وهكذا

(٢) المعتقدات الناتجة عن إستمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تبديل للتغير في سماتها أو في مضمونها بما يتلاءم والتغيرات التي تحدث في الواقع . ومثل هذا التصور غير الواقعي يضاعف بالطبع من احتمالات سوء الفهم ، والتحيز ، ويؤدي إلى توليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب وحقائق موضوعية .

(٣) التصور الذي يبنى على التبسيط المبالغ فيه لسياسات التوتر الدولي وللحلول التي يمكن أن تنتهج في مواجهتها ، ويكون ذلك بالتغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية وهو التركيب الذي يفرز بطبيعته العديد من العوامل الدافعة في اتجاه التوتر والصراع ، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى الإلقاء بمسئولية التوترات على النوايا السيئة أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة ، ومؤدى ذلك انه بالنسبة لبعض الدول يكون من السهل عليها حل المشكلة عن طريق الاستئصال بوسيلة الحرب لذلك الشيطان الذي تنسب إليه المسئولية عن كل متاعبها بدلاً عن البحث عن حلول واقعية لمشكلاتها(٩) .

وفقاً لهذا المدخل فإن التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها وتدور في خلفيتها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة . ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهاج الذي تعتقه الايديولوجية الماركسية والذي هو في صميمه منهاج صراع ، ليبرهنوا على قوة الأساس الذي يستند عليه منطقتهم في تحليل تلك الظاهرة ، وليثبتوا من ناحية ثانية كيف أن هذا الصراع الايديولوجي أخطر في مضمونه وأكثر إمتداداً في إطاره الزمني من أى صورة أخرى من صور الصراع الدولي التي عرفها التاريخ فيما مضى .

فالمنهاج الذي تعتمد عليه الايديولوجية الماركسية في تفسير الاسباب التي تدفع إلى الصراع الدولي يقوم على إفتراض أن الحرب ، بإعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أى صراع ، ظاهرة تاريخية طبيعية ، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني .

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولي يعتمد في الأساس على التصنيف الطبقي للقوى والأطراف الداخلة فيها ، وهي ترى أنه من خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقة يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح المستترة وراءها ، وهي تعتبر ذلك بمثابة المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية .

ولم تتحول الايديولوجية الماركسية عن هذا المفهوم للصراع الطبقي الدولي حتى بعد أن تراجع الاتحاد السوفيتي عن إعتناقه لمبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي في اتجاه أخذه بمبدأ التعايش السلمي في علاقاته الدولية . وقد حرص المنظرون السوفيت على التأكيد بأن الصراع بين النظامين العالمين سوف يستمر على مختلف محاور المجابهة العقائدية والسياسية والاقتصادية ولكن بالوسائل السلمية وحدها ، أى أن التعايش السلمي لم يكن

يعنى أكثر من استبعاد أداة الحرب المسلحة من دائرة تسوية التناقضات الجبرية
التي تفصل بين النظامين (١٠) .

ويستطرد هذا الخط إلى القول بأن التعايش السلمى كبدأ لا ينطبق إلا على
العلاقات بين الدول ، ولكنه لا يمس في أى صورة قضية الصراع الطبقي لأن
هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقي التناقض قائماً وبحدة بين
مصالح الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، ويضيف ، أن الدعوة التي
تبتها الدول الرأسمالية لايجاد هدنة ايدولوجية أو سلام مذهبي بين النظامين
ليست في الحقيقة سوى أداة للتخريب العقائدي والحرب النفسية ضد المعسكر
الاشتراكي ، وهي تبتثق من صميم الأزمة التي تمر بها الايدولوجية البورجوازية
والتي تجعلها غير قادرة على تحدى الايدولوجية الماركسية (١١) .

ومن واقع التحليل السابق يخلص أصحاب هذا المدخل إلى القول بأن
أى نظرية معاصرة للصراع الدولي يجب أن تتمركز نواتها الأساسية حول فكرة
الصراع الايدولوجي ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع
الدولي ككل .

٣ - مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة :

يفترض هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية
تتمثل في السعى المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية ، ومن ثم فإن
التحدى الأكبر الذي يواجه الدول وهي تنفيذ سياستها الخارجية هو كيف يمكنها
أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف
الحاضر والمستقبل . ويقول دعاءة هذا المدخل أن السبيل المضمون إلى ذلك لا يكون
إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرفه هانس مورجانتو بأنه
المصلحة التي تصبح مرادفاً وقريناً للقوة ، وهو المفهوم الذي إقتبسه مورجانتو
من النظرية الفلسفية لكل من هوبز ونيشه والتي قامت على إفتراض أن الدافع
الفريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء
ومقابلة التحدى وإثبات الذات (١٢) .

وإذا كانت القوة تعرف عادة بأنها المقدرة على جعل الآخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسراً لما يراد منهم الاقدام عليه أو الامتناع عنه ، فإن القوة في تصور هذا المدخل لا يمكن أن تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها ، وإنما تشمل إلى جانبها أنماطاً أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي ومن ذلك مثلاً : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي ، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية ، أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي . الخ ، وعلى ذلك فإن دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها . يشكل ضرورة قصوى إذا ما كان لها أن تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي .

وإنطلاقاً من المفهوم السابق . فإن دعاة هذا المدخل يجلبون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيداً عن تلك التبريرات الكاذبة التي تحاول الدول أن تخلعها عليه من قبيل الخداع والتمويه ، كما أنها من ناحية ثانية تكشف عن ذلك الأساس الدائم الذي ترتفع فوقه السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو اختلفت نماذج معتقداتها المذهبية . وقد عبر كينيث تومبسون عن هذا المعنى بقوله أن الصراع على القوة بإعتباره الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية ، حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام في الدول الرأسمالية والشيوعية على السواء (١٣) .

وينضم إلى هذا الرأي من أساتذة العلاقات الدولية البارزين نيكولاس سبيكمان الذي يقول ان الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية ، وان الدولة تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا عجزت بقوتها المنفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها ، ويؤكد أن تأمين حق البقاء هو الهدف الأساسي في السياسات الخارجية لكل الدول ، وانه في كل مراحل التاريخ ، نجد أن حدود الدول هي التي تعكس علاقات القوة النسبية فيما بينها .

وهناك أيضاً فردريك شومان الذي يقول أن النظام الدولي يتكون من دول مستقلة ذات سيادة وهي لا تعترف بوجود سلطة سياسية أو قانونية أعلى منها .

وهي تعتمد في تأمين مصالحها القومية على وسيلتي الحرب والمساومة (التفاوض) ويضيف ان عدم الثقة يكمن في جذور السلوك الدولي ، والسبب في ذلك هو أنه ما دام أن ليس في مقدور أى دولة أن تسيطر على تصرفات الآخرين ، فإنها تصبح غير متأكدة بالتالى مما سيكون عليه سلوكهم إزاءها ، وعليها بإستمرار أن تتوقع الأسوأ ، وترتبياً على ذلك ، فإنه لكسى تستطيع الدولة أن تحمى استقلالها ، فإنها يجب أن تتنافس مع الآخرين ، وأن تعمل على مقاومة أى تهديد يواجهها به خصومها . وبالتالى فإنه كلما توفر للدولة رصيد كاف من إمكانيات القوة ، أمكنها أن تحقق هذا الهدف بلا صعوبة . كما ينظر شومان إلى المبادئ الأخلاقية على أنها لا قيمة لها إلا إذا استغلت ووظفت دعائياً ، أو إذا ما توافقت مع القوة القومية ولم تمثل عبئاً عليها أو عائقاً في طريق تنميتها وتدعيمها .

أما ريمون آرون فيرى أن الذى يحدد مكانة كل دولة في النظام السياسي الدولى هو الموارد المادية والبشرية التى يمكن أن توفرها للعمل الدبلوماسي والاستراتيجي الذى تعتمد عليه في الدفاع عن مصالحها في مواجهة الدول الأخرى . ويؤكد آرون أن الدول لا تسعى إلى القوة كهدف في حد ذاته وإنما كوسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى مثل السلام أو المجد ، أو للتأثير فى مستقبل النظام الدولى . وهذه الأهداف التى يسعى إليها قادة الدول إنما تتأثر بالظروف القائمة ، وقد تؤدي بعض التغييرات العسكرية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو المذهبية أو في النظم السياسية إلى أحداث تغييرات من نوع أو آخر في أهداف هؤلاء القادة السياسيين .

ولا تخرج تحليلات أرنولد ولفرز ، وستراوس هوييه ، ولنكولسن ، وبادلفورد ، واولسون ، وسوندرمان ، في مضمونها عن الاطار السابق .

٤ - مدخل سباق التسلح :

وتمثل أبعاد هذا المدخل الذى ينظر إلى سباق التسلح على أنه المصدر الرئيسى للصراع الدولى في الآتي :

(أ) ان الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسليح ، تخلق ثغرات في نظم الأمن المعمول بها ، مما قد يحفز بعض الأطراف على المبادأة بشن حروب وقائية مانعة أو حروب إجباط لوقف تداعى الاثار الناتجة عن إختلاف توزيعات القوة بين أطراف متفوقة وأخرى باتت مهددة ، كما أنه قد يحدث العكس ، بمعنى أن الأطراف التى أحرزت تفوقاً في تسليحها قد تبادر إلى شن الحرب قبل أن تفقد ميزتها الجليدة في مواجهة غيرها من الأطراف .

(ب) ان التفوق في التسليح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراضات القوة حتى في المنازعات الدولية التى تقتضى ظروفها التركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية والتلويح بالقوة في أى صورة من صور التهديد يؤدي إلى تأزيم الصراعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف ، سواء حدث ذلك إرادياً أو لا إرادياً . أى جاء على سبيل التصعيد المحسوب أو تم بصورة عفوية .

(ج) ان سباق التسليح الذى يقوم بطبيعته على السرية يولد مناخاً من الشك والخوف المتبادل ، ويولد كذلك نوعاً من الشعور بعدم التيقن في ظل التغيير المستمر في علاقات القوى بين مختلف الأطراف ، وبخاصة تلك التى تضمها خلاقات معينة ، وهو ما لا يمكن ان يساعد على حل منازعاتها السياسية ، بل قد يكون هو الآخر مدعاة إلى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينها .

(د) أن أعباء الإستتراف الاقتصادى التى تنتج عن إستمرار الدوران في حلقة سباق التسليح المفرغة ، والتى تزداد عنفاً مع ارتفاع تكاليف التسليح بسبب التطور التكنولوجى ، تولد ضغوطاً مستمرة في إتجاه التخلص من بعض القوى الدولية التى يدور سباق التسليح في مواجهتها وذلك حتى يتاح للمجتمع الذى يعاني من وطأة هذا الإستتراف أن يعيد توجيه جانب من مخصصات التسليح لإرضاء بعض تطلعاته الحيوية في الإنفاق والاستهلاك والتنمية ، الخ (١٤) .

(هـ) أن التسليح المستمر ، وعلى هذا المستوى من الخطورة ، يهيمء المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة المرتبطة بصناعات التسليح لكى تواصل ضغوطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية حتى تظل بعض الصراعات الدولية

ساخنة لأن ذلك هو الذي يضمن لها استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة . وقد أكد شارل لى بيرد على هذه الحقيقة بقوله انه طالما بقيت المنافع المادية الضخمة التي تجنيها هذه المجموعات من وراء الحرب ، فإن هذا النوع بالذات من جماعات المصالح سيظل يدفع بالدول إلى الحروب دون توقف (١٥).

وقد وجد هذا المدخل من ينتقده بشدة بدعوى أن سباق التسلح لا يمكن أن يكون في حد ذاته قوة تخلق الصراع الدولي ، فهو قد يشحن جو الصراع بالمزيد من أسباب التوتر والحساسية ، وقد يعمل على تعميق مشاعر الخوف المتبادل ولكنه لا ينتج الصراع . ويمضى هذا الرأي إلى القول بأنه حتى إذا أمكن التوصل إلى تدابير لتزع السلاح على مستوى عالمي وشاملي ، فإن الصراع سيتجدد باستمرار وسيكون دافعاً من جديد للعودة إلى سباق التسلح . وعلى ذلك فإن تحقيق السلام يحتاج إلى أكثر من مجرد تصفية الجهاز القادر على خوض الحرب ، أو بتحديد أدق ، فإنه يحتاج إلى إستئصال جنود الصراعات الكامنة وراء سباق التسلح لأن ذلك هو الذي سيضعف المبرر المنطقي نحو استمرار التسلح (١٦) .

٥ - المدخل المتعلق بطبيعة النظام السيامي الدولي :

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول ان النظام السيامي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال القوضى والصراعات الدولية ، وان القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة ، يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الارادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الامكانيات اللازمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره (١٧)

وفي ذلك يقول والت روستو ان الصراعات والحروب تنبع في التحليل الأخير من استمرار إعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيتها وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولي (١٨) . ويتبنى المفكر الأمريكي ويكوم نفس الرأي عندما يعلن أن الصراعات والحروب لن تنتهي طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول ، ويضيف

ان السلام ان يتحقق الا بمصادرة هذا التعدد وإعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها ومراميتها من القوميات الضيقة الراهنة ، وهو يبدى تشككه في مقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار في العالم ويعلل ذلك بقوله ان الأمم المتحدة تنهض بلور الضامن والحامي للسيادة القومية أو على الأصح لتعدد السيادات الوطنية في المجتمع الدولي ، وهي بهذه الصفة لا يمكن أن تستخدم كأداة فعالة في تدعيم فرص السلم العالمي (١٩) .

ويحظى هذا الإتجاه بتأييد كل من فردريك شومان ونورمان أنجل وادلر الذي يقول ان مصلحة السلم العالمي لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول بل في إلغائها تماماً ، فثمن السيادة في إعتقاده هو الحروب ، ويضيف أن السيادة والفوضى متلازمان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما ، وعلى ذلك فإن إقامة حكومة عالمية يصبح مطلباً ملحاً وعاجلاً (٢٠) .

كما سبق يمكن القول بأن هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولي ، وهو يعتقد أن ذلك الصراع لا ينبع من الطبيعة الإنسانية ولكنه ينتج عن القوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها إلا بإقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول .

٦ - المدخل الجيوبوليتيكي :

من المداخل الأخرى المستقرة في علم العلاقات الدولية التي نحاول أن نفسر ظاهرة الصراع الدولي ، المدخل الجيوبوليتيكي الذي تعدد نظرياته وإن كانت تلتقى معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو . وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض النظريات الجيوبوليتيكية - التقليدي منها والمعاصر - من زاوية علاقتها بموضوع الصراع .

أولاً - النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية :

ومن أهمها إطلافاً نظرية راتزل التي قامت على إقراض ان الدولة لا تخضع عن كونها وحدة عضوية من السكان والارض ، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمقدار الحيز المكاني الذي تتحرك فيه وتتفاعل . وان الدولة إذا بدأت في الإنحلال والتدهور فإنما يكون ذلك راجعاً إلى إهمالها التفكير مساحياً .

ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر إلى الحدود الاقليمية على أنها مناطق مائة لا ثبات فيها وانها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر حيوية ، وقد أكد راتزل ان الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو ان الحدود إذا نظر إليها على أنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة . وقد ارتبطت فكرة المجال الحيوي (Lebensraum) التي اعتنتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء إندلاع الحرب العالمية الثانية ، بنظرية راتزل هذه، نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير .

ومن أكبر دعاة هذه النظرية أيضاً كارل هوسهوفر وكيلين الذي ركز كثيراً على طبيعة الدولة ككائن حي ، وكان يعتقد ان أهم صفة للدولة هي القوة ، بل ذهب إلى حد اعتبار ان القوة أهم في وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة .

ثانياً - النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة :

أما النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة فإنها وإن أقيمت على إعتقادها في أهمية المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة إلى الصراع الدولي ، وهي تستدل على ذلك بسعي القوى الكبرى المستمر إلى توسيع مناطق نفوذها ، الا أنها أصبحت ترى في التصارع بالأدوات والوسائل السلمية البديل الحتمي لكارثة الحرب النووية . وقد عبر عالم الجيوبوليتك الألماني رولف هايندر عن هذا الاتجاه الجديد بقوله : إن الجذب النووية تحمل معها خطر الإبادة الكاملة للحياة الإنسانية ، ولذلك فإن النظرية الجيوبوليتيكية يجب أن أن تركز إهتمامها على الكيفية التي يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم استراتيجية سلام

دولية . ثم يقول هايندر إنه ما دام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عملياً ، فإن العدو لم يعد عدواً بالمفهوم السابق ، وإنما بات من المحتمل الاقتراب منه والدخول معه في علاقات من التعاون المنسق ، فالإبقاء على الذات لم يعد أمراً قابلاً للتحقيق بوسيلة تدمير مجتمع أجنبي معادى ، وإنما بوسيلة التعايش . ولما كان تنفيذ مبدأ التعايش في نطاق هذا التصور لا يزال يصطدم ببعض المصاعب التي قد يثيرها بالرغم من كل شيء احتمال وقوع الحرب ، فإنه يصبح من الضروري البدء بالتخلص من كافة مشاعر العداوة ومركبات الكراهية التي تولدت في مرحلة الحرب الباردة (٢١) .

وثمة اتجاه مماثل عبر عنه جينتش الذي وضع أساس نظرية جيوبوليتيكية عالمية وقرنها ببرنامج اجتماعي وسياسي يركز من حيث المبدأ على الاقرار بإمكانية تنفيذ نوع من التعايش النابع من الإرادة والعقل بين القوى الدولية المختلفة (٢٢) .

٧ - المدخل السياسي :

ينبنى المدخل السياسي إلى الصراع على المنطق الذي يقول ان وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى الحرب أو تعجل بوقوعها .

فالمحالفات هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية ، وأي خلل يطرأ على هذه المحالفات ، لا بد وأن تنتج عنه إختلالات قد تتفاوت من حيث الحدة ، ولكنها تتفاعل جميعها في إتجاه الصراع (٢٣) .

ويعضى هذا المنطق في التحليل إلى القول بأنه إذا كان قيام المحالفات قد ارتكز في الماضي على فكرة المصلحة والقوة ، فإنه في القرن العشرين أصبحت العوامل المذهبية تقوم بالدور الحاسم في تقرير طبيعة هذه المحالفات ، كما ان كافة عمليات الاستقطاب والصراع الدولي أصبحت تدور حول نواة الايديولوجيات ، وهو التطور الذي ينتج عنه في النهاية تقسيم الدول وبشكل

مستمر ، إلى محادثات ومحاور متصارعة ، وتكون كل القوى الدولية الرئيسية ، بصورة أو أخرى ، أطرافاً فيها .

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على أداة المحادثات ، في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي ، وذلك على النحو التالي :

أولاً - انه إذا كان الدافع من وراء الانضمام إلى تلك المحادثات هو الدفاع عن الأمن القومي في إطار علاقات قوى متوازنة بين مختلف الأطراف الدولية المتنازعة ، فإنه في سياق هذه العملية تشتد التوترات الناتجة عن حشد الإمكانيات العسكرية لتلك المحاور في مواجهة بعضها ، وهو ما يشحن المناخ الدولي بكل عوامل القلق والتهديد .

ثانياً - إن استمرار المحادثات قد يتطلب الإبقاء على أنظمة الحكم الداخلي في الدول الأطراف فيها بعيداً عن أي تغيير قد يحمل معنى التهديد لرابطة التحالف القائم وتحت ضغط هذا الاعتبار ، فقد تتدخل بعض الأطراف لمقاومة التغييرات السياسية التي تحدث داخل البعض الآخر ، وهذا التدخل قد لا يكون مقبولاً في كل الأحوال . ويعتبر هذا في حد ذاته عامل توتر وصراع حتى في نطاق العلاقة المتبادلة بين الأطراف المتحالفة نفسها .

ثالثاً - إن المعونات الاقتصادية والفنية عادة ما تمنح على أساس مسن التمييز بين الدول التي يمكنها أن تساعد على إنجاح أهداف السياسات التي تنفذها الدول الكبرى المانحة لهذه المعونات ، وبين الدول التي لا تقوم بمثل هذا الدور المساعد . ومن ثم فإنه بدلاً من أن تكون هذه المعونات الأداة نحو تحقيق رفاهية المجتمع الدولي ككل فإنها تذهب إلى بعض الدول على حساب البعض الآخر ، وهذا الوضع يسهم في تعميق الشعور بالاضطهاد وهو مصدر مهم من مصادر التوتر والصراع الدولي .

رابعاً - إن هناك تكتلات اقتصادية دولية تنشأ وتضم في عضويتها تلك الدول التي تجمعها بعضها روابط من التحالف العسكري ، مثل السوق

الأوروبية المشتركة أو الكوميكون . والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه التكتلات تعمل بدورها على تأكيد الاتقسامات الدولية ، كما أنها تخلق جبهة أخرى للمواجهة بين الكتل الدولية المتصارعة (٢٤) .

يضيف إلى ذلك كله أن القيود التي تفرضها الدول على حرية التجارة والانتقال فيما بينها أو رفضها الاعتراف ببعض أنظمة الحكم بسبب التغييرات الداخلية التي تطرأ عليها، وذلك من موقع الانتماء إلى هذا الحلف اللوى أو ذلك . كل ذلك يبرهن على خطورة الآثار التي تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم المالي .

٨ - المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلى :

يرتكز هذا المدخل على الافراض القائل بأن أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التي تحركها، والأهداف التي ترمي إليها ، والأساليب التي تنتهجها ، تعد السبب الرئيسي والأكبر الذى يكمن وراء ترايد حدة الصراع في المجتمع الدولى .

ويستند دعاء هذا المنطق الذى يقر بوجود تلازم سببى وثيق بين الدكتاتورية والصراع الدولى على الحجج الآتية : -

أ - ان الدكتاتورية تقوم على ادعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي ترفض أى قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط . ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدوانى المتطرف الذى يخلو تماماً من معنى الإلتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولى المشروع .

ب - إن الصراع على السيطرة العالمية الذى تخوضه الأنظمة الشمولية والذى هو بمثابة دافع غريزى فيها ، يستمد نفسه من الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولى تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة

المطلقة بلا تحدى وذلك على غرار ما يحدث في الداخل عندما يتزع
نظام الحكم الدكتاتوري إلى تدمير كل أثر للرأى المعارض .

ويتهى أصحاب هذا الخط في التحليل إلى التعبير عن إعتقادهم بأن الأنظمة
الشمولية على إختلاف إتجاهاتها العقائدية ، وسواء كانت فاشية عنصرية أو
ماركسية ، فإنها كلها في سباق نحو الهيمنة والتسلط ، ويضيفون أنه لم يحدث
في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التي تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع
والعدوان ، إلا وأدت إلى الفوضى والصراع والحرب (٢٥) .

٩ - المدخل الاقتصادى :

أما عن المدخل الاقتصادى لتفسير ظاهرة الصراع الدولى ، فإنه يتكون من
بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التى يمكن توضيحها فيما يلى : -

أولاً - النظرية الماركسية :

تقوم النظرية الماركسية على أساس التفسير المادى أو التفسير الاقتصادى
للتاريخ ، وهو ما يعنى أن كل الحروب التى تقع إنما تحركها أسباب ودوافع
اقتصادية ، وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقضات الجلولية
الكامنة في داخل هذا النظام ، وهي التناقضات التى تولد أشكالاً شتى من
الصراعات الطبقية سواء كان ذلك بين طبقتى البورجوازية والبروليتاريا ،
أو في الخارج - وتحت ضغط المنافسة - بين الدول الرأسمالية نفسها ، وهي
الصراعات التى تتفاقم إلى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها (وستعرض
لهذا تفصيلاً فيما بعد عند تحليلنا للظاهرة الاستعمارية والتفسيرات الماركسية
التي تذكر بشأنها) .

وإذا كان هذا هو التفسير الماركسى اللينينى التقليدى لظاهرة الصراع
الدولى من الزاوية الاقتصادية ، فإننا سنجد تفسيرات مماثلة له في الفكر الماركسى
المعاصر وذلك على الرغم من إنتهاء الظاهرة الاستعمارية في صورها ومظاهرها
التقليدية بفعل الثورة العالمية المعادية للاستعمار .

ثانياً - النظريات الاقتصادية غير الماركسية :

ومنها نظرية هوبسون التي ظهرت في مطلع القرن العشرين (وسأأتي على ذكرها تفصيلاً فيما بعد) والتي تلتقى في خطوطها الرئيسية مع النظرية الليبنية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع .

ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول ان الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مستوى حياتها ، أو بمعنى آخر فإن الدافع إلى العدوان يكون مرتبطاً بالرغبة في الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية الداخلية (٢٦) .

١٠ - المدخل الذي يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي ، وعلى الأخص دول العالم الثالث ، يشكل أخطر المصادر إطلاقاً التي تولد عنها الصراعات الدولية المعاصرة . ويرجع السبب في ذلك كما يقال ، إلى عدم مقدرة هذه الدول على التكيف مع النظام السياسي الدولي والإندماج فيه والتقييد بضوابطه ، وذلك للعديد من العوامل التي تمثل أساساً في الآتي :

١ - إن النظام الدولي إنبثق وتطور في نطاق قيم ثقافية وحضارية أوربية في الأساس . وقد اكتسب ذلك التجانس في القيم والمعتقدات النظام الدولي في المرحلة السابقة على دخول دول العالم الثالث إليه ، قدرأ كبيراً من الانضباط والتماسك ، أما مع التغير الضخم الذي حدث والذي ترتب عليه فقدان هذا التجانس نتيجة الاختلاف في القيم الثقافية والحضارية ، وفي المعتقدات المذهبية . وفي التجارب التاريخية ، وفي أنماط الفكر والسلوك عموماً ، فإن مقدرة النظام الدولي على استيعاب تلك الاختلافات الأساسية وتجاوزها بنجاح إلى مرحلة

تحقيق نظام دول متوازن ومتوافق ومنضبط يصبح احتمالاً محدوداً . والنتيجة هي أن الدول الحديثة ستظل بؤرة عدم إستقرار وتوتر مستمر داخل هذا النظام .

٢ - إن النظام الدولي التقليدي قام على محاولة الجمع المستمر بين عنصر الاستقرار النسبي وبين القدرة على التنبؤ بسلوك الدول التي يتكون منها ، لأنه حيث يكون التنبؤ ممكناً يصبح الاستقرار حقيقة وواقعاً . أما الدول الحديثة فهي بحكم عدم استقرار نظم الحكم الداخلي فيها ، وبحكم ضعف أنظمتها الاقتصادية وهو الضعف الذي يساعد بدوره على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، كل هذا يجعل من القدرة على التنبؤ بسلوكها كأطراف عاملين ومؤثرين فى النظام الدولي أمراً متعذراً ، وذلك بطبيعته مصدر آخر للتوتر والصراع (٢٧) .

٣ - ضعف إستعداد الدول الحديثة للتقيد بالالتزامات التي تفرضها عليها المعاهدات الدولية ، وهذا الضعف في الشعور بالمسئولية الدولية يقلل من الثقة في هذه الدول كأطراف في ترتيبات دولية محددة تستهدف الإبقاء على النظام السياسي الدولي في وضع متوازن ومستقر نسبياً .

٤ - إن نمو عدد هذه الدول الحديثة ، يدفعها إلى إقامة محاور وتكتلات تستطيع من خلالها أن تواجه القوى الأخرى وهي مرتكزة على قاعدة أكبر من القدرة على الفعل والتأثير . ومثل هذه التكتلات يمكن أن تستثير لدى القوى المستهدفة بها الشعور بالخوف على نفوذها التقليدي الذي اعتادت ان تمارسه داخل النظام الدولي ، وهي لهذا قد تجد نفسها مدفوعة إلى مقاومة هذا الاحتمال من خلال تنفيذ العديد من الاجراءات والتدابير الدولية المضادة ، ولا يخفى ما كمن أن يترتب على هذا الوضع من تآزيم لحدة الصراعات الدولية .

١١ - المدخل السوسولوجي :

يتكون المدخل السوسولوجي إلى ظاهرة الصراع الدولي من النظريات الرئيسية الآتية :

أولاً - النظريات الديموجرافية :

وهذه النظريات تجمع إلى جانب مضمونها السوسولوجي ، بعض الأبعاد الاقتصادية والحيوبوليتكية الواضحة .

وبوجه عام يعتقد أصحاب النظريات الديموجرافية ان الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي وراء تفجر الصراعات والحروب الدولية ، ويعلمون ذلك بأن هذه الزيادات تدفع إلى الحصول على مجال حيوي يمكن أن يستوعبها ، كما ان الدول القليلة العدد بالسكان تجد نفسها مضطرة هي الأخرى للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تواجهها به الدول المكتظة سكانياً .

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الأمريكي بول هاوزر إلى ما يسميه بالثورة الديموجرافية التي يعتقد أنها ستقود إلى أزمة عالمية ويعلل ذلك بقوله ان الكرة الأرضية محدودة ، والمجال الحيوي ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية الهائلة ، ويضيف أنه ما لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث يمكنها أن ترفع من مستوى حياة شعوبها ، فإن علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة نتيجة لهذه الضغوط السكانية الفظيعة (٢٩) .

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو إن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، ويقرر ان عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردى مع حجم الفائض البشرى الذى يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب (٣٠) . وفي بريطانيا يرى عالم الاجتماع هيل ان معدلات النمو السكاني العالية تؤدي إلى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار ، بل إنها تذهب إلى حد تهديد الحضارة الإنسانية نفسها (٣١) . وقد أيد هذا الاتجاه ، كل من ارنولد توينبي وبرتراند رسل حيث يريان فى المشكلة السكانية خطراً داهماً ليس فقط على السلم الدولى وإنما على مستقبل المجتمع الإنسانى كله (٣٢) .

وبالإضافة فهناك نظرية الدورات الديموجرافية التي تقول بأن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة هي : مرحلة النمو البطيء ، ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة إنتقالية ، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وإن كانت

تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام . وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال سنوي كاف . وهذا ما يطلق عليه لدينا ميكات العملية الديموجرافية التي تنظر إلى الدولة على أنها كائن عضوي أو على أنها حقيقة بيولوجية ، من حيث عمليات النمو والتفاعل والانتعاش ، الخ ، وهي تشابك في هذا التفسير مع المدخل الجيوبوليتيكي التقليدي (٣٣) ، وقد أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

ثانياً - نظرية النخبة المسيطرة أو نظرية المحور الصناعي العسكري :

وهي النظرية التي تنسب في الأصل إلى عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز والتي يزعم فيها أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، فإن الذي يسيطر على الولايات المتحدة هو تحالف قوى جُداً من رجال الصناعة والعسكريين . وبوسائله الخاصة ، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي حتى لا يكون هذا الأخير في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة .

وتستطرد هذه النظرية إلى القول بأن الخط المتشدد في السياسة الخارجية الأمريكية يرتبط في أساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة التي وإن كانت تمثل أقلية ضئيلة من المجتمع الأمريكي ، إلا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية وأدبية ممكنة من وراء استمرار أوضاع التوتر والصراع بين العالمين الرأسمالي والشيوعي .

ويعمضي ميلز إلى القول بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة إذ تمتد إلى كافة القرارات التي يمكن وصفها بأنها هامة وحيوية ، وعلى الأخص في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلام . على أن ميلز لا يدعي أن كل واحد من تلك القرارات الهامة يتخذ بصورة مباشرة في نطاق هذه النخبة المسيطرة ، ولكنه يقول ان البدائل والاختيارات السياسية المطروحة والتي تختار هذه

النخبة من بينها عادة ما تكون قد تحددت من خلال النفوذ الضخم الذى تمارسه على كسل المؤسسات السياسية والتشريعية الكبرى ذات الصلة بموضوع تلك القرارات (٣٤) .

ومن هنا يتضح ان الخط الرئيسى في هذه النظرية يحاول أن ينسب الخطر الذى يتهدد السلم الدولى ، والذى يعتبره بالتالى القوة الكبرى المحركة للصراعات والتوترات الدولية إلى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تشكل قوة ضاغطة لا يستهان بها على أخطر مراكز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسى ، وهو يقدم الولايات المتحدة كثال واقعى بارز يحاول من خلاله أن يدلل على صدق هذا الإدعاء .

وبعد ان استعرضنا كل هذه المداخل المقارنة التى تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولى كل على طريقته الخاصة ، يصبح واضحاً وبما لا يدع مجالاً للشك ، ان الصراع الدولى يمثل بطبيعته وكما نوهنا في البداية ، ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ومتداخلة التأثير ، وأى تفسير لظاهرة الصراع لا يدخل هذه الحقيقة الأساسية في اعتباره أو لا ينطلق منها كأساس أولى للتحليل يصبح عاجزاً عن الإلمام بمختلف القوى والعوامل التى تكمن في خلفية هذه الصراعات على تنوعها وتباين دوافعها وظروفها وأهدافها .

المبحث الثالث

المراحل التى يسلكها تطور الصراعات الدولية

بشكل عام تأخذ الصراعات الدولية في تطورها أحد المراحل أو الاتجاهات الآتية :

Escalation	أ - اتجاه التصاعد
Abatement	ب - اتجاه التناقص
Stabilization	ج - اتجاه الاستقرار
Termination	د - اتجاه التلاشي أو الانتهاء

وتساعد الصراع بمعنى الزيادة في ناحيتي المدى والكثافة (Intensity) أى إتساع حدود الصراع وإرتفاع درجة التوتر فيه . أما تناقص الصراع فهو معنى الإنخفاض في الكثافة والإنكماش في المدى . وموضوع الكثافة والمدى في الصراع يرتبط بعدة أمور منها :

- ١ - الحدود الجغرافية للصراع .
- ٢ - عدد الأطراف المشاركين في الصراع .
- ٣ - حجم الموارد والامكانيات التى تخصص للصراع .
- ٤ - نوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع (إذا وصل إلى نقطة الاشتباك المسلح) وخصائصها التدميرية .
- ٥ - الأهداف التى تحددها الدول لنفسها من وراء الصراع وما إذا إذا كانت شاملة أو محدودة .

وهذه العوامل تمثل المعايير الكمية المستخدمة في قياس مدى التوتر والعنف في أى صراع دولى ، ولكن توجد معايير أخرى كيفية تدخل في عملية التقييم ، إلا أن عدم دقتها ولا موضوعيتها ترجع إلى اختلاف التصورات التى ينظر إلى الصراع من زاويتها ، فقد يكون الاتجاه في بعض التقديرات نحو التصاعد بينما يكون في تقديرات أخرى في اتجاه التناقص ، وهكذا .

وعلى ذلك فإن قياس كثافة الصراع الدولى ومداه لا يمكن عزله عن طبيعته أو عن المصادر التى تفرزه وتتسبب فيه . ومن هنا يخضع الاعتبار الأول - اعتبار الكثافة والمدى - لمعايير القياس الكمي ، بينما يخضع الاعتبار الثانى - المتعلق بطبيعة الصراع ومصادره - للتحليل الكيفى ، وهو الأمر الذى يعكس صعوبة التقييم في الكثير من الحالات .

فإذا تجاوزنا هذا إلى البحث في العوامل التى تؤثر في اتجاه الصراع من حيث التصاعد أو التناقص ، فسنجد أن من أهمها : التقييم الذى يجريه كل طرف في الصراع لأهداف ونوايا الأطراف الأخرى ، فإذا إنتهى التقييم إلى أن هذه الأهداف لم تتجاوز حداً معيناً من التطرف والمبالغة ، كان ذلك

ادعى بالطرف الذى يجرى التقييم إلى عمل تنازلات لتجنب تصاعد الصراع وتطوره إلى مرحلة غير مرغوب فيها . والعكس صحيح ، بمعنى أن التطرف في الأهداف قد يكون من بين العوامل الرئيسية الدافعة إلى التصاعد بالموقف واستخدام هذا التصعيد كقوة رادعة ضد تصرفات الطرف الآخر .

ومن ناحية ثانية فإن مستوى الثقة أو عدم الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع هو أيضاً من بين القوى الهامة التى تعمل في اتجاه التصعيد أو في اتجاه ضغط التوتر وتخفيفه . فالتصاعد يأتي مع عدم الثقة ، وتناقص الصراع والتوتر يأتي مع وجود هذه الثقة ، فعدم الثقة تؤثر في التصورات من حيث تغليب الطابع العدائي عليها ، والتصورات العدائية قد تكون من عوامل المبالغة في تقدير نوايا الطرف الآخر وأهدافه ، وهو ما قد يؤدي في النهاية إلى عدم المرونة والاندفاع في اتجاه التصعيد كأداة لتشديد الضغط أو إثبات المقدرة على مواجهة التحدى (٣٥) .

وبجانب هذا كله ، هناك عدد من العوامل الأخرى التى يتركز تأثيرها في اتجاه التصعيد ، ومن ذلك :

١ - توهم أحد الطرفين أن الطرف الآخر سيقدم على التصاعد بالصراع إلى مستوى أعلى من الخطورة ، ومن ثم يبادر بتصعيد الموقف كتحذير لهذا الطرف وإشعاره بأن أى إجراء عنيف من جانبه سيواجه بمقاومة أعنف منه .

٢ - شعور أحد الطرفين بأن تطور الصراع إلى مرحلة معينة يلحق خسارة محققة بمصلحه ، ولهذا السبب فهو يلجأ إلى تصعيد الموقف اعتقاداً منه أن التصعيد سيخفف من احتمالات الخسارة فيما لو جمد إمكاناته في التصرف عند النقطة التى يسيطر فيها عليه هذا الشعور بالخوف .

٣ - شعور أحد الطرفين أن التنافس مع الطرف الآخر في تصعيد الصراع يحقق له ميزات معينة ، وينتج ذلك عن الاعتقاد بأن الطرف الآخر لن يخاطر بتصعيد الموقف أبعد من نقطة معينة .

٤ - إن الضغط الذي يضعه الرأي العام في البيئة التي يعمل فيها أحد الطرفين قد يجبره على تصعيد الموقف حتى ولو لم يكن هذا الطرف راغباً في رفع درجة التوتر في الموقف عما عليه بالفعل .

٥ - إن أحد الطرفين قد يجد نفسه مدفوعاً إلى تصعيد الصراع كنتيجة للضغط الواقع تحته من طرف ثالث خارج دائرة الصراع المباشر (٣٦) ولكن قد يقابل هذه القوى التي تعمل في اتجاه التصعيد ، قوى وضغوط تعميل في الاتجاه المضاد مثل :
تعميل في الاتجاه المضاد مثل :

(أ) إحساس أحد الطرفين بالمخاطر التي يقود إليها التصعيد الذي قد يتعذر السيطرة عليه فيما إذا عمد إلى تصعيد الصراع هو الآخر ، ومن هنا فهو يضبط إنفعالاته وردود أفعاله اعتماداً منه أن هذا التحفظ قد يدفع بالطرف الآخر إلى التمثل وتغيير اتجاهاته ، بمعنى أن الحسارة التي تتحقق مع التحفظ في رد الفعل ستكون أقل نسبياً من الحسارة التي يقود إليها الاندفاع في اتجاه التصعيد .

(ب) شعور أحد الطرفين ان تصاعد الطرف الآخر بالتوتر في الصراع لم يصل بعد إلى مستوى من الاستفزاز والعدائية التي تقتضى الرد عليه بتصعيد مماثل . أو بمعنى آخر ، فإنه استجابة هذا الطرف لا تكون نتيجة اتجاه متحفظ أو عدم رغبة في التصعيد بقدر ما هي نتيجة الاعتقاد بأن خطر التصعيد الذي يجابهه ليس كافياً أو ليس جدياً إلى الحد الذي يدفعه إلى إظهار رد فعل عنيف (٣٧) .

وتنتهي الصراعات اللولية بفعل أى عامل من العوامل الآتية :

- ١ - إختفاء المبرر الذي نشأ الصراع بسببه أصلاً بين أطرافه المختلفين .
- ٢ - توصل أحد أطراف الصراع إلى الهدف الذي من أجله تورط في ذلك الصراع .
- ٣ - إعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التي بدأ من عندها ، مما يجعله يرى في إستمرار الصراع أمراً غير مرغوب فيه .
- ٤ - إتهيار أو إستسلام أحد الطرفين وإذعانه لمطالب الطرف الآخر .

المبحث الرابع

النظريات الاستراتيجية المعاصرة وظاهرة الصراع الدولي

كان لتعدد الصراعات الدولية وتزايدها في فترة ما بعد الحرب ، أثرها المباشر في بلورة العديد من النظريات الاستراتيجية التي تركز على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الصراعات الدولية والتعامل معها . وفي هذا المجال سنشير إلى أبرز هذه النظريات وهي :

- ١ - نظرية المباريات Game Theory ، وهي تركز على أسلوب التعامل مع الصراعات الدولية بصورة عامة .
- ٢ - نظرية الاحتواء Containment
- ٣ - نظرية الانتقام الشامل Massive Retaliation
- ٤ - نظرية الاستجابة المرنة Flaxible Response

والنظريات الثلاثة الأخيرة تركز على أسلوب مجابهة الصراعات الغربية السوفيتية على وجه التحديد ، مما يعطى بالتالى تصوراً عاماً عن الكيفية التي تدار بها صراعات القوى الكبرى في المجتمع الدولي .

١ - نظرية المباريات :

عرفت نظرية المباريات لأول مرة في عام ١٩٤٤ عندما نشر أوسكار مورجنسترن وجون نيومان كتابهما المعروف « نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي » ، ثم وجدت هذه النظرية تطبيقاً واسعاً لها في الامور المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط للسياسات الدفاعية واتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، الخ .

وتركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصالح وتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الاستراتيجية . وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية أن يطوروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الاستراتيجية التي يمكن الأخذ بها في ظروف الصراعات المختلفة ، ومن أمثلة هؤلاء المفكرين مورجسترن نفسه ، وهنرى كاهن ، وتوماس شيلنج ، ومورتون هالبرين ، وهنرى كيسنجر ، وبرنارد برودى ، وألبرت فولستر ، وكلاوس نور (Knorr) ، وروبرت اسجود ، ودونالد برينان وغيرهم (٣٨) .

أما عن نظرية المباريات نفسها ، فلإنها تقوم في فكرتها العامة على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين : صراعات تنافسية (Competitive) ، وصراعات غير تنافسية (Non-Competitive) .

فبالنسبة للصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق (التنافسية) فإن الكسب الذي يحققه أحدهما يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الآخر . كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق إنتصاراً ثم منى بعده بهزيمة أو بخسارة ، فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفراً ، ولذلك يطلق على هذا الموقف الصراعي بلغة نظرية المباريات (Zero-Sum Game) ، أى أن النتائج الأخيرة بمقاييس الكسب والخسارة الاستراتيجية يكون صفراً .

أما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافسية ، فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة ، وإنما تتداخل إلى حد يسمح بالمساومة ، وتقديم التنازلات المتبادلة ، للوصول في النهاية إلى نقطة إتفاق وسط ، مما يساعد على التحول بعلاقات أطراف تلك المواقف من وضع الصراع إلى وضع التعاون . وعلى ذلك ، فإن حصيلة هذه المساومات لا تكون صفراً كما هو الحال في الصراعات التنافسية ، ولهذا يطلق عليها (Non-Zero Sum Games) .

وطبقاً لمنطق نظرية المباريات ، يكون كل طرف في صراع حراً في إختيار السلوك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الإنتصار

على خصمه . إلا أن ذلك يستلزم مقدماً وبطبيعة الحال ، التعرف على نوايا الخصم الذى يفترض فيه أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه المباراة الاستراتيجية التى تدور بينهما . وترتيباً على ذلك تكون كل البدائل الممكنة للتصرف بمثابة مجموعة من الامتزازات التى يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بحسب النتائج التى يمكن توقعها من كل واحدة منها . وهذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول يطلق عليه **Payments Matrix** ويكون عبارة عن مجموعة من الخانات التى ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الأطراف المتصارعة في مواجهة معظمها .

ونظرية المباريات بصورتها هذه لا تشكل أداة يمكن بها للطرف الذى يجيدها أكثر ، أن يحقق إنتصاراً أكيداً على خصمه في أى موقف صراعي يجمع بينهما ، ولكنها ، وتلك هي فائدتها الأساسية ، يمكن أن تساعد كل طرف من أطراف العملية الصراعية على تصور المواقف وتفهم أبعادها والتحرك فيها على نحو يخدم مصالحه في ضوء ما يتوقعه من الأطراف الأخرى من تحركات ورددود أفعال مضادة .

غير أن نظرية المباريات تعرضت لانتقادات كثيرة يأتي في مقدمتها :

(١) إن هناك صراعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أى صورة عملية ملائمة ، ومن أمثلتها الصراعات الأيديولوجية ، والعنصرية ، والثقافية ، الخ .

(٢) إن هذه النظرية صممت بصورة أساسية لتناسب المواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف ، أما في الحالات التى يتعدد فيها اللاعبون ، وحيث يمكن أن تنشأ إئتلافات ومحاور من بعض الأطراف في مواجهة طرف أو أطراف أخرى ، فإن صورة الموقف تصبح مختلفة تماماً ، وبالتالي يتعذر تطبيق قواعد اللعبة بالصورة التى تفترضها نظرية المباريات .

والحقيقة أن المواقف الصراعية المتعددة الأطراف هي أكثر المواقف الصراعية شيوعاً في العلاقات الدولية ، وعليه ، فإنه لا يمكن الإدعاء بأن هذه

النظرية تصلح للتعامل مع كل مواقف الصراع الدولي ، وإنما يقتصر تطبيقها على فئة محدودة من التفاعلات غير المعقدة بطبيعتها ، وفي ذلك يقول اناطول رابورت : - « إن هذه النظرية لا تقدم كثيراً في مجال إدارة الصراعات الدولية الجماعية والمعقدة . فالاعتبارات الاستراتيجية البحتة ليست كل شيء في توفير الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ قرارات رشيدة في تلك المواقف الصراعية . فهناك عوامل أخرى أساسية مثل : العوامل السيكولوجية والاعتبارات الأدبية والأخلاقية ، وطبيعة وسائل الاتصال بين أطراف الصراع أنفسهم ، وتلك كلها متغيرات غير محسوبة التأثير في هذه النماذج الرياضية المجردة التي يخلع عليها بعض المفكرين قداسة خاصة رغم قصورها ، ورغم عجزها عن تفسير مواقف الصراع وحصر أبعادها بشكل عملي مقبول . »

(٣) إنه لا يمكن من الناحية الواقعية تصور أن يكون سلوك الأطراف المشتبكين في أي مواقف صراعي ، محصوراً في إطار بديلين اثنين لا ثالث لهما ، وهما إما الكسب أو الخسارة ، فكل الصراعات مهما كانت معقدة تقتضي من أطرافها شيئاً من المرونة التي تحركهم في اتجاه تسوية الصراع إذا كانت هذه الأطراف ترغب حقيقة في تجنب الصدام العنيف أو الحرب . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن ما يحصل عليه كل طرف في النهاية يكون مزيجاً من الكسب والخسارة ، وقد يتفاوت حجم الكسب والخسارة من طرف لآخر ، ولكن تظل الحقيقة الأخيرة هي انه لا طرف يكسب بصورة كاملة ، كما أنه لا طرف يخسر بصورة كاملة . ويتنافى هذا مع منطق النظرية في تعاملها مع ما تسميه بالصراعات التنافسية الطابع .

(٤) إن تطبيق نظرية المباريات في حدود المنطق الذي تتبني عليه ، وفي ظروف العلاقات الدولية المعاصرة ، يلفي تماماً من كل إمكانية للاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ، ويجعل من مبدأ تعايشها سلبياً مع بعضها أمراً متعذر التحقيق ، إذ أنها تحصر تحركات الكتلتين وبالتالي تقرر سياساتهما في مواجهة بعضهما على أساس واحد لا يتغير وهو تحقيق الكسب وتجنب الخسارة . وهذا الدافع كفيلاً بأن يضمن على

مضمون هذه السياسات والاستراتيجيات الدولية طابعاً عدائياً منطوقاً . وهذه حقيقة بالغة الخطورة في عصر المواجهات النووية المدمرة .

ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك أن توماس شيلنج الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية ، وأحد الدعاة المتحمسين لنظرية المباريات يدافع في مؤلفه الشهير « استراتيجية الصراع Strategy of Conflict » عن منطق هذه النظرية ، ويحاول أن يمزجها بالعامل السيكولوجي عندما يقترح على الولايات المتحدة ان تتهج استراتيجية في مواجهة السوفييت تقوم على التخويف بأسلوب الردع والتهديد ، ويقول إنها البديل الفعال لإستخدام العنف المسلح .

على انه يبقى أن يقال أنه بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى نظرية المباريات ، فإنها تظل نموذجاً جيداً للتحليل الرياضي المحايد في مواقف الأزمة أو الصراع .

٢ - نظرية الاحتواء :

يمثل تطبيق هذه النظرية أولى حلقات الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وفي بلورة إطارها العام ، جورج كينان الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفيتية ، ثم إحتضنتها ونفذتها حكومة الرئيس هاري ترومان (٣٩) .

وقد انبنى الإطار النظري لسياسة الاحتواء ، بالصورة التي اقترحتها كينان ، على تحليل أهداف الاستراتيجية السوفيتية ، وتعيين الطريقة التي كانت تنظر بها روسيا السوفيتية إلى الغرب الرأسمالي الذي إعتبرته العائق الرئيسي في وجه الانتشار الشيوعي .

وفي ذلك يقول كينان : - « ان الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب ، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها وإستخدامها كقطعة وثوب نحو إحداث تغييرات تتواءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية »

ويضيف أن هذه الاستراتيجية كانت تتمتع بخاصية المرونة كما قامت على إفتراض أن حركة التاريخ كانت في جانبها وأنها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها ، وبالإضافة فإنها لم تكن ملتزمة بوسائل نظرية محددة لتحقيق تلك الأهداف ، ، ثم يؤكد كينان أن روسيا السوفيتية كانت أكثر تعقلاً وتدبراً لعواقب تصرفاتها من ألمانيا النازية، فهي لم تكن لتجرؤ رغم تطلعها إلى القوة والتوسع على التضحية بالثورة الشيوعية التي حصلت عليها بتطبيق سياسات تؤدي بها إلى الارتطام المباشر بقوة الغرب .

وهنا كانت تكمن فرصة الغرب ، فإن إحتواء الاتحاد السوفيتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه ، كان من الممكن أن يصنع أثرين رئيسيين في نفس الوقت :

أ - مقاومة التوسع السوفيتي والحيلولة دون إبتلاعه دولاً جديدة

ب - أن إجبار السوفيت على التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية بتأثير الضغط الغربي العنيف ضدهم ، كان من الممكن أن ينتهي بتدمير النظام السوفيتي نفسه ، أو دفع روسيا إلى شن حرب شاملة لبلوغ أهدافها بالقوة . وهذا الاحتمال الأخير كان بعيداً في رأى كينان ، لأن روسيا كانت ضعيفة نتيجة إستترافها الشديد في الحرب العالمية الثانية ، بينما كانت الولايات المتحدة في أوج قوتها كما كانت تمتلك الأسلحة الذرية التي لم يكن الاتحاد السوفيتي قد حصل عليها بعد .

وقد أضاف الرئيس ترومان عنصراً آخر إلى سياسة الإحتواء وذلك بأن خلع عليها تبريراً عقائدياً محدداً . فبينما ركز كينان على فاعلية مقاومة القوة بالقوة ، فقد اعتبر ترومان هذه الاستراتيجية الجديدة بمثابة ضرورة أساسية يقتضيه الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولات النسل الشيوعي ، وهو التسلط الذي لم يكن يعنى في رأيه تهديد الكيان الدولي للولايات المتحدة أو المساس بأمنها القومي فقط ، وإنما كان يتجاوزها ليشكل اعتداء على كل القيم الأساسية التي تدين بها .

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء في بلوغ أهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفيتي بالقنابل الذرية تدميراً كاملاً ، وقام ذلك على أربعة إفتراضات رئيسية هي :

١ - أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأية حرب يمكن أن تقع في المستقبل مع الاتحاد السوفيتي بسبب هجومه المباشر على الولايات المتحدة أو ضد أوروبا الغربية .

٢ - أن التفوق الجوي يشكل رادعاً استراتيجياً حاسماً ، إذ أن مقدرة على تدمير العدو أو على إلحاق أضرار جسيمة به ستكون بمثابة إنتحار للعدو إذا لجأ إلى تنفيذ هجوم علواني ضد الغرب .

٣ - أن السوفيت لن يجروا على المخاطرة بإستعمال القوة حتى يتوفر لهم مخزون كاف من الأسلحة الذرية ووسائل فعالة لنقلها ودفاع كاف ضد قاذفات القنابل الاستراتيجية الأمريكية

٤ - أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة (السلاح الجوي) كان أكثر وفراً بمعيار التكلفة الاقتصادية من الاتفاق على جيش كبير وبحرية ضخمة .

ولم يطرأ على هذه الافتراضات الأساسية أى تغيير يذكر حتى بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من تحطيم إحتكار أمريكا الذرى في سبتمبر عام ١٩٤٩ ، إذ إستمرت فكرة إستخدام القوة مرتبطة في أذهان الساسة الأمريكيين وفي نظر الرأى العام الأمريكي بمبدأ الحرب الشاملة ، إما للدفاع عن أوروبا الغربية ضد الهجوم الشيوعي أو لدفع أى هجوم سوفيتي مباشر على الولايات المتحدة نفسها .

وقد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان ، وهي الأحلاف التى سنأتي على ذكرها تفصيلاً فيما بعد .

نظرية الانتقام الشامل هي النظرية التي بلور أسسها جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة في بداية الخمسينات والتي أعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الإحتواء ضد الاتحاد السوفيتي في المرحلة التالية على إنتهاء الحرب مباشرة (٤٠).

وقد ارتكزت هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة في أساسها على حرية الإنتقام الفوري والعنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها . وكان ذلك يعنى أنه إذا حاول الشيوعيون أن يتعرضوا لتوازنات القوى الدولية القائمة بأى مظهر من مظاهر الاساءة ، كان عليهم أن يتوقعوا إنتقاماً نووياً رادعاً كنوع من العقاب . ولقد كان المنطق الذي انبنى عليه تفكير دلاس دائماً (وهو صاحب المنهاج في التعامل الدولى المعروف بسياسة الحافسة Brinkmanship) ، هو أن الطريقة الوحيدة لردع أى معتد في المستقبل هو أن تقنعه مقدماً بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات إنتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه .

وبالإضافة إلى المعنى الأساسي المتقدم ، فقد نسب واضعو هذه النظرية إليها ميزة أخرى تتمثل في أنه إذا نشب نزاع دولى مسلح ، فإنه سيكون بإمكان الولايات المتحدة ليس فقط أن تحمي حرية الدول التي يتهددها النزاع ، وإنما أن تستعيد أيضاً عن طريق إستخدامها للأسلحة النووية حرية تلك الدول التي سلبها منها الشيوعيون . ومن ثم فإن الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل والعنيف لن تقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية وتطويقها (كما كان الهدف من سياسة الإحتواء) وإنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة ، وربما تحطيمها في النهاية .

كما أن هناك بعداً سيكولوجياً آخر تضمنته هذه الاستراتيجية العسكرية المتطرفة ، وقصد به في المقام الأول إرضاء الرأى العام الأمريكي ، ذلك أنها رفضت مبدأ الحرب المحدودة في مقابل التأكيد على المبدأ الأمريكي التقليدى وهو إما الامتناع تماماً عن دخول الحرب وإما الدخول في حرب شاملة ، فقد

كان الشعب الأمريكي كارهاً للدخول في حروب جديدة من طراز الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) نظراً لحسائرها المادية والأدبية غير المقبولة .

وقد استند تطبيق نظرية الإنتقام الشامل على ثلاثة مقومات رئيسية هي :

أ - إجراء تخفيض للقوات البرية الأمريكية ، بكل ما كان يتضمنه ذلك بالتالي من تقليص لحجم الإنفاق العسكري الذي كان بضيع عليها .

ب - الاستمرار في بناء جدار عازل حول الكتلة السوفيتية وإحكام تطويقه من إتجاهي الشرقين الأوسط والأقصى عن طريق حلفى بغداد (الحزام الشمالى) وجنوب شرقي آسيا .

ج - الحيلولة دون إنتهاك الشيوعيين لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين بوسيلة القوة النووية الرادعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية إذا إقتضى الأمر ، والنظر إلى أية محاولة من جانب السوفيت أو الصينيين لعبور هذا الخط على أنها كانت تشكل مبرراً كافياً لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدهما .

وفي الحقيقة أنه بالرغم من أن الرئيس الأمريكي ترومان ووزير خارجيته دين اتشيسون قد اعتمدا أيضاً في تطبيقهما لسياسة الاحتواء على القوة الذرية الأمريكية الضاربة في ردع أى هجوم سوفيتي على الأراضي الأمريكية أو على خط دفاعها الأول في أوروبا الغربية ، إلا أنهما لم يكونا على إستعداد لإستخدام هذه القوة الذرية في مناطق جغرافية أخرى من العالم مثل آسيا ، كما أثبتت ذلك تجربة الحرب الكورية ، واكتفيا بإستخدام الأسلحة التقليدية في مجابهة مثل هذه التهديدات الشيوعية .

وقد تعرضت نظرية الإنتقام الشامل لأول إختبار عنيف لها أثناء حرب الهند الصينية في عام ١٩٥٤ ، وهو الإختبار الذى ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية ، على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي معاً ، لم تكن إلا من قبيل التهويل وليس

أكثر ، ولهذا فإنها فقدت قابليتها للتصديق - وهي ركيزة أساسية من ركائز الردع الفعال - من قبل الذين هدفت هذه الاستراتيجية بأسلوب التخويف إلى إحباط نزعة التوسع الكامنة في صميم عقيدتهم الصراعية .

فمثلاً نجد أنه عندما إهتر مركز فرنسا العسكري بعنف في هذه الحرب الآسيوية وأوشكت على الاستسلام ، كان الموقف أمام الحكومة الأمريكية يتمثل في الأخذ بأحد بديلين لا ثالث لهما : فلما الاقدام على عمل عنيف لإثبات أنها كانت تعنى نوع التهديد الذى روجت له في مرحلة تحولها إلى اعتناق نظرية الإنتقام الشامل ، أو أن تأخذ موقفاً سلبياً وتدعن لضغوط الأمر الواقع ، وهو ما حدث بالفعل . وقد جاء هذا الإذعان نتيجة لرفض الشعب الأمريكي للدخول في حرب جديدة حول آسيا خاصة وإن الفشل الذى منيت به الولايات المتحدة في الحرب الكورية كان ما يزال حياً في الأذهان ، وبالإضافة كانت هناك الضغوط التى أظهرها بعض حلفاء أمريكا الأوروبيين - وفي مقدمتهم بريطانيا - ضد التورط في مواجهة دولية عنيفة مع الشيوعيين حول الهند الصينية .

لقد هيات هذه النتيجة السلبية المجال لإنتقاد المبادئ التى إعتقنها هذه النظرية بشدة ، وقد إمتدت موجة النقد إلى أوساط الحكومة والكونجرس معاً . فمثلاً تضمن أحد التقارير الصادرة عن الكونجرس القول بأن هذه النظرية برهنت بما لا يقبل الشك عدم قابليتها للحركة والتصرف في مواجهة الحروب المحدودة والتراعات المحلية ، وإنها يالنجائها إلى التهديد بالحرب في كل مناسبة أثارت الذعر وسط حلفاء أمريكا على حين أخضقت في إرهاب أعدائها وإنتهت إلى حالة يرثى لها من الشلل والعجز .

هذا الإنتقاد وغيره قاد في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الاستراتيجية والتحول إلى إنتهاج نظرية أكثر واقعية عرفت في تطور الاستراتيجية الدولية بنظرية الاستجابة المرنة التى دخلت مرحلة التطبيق الفعلى على يد إدارة كيندى الديمقراطية منذ بداية الستينات .

٤ - نظرية الاستجابة المرنة :

كان الدافع من وراء إنتهاج هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة ، الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والمرونة للدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقحم فيها الولايات المتحدة بحكم إرتباطاتها الدولية الواسعة المدى (٤١) .

ويرجع الفضل في بلورة الاطار العام لهذه النظرية وتحديد مبادئها ومرتكزاتها الرئيسية إلى الجنرال ماكسويل تيلور الذي عمل رئيساً لهيئة الاركان المشتركة للجيش الأمريكي . وجاء في دفاعه عنها أنها كانت تطوع المقدره العسكرية للولايات المتحدة بما يكفل لها مواجهة أى تحد ، والتصرف إزاء أى مشكلة تعرض لها ، وكان ذلك يقتضى في رأيه التنوع في وسائل الردع والقتال ، سواء كانت هذه نووية أو تقليدية ، استراتيجية أو تكتيكية .

وقد وجدت نظرية الاستجابة المرنة في إطارها المقترح ، صدى واسعاً لها في الأوساط الحكومية الأمريكية ، وكذلك في مختلف الدوائر المهتمة بشئون الأمن القومي الأمريكي . وأعقب ذلك ظهور العديد من التحليلات المتخصصة التي تدافع عن هذا المذهب الاستراتيجي وتؤكد على ايجابياته الواضحة ومن أبرز ما ظهر في هذا الشأن تحليل الخبير الاستراتيجي الأمريكي هيرمان كاهن الذي دافع فيه عن استراتيجية مشابهة في اسسها وأهدافها لتلك التي اقترحها تيلور وأسماها بسياسة الردع المتعدد العناصر . وكان رأى كاهن أن الاختيار الذي تواجهه الولايات المتحدة لم يكن بالضرورة اختياراً بين الانتحار المتبادل والترع المنفرد للسلاح ، إذ أن بين هذين البديلين المنتظرين كان يوجد مدى واسع نسبياً من فرض التصرف البديلة . وكان نجاح الولايات المتحدة فسى استغلال هذه الفرص يرتهن بمد قدرتها على تنوع وسائلها في الردع وتطويرها بالدرجة التي تضمن لها ليس فقط أن تردع هجوماً شاملاً يقع على القارة الأمريكية نفسها ، بل وإحباط مختلف أشكال التهديد والإبتزاز النووي والإستغزات المحلية التي تستخدم فيها وسائل الحرب التقليدية أو وسائل حرب الاستنزاف غير النظامية .

وقد اقنع الرئيس الأمريكي جون كيندي بنظرية الاستجابة المرنة وجاء في دفاعه عنها أمام الكونجرس في عام ١٩٦١ أنها تتميز بأنها مرنة وحاسمة في الوقت نفسه ، وهي توفر المقلدة على التصرف لزاء أي نوع من أنواع الحرب سواء كانت عالمية ، أو محدودة ، نووية أو تقليدية ، كبيرة أو صغيرة .

وقد تأصل الاعتقاد في القيمة العملية لهذه الاستراتيجية التي يدار عمل أساسها الصراع مع الكتلة السوفيتية ، عندما وافقت الدول الأعضاء في حلف الاطلنطي في عام ١٩٦٧ على اعتناقها كأساس لسياسات الحلف الدفاعية .

المراجع

- B. Kuppuswamy, *An Introduction to Social Psychology*, (Asia Publishing House, New Delhi, 1967), pp. 540 - 541. (1)
- Kenneth Waltz, *Man, the State and War*, (Columbia University Press, New York, 1959) p. 16. (2)
- Adi Doctor, *International Relations: An Introductory Study*, (Vikas Publications, New Delhi, 1971), p. 107. (3)
- A.H. Buss, *The Psychology of Aggression*, (New York, 1961), p. 198. (4)
- J.C. Flugel, in, T.H. Pear, (ed.), *Psychological Aspects of Peace and War*, (New York, 1950), pp. 129 - 130. (5)
- Eric Fromm, *The Heart of Man: Its Genius for Good and Evil*, (New York, 1964), pp. 82 - 83. (6)
- G. Watson, *Social Psychology: Issues and Insights*, (New York, 1965), p. 502. (7)
- D. Krech & R. Crutchfield, *Theory and Problems of Social Psychology*, McGraw Hill, New Delhi, 1948), p. 591. (8)
- Ibid*, p. 593. (9)
- A. Sovetov, *Peaceful Co-existence*, (International Affairs, Moscow, Sept. 1972), p. 10. (10)
- Ibid*, pp. 15 - 16. (11)
- Martin Needler, *Understanding Foreign Policy*, *op. cit.*, pp. 4 - 5. (12)
- Roy Macridis & Kenneth Thompson, (eds.), *Foreign Policy in World Politics* (Prentice Hall, Inc., N.J., 1962), p. 2. (13)
- Needler, *op. cit.*, pp. 141 - 145. (14)
- Frederick Hartmann, *The Relations, of Nations*, (New York, 1967), p. 149. (15)
- Problems of War and Peace*, (Progress Publishers, Moscow, 1972), p. 130. (16)
- Amitai Etzioni, *The Hard Way to Peace*, (Collier Books, New York, 1962), pp. 111 - 112. (17)
- W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth*, (Harvard University Press, Cambridge, 1960), p. 108. (18)
- C. Wickum, *Total State* (Boston, 1964), pp. 73 - 74. (19)
- Problems of War and Peace*, *op. cit.*, p. 138. (20)
- Ibid*, p. 151. (21)
- Ibid*. (22)
- Bernard Brodie, *War and Politics*, (MacMillan, New York, 1973), pp. 335-338. (23)
- J.W. Burton, *International Relations: A General Theory*, (Mass, 1973), p. 78. (24)
- C. Friedrick & Z. Brezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, (Praeger, New York, 1964), pp. 58 - 68. (25)
- Adi Doctor, *International Relations*, *op. cit.*, pp. 111 - 112. (26)

- Hekius, McClintock and Burns, International Stability, op. cit., pp. 42 - 56. (٢٧)
- Problems of War and Peace, op. cit., p. 151. (٢٨)
- Paul Hanser, Population Perspectives, (New Jersey, 1960), p. 8. (٢٩)
- Problems of War and Peace, op. cit., p. 152. (٣٠)
- ibid. (٣١)
- ibid. (٣٢)
- ibid., p. 155. (٣٣)
- F. Linden Feld, Reader in Political Sociology, (Funk and Wagnus, New York, 1968), pp. 300 - 302. (٣٤)
- Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op. cit., p. 163. (٣٥)
- ibid., pp. 165 - 166. (٣٦)
- ibid., p. 167. (٣٧)
- Thomas Schelling, The Strategy of Conflict, (Harvard University Press, Cambridge, 1960). (٣٨)
- د. اسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي ، مجلة السياسة الدولية - عدد يناير ١٩٦٦ ، القاهرة (٣٩)
- المرجع السابق (٤٠)
- المرجع السابق (٤١)

ظاهرة الصراع الدولي : مراجع مختارة

- 1 - Amitai, Etzioni, *Hard Wary to Peace : A New Strategy*, (Collier, New York, 1962).
- 2 - Aron, Raymond, *On War*, (Norton, 1968).
- 3 - ———, *Great Debate : Theories of Nuclear Strategy*, (Translated by Ernest Pawel, Doubleday, 1965).
- 4 - Barker, Charles, and Others, *Problems of World Disarmament*, (Houghton & Mifflin, 1963).
- 5 - Beaufre, Andre, *Deterrence and Strategy*, (Faber & Faber, London, 1965).
- 6 - Blackett, Patrick, *Studies of War*, (Hill and Wang, 1962).
- 7 - Brodie, Bernard, *Escalation and the Nuclear Option*, (Princeton University Press, 1966).
- 8 - Calder, Nigel, (Ed.), *Unless Peace Comes*, (Viking, 1968).
- 9 - Gallois, Pierre, *Balance of Terror*, (Houghton & Mifflin, 1961).
- 10 - Hadley, A.T., *The Nations Safety and Arms Control*, (Viking Press, New York, 1961).
- 11 - Hall, Louis J, *Choice for Survival*, (Harper, New York, 1958).
- 12 - Halperin, Morton, *Contemporary Military Strategy*, (Faber & Faber, London, 1968).
- 13 - Holcombe, A. N., *A Strategy of Peace in a Changing World*, (Harvard University Press, Cambridge, 1968).
- 14 - Kahn, Herman, *Thinking About the Unthinkable*, (Horizon Press, 1962).
- 15 - Kintner, William, *Peace and the Strategy Conflict*, (Praeger, N.Y., 1967).
- 16 - Kissinger, Henry, *Nuclear Weapons and Foreign Policy*, (Harper, New York, 1957).
- 17 - McNamara, Robert, *The Essence of Security*, (Hodder & Stoughton, London 1968).
- 18 - Power, Thomas, *Design for Survival*, (Coward - McCann, 1965).
- 19 - Schelling, Thomas, *The Strategy of Conflict* op. cit.
- 20 - Taylor, Maxwell, *The Uncertain Trumpet*, (Harper, N.Y., 1959).
- 21 - Toynbee, Philip, *The Fearful Choice : A Debate on Nuclear Policy*, (Victor Gollamez, London, 1958).
- 22 - Wylif, J.C., *Military Strategy*, (Rutgers University Press, 1967).

الفصل الثامن

نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

- المبحث الأول - مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني - الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي .
- المبحث الثالث - تهيم سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية .
- المبحث الرابع - أوضاع التوازن الدولي الراهن أو توازن الرعب النووي .

الفصل الثامن

نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

المبحث الأول

مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

أوضحنا في تحليلنا لظاهرة القوة القومية كيف أن هناك إختلافات في القوى النسبية للدول تبعاً لما هو متاح لكل دولة من المكونات المادية وغير المادية التي تلخ في تركيب هذه القوة . وقد دفعت هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع إمكانات القوة بين الدول ، بالكثيرين إلى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى (Balance of Power) الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات ، ويضيفون ان الإلمام بالفرضيات النظرية التي يبنى عليها هذا النظام وإدراك الحقائق الرئيسية التي تحيط بتطبيقه في الواقع ، يساعد إلى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بتوافع السلوك الدولي(١) .

والفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية ، هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع ، وهذا الصراع لا تملية عوامل الإختلاف في المصالح القومية للدول فحسب ، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن للدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها ، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلافات قوى مضادة . أو بعبارة أخرى ، فإن محاور القوى المضادة ، المتعادلة أو شبه المتعادلة ، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع

بالتفوق الذى يتيح لها مثل هذه السيطرة . ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولى ، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات (٢) .

نخلص من هذا إلى أن مبدأ توازن القوى يستند على ركيزتين أساسيتين :

١ - ان الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد ، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى ، وردع العدوان .

٢ - انه في أى موقف دولى ، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام - أى نظام توازن القوى - على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة ، وبذلك يمكن تفادى أى إختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة (٣) .

وتنقسم توازنات القوى بهذا المفهوم التقليدى إلى نوعين :

(أ) توازنات القوى البسيطة (Simple Balance) وهي التى تتكون إما من دولتين متعادلتى القوى أو من مجموعتين من القوى المضادة والتى هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبى . ومن أمثلة هذه التوازنات البسيطة : التحالف الفرنسى الروسى في عام ١٨٩٣ ضد التحالف الثلاثى الذى كان مكوناً من ألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا ، وكذلك محور برلين روما الذى قام في عام ١٩٣٥ ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم .

(ب) توازنات القوى المعقدة أو المتعددة (Multiple Balance) وهي التى تتكون من مجموعات قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض ، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى . وأبرز تصوير لذلك ، أوضاع التوازن التى وجدت في أوروبا في القرن الثامن عشر ، ففى غرب أوروبا وبممتلكاتها عبر البحار كان أطراف التوازن هم بريطانيا من جهة وفرنسا وأسبانيا من

جهة أخرى ، وفي وسط وشرق أوروبا كان أطراف التوازن هم النمسا وبروسيا من ناحية وروسيا وتركيا من ناحية أخرى ، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى (٥) .

المبحث الثاني

الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي

هناك عدد من الوسائل والأدوات التي كانت تتبعها الدول لتحقيق مبدأ توازن القوى فيما بينها - وفقاً للمفهوم التقليدي الذي سلفت الإشارة إليه - ومن أهم هذه الوسائل :

١ - سياسة فرق تسد Divide and Rule :

وتقوم هذه السياسة في مضمونها على محاولة الإبقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من التشكك والإنقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التي يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث إختلال قوة في غير صالح هذه الدولة . وأوضح الأمثلة على هذا : سياسة فرنسا تجاه ألمانيا التي اعتبرتها القوة الرئيسية المناوئة لها في أوروبا ، وكذلك السياسة السوفيتية في أوروبا التي قامت على معارضة جميع أشكال الاندماج أو الوحدة الأوروبية ، على أساس أن مثل هذا الاندماج كان لا بد وأن ينتهي بخلق كتلة غربية قوية وموحدة معادية للاتحاد السوفيتي ، وفي ذلك بالطبع ما فيه من تهديد لأمنه ومصالحه الاستراتيجية العليا ، وقيام حلف وارسو كقوة مضادة لحاف الاطلنطي يبرهن على هذه المخاوف السوفيتية (٦) .

كما تعتبر بريطانيا من أكبر القوى الأوروبية التي طبقت بنجاح سياسات فرق تسد للحيلولة دون نشوب محاور قوى دولية مضادة لمصالحها . فبالإضافة إلى تقيدها المستمر بهذه القاعدة الأساسية في سياساتها الأوروبية وبخاصة في القرن التاسع عشر ، حيث أمكنها أن تقلم أظافر فرنسا النابليونية وأن تقيم ضدها

حلقاً مقدساً وأن تنفرد بالفوق والسيطرة ، فقد طبقت هذه السياسة أيضاً في بعض مناطق أخرى من العالم تهم مصالحها وأبرزها المنطقة العربية .

فمنذ الحرب العالمية الأولى شجعت بريطانيا قيام محاور سياسية وإقليمية متصارعة داخل الوطن العربي وذلك عن طريق تحريك بعض الحساسيات أو تغذية بعض المخاوف أو تشجيع بعض الترععات الإقليمية الضيقة (مثلما فعلت عندما أيدت مشروع الهلال الخصيب أو مشروع سوريا الكبرى) ، وذلك لكي تظل هذه المنطقة منقسمة على نفسها مما يسهل عليها استغلالها بالكيفية التي تتلاءم وأهدافها البعيدة . كما كان حلف بغداد الذي أقامته بريطانيا في عام ١٩٥٥ تطبيقاً مباشراً لهذه السياسة ، فعن طريقه أمكنها أن تقسم العالم العربي إلى معسكرين متخاصمين ، أحدهما يؤيد هذه الأحلاف وينضم إليها ، والآخر يعارضها ويندد بها ويقود الحملة المناهضة لها .

٢ - سياسة التعويضات :

والمقصود بالتعويضات أساساً ، التعويضات الإقليمية (Territorial Compensation) وقد سيطرت هذه السياسة التي استخدمت في إقرار مبدأ توازن القوى ، في القرن الثامن عشر . وقد ورد ذكرها صراحة في معاهدة أوترخت التي عقدت في عام ١٧١٣ والتي أنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الأسبانية ، إذ اعتبرت التعويضات الإقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير . وتبعاً لذلك قسمت كل الملكات الإسبانية في أوروبا ومستعمرات أسبانيا الخارجية بين عائلتي الهابسبرج والبوربون : كذلك فإن تقسيم بولندا ثلاث مرات في أعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ كان تطبيقاً عملياً ومباشراً لهذه السياسة بين الدول الأوروبية ، ففي المرات الثلاث قسمت بولندا بين روسيا والنمسا وبروسيا بطريقة كان يعتقد معها أن ذلك التقسيم يبقى على علاقات التوازن بين هذه القوى الكبرى .

وقد تطورت وسيلة التعويضات في مؤتمر فينا الذي إنعقد في عام ١٨١٥ حيث عين المؤتمر لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي ، بمقاييس الموقع

والامكانيات وتعداد السكان ونوعياتهم ، وذلك حتى يسهل تطبيق أسلوب التعويضات الإقليمية بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طبق مبدأ التعويضات الإقليمية على شكل توزيع مناطق النفوذ الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى ، وكانت القارة الأفريقية بالذات الوجهة الرئيسية لهذا التقسيم الاستعماري ، وكل المعاهدات التي حصلت عليها هذه الدول الأوروبية ، كانت خاصة بالتسابق على مناطق النفوذ . فمعاهدة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول أثيوبيا أقرت بتقسيمها إلى ثلاث مناطق نفوذ على نفس النمط الذي أتبع في تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر . والمعاهدة الأنجلو روسية في عام ١٩٠٧ قسمت إيران بين بريطانيا وروسيا إلى منطقتي نفوذ للدولتين ، ونصت المعاهدة على أن لكل دولة مطلق السلطة في التصرف في منطقة نفوذها دون تدخل من جانب الدولة الأخرى (٧) .

وعموماً يمكن القول بأن مبدأ التعويضات والتنازلات الإقليمية كان في وقت ما من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول ، وكانت هذه التعويضات دائماً الهدف الرئيسي في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى (٨) .

٣ - التسلح :

والتسلح أيضاً من الأساليب والأدوات الشائعة التي استخدمتها الدول إما في الإبقاء على توازن القوى القائم ، أو في إعادة تغييره على نحو مختلف .

على أن التسلح كان يمثل سبباً رئيسياً وراء الاختلال المستمر في توازن القوى ، إذ أدى إلى سباق بين الدول التي كان يعينها هذا التوازن ، مما أسهم بدوره في تعميق الشعور بعدم الأمن وعدم الاستقرار وفقدان الثقة فيما بينها ، وهكذا وجدت الدول نفسها تدور في حلقة مفرغة في ظل شعورها بأن توازن القوى ليس أكثر من عملية نسبية ومؤقتة .

ومن أمثلة سباق التسلح في الماضي : المنافسة بين البحرية الانجليزية والبحرية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكذلك المنافسة بين القوة البحرية الفرنسية والقوة البرية الألمانية في نفس الفترة ، وفي الوقت الحالى توجد أمثلة لا حصر لها ، على المستويين العالمى والأقليمي ، توضح أثر سباق التسلح على علاقات القوى بين الدول المختلفة .

وبجانب سباق التسلح كوسيلة لحفظ توازن القوى ، فهناك الوسيلة العكسية الأخرى وهي الرقابة على التسلح (Arms Control) أو بمعنى آخر تنظيمه وفقاً لمعدلات يتفق عليها بين الدول الأطراف في هذه التدابير الدولية . إلا أن تطبيق هذا الاجراء صعب من الناحية العملية وذلك لأنه يتطلب إجراء تقييم دقيق لمخزون كل دولة من الأسلحة ولخصائصها النوعية ، حتى يتحقق التعادل من الناحيتين الكمية والكيفية ، وبنا يمكنه أن يسهم في حفظ التوازن في علاقات القوى بين الدول التى تعنيها هذه التوازنات .

والحالة الوحيدة التى طبقت فيها وسيلة الرقابة على التسلح وفقاً لمعدلات معينة ، كانت معاهدة واشنطن البحرية التى عقدت في عام ١٩٢٢ وفيها اتفقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا على التقييد بمراعاة نسب معينة في تسليحها البحرى . على أن الذى سهل التوصل إلى عقد هذه المعاهدة ، هو أنها كانت جزءاً من تسوية سياسية وأقليمية عامة في منطقة الباسفيكي ، وكان الهدف منها هو إيجاد نوع من التوازن والاستقرار فى علاقات الدول التى لها مصالح في تلك المنطقة مع الإبقاء في نفس الوقت على التفوق البحرى الأنجلو أمريكى (٩) .

٤ - المحالفات (Alliances) :

في النظام السياسى الدولى القائم على مبدأ تعدد الدول ، تقوم المحالفات الدولية بالدور الأساسى والأكبر في الإبقاء على علاقات توازن القوى ضمن الإطار الذى يحفظ هذا التعدد ويبقى عليه .

والدول عندما تقرر الدخول أطرافاً في محالفات دولية من نوع أو آخر ، فهي تفعل ذلك كما يقول هانس مورجانثر ، ليس عن مبدأ وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات . وهي عندما تقارن بين الالتزامات التي ستقيد بها في هذه المحالفات الدولية وما قد تجلبه عليها من مخاطر ، وبين المزايا التي ستؤول إليها من وراء ذلك الارتباط ، فإن الحافز على الدخول طرفاً في هذه الترتيبات الدولية سيضعف بل وقد ينعدم كلية إذا ما تبينت بأسلوب الحسابات التي تجريها أن كفة المخاطر هي الراجحة على كفة المزايا .

ولكى ينشأ أى تحالف دولي ، فلا بد وأن يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة لأن هذه المصالح هي التي تشكل الأساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف برمته . والميزة التي يوفرها التحالف الرسمي في هذه الحالة هو أنه يضع إطار محدداً لهذه المصالح المشتركة ، كما أنه هو الذي يعين السياسات والتدابير التي يمكن من خلالها دعم تلك المصالح وتنميتها . ولكن ليس معنى ما تقدم أنه في كل مرة توجد فيها بعض المصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر ، يصبح من المتعين عقد محالفة رسمية ، فقد يتم التنسيق بين هذه المصالح بإجراءات يتفق عليها دون حاجة إلى عقد مثل هذه المحالفات الدولية .

وعند عقد أى محالفة دولية فإنه يكون من السهل تماماً تحديد الأطراف الخارجيين المستهدفين بهذا التحالف ، ولكن الذي قد يثير نوعاً من عسدم الاتفاق بين أطراف التحالف ويصبح بالتالي أصعب في تحديده أو التوصل إليه ، هو نوع السياسات التي يمكن للتحالف أن يتفلسفها من أجل بلوغ أهدافه ، وغالباً ما ينتهي الأمر ببلورة سياسات وسط تقبلها هذه الأطراف كلها ، وتكون الأساس نحو توزيع إلتزاماتها وأعبائها في إطار الهدف العام للتحالف .

وإذا كانت المصالح المشتركة هي القوة الدافعة والمحرك لقيام أى تحالف دولي ، فإن المحالفات الدولية يمكن أن تختلف من حيث الشكل أو المضمون تبعاً للتأثيرات النسبية التي يتركها كل واحد من العوامل المهمة الآتية :

(أ) الطبيعة الخاصة لهذه المصالح المشتركة ، وأيضاً طبيعة العلاقات التي تربط بين الدول صاحبة تلك المصالح .

(ب) الكيفية التي تتوزع بها المزايا والتفوذ داخل هذه المحالفات الدولية

(ج) الكيفية التي يمكن بها تغطية هذه المصالح المشتركة في نطاق المجموع الكلي لمصالح الدول التي بمسها قيام هذه المحالفات ويؤثر فيها على نحو أو آخر .

(د) الفترة الزمنية التي يسرى فيها مفعول هذا التحالف الدولي ، بمعنى هل يتطلب الدفاع عن المصالح المشتركة لأطراف التحالف وقتاً طويلاً نسبياً ، أم أن الأمر لا يتطلب أكثر من التجمع أمام ظرف طارئ معين ، ثم ينفض التحالف بعده وهكذا .

(هـ) مدى فعالية التدابير المعمول بها أو مدى كفاءتها العملية في خدمة المصالح المشتركة التي تقوم هذه المحالفات الدولية على تحقيقها والدفاع عنها .

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكن التمييز بين المحالفات الدولية تبعاً لما إذا كانت تخدم مصالح مادية متماثلة أو متكاملة ، وما إذا كانت تخدم مصالح مذهبية في الأساس . كذلك يمكن التمييز بين المحالفات العامة والمحالفات المحددة ، وبين المحالفات المؤقتة والمحالفات الدائمة وبين المحالفات الحية والمتحركة وبين المحالفات الحاملة ، وبين المحالفات التي تتوزع لإتزاماتها على أساس متبادل والمحالفات التي يلتزم فيها طرف واحد بكل شيء وتعفى فيها باقي الأطراف من أى إلتزام ، وأخيراً بين المحالفات التي تكون فيها المزايا إحتكاراً لدولة واحدة وتلك التي تتوزع فيها المزايا بصورة عادلة ومتوازنة ، وهكذا .

والأمثلة التطبيقية لهذه الاختلافات كثيرة ، فالتحالف الأنجلو أمريكي في أوروبا يقدم مثلاً بارزاً لمفهوم المصالح المتجانسة ، في حين أن المحالفة الأمريكية الباكستانية هي مثال لفكرة المصالح المتكاملة ، أما الحلف المقدس الذي عقد في عام ١٨١٥ فهو من أكثر الأمثلة تصويراً لفكرة المصالح المذهبية ، وكذلك الحال بالنسبة لميثاق الاطلنطي المقفود في عام ١٩٤١ ، ففي كلتا الحالتين كانت هناك مجموعة من المبادئ الأخلاقية العامة التي أعلن المتحالفون

عن تقيدهم بها واستعدادهم للدفاع عنها ، وقد فعلت الدول الغربية نفس الشيء فيما بعد دفاعاً عن قيمها ومعتقداتها ونظمها الاجتماعية ضد التهديد الشيوعي وكذلك كان الحال بالنسبة للدول الشيوعية عندما تحالفت مع بعضها بدعوى الحاجة إلى مواجهة أخطار التهديد الرأسمالي لها .

والمحالفات الدولية التي تركز على دعامة من المصالح المذهبية المجردة دون أن ترتبط هذه بمصالح مادية من نوع أو آخر عادة ما تكون محالفات خاملة . أما المحالفات التي تجمع بين المصالح المذهبية والمصالح المادية فهي محالفات حية ومتحركة وبإمكانها أن تحشد وراءها قديراً ضخماً من الحماس لها وهو ما يكسبها قوة واضحة على الفعل والتأثير . ويدخل التحالف الأنجلو أمريكي ضمن الفئة الأخيرة من المحالفات الدولية التي تركز على الدعامين معاً .

وأفضل المحالفات الدولية هي التي تتوزع فيها المزايا بين أطرافها على أساس متبادل ومتوازن في نفس الوقت ، وان كان ذلك لا يمكن أن يتحقق من الناحية العملية إلا في الأحوال التي تتكافأ فيها قوة الدول الأطراف في التحالف وحيث تكون مصالحها متجانسة تماماً . وأسوأ المحالفات على الإطلاق هي التي تتوزع فيها المزايا على أساس من إحتكار طرف واحد لها في حين تحصل الأطراف الأخرى بكل الأعباء دون فائدة موازية تجنيها بالمقابل ، وطبيعي أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا عند ما يكون طرف واحد في مركز التفوق الساحق في مواجهة الأطراف الأخرى ، ويشيع هذا النوع من الاختلال الشديد في توزيع مزايا المحالفات الدولية في الحالات التي تكون فيها المصالح متكاملة ، ذلك أن التكامل بطبيعته يفسح المجال أمام تقييم مصالح كل طرف بطريقة يظلم فيها البعض لحساب البعض الآخر .

وترتيباً على الحقيقة سالفة الذكر ، يمكن القول بأن توزيع المزايا داخل المحالفات الدولية يعكس كقاعدة عامة ، طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف هذه المحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها . ولعل هذا الاعتبار بالذات هو الذي دفع ميكيا فيلي إلى تحذير الدول الصغرى من أخطار التحالف مع الدول الكبرى ، إلا في الأحوال الضرورية فقط .

والاستثناء الوحيد من القاعدة السابقة ، يقتصر على الحالات التي تتمتع فيها دولة صغرى بميزة استراتيجية حاسمة من نوع أو آخر ، وتجد الدولة الكبرى نفسها مضطرة إلى التنازح عن اعتبارات القوة وتقديم بعض التنازلات في مقابل الافادة من تلك الميزة . ومن أمثلة ذلك العلاقة بين الولايات المتحدة وأيسلندا بسبب القيمة الاستراتيجية الضخمة لايسلندا في نظم الدفاع عن العالم الغربي ، الخ .

وأخيراً فإن المحالفات ذات الصبغة العامة أو الطابع العام ، لا تستمر لفترات طويلة ، وهذا النمط من المحالفات الدولية يكون أكثر شيوعاً فسي وقت الحرب ، حيث يكون الهدف العاجل المتفق عليه من قبل الدول الأطراف في مثل هذه المحالفات العامة هو كسب الحرب ضد أعدائها ، ولكن متى كسبت هذه الدول الحرب ، فإن اختلافات المصالح تبدأ في الظهور بينها مما يدفعها إلى الخروج عليها وإنهائها . ومن أمثلة المحالفات العامة ، التحالف بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية .

٥ - المناطق العازلة (Buffer Zones) :

ومن الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى بين اثنتين من الدول القوية أو الكبرى ، العمل على وضع دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينهما (buffer zone) ، وعادة ماتكون هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة ولا تمثل خطراً على أمن ومصالح أى من الدولتين ، وتنحصر وظيفتها في تقليل احتمالات الإحتكاك أو التصادم بينهما من خلال وجودها كمنطقة فاصلة .

وترجع قدرة هذه الدول الفاصلة على الاحتفاظ بإستقلالها إلى أن إقدام إحدى الدولتين على ضم هذه الدولة المحايدة إليها ، سيؤدي إلى حدوث إختلال في توزيع القوى بينهما ، الأمر الذي لن تقبله الدولة الأخرى ، وستقاومه في محاولة للاحتفاظ بعلاقة القوى الموجودة على ما هي عليه ، وبذلك فإن كل من الدولتين المتنافستين تقبل هذه الحقيقة ، وتترك المخاطر المترتبة على محاولة

تغييرها ، وهذا الوضع يكون في مصلحة الدول والمناطق الفاصلة وذلك من
التاحيتين السياسية والقومية .

ولكن في حالات أخرى يكون الاحتفاظ بالاستقلال السياسي للمناطق
الفاصلة أمراً متعزراً ، وهي الحالات التي تنفق فيها القوى الكبرى على إقتسام
هذه الدول إلى مناطق نفوذ فيما بينها ، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى إنهيار
الكيان الإقليمي والسياسي لهذه المناطق وذوبانه في كيان هذه الدول المتنافسة .

ومن أمثلة المناطق الفاصلة بولندا في الماضي كحاجز بين روسيا وألمانيا ،
وبلجيكا وهولندا كحاجز بين فرنسا وألمانيا ، وسويسرا قبل الحرب العالمية
الأولى حيث وقفت حاجزاً بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا . وفي القرن التاسع
عشر كان الذي يفصل روسيا عن الامبراطورية البريطانية حاجز من الدول
الصغرى الضعيفة ، وقد حرصت بريطانيا وقتها على الإبقاء على هذا الحاجز
الفاصل رغم ضعفه . وكذلك هناك دول شرق أوروبا التي جعلتها معاهدة
فرساي منطقة فاصلة بين روسيا وألمانيا وأطلقت عليها « المنطقة الوسطى » وذلك
بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة حين لم تكن أى من الدولتين تدخل في ذلك
الوقت في عداد الدول الكبرى ، ولكن بمجرد أن استعادت الدولتان قواهما
بدأتا تتدخلان في هذا الحزام الفاصل من الدول الضعيفة والذي كان يمثل
منطقة فراغ قوي يمكن لروسيا أو ألمانيا أن تتدخل لتملأه بقوتها الخاصة ،
وكان ذلك مقدمة الصراع الدامي الذي نشب بين الدولتين فيما بعد .

وبالإضافة إلى هذه الأمثلة ، فإن هناك من يعتقد أن الحرب العالمية الثانية
التي إنتهت بتدمير ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كقوى كبرى ، قد حولت أوروبا
كلها إلى منطقة فاصلة بين روسيا من جانب وبين التحالف الأنجلو أمريكي
من جانب آخر .

أما عن الدول التي تقسم إلى مناطق نفوذ ، فمن أمثلتها ما حدث في ألمانيا
بعد الحرب العالمية الثانية حيث قسمت إلى دولتين إحداهما تحت النفوذ
السوفييتي والأخرى تحت النفوذ الغربي ، وكذلك ما حدث في كوريا
وفيتنام ، وما كاد أن يحدث في قبرص بين تركيا واليونان (١١) .

في بعض الحالات لا تتق بعض الدول في ولاء الدول الأخرى التي تتدخل معها كأطراف في علاقات تحالف إعتقاداً منها أن هذه الدول قد تكون مدفوعة بتأثير مصالحها الذاتية إلى البحث عن علاقات تحالف جديدة أو محاولة إستغلال بعض أوضاع وعلاقات القوى بين المحالقات المختلفة لصالحها . وفي هذه الحالات تلجأ بعض الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشك في ولائها بقصد ضمان وجود نظام سياسي موالي لها في الحكم ويكون أكثر إرتباطاً وولاء لهذا التحالف ، وذلك منعاً له من الضعف والانهيار بما يترتب على ذلك من إخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى (١١) .

ويوجه عام فإن للتدخل - كأداة لحفظ توازن القوى - شكلين متميزين ، وذلك بحسب ما إذا كان التدخل يتم بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى - فسي صورته القائمة ، أو تغييره في اتجاه أو آخر ، ويبدو ذلك كالآتي :

أ - التدخل الدفاعي :

ومضمون التدخل الدفاعي (Defensive Intervention) هو إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول ، ولذلك فهي تتدخل لإحباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلى ما كان عليه .

ومن أمثلة ذلك : تدخل الحلفاء في روسيا بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، وتدخل بريطانيا في العراق في عام ١٩٤١ لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد ، وتدخل بريطانيا في اليونان في عام ١٩٤٤ ، وتدخل الاتحاد السوفيتي في بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وتدخل أمريكا في جواتيمالا عام ١٩٥٤ ، وفي كـوبـا عام ١٩٦١ وفي جمهورية اللومنيكان في عام ١٩٦٥ ، وفي شيلي عام ١٩٧٤ وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، بالإضافة إلى تدخلها في لبنان عام ١٩٥٨ ، وفي فيتنام منذ عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٥ ، وهكذا .

ب - التدخل الهجومى :

ومضمون التدخل الهجومى (Offensive Intervention) هو العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل .

ومن أمثله : تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية الاسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ، واستخدام الاتحاد السوفيتى الشيوعية الدولية (الكومنترن) في العشرينات من هذا القرن لتغيير بعض الأنظمة السياسية وتحولها إلى الاشتراكية ، وتدخل ألمانيا النازية بالطابور الخامس في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأوروبية وعلى نطاق لم يكن معروفاً من قبل .

وتستخدم الدول كأدوات لتدخلها المعونات الاقتصادية والعسكرية ، والضغوط الدبلوماسية وما إلى ذلك من الوسائل والأساليب .

المبحث الثالث

تقييم سياسات توازن القوى التقليدى في العلاقات الدولية

إن تقييم الآثار العملية التي نتجت عن تطبيق سياسات توازن القوى التقليدى في العلاقات الدولية ، يكشف عن بعض الجوانب الإيجابية ، كما يكشف في نفس الوقت عن كثير من العيوب والسلبيات بل وحتى عن خطأ بعض الافتراضات الرئيسية التي انبثت عليها فكرة توازن القوى ذاتها . فأما عن إيجابيات توازن القوى فتركز في : -

(١) ان تطبيق توازن القوى أبقي على تعدد الدول في المجتمع الدولى ، واستطاع أن يحول لفترة تزيد على ثلاثمائة عام - هي طوال فترة تطبيقه - دون إنفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية . وهذا يفسر سبب الحروب المستمرة التي وقعت في المجتمع الدولى منذ ظهور نظام الدول القومية في عام ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فينا في عام ١٨١٥ ، ثم الحربين العالميتين في القرن العشرين ، فكل هذه الحروب وقعت لعدم تمكن دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم .

وترتيباً على ما سبق ، فإن توازن القوى أعطى الدول المرونة الكافية في تكيف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بالشكل الذي يحفظ عليها استقلالها السياسي ويحمي كيانها القومي . وهذه القدرة على المناورة هي التي حالت دون إنتلاع الدول الكبرى للدول الضعيفة ، مما كان سيترتب عليه إنكماش عدد الدول الأطراف في النظام السياسي الدولي .

(٢) أما الميزة الإيجابية الأخرى المنسوبة إلى نظام توازن القوى ، فهي أنه وفر الأداة نحو ضمان السلم الدولي بصورة لم يكن في مقدور أى أداة أخرى أن تحققها . فالتوازن المتكافئ لعلاقات القوى كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة ، ولولا تطبيق سياسات التوازن ، لكان عدد الحروب التي يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف ما وقع منها فعلاً .

غير أن هذا المنطق الذي يربط بين توازن القوى والقدرة على ضمان السلم الدولي ، تعرض لبعض إنتقادات حادة منها : -

أ - إن هناك بعض الدول التي آثرت أن تتبع سياسة العزلة أو الحياد في السياسة الدولية ، وهذه الدول فقدت أهميتها كعامل لتصحيح الإختلال وبخاصة في ظروف الأزمات .

ب - أن الدول المتصارعة كانت تنظر إلى الأزمات الدولية من وجهة نظر مصالحها القومية أو الإقليمية الخاصة ، وليس من زاوية التوازن العالمي للقوى وما يرتبط به من مصالح المجتمع الدولي ككل ، وكان ذلك هو الآخر بمثابة عامل لإختلال واضح في الكيفية التي يعمل بها نظام توازن القوى .

ج - أنه حتى بافراض وجود هذا التعادل النسبي في قوى بعض الدول الأطراف في توازن القوى ، كما تقول النظرية التقليدية ، فقد وجدت حالات اعتقدت معها بعض هذه الدول أنها في وضع من التفوق المؤقت من ناحية القوة ، وأنها يمكن أن تحصل بموجب هذا التفوق المؤقت على بعض المزايا ، ولذلك لم تحجم عن إثارة الحرب كأداة توصلها إلى تحقيق ذلك الهدف .

د - أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من توازن القوى في ظل هذا النظام القائم على تعدد القوى وإقسامها ، هو الإبقاء على استقلال الدول ، ولكن النظام لا يوفر أية ضمانات فعالة لصيانة السلم الدولي(١٣) .

وأما عن سليات توازن القوى فهي متعددة ومنها :

١ - عنصر علم التيقن في سياسات توازن القوى :

ففكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع إحداها أن تحصل على القوة التي تمكن معها من إحداث إختلال في أوضاع التوازن الموجود ، هي عملية آلية أكثر من أى شيء آخر ، وقد اثبتت على أن حسابات الدول وردود الفعل التي تبديها إزاء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آلية دقيقة وعلى نحو يتبع في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة ، لستمر معها التوازن بشكل أو آخر .

وهذه الآلية في ردود الفعل وسياسات توزيع القوى ، تتطلب بالضرورة وجود مقاييس للحساب الكمي معترف بها ومنتق عليها من قبل هذه الدول كلها حتى يتسنى تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها على نحو يحقق التعادل الذي يفترضه هذا النظام . وقد حاولت الدول فعلاً ، وكما ذكرنا أن تتوصل إلى معايير للقياس الكمي وبخاصة في النواحي الإقليمية والسكانية والعسكرية ، الخ ، إلا أن القوة القومية ، وكما رأينا ، لا تبني على العوامل والاعتبارات التي يمكن تحديدها كياً فقط ، وإنما هي مزيج من العوامل الكمية والكيفية في آن واحد .

وعلى ذلك فإن عدم التيقن بخصوص سياسات توازن القوى ، إنما يرتبط في المقام الأول بطبيعة القوة القومية وبالصعوبات الكامنة في تقييمها ، والتي تبني على التخمين أكثر مما تبني على الحقيقة والواقع ، ولكن للتخمين مخاطره الواضحة ، ولهذا السبب يمكن القول بأن التكافؤ الذي ينسب إلى محالقات القوى ، هو تكافؤ وهمي أكثر من كونه تكافؤ فعلي أو حقيقي(١٤) .

في ضوء الاعتبارات التي ألمحنا إليها ، فإن نظرية توازن القوى تبسـو وكأنها قانون مقبول ومعترف به في علم العلاقات الدولية كما هو الحال في بعض العلوم الأخرى التي يدور التحليل في جوانب كثيرة منه في إطار فكرة أو مبدأ التوازن ، ومن أمثلة ذلك : النظرية الاقتصادية الحديثة ، والعلوم الطبيعية والبيولوجية ، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، والنظم السياسية .

ولكن الأخذ بمبدأ التوازن في هذه التحليلات وثبوت قيمته تطبيقياً لا يعنى أن له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية ، حتى وإن كان ينظر إلى التوازن في علاقات القوى بين الدول على أنه يتم بطريقة آلية أو شبه آلية ، وعلى أنه عملية طبيعية وحتمية وتتم في مصلحة المجتمع الدولي كله .

ومثل هذا المنطق الذي يبني على حتمية التوازن وآليته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد المصالح والعلاقات ، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من أوضاعه وجوانبه بصفة مستمرة ، يجعل منه في اعتقاد البعض أمراً نظرياً هو أقرب إلى الأوضاع غير المعقدة للمجتمع الدولي في الماضي ، منه إلى الواقع الدولي المعاصر . وعلى ذلك ، وكما يقولون ، فإن مبدأ توازن القوى لا يشكل نظرية علمية مقبولة ، لأن هذه النظرية لا بد وأن تستند إلى إفتراضات سليمة ، وأن يتوفر نوع من الارتباط المباشر بين منطقتها وبين الأوضاع التي تحاول تفسيرها ووضع إجابات محددة بشأنها .

وقد إنبرى فريق آخر من المحللين للرد على ذلك بقولهم أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية سليمة ، ولكن تغير الظروف الدولية هو الذي حال دون إستمرار تطبيق هذا التوازن بشكل إيجابي وفعال ، ومن أهم نواحي التغيير في رأيهم ، ظهور نظام الكتلتين الذي أفقد الدول الحرية والمرونة السابقة في الدخول والخروج على المحالفت في أي وقت (١٥) .

٣ - خطأ بعض الإقتراعات التي تبنى عليها نظرية توازن القوى :

يرى البعض أن نظرية توازن القوى تقوم على إقراض أسامي مؤداه أن الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة ، وإنما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة .

وهذا الاعتقاد ، كما يقال ، يفصل عامل القوة عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاعتبارات الاقتصادية ، ذلك أن تعقد المصالح الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد بإتخاذ القرار الخاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير مرنة أو غير ممكنة في كل الظروف كما يفترض المدافعون عن مبدأ توازن القوى .

وبالإضافة إلى الضغط الناتج عن التعقد في المصالح الاقتصادية ، فإن الانتقال من علاقة تحالف إلى علاقة تحالف آخر ، يتطلب جهوداً دعائية ضخمة لإقناع الرأي العام الداخلي بالدوافع والأسباب التي تملي التحول من جانب بغض الحلفاء إلى الجانب الآخر المصاد أو المعادى لهم وهو ما يفترض مبدأ توازن القوى أنه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمعات القوى . ويزيد من عدم مرونة اللخول والخروج من تجمعات القوى ، لزيادة تأثير العوامل الأيديولوجية في سلوك الدول ، وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على ذلك منها :-

أ - أنه على الرغم من الضغوط والتهديدات التي تعرضت لها يوغسلافيا كرد فعل من جانب الاتحاد السوفيتي لخروجها من الكومنفرم في عام ١٩٤٨ ، إلا أن يوغسلافيا لم تقدم على اللخول في علاقات تحالف مع الكتلة الغربية للرد على التهديدات السوفيتية .

ب - أنه على الرغم من العداء الشديد في العلاقات الصينية السوفيتية الذي يكاد يصل إلى حد الصدام المسلح ، إلا أن من غير المتصور أن يدخل الاتحاد السوفيتي أو الصين في تحالف مع الدول الغربية ضد الدولة الأخرى ، وهكذا .

ولكن هل يعني ذلك أن الدول لا تتحول بإتجاهاتها وإرتباطاتها من جانب إلى آخر؟ بالطبع يحدث هذا التحول ، ولكن في ظروف قد يكتشف منها فيما بعد ، أن هذا التحول قام على نوع من الخداع والتغريب ، ومن أمثلة لك :

أولاً : دخول ألمانيا النازية مع روسيا السوفيتية في ميثاق عدم اعتداء في عام ١٩٣٩ وقبل قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ولكن الغزو الألماني للإتحاد السوفيتي أنهى هذا التحالف بنفس الطريقة المفاجئة التي ظهر بها .

ثانياً : إيطاليا التي حاربت في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ثم إلى جانب ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت فانضمت إلى جانب الحلفاء مرة أخرى بعد الحرب الثانية .

ولكن هذه الأمثلة ليست سوى إستثناءات قليلة ، ولكن الاتجاه العام ، كما يقره معظم المحللين والخبراء في الموضوع ، هو أن مرونة التحول أصبحت مخلوذة بدرجة كبيرة ، ومع تزايد إرتباط الدول ببعضها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، فإن هذا التحول يصبح أمراً بالغ الصعوبة .

المبحث الرابع أوضاع التوازن الدولي الراهن أو توازن الرعب النووي

كان لظهور الأسلحة النووية ، أو أسلحة الدمار الشامل ، بروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية ، التي تمتلك كل منهما إمكانات هائلة من القوة النووية أثره في تغيير معالم توازن القوى التقليدي والانتقال به إلى ما أصبح يعرف بتوازن الرعب النووي (١٦) .

ويعتمد التوازن النووي في بقاءه وإستمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل أى قدرة كل من الطرفين الأمريكى والسوفييتي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أى ظرف من ظروف المبادأة . ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة إستراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية ، أى أنه إذا تعرضت الولايات المتحدة مثلاً لهجوم نووي سوفييتي أباً ما كان عنفه أو شموله ، فيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها ، وتوجه ضربة إنتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفييتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية ، وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروب إنتحار متبادل بين أطرافها ، كما أنها هي التي تجعل من فكرة الحروب التقليدية المحدودة ، البديل المقبول لكارثة الحرب النووية .

وبصفة عامة ، فإن فكرة الردع النووي المتبادل أحدثت بعض التأثيرات الخطيرة في العلاقات الدولية التي من أهمها : -

أ - أن القوى العسكرية الكبرى في المجتمع الدولي إستطاعت أن تجري عملية تحييد متبادل لبعضها بتأثير الخوف من الأخطار الرهيبية التي يجلبها الإلتجاء إلى الأفعال الهجومية بالأسلحة النووية .

ب - أن زيادة فعالية الردع النووي المتبادل وتدعم إمكاناته وتنوع عناصره بين الطرفين أدت إلى تضاؤل احتمالات وقوع الحرب النووية ، ولم يعد من المتصور وقوع الحرب النووية إلا بطريق الخطأ أى بغير تدبير متعمد من جانب أي منهما .

ج - إن فعالية أسلوب الردع النووي قد تسببت في خلق نوع مسن الاستقرار العسكري النسبي في بعض المناطق التي تعاني من التوترات السياسية الشديدة والمزمنة ، ذلك أنه قيد من قدرة الدول الكبرى على التدخل العسكري المباشر في بعض مناطق المواجهة التي لها مثل هذه الخطورة السياسية الشديدة .

د - أن الإحساس المتبادل بكل هذه الأخطار والمضاعفات بين القوى النووية المتعلق شعوراً بالتضامن بين هذه القوى ، وبخاصة في المواقف التي تطفئ فيها المخاطر المحتملة على الأهمية الفعلية للمصالح موضع النزاع أو الصراع .

وقد تعرضت نظرية توازن الرعب النووي لعدد من الانتقادات التي تتمثل في الآتي : -

أولاً : ينصرف أول هذه الانتقادات إلى الادعاء الذي يردده دعاة هذه النظرية من حيث الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية الاستراتيجية في الحيلولة دون نشوب حروب الانتحار المتبادل ، ويقول أصحاب هذا النقد أنهم لا يرون سبباً يحول دون إنطباق هذا المنطق نفسه على عالم يخلو من الأسلحة النووية . ففي الماضي وجدت قوى عسكرية شبه متعادلة من حيث إمكانات القوة المتاحة لها وكانت تستطيع القتال إلى آخر الشوط أى إلى حد الفناء التام ، ولكن ذلك لم يحدث إطلاقاً ، فإحدى هاتين القوتين كانت تبادر إلى الاستسلام قبل أن تتفاقم الأمور وتصبح مسألة إنتحار قومي جماعي . وبالمثل فإن وضعاً شبيهاً بذلك يمكن أن يتحقق في ظروف الحرب النووية ، فالعمليات التدميرية الأولى في هذه الحرب قد تنتهي بإستسلام الطرف الذي يداخله اليأس من جراء فداحة التدمير الذي يتعرض له .

ثانياً : أن نجاح أحد الطرفين في تحصين أهدافه الاستراتيجية ضد خطر التدمير المعادي يجعل هذا الردع المستقر يميل في جانبه ، وقد يغريه ذلك الوضع الجديد بشن هجوم نووي مفاجيء دون إكترات بالمخاطر التي سيتعرض لها من جراء الرد عليه بضربات إنتقامية ، ومن هنا فإن الردع المستقر ، حتى بإفراض تحقق شرط التكافؤ النووي ، يفقد أساسه إذا لم تستمر مدن كل من الجانبين كرهائن في يد الجانب الآخر .

ثانياً : أن هذه النظرية تجمد أوضاع التوازن الدولي في إطار من الاستاتيكية التي لم تظهر قط في تاريخ العلاقات الدولية ، فالثورة التكنولوجية في قطاع أسلحة الدمار الشامل بتطوراتها المستمرة والمذهلة ، لا بد وأن تغير الكثير من الافتراضات والتوقعات التي تبنى عليها نظرية الردع النووي المتبادل في نطاق الامكانيات والمفاهيم الحالية ، ومن ثم ، فإن أوضاع التوازن هذه لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة من الزمن .

رابعاً : إن توازن الرعب النووي تغلب عليه الطبيعة اللاموضوعية بشكل أوضح منه في حالة توازن القوى التقليدي ، فاستمرار التوازن يعتمد على تصورات الأطراف المتخصصة أكثر مما يعتمد على التقسيم الموضوعي للامكانيات العسكرية لكل طرف كما هو الحال بالنسبة للتوازن التقليدي . ولا تقتصر لا موضوعية توازن الرعب النووي على جانب التصورات وما تتركه من تأثيرات على سلوك أجهزة وضع القرارات المسئولة ، وإنما تعداها إلى ناحية أخرى ، ربما كانت أكثر أهمية ، وهي أنه إذا كان في مقدور الأطراف الداخلة في هذا الشكل من أشكال التوازن أن تصل إلى حكم تقديري بشأن ما لا يمكن إعتبره مقبولاً من وجهة نظر مصالحها وأمنها القومي ، فقد يتعذر عليها أن تتوصل إلى حكم قاطع بشأن ما لا يمكن إعتبره مقبولاً بالنسبة لخصومها . ومن هنا ينشأ مجال واسع للاختلاف حول تفسير الأوضاع المختلفة المتعلقة بهذا التوازن ، وكذلك حول المتغيرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية وردود الفعل التي يمكن أن تؤثر بها في هذه الأوضاع ، ذلك أن هذه

المتغيرات تدخل في إطار التصورات وهو الأمر الذي يضيف إلى لا موضوعية التوازن النووي بشكل أو آخسر (١٧) .

فإذا أضفنا إلى ذلك كله تأثير العوامل العاطفية والإنفعالية في السلوك الدولي ، لاتضح لنا مدى تعلم الاحتفاظ بهذا الردع المستمر ، إذ قد يدفع الإنفعال بالدولة إلى الحرب رغم عدم وثوقها بإمكانية النصر .

المصادر

- (١) راجع في ذلك :
Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 163 - 169.
Inis Claude, *Power and International Relations*, (Random House, New York, 1962), pp. 13 - 17.
Ernst Haas, *The Balance of Power : Concepts, Prescription and Propaganda*, in Olson & Sondermann, *Theory and Practice of International Relations*, op. cit., pp. 89 - 99.
- (٢)
Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., p. 114.
A.F.K. Organski, *World Politics*, op. cit., pp. 272 - 274.
- (٣)
Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 221-222.
- (٤) راجع في تقسيمات توازن القوى :
Van Dyke, op. cit., pp. 222 - 224.
- (٥) للحصول على مزيد من الامثلة يمكن الرجوع الى :
Lerche & Said, op. cit., pp. 114 - 115.
A.F.K. Organski, op. cit., pp. 273 - 274.
Martin Wight, *Power Politics*, in, Olson and Sondermann, op. cit., pp. 84 - 85.
- (٦) انظر
Morgenthau, *Politics Among Nations*, op. cit., pp. 178 - 179.
Lerche & Said, *Concepts of International Politics*, op. cit., p. 117.
- (٧)
Morgenthau, op. cit., pp. 179 - 180.
- (٨)
Lerche & Said, op. cit., p. 118
Organski, op. cit., p. 275.
- (٩)
Morgenthau, op. cit., pp. 180 - 181.
Lerche & Said, op. cit., pp. 118 - 119.
- (١٠)
Morgenthau, op. cit., pp. 181 - 189.
- (١١)
Organski, op. cit., p. 276.
Lerche, op. cit., pp. 117 - 118.
Martin Wight, op. cit., p. 88.
- (١٢)
Lerche, op. cit., p. 116 - 117.
A.F.K. Organski, op. cit., p. 277

Inis Claude, *op. cit.*, pp. 51 - 68.

Organski, *op. cit.*, pp. 279 - 281.

Vernon Van Dyke, *op. cit.*, pp. 239 - 244.

(١٤)

Nicolas Spykmen, *America's Strategy in World Politics* (Harcourt, Brace and World, Inc., 1942), pp. 20 - 25.

The Balance of Power as Policy, in, Frederick Hartmann, *World in Crisis*, (Macmillan, New York, 1967), p. 174.

Morgenthau, *op. cit.*, pp. 205 - 210.

(١٥)

Organski, *op. cit.*, pp. 281 - 283.

Morgenthau, *op. cit.*, pp. 210 - 213.

Claude, *op. cit.*, pp. 40 - 51.

(١٦) للإمام بمقومات توازن الرعب النووي راجع :

Lerche, *op. cit.*, pp. 188 - 191.

W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, *op. cit.*, pp. 69-87.

K.J. Holsti, *International Politics*, *op. cit.*, pp. 352 - 357.

(١٧)

Glenn Snyder, *The Balance of Power and the Balance of Terror*, in, F. Hartmann, *World in Crisis*, *op. cit.*, pp. 182 - 184.

توازن القوى في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- 1 - Claude, Inis, Power and International Relations, *op. cit.*, pp. 11 - 88.
- 2 - Hass, Ernst, The Balance of Power, in, Theory and Practice of International Relations, *op. cit.*, pp. 89 - 99.
- 3 - Hartmann, Frederick, World in Crisis, *op. cit.*
- 4 - Kaplan, Morton, Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Systems, (The American Political Science Review, Sept. 1957), pp. 684 - 695.
- 5 - Morgenthau, Hans, Politics Among Nations, *op. cit.*, pp. 167 - 220.
- 6 - Olson, William, and Fred Sondermann, Theory and Practice of International Relations, *op. cit.*, pp. 89 - 99.
- 7 - Organski, A.F.K., World Politics, *op. cit.*, pp 272 - 338.
- 8 - Schleicher, Charles, International Relations, *op. cit.*, pp. 355 - 372.
- 9 - Spykman, Nicholas, America's Strategy in World Politics, *op. cit.*, pp. 20-25.
- 10 - Wight, Martin, Power Politics, in Theory and Practice of International Relations, *op. cit.*, pp. 84 - 88.

الفصل التاسع

نظام الامن الجماعي في العلاقات الدولية

- المبحث الأول - مفهوم الأمن الجماعي في العلاقات الدولية
- المبحث الثاني - مقارنة بين نظامي توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية .
- المبحث الثالث - الأمن الجماعي والتنظيم الدولي
- المبحث الرابع - تقييم نظرية الأمن الجماعي في العلاقات الدولية المعاصرة .

الفصل التاسع

نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية

المبحث الأول

مفهوم الأمن الجماعي في العلاقات الدولية

من بين المشكلات التي تحظى باهتمام بالغ في العلاقات السياسية الدولية . وبخاصة منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، مشكلة الأمن الجماعي ، وذلك بعدما ثبت فشل نظام توازن القوى في حفظ السلام والأمن الدوليين .

ونظام الأمن الجماعي يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها ، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك . ونظام الأمن الجماعي لا يلغى الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها ، وإنما ينكر العنف المسلح كأسلوب لحلها ، ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل والأساليب السلمية .

وتبنى التقديرات التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي على أن أكثر القوى الضاغطة والمؤثرة في ردع العدوان في المجتمع الدولي ، لا تتحقق بالاحتكام إلى المنطق أو الأخلاقيات وإنما بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه . هذا التفوق هو الذي ينتج اثاراً رادعة تضمن الإبقاء على الوضع القائم Status Quo دون تغيير . ونظام الأمن الجماعي يقوم على ردع العدوان أيأ كانت مصادره وأياً كانت القوى التي يتحرك في إطارها ، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة بالذات ، أو تقييد بعض الدول دون البعض الآخر ، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية

ومعهوم السلام في ظل نظام الأمن الجماعي هو انه من القيم التي لا تقبل التجزئة أو المساومة ، لأن التجزئة تعنى أوضاعاً من التمييز وما يرتبط بذلك من ثغرات تسهل على العدوان تحقيق أهدافه دون مقاومة فعالة ، أو بمعنى آخر ، فإن الهجوم على أى دولة مهما كانت بعيدة أو قريبة ، كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، لا بد وأن يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله

ومن العناصر الجذابة في فكرة الأمن الجماعي ، أن التطبيق الفعال لهذا النظام يلغى احتمالات إستخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية ، لأن مجرد التهديد بإستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أى دولة تفكر في ممارسة العدوان سيجعلها تحجم عن الدخول في مخاطرات تعلم مقدماً أنها ستكون الخاسرة من ورائها ، سواء أكانت هذه القوة الدولية الجماعية قوة عسكرية أم اقتصادية (١) .

وبوجه عام ، فإذا أردنا أن نلخص أهم الافتراضات التي يرتفع فوقها نظام الأمن الجماعي فلسوف نجد أنها كالآتي :

١ - أنه في حالة نشوب صراع مسلح ، فإنه يجب أن يحدث إتفاق دولي على تحديد الطرف المعتدى في هذا الصراع ، كما أن هذا الإتفاق لا بد وأن يحدث بطريقة فورية ، حيث أن إتخاذ إجراء جماعي وسريع يعد شرطاً أساسياً لتصفية العدوان قبل أن يتسع نطاقه ويصبح من الصعب حصره وإلغاء آثاره الدولية .

٢ - أن كل الدول يجمعها هدف واحد هو مقاومة العدوان أياً كان مصدره ، بمعنى أن مقاومة العدوان تمثل قيمة دولية لا تقبل المساومة أو التخاذل في الدفاع عنها بغض النظر عن المصالح المادية أو الصداقات التي قد تربط بين المعتدي وبين غيره من الدول في المجتمع الدولي .

٣ - وأن كل دولة تتمتع بنفس القدر من الحرية والمرونة التي تتيح لها المشاركة في الإجراءات والتدابير التي تنفذ في مواجهة المعتدي .

٤ - وأن الامكانيات الجماعية للدول التي تشارك في تحمل مسئولية تنفيذ هذه التدابير المشتركة ، ستكون من الضخامة إلى الحد الذي يجعلها قادرة على ردع العدوان وإجباطه .

٥ - وأن إدراك الدولة المعتدية انها لن تستطيع أن تقاوم قوة أكبر منها ، سيجعلها تحجم عن القيام بأية مخاطر تنتهي بها إلى هزيمة محققة (٢) .

وقبل أن ندخل في تحليل الظروف والملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، والتعرض للانتقادات المختلفة التي وجهت إلى فكرة الأمن الجماعي ، يجدر بنا أن نجرى مقارنة بين أسس نظامي توازن القوى والأمن الجماعي حتى نستطيع أن نستوعب على قدر الامكان الطبيعة الخاصة لكل منهما . ولندرك الأسباب التي حدثت بالمجتمع الدولي إلى أن يتحول من النظام الأول إلى النظام الثاني بكل ما ترتب على هذا التحول من نتائج وآثار .

المبحث الثاني

مقارنة بين نظامي توازن القوى والأمن الجماعي

في العلاقات الدولية

إذا قارنا بين الأسس التي يرتفع عليها نظاماً توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، فسنجد أن هذه الأسس تلتقي في بعض النقاط بينما تختلف حول البعض الآخر (٣) ، وفيما يلي مقارنة تفصيلية بين أسس الاتفاق والاختلاف في النظامين :

أ - جوانب الاتفاق في أسس نظامي توازن القوى والأمن الجماعي :

إن التحليل المتعمق لأسس الإتفاق في نظام توازن القوى والأمن الجماعي يكشف عن عدد من الحقائق الجوهرية التي يمكن إيجازها على النحو التالي :

أولاً : إن محور التركيز والاهتمام بالنسبة لكل من نظرتي توازن القوى والأمن الجماعي ، هو كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية والبحث في إمكانية حلها من خلال التوصل إلى الأسلوب المناسب الذي يساعد على ترويض هذه القوى والتحكم فيها وتوجيهها في الناحية التي تدعم من فرص السلام والاستقرار في المجتمع الدولي . وكلتا النظريتين تقومان على عدم الثقة في نوايا الدول التي تتيح لها ظروفها أن تحشد من إمكانيات القوة المادية والعسكرية ما يعطيها تفوقاً واضحاً على الدول الأخرى لأن ذلك قد يغيرها باستغلال هذا التفوق في الإضرار بمصالح تلك الدول . وهذا التشكك في النوايا هو الذي يدفع بنظام توازن القوى إلى إنشاء محاور وتجمعات قوى مضادة يكون هدفها ردع أي محاولة للمساس بالأوضاع الدولية القائمة ، كما أنه هو الذي يدفع بنظام الأمن الجماعي إلى تكتيل الدول كلها في محور قوي واحد ضد الدولة أو الدول التي تهدد السلام الدولي . ونظام الأمن الجماعي لا يسمح بوجود أي مظهر من مظاهر التفوق في توزيع القوى وذلك باستثناء التفوق

في القوة المشتركة للمجتمع الدولي وهي القوة التي توجه للدفاع عن الدول الأعضاء في هذا المجتمع الدولي . وبإختصار فإن كلاً من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يتفقان بصفة أساسية في التسليم بوجود تهديد للسلام الدولي في الحالات التي تنحو فيها دولة أو بعض الدول إلى تملك احتياطي ضخم من مقدرات القوة وامكاناتها .

ثانياً - أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يبنيان في جوهرهما على فكرة الردع Deterrence ، بمعنى أن المحاولة دون إقدام دولة على استخدام تفوق قواها في الاخلال بالأوضاع القائمة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مراجعة العلوان بقوة أكبر منه . ورفع درجة المخاطرة بالنسبة للمصادر المحتملة للعلوان هي أكبر القوى الرادعة فعالية لايقافه وإحباطه وشل إمكانياته في التصرف . وترتبط هذه النتيجة بالافتراض الذي يتبناه النظامان وهو أن السلوك الدولي يبنى على عنصر الترشيد ، أى الميل إلى إجراء موازنات مستمرة بين جانبي المخاطرة المحتملة والمزايا المتوقعة حتى إذا ما كانت حسابات المخاطرة أعلى من حسابات المزايا ، أحجمت الدول عن ممارسة العلوان بما يبقى على إطار الوضع القائم دون تغيير . وإفتراض وجود عنصر من الترشيد الدائم في السلوك السياسي الدولي يستبعد الدوافع العاطفية والمؤثرات الانفعالية في هذا السلوك ، وهو أمر مشكوك في صحته فضلاً عن عدم واقعيته .

وتطبيق فكرة الردع في نظام توازن القوى ينصرف إلى التعادل النسبي في توزيع قوة المحاور والأحلاف المضادة بينما ينصرف هذا التطبيق في نظام الأمن الجماعي إلى التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي في مواجهة الدولة المعتدية أو الطرف الخارج على حدود الاجماع الدولي .

ثالثاً - أن كلاً من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يبنى وجهة النظر التي تعتقد في أن أقوى السبل لدعم السلام الدولي تكون بتملك أو تحقيق مستوى عال من الاستعداد للحرب والتصميم على القتال إذا ما دعت الضرورات إلى ذلك . وهذا الترابط أو بالأحرى التكامل بين الرغبة في السلام والمقدرة الفعالة على الدخول في الحرب هو الذى يحقق للردع في كل من النظامين

المستوى الضروري من الفعالية والتأثير . وفقدان هذا التكامل في أى جانب من جوانبه هو الذى يقود إلى فشل الردع ووقوع الحرب .

رابعاً - أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يتشابهان في ناحية أخرى أساسية وهي أنهما يقيمان إفتراضاتهما على أساس الاعتقاد بأن مواجهة العدوان وإجباطه لن يتحقق إلا من خزال الجهد المشترك للدول الأعضاء في المجتمع الدولى (تبعاً للكيفية الخاصة بكل منهما) حتى وإن كانت هناك دول لا يحسبها هذا العدوان ولا يؤثر في أمنها ومصالحها القومية بشكل مباشر أو حاد . ومن هنا ، فإن نظريتي توازن القوى والأمن الجماعي ترفضان الرأى القائل بأن الدول لا تشارك في هذه التدابير الجماعية ولا تقبل بالمخاطر المترتبة على تنفيذها ما لم يكن هناك تهديد قائم ومباشر وخطير لمصالحها وأوضاعها . أو بمعنى آخر ، فإن كلتا النظريتين تغلبان دافع الرغبة في تحقيق السلام على دافع المصالح القومية الضيقة للدول . وبصرف النظر عن واقعية أو عدم واقعية هذا الافتراض ، فهو من أهم مظاهر الاتفاق بين النظريتين .

خامساً - أن كلا نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يعتمدان أن الدول التى تشارك في هذه التدابير الجماعية لمجابهة العدوان تتمتع باستقلال كاملة في تكييف مواقفها وربطها بهدف السلام وحده دون ما عداه من الأهداف ، وهما لا يأخذان في الاعتبار أن حرية الحركة قد تكون مفقودة بسبب الإلتزامات التى تدخل الدولة طرفاً فيها مع غيرها من الدول مما يجعل هذا الافتراض لا وجود له في الواقع ، بل إنه قد يحدث أحياناً أن تكون بعض الدول مرتبطة مع الدولة المعتدية بعلاقات مصالح معينة ، والخروج على هذه العلاقات إما أن يضر بمصالح هذه الدول بأبلغ الضرر ، وإما أن يكون غير ممكن في بعض الحالات . ومن جهة ثانية ، فإن النظامين يفترضان أن هذه الحرية والمرونة في سلوك الدول ستدفع بها إلى تلك الاستجابة الاتوماتيكية في اتجاه التجمع والعمل المنسق المشترك مع الدولة أو الدول التى يستهدفها العدوان وذلك دون ما اعتبار لطبيعة العلاقة التى تربطها بهذه الدول وما إذا كانت تسمح بمثل هذه الاستجابة أم لا

سافماً - أما المظهر الأخير من مظاهر الإتفاق بين النظامين فهو يكمن في إعتقاد الكثيرين من أساتذة العلاقات الدولية في أن نظام الأمن الجماعي ما هو في جوهره إلا صيغة معدلة لنظام توازن القوى ، وهو لا يمش إنفصالاً عنه كما لا يمكن اعتباره بديلاً له وإنما هو مجرد إمتداد له لا أكثر . وقد عبر سيبكمان عن هذه الحقيقة بقوله في مجال التعليق على الرأى الذى يردده البعض من حيث اعتبار توازن القوى والأمن الجماعي نظامين مختلفين ، يقول سيبكمان : « على الرغم من أن عصبه الأمم ، وهي أول تطبيق لفكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، قد عدلت من الإلتزامات القانونية للدول ، إلا أنها لم تغير من تنظيم القوة في المجتمع الدولي . فمثل هذا النظام الذى تبقى فيه الدول على سيطرتها على قواتها المسلحة لا يمكن إلا أن يكون شكلاً آخر من أشكال توازن القوى حتى وإن أطلق عليه نظام الأمن الجماعي ، (٤) .

وتقس الاعتماد عبر عنه أودارد جوليك الذى يعتبر أن نظام توازن القوى قد تطور من المرحلة التى يقوم فيها تطبيقه على وسيلة التحالف (Alliance) إلى المرحلة التى يطبق فيها على أساس الإئتلاف (Coalition) ، وهو ما إنتهى أخيراً إلى نظام الأمن الجماعي ، وفي ذلك يقول : « إن نظام الأمن الجماعي لا يمكن النظر إليه على أنه بمثابة إنفصال عن نظام توازن القوى ، بل إنه في حقيقة الأمر مشتق منه ، وهو التطور المنطقي النهائي والمثالي له في نفس الوقت ، وإن كان هذا التطور قد تم ببطء وإستغرق بضع مئات من السنين . إن أساس نظام الأمن الجماعي بالشكل الذى إنبثق به إلى الواقع في عام ١٩١٩ مع عصبه الأمم وفي عام ١٩٤٥ مع الأمم المتحدة ليس إلا توسعاً وتنقيحاً لفكرة التوازن في صورة الإئتلاف منذ سنة ١٨١٥ ، تماماً كما أن التوازن الإئتلافي كان تطوراً وتنقيحاً لفكرة التوازن المرتكز على وسيلة المحالقات ، (٥) .

أما كوينسى رايت Quincy Wright استاذ العلاقات الدولية المعروف فهو يعتقد أن مبادئ نظام الأمن الجماعي لا تتناقض مع مبادئ نظام توازن القوى ولكنها مكملة لها ، ويضيف أن سعي التنظيم الدولي إلى الأخذ بنظام الأمن الجماعي ليس إلا تطوراً منظماً ومخططاً للاتجاه الطبيعي الذى يبدف الدول إلى الأخذ بسياسات توازن القوى (٦) .

ب - جوانب الاختلاف في أسس نظامي توازن القوى والأمن الجماعي

وإذا استعرضنا الجانب الآخر المتعلق بالاختلاف في أسس نظامي توازن القوى والأمن الجماعي ، فس نجد أن هذا الاختلاف يمكن إرجاعه إلى المصادر التالية :

أولاً - أن نظام الأمن الجماعي يقوم في صلبه على وجود تحالف عام أو تحالف عالمي من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان أو ما يطبق عليه Universal Alliance في حين أن نظام توازن القوى يقوم على ما يسمى بالمحالفات التنافسية Competitive Alliances ، أو بمعنى آخر ، فإن نظام الأمن الجماعي يستهدف تركيز القوة القومية للدول وتجميعها في جبهة عريضة قادرة على ردع العدوان أياً كانت القوى التي تمارسه وأياً كان الإطار الذي تتحرك في داخله ، أما نظام توازن القوى فهو يقوم على تجزئة القوة في المجتمع الدولي بين عدد من محاور القوى التي تتعادل إمكاناتها ، والردع المتبادل بين هذه القوى المتعادلة هو الذي يبقى على الأرواح القائمة دون تغيير . وفي حالة نظام الأمن الجماعي تكون علاقة الدول الداخلة مع بعضها في هذا التجمع العالمي للقوى علاقة ودية طابعها التعاون والوفاق ، على خلاف الحال بشأن العلاقة التي تسود بين تجمعات القوى المضادة في ظل نظام توازن القوى ، فهي علاقة خصومة وعداء . وهذه الحقيقة الجوهرية أكدها كوردل هل وزير خارجية أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية ، حين أشار إلى نظام الأمن الجماعي الذي حاولت الأمم المتحدة أن تطبقه في عالم ما بعد الحرب فقال أنه ليس تحالفاً موجهاً ضد مجموعة من الدول بالذات ولكنه ضد أي معتدٍ وهو تحالف لا يتم من أجل الحرب ولكن بقصد تدعيم السلام (٧) .

ثانياً - إن المحالفات التي تتواجد في إطار نظام توازن القوى تكون موجّهة ضد الدول أو المجتمعات الخارجية وذلك في المواقف التي يظهر فيها الميل نحو الإخلال بتوزيعات القوى القائمة ، ويطلق على هذه المحالفات Externally Oriented Groupings وعلى التقيض من ذلك فإن نظام الأمن الجماعي هو تحالف عالمي شامل ، ليس موجهاً ضد الخارج ، وإنما ضد

التصرفات العدوانية التي تصدر عن أى دولة داخلة فيه ويطلق على هذا التحالف Internally Oriented Alliance . وهذا مظهر حيوى آخر من مظاهر الاختلاف بين نظامي توازن القوى والأمن الجماعي ، حتى وإن كان هدفهما النهائي المشترك هو ردع العدوان وإحباطه .

ثالثاً - أن نظام توازن القوى يقوم على اعتبار ان القاعدة في العلاقات الدولية هي الصراع أما التعاون الذى يحدث بين الدول فإنما يحدث من قبيل الاستثناء ، ومن هنا فإن الأسلوب الذى يتم به تحقيق التوازن والاستقرار إنما يرتبط في الأساس بطبيعة هذا التفسير للواقع الدولى . ويختلف الحال بالنسبة لنظام الأمن الجماعي الذى يرى أن التعاون الدولى هو الأساس بينما أن الصراع هو الاستثناء ، ولذلك فهو يركز في تنفيذ على هذا التفسير المختلف لطبيعة علاقات المجتمع الدولى ، وهذه الحقيقة تبرز كيف أن النظامين تحكمهما فكرتان متناقضتان ، وإن كان توجيههما يستهدف في النهاية هو الآخر تحقيق السلام وردع العدوان .

رابعاً - أن صلب نظام الأمن الجماعي يقوم على إفتراض أن هناك تجانساً تاماً وكاملاً بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين ، وأنه لا يمكن أن يقوم تصارع بين هذين الاعتبارين ، وفي إطار هذا التصور فإن استجابة الدول ، كل الدول ، يجب أن تكون استجابة اجماعية ضد أى دولة معتدية ، مهما كانت ، بغض النظر عن اعتبارات المصلحة القومية . ففوق الحرب في أى مكان يعتبر تحدياً لمصالح كل الدول لأن هذه الحرب تعنى تهديداً للسلام الدولى الذى يؤثر في النهاية على أمن كل دولة . أما نظام توازن القوى ، فهو على العكس من ذلك يترك مجالاً أوسع لتقييم وتفسير ما يعتبر تهديداً للمصالح القومية ويستوجب الاقدام على رد فعل قوى ، وبين ما لا يمكن اعتباره كذلك ، أو بعبارة أخرى ، فإن نظام توازن القوى لا يقوم على هذا الربط المطلق بين المصلحة القومية والسلام الدولى ، وإنما يخضع هذا الأمر للحكم التقديرى للدول التى تدخل أطرافاً في تجمعات القوى المضادة التى يعتمد عليها عمل هذا النظام ، والأكثر من ذلك هناك مواقف صراع تشجعها بعض هذه المحالفات لأنها ترى في استمرارها وتفاقمها إضراراً بمراكز قوة

المحالفات المضادة ، وذلك بالطبع في نطاق التصور الخاص بالتوزيع الدولي القائم لعلاقات القوى من وجهة نظر الدول الأطراف فيها . وإجمالاً هنا المظهر للاختلاف في أسس النظامين يجعلنا نضعه بالشكل التالي ، وهو أن الاستجابة الدولية في نظام الأمن الجماعي هي استجابة إلزامية ومطلقة بينما أن الاستجابة الدولية في نظام توازن القوى هي استجابة اختيارية ونسبية . ونظام الأمن الجماعي يفترض أن العدوان - أي كان مركزه أو طبيعته - يؤثر فسي مصالح كل الدول بنفس الدرجة ، في حين أن نظام توازن القوى يقوم على افتراض أن العدوان - تبعاً لحجمه ومصدره - يمكن أن يؤثر في الأمن القومي والمصالح القومية للدول بدرجات متفاوتة .

خامساً - أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يختلفان من حيث درجة مركزية السلطة والتوجيه في كل منهما ، ففي نظام توازن القوى يكون هناك استقلال نسبي أكبر من جانب الدول التي تشارك كأطراف في المحالفات وتجمعات القوى المضادة ، أي أنه أقرب في طريقه توجيهه إلى الأسلوب اللامركزي ، بينما أن نظام الأمن الجماعي يقوم على درجة أكبر من المركزية في موضوع التشغيل والتوجيه ، ومركز التوجيه فيه هو سلطة التنظيم الدولي التي تتضح على شكل مؤسسات دولية تشارك في عضويتها كافة الدول القائمة في المجتمع الدولي بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية ومعتقداتها الابدولوجية ومواقعها الجغرافية والأوزان النسبية لقواها .

وعلى الرغم من النظامين قد يصلان في النهاية إلى نفس النتائج رغم الاختلاف في وسائل وأساليب التطبيق ، إلا أن الكيفية التي يتم بها ذلك في نظام توازن القوى ترجع بالدرجة الأولى إلى الحسابات المستقلة التي تجريها كل محالفة على حدة ، بينما أن نظام الأمن الجماعي يصل إلى هذا الهدف بواسطة أدوات محددة وتعريفات هي لأخرى شبه محددة للمواقف التي تحتسب إتخاذ إجراء جماعي بشكل أو آخر ، وبمعنى آخر فإن لامركزية التوجيه والتشغيل في نظام توازن القوى تجعل التنبؤ بشكل الاستجابة وأساليب التنفيذ أمراً صعباً ، بينما أن هذه المركزية في نظام الأمن الجماعي تجعل من التنبؤ بشكل الاستجابة وأساليب التنفيذ أمراً ممكناً .

المبحث الثالث

الأمن الجماعي والتنظيم الدولي

كانت الأداة التي توصل إليها المجتمع الدولي لتنفيذ نظام الأمن الجماعي هي التنظيم الدولي ، أى عصبة الأمم التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى ، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن تاريخ المنظمين يكشف عن تعثرهما في تنفيذ هذا النظام على أى نحو فعال ، وبشكل لم يمنع وقوع الحرب أو حدوث العدوان ، ويكفى أن نذكر الحرب العالمية الثانية كدليل واحد على هذا الفشل ، ناهيك عن الحروب الكثيرة التي وقعت في أجزاء كثيرة من العالم منذ أن طبقت فكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . وفشل التنظيم الدولي في موضوع الأمن الجماعي يرجع في جانب كبير منه إلى عدم واقعية كثير من الافتراضات التي قامت عليها نظرية الأمن الجماعي على النحو الذي سنبرزه تفصيلاً فيما بعد .

وقبل أن نستعرض الكيفية التي تم بها تنفيذ نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم والأمم المتحدة وبحث النتائج التي إنتهى إليها هذا التطبيق ، نجد أننا مواجهون بعدة تساؤلات يتعين البحث عن إجابات لها لئلا نرى كيف يمكن أن يتقل نظام الأمن الجماعي من مجرد فكرة نظرية إلى واقع مادي تقوم على خدمته مؤسسات وتنظيمات دولية وأهم هذه التساؤلات :

١ - ما هي الظروف أو المواقف التي تبرر فرض العقوبة على الدول التي تنتهك الأوضاع الدولية القائمة بواسطة العدوان والحرب غير المشروعة ؟

٢ - من الذى يتولى تجميع الحقائق المتعلقة بهذه الظروف والمواقف للتوصل إلى قرار دولي مناسب في هذا الخصوص ؟

٣ - من الذى له حق إتخاذ القرار بتوقيع العقوبة بعد الإنتهاء من تحديد المواقف التي تبرر التدخل الجماعي ؟

٤ - ما هي الكيفية التي تحدد بها طبيعة هذه العقوبات والجزاءات ، وما هو المدى الذى يجب أن يذهب إليه التنظيم الدولى في توقيعها؟

٥ - ثم ما هي الإجراءات التنفيذية التي يسلكها تطبيق العقوبة ، أو بكلمة أخرى ، ما هي الكيفية التي تتحول بها العقوبات من مجرد قرارات نظرية إلى خطط عملية محددة ؟

إن الاجابات التي بلورها سلوك الدول في المنظمتين الدوليتين حول هذه الأسئلة الحيوية ، هي التي حددت في النهاية مصير نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، وهي الأمور التي سنحاول أن نبينها في القسم التالى من التحليل .

أولاً - تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم

لقد تضمن عهد أو ميثاق عصبة الأمم (Covenant of the League of Nations) عدداً من النصوص - موصى التي حاولت أن تترجم فكرة الأمن الجماعي إلى واقع دولى محدد في إطار المؤسسات التي اشتملت عليها العصبة .

فالمادة العاشرة من عهد عصبة الأمم طالبت الدول الأعضاء في العصبة التعهد بإحترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لكل دولة . وقد تأكد هذا الإلتزام في المادة الحادية عشرة التي أعلنت عن مبدأ المسئولية الجماعية لدول العصبة إزاء كل ما يقع في المجتمع الدولى من حرب أو تهديد بالحرب وسواء أثمرت هذه الأوضاع بطريقة مباشرة وعاجلة في أمن كل دولة عضو أو لم تؤثر . وفي مثل هذه الحالات ، كان يتعين على السكرتير العام للمنظمة الدولية أن يدعو إلى إنعقاد مجلس العصبة للاتفاق حول التدابير الدولية الجماعية التي يتوجب إتخاذها لمواجهة هذه الطوارئ . وقد أعطت هذه المادة من عهد عصبة الأمم كل دولة الحق في تبليغ جمعية العصبة بالمواقف التي تشتمل على تهديد للسلام والأمن الدوليين .

ومن الأمور التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في العصبة ، تعهدا بأن تخضع نزاعاتها - إذا ما تضمنت تهديداً للسلام الدولي - للتحكيم أو التسوية القضائية أو إحالتها إلى مجلس العصبة . كما اتفقت هذه الدول على عدم الإلتجاء إلى إثارة الحرب قبل إنقضاء ثلاثة أشهر على صدور أحكام في هذه النزاعات من لجان التحكيم أو لجان التسوية القضائية أو من مجلس العصبة . أما عن القيود الزمنية على إصدار هذه الأحكام ، فقد رُوي أن يكون إصدارها فسي غضون وقت معقول في حالة لجان التحكيم والتسوية القضائية ، وأن يكون في خلال ستة أشهر من تاريخ عرض النزاع على مجلس عصبة الأمم (المادة الثانية عشرة) .

وفيما يتعلق بالموضوعات التي اتفق على أن تحال إلى لجان التحكيم والتسويات القضائية ، فقد تضمنت الاختلافات التي تنشأ حول تفسير المعاهدات الدولية ، أو حول بعض قواعد القانون الدولي ، أو بسبب التصرفات التي تشمل على اخلال من جانب بعض الدول بتعهداتها الدولية ، والتعويضات التي يجب دفعها عن الأضرار الناتجة عن الخروج على هذه التعهدات ، الخ . ومن أمثلة المؤسسات القضائية التي رُوي أن تحال إليها هذه النزاعات : محكمة العدل الدولية في لاهاي ، أو أى محكمة أخرى تتفق عليها الأطراف المتنازعة .

وقد تعهدت الدول الأعضاء في العصبة في المادة الثالثة عشرة بالعمل على تنفيذ الأحكام التي تصدر عن هذه المؤسسات واللجان الدولية بحسب نية ، كما اتفق على أنه في الحالات التي لا تنفذ فيها هذه الأحكام بالشكل الواجب ، فإن مسؤولية مجلس العصبة كانت تقتضى منه التدخل بإقتراح الإجراءات التي يراها ملائمة لوضع هذه القرارات والأحكام موضع التنفيذ .

أما المادة السادسة عشرة فقد نصت على أنه إذا إلتجأت إحدى الدول الأعضاء في العصبة إلى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٥ من عهد العصبة فإن هذا العمل العدواني كان ينظر إليه على أنه موجه ضد كل الدول الأعضاء في العصبة بلا إستثناء . وهنا طلب من هذه الدول التصرف فوراً في مواجهة الدول المعتدية بعدد من الاجراءات التي من بينها قطع كل

علاقات المايه والتجارية والاقتصادية مع هذه الدول . حسب شروط البرية المادة مجلس العصبة حتى إقترح ما يراه فعالاً من التدابير العسكرية ، البحرية والبحرية والجوية ، التي يمكن أن تشارك فيها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته . وقد اتفقت الدول الأعضاء على أنها ستساعد بعضها البعض في تنفيذ هذه الاجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن تلافى أو التقليل من الأضرار والمضايقات التي تحدث لبعض الدول بسبب مشاركتها في توقيع هذا الشكل من أشكال العقوبة على الدولة المعتدية . كما اتفقت أيضاً على مساعدة بعضها في تخفيف الاثار الناتجة عن ممارسة أساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ إليها الدولة المعتدية ضد أى واحدة من هذه الدول .

وقد نصت هذه المادة كذلك على إنهاء عضوية أى دولة تثبت عليها مسئولية الإخلال بالتزاماتها نحو العصبة ، وتنتهي هذه العضوية بقرار يصدر عن مجلس العصبة .

وبالنسبة للتزامات التي تكون أطرافها دولاً غير أعضاء في عصبة الأمم ، فقد دعا الميثاق هذه الدول إلى القبول بالتعهدات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في موضوع تسوية خلافاتها . وفي الحالات التي تقبل فيها الدول غير الأعضاء في العصبة هذه الدعوة ، فإنها تخضع لأحكام المواد من ١٢ إلى ٢٦ ، ويقوم مجلس العصبة بعمل التحريات والاستقصاءات عن الظروف التي تحيط بهذه التزامات وإقترح ما يراه ملائماً من التدابير الجماعية . أما إذا رفضت دولة غير عضو في العصبة التقيد بهذا الالتزام ، فإن ميثاق العصبة كان يدعو كل دول عصبة الأمم إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ضدها ، وقد ورد ذكر ذلك في المادة السابعة عشرة .

وأما فيما يتصل بتطبيق المواد السابقة والخاصة بنظام الأمن الجماعي ، فيمكن القول بأن عصبة الأمم قد قامت بخمس محاولات في هذا الخصوص وهي :

١ - مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة :

وهو مشروع المعاهدة الذي وافقت عليه جمعية العصبة في عام ١٩٢٣ ، وقد أعلنت هذه المعاهدة أن الحرب العدوانية جريمة دولية كما أكدت الدول المنضمة إليها تبنيها لهذه الوسيلة غير المشروعة في علاقاتها الدولية (٨) .

وقد نصت المعاهدة على أنه إذا ما وقعت مثل هذه الأعمال العدوانية ، فقد كان على مجلس عصبة الأمم أن ينتهي خلال أربعة أيام من تحديد الطرف المعتدى ، والاتفاق على المساعدات العسكرية والمالية التي تقدم للدول التي يستهدفها العدوان ، وان كان قد رؤى أن تقديم المساعدة العسكرية يمكن أن يأتي فقط من الدول القريبة جغرافياً من الدولة المعتدية ، وبالإضافة ، فإن التعهد باستخدام القوة المسلحة ضد العدوان إقتصر على الدول الموقعة على مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة فقط ، ولم يمتد إلى كل الدول الأعضاء فسي عصبة الأمم . وأجازت هذه المعاهدة للدول غير الأعضاء في العصبة حقوق الإنضمام إليها .

ومن ناحية أخرى ، فإن معاهدة المساعدة المتبادلة حاولت أن تربط بين ناحيتي الأمن ونزع السلاح وذلك بأن نصت على أنه ما لم توافق كل دولة على تحديد مستوى تسليحها وتخفيضه وإتخاذ إجراءات عملية لتحقيق ذلك ، فقد كان عليها ألا تتوقع تقديم مساعدة دولية عامة لها إذا ما تعرضت للعدوان . وقد عارضت بريطانيا هذا الاشتراط مما أدى في النهاية إلى إفشال مشروع المعاهدة الذي حاول أن يؤكد على الرابطة المنطقية والمباشرة بين عنصرى الأمن ونزع السلاح .

٢ - التوقيع على بروتوكول جنيف :

أما المحاولة الثانية التي قامت بها عصبة الأمم لتطبيق نظام الأمن الجماعي ، فكانت تتمثل في التوقيع على بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٤ الذي أعلنته ديبياجته أن الحرب العدوانية هي بمثابة تهديد لتضامن الدول الأعضاء في المجتمع الدولي كما أنها جريمة دولية . ومثلما حدث في مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة ، أعلنت الدول الموقعة على بروتوكول جنيف إمتناعها عن الإلتجاء إلى الحرب تحت أى ظرف إلا في الحالات التي يوجبها حق الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة العدوان ، أو بناء على إذن من مجلس أو من جمعية عصبة الأمم ولم يقتصر تعهد الدول المنضمة إلى هذا البروتوكول على نبذ الحرب ، وإنما إمتد أيضاً ليشمل الإمتناع عن أى تصرف قد يشكل تهديداً بالعدوان ضد أى دولة خارجية .

وقد تولى بروتوكول جنيف تعريف المعتدى بأن ذكر انه الدولة التي تلجأ إلى إثارة الحرب دون أن تحاول تسوية خلافاتها مع غيرها من الدول بالطرق السلمية . وفي الحالات التي كان فيها شك حول تحديد الدولة المعتدية ، فقد أوكلت هذه المسؤولية إلى مجلس عصبة الأمم بالإضافة إلى منحه سلطة تقرير الجزاءات التي يمكن أن توقع عليها .

وبروتوكول جنيف اختلف عن مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة فى ناحية هامة وهي ان هذا البروتوكول لم ينص صراحة وبطريقة محددة على موضوع الجزاءات العسكرية التي تتخذ في مواجهة العدوان . ومن ناحية أخرى ، فقد اتفق مع هذه المعاهدة في أنه فعل مثلها عندما دعا الدول غير الأعضاء في عصبة الأمم إلى الانضمام إليه والتعهد بنصوصه وأحكامه (٩) .

ومرة أخرى ، فإن معارضة بريطانيا ورفضها لبروتوكول جنيف أدى إلى فشله تماماً مثلما حدث في الحالة السابقة مع مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة .

٣ - التوقيع على ميثاق لوكارنو :

وقد استيعب فشل بروتوكول جنيف ، قيام عصبة الأمم بمحاولة ثالثة تبلورت عام ١٩٢٥ فيما أصبح يعرف بميثاق لوكارنو Locarno Pact الذي وقعت إلى جانبه سبع معاهدات من أهمها معاهدة ضمان الحدود الفرنسية الألمانية ، والألمانية البلجيكية بين كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا . كما كانت هناك اتفاقات تحكيم Arbitration Conventions بين ألمانيا وبلجيكا ، وألمانيا وفرنسا ، وألمانيا وبولندا ، وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا . وأيضاً فقد وقعت معاهدة للمساعدة المتبادلة بين فرنسا وبولندا وأخرى بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، وكان من المقرر لهما أن ينفذا في حالة وقوع عدوان من جانب ألمانيا على أى واحدة من هذه الدول .

وقد تضمنت معاهدة ضمان الحدود الفرنسية الألمانية ، والألمانية البلجيكية النص على أن الدول الأطراف في هذه المعاهدة سوف تحاول أن تضمن جماعياً الأوضاع الإقليمية التي أنشأتها معاهدة فرساي والتي تقسم الحدود بين ألمانيا

وبلجيكا وبين ألمانيا وفرنسا . كما أن هذه المعاهدة أكدت على الوضع الآخر الذى أوجدته معاهدة فرساي وهو نزع سلاح ذلك الأقليم من ألمانيا الذى يمتد حوالى خمسين كيلومتراً إلى الشرق من الراين . وفي هذه المعاهدة تعهدت كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بعدم اللجوء إلى الحرب ضد بعضها إلا في حالة الدفاع القانوني ضد أى محاولة تقع لانتهاك الأوضاع المتفق عليها وخاصة ما تعلق منها بالمناطق المتروعة السلاح . وأيضاً فقد تعهدت هذه الدول الثلاث بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية ، أياً كانت طبيعة هذه المنازعات .

ومن جانب آخر ، فقد تعهدت كل الدول الموقعة على معاهدة ضمان الحدود الألمانية الفرنسية ، والألمانية البلجيكية ، بما في ذلك بريطانيا وإيطاليا ، أن تقوم بتقديم المساعدات الضرورية لأي دولة منهم تتعرض للعدوان .

وبالنسبة للحالات التى كان يحتمل أن ينشأ معها خلاف حول تفسير أحد التعهدات الواردة في هذه المعاهدة ، فقد اتفق على أن يتم إحالة الموضوعات محل الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم حتى يبت فيها على النحو الملائم . وفيما يتعلق بمعاهدات أو اتفاقات التحكيم الأربع المشار إليها ، فقد اتفق على أنه في حالة نشوب خلافات بين ألمانيا والدول الأخرى الموقعة على هذه الاتفاقات ، ولم يمكن تسويتها بالاجراءات الدبلوماسية العادية ، فإن هذه الخلافات كان عليها أن تحال إلى محكمة متفق عليها أو إلى محكمة العدل الدولى الدائمة لاتخاذ قرار بشأنها . على أن اتفاقات التحكيم هذه قد أوردت تحفظاً معيناً على تطبيقها من جانب الدول الموقعة عليها ، وذلك بأن استبعدت من نطاق هذا التحكيم الخلافات والمنازعات التى ترجع إلى ظروف سابقة على توقيع هذه الاتفاقات والتى لم تدخل في إطار تسويات الصلح التى أوجدتها معاهدة فرساي (١٠) .

وقد امتدحت معاهدات لوكارنو على أكبر نطاق دولى حتى أن البعض اعتبرها بمثابة انعطاف الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام وكان الاعتقاد السائد هو أن هذه المعاهدات قد خلقت استمراراً كبيراً على الحدود الألمانية ، وأتاحت إنضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم بعد أن كان ينظر إليها على أنها خارجة

على القانون الدولي ، ومنسردة على الأوضاع القائمة في القارة الأوروبية ،
وكما جاء في تصريح ارستيد بريان وزير خارجية فرنسا بعد توقيعها مباشرة
حين قال : إن معاهدات لوكارنو تضمن الأمن لكل من فرنسا وألمانيا ، وهذا
يعنى أننا قد وضعنا حداً نهائياً وفاصلاً للتراعات الدموية التي مزقتنا واسترقتنا ،
ونحن وإن كنا لا ننفي وجود نزاعات بيننا إلا أن السبيل إلى حلها هو حكم
القانون . ان أسلوب القوة المسلحة قد إخضى ليحل محله أسلوب التوفيق
والتحكيم والسلام ، (١١) .

٤ - التوقيع على ميثاق بريان كيلوج أو ميثاق باريس :

أما المحاولة الرابعة التي قامت بها العصبة في سلسلة جهودها الرامية إلى
تطبيق نظام الأمن الجماعي ، فتمثلت هي الأخرى في توقيع ميثاق بريان كيلوج
Briand Kellog Pact في عام ١٩٢٨ بواسطة ممثلين عن خمس عشرة دولة ،
وهو الميثاق الذي بلغ عدد الدول الموقعة عليه في نهاية عام ١٩٣٠ حوالي إحدى
وستين دولة . وقد أعلن ميثاق بريان كيلوج نبذ الحرب كأداة من أدوات
السياسة القومية ، كما أكد على ضرورة حل المنازعات الدولية أياً كانت طبيعتها
وأياً كانت أطرافها ، بالطرق السلمية .

وقد ترك التصديق على المعاهدة بما يتمشى والاجراءات الدستورية الخاصة
بكل دولة عضو ، واتفق على أن تنفيذ المعاهدة يبدأ فور ابداع التصديقات
المطلوبة في واشنطن .

ومن الملاحظ على ميثاق بريان كيلوج أنه لم يورد أى ذكر للجزاء
الواجب تطبيقها في حالة الإخلال بهذا التعهد الذي ينبذ الحرب كأداة للسياسة
القومية ، وإنما اكتفى بادانة الحرب كعمل غير مشروع في العلاقات الدولية ،
ولم يذهب مدى أبعد من ذلك في ترجمة الميثاق من مجرد امنية دولية إلى واقع
يفرض نفسه على الدول التي تشارك في مسؤولية رسم هذا الواقع . وقد عبر أحد
المحللين عن ذلك بقوله : إن إنهاء سلطة ميثاق باريس ترجع إلى نقاط الضعف
الكامنة في هذا الميثاق ، فعلى الرغم من أنه أنكر مشروعية الحرب كأداة

للسياسات القومية للدول ، إلا أن ما قصد إليه هو إداة الحرب الهجومية وليس الحرب الدفاعية ، وهنا تظهر الفجوة التي لم يستطع الميثاق أن يتغلب عليها ، إذ أن معظم الدول ، إن لم تكن كلها ، تعلق حروبها في إطار العوامل الدفاعية البحتة ، وليس من بينها من اعترف البتة بأن حربه كانت موجهة لأغراض هجومية . والأدهى من هذا والأمر ، أن واضع ميثاق باريس لم يضمّنوه نصوصاً تحدد كيفية تنفيذه ونقله من مجرد كونه وثيقة دولية نظرية إلى أن يصبح له تأثير فعلي في الواقع . ان القيمة الكبرى لميثاق باريس كانت سيكولوجية بالدرجة الأولى ، وحتى هذا الجانب السيكولوجي فيه لم يعمر طويلاً إذ أن انبثاق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لضمان أمن الدول بعضها مع بعض - رغم استمرار وجود ميثاق باريس - كان أمراً منطقياً لأن الميثاق لم يدعم بأى كيفية نظام الأمن الجماعي الذي خلقته عصبة الأمم والذي يبدو أنه قد فقد تأثيره تماماً في الواقع (١٢) .

٥ - النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

General Act of the Pacific Settlement of International Disputes

والمحاولة الخامسة التي بذلتها عصبة الأمم في ميدان الأمن الجماعي تنعكس في إصدارها لما أطلق عليه النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية في عام ١٩٢٨ ، وهو النظام الذي كانت قد عكفت على بحثه ودراسته لجنة منبثقة عن جمعية عصبة الأمم ، وقد استرشدت اللجنة بمجموعة معاهدات لوكارنو التي سبقت الإشارة إليها .

وقد تكون هذا النظام العام من أربعة فصول يتعلق أولها بالتوفيق Conciliation وقد نص على أن كل المنازعات السياسية وغير السياسية التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية ، لا بد وأن تحال إلى لجنة توفيق ثنائية (Bilateral Commission) .

أما الفصل الثاني فقد تناول المنازعات القضائية ، ونص على أن كل المنازعات ذات الصبغة القانونية يجب أن تحال إلى محكمة العدل الدولي

الدائمة لإصدار قرار فيها ، وإن كان هذا النص لم يستبعد إمكانية الانسحاق بين الدول الأطراف في هذه التراعات حول تسويتها بطريق التحكيم أو بأى أسلوب آخر من أساليب التسوية السلمية .

وتناول الفصل الثالث موضوع التحكيم Arbitration الذى روى أن تلجأ إلى تطبيقه أطراف التراعات إذا ما أخفق أسلوب التوفيق في تحقيق التسوية السلمية المطلوبة . وقد نص هذا الفصل على أن قرارات التحكيم تعتبر إلزامية لأطراف التراعات . كما تضمن إضافة لما سبق نصاً آخر يقضى بأنه إذا ما فشلت لجنة التوفيق في الوصول إلى تسوية سلمية في التراعات السياسية في خلال شهر ، فإن هذه التراعات كان من الممكن أن تحال إلى محكمة تحكيم (Arbitral Tribunal) تتكون من خمسة أعضاء تقام خصيصاً لهذا الغرض . وهذه المحكمة كان عليها أن تطبق في التراعات المعروضة عليها نفس القواعد القانونية التى تتبعها محكمة العدل الدولى الدائمة في لاهاى .

أما بخصوص الفصل الرابع فقد تضمن عدة أحكام عامة مثل اباحة انضمام الدول إلى هذا النظام العام لتسوية المنازعات الدولية إما بشكل كامل أو جزئى . وفي حالة القبول بالعضوية الجزئية يكون من حق هذه الدول إما القبول بإجراء التوفيق وحده أو التوفيق والتسوية القضائية دون أن يقبلوا أنفسهم بمبدأ التحكيم الإجبارى في كل الحالات .

وقد إمتدح هذا النظام باعتباره أحسن تعبير منظم عن مبدأ التنظيم القضائى الدولى (١٣) .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى حقيقة جوهرية وهى أن النصوص التى اشتمل عليها ميثاق عصبة الأمم ، وكذلك كل المواثيق والمعاهدات المبرمة عنه ، لم تكن كافية لتطبيق نظام الأمن الجماعى بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين ، وإنما إحتوت على ثغرات واسعة جعلت من هذا التطبيق أمراً متعذراً ، ويشهد بذلك عدد من حالات العدوان التى وقعت والتى كان من أهمها : اعتداء اليابان على منشوريا ، وفشل العصبة في مساعدة الصين لمقاومة هذا الاعتداء ، واعتداء إيطاليا على أثيوبيا ، واعتداءات هتلر المتكررة على الدول الأوروبية .

وفشل العصبة في ردع العدوان ومجاهته بالحزم المطلوب هو الذى دعا بكل دولة إلى التركيز على قوتها أو على قوة حلفائها لحماية أمنها القومي ، وذلك إستناداً إلى أن الحماية الدولية الجماعية كانت أمراً مشكوكاً في كل قيمة له على الإطلاق . ولم يكن غريباً حينئذ أن يبنثق إلى الواقع الدولى عدد من المواثيق والمحالقات التى دخلت بعض الدول أطرافاً فيها لكى تحقق بواسطتها ما لم يمكن لعصبة الأمم أن تحققه عن طريق نظام الأمن الجماعي الخاص بها . ومن أمثلة تلك المحالقات : حلف دول الوفاق الصغير The Little Powers Entente وهو الحلف الذى كان يتكون من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا وكان هدفه منع تغيير الأوضاع الإقليمية التى نصت عليها تسويات الحرب خاصة بهذه الدول . كما كان من بين أهداف هذا الحلف الحيلولة دون اتحاد النمسا مع ألمانيا . ثم كان هناك الحلف الرباعي Four Power Pact الذى وقع في يوليو ١٩٣٣ من كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، وهو الحلف الذى اقترح فكرته موسوليني ، وكان الهدف من ورائه هو إقامة وسيلة للتشاور المنتظم بين الدول الكبرى خارج إطار عصبة الأمم . وكان من رأي موسوليني أن هذا الحلف كان ضرورياً نظراً لحالة الشلل التى وصلت إليها العصبة بسبب إشتراك نص الاجماع في موافقة الدول على القرارات الصادرة عنها ، ومن ناحية أخرى فقد رأى موسوليني أن قيام النظام النازى كان يحتم مراجعة تسويات الصلح لصالح ألمانيا . وقد أدينت فكرة هذا الحلف في روسيا وبولندا كما أن فرنسا أبدت تحفظات عليها ، وكذلك فعلت بريطانيا خاصة فيما يتعلق بمراجعة معاهدة الصلح لحساب ألمانيا النازية . على أن الميثاق وقع فعلاً ، وكانت مدة سريانه عشر سنوات تبدأ بمجرد التصديق عليه في روما ، غير أن ألمانيا وفرنسا لم تصدقا على هذا الميثاق ، وبذا إنهار منذ بدايته لعدم واقعيته في مواجهة صراعات القوى وأطماع النازية في أوروبا (١٤) .

وإلى جانب هذين الحلفين قام حلف البلقان في فبراير عام ١٩٣٤ من كل من رومانيا واليونان وتركيا ويوغسلافيا ، وكان الهدف منه بحسب ما جاء في ديباجته هو تدعيم الأمن في منطقة البلقان . وقد نص الحلف على أن تقوم هذه الدول بالضمان المتبادل لحدودها في البلقان كما اتفقت دول الحلف على أن

تجرى المشاورات الضرورية في الحالات التي يحدث فيها تهديد لمصالحها بالشكل الذي نص عليه ميثاق الحلف . وقد حظى الحلف بموافقة فرنسا في الوقت الذي انتقدته إيطاليا ، وقد ترتب على عدم انضمام بلغاريا وألبانيا إليه أن أصبح غير قادر على دعم استقرار وأمن منطقة البلقان . وقد أدين هذا الحلف لضعفه منذ البداية ، وكان السبب في هذا الضعف عدم التواء أهداف الدول الأطراف فيه ، فيوغسلافيا أرادت أن تحصل على مساعدات تستخدمها ضد إيطاليا في حين رفضت اليونان بذل مثل هذه المساعدة ليوغسلافيا . وبالرغم من أن بلغاريا انضمت إلى تحالف البلقان في عام ١٩٣٨ إلا أن ذلك لم يحسن من أوضاعه في شيء (١٥) .

يضاف إلى الأحلاف والمواثيق السابقة محور برلين روما طوكيو الذي أطلق عليه تحالف دول المحور الذي أقيم في عام ١٩٣٦ والذي أقام تكتلاً قوياً في المجتمع الدولي من قوى النازية والفاشية والدكتاتورية العسكرية في اليابان ، ثم ميثاق عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية أو ميثاق مولوتوف روينبروب الذي وقع في أغسطس عام ١٩٣٩ قبيل الحرب العالمية الثانية مباشرة

وهكذا رأينا أوضاع الصراع الدولي وما ارتبط بها من سياسات لاتأخذ في اعتبارها إلا المصالح القومية الضيقة للدول ، مما عقد وأضعف من قدرة المنظمة الدولية على تطبيق نظام الأمن الجماعي فيها بنجاح ، وهو الأمر الذي كان وراء دفع العالم إلى كارثة الحرب العالمية الثانية .

لقد لخص انيس كلود حصيلة تجربة عصبة الأمم في تطبيق نظام الأمن الجماعي بأن قال « إن تجربة العصبة في هذه الناحية كشفت عن إخفاقها في الانتقال بالأمن الجماعي من مجرد كونه فكرة نظرية إلى نظام له وجود فعلي في المجتمع الدولي . ولم يكن فشل تطبيق نظام الأمن الجماعي راجعاً في الجانب الأكبر منه إلى عدم استطاعة هذا النظام أن يعمل بنجاح ، وإنما لأن هذا النظام لم يطبق في الواقع بطريقة تضمن نجاحه . ان المؤسسات الضعيفة التي قامت على تطبيقه نشأت وهي لا تبشر بأى أمل في إمكانية تحقيق هذا النظام على نحو

فعال ، ان مشروع الأمن الجماعي الذي تبناه ولسون في أعقاب الحرب ، ربما أخذ نجاحه الأكبر في ميدان الايديولوجية النظرية ، ولكنه مني بالفشل على أيدي الدوائر التي كان بيدها اتخاذ القرارات ووضع السياسات ، (١٦) .

ثانياً - تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة :

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية الفرصة لمراجعة الجهود والمحاولات التي بذلها المجتمع الدولي في عهد عصبة الأمم في موضوع ترويض استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وهي الجهود التي تبلورت كما أشرنا في تحليلنا السابق على شكل نظام عالمي للأمن الجماعي ، أو هذا هو على الأقل ما حاولت عصبة الأمم أن تخلقه في عالم ما بعد الحرب . وإنعكست هذه الجهود الجديدة في إنشاء الأمم المتحدة ، بما فيها من مؤسسات تقوم على تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وذلك على أمل أن تقدر هذه المنظمة العالمية الجديدة على ممارسة مسئولياتها في هذا المجال بفاعلية أكثر .

والواقع أن الاتجاهات التي ظهرت خلال المباحثات والاتصالات التي جرت لإنشاء الأمم المتحدة كانت كلها تعبر عن رغبة عامة في تقوية المؤسسات التي يقوم عليها تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وخاصة ما اتصل منها بقوة التنفيذ الجبري ضد قوى العدوان في المجتمع الدولي ، وذلك في محاولة لتجنب نواحي الضعف التي طبعت عمل هذا النظام في ظل عصبة الأمم ، وهو النظام الذي قيل في نقده أنه كان بلا أسنان تجعله موضع إحترام من دول العالم المختلفة

وهذه الاتجاهات الدولية المحبذة لدعم نظام الأمن الجماعي بأقصى ما يمكن توفيره من إمكانيات دولية ، ظهرت أوضح ما تكون في الدورات الافتتاحية لمؤتمر سان فرانسيسكو ، حيث ركزت كل الدول تقريباً على معنى واحد ، وهو أنه إذا ما أريد لنظام الأمن الجماعي أن يثبت وجوده ويحقق الأهداف المعلقة عليه ، فإن ذلك كان يتطلب منطقياً وبالضرورة إقامة منظمة عالمية تستخدم القوة في دعم السلام الدولي كلما دعت الضرورات إلى ذلك . ومن أمثلة ذلك ما عبر

عنه جوزيف بيك ممثل دولة لكسمبرج في مؤتمر سان فرانسيسكو حين قال موجهاً كلامه إلى المؤتمرين « إن شعوب العالم لن تغفر لقادتها أى محاولة من جانبهم للعودة إلى إتباع سياسات توازن القوى التى ستقود حتماً إلى سباق جديد وحاد للتسلح مما سيورطنا في حرب عالمية ثالثة . ان حماية السلام الدولى لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال إقامة نظام قوى وفعال للأمن الجماعي ، وإن ما نأمل فيه ونحن بصدد إرساء دعائم هذا النظام هو أن نضع تحت تصرفه كل ما يتطلبه من إمكانات القوة المسلحة حتى نضمن الاحترام الدولى الكامل للقرارات والإلتزامات التى يضطلع بها » (١٧) .

ونظام الأمن الجماعي بالشكل الذى صممه وأورده ميثاق سان فرانسيسكو جعل بعض الدول تعتقد أنه قد أمكنه أن يتلاقى فعلاً جوانب الضعف التى عانى منها تطبيق هذا النظام في عهد عصبة الأمم ، ويكفى أن نذكر في هذا الخصوص ما كان قد صرح به جوزيف بول بونكور في الخطاب الذى ألقاه أمام مؤتمر سان فرانسيسكو في جلساته الختامية حين قال « إن المنظمة الدولية لن تقف من الآن فصاعداً في موقف عدم الاستعداد العسكري ضد مثيرى الشغب والعدوان في المجتمع الدولى وهذا هو الحدث التاريخي العظيم الذى أنجزه مؤتمر سان فرانسيسكو » (١٨) .

وهو نفس الاعتماد الذى عبر عنه أيضاً جان سمنس رئيس الوفد الأمريكى في مؤتمر سان فرانسيسكو حين قال عن ميثاق الامم المتحدة : « إنه يسلح السلام بالأسنان اللازمة كما أنه يخلق جبهة عريضة من الدول المحبة للسلام في مواجهة أي مصدر محتمل للعدوان . إن الميثاق قد أمكنه أن يخلق كذلك جبهة موحدة من الدول الكبرى التى تساندها وتوازرها قوة الدول الصغرى أيضاً . إن من أهم الانجازات التى استطاع أن يحققها الميثاق هو أنه قد أوجد شكلاً فعالاً من أشكال التنظيم والادارة المركزية للقوة الجماعية التى توفرها الدول لحماية السلام » (١٩) .

ورغم هذا التفاؤل الذي شاب اتجاهات الدول من نظام الأمن الجماعي بالكيفية التى حاولت الأمم المتحدة أن تحققها ، فإن نعمة حقيقة جوهرية

تمخضت عن عمل مؤتمر سان فرانسيسكو وهي الاعتقاد العام في صعوبة ، إن لم يكن في استحالة ، خلق نظام للأمن الجماعي يستطيع ردع أو مواجهة التهديدات التي تصدر عن الدول الكبرى ضد السلام ، وقد انبثت تصورات الدول التي شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو على إفتراض ، ثبت فيما بعد خطؤه أو بالأحرى عدم واقعيته ، وهو أن الدول الكبرى ستظل تعمل في جو من التفاهم والوفاق - كما كان عليه الحال وقت الحرب - لكي توفر للأمن الجماعي الفاعلية المطلوبة ، ولكن تطور أوضاع الحرب الباردة بين الكتلتين وسوء استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن أثبتت القصور الواضح في هذه التصورات والافتراضات .

والحقيقة أن فلسفة منح حق الفيتو للدول الكبرى الدائمة في مجلس الأمن ، تمثلت في أنه كان من الأفضل أن يعرقل عمل مجلس الأمن من أن تنفق أغلبية الدول في المجلس على إتخاذ قرار أو ترتيب معين لا توافق عليه دولة كبرى ، لأن الأختمال الأرجح في مثل هذه الحالة أن هذه الدولة المعارضة كانت ستلجأ إلى إتخاذ اجراءات مضادة إلى درجة قد تورط المجتمع الدولي في صراع بغير حدود . وهذا المبرر من وراء إعطاء حق الفيتو للدول الكبرى كان موضع تأييد من جانب دول كثيرة ، فمثلا كان مسن رأى الهند أن حق الفيتو هو ضمانته لكل الدول تحول دون توريطها في حرب ضد إحدى الدول الكبرى باسم الأمم المتحدة .

ومن هنا كله يمكن القول بأن من الأمور التي كانت موضع إتفاق في مؤتمر سان فرانسيسكو عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، الحرص على تفادي إخضاع الدول الكبرى لأي ترتيب من ترتيبات القوة الجماعية ، أو بمعنى آخر عدم استخدام القوة المشتركة للمجتمع الدولي ضد أي واحدة من هذه الدول الكبرى .

وعلى هذا ، وكما يقول بعض خبراء العلاقات الدولية والتنظيم الدولي ، فإن ترتيبات الأمن الجماعي التي استحدثتها الأمم المتحدة كانت موجهة أساساً وبالدرجة الأولى ضد الدول التي تهدد السلام العالمي ، من غير

الدول الكبرى ، وذلك في الحالات التي يمكن فيها للدول الكبرى أن توحد جهودها وتنسق إمكاناتها في مواجهة هذه المصادر التي يأتي منها التهديد بالعدوان . ومن هنا ، فإن نظام الأمن الجماعي بشكله هذا لم يكن إلا نظاماً محدوداً في أساسه وفي نطاق تطبيقه ، وهو أيضاً السبب الذي أدى إلى إنتشار فكرة الاحلاف العسكرية وموائق الدفاع المشترك في عالم ما بعد الحرب .

وفي الجزء التالي من هذا التحليل ستعرض لنظام الأمن الجماعي بالشكل الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة ، ثم نجرى بعد ذلك تحليلاً للظروف التي أحاطت بتطبيق الجوانب المختلفة لهذا النظام في إطار هذه المنظمة الدولية .

فأما عن الأسس التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة لنظام الأمن الجماعي ، فقد ورد ذكرها كلها في الباب السابع من الميثاق الذي خصص بالكامل لكل ما يتعلق بالتهديدات الموجهة ضد السلام الدولي ، والأفعال العدوانية التي ترتكبها بعض الدول ضد البعض الآخر .

تقول المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق : " يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه " .

وتنص المادة الأربعون على أنه منعا لتناقض الموقف ، فلمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ ، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم ، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

وتقول المادة الحادية والأربعون " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحدودية والبحرية والجوية

والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً
وقطع العلاقات الدبلوماسية .

ونصت المادة الثانية والأربعون على : إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير
المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن
يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم
والأمن الدولي أو لاعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات
والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة
لأعضاء الأمم المتحدة .

وتنص المادة الثالثة والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة على
الأمور التالية : -

١ - يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ
السلم والأمن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه
وطبقاً لإتفاق أو إتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات
والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور

٢ - يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات
 وأنواعها ومدى إستعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي
تقدم .

٣ - تجرى المفاوضة بشأن الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما
يمكن بناء على طلب مجلس أمن ، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم
المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة ، وتصديق عليها
الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

ثم جاءت المادة الرابعة والأربعون لتنص على أنه إذا قرر مجلس الأمن
إستخدام القوة فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة
وفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ، ينبغي أن يدعو

هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة

وأضافت المادة الخامسة والأربعون إلى الاعتبارات السابقة قولها أنه « رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكسبون لدى الأعضاء وحدات جوية وطنية يمكن إستخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والتخطيط لأعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين . »

ونصت المادة السادسة والأربعون على أن مجلس الأمن ، يساعده في ذلك لجنة أركان الحرب ، هو الذي يتولى وضع الخطط اللازمة لإستخدام القوة المسلحة .

وقد تولت المادة السابعة والأربعون شرح الكيفية التي تشكل بها لجنة أركان الحرب وتحليل مسؤولياتها بأن أبرزتها على النحو التالي : -

١ - تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزم من حاجات حرية لحفظ السلم والأمن الدولي وإستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان الحرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك في عملها إذا إقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

٣ - تكون لجنة أركان الحرب مستولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعه تحت تصرف المجلس ، أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فتبحث فيما بعد .

٤ - للجنة أركان الحرب أن تنشئ بلجاناً فرعية إقليمية إذا حولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن .

ونصت المادة الثامنة والأربعون على أن الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس . كما نصت هذه المادة على أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها .

وأكدت المادة التاسعة والأربعون على ضرورة تضافر أعضاء الأمم المتحدة في تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن .

ثم ذكرت المادة الخمسون أنه إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن - تواجه مشاكل إقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير . الحق في أن تتشاور مع مجلس الأمن بصدده حل هذه المشاكل .

أما المادة الحادية والخمسون فقد ذكرت أنه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي ، والتدابير التي يتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو اعادته إلى نصابه .

والحقيقة أن المادتين ٤٣ ، ٤٥ قد أعتبرتا دعماً ضخماً لنظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة منه في عهد عصبة الأمم ، وإن كانت المادة ٤٣ بالنات قد أصبحت موضع مجادلات عنيفة ومستمرة من قبل الدول الكبرى ، التي لم يمكنها أن تصل إلى إتفاق عام بشأنها . وقد انحصرت نقطة الخلاف الرئيسية

بخصوص المادة ٤٣ حول تحديد حجم وفاعلية القوات التي يتعين على الدول الكبرى أن تضعها تحت تصرف مجلس الأمن . وقد إتضحت خطورة هنا الخلاف من واقع ما كان قد اتفق عليه أثناء التحضير لميثاق الأمم المتحدة وهو أن الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ستحمل العبء الأكبر في توفير القوة الضرورية لتأكيد سلطة القمع التي سيمارسها المجلس فسي رُدع التهديدات الموجهة ضد السلام الدولي .

وقد إرتبطت بهذه المشكلة عدة تساؤلات ملحة لم تجد إجابات قاطعة عنها ، ومن بينها على سبيل المثال : ما هي القوة التي يجب أن تكون عليها الذراع العسكرية للأمم المتحدة ؟ وما هي طبيعة الدور الذي ستلعبه القوة العسكرية . وتحت أي ظروف ، وضد من سيوجه استخدامها ؟ وما هي الكيفية التي سيتم بها تحديد ذلك القدر من القوة العسكرية الذي يتناسب مع طبيعة وحجم التهديد الذي يواجهه السلام الدولي ؟

وحول هذه النقاط الجوهرية إنقسمت مواقف الدول الكبرى ، فالإتحاد السوفيتي لم يرى مبرراً للاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة تحت تصرف الأمم المتحدة ، وإنما كان من محبذى ضغط هذه القوة إلى الحد الأدنى الضروري . وقد شارك الإتحاد السوفيتي في اتجاهه هذا كل من بريطانيا والصين وفرنسا بينما اختلفت عنهم الولايات المتحدة ، ويظهر ذلك جلياً من التقديرات التي أجزتها كل واحدة من الدول الكبرى حول ما تعتقد أنه الحجم المناسب لهذه القوة العسكرية الدولية ، وهي التقديرات التي قدمت إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، ففي هذه التقديرات اقترحت الولايات المتحدة أن تتألف هذه القوة من ثلاثة آلاف وثمانمائة طائرة ، بينما اقترحت الدول الأربع الأخرى ألا يتجاوز عدد هذه الطائرات ألفاً ومائتين وخمس وسبعين طائرة . وفي مجال القوات البرية اقترحت الولايات المتحدة ألا يقل حجم هذه القوة البرية الدولية عن عشرين فرقة ، هذا في حين تراوحت تقديرات الدول الأربع الأخرى بين ثمانية وست عشرة فرقة ، واقترحت الولايات المتحدة أن تزود هذه القوة الدولية بتسعين غواصة بينما لم يزد اقتراح الدول الأخرى فسي هذا الخصوص عن اثنتي عشرة غواصة . وبينما اقترحت الولايات المتحدة أن

يضاف إلى هذه القوة أربع وثمانون مدمرة ، لم ترى الدول الأخرى مبرراً لأن يزيد عدد هذه المدمرات عن أربع وعشرين مدمرة (٢٠) .

وقد إنبنى منطق الاتحاد السوفيتي في هذه المشكلة على أن هزيمة دول المحور في الحرب قد ألغت المبرر للاحتفاظ بقوات كبيرة في حوزة الأمم المتحدة ، كما أن الدخول في مباحثات للاتفاق حول نزع السلاح ، قد أضعف هو الآخر من الحاجة إلى وضع قوات كبيرة تحت تصرف مجلس الأمن . وربما كان هذا الاتجاه السوفيتي أقرب في مضمونه إلى الاتجاه العام الذي سيطر على مؤتمر سان فرانسيسكو وهو أن استخدام مثل هذه القوة الدولية المشتركة لن يكون ممكناً بحال ضد أي من الدول الكبرى ، وهذا عكس الاتجاه الأمريكي الذي اعتقد في إمكانية استخدام هذه القوة ضد أي دولة تهدد السلام بما فيها الدول الكبرى نفسها . ومن هنا ، فقد كان الموقف الأمريكي يمثل اتجاهاً الأقلية في المؤتمر .

أما النقطة الرئيسية الأخرى التي أثارها هذا الجدل حول تفسير مضمون المادة ٤٣ من الميثاق ، فكانت تتعلق بكيفية تكوين القوات التي تقدمها الدول الكبرى لمجلس الأمن . فالاتحاد السوفيتي كان من أنصار الرأي الذي يدعو إلى تشكيل هذه القوات على أساس مبدأ المساواة بين هذه الدول ، أي أنه كان على كل واحدة من الدول الكبرى أن تقدم قوات تتطابق في حجمها وتركيبها مع تلك التي تقدمها الدول الأخرى ، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين اختلفت مع الاتحاد السوفيتي في هذا الموضوع ، فهذه الدول رغم أنها وافقت على مبدأ التكافؤ أو المساواة في حجم القوات التي تقدمها كل من الدول الكبرى لمجلس الأمن إلا أنها رأت أن يترك تحديد عناصر هذه القوة ، برأ وبجراً وجواً ، بحسب ظروف كل دولة على حدة غير أن الاتحاد السوفيتي لترم بموقفه ولم يحد عنه .

وفي واقع الأمر أن كلاً من وجهتي النظر السابقتين استندت على بعض الحجج والتبريرات المنطقية ، فوجهة النظر الأمريكية - التي كانت موضع مشاركة من بريطانيا وفرنسا والصين - إنبتت على أساس أنه كان من الأفضل أن تترك مسؤولية تحديد عناصر القوة التي تقدمها كل دولة كبرى لها وحدها دون

إلتزام مسبق بشيء قد لا يكون متاحاً لها إمكانية توفيره في الوقت المناسب ، أو بمعنى آخر ، فإن وجهة النظر هذه رأت في مرونة التشكيل عنصراً من عناصر الإيجابية والواقعية بعكس ما إذا تم التقيّد بإلتزام معين ثم ثبت فيما بعد صعوبة الوفاء به . أما وجهة النظر السوفيتية فقد دافعت عن الاعتقاد بأن هذا التشكيل المتكافئ والمتماثل من قبل الدول الكبرى كان شرطاً أساسياً لقدرة مجلس الأمن على الأداء الفعال لمسئولياته إزاء الأمن الجماعي بالشكل الذى تناوله ميثاق المنظمة الدولية ، وبالإضافة فقد رأت في هذه الاختلافات من حيث طبيعة العناصر المكونة لهذه القوات التى تقدمها الدول الكبرى ، داعياً من دواعي إضعاف المفعول النهائى لهذه القوة الدولية المشتركة ، وترك الأمر كله معلقاً على إرادة الدول دون إلتزامها بشيء محدد إزاء الأمم المتحدة .

ولم ينحصر عدم الاتفاق بين الدول الكبرى حول تنفيذ المادة ٤٣ على الاعتبارات التى أسلفنا الإشارة إليها ، وإنما تعداه إلى عدد من النقاط الأخرى ومن أمثلة ذلك أن الاتحاد السوفيتى اعترض على ما دعت إليه الدول الأخرى من حيث إمكانية وضع قوات تابعة للأمم المتحدة في قواعد خارج الدول التى تتبعها هذه القوات . كما أبدى الاتحاد السوفيتى تحفظاته على التعهد الذى كان يطلب مساعدة بعض الدول عسكرياً حتى يمكنها أن توفى بالتزاماتها تجاه مجلس الأمن في موضوع الأمن الجماعي . وبالإضافة إلى هذا وذاك ، فقد دعا الاتحاد السوفيتى إلى العمل على ضمان انسحاب القوات الدولية التى تستخدم في ردع العدوان ، وعودتها إلى الدول التى تتبعها بعد قيامها بمهامها في غضون مدة زمنية محددة ، وعدم استبقاء هذه القوات بأى حال من الأحوال ، إلا إذا صدر قرار من مجلس الأمن يقر فيه بضرورة هذا الاستبقاء من أجل السلام والأمن الدوليين .

ومن هذا كله نشين كيف أن الدول الكبرى لم تستطع أن تتفق فيما بينها على التدابير الأساسية المتعلقة بإنشاء قوة دولية فعالة يمكن وضعها وإستخدامها بواسطة مجلس الأمن في الظروف التى يقع فيها العدوان ضد أى دولة عضو في المنظمة الدولية (٢١)

ونتيجة لذلك لم يستطع مجلس الأمن أن يقوم بأى دور فعال في تنفيذ نظام الأمن الجماعي كما تخيل واضعو ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو وعقد من الأمر كله سوء إطلاء استخدام حق القيتو بطريقة عرقلت عمل المجلس من قبل بعض الدول الكبرى .

ومن ناحية أخرى . فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة لم تكن مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور الذي أصبح من المتعذر على مجلس الأمن أن يقوم به وسط صراعات ومانورات الدول الكبرى الدائمة فيه ، بيد أن قيام الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ أوضح الحاجة إلى مراجعة نظام الأمن الجماعي والبحث عن وسائل يمكن من خلالها تدعيمه على نحو أو آخر . وكان التوصل إلى إصدار توصية « الاتحاد من أجل السلام » Uniting for Peace إحدى نقاط التحول البارزة في هذا الخصوص (٢٢) . وكان الهدف من إقرار هذه التوصية هو تمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من الوصول إلى قرار حول الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب بعض القرارات ، وذلك في حالة تعذر الاتفاق على إصدار مثل هذه القرارات في مجلس الأمن بحكم القيتو ، ففي مثل هذه الحالات تدعى الجمعية العامة إلى الإنعقاد في ظرف أربع وعشرين ساعة بنسب على دعوة من مجلس الأمن أو بطلب من أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وتكون الجمعية العامة حرة في عمل التوصيات التي قد تطلب فيها من الدول الأعضاء إتخاذ عمل جماعي ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة إذا ما كانت هناك ضرورة لهذا ، وذلك من أجل حماية السلام والأمن الدوليين والجزاءات التي توقعها الجمعية العامة تنفيذاً لتوصية الاتحاد من أجل السلام هي جزاءات اختيارية Voluntary . وذلك على اعتبار أن سلطة الجمعية العامة هي سلطة إقراح وليست سلطة إصدار قرارات لها صفة الإلزام .

وقد دعت توصية « الاتحاد من أجل السلام » إلى إنشاء لجنة للتدابير الجماعية (Collective Measures Committee) لبحث ودراسة الوسائل التي يمكن الإلتجاء إليها في دعم قوة المؤسسات القائمة على تطبيق نظام الأمن الجماعي بل والأكثر من هذا ، ان هذه التوصية طالبت كل دولة عضو في الأمم المتحدة

أن تحتفظ بجزء من قواتها المسلحة يكون جاهزاً للاستعمال كوحدات تابعة للأمم المتحدة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما نصت التوصية المذكورة على إنشاء لجنة من الخبراء العسكريين ، يصدر بتشكيلها قرار من السكرتير العام للأمم المتحدة وتكون وظيفتها استشارية .

وبالفعل فقد أنشئت لجنة التدابير الجماعية التي نصت عليها توصية « الاتحاد من أجل السلام » وقد أمكن لهذه اللجنة أن تطور بعض المبادئ التي استهدفت في الأساس دعم تطبيق نظام الأمن الجماعي من خلال الجمعية العامة . وفي نفس الوقت ، فقد طالب السكرتير العام للأمم المتحدة ، الدول الأعضاء أن تجرى مسحاً لامكانياتها حتى تحدد طبيعة وحجم المشاركة العسكرية التي ستقدمها للمنظمة الدولية . ولكن الاستجابة لهذا النداء كانت سدمة مخيبة للآمال . إذ أن سبعة وثلاثين حكومة فقط هي التي عنيت بالرد على نداء السكرتير العام ، وقد أبدت خمس عشرة حكومة منها تجاوباً محدوداً ، في حين أن ثمانية حكومات أعربت عن عدم استعدادها للمشاركة بحال من الأحوال في أى من هذه التدابير الجماعية التي اقترحتها اللجنة ، وإكثفت إحدى عشرة حكومة بإعلان استعدادها للمشاركة في أضيق الحدود الممكنة . وكان لهذه الاتجاهات السلبية أكبر الأثر في تجميد لجنة التدابير الجماعية حتى إنتهى الأمر كله بتصفية أعمالها .

وقد ظلت توصية « الاتحاد من أجل السلام » في الإطار النظري البحث لمدة ست سنوات تقريباً حتى حدوث أزمة السويس في عام ١٩٥٦ حيث أمكن للجمعية العامة أن تتدخل وتثبت وجودها في هذه الأزمة الدولية الخطيرة . والذي حدث في ذلك الوقت هو أن الجمعية العامة دعيت إلى دورة إنعقاد طارئة لمناقشة الموقف المتفجر في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الغزو العسكري الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للأراضي المصرية كرد فعل إنتقامي لتأميم مصر قناة السويس في وقت سابق من نفس العام . ولم تكن الجمعية العامة مستعدة آنذاك لمجابهة التهديد القائم للسلام الدولي بالاجراءات البوليسية حيث لم يكن تحت تصرفها أى قوات عسكرية يمكن إستخدامها لهذا الغرض . وضاعف من الصعوبات التي واجهتها الجمعية العامة في هذا الخصوص ، عدم

وجود سابقة يمكن الإستناد إليها في تشكيل قوة طوارئ دولية لإرسالها إلى منطقة العمليات ، أو بمعنى آخر فقد كان من المتعين على الجمعية العامة أن تبدأ من نقطة الصفر وفي ظروف بالغة الخطورة والحساسية .

ولما كانت طبيعة الموقف في الشرق الأوسط تتطلب التصرف بسرعة خشية أن يتطور النزاع إلى حرب عامة ، فقد أقرت الجمعية العامة توصية تدعو إلى إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة (United Nations Emergency Force) يتولى السكرتير العام للمنظمة الدولية تنظيمها والإشراف على تشكيلها في خلال ثمان وأربعين ساعة . وبالفعل فقد أقيمت هذه القوة الدولية بسرعة فائقة وأسندت مسئولية قيادتها إلى الجنرال Burns الكندي الجنسية ، وكان هذا نجاحاً باهراً للجمعية العامة في ممارستها لمسئولياتها المتطورة والمتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين .

وقد إشتمل التقرير أو بالأحرى الخطة التي قدمها داج همرشيد ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، إلى الجمعية العامة والتي ووفق عليها في التوصيات الصادرة عنها في ٥ و ٧ نوفمبر ١٩٥٦ على عدد من المبادئ الهامة التي تنصرف إلى النواحي الخاصة بتنظيم وتشغيل قوة الطوارئ الدولية . ومن أهم هذه المبادئ :

١ - إستبعاد الدول الكبرى من تشكيل هذه القوة الدولية (حتى لا تثور حولها شبهة الانحياز لطرف من أطراف النزاع ، وتخوفاً من أن تؤدي سياسات ومناورات هذه الدول الكبرى إلى عرقلة مهمة هذه القوة الدولية في وقت لا يسمح بتأناً بمثل هذه الأساليب) .

٢ - حصر مسئولية الرقابة السياسية على قوة الطوارئ الدولية في السكرتير العام للأمم المتحدة ، على أن تساعده في ذلك لجنة إستشارية عسكرية يختار أعضاؤها بصفة أساسية من بين ممثلي الدول الأطراف في هذه القوة الدولية ، وتمارس هذه المسئولية تحت الإشراف والتوجيه العام للجمعية العامة .

٣ - قصر وظيفة القوة الدولية على الجوانب غير القتالية .

٤ - الإبقاء على صفة الحياد السياسي لهذه القوة الدولية بما يمكنها من استعادة توازن القوى السياسية في منطقة التوتر أو الاضطراب إلى ما كانت عليه قبل إندلاع النزاع المسلح .

٥ - إخضاع قرار تنظيم وتشكيل القوة الدولية لموافقة الدولة التي سترسل هذه القوة إلى أراضيها .

٦ - تقرر نفقات تمويل قوة الطوارئ الدولية وتحدد أنصبة الدول فيها وفقاً لمعدلات خاصة خارج إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة (٢٣) .

وحول هذه النقطة بالذات والخاصة بتحديد أنصبة ومشاركات الدول المالية في نفقات عمل قوة الطوارئ الدولية كانت اتجاهات الدول على النحو الآتي :-

أ - فالولايات المتحدة تؤيدها بعض الدول الغربية جذت إقتراح السكرتير العام الذي رأى أن تحديد أنصبة الدول في تمويل عمليات حفظ السلام يجب أن يتم بنسبة مشاركة هذه الدول في ميزانية المنظمة الدولية عن عام ١٩٥٧ ، وكان رأى الولايات المتحدة ومؤيديها أن تنفيذ هذا الاقتراح كان حاسماً بالنسبة لمستقبل المنظمة الدولية .

ب - الاتحاد السوفيتي الذي عارض ذلك على أساسين أولهما أن الدول المعتدية هي التي يجب أن تتحمل نفقات هذه القوات بإعتبارها المسئولة عن خلق هذه الأزمة وكل الأوضاع التي نتجت عنها ، وثانيهما ، أن قرار تشكيل قوة الطوارئ الدولية كان إجراءً باطلاً من الناحيتين القانونية والدستورية لأن الجهاز المشوّل عن قرار التشكيل هو مجلس الأمن وليس الجمعية العامة .

ج - معظم الدول الصغيرة وقد وافقت من حيث المبدأ على المشاركة في تمويل عمليات حفظ السلام ولكنها قصرت مشاركتها في أضيّق الحدود ، ورأت أن

تدفع الدول الكبرى في مقابل الامتيازات الضخمة التي يؤثرها بها المشاق
النسبة العظمى من نفقات تمويل هذه القوات .

وقد مررت التوصية التي تدعو كل الدول إلى المشاركة في تمويل هذه
العمليات بأغلبية إثنين وستين صوتاً ومعارضة ثمانية وإمتناع سبع دول عن
التصويت . والكتلة السوفيتية هي وحدها التي صوتت ضد هذه التوصية ، وقد
وعدت الولايات المتحدة بعمل مشاركات مالية اختيارية لتعويض النقص فى
الامكانيات المادية لبعض الدول (٢٤) .

ولم تكن أزمة السويس هي آخر الأزمات التي تتدخل فيها الأمم المتحدة
بقوات دولية ، فقد حدث هذا التدخل مرة أخرى في أزمة الكونغو وهي
الأزمة التي أثارها انفصال مويس تشومبي باقليم كاتانجا عن الكونغو عقب
حصولها على استقلالها من بلجيكا في عام ١٩٦٠ . وقد هددت أزمة الحرب
الأهلية في الكونغو بنشوب صراع عنيف تكون أطرافه الدول الكبرى نفسها ،
أو بصورة أخرى ، فإن ما كان يحدث في الكونغو كان قد أوشك على التحول
إلى حرب أفريقية أوروبية بسبب الاتهامات التي وجهتها الدول الأفريقية إلى
بلجيكا لمساندتها حركة تشومبي الانفصالية .

وقد جاء تدخل الأمم المتحدة بقواتها اثر النداء الذى كان قد وجهه
باتريس لومومبا رئيس حكومة الكونغو في ذلك الوقت والذى طالب فيه بتدخل
المنظمة الدولية لكي تحول دون تدهور الوضع أبعد من المدى الذى ذهب
إليه . وقد استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشيلد إلى هذا النداء ،
ودعى مجلس الأمن إلى اجتماع خاص لمناقشة إمكانية التدخل بقوات عسكرية
دولية في الكونغو . وفي هذا الاجتماع تقدمت تونس بتوصية تقترح فيها إرسال
قوة دولية إلى الكونغو ، ولم تعترض أى من الدول الأعضاء في مجلس الأمن
على مشروع التوصية . بل فوضت السكرتير العام في تنفيذ هذا الترتيب بأي
كيفية ملائمة .

والواقع أن المنظمة الدولية كانت قد أفادت من خبرة حرب السويس فيما
يتعلق بتكوين قوات الطوارئ الدولية ، لذا فإنها لم تجد مشكلة في وضع

ترتيب مماثل في الكونغو ، وقد بدأ هذا الترتيب بإرسال بعض وحدات تونسية إلى الكونغو ثم تبعها إرسال وحدات سويدية .

ومن الأمور التي أكدها داج همرشيلد في ذلك الوقت أن الهدف — وجود قوات الطوارئ الدولية في الكونغو هو استعادة النظام والاستقرار الداخلي ومنع تحول الحرب الأهلية إلى صراع بين الدول الكبرى نفسها ، وأضاف أن هذه القوات الدولية لا تستطيع أن تفرض أوضاعاً معينة بالقوة حيث أن مثل هذا الأمر لم يدخل بحال في إطار المسؤولية المحددة لهذه القوات البوليسية ، أو بمعنى آخر ، فإن الأمم المتحدة أخذت موقفاً محايداً من كل من الحكومة المركزية والحكومة الانفصالية في كاتانجا ، وذلك على الرغم من أن حكومة كاتانجا رفضت دخول القوات الدولية في أراضيها . وقد بلغ عدد هذه القوات حوالي عشرين ألفاً وكانوا يتمون في غالبيتهم العظمى إلى الدول الأفريقية وذلك تمشياً مع اتجاه السكرتير العام الذي رأى أن يكون تحمل العبء الأكبر في تكوين هذه القوة الدولية بواسطة الدول الأفريقية المجاورة للكونغو . وقد بلغت تكاليف الاحتفاظ بهذه القوة الدولية في الكونغو حداً خيالياً إذ وصلت في وقت من الأوقات إلى ما يقرب من عشرة ملايين دولار شهرياً ، الأمر الذي أرهق كاهل المنظمة الدولية وحملها بأعباء مالية فوق طاقتها

وقد إتسع نطاق العمليات التي تقوم بها القوات الدولية في الكونغو بعد وفاة لومبومبا ، وذلك أثر توصية قدمت إلى مجلس الأمن بهذا المعنى ، وقد اشتمل هذا الاتساع في مسؤولية القوات الدولية على عدة أمور منها : العمل على تطهير أراضي الكونغو من المرتزقة الأجانب ، وكذلك العمل على إنهاء أوضاع الفوضى السائدة حتى ولو اضطرت هذه القوات إلى القتال تنفيذاً لمهامها الجديدة . ومن أجل ذلك تحركت قوات الأمم المتحدة إلى كاتانجا رغم معارضة مويس تشومبي . وحدثت صدامات مسلحة بين هذه القوات الدولية وبين المرتزقة الأجانب الذين كانوا يعملون لحساب حكومة كاتانجا ، ثم أخذت الأمم المتحدة في دعم قواتها في كاتانجا رغم العقبات التي وضعها تشومبي في طريق عمل هذه القوات . وخلاصة القول أن التجربة التي خاضتها الأمم المتحدة فسي الكونغو والتي إستمرت عدة سنوات كانت تجربة قاسية وكلفتها الكثير ،

ولكنها إنتهت بالحيلولة دون تحول هذه الأزمة الأهلية إلى صراع دولي ترتب عليه أخطر النتائج (٢٥) .

وعلى الرغم من الانجازات التي استطاعت الأمم المتحدة أن تحققها فسي بعض الأزمات اللولية على النحو الذى رأيناه في السويس والكونغو ، وكما حدث في قبرص فيما بعد ، فإن هناك من يعتقد أن المنظمة اللولية قد أخفقت في تنفيذها لنظام الأمن الجماعي بالشكل الذى تصورته ودافعت عنه اللول في مؤتمر سان فرانسيسكو .

ومن الأسباب التى يشار إليها في عدم قدرة الأمم المتحدة على فرض نظام فعال للأمن الجماعي ، اعطاء اللول حق الفيتو على القرارات التى قد تصدر ضدها من مجلس الأمن ، مما يجعل من غير الممكن توقيع أى نوع من الجزاءات على هذه اللول الكبرى . وقد يرد على ذلك بأن في مقدور الجمعية العامة أن تفرض بعض الجزاءات على هذه اللول الكبرى ، ولكن ذلك قد يدفع بهذه اللول إلى تحدى الأمم المتحدة والخروج عليها وإنهيارها في النهاية كما حدث لعصبة الأمم . وهذه المشكلة بالذات تواجه المنظمة اللولية بالاختيار الصعب ، فإن تطبيق جزاءات على إحدى اللول الكبرى قد يخلق من ردود الفعل مسا يؤدي إلى تدمير سلطة الأمم المتحدة ، كما أن تجنب توقيع جزاءات على هذه اللول قد يخلق إحساساً بالفرقة والتمييز بين اللول الصغرى واللول الكبرى ، الأمر الذى يؤثر في التضامن الضرورى لاستمرار المنظمة أيضاً ، وهذا كله يعكس جانباً من الصعوبات التى تحول دون قدرة الأمم المتحدة على السير بتطبيق نظام الأمن الجماعي في الطريق الذى حدد له أصلاً .

ومن الملاحظات الأخرى التى ترد في هذا الخصوص أن قوات الطوارئ التى أنشأتها الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات اللولية التى سبق أن ذكرناها ، قد تكونت من قوات اللول الصغرى ولم تشترك فيها اللول الدائمة في مجلس الأمن ، وهذا عكس ما كان مفترضاً من قبل ، وهو أن مسئولية حفظ السلام اللول تقع على عاتق هذه اللول الكبرى بحكم الاتساع المائل في إمكاناتها العسكرية . ولكن هنا أيضاً نجد من يرد على ذلك بأن ابعاد اللول الكبرى عن

مناطق التوتر في العالم أمر ضروري للتخفيف من حدة الحرب الباردة عن طريق تحييد كل تأثير مباشر لصراعات هذه الدول عليها .

وأياً كانت حقيقة الأسباب ، فإن نظام الأمن الجماعي قد تعثر في الأمم المتحدة بشكل لا يقبل الجدل ، ويرجع هذا في الأساس إلى وجود تناقضات عميقة في المصالح التي تحدد اتجاهات ومواقف الدول، وهذه التناقضات هي التي تجعل من الصعب في النهاية الاتفاق على أي ترتيبات مشتركة وفعالة لصيانة السلام والأمن الدوليين .

المبحث الرابع

تقييم نظرية الأمن الجماعي في العلاقات الدولية المعاصرة

نتقل في الجزء التالي إلى تقييم نظرية الأمن الجماعي في العلاقات الدولية المعاصرة لكي نرى ما إذا كانت الأسس التي إرتكزت عليها النظرية لا تزال متفقة منطقياً مع الواقع الدولي الراهن ، أم أن هذا الواقع قد أقعد هذه الأسس القوة التي أستند عليها دعاة النظرية منذ إنبثقت إلى حيز الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبالشكل الذي تطورت إليه بعد الحرب العالمية الثانية ممثلة في الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعي الذي أوجده .

يعتقد البعض وعلى رأسهم الأستاذ انيس كلود ، أن سجل العلاقات الدولية منذ إنهاء الحرب الثانية يدلل إلى حد كبير كيف أن مؤسسي الأمم المتحدة قد غالوا في تقدير إمكانات نظام الأمن الجماعي في ردع العدوان حتى ولو لم تساند هذا العدوان قوة أي من الدول الكبرى في المجتمع الدولي ، بل إن كل الشواهد - في رأيهم - تفسي نية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإنضمام إلى مثل هذا النظام - سواء كان نطاق التطبيق عالمياً أو محدوداً - أو على الأقل في إطار المؤسسات الحالية لهذه المنظمة الدولية .

وعدم الإلتزام بأيديولوجية الأمن الجماعي كمييار لسلوك الدول في إطار هذا التنظيم الدولي ، أي الأمم المتحدة ، يرجع في جانب رئيسي منه إلى فقدان

الاقتناع من جانب هذه الدول بأن الأمن الجماعي ، بصيغته الراهنة وفي ظل الظروف القائمة يمكن أن يشكل استجابة واقعية وملائمة لمشكلة إدارة علاقات القوي العالمية بطريقة تضمن توجيهها في النهاية نحو هدف السلام والاستقرار . فنظام الأمن الجماعي ربما كان أكثر تلائماً مع مراحل سابقة من تطور النظام الدولي ، أما الآن ومع التغييرات العميقة الجذور التي طرأت على كل جانب من جوانب النظام الدولي ، والتي حدث جانب كبير منها تحت ضغط التطورات التكنولوجية العسكرية ، فإن الأمن الجماعي لم يعد قادراً على إيجاد صيغة دولية مناسبة لمشكلة الحرب والسلام في المجتمع الدولي القائم اليوم .

فالحرب التي قام نظام الأمن الجماعي على في الأصل مواجهتها وردع الأطراف التي تثيرها ، هي تلك الحرب التي تدخل في إطار المواصفات التقليدية القديمة ، أي الحروب ذات الخصائص الاستراتيجية والتكتيكية الكلاسيكية ، حيث كانت هذه الحروب تسمح بحشد الجيوش وتعبئتها على فترة طويلة نسبياً بما كان من شأنه أن يدعم فعالية نظم الأمن الجماعي على مجابهة التحديات التي تفرضها هذه الحروب العدوانية ، لأن الدول الأطراف في نظم الأمن الجماعي كان يمكنها أن تمارس أساليب المقاطعة الاقتصادية ضد العدوان كما كان يمكنها أن تنسق إمكاناتها وطاقاتها العسكرية في مواجهته ، والدخول كتحاليف أو كتجمع منظم من الدول التي تشارك في مسئولية مقاومة العدوان .

وهذه الحروب التقليدية قد تغيرت طبيعتها تماماً بسبب التطورات التكنولوجية العسكرية منذ سنة ١٩٤٥ حيث أدت الأسلحة الهيدروجينية والنوية وأسلحة الصواريخ إلى مشكلات إستراتيجية تمس بطريق مباشر وحاد الكيفية التي تنفذ بها نظم الأمن الجماعي في العلاقات الدولية . وقد أصبح من غير المتصور مثلاً أن يكون لنظام الأمن الجماعي الذي تطبقه الأمم المتحدة أي آثار رادعة فعالة على التصرفات العدوانية التي ترتكبها إحدى القوى النووية في المجتمع الدولي . كما أن التطور المذهل في أساليب الهجوم المفاجيء يجعل من المستحيل عملياً على هذه الدول أن تتجمع في إطار تحالف عريض لمعاقبة العدوان ، إذ ليست هناك فرصة بالمرّة لخلق مثل هذه المحالقات والتجمعات الدولية كما كان الحال في الماضي ، وقد وصف كلود هذا التغيير الخطير

في طبيعة الجوانب الاستراتيجية للحرب النووية بقوله أن السرعة المتناهية - التي لا تكاد تصدق - للحرب الحديثة ربما أدت إلى تدمير الدولة التي يستهدفها العدوان قبل أن تتمكن المؤسسات الدولية التي يقوم عليها تنفيذ نظام الأمن الجماعي من إتخاذ إجراء حول كيفية مواجهة العدوان ، ناهيك عن النتيجة الخطيرة الأخرى ، وهي أن الحرب ربما تكون قد إنتهت تماماً حتى قبل أن يتم تحديد المعتدى (٢٧) .

ويضيف كلود إلى تحليله السابق بعداً آخر فيقول أن القدرات التدميرية الماثلة للحرب النووية قد أضعفت كثيراً من ميل الدول إلى الاعتماد على نظم الأمن الجماعي في مجابهة المشكلات المتعلقة بأمنها القومي ، فدعم الوجود القومي في مواجهة تحدى الحرب النووية أصبح يحتم على الدول أن توفر من إمكانات الحماية الذاتية ما يغنيها عن حماية جماعية مشكوك في قيمتها تماماً ومن هنا ، فإن الظروف العسكرية والاستراتيجية التي تحيط بتطبيق نظام الأمن الجماعي في عالمنا المعاصر تختلف شكلاً وموضوعاً عن الحقائق العسكرية لعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى (٢٨) .

ولا تقتصر صعوبات تطبيق نظام الأمن الجماعي في إطار الواقع المعاصر للعلاقات السياسية الدولية على التغييرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في الطبيعة الاستراتيجية للحرب الحديثة ، وإنما تعداها إلى أمر آخر يتعلق بظاهرة إنقسام العالم إلى كتلتين دوليتين متصارعتين (Bipolarity) ، ولم يعد هناك ذلك الوضع الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث وجدت عدة دول كبرى متقاربة من حيث توزيعات القوة بينها بالإضافة إلى عدد كبير من القوى الصغرى . وكانت هناك مرونة أكبر في تصرفات الدول بسبب عدم تقيدها في إطار إحدى الكتلتين - سياسياً وايدولوجياً واستراتيجياً وعسكرياً - كما يحدث اليوم ، ومثل هذا الوضع القديم كان أدعى إلى تطبيق نظام الأمن الجماعي بفاعلية أكبر نسبياً بكثير من إمكانية تطبيقه في ظل القطبية الثنائية . فالصراعات والتصادمات التي تقسم الكتلتين لا تسمح بفرصة اتخاذ وتنسيق ترتيبات جماعية مشتركة لمواجهة العدوان وردعه وتصفيته ، فاحتمالات الخلاف بين الكتلتين أكبر بكثير من احتمالات الاتفاق ، هذا فضلاً عن العوامل

الدعائية التي نخلعها كل كتلة دولية على مواقفها ، وبذا نجد أن المناورات الدعائية والدبلوماسية في ظل الانقسامات السياسية والايديولوجية العميقة تجعل من الصعب أن لم يكن من غير الممكن تنفيذ نظام الأمن الجماعي على أي نحو فعال في عالمنا المعاصر .

ثم هناك عامل آخر يبرز مدى الصعوبات الراهنة في تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وهو العامل المتعلق بموضوع العدوان والمعندي في المجتمع الدولي . فنظام الأمن الجماعي يقوم في صلبه على ردع المعندي الذي يمارس عدوانه وحده وعلى مسئوليته الخاصة وبإمكاناته وقدراته الذاتية ، ويعتمد هذا الردع على مقابله - كما شرحنا تفصيلاً فيما سبق - بالقوة المشتركة لكل الدول الأخرى الأطراف في هذا النظام ، ولكن في ظل نظام القطبية الثنائية ، فإن المعندي قد لا يكون دولة منفردة تمارس هذه التصرفات وحدها ، وإنما قد تكون دولة تتزعم كتلة من الدول ، وتحت تصرفها رصيد ضخم من إمكانات القوة المادية والعسكرية ، ومثل هذا الوضع يجعل من غير المجدي تطبيق نظام الأمن الجماعي ، إذ كيف تواجه بعض الدول البعض الآخر بقوة قد يكون مشكوكاً في فاعليتها وقدرتها على ردع العدوان بالمرّة . فالأمن الجماعي يحقق مفعوله في ردع العدوان حين يواجهه بتفوق ساحق لا قبل له على مواجهته أو تحديه ، ولكن عندما يصبح هذا التفوق أمراً ليس له وجود ، فإن الردع سيفقد كل تأثير له ، وحينذاك يمكن للمعندي أن يجنى ثمار عدوانه بعيداً عن أى مظهر من مظاهر العقاب الدولي ، وبدلاً من أن يجد المعندي نفسه معزولاً في المجتمع الدولي ، سيجد نفسه مدعماً بقوة عدد من الدول الأخرى التي ترتبط معه برباط من السياسات والمصالح المشتركة .

وما دما بصدد تحليل الصعوبات التي يثيرها موضوع العدوان والمعندي في تطبيق نظام الأمن الجماعي ، فإن هناك اعتباراً آخر لا بد وأن يكون ماثلاً في أذهاننا ، وهو أن نظرية الأمن الجماعي تؤكد في أساسها على عنصر التيقن والتأكد عند تحديد المعندي أو مصدر العدوان ، لأن الاجتهاد في هذه الناحية قد يخلق ثغرات تفقد الأمن الجماعي فاعليته في الردع . كما أنه قد يخلق مجالاً للانقسام واختلاف الآراء مما قد يفرى المعندي ويشجعه على العدوان

إستناداً إلى أنه لن يكون في مقدور الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفق على ما يعنيه هذا العدوان بالنسبة للسلام الدولي . والحادث اليوم هو أنه ليست هناك معايير موضوعية متفق عليها من قبل الدول كلها ويمكنها من خلالها تفسير العدوان بطريقة محددة ، ومن ثم اتخاذ إجراء جماعي مشترك فسي مواجهته . ويزيد من تعقيد المشكلة ، أن التوصيف القديم لمفهوم العدوان قد اختلف كثيراً بسبب التطور الذي أدخلته الحرب الباردة على هذا المفهوم . فالمظهر الرئيسي للعدوان قبل نشوء ظاهرة الحرب الباردة كان ينحصر في الغزو العسكري الذي تمارسه دولة ضد دولة أخرى ، أما اليوم فإن العدوان قد يتنوع ويأخذ مظهراً أو أكثر من المظاهر الآتية : الحرب ضد دولة أخرى بالطريق غير المباشر مثل لإرسال المتطوعين أو ما يطلق عليه (War by Proxy) ، أو التمرد الذي تشجع عليه دولة بعض الجماعات في إقليم دولة أخرى ، أو الحرب الأهلية التي تتدخل فيها الدول الأجنبية ، أو التغلغل والتخريب ، الخ ، وهي أمور تفسح المجال لتأويلات مختلفة فيما يتعلق بتحديد طبيعتها العدوانية ونوع الاجراءات الدولية المشتركة التي تناسبها

ويضيف إلى الصعوبات سالفه الذكر صعوبة أخرى لا تقل عنها من حيث الأهمية ، وهي أن تطبيق نظام الأمن الجماعي بنجاح ، يستوجب أول ما يستوجب وجود قيادات سياسية قادرة على أن تخلق وعياً وتقديراً للسلام الدولي يفوق في تأثيره التأثير الحالى المائل لفكرة المصالح القومية ، أو على الأقل ، تحاول أن تربط المصلحة القومية بتحقيق السلام والاستقرار الدولي ، حتى إذا حدث تهديد لهذا السلام كانت هناك استجابة عالمية فورية لهذا التهديد . أو بمعنى آخر فإن التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي يجب أن يتم في إطار المبدأ الذي يقول أن ما يحقق الخير للمجتمع الدولي يحقق الخير للدولة ، وليس العكس . وما يزال المجتمع الدولي بأوضاعه الراهنة بعيداً عن الوصول إلى هذا الاعتماد إذ أن المصالح القومية لا زالت تقسم الدول على بعضها بشكل حاد وخطير .

ومن ناحية ثانية ، فإن التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي لا يتطلب فقط ربط المصلحة القومية دوماً وبإستمرار بمصلحة دولية هامة وهي السلام

والاستقرار لكل الدول وإنما يتطلب أيضاً أن تتنازل الدولة عن سيادتها وسلطانها القومية في مجال حيوى وهو مجال السياسة الخارجية ، أى أن على الدولة أن تتخلى عن أى مظهر من التحيز القومي ضد الدولة الأخرى ، وأن تشارك مع المؤسسات الدولية في دفع العدوان عن أى دولة تتعرض له مهما كان هناك من تعارض في الميول والاتجاهات القومية بينهما .

ومثل هذا الوضع لا يمكن الادعاء بأننا قد وصلنا إليه أو أننا بصدد الوصول إليه في المستقبل القريب .

من هذا كله ، نستطيع أن نتبين الصعوبات الكامنة في بيئة العلاقات الدولية الراهنة بالشكل الذى يجعل من تطبيق نظام الأمن الجماعي بفعالية ، أمراً مشكوكاً فيه ، وهو الاعتبار الذى حدا بالبعض إلى التفكير في إقامة حكومة عالمية كبديل أكثر قدرة على تحقيق السلام والاستقرار الدولى

- (١٨) راجع :
Ibid, pp 157 - 158.
- (١٩)
Ibid, p. 158.
- (٢٠)
Yearbook of the United Nations, 1947 - 1948, p. 495.
- (٢١) راجع في ذلك :
Lester Pearson, Force for UN., in, The United Nations Political System, edited by David K. Kay, (John Wiley & Sons, Inc., New York, 1967), p. 194.
- (٢٢) انظر :
Joel Larus (ed.), From Collective Security to Preventive Diplomacy, (John Wiley & Sons, Inc., 1965), pp. 269 - 272.
H.G. Nicolas, The United Nations As A Political Institution, (Oxford University Press, New York, 3rd edition, 1967), p. 114.
- (٢٣) راجع :
Jack C. Plano and Robert Riggs, Forging World : Order : The Politics of International Organization (The Macmillan Company, New York, 1967), p. 298.
- (٢٤) راجع :
John G. Stoissinger, The United Nations Financial Crisis and the Super-powers, in, Frederick Hartman's World in Crisis, op. cit., pp. 127 - 128.
- (٢٥) راجع في ذلك :
Arthur Burns and Nina Heathcote, The United Nations As A Peace Preserving Force, in, International Stability, Military, Economic and Political Dimensions, edited by Dale Hekuis, op. cit., pp. 281 - 289.
Rene Maheu, The Triple Role of International Organizations Today, in, The Theory and Practice of International Relations, edited by William Oslen and Fred Sondermann, op. cit., pp. 423 - 428.
- (٢٦) راجع :
Jack Plano & Robert Riggs, Forging World Order, op. cit., pp. 288 - 270.
Inis Claude, Power and International Relations, op. cit., p. 151.
- (٢٧)
Ibid, p. 194.
- (٢٨)
Ibid, p. 194.

الأمن الجماعي : مراجع مختارة

- 1) Bloomfield, Lincoln, International Military Forces, (Little & Brown, Boston, 1964).
- 2) Burton, John, Peace Theory: Pre-conditions of Disarmament, (Knopf, New York, 1962).
- 3) Claude, Inis, The United Nations and the Use of Force, International Conciliation, March 1961.
- 4) Cox, Arthur, Prospect For Peacekeeping, (Brookings Institution, Washington, 1967).
- 5) Etzioni, Amitai, The Hard Way to Peace: A New Strategy, (Collier, New York, 1962).
- 6) Frye, William, A United Peace Force, (Oceana Publications, New York, 1967).
- 7) LeFever, Ernest, Crisis in the Congo, (Brookings Institution, Washington, 1965).
- 8) Rosner, Gabriella, The United Nations Emergency Force, (Columbia University Press, New York, 1963).
- 9) Stegenga, James, The United Nations Cyprus Force, (Ohio State University Press, Columbus, 1968).
- 10) Wainhouse David, International Peacekeeping at the Cross roads: National Support - Experience and Aspects (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1973).

الفصل العاشر

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الاقليمي

المبحث الأول : الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الاقليمي
في العالم العربي

المبحث الثاني : الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية .

الفصل العاشر

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي

أوضحنا في تحليلنا للملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي أن هناك العديد من الثغرات التي تضعف من فعالية هذا النظام الذي إنبنى على إفراضات نظرية إتضحت أوجه المبالغة فيها عند مقارنتها بالواقع الدولي بكل أوضاعه وعلاقاته المعقدة .

وقد وضح للدول كثيرة أن الاعتماد على الأمم المتحدة في موضوع حساس بطبيعته مثل الأمن القومي ، كان مخاطرة لا يصح التورط فيها ، ومن ثم فقد برزت فكرة الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على كفالة درجة أكبر من الأمن للأطراف التي تشارك في عضويتها ، ولعل ذلك هو السبب في أن الفترة التي تلت إنتهاء الحرب ، والتي كانت الحرب الباردة فيها قد بلغت ذروتها ، شهدت نشاطاً دولياً هائلاً في مجال إقامة المحالفات وترتيبات الأمن الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبشكل لا نجد له مثيلاً في أي مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية .

وسنحاول فيما يلي أن نقدم فكرة عن أبرز هذه الترتيبات الأمنية .

المبحث الأول

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي في العالم الغربي

١ - ميثاق ريو The Rio Pact

ميثاق ريو أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية

، هو The Inter - American Treaty of Reciprocal Assistance أول ميثاق الأمان المتبادل التي ظهرت في نطاق الكتلة الغربية في عالم ما بعد الحرب الثانية ، وكثير من محالفات الأمن الغربية التي عقدت

فيما بعد ، صيغت على غرار ه وتقيدت بنفس الإطار العام .

وقد وقع هذا الميثاق في ريودي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٤٧ أثناء انعقاد مؤتمر الدول الأمريكية الخاص ببحث وسائل تدعيم السلام في القارة الأمريكية . وقد اشتملت عضوية ميثاق ريو على كل من الولايات المتحدة وكوبا وهندوراس والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور ونيكاراجوا وهايتي وجمهورية الدومنيكان وكوستاريكا وبنما وفنزويلا والاكوادور وكولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراجواي والبرازيل وشيلي والارجنتين وأرجواي (١) .

وقد نصت ديباجة الميثاق على أن الهدف من عقده هو كفالة السلم لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر الاعتداء عليها من الخارج . وفي هذا الميثاق أعلنت الدول الأعضاء نبذها وإدانتها للحرب كأداة للسياسة القومية ، وتعهدت بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعهدت باتباع الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها وذلك في نطاق التدابير والإجراءات المنصوص عليها في نظام جامعة الدول الأمريكية ، وفي الحالات التي كانت تخفق فيها هذه الإجراءات أو تعجز عن الوصول إلى نتائج مرضية ، كان من الواجب أن تحال تلك النزاعات إلى الأمم المتحدة لحسمها بالقرارات المناسبة (المادة ٢ من ميثاق ريو) .

كما إتفقت الدول الأمريكية الموقعة على ميثاق ريو على اعتبار أن أي إعتداء يقع على إحداها يعتبر إعتداء على الكل ، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذاً لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ، الفردي والجماعي ، الذي كفله ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن المشاركة فسي مسئولية تنفيذ هذه التدابير الجماعية لمقاومة العدوان ، كانت أمراً ضرورياً حتى ينتهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من التوصل إلى إقرار التدابير التي تحتمها طبيعة تلك المواقف (المادة ٣) . على أن هذه المشاركة أخضعت لشرط أن تكون الموافقة عليها قد تمت بأغلبية الثلثين ، ويستبعد من التصويت الدول الأطراف في هذه التزاعسات .

ومن ضمن الإجراءات والتدابير التي نص عليها ميثاق ريو لمعاقبة
المسلحون :

- (١) إستدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية .
- (٢) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة التي ييدر منها العدوان .
- (٣) قطع العلاقات الاقتصادية إما قطعاً كلياً أو جزئياً .
- (٤) قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية والمواصلات البحرية والبرية .
- (٥) إستخدام القوة المسلحة

على أن من الأمور الجديرة بالتنويه ، أن ميثاق ريو لم يلزم الدول الموقعة عليه بالمشاركة في التدابير العسكرية الجماعية ، بل أخضع المشاركة فيها لموافقة هذه الدول. ويقال إن القصد من ذلك كان إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصديق على المعاهدة، لأن المجلس كان من المحتمل جداً أن يمتنع عن التصديق عليها إذا ما تبين له أن الولايات المتحدة كانت ستورط عسكرياً - رغماً عنها - في كل حالة يتفق فيها بأغلبية الثلثين على ضرورة التدخل العسكري .

وقد حددت المادة التاسعة من الميثاق التصرفات التي تشكل عدواناً بأنها :

أ - الاعتداء العسكري الذي يقع من دولة ضد أخرى دون أن يكون مسبقاً بوقوع استفزازات عدائية من جانب الدولة المستهدفة بهذا الاعتداء .

ب - عبور حدود إحدى الدول وغزوها من قبل دولة أخرى .

ج - غزو أحد الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الفعلية لإحدى هذه الدول الأمريكية .

٢ - معاهدة حلف شمال الاطلسي
The North Atlantic Treaty Organization (NATO)

جاءت المرحلة الثانية والحامة في سلسلة ترتيبات الأمن الجماعي ، في داخل العالم الغربي مع عقد معاهدة حلف شمال الاطلسي (الناتو) . وقد وقعت هذه المعاهدة في ٤ أبريل ١٩٤٩ في واشنطن من كل من الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا والدنيمرك وفرنسا وايسلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة ، ثم انضمت إليها في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان ، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) عضواً عاملاً في الحلف بمقتضى إتفاقات باريس المعقودة في أكتوبر ١٩٥٤ وبعد التوقيع على معاهدة اتحاد غرب أوروبا .

وفي الحقيقة أن معاهدة حلف شمال الاطلسي كانت بمثابة إمتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعت في عام ١٩٤٨ بين كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وهولندا وبريطانيا ، والتي تعهدت فيها هذه الدول بمساعدة بعضها إذا ما تعرضت إحداها للاعتداء العسكري . وقد قوبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في أمريكا ، الأمر الذي دفع السناتور الأمريكي « فاند نبرج » إلى تبنى توصية تدعو إلى إشراك الولايات المتحدة في مثل هذه الترتيبات الإقليمية وغيرها من تدابير الأمن الجماعي وذلك على أساس مبدأ المساعدة المتبادلة بينها وبين هذه الدول . وهذه التوصية التي عرفت بتوصية « فاند نبرج » وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي في يونيو ١٩٤٨ وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمال الاطلسي وإنتهت هذه المفاوضات باقتراح معاهدة حلف شمال الاطلسي التي وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية إثنين وثمانين صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً . وتبع ذلك الاجراء ، التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، ومن قبل الدول الإحدى عشر المؤسسة الأخرى ، وبهذا أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ٢٤ أغسطس ١٩٤٩ (٢) .

وقد إشمئت معاهدة الحلف على ديباجة وأربع عشرة مادة ، وجاء في ديباجة المعاهدة أن الدول الأطراف تجدد عهدها وتفتتها في المبادئ والأهداف

التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وتؤكد رغبتها في أن تحيا في سلام إلىسى جانب الدول والحكومات كافة ، وتعلن تصميمها على أن تحافظ على حريتها وحضارتها وتراثها المشترك ، وقيمها القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ، كما تؤكد أنها ستستق جهودها بصورة جماعية للدفاع عن أمن وسلام منطقة شمال الاطلنطي .

وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة بنص المادة الأولى من معاهدة الحلف بالامتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها على أي نحو يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعهدت بأن تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ونصت المادة الرابعة على مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الأقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة منها . أما المادة الخامسة والتي تعتبر من أهم هذه المواد كلها فقد نصت على أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الاطلنطي يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة ويتعين عليها في هذه الحالة إتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان ، بما في ذلك بالطبع إستخدام القوة المسلحة، وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن وقوع العدوان ، وعن الترتيبات التي اتخذتها في مواجهته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد حددت المنطقة التي يغطيها تدخل الحلف بأن ذكرت أنها أقاليم الدول المتعاقدة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، والمديريات الجزائرية (في ذلك الوقت وقبل حصول الجزائر على استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٦٢) ، وكذلك الأعتداءات المسلحة التي تقع ضد قوات الاحتلال التابعة لأي من هذه الدول في أوروبا . أو الجزر الواقعة في منطقة الاطلنطي شمال مدار السرطان والتي تقع تحت سلطان أى من الدول الحليفة وكذلك السفن والطائرات التابعة لأي من تلك الدول في المنطقة المذكورة .

وأكدت المادة السابعة من المعاهدة إستمرار إعراف الدول المتحالفة بسلطة مجلس الأمن بإعتباره الجهاز الأول المسئول عن حماية السلم والأمن الدوليين . ونصت المادة الثالثة عشر على أنه بعد إنقضاء عشرين عاماً على سريان المعاهدة . يحق لأى طرف من الأطراف المتعاقدة أن ينسحب منها ويكون ذلك بعد سنة

من تقديم إخطار بهذا المعنى إلى حكومة الولايات المتحدة التي تتولى من جانبها إخطار الدول المتحالفة الأخرى بهذه الرغبة .

وأما عن الأجهزة الرئيسية التابعة لحلف شمال الاطلنطي فيمكن القول بأن هذه الأجهزة على نوعين : أجهزة عسكرية ، وأجهزة مدنية ، وهذه الأجهزة يمكن ذكرها على النحو التالي(٣) :

أ - مجلس الحلف : وهو السلطة العليا المسئولة عن وضع السياسات الخاصة بحلف الاطلنطي وتمثل في المجلس كل الدول الأعضاء في الحلف ، ويحضر اجتماعات المجلس عادة وزراء الخارجية والدفاع والمالية في هذه الدول (وإن كان حضور الوزراء ليس شرطاً فقد يعقد المجلس بواسطة الممثلين الدائمين لهذه الدول في مقر الحلف) والاجتماعات الوزارية لمجلس الحلف تنعقد مرتين أو ثلاث مرات في السنة . ويرأس مجلس الحلف في اجتماعاته السكرتير العام لحلف شمال الاطلنطي ويساعد المجلس في النهوض بمسئوليته عدد من اللجان التي تتخصص في بحث ودراسة موضوعات معينة وهناك من هذه اللجان المدنية ما يربو على العشرين وذلك بالإضافة إلى اللجان المؤقتة التي تشكل عندما تثار الحاجة إلى بحث مشكلة معينة ، وتنفض هذه اللجان بمجرد إنتهائها من مهامها .

ب - اللجنة العسكرية : وهي السلطة العسكرية العليا في حلف الاطلنطي وتتكون من رؤساء هيئات الأركان في الدول المتحالفة باستثناء اسلندا التي ليست لها قوات مسلحة وهي لذلك تمثل في اللجنة العسكرية بواسطة ممثل مدني . وتجتمع اللجنة العسكرية مرتين على الأقل في السنة على هذا المستوى وإلى جانب ذلك تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين الدائمين لهذه الدول ويكون من سلطتهم إصدار قرارات في الموضوعات العسكرية التي تتطلب التصرف فيها بشكل أو آخر . وبوجه عام تتركز إهتمامات اللجنة العسكرية حول الأمور المتعلقة بالتخطيط للسياسات العسكرية العامة لحلف الاطلنطي .

وحتى عام ١٩٦٦ كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية هي ما يسمى بالمجموعة الدائمة، والتي كانت تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكان هناك عدد من الأجهزة العسكرية التابعة للناو التي وضعت تحت سلطة هذه المجموعة الدائمة ولكن انسحاب ديغول من القيادة العسكرية المشتركة للحلف في مارس ١٩٦٦ أدى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة وإحلالها بجهاز جديد أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية، وهذه الهيئة ليست أداة تنفيذية للجنة العسكرية وإنما تخدم كإحدى اللجان العامة العاملة في الحلف.

وأهم القيادات العسكرية التي تتبع حلف شمال الاطلنطي، هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، ومقر هذه القيادة العليا كان يقع في روكينكور بالقرب من باريس وذلك حتى وقت انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف، وبعدها نقلت إلى بلجيكا. ويتبع هذه القيادة العليا أربع قيادات فرعية هي: قيادة المنطقة الشمالية، وقيادة المنطقة الوسطى، وقيادة المنطقة الجنوبية، وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذه القيادات الفرعية تنقسم بدورها إلى قيادة القوات البرية والبحرية والجوية.

وبالنسبة للأوضاع الراهنة لهذا التنظيم العسكري فإن هناك من يعتقد أن حلف الأطنطي - كتحالف تمت في وقت السلم - استطاع أن يحقق مستوى عالياً للغاية من التنسيق والمركبة، وإن كان لم يحقق ذلك القدر من الاندماج الذي يرقى به إلى مستوى التنظيمات فوق القومية.

وحتى الآونة الحالية، فلا يزال الإشراف على القوات الوطنية التابعة لدول الحلف تحت السيادة القومية لهذه الدول. كما أن استخدام الأراضي والتسهيلات المتواجدة في أقاليم دول الحلف لا يسمح به إلا بناء على سلسلة من الاتفاقات الثنائية التي تحول دون استخدام أقليم إحدى الدول المتحالفة رغم إرادتها أو ضد مشيئتها. ومن ذلك أيضاً أن الرؤوس النووية التي تخزنها الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وإن كانت لا تزال تحت رقابة أمريكا وسيطرتها المطلقة دون أن تنازعها في ذلك دول الحلف الأخرى، إلا أن الأسلحة التي تتركب

فيها هذه الرؤوس النووية مثل الصواريخ أو قاذفات القنابل تخضع لرتيات ثنائية محددة بين الولايات المتحدة وبين هذه الدول . وبالإضافة فإن ما يطلق عليه بالتخطيط النووي المشترك في حلف الأطلسي إنما ينصرف فقط إلى كيفية تنفيذ القرارات التي يتخذها الرئيس الأمريكي في هذا الشأن ولا ينصرف إلى إقراح هذه القرارات أو مناقشة مضمونها . ويرجع ذلك في رأي الكثيرين إلى المخاطر الهائلة المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية في أية حرب مقبلة مع الاتحاد السوفيتي ، وهو الاعتبار الذي يدعو إلى تضييق نطاق اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام تلك الأسلحة وحصره في الولايات المتحدة طالما أنها هي التي تمد الحلف بالنسبة العظمى من قوته النووية الضاربة .

بقي أن نشير إلى تقرير لجنة هارمل عن أوضاع منظمة حلف شمال الأطلسي والذي يعد من أهم وأشمل التقارير التي تناولت تلك الأوضاع بالتحليل . وبالرغم من أن التقرير وضع في أواخر الستينات ، إلا أن الكثير من عناصره الرئيسية ما تزال صحيحة بوجه عام .

ففي عام ١٩٦٦ ، وبناء على مبادرة من وزير خارجية بلجيكا بيير هارمل ، وافقت الحكومات الخمس عشرة الأعضاء في حلف الأطلسي ، على تشكيل لجنة لتحليل مهام الحلف ومسئولياته في ظروف المستقبل ، وتقرير الوسائل التي يجب أن يركز عليها تنفيذ تلك المهام وبما يسهم في تعزيز كيانه بإعتبار أن ذلك يمثل عنصراً أساسياً نحو تحقيق سلم دولي مستقر ، وقد عرف التقرير الذي تضمن نتائج دراسة هذه اللجنة ، بتقرير هارمل الذي إكسب أهمية خاصة من واقع النقاط التي أثارها والاعتبارات التي تناولها ، ولأنه أيضاً صدر في وقت كانت فيه علاقات الشرق والغرب تدخل في مرحلة الانقراج والمهادنة ، وقد تضمن التقرير الذي قدم إلى المجلس الوزاري لقرتاتو في ديسمبر عام ١٩٦٧ عدداً من التصورات والمقترحات التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - أن حلف الأطلسي منظمة ديناميكية نشطة أثبتت مقدرتها المستمرة على ملاءمة أوضاعها مع الظروف الدولية المتغيرة ، كما أن بإمكان الحلف أن بضطلع بواجباته مستقبلاً في نطاق معاهدته الأصلية ، أي دون حاجة إلى تعديلها

أو المساس بها ، ومن خلال التركيز على الوسائل والاجراءات التي ثبتت من تجربة الحلف الماضية فعاليتها وكفاءتها .

٢ - أن الظروف الدولية التي أعقبت تأسيس الحلف في سنة ١٩٤٩ حتمت عليه أن ينهض ببعض الوظائف السياسية التي إتسعت أبعادها وإزدادت أهميتها بصورة مطردة ، ومن أمثلة هذه الظروف الدولية المتغيرة : نجاح قوة الردع الأطلنطية في إحباط نزعة التوسع السوفيتي في أوروبا ، وإهتزاز وحدة العالم الشيوعي لأسباب وطنية ومصالحية ومذهبية ، وإنتهاج السوفيت استراتيجية التعايش السلمي وما ترتب عليها من تغير في مضمون أساليب المواجهة ضد الغرب ، وتدعم قوة أوروبا الغربية وتعاظم الإنجاز فيها نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتصفية الاستعمار التي نتج عنها تعديل إطار علاقات أوروبا بغيرها من مناطق العالم ، وأخيراً بروز مشكلات دولية من نوع جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٣ - تأسيساً على ما سبق ، كان من المتعين على حلف الأطلنطي أن ينهض بمسئوليتين رئيسيتين في نفس الوقت ، المسئولية الأولى وتتركز في ضرورة الإبقاء على قوة عسكرية كافية تحت تصرفه ، وكذلك الاحتفاظ بأقصى قدر ممكن من التضامن السياسي بين أعضائه ، حيث يمكن بهاتين الوسيلتين معاً ، ردع كل أشكال العدوان العسكري والتهديد السياسي الذي يمكن أن تتعرض له دول الحلف . ويمضى التقرير إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الناتجة عن إستمرار وجود توترات بسبب عدم حل مشاكل الأمن نهائياً في أوروبا تجعل من المستبعد ومن غير المرغوب فيه إجراء تخفيض في قوة الحلف العسكرية في القارة الأوروبية ، صيانة لأوضاع التوازن وإتقاء لمخاطر الاختلال ، فإن المجابهة الفعالة لتحديات الأمن لا تتحقق بإمكانياته العسكرية القائمة ، وإنما بالعمل على تدعيمها بإستمرار لأن ذلك وحده هو الكفيل بخلق مناخ مسن الاستقرار والأمن والثقة . أما المسئولية الثانية ، فكانت تنصرف إلى ضرورة مواصلة التقدم نحو خلق علاقة مستقرة بين الغرب والشرق عن طريق حل المشكلات السياسية الشائكة المعلقة بين الطرفين . ومن هنا ، فإن دعم إمكانيات الأمن العسكري مع التنفيذ في نفس الوقت لسياسات التهدئة والتفاهم السياسي

بين الكتلتين ، لا يجب النظر إليها على أنها تتناقض مع بعضها ، ولكن الأصح والأقرب إلى الواقع هو أنها كانت متكاملة ، فالدفاع الجماعي - كما يقول التقرير - هو عنصر استقرار حيوي في السياسة الدولية ، وبلونه يصبح إنتهاج سياسات فعالة للتهدئة وتخفيف حدة التوترات الدولية أمراً مشكوكاً فيه . ولذلك فإن الطريق نحو السلام والاستقرار في أوروبا يرتكز في أساسه بالمدى الذي يمكن فيه توظيف تحالف الناتو من أجل توسيع آفاق التقارب والإنفراج في العلاقات الغربية السوفيتية .

٤ - إن إحتفاظ دول الحلف بسيادتها الوطنية لا يلزمها بإخضاع سياساتها للقرارات الجماعية التي تتخذ في نطاق أجهزة الحلف . فقيمة الحلف مستمدة في الدرجة الأولى من كونه أداة لتبادل وجهات النظر والتشاور وأيضاً وهيئة السبل الضرورية لإفتتاح هذه الدول على مشاكل بعضها البعض ، وهذا كله يخدم كأساس ترتفع فوقه السياسات الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، بحيث يصبح من حق كل دولة أن تنفذ ما شاءت من إجراءات التقارب والمهادنة وتنمية المصالح المتبادلة .

٥ - أنه يتعين على دول الحلف أن تستثمر الطاقات المتاحة لديها في تنمية علاقات التهدئة والمهادنة مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا على أن يأخذ ذلك شكل تدابير وإجراءات تنفيذية ، حتى يتسنى في النهاية الوصول إلى الهدف السياسي الأكبر ، ألا وهو التهيئة لسلم مستقر في أوروبا عن طريق وضع ضمانات عامة للأمن الأوروبي . ثم يقول تقرير هارمل انه إذا كانت الاتصالات الجارية بين شطري أوروبا يتم معظمها في نطاق ترتيبات ثنائية ، فإن ثمة مصالح وأمور أخرى تستلزم بطبيعتها صورة أكبر من صور الاتصال الجماعي بين هاتين المجموعتين من الدول الأوروبية .

٦ - أن حلف الأطنطي يجب أن يوجه قلراً أعظم من إهتمامه نحو حل المشكلات الدفاعية لبعض المناطق المكشوفة في نظم دفاعه ، وبالأخص مؤخرته الجنوبية الشرقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تتزايد القوة البحرية السوفيتية من جانب ، وحيث تتفاقم أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي

بكل مضاعفاته الإقليمية والدولية وتؤثر على الإمكانيات الدفاعية للحلف في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . وإذا كانت أزمة الشرق الأوسط التسي إزدادت خطورتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تدخل في نطاق المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، فإن تلك الحقيقة يجب ألا تمنع حلف الأطنطبي من أن يعمل على تنسيق إتجاهاته من هذه المشكلات مع المنظمة الدولية حيث أن ذلك التنسيق يساعده على مجابهة ما قد يكون لها من تأثير على أوضاعه الأمنية والدفاعية بدرجة أكبر من الفعالية .

كان ذلك بإختصار مجمل الاقتراحات التي إشتمل عليها تقرير هارمل المعروف ويلاحظ أن حجم الاتصالات بين شطري أوروبا قد زاد فعلا وبصورة واضحة في الفترة التي أعقبت تقديم هذا التقرير ، مما أسهم في دعم إمكانيات التقارب بين الشرق والغرب ، وهو التقارب الذي أزال الكثير من توترات الحرب الباردة السابقة ، وكان من أبرز نتائجه إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام ١٩٧٣ الذي شاركت في أعماله خمس وثلاثون دولة كان من بينها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت مناقشاته لمدة عامين ، وإنتهت بإصدار وثيقة مبادئ هلسنكي المعروفة فسى أغسطس ١٩٧٥ ، وقد حددت هذه الوثيقة أسس العلاقات الأوروبية الجديدة ومن ضمنها الدعوة إلى الإمتناع عن إستخدام القوة المسلحة أو التهديد بإستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادئ القانون الدولي ، والتمهد بعدم إنتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة ، وكذلك التمهيد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية ، الخ .

وفي مجال الأمن العسكري ذكرت وثيقة هلسنكي أنه من منطلق الحاجة إلى التقليل من أخطار التراعات المسلحة في القارة الأوروبية ، فإنه يصبح من الضروري لزالته أسباب سوء الفهم أو سوء التقدير في مواجهة بعض التصرفات العسكرية مما قد يترتب عليه الإندفاع في مسارات خاطئة ينجم عنها تهديد الأمن الأوروبي ، ونفادياً لذلك الإحتمال فقد إتفقت الدول الموقعة على هذه الوثيقة على التمهيد بتنفيذ التدابير الآتية :

١ - الإلتزام بتقديم إخطارات مسبقة عن المناورات العسكرية التي تجرى على نطاق واسع ، وذلك من خلال قنوات الاتصال العادية . ويشمل الإخطار بيان الشكل العام للمناورة ، وأهدافها الأساسية ، والدول المشتركة فيها ، ونوعية القوات التي تتكون منها ، وأعدادها ، والمنطقة التي ستجرى فيها المناورة والوقت الذي ستستغرقه ، الخ .

٢ - الإخطار المسبق عن المناورات العسكرية الأضيق نطاقاً أو الأقل أهمية ، على أنه ليس ثمة إلزام بتقديم مثل هذه الإخطارات كما هو الحال فى العملية السابقة ، ولكنها تقدم بشكل إختياري وعلى سبيل الإقتناع من جانب هذه الدول بأن مسلماً كهلنا يمكن أن يسهم في تعزيز أو أصر الثقة المتبادلة فيما بينها ، وتدعيم احتمالات الأمن الأوروبي بصورة عامة .

٣ - معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا أو حلف مانينلا

South East Asia Treaty Organization (SEATO)

أما عن حلف جنوب شرقي آسيا فقد بدأ التذكير في إنشائه منذ أن ظهرت الصين الشيوعية كقوة ضخمة في القارة الآسيوية وفي السياسة الدولية عموماً بعد عام ١٩٤٩ .

وكانت الدول التي تبنت الدعوة إلى إنشائه في البداية هي الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية ، وكان الدافع إلى ذلك هو تخوفها من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية ، ثم جاءت الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، وحرب فرنسا في الهند الصينية (التي إنتهت في مايو ١٩٥٤) لتدعم من هذه المخاوف .

ومن هنا تحركت الولايات المتحدة لإقامة تنظيم دفاعي جماعي جديد عن منطقة جنوب شرقي آسيا ، وتم ذلك بالتوقيع على حلف مانينلا أو معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ . والدول التي وقعت على هذه المعاهدة هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزلندا والباكستان وتايلاند والفلبين .

وفي الحقيقة أن حلف جنوب شرقي آسيا كان هو الآخر امتداداً متوسعاً
لحلف الانزوس (ANZUS) الذي عقد في سبتمبر ١٩٥١ بين كسل
من الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزلندا للدفاع عن منطقة الباسفيكي (٤) .

أما عن رد فعل الدول الآسيوية المحايدة ، وعلى رأسها الهند وبورما
وسيلان ، من قيام هذا الحلف ، فإنها أثرت جميعها الإبتعاد عنه وعدم الانضمام
إليه رغبة منها في الاحتفاظ بحيادها ، فضلاً عن أن الهند كانت قد أرست في
ذلك الوقت دعائم علاقاتها مع الصين الشيوعية في إطار المبادئ الخمسة
المعروفة للتعايش السلمي (البانشيلا) ، وبالتالي فقد امتنعت عن الدخول في
حلف اعتبرته الصين أداة موجهة ضدها ، خشية أن يؤلب ذلك عداة الصين
عليها وهو ما لم تكن تريده بكل تأكيد . ومن هنا نجد أن الزعيم الهندي نهرو ،
وأحد أقطاب سياسات عدم الانحياز البارزين ، يقول عن حلف جنوب شرقي
آسيا أنه كان خطأ فادحاً من أخطاء السياسة الغربية إذ حاول أن ينقل صراعات
القوى الكبرى إلى اقليم جنوب شرقي آسيا وبالتالي فإنه بدلاً من أن يضمن
السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، فإنه كان يعرضها لأفدح الأخطار .

وأهم المواد التي إشتملت عليها معاهدة الحلف ، هي المادة الرابعة التي
نصت على أنه في الحالات التي يقع فيها إعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء
في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، ومتى تم التأكيد
من ذلك بطريق الاجماع ، فإن مثل هذا الاعتداء يعتبر موجهاً إلى كسل دول
الحلف ، ومن ثم كان يتعين عليها - وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل
دولة - أن تتخذ من التدابير والترتيبات ما يمكنها من مقاومة العدوان . وفي
الحالات التي يحدث فيها التهديد بغير أسلوب القوة المسلحة ، تقوم الدول
الأعضاء في الحلف بالتشاور الفوري بقصد التوصل إلى التدابير المناسبة في مثل
هذه الظروف . كما نصت هذه المادة على أنه في الحالات التي يتفق فيها بالاجماع
على إستخدام اقليم أي من الدول المتحالفة لمقاومة العدوان الذي يقع ضد أي
واحدة منها ، فإن هذا الاستخدام يكون معلقاً على شرط موافقة حكومة الدولة
صاحبة ذلك الاقليم .

والمنطقة التي يشملها دفاع الحلف هي منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة جنوب غربي الباسفيكي .

وقد دعت المادة الخامسة من المعاهدة إلى إقامة مجلس للحلف تمثل فيه كل الدول المتحالفة وذلك للتباحث في الأمور الخاصة بتنفيذ المعاهدة . ويدخل ضمن اختصاصات مجلس الحلف التشاور حول مسائل التخطيط العسكري وغير ذلك من الأمور حسب ما تمليه الظروف والمواقف . وأيضاً فقد نصت هذه المادة على أن تنظيم مجلس الحلف يجب أن يتم بصورة تجعله قابلاً للانعقاد في أي وقت يكون هناك مبرر لمثل هذا الانعقاد .

أما المادة السابعة فقد تركت الباب مفتوحاً أمام أي دولة ترغب في الانضمام إلى المعاهدة إذا ما كانت في وضع يمكنها من تدعيم أهداف هذا التحالف وتفي هذه الحالة كان يشترط أن يصادق قرار قبولها وضمها إلى عضوية معاهدة الحلف بالاجماع . وقبول دولة جديدة كان يعني أن تمتد المنطقة التي تغطيها لالتزامات الحلف الدفاعية لتشمل أراضيها ، وهو ما نصت عليه وأكدت المادة الثامنة .

ولم تنص معاهدة الحلف على مدة محددة لسريان مفعولها ، إلا أن المادة العاشرة أبحاث لأي دولة حق الانسحاب من الحلف بعد سنة من تقديمها بطلب تعلن فيه نيتها بالانسحاب إلى حكومة الفلبين التي تتولى إخطار الدول الأخرى الأطراف في التحالف بهذا الإجراء .

وقد ورد : تذييل المعاهدة فقرة خاصة توضح فهم الولايات المتحدة للإلتزامات التي نصت عليها المعاهدة ، وذلك بأن ذكرت أن الولايات المتحدة وهي توقع على هذه المعاهدة فإنها تفعل ذلك في إطار إدراكها أن العدوان المسلح الذي يقع ضد دولة حليفة والذي يوجب التدخل الجماعي ، هو العدوان الشيوعي فقط ، أما في الأحوال الأخرى التي لا يكون مصدر العدوان فيها شيوعياً ، فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى التشاور مع حلفائها تمشياً على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من معاهدة الحلف .

وجاء في البروتوكول الملحق بالمعاهدة أن الدول المتحالفة وافقت بالإجماع على أن تشمل المنطقة التي يمتد إليها نشاط الحلف كل من كمبوديا ولاوس والاقليم الحر الذي يقع تحت سلطان دولة فيتنام ، كما إتفق على مبدأ تقديم المساعدة الاقتصادية إلى هذه الدول لكي تتمكن من حماية نفسها ودعم حريتها واستقلالها في مواجهة التهديد الشيوعي .

وفي إجتماع مجلس الحلف الذي عقد في بانكوك في فبراير ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا ونيوزيلندا بتقديم قوات إضافية لتعزيز أمن المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، كما إتفقت دول الحلف على ملأ الثغرة الدفاعية في المنطقة المجاورة لجنوب الصين وذلك بإنشاء قوة متوسطة الحجم تكون مجهزة بأقوى الأسلحة ويكون مقرها الملايو . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن تكون سنغافورة القاعدة الرئيسية لقوة جوية مشتركة من كل من بريطانيا واسبانيا ونيوزيلندا .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الحلف في باجيو في ابريل ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم تايلاند والفلبين والباكستان بتقديم جانب من قواتها البرية للقوات لتابعة للحلف . وكذلك إتفق على أن تكسون القواعد العسكرية الامريكية في كلارك فيلد والفلبين وتايلاند وسنغافورة بمثابة القواعد الجوية الرئيسية لحلف اسيتو . وفي إجتماع الحلف في كراتشي في عام ١٩٥٦ بحث موضوع إنشاء نمر لقيادة الحلف وكذلك الأمور المتعلقة بالتخطيط للحرب الذرية . وفي إجتماع تانبيرا في مارس ١٩٥٧ رؤى زيادة الاستعدادات العسكرية للحلف وتجهيز قوات الموضوعه تحت إمرته بالأسلحة الذرية . وفي إجتماع مانिला الذي عقد في مارس ١٩٥٨ بحث الخطة الرامية إلى إنشاء قواعد أمريكية للصواريخ للأسلحة الذرية في دول الحلف كما بحث موضوع توثيق روابط الحلف بحلفي 'طلنطي وبنغداد .

ومن الأمور التي تلفت النظر ، أن حلف جنوب شرقي آسيا شغل منذ بداية ويته ، وربما أكثر من أي حلف عسكري آخر أقامه الغرب في أي منطقة في الم ، بالمسكلة الخاصة بكيفية مكافحة النشاط الهدام (Subversive Activities)

باعتبار أن هذا النشاط بالذات كان يمثل أداة للعدوان غير المباشر على النحو الذي أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة لمعاهدة الحلف . وقد إتضحت أهمية المشكلة مع تزايد التهديد الشيوعي ، في مختلف صورته وأشكاله غير المباشرة ، للعديد من الدول التي يغطيها دفاع الحلف وفي مقدمتها فيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند ، الخ .

. ولما كان من الصعب عملياً التوصل إلى تعريف قاطع لمفهوم التخريب والعدوان غير المباشر الذي يمكن أن يشمل أموراً كثيرة مثل التمرد والارهاب والضغط السياسي والدعاية المضادة والعمليات السرية والمعونات الاقتصادية ، وما إلى غير ذلك ، لذا فقد شكل الحلف لجنة من الخبراء لبحث المشكلة . وبالفعل فقد إنتهت من بحثها إلى الاقرار بأنه يعد من قبيل العدوان غير المباشر كل تخريب يوجه من الخارج ضد السلامة الإقليمية أو الاستقرار السياسي لأي دولة من الدول الأعضاء في الحلف ، شريطة أن يخضع تنفيذ التدابير الكفيلة بمقاومته لموافقة الدول المستهدفة به . وفي ضوء هذا الاعتبار ، فقد إتفق على أن الانقلابات العسكرية التي حدثت في تايلاند في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ كانت أحداثاً داخلية لا شأن للحلف بها .

ومنذ أوائل الستينات تعرض حلف السيتو لبعض التغييرات التي كان من أهمها تعديل قاعدة الإجماع واستبدالها بقاعدة الأغلبية بضغط من تايلاند ، وإن كان قد أبقى لكل دولة على حق الفيتو بإصرار من فرنسا ، وكان ذلك في عام ١٩٦٣ . كما أنه ومنذ ذلك الوقت تغير اتجاه فرنسا كثيراً من هذا الحلف ، فممنذ عام ١٩٦٥ لم يعد لفرنسا أية مشاركة ايجابية في مداورات المجلس الوزاري للحلف ، كما إنسحبت من أنشطته العسكرية ، ولم تؤيد بعض الاعلانات السياسية التي صدرت عنه تأييداً لموقف الولايات المتحدة من المشكلة الفيتنامية ، وإن ظلت محفظة بعضويتها الرسمية . وكان السبب في ذلك يرجع إلى سياسة ديمبول الودية مع الصين الشيوعية فضلاً عن أن تقسيم فرنسا الديقولية للموقف في جنوب شرقي آسيا ولمصالحها الأمنية منذ الستينات كان يختلف جذرياً عن هذا التقسيم في فترة الخمسينات . وقد إستمرت فرنسا على إتجاهها السليبي من الحلف حتى في مرحلة ما بعد ديمبول .

وتقييم السيتو كتحالفة عسكرية جماعية في آسيا ، يكشف عن ضعفها العام وعن عدم تمتعها بأية فاعلية استراتيجية من أي نوع ويرجع ذلك للأسباب الجوهرية الآتية :

أ - أن ولاء الدول الأعضاء في هذه المحالفة لم يكن بالدرجة المطلوبة من القوة ، فضلاً عن تضارب المصالح ، وتعارض المواقف والسياسات الصادرة عن هذه الدول حتى إزاء بعض المشكلات التي كانت بعض الدول الشيوعية طرفاً مباشراً فيها ، كما حدث في حرب فيتنام التي وجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة تماماً حتى عن أقرب حلفائها الآسيويين .

ب - أن الحلف لم يثبت مقدرته على توفير الاستقرار في المنطقة كما روج دعائه عند بداية تأسيسه ، بل إن هذه المنطقة بالذات أعتبرت من أكثر مناطق العالم إضطراباً .

ج - أن الدول الغربية ظلت ترفض باستمرار مبدأ الاحتفاظ بقوات برية لها في جنوب شرقي آسيا لتكون أداة الحلف في تنفيذ أهدافه ، وهو ما أفقده كل مقدرته له على الردع والتأثير ، وهو يختلف في ذلك عن حلف الأطلسي الذي استطاع منذ بداية تكوينه أن يحشد قوة برية ضخمة يستطيع أن يواجه بها حلف وارسو .

د - أن الحلف لم يكن يمثل أكثر من خمس عشرة في المائة من الشعوب الآسيوية التي لم تقع تحت السيطرة الشيوعية ، وعليه فإنه لم يكن من المعقول أن يعتمد على هذه المجموعة المحلودة من الدول الآسيوية في الدفاع عن حرية هذه المنطقة بأسرها . وفي ذلك يقول تشستر باولز « إن الاعتماد على تحالف يضم هذه الدول فقط لحماية حرية وأمن تلك المنطقة الواسعة ، لم يكن ليختلف عن تصور قيام حلف الأطلسي من اسبانيا والبرتغال واليونان فقط بينما تبقى باقي دول أوروبا الغربية بعيدة عنه » (٥) .

ولعل ذلك في مجموعه هو ما دفع المجلس الوزاري لحلف جنوب شرقي آسيا بأن يتخذ قراراً في بداية عام ١٩٧٦ بقضى بتصفية هذا الحلف خلال عامين .

وبالفعل فقد أصبح الحلف الآن مجرد أثر تاريخي من آثار الحرب الباردة في مراحلها العنيفة الأولى .

٤ - حلف المعاهدة المركزية « الستو » أو حلف بغداد سابقاً :

(Central Treaty Organization)

ترجع بداية التفكير في حلف بغداد إلى عام ١٩٥١ حين تقدمت الدول الغربية ، بعد إلغاء معاهدة التحالف والدفاع المشترك المعقودة بينها وبين بريطانيا في عام ١٩٣٦ بمشروع يهدف إلى إقامة منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الشرق الأوسط ، مشروع القيادة الرباعية ، إلا أن معارضة مصر للاقتراح أدت إلى تجميده ثم التخلي عنه نهائياً فيما بعد وكانت الحجة التي تذرعت بها مصر في هذا الرفض هي أن هذا الحلف الذي يضمن للغرب استمرار سيطرته على قاعدة قناة السويس بأهميتها الاستراتيجية الخاصة كان يتصادم مع استقلالها وسياستها ومع رغبتها في أن تقف موقفاً محايداً من الصراع الدائر بين الكتلتين الغربية والسوفيتية .

ثم كان لتطورات الحرب الكورية التي أوضحت قوة التحدي الشيوعي في آسيا أثرها في دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقسيمها لنظم الغرب الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط والبحث في الكيفية التي يمكن بها سد الثغرات التي تنتقص من فاعليتها وكان ذلك في تقديرها لا يتحقق إلا بإيجاد نظام دفاعي متكامل يحاول أن يدمج وأن ينسق بين جملة الارتباطات والمحالفات الثنائية المعقودة بين دول المنطقة والدول الغربية ، وبما يزيل أوجه التعارض بينها ، وأن يكتل مواردها وامكاناتها بالشكل الذي يعزز من مقدرة الغرب على مواجهة تحدي الاتحاد السوفيتي ومن ورائه قوى الشيوعية الدولية في هذا الاقليم الذي يتمتع بخصائص استراتيجية مثالية ، فضلاً عن أنه كان يضم أضخم احتياطيات بترولية في العالم كله .

ومن هنا تبلورت فكرة الحزام الشمالي التي تقدمت بها حكومة إيزنهاور الجمهورية في عام ١٩٥٣ والتي تضمنت الدعوة إلى تأسيس حلف جديد في

المنطقة تكون نواته الدول الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفيتي وبالأخص تركيا وباكستان وإيران والعراق ، وقد استبعدت أفغانستان من هذا المشروع ، ثم فتحت عضويته فيما بعد للدول الشرق الأوسط الأخرى .

وكاجراء تنفيذي مبدي عقدت تركيا والباكستان ميثاقاً دفاعياً ثنائياً بينهما في أغسطس ١٩٥٤ وأعقب ذلك التوقيع على الميثاق التركي العراقي في فبراير ١٩٥٥ وقد تركت المادة الخامسة من هذه المعاهدة التركية العراقية الباب مفتوحاً أمام الدول الأخرى التي ترغب في الإنضمام إليها والتي يعينها الدفاع عن السلم والأمن في الشرق الأوسط . وتلى عقد هذا الميثاق إنضمام بريطانيا إليه في أبريل عام ١٩٥٥ ثم باكستان في يوليو ١٩٥٥ ، ثم إيران في نوفمبر ١٩٥٥ وأصبح هذا التحالف معروفاً بحلف بغداد(٦) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسية المحركة لهذا الحلف ، وعلى الرغم من أنها كانت البادئة بفكرته وهي التي وضعت تصميمه وحددت إطاره العام ، إلا أنها مع ذلك آثرت ألا تنضم إلى عضويته بصفة كاملة وإنما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال اللجنتين الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام وكان السبب وراء هذا التصرف هو الرغبة في عدم استثارة رد فعل عدائي عنيف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، وبخاصة من جانب مصر التي كانت الولايات المتحدة قد دخلت معها في طور من التفاهم والمهادنة ، ومن هنا فقد فوضت مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى بريطانيا في حين ظل التخطيط لإستراتيجية الحلف الدفاعية وكذلك السلطة الحقيقية لإتخاذ القرارات الهامة فيه في يد الولايات المتحدة .

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة حلف بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة . وفي المادة الثالثة تعهدت هذه الأطراف بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها وكذلك العمل على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد دعت إلى إقامة مجلس دائم على المستوى الوزاري لكي يمارس مسؤولياته في إطار الأهداف التي قام من أجلها هذا التحالف . وفيما يتعلق بمدى

سريان معاهدة الحلف فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة ويكون ذلك عن طريق تقديم إخطار كتابي على أن يتم ذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهاء مفعول المعاهدة .

وقد اتفق على أن يكون مقر قيادة الحلف في بغداد إلا أن هذا المقر نقل فيما بعد إلى أنقرة في أعقاب قيام ثورة العراق وإنسحابه من عضوية الحلف في عام ١٩٥٨ والذي تبعه كذلك تغير اسم الحلف إلى حلف المعاهدة المركزية « الستور » .

ومنذ البداية وقف الاتحاد السوفيتي ومصر ضد هذا الحلف بل إن الحملة المكثفة التي قادتها مصر ضده أفلحت في أن تعزل العراق عن بقية الدول العربية الأخرى التي أبت جميعها أن تنضم إلى حلف بغداد بالرغم من قوة الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا .

وكان من رأى الاتحاد السوفيتي أن هذا الحلف لم يكن في حقيقته سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات والمؤامرات الامبريالية التي يتفذاها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان إستمرار تسلطه على ثرواتها الطبيعية والابقاء عليها ضمن مناطق نفوذه فضلاً عن أن الحلف قام على تهديد المصالح الأمنية الحيوية للاتحاد السوفيتي نفسه وهو بصفته هذه كان يمثل سلاحاً خطيراً للمجابهة العسكرية بين الكتلتين الغربية والسوفيتية في هذه المنطقة الحساسة مما كان يحمل معه أخطر العواقب والاحتمالات بالنسبة لقضية السلم العالمي .

وأما مصر فقد نظرت إلى هذا الحلف على أنه كان مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفها إسرائيل مستهدفة من ورائها فتح الثغرات في الموقف العربي وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية باعتبار أن ذلك كان ضرورياً للإبقاء على تبعية العالم العربي وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله كذلك كان من رأى مصر أن الغرب كان يبالغ كثيراً في تصوير الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على أمن الشعوب العربية وعلى مصالحها ومعتقداتها وذلك

في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تمثل أكثر من غيرها تهديداً مباشراً ومؤكداً على أمن العالم العربي وعلى استقلاله ووحدة أراضيه ، الخ .

والحقيقة أن حلف المعاهدة المركزية « بغداد سابقاً » كان ضعيفاً منذ البداية ويرجع ذلك فضلاً عن معارضة مصر له وعدم إنضمام الدول العربية إليه إلى العوامل الآتية :

أ - الاستراتيجية التي نفذها الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والتي قامت على إقامة جسور من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة وعلاقات حسن الجوار مع جارتيه الآسيويتين الخليقتين مع الغرب وتقصد بهما تركيا وإيران مما أفقدهما الحماس نحو مساندة هذا الحلف وبالتالي فإنهما لم تلقيا بثقلهما وإمكاناتهما ورائه .

ب - أن التواجد البحري السوفيتي الضخم في البحر الأبيض المتوسط جعل من المشكوك فيه تماماً أن يقوم هذا الحلف بأي دور فعال في الدفاع عن هذه المنطقة في مواجهة التهديدات السوفيتية .

ج - أن باكستان التي إنشغلت منذ البداية بصراعها مع الهند وهـ - الصراع الذي دفعها إلى الاتجاه نحو الصين الشيوعية لم تكن في وضع يمكنها من تقديم أي نوع من العون العسكري الذي يساعد على إنجاح مهمة الحلف ومن ثم فقد كانت عضويتها فيه أمراً صورياً بحتاً .

٥ - المواقف والمحالقات الغربية الثالثة :

إلى جانب هذه الأحلاف والمنظمات الدفاعية المتعددة الأطراف التي أقامها الغرب في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ، فقد أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من المواقف الدفاعية الثالثة مع عدد آخر من دول العالم ومن أمثلة ذلك :

(أ) المعاهدة الأمريكية الإسبانية التي عقدت في عام ١٩٥٤ والتي أعطيت الولايات المتحدة بموجبها حق إقامة بعض القواعد الجوية والبحرية في

الأراضي الإسبانية في مقابل حصول اسبانيا على بعض المساعدات العسكرية الأمريكية ، وحددت مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً .

(ب) المعاهدة التي عقدها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٣ والتي تعهدتا فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء على أي منهما في منطقة الباسفيكي .

(ج) المعاهدة الأمريكية الصينية (الصين الوطنية) في عام ١٩٥٣ ، وبمقتضاها تعهدت أمريكا بالدفاع عن جزيرة فرموزا وجزر البسكادور ضد أي تهديد من جانب الصين الشيوعية .

(د) المعاهدة الأمريكية اليابانية التي عقدت في عام ١٩٥١ ثم جددت في عامي ١٩٦٠ ، و ١٩٧٢ .

(هـ) إتفاقات أمريكا العسكرية مع الفلبين في عام ١٩٤٧ ، والتي بموجبها منحت الفلبين الولايات المتحدة حق إستئجار عدد من القواعد العسكرية فيها لمدة تسعة وتسعين عاماً ، ثم تحولت هذه الاتفاقات العسكرية إلى معاهدة دفاع متبادل بين الدولتين في عام ١٩٥١ ، وفيها تعهدت الدولتان بتقديم المساعدة المتبادلة إذا ما تعرض أمن أو استقلال أو الكيان الأقليمي لأي منهما للتهديد في منطقة الباسفيكي ، وتلى ذلك كما أسلفنا القول ، دخول الفلبين في حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٥٤ .

(و) معاهدة الأنزوس التي عقدها الولايات المتحدة مع كل من أستراليا ونيوزيلندا في عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة جنوب غربي الباسفيكي .

المبحث الثاني الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية حلف وارسو

حلف وارسو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف الأطنطسي في الكتلة الغربية . وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع في ١٤ مايو ١٩٥٥ اثر انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطنطسي ، وهو الإجراء الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفيتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغيير في علاقات توازن القوى في أوروبا وما كان ينطوي عليه ذلك بالتالي من تهديد مباشر لأمنه القومي ومن ثم ، فقد وجد الاتحاد السوفيتي نفسه مضطراً إلى إعادة تقويم استراتيجيته الأوروبية الدفاعية ، وخلص من ذلك إلى الاقتناع بضرورة إستبدال مجموعة موارثق دفاعه الثانية مع دول أوروبا الشرقية ، بحلف عسكري جماعي .

على أن نمة رأى يقول بأن إقدام السوفيت على التحول بترتياتهم الدفاعية في منطقة شرق أوروبا من الشكل الثنائي إلى الشكل الجماعي أو المتعدد الأطراف لم يكن ليحسن إيجابياً وبصورة ملموسة من القدرة الاستراتيجية العامة للكتلة السوفيتية إزاء حلف الأطنطسي وذلك من واقع أن المؤسسات العسكرية في دول أوروبا الشرقية كانت واقعة كلها تحت السيطرة السوفيتية المباشرة . ومن ناحية أخرى فإن مجرد انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطنطسي لم يكن ليؤدي بصورة تلقائية وفورية إلى تضخيم الفعاليات العسكرية لهذا الحلف وبالدرجة التي تدفع الاتحاد السوفيتي إلى إجراء تغيير جلي في مضمون ترتيبات الأمن الخاصة بمنطقة شرق أوروبا . ويخلص هذا الرأي إلى القول بأن الأسباب الرئيسية التي كنت وراء إعلان حلف وارسو في ذلك الوقت بالذات لا تخرج عن الآتي :

١ - أن هذا التنظيم العسكري المتعدد الأطراف كان يبعث مسحة من الشرعية الدولية على التواجد العسكري السوفيتي في شرق أوروبا كما كان يبدد الانطباعات التي تولدت عن تطبيق أسلوب التسلط

المباشر الذي مارسه الحكم الستاليني والذي قام على التعامل مع هذه الدول كتوابع وليس كشركاء متكافئين . وعليه ، فقد أراد حلف وارسو أن ينقل إحساساً ظاهرياً بالمساواة في علاقة السوفيت بمنطقة نفوذهم في شرق أوروبا على عكس ما كان حادثاً بالفعل .

ب - أن حلف وارسو كان يجعل من المعتز على الدول المنضمة إليه أن تنسحب منه ، لأن هذا الانسحاب كان لا بد وأن يقاوم بالقوة الجماعية لدول الحلف .

ج - إن هذا الحلف كان يستخدم كأداة تدعيم من مركز الاتحاد السوفيتي في المساومات الدبلوماسية التي يدخل طرفاً مباشراً فيها مع الغرب ، أو بعبارة أخرى فإنه كان يهيء للاتحاد السوفيتي التفاوض من مركز قوة جديد بخلاف ما كان عليه الحال من قبل .

أما عن أهم النصوص التي إشتملت عليها معاهدة حلف وارسو فهي المواد الرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والحادية عشرة ، فالمادة الرابعة حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوروبي البحت . ولعل هذا الاعتبار بالذات والذي يتعلق بتركيز مسؤوليات الحلف العسكرية في القارة الأوروبية وحدها ، هو الذي جعل من غير الممكن بالنسبة لدول شيوعية أخرى مثل الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا أن تنضم إليه . أما المادة الخامسة فقد نصت على إقامة قيادة موحدة وإن كانت تفصيلات إنشاء هذه القيادة قد ذكرت في بيان خاص أعلن في نفس الوقت الذي أعلنت فيه معاهدة الحلف . وبمقتضى هذا التنظيم ، تسند رئاسة القيادة العسكرية الموحدة إلى جنرال سوفيتي ، وتتكون عضوية القيادة العسكرية الموحدة من وزراء الدفاع وغيرهم من كبار القادة العسكريين في دول الحلف . وإلى جانب هذه القيادة الموحدة ، أقيمت هيئة للأركان المشتركة مقرها موسكو .

أما المادة السادسة فقد نصت على إقامة لجنة سياسية إستشارية تكون مسئوليتها الرئيسية التشاور حول الأمور المتعلقة بتنفيذ نصوص هذه المعاهدة . وباللجنة السياسية الاستشارية لا يمكن اعتبارها جهازاً لصنع السياسات أو إتخاذ القرارات

في حلف وارسو ، وإنما تتمثل قيمتها الحقيقية في أنها أداة للتسيق والتشاور بين دول الحلف . وأما القرارات الهامة فإنها تتخذ في نطاق المشاورات التي تجري بين زعماء الحزب الشيوعي السوفييتي وزعماء الأحزاب الشيوعية الأخرى في دول شرق أوروبا . وتستخدم اللجنة السياسية الاستشارية في الاعلان عن آراء هذه الدول حول بعض المشاكل الدولية كما تستغل أيضاً في بعض الأغراض الدعائية .

ونصت المادة التاسعة على أن عضوية الحلف مفتوحة أمام أي دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي إذا ما توفرت لديها الرغبة في التقيّد بأحكام المعاهدة والعمل على دعم أمن وسلم الشعوب التي تمثلها الدول الأعضاء في حلف وارسو وحددت المادة الحادية عشرة مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً ، وكفلت حق الانسحاب لأي دولة شريطة أن يتم ذلك قبل عام من تاريخ إنهاء المعاهدة . وبخلاف ذلك تجدد المعاهدة أوتوماتيكياً لمدة عشر سنوات أخرى ، وتضيف هذه المادة أنه « في حالة إنشاء نظام للأمن الجماعي في أوروبا ، وعقد معاهدة أوروبية عامة لتحقيق هذا الغرض فإن معاهدة الحلف تنتهي بمجرد أن يبدأ سريان مفعول هذه المعاهدة الأوروبية العامة » .

وفي مجال تقييم الأهمية الاستراتيجية لحلف وارسو ، فإن هناك من يرون أن هذه الأهمية قد تمثلت أساساً في ناحيتين ، أولاهما هي أن الحلف أدى دوره بفاعلية كقوة ردع مضادة لحلف الأطلنطي في المواجهات السياسية التي نشبت بين الشرق والغرب قبل إنتقال العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة الوفاق الحالية . أما ثانيتهما فهي أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في توظيفه كأداة فعالة في التصدي لحركات التمرد التي تطل برأسها داخل المعسكر الاشتراكي بين حين وآخر ضد إستمرار التقيّد المطلق باستراتيجية موسكو أو بالنموذج السوفييتي في التطبيق الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس ١٩٦٨ لقمع حركة دوتشييك التي نادى بمزيد من التحرر والاستقلال لتشيكوسلوفاكيا عن الخط السوفييتي .

وإلى جانب ذلك . فهناك الرأي الذي يقول أن تضامن الحلف وتماسكه قد ضعف بصورة ظاهرة منذ الستينات بفعل العوامل الآتية :

— أن الترعات الاستقلالية التي اجتاحت دول شرق أوروبا وعبرت عن نفسها في عدد من المواقف والسياسات ، وهي الظاهرة المعروفة بالبوليستريزم حالت دون تدعيم كيان الحلف وتطوره إلى مرحلة المرحلة أو الإندماج العسكري الكامل بين الدول الأعضاء فيه كما كان متوقفاً له عند قيامه ، بل ان دولة مثل ألبانيا امتنعت عن المشاركة في أنشطة الحلف منذ سنة ١٩٦٢ وإنسحبت منه كلية في عام ١٩٦٨ . كذلك فإن الصين التي سمح لها عند إنشائه بالمشاركة فيه كمرآب دائم ، أنهت هي الأخرى رابطة إنتسابها لهذا الحلف .

— أن نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين شطري القارة الأوروبية أضعفت كثيراً من الحافز لدى دول شرق أوروبا بالإسهام إيجابياً في نشاطه العسكري ، وهو ما ينتقص بالتالي من فعاليته . ونحن من جانبنا نتحفظ على هذا الرأي لأنه ضد ما تجزم به المؤشرات العسكرية الراهنة .

— إن الحلف بوضعه الراهن ليس أكثر من أداة يستخدمها السوفييت في التصديق الرسمي على مبادراته السياسية الخارجية ، أو بمعنى آخر فإن قيمة الحلف الأدبية تفوق بكثير قيمته العسكرية . ومرة أخرى فإن هذا الرأي يبدو مبالغاً فيه إلى حد كبير .

المصادر

- (١) للحصول على تفاصيل أكثر من ميثاق ريو راجع :
Jack Plano & Robert Riggs, Forging World Order : The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967), pp. 295 - 298.
V. D. Mahajan, International Politics Since 1900, (S. Chand & Co., Delhi, 1964), op. 400 - 401.
- (٢) راجع في الظروف التي احاطت بنشأة حلف الاطلنطي :
John, Spanier, American Foreign Policy Since World War II, (Praeger, New York, 1960), pp. 45 - 52.
William G. Carleton, The Revolution in American Foreign Policy : Its Global Range, (Random House, New York, 1963), pp. 177 - 189.
Michael Palmer & John Lambert, European Unity, (Allen & Unwin Ltd., London, 1969), pp. 371 - 372.
- (٣) Palmer & Lambert, European Unity, op. cit., pp. 372 - 394.
- (٤) للحصول على تفاصيل أكثر من الظروف التي ادت الى قيام حلف جنوب شرقي آسيا يمكن الرجوع الى :
John Spanier, op. cit., pp. 106 - 113.
V.D. Mahajan, op. cit., pp. 412 - 419.
David S. Mclellan, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967), p. 45.
Fred Greene, U.S. Policy and the Security of Asia, (MacGraw Hill, New York, 1968), pp. 102 - 123.
- (٥) V. D. Mahajan, op. cit., pp. 419 - 424.
- (٦) راجع في بيان هذه الحالفات والمعاهدات :
Robert Osgood, Alliances and American Foreign Policy, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1968), p. 50.
- (٧) Andrzej Korbonski, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969) pp. 13 - 22.

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الأقليمي : مراجع مختارة

- 1-Deutsch, Karl, and Others, Political Community and the North Atlantic Area, (Princeton University Press, N.J., 1968).
- 2-Kintner, William, Peace and the Strategy Conflict, (Praeger, New York, 1967).
- 3-Korbonaki, Andrzej, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969).
- 4-Mahajan, V.D., International Politics Since 1900, (Chand, New Delhi, 1964).
- 5-McClellan, David, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967).
- 6-Osgood, Robert, Alliances and American Foreign Policy, (Baltimore, 1968).
- 7-Palmer, Michael, European Unity: Cooperation and Integration, (Allen & Unwin, London, 1969).
- 8-Plano, Jack and Robert Riggs, Forging World Order: The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967).
- 9-Platzgraff, Robert, The Atlantic Community: A Complex Imbalance, (Van Nostrand, New York, 1969).
- 10-Radway, Laurence, Foreign Policy and National Defense, (Scott, Foresman and Company, 1969).
- 11-Riekhoff, Harold V, NATO: Issues and Prospects, (The Canadian Institute of International Affairs, Ontario, 1967).
- 12-Robertson, Charles, International Politics Since World War II, (Wiley & Sons, New York, 1966).
- 13-Schleicher, Charles, International Relations, *op. cit.*
- 14-Smith Mark and Claude Johns, American Defense Policy, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1963).
- 15-Spanier, John, American Foreign Policy Since World War II, *op. cit.*
- 16-Tarr, David, American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967)

الفصل الحادي عشر

اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

المبحث الأول - مفهوم عملية اتخاذ القرارات الخارجية

المبحث الثاني - مشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية

المبحث الثالث - تقسيم المواقف التي تناوها قرارات السياسة الخارجية



الفصل الحادى عشر

اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

سبق أن ذكرنا أن لكل دولة استراتيجية تضمناها أهدافها وتحاول بها أن تحمي مصالحها وأمنها في إطار ما يتوفر لها من موارد القوة وامكاناتها بمختلف عناصرها المادية وغير المادية ، ولكي تتحول مثل هذه الاستراتيجية الخارجية إلى سياسة لعملية قابلة للتطبيق . فانها لابد وأن تكون محكمة بسلسلة من القرارات المترابطة منطقيا خلال كافة المراحل التي يسلكها هذا التطبيق . ومن هنا تبدو الأهمية الخاصة لعملية اتخاذ القرارات الخارجية ، اذ من خلالها يمكن الوقوف على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات المختلفة التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تشكل طرفا فاعلا فيه ، وذلك في نطاق ما يحركها من دوافع أو ما تحاول أن تنجزه من أهداف .

المبحث الأول

مفهوم عملية اتخاذ القرارات الخارجية

يقصد باتخاذ القرارات عموما التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة ، وكل القرارات ترمى إلى تحقيق أهداف بعينها ، أو تفادى حدوث نتائج غير مرغوب فيها .

واختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية ، فالتركيز على قرار بلذاته لابد وأن يبيىء نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثل مضمون القرار ويرمز إليه وفسى إطار التصور العام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج . ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يتأتى بالطبع الا بعد مشاورات ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار .

وقد تصدى هارولد لازويل أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين لتحليل هذه النقطة بأن أوضح أن معايير الرشيد في اتخاذ القرارات تمتد لتشمل عدة أمور واعتبارات من أهمها : -

مدى وضوح فكرة الهدف ، ودرجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، ثم أخيراً مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذى ينشده القرار. أو بمعنى آخر فإن القرار الرشيد هو محصلة التقييم المتوازن على قدر الامكان لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات المتعلقة بظروف المستقبل ، فواضع القرار يقيم جزءا هاما من افراضاته وتوقعاته على أساس تصوراتهِ للأوضاع في المستقبل ، ومن ثم ، يجب أن تكتمل له القدرة على تغيير الأمور بالشكل الذى يجعل المستقبل أكثر مطابقة لرغباته وأهدافه . (١)

العناصر الرئيسية في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية : -

تشتمل عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية على عدد من العناصر الرئيسية التى يمكن ايجازها على النحو التالى : -

١ - البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها ، وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها . فالبيئة الخارجية تفتح امكانات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض امكانات التصرف الأخرى البديلة .

وبصورة عامة فانه كلما زاد ضغط البيئة قلت امكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام الأجهزة المسئولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف وبالتالي تتسع مجالات الاختيار .

وفي اطوار هذه النقطة بالذات نجد أن هناك من أمثال هارولد سبراوت Sprout من يحاول أن يفرق بين شكلين محددتين للبيئة الخارجية وهما البيئة السيكولوجية (Psychological Environment) ، وهى تتحدد في

نطاق الاتجاهات والتصورات الخاصة بوضع قرارات السياسة الخارجية ،
والبيئة الحركية (Operational Environment) وهي البيئة الفعلية التي
تنفذ فيها هذه القرارات . وقد تختلف البيئة السيكلوجية عن البيئة الحركية كما قد
تتفق معها ، ومعيار الاختلاف أو الاتفاق يرتبط في النهاية بمدى دقة التصورات
لدى واضعي القرارات وبمدى اتصالها بالواقع . (٢)

٢ - البيئة الداخلية للقرار وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن
النظام السياسي والاقتصادي للدولة ، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات
الضغط والمصالح والأحزاب السياسية ، الخ فالأوضاع الاجتماعية قد
تضغط على واضع القرارات الخارجية بطريقة يصعب معها أن يتخلص منها أو
أن يتغاضى عنها .

وبالمثل فان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي أو غير ديمقراطي
قد تؤثر هي الأخرى في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية . فالطبيعة
الديمقراطية للنظام السياسي تلمح بضغط على أجهزة وضع القرارات الخارجية
على نحو لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية . كما أن الطبيعة الديمقراطية
للنظام السياسي عادة ما توسع مجال المشاركة سواء بالخبرة أو الرأي أو المشورة
عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الخارجي وبشكل يصعب تصوره في
حالة الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على تركيز هذه العملية وحصرها في
أضيق نطاق ممكن .

وبالإضافة ، فان الجماعات غير الحكومية وجماعات المصالح والأحزاب
السياسية تشكل هي الأخرى مراكز قوة ضاغطة على أجهزة وضع القرارات
الخارجية ، وبمقدار هذه الضغوط وتفاعلاتها المتبادلة وما يتولد عنها من اتجاهات
تحدد بعض معالم البيئة الداخلية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر الجو العام الذي
يتخذ القرار في إطاره (٣) .

٣ - واضعو القرارات الخارجية كل في إطار تركيب معين من القيم
والمعتقدات التي تضغط على تفكيره وسلوكه في اتجاه أو آخر ، تبعا للتفاوت
في طبيعة المصادر التي تستمد منها هذه القيم والمعتقدات ، وبكل ما يمكن أن

يترتب على ذلك بالضرورة من اختلاف في مضمون التصورات وبالتالي من تنوع في نماذج الفكر والسلوك .

٤ - القدرات القومية المتاحة للدولة متخذة هذه القرارات الخارجية والتي نستطيع بها أن نساند تنفيذ نمط معين من أنماط القرارات أو السياسات في مواجهة ردود الفعل الدولية المضادة . ولا يخفى أن اتساع قاعدة الموارد والقدرات يوسع من نطاق الاختيار ويوفر فرصا أفضل لتنفيذ هذه القرارات .

وتقييم القدرات وتحديد دورها مسئولية ذات شقين :

(أ) فالتقييم يجب أن يتم بصورة موضوعية بعيدة عن التحيز الذي قد يوفر انطباعات خاطئة والتي لا بد وأن تبنى عليها تقديرات خاطئة وبالتالي قرارات خاطئة تضر بالمصالح القومية للدولة وذلك في المواقف التي تتعامل معها من خلال تلك القرارات .

(ب) ضرورة أن يتوفر تصور دقيق عن الكيفية التي سيتم بها تحريك هذه القدرات القومية في الموقف وبالشكل الذي يجعل القرار الخارجي قادرا على تحقيق أهدافه المقررة .

٥ - الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن موضوع معين اذ بدون هذا الضغط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلا . والضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين ، ويمدى الاصرار على الوصول إلى هذا الهدف في الواقع المادى ، تتحدد قوة الحافز على اتخاذ القرار الذي يمكنه أكثر من غيره ان يستجيب لدواعى ذلك الهدف .

كما أن الضغط لاتخاذ القرار قد يكون مرتبطا بتوقعات الرأى العام وبالحاح البيئة الداخلية عليه . وبمقدار احساس أجهزة وضع القرارات الخارجية بهذا الضغط وانفعالها به أو تفاعلها معه ، تكون الرغبة في اتخاذ القرار أو لا تكون . أضف إلى ذلك قوة الضغوط العاطفية والانفعالية التي تتولد في جو البيئة العامة للقرار والتي تؤثر فيه من ناحية أو أخرى . (٤)

٦ - الهيكل التنظيمي الرسمي السدي تم في اطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها ، وأيضا من حيث مدى تعقد الاجراءات التي تحكم علاقاتها وتماذج الاتصال والتعامل فيها . فالشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة .

ويقال ان هذا الجانب من جوانب عملية اتخاذ القرارات الخارجية يستلزم البحث في : -

(أ) تحديد مدى خضوع السلطة التنفيذية للقيود والضوابط التشريعية عند وضع السياسة الخارجية . فالسلطة التشريعية هي التي تصدق على المعاهدات الخارجية وهي التي تملك أن توافق أو لا توافق على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الخارجية ، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في أمور السياسة الخارجية حيث تعقد جلسات استماع ، وتصدر توصيات تنتقد فيها أو تحفظ على سياسات خارجية معينة ، وهكذا .

(ب) وفي داخل الجهاز التنفيذي نفسه ، فانه يتعين الوقوف على طبيعة العلاقة السائدة بين رئيس الدولة ووزير خارجيته ، أو بينهما وبين الخبراء والمستشارين العاملين في نطاق الجهاز التنفيذي ، وكذلك علاقتهم بسفراء الدولة ممن لهم صلة بموضوع السياسة أو القرار قيد البحث ، وأيضا العلاقة بين وزيرى الخارجية والدفاع ، وبين وزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات ، الخ .

(ج) البحث فيما اذا كان لدى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء اتجاه نحو مركزية التحكم في السياسة الخارجية ، أم أنه يميل إلى تفويض سلطته في هذه الأمور ، وهل يعتمد رئيس الدولة أو الحكومة على المشورة الجماعية التي يمكن أن تقدمها إليه أجهزة معينة مثل هيئة الوزارة أو مجلس الأمن القومي ، وهل يؤخذ بتقارير سفراء الدولة في الخارج ، ثم أن الحقائق التي تتضمنها تلك التقارير لا تزن كثيرا في حسابات جهاز اتخاذ القرارات الخارجية المسئول .

اتخاذ السياسات في عملية اتخاذ القرارات الخارجية

فيما يتعلق باختيار واضعي القرارات الخارجية للسياسات ، فهناك بعض ملاحظات يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا وهي : -

أولا : أن واضعي القرارات عند اختيارهم للسياسات ، فانهم لا يختارون من بين كل السياسات البديلة الممكنة وإنما فقط من بين تلك البدائل المنظورة لهم . فهناك سياسات بديلة من النوع غير المنظور قد تكون أكثر قبولا من الناحية السياسية بينما أن بعض السياسات البديلة الممكنة قد لا تكون مقبولة سياسيا ، ولكن عدم معرفة واضع القرارات بالنوع الأول هو الذي يجعله يحرص نفسه في اطار النوع الثاني ويختار من بينه أكثر البدائل قبولا ، أو بمعنى آخر فان السياسات التي يتوصل إليها واضعو القرارات هي أكثر البدائل قبولا من بين كل السياسات المنظورة لا أكثرها قبولا من بين كسل السياسات الممكنة . (٥)

ثانيا - انه لا توجد قواعد موضوعية متفق عليها لترشيد أحكام واضعي القرارات في مسائل السياسة الخارجية ، ولذا يمكن القول بأن الكثير من السياسات التي يتوصلون إليها تعاني من بعض نقاط الضعف تحت تأثير أى من العوامل الآتية :

١ - عدم وضوح الأهداف في ذهن واضع القرارات بطريقة تجعل من الصعب عليه أحيانا صياغة هذه الأهداف في شكل سياسات قابلة للتنفيذ .

٢ - ان بعض الاتجاهات المسيطرة على الرأي العام قد تعمل على تضيق نطاق الاختيار من بين السياسات البديلة المتنافسة بشكل أو آخر وبذا يكون الرأي العام قيذا ضاغطا على اختيار بعض البدائل التي تعتبر أكثر ملاءمة من غيرها في حكم واضعي القرارات .

٣ - ان اختيار سياسة معينة قد يجعلها تتداخل مع أو تصطدم بسياسة أخرى ، وهو أمر غير مقبول بالنظر إلى النتائج المتوقعة من جراء تنفيذ نمطين من السياسات المتعارضة في نفس الوقت .

٤ - ان عدم التوافق في اتجاهات وقيم ومعتقدات العناصر المستولة عن اتخاذ القرارات الخارجية قد ينتهي باختيار سياسات خاطئة نتيجة هذا الوضع الشاذ الذي تعاني منه العملية برمتها منذ بدايتها .

٥ - ان التحيزات الشخصية لبعض واضعي القرارات قد تحول دون التفكير في بعض البدائل التي يقضى منطق الموقف بتحليلها وتقييمها .

٦ - ان هناك مواقف خارجية تبلغ حدا كبيرا من التعقيد بحيث يصبح من الصعب على واضعي القرارات أن يستوعبوا ويفسروها بطريقة صحيحة ، وينعكس ذلك بصورة سلبية على السياسات التي يأخذون بها .

٧ - ان جهاز اتخاذ القرارات قد يكون مثقلا بالأعباء التي تجعله عاجزا عن اتخاذ القرار المطلوب بالفاعلية المنشودة وفي الاطار الزمني المحدد لذلك.

٨ - عدم قدرة واضع القرارات الخارجية على اجراء تقييم دقيق وشامل لعناصر قوته القومية مقارنة بقوة الأطراف الأخرى التي تؤثر فيها هذه السياسات بصورة أو أخرى (٦) .

العوامل التي تزيد من صعوبة التنبؤ في القرارات الخارجية : -

من المسلم به أن القرارات الخارجية تقوم أساسا على التنبؤات التي يقيّمها واضعو هذه القرارات بشأن ردود الفعل الدولية التي يحتمل أن تثيرها أو تنتج عنها . ولكن هناك عوامل تجعل من هذا التنبؤ أمرا صعبا في كثير من الأحيان ومن ذلك :

١ - وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تناوّلها هذه القرارات مما يجعل من الصعب التعرف على ردود الفعل وأنماط السلوك المحتملة لكل واحد من هذه الأطراف .

٢ - ان هذه الأطراف قد تتنوع من حيث طبيعتها ، وقوتها النسبية ، واحتياجاتها وأهدافها ، وهو ما يضيف إلى صعوبة التنبؤ في مثل هذه الحالات التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بطريقة معقدة .

٣ - معدل التغيير المرتفع أحيانا في عناصر الموقف مما يجعل من التنبؤ في مواقف غير مستقرة بطبيعتها عملية غير ممكنة أو غير دقيقة .

٤ - ان الطريقة التي تؤثر بها الأطراف في عناصر الموقف ، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه ، قد تكون بالغة التعقيد في مواقف خارجية معينة ، أى أن التأثير المتبادل لا يعكس نمطا طبيعيا ومألوفا وبسيطا .

٥ - عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفى لغرض هذه التنبؤات والتوقعات

المبحث الثاني

مشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة

اتخاذ القرارات الخارجية

من الأمور المسلم بها أنه بدون الحقائق الأساسية التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية ، تصبح هذه السياسة وكأنها بلا أساس ، وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا الجنرال وليم دونوفان Donovan مدير جهاز المخابرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية (وهو الجهاز الذي عرف بمكتب الخدمات الاستراتيجية) إلى القول بأن السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من ذلك الأساس من المعلومات الذي تبنى عليه أو على حد تعبيره : -

No Foreign Policy Can Never be Stronger than the information on which it is based." (V)

ولعل هذه الأهمية التي تمثلها الحقائق والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات هي التي تبرز ما يسمى بمشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية وأنسب الأشكال التي يجب أن تكون عليها ، فعلى سبيل المثال : هل تكون مهمة أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية هي مجرد جمع المعلومات فقط ، ورفعها إلى أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية دون أن تبدى فيها رأيا معينا ، أم أن مسئولية أجهزة جمع المعلومات هي تقديم تلك المعلومات في اطار تفهمها لطبيعة المشكلة التي تجمع المعلومات بشأنها ؟

ومن هنا فان تحديد طبيعة هذه العلاقة كان موضع جدل ، وان كان الاتجاه الغالب هو أن تقتصر مسئولية أجهزة جمع المعلومات على تقديم الحقائق بشكلها المجرد الخام (Raw Facts) لكي تقام على أساسها السياسات . ويبنى هذا الاتجاه على بعض اعتبارات رئيسية منها ان الاكتفاء بتقديم هذه الحقائق المجردة

ودون اتمام تحبير هذه الأجهزة عليها ، هو ضمان لحيدتها وموضوعيتها وقربها من الواقع . أما اذا قامت أجهزة جمع المعلومات بتفسير الموقف الخارجى على طريقتها الخاصة وجمع المعلومات في نطاق هذا التفسير ، فان الأمر قد ينتهى بتقديم صورة مشوهة وغير واقعية للموقف الخارجى .

وبالرغم من سلامة المنطق الذى يبنى عليه هذا الاتجاه فقد تعرض لانتقادات عديدة منها : - انه ما لم تكن أجهزة جمع المعلومات على دراية كاملة بأبعاد المشكلة التى ستتخذ القرارات الخارجية في مواجهتها ، فان الحقائق التى تجمعها عنها ستكون على غير صلة وثيقة بها . فالإلمام بالمسألة يحدد العناصر التى يجب أن تركز عليها أجهزة جمع المعلومات عند قيامها بمهمتها . ولذا ، وكما يقال فانه لا بد من وجود حد أدنى من التنسيق أو التوجيه بين أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية وأجهزة جمع المعلومات . ومسئولية التوجيه تتضمن أمورا حيوية مثل تعريف أجهزة جمع المعلومات بأهداف الدولة في مواقف معينة ، وإيقافهم على الاطار العام لسياساتها وخططها الخارجية ، واحاطتهم علما بالمشكلات التى تصادفها الدولة في علاقاتها الخارجية في وقت من الأوقات ، الخ .

ويضيف أصحاب هذا الرأى أنه في أى موقف دولى مهما كان بسيطا أو محدودا فان عدد العناصر التى يتعين التعرف عليها يصبح أمرا معقدا للغاية ، ولهذا فانه ما لم تكن هناك فروض نظرية معينة أو بعض التوقعات المحددة التى توضح العناصر التى ينبغى التركيز عليها أكثر من غيرها ، فان أداء هذه المهمة يكون شبه مستحيل . ومن أهم الاجراءات التى يمكن لواضع القرارات الخارجية أن يعتمد عليها للخروج من هذا الإشكال : -

(أ) اثاره التساؤلات حول الاحتمالات المتوقعة من وراء هذا النمط أو ذلك من أنماط التصرف .

(ب) تصميم نظرية تتفق مع طبيعة المشكلة ويكون التحليل في نطاق فروضها الرئيسية .

(ج) البحث عن الحقائق التي تتطلبها التحليل انسجاما مع الاطار النظرى السابق وذلك بهدف التوصل إلى القرار المناسب في مواجهة المشكلة المطروحة .

فعلى سبيل المثال اذا كان واضح القرارات يبحث في الاحتمالات المتوقعة من وراء اتباع سياسة تقوم على المهادنة في موقف خارجى معين فان النظرية التي يقيها ستحاول أن تحدد طبيعة المتطلبات السياسية أو النفسية التي يلزم توفيرها لهذه السياسة حتى تحقق الدور المطلوب منها . وبالتالي فان هذه النظرية هي التي تقرر أى عناصر الموقف يجب التركيز عليها في مرحلة جمع الحقائق والمعلومات ، وهكذا .

وميزة هذا الاجراء في رأى من يدافعون عنه هي أنه يختصر الكثير من الوقت والجهد الذى يضيع بسبب عدم ربط الحقائق المطلوبة بالمشكلة قيد البحث.

وبالرغم من ذلك فقد وجد الاجراء السابق من ينتقده بحجة أن التوجيه الذى تمارسه أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية يجب ألا يكون توجيهها عاما ، وانما يجب أن يكون جمع المعلومات مركزا وإلى أقصى حد في المشكلة التي تعنى هذه الأجهزة ولا يتعداها إلى تقديم حقائق أكثر عمومية أو أقل خصوصية من الحقائق المطلوبة .

ومثل هذا التوجيه الخاص يقتضى تزويد أجهزة جمع المعلومات بقائمة تضم مجموعة السياسات البديلة التي تفاضل أجهزة اتخاذ القرارات من بينها. وفي هذه الحالة تتولى أجهزة جمع المعلومات تجميع أكثر الحقائق اتصالا بكل واحدة من هذه البدائل . ولكن مرة أخرى ، فان الخطر الجانبى لهذه المشكلة يتمثل في أن تجميع هذه الحقائق المتخصصة سيزيد من احتمال التشويه الناتج عن الاختيار المتحيز لبعض العناصر على حساب البعض الآخر ، ومن ذلك يتضح أن هذا الاتجاه الأخير ربما كان أكثر اضرارا بمصالح الدولة من الاتجاه السابق الذى ينحو إلى جعل تلك الحقائق أكثر عمومية من النوع الآخر . (٨)

المبحث الثالث

تقسيم المواقف التي تتناولها قرارات السياسة الخارجية

حاول البعض وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر التفرقة بين المواقف التي تسمها قرارات السياسة الخارجية بأن قسموها على النحو التالي : -

(أ) المواقف ذات الهيكل المحدد والمواقف الهلامية التي تفتقر إلى خاصية التحديد والتي تتميز بالغموض وعدم الاستقرار بحيث يصبح من الصعب على واضع القرارات أن يستخلص مغزى محدد لها .

(ب) المواقف الضاغطة والمواقف غير الضاغطة ويقصد بذلك ما يفرضه الموقف على واضع القرارات من ضغط في اتجاه الأخذ بنمط سلوكي معين ، وقد يكون الضغط نابعا اما من داخل الوحدة التي يتخذ فيها القرار أو من البيئة الخارجية .

(ج) المواقف الحساسة أو الحرجة والمواقف غير الحرجة وينصب معيار التفرقة أساساً على مدى ارتباط الموقف بالأهداف الرئيسية التي يركز عليها واضعو القرارات ، فهناك مواقف تمس هذه الأهداف وتمثل تهديدا لها بينما أن هناك مواقف أخرى ليست لها مثل هذه الأهمية

(د) المواقف الانفعالية والمواقف غير الانفعالية ، ومن العوامل التي تخلع على الموقف جوه الانفعالي ، ارتفاع درجة العداء والتهديد والتوتر والاستفزاز ، الخ .

(هـ) مواقف السياسة الخارجية من حيث البعد الزمني فهناك مواقف تسم بخاصية الاستمرار بينما هناك مواقف عارضة ليست لها امتدادات تاريخية أو زمنية سابقة .

(و) المواقف التي يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية التي يتعبر السيطرة عليها أو التحكم فيها ، والمواقف التي تخلو من ضغط العوامل الموضوعية (٩)

ويمكن القول بأن الذي يحدد اتجاهات واضعي القرارات من هذه المواقف هو طبيعة الأهداف التي يتوخونها من وراء هذه القرارات وارتباطها بدوافع معينة .

وفي ضوء التحليل السابق الذي أجريناه حول مضمون عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والصعوبات التي تكتنفها يمكننا أن نشير هنا إلى بعض الخصائص التي تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية والتي لا تتوافر لأي نوع من القرارات وهذه الخصائص هي : -

١ - ان البيئات والمواقف التي تتخذ فيها هذه القرارات تتصف بالتعقيد الشديد كما تتصف أيضا بعدم اليقين وعدم الاستقرار ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج أو التحكم فيها بعكس الحال في بيئات السياسة الداخلية .

٢ - فقدان التجانس في أوضاع الأطراف التي تمسها هذه القرارات الخارجية مما يترتب عليه تزايد احتمال ظهور بعض الضغوط وردود الفعل المعاكسة من قبل بعض الأطراف التي تؤثر فيها هذه القرارات تأثيرا سلبيا ، أو بسبب ما قد ينسب إلى هذه القرارات من مضامين عدائية .

٣ - ان مصادر البيانات والمعلومات التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية تتميز بالشعب والتعقيد كما أن درجة الثقة فيها محدودة ، وبالإضافة فان الحاجة إلى تصنيف هذه البيانات تمثل مشكلة لا يستهان بها .

٤ - عدم وجود طرائق للاختبار والتجريب والتحقيق ، ويزيد من حدة المشكلة عدم تكرار مواقف السياسة الخارجية أو تماثلها بالشكل الذي يسمح بمثل هذا التحقيق .

٥ - وجود صراعات واختلافات عميقة حول القيم التي يمتنعها واضعو القرارات الخارجية تبعا لطبيعة الفلسفة التي يدبر بها النظام الذي يعمل كل في إطاره ، وهذا الاختلاف يفرض الحاجة إلى المساومة والحلول الوسط .

٦ - انقضاء مدد زمنية طويلة نسبيا بين اتخاذ قرارات السياسة الخارجية
وبين تبلور الأبعاد الكاملة والنتائج النهائية لتلك القرارات . (١٠)

أما عن الأدوات التي يعتمد عليها بصفة رئيسية في تنفيذ قرارات السياسة
الخارجية فهي أربعة : الأدوات الدبلوماسية ، والأدوات الدعائية والأدوات
الاقتصادية والأدوات العسكرية . وسنحاول في الفصول التالية أن نحلل هذه
الأدوات بشيء من التفصيل .

المراجع

- (١) راجع في ذلك :
- د. اسماعيل صبري مقلد : اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٢٥ وما بعدها .
- (٢) Harold Sproat, Environmental Factors in the Study of International Politics, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (Free Press, New York, (1961), pp. 41 - 57.
- (٣) Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op. cit., p. 85.
- (٤) Ibid, pp. 94 - 96.
- (٥) Ibid, pp. 96 - 102.
- (٦) Ibid, pp. 93 - 94.
- (٧) William Donovan, Intelligence . Key to Defense, Life, September 30, 1946, p. 108.
- (٨) راجع في تفاصيل الآراء ووجهات النظر المختلفة التي قبلت حول ما يجب ان تكون عليه العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية ..
- Robert Wohlstetter, Intelligence and Decision - Making, in, Readings in the Making of American Foreign Policy, edited by Andrew Scott & Raymond Dawson, (Macmillan, New York, 1965), pp. 131 - 447.
- Roger Hilsman, Intelligence and Policy Making in Foreign Affairs, Ibid, pp. 447 - 457.
- Roger Hilsman, The Intelligence Process Ibid, pp. 457 - 467. Kurt London, The Making of Foreign Policy East and West, (J.B. Lippincott Company, New York, 1965), p. 115.
- (٩) Richard Snyder and Others, Foreign Policy Decision Making, (The Free Press of Glencoe, 1963), pp. 80 - 81.
- (١٠) Ibid, pp. 104 - 106.

اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية : مراجع مختارة

- 1 - Braybrooke, David and Charles Lindblom, Types of Division Making, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, *op. cit.*, pp. 207 - 217.
- 2 - Frankel, Joseph, The Making of Foreign Policy, (Oxford University Press, 1963).
- 3 - Hilsman Roger, Policy Making in Politics, in James Rosenau, *op. cit.*, pp. 232 - 239.
- 4 - Kulski, W.W., International Politics in a Revolutionary Age, *op. cit.*, pp. 629 - 636.
- 5 - Makled, Ismail S., The Behavioral Approach to the Study of International Politics (Unpublished thesis, University of Pittsburgh, U.S., 1962).
- 6 - Padelford, Norman and George Lincoln, The Dynamics of International Politics, *op. cit.*, pp. 195 - 269.
- 7 - Rosecrance, R. N., Action and reaction in World Politics, (Little & Brown, 1963).
- 8 - Scott, Andrew, The Functioning of the International Political System, *op. cit.*, pp. 80 - 106.
- 9 - Snyder, Richard, and Others, Foreign Policy Decision Making, *op. cit.*
- 10 - Sprout, Harold, Environmental Factors in the Study of International Politics, in Rosenau, *op. cit.*, pp. 41 - 47.
- 11 - Verba, Sydney, Assumptions of Rationality and Non-Rationality in Models of the International System, in Rosenau, *op. cit.*, pp. 217 - 232.

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية

- المبحث الأول - المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول .
- المبحث الثاني - التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة .
- المبحث الثالث - الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية .
- المبحث الرابع - المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي .

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية

(Diplomacy)

لا جدال في أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول ولا سيما في وقت السلم . ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها. والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة سواء كانت هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية . ويعتقد كثير من الأساتذة المتخصصين في هذا الموضوع أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف .

المبحث الأول

المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول

تختلف المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول بحسب الظروف والتقاليد والاتفاقات الخاصة التي تتوصل إليها الحكومات مع بعضها في هذا الشأن ، وعادة ما يطلق على المؤسسة التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي سواء كانت سفارة أو معوضية اسم البعثة الدبلوماسية Diplomatic Mission ، وتحدد مرتبة هذه البعثة الدبلوماسية بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تبادلها مع الدولة الأخرى أو بحسب مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity ، ولكن يلاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى السفارات التي يرأسها ممثلون دبلوماسيون من مرتبة سفير . ونجى المفاوضات في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية التمثيلية ويرأسها الوزراء المفوضون .

وإخلاف السفارات والمفوضيات فهناك القنصليات Consulates والبعثات العسكرية وبعثات المساعدات الاقتصادية ، وهذه تنظمها اتفاقات خاصة بين الدول التي ترسل والدول التي تتلقى أو تستقبل هذه البعثات .

وبالإضافة إلى هذه البعثات الدبلوماسية التي تتولى تمثيل مصالح الدولة ورعاية علاقاتها مع غيرها من الدول توجد بعثات دبلوماسية دائمة تبعث بها الدول إلى الأمم المتحدة ويكون على رأسها ممثل بدرجة سفير .

وإذا كانت السفارات والمفوضيات تقوم على تمثيل المصالح السياسية للدولة مع الدول التي يتم معها تبادل هذا التمثيل ، فإن القنصليات تقتصر في نشاطها على الأمور المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدولة ومتابعة شئون رعاياها وحل مشكلاتهم ، الخ ، وغالبا ما تتركز هذه القنصليات في المدن الساحلية حيث أن هذه المدن تمثل مركزا من مراكز النشاط التجاري المستمر ، وتكون الهيئة القنصلية مشغولة بصفة رئيسية أمام السفير أو الوزير المفوض الذي يرأس البعثة الدبلوماسية في الدول التي تقام فيها هذه القنصليات . (١)

المبحث الثاني

التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة

كانت الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة محدودة النطاق كما كانت أدواتها في التأثير محدودة وغالبا ما كانت القوة العسكرية أو أساليب التآمر هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في الدفاع عن المصالح القومية للدول في مواجهة بعضها . وكانت الدبلوماسية التقليدية سرية في معظم جوانبها كما اعتمدت إلى حد كبير على العوامل الشخصية ، أو بعبارة أخرى فقد كانت دبلوماسية أرسطراطية مغلقة .

وقد استمرت هذه الدبلوماسية التقليدية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير عدد من العوامل منها : - التغييرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التي بدأت تظهر في العالم كله ، ويضاف إلى ذلك حقيقة جوهرية أخرى تتصل بتدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات

الدولية ، وبرز قوى سياسية لها اتجاهات تغاير هذه الاتجاهات التقليدية في الدبلوماسية الأوروبية .

وكان أن ترتب على هذا التغيير ظهور طبقة جديدة من الدبلوماسيين الذين يجتفون العمل الدبلوماسي من أول مراحلها ، ويكون اختيارهم محكوما بمدى كفايتهم في تمثيل دولهم ومدى مقدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج ، ولم يعد الاختيار للعمل الدبلوماسي يتم بسبب النفوذ الشخصي أو بسبب الانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية في المجتمع لأن الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت عملا أساسه الكفاءة والاقتدار وهدفه الأول تمثيل الدولة ومتابعة مصالحها وتنميتها على أفضل الوجوه الممكنة .

كما أن الدبلوماسية الجديدة تخلت عن طابع السرية القديم الذي تميزت به الدبلوماسية التقليدية ، وأصبحت دبلوماسية مفتوحة (Open Diplomacy) وهذا أيضا يرجع إلى التغيير في ظروف المجتمع الدولي وأوضاعه كما أنه بفضل الثورة في أساليب الاتصال الدولي ووسائله ، لم يعد من الممكن بالنسبة للدول أن تلجأ إلى السرية في علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها لأن تلك السرية كان لا بد وأن تفتضح ان عاجلا أو آجلا . كذلك فإن نمو الرأي العام العالمي ، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية ، تقوم بدور مهم في المجتمع الدولي ، ومع تطور أساليب الدعاية والاعلام ، كل ذلك جعل الدول تتبارى في الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها . ولم يكن هذا ليم في ظل الدبلوماسية السرية التي تجعل من الصعب التعرف على نواياها ، أو على الأهداف التي تقصدها من وراء اتباع سياسات معينة .

وبالإضافة إلى هذه العوامل والمؤثرات فإن نمو المؤسسات الديمقراطية في الكثير من الدول وانخضاع الحكومات للمساءلة أو الرقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية ، كل ذلك يجعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرية مع غيرها أو التستر على أوضاع معينة يجعلها المجتمع ، لأن من حق الهيئات النيابية أن تتأكد من أن هذه السياسات الخارجية تخدم المصالح القومية للدولة ولا تم على حسابها . وهذا أيضا من الأمور التي تجعل

من الصعب على الدول اتباع نفس الطرق والأساليب القديمة التي كانت أكثر اتفاقاً مع الأوضاع السياسية الداخلية في الدول الأطراف في المجتمع الدولي القديم .

ومن النتائج البارزة التي قاد إليها التحول في طبيعة الدبلوماسية التقليدية أن أصبحت أكثر انطلافاً وأكثر اتساعاً وأكثر إيجابية وأكثر تنوعاً في أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه في الماضي . فمثلاً فإن وجود مؤسسات دبلوماسية رسمية في الدول لم يعد يعنى أن هذه المؤسسات الدبلوماسية هي وحدها الأطراف التي تشارك في العمل الدبلوماسي على مختلف مستوياته ، فهذه البعثات الدبلوماسية وجدت لكي تكون هناك مسالك محددة ومنظمة ومستمرة للاتصال بين الدول والحكومات غير أن نطاق المشاركة في العمل الدبلوماسي أصبح يتخطى هذه المؤسسات الدبلوماسية الرسمية ، وأصبحت تشارك فيه أطراف أكثر كثيرة يجيء في مقدمتهم رؤساء الدول والحكومات ، فمن الظواهر التي تتميز بها الدبلوماسية الجديدة تزايد معدل الاتصال بين الدول على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال الزيارات المتبادلة بينهم والتي تهدف إلى تأكيد وتنمية المصالح المشتركة بين دولهم وكذلك إثبات حسن نواياهم تجاه بعضهم ، ومثل هذه الاتصالات تعتبر مشاركة إيجابية في العمل الدبلوماسي وعلى أعلى مستوياته . وهناك العديد من الأمثلة التي يحفل بها المجتمع الدولي - والتي ستأتي على ذكرها تفصيلاً عند تناولنا لدبلوماسية القمة - والتي تؤكد نمو هذه الظاهرة وبشكل لم يكن مألوفاً من قبل في ظل الدبلوماسية التقليدية القديمة . (٢)

ويلى رؤساء الدول والحكومات المشاركة التي يقوم بها وزراء الخارجية، ويعتبر وزراء الخارجية في مقدمة الأطراف المعنيين بصميم العمل الدبلوماسي نفسه حيث أن مسؤوليتهم الأولى هي الاشراف على السياسة الخارجية للدولة . وينصرف عمل وزراء الخارجية إلى كل جانب من جوانب العمل الدبلوماسي مثل المباحثات الدبلوماسية ، والتفاوض ، وحضور المؤتمرات ، وزيارة الدول الأخرى ، كما يقومون بدور المستشارين لرؤساء الدول والحكومات في مسائل السياسة الخارجية لكي يكون هؤلاء الرؤساء على إلمام بمعجزات الأحداث

الخارجية وتطوراتها ، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر في مصالح الدولة وعلاقتها الخارجية . كذلك فان وزير الخارجية هو الذي يشرف على كل البعثات الدبلوماسية التابعة للدولة في الخارج ، فهو الذي يوضح لهم حقيقة السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة ويزودهم بالابصاحات حول أى تغيير يطرأ عليها ، وهو الذي يوجههم ويادهم الرأى حول المشاكل التي يصادفونها في دائرة أعمالهم ومسئولياتهم ، وباختصار فهو المرجع الأول في كل ما يتعلق بدبلوماسية الدولة وكذلك في كل ما يتعلق بالاشراف على تنفيذ سياستها الخارجية .

ثم تأتي بعد ذلك فئة الدبلوماسيين المحترفين الذين يشكلون من حيث العدد أكبر فئة عاملة في مجال الوظيفة الدبلوماسية ، وهم يتكونون من الأفراد الذين يحترفون الخدمة الدبلوماسية وأيضا من الخبراء والمستشارين الذين تستعين بهم وزارات الخارجية في محيط العمل الدبلوماسى ويتولى هؤلاء الدبلوماسيون متابعة كل الجوانب الروتينية في علاقات دولهم الخارجية واعداد التقارير والدراسات عن مهامهم الدبلوماسية وعن المشاكل التي قد تعاني منها دولهم في علاقاتها مع الدول التي يوجدون فيها ، واقتراح أفضل الحلول لمجابهة هذه المشكلات ، كما يتولى هؤلاء الدبلوماسيون الاتصال بالمسؤولين في الدول التي يمثلون حكوماتهم فيها لاستطلاع الرأى حول الأمور التي تم البلدان ، كما أنهم يشاركون في المفاوضات وفي أعمال المؤتمرات التي تساهم فيها دولهم .

وبالإضافة إلى الفئات السابقة ، توجد فئة أخرى هي فئة المبعوثين الخاصين *Special Emissaries* وهم المبعوثون الذين توفدهم حكوماتهم إلى بعض الدول الأخرى في مهام محددة تضطرهم إليها ظروف معينة . وقد تكون هذه المهام متعلقة باجراء مفاوضات ذات أهمية خاصة أو نقل وجهة نظر محددة حول مشكلة بذاتها أو توضيح بعض الملابسات التي تحيط بموقف الدولة من موضوع معين وهكذا . وتعيين هؤلاء المبعوثين يتم بقرار من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة التي تتولى إيفادهم ، وقد يكون هؤلاء المبعوثون من ضوى الكفاية الممتازة في ناحية معينة مما يجعلهم أقدر من السفراء العاديين على معالجتها . وهذه الحقيقة في ذاتها قد تكون من عوامل الاحراج للسفير الذي تم مهمة المبعوث الخاص في الدولة التي يعمل لديها ، فاختيار مبعوث خاص قد يفسر من جانبه على

أنه يعنى تشككا في مقدرته وكفاءته الدبلوماسية أو في عمق ادراكه وتفهمه للمشكلة التي يوفد المبعوث الخاص بشأنها ، وهذا هو السبب الذي يجعل الدول لا تلجأ إلى هذه الوسيلة إلا في أضيق الحالات ، وعندما تبدو المهمة الخاصة أمرا لا بد منه .

أما الفئة الرئيسية الأخيرة التي تشارك بشكل ما في مسئوليات العمل الدبلوماسي فهي فئة الخبراء العسكريين والاقتصاديين والفنيين . فمع تشعب علاقات الدول وتداخلها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والفنية ، تزداد الحاجة باستمرار إلى تبادل الخبرات ، وهذا التبادل بشكل بصورة ما جزءا من مسئولية السياسة الخارجية للدولة ، لأن الدولة قد ترى في هذا التبادل بالخبرة الفنية تديما لمصالحها القومية ، ومن ثم فإن التبادل الذي يبدو عملية فنية بحتة في ظاهرها إنما يخدم مصالح سياسية بالدرجة الأولى . وعلى ذلك فإن الخبراء والمستشارين العسكريين والفنيين الذين تبعث بهم الدول إلى غيرها ، أصبحوا يدخلون في إطار العمل الدبلوماسي بمعناه العام ، وربما كان هذا هو السبب في أن عددا كبيرا من سفارات الدول في الخارج أصبحت تضم وبصورة رسمية ملحقين فنيين وعمالين وثقافيين . وتبدو فائدة هؤلاء الخبراء والفنيين بوجه خاص في المؤتمرات الدولية المتخصصة حيث يكونون بحكم خبراتهم وتجاربهم أكثر على المشاركة في أعمالها من غيرهم . فمثلا نجد أنه في مؤتمرات نزع السلاح لا يقتصر تشكيل الوفود على الدبلوماسيين الذين يبحثون المشكلة من وجهة النظر السياسية ، وإنما تضم تلك الوفود خبراء عسكريين وعلميين حتى يمكن تناول المشكلات قيد البحث وتحليلها من مختلف زواياها العامة والمتخصصة .

المبحث الثالث

الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية

قلنا ان الدبلوماسية التقليدية بكافة خصائصها وأدواتها في التعامل الدولي ، اختفت تقريبا بفعل عدد من الحقائق والأسباب الضاغطة ، لتحل محلها أنماط جديدة و متميزة في العمل الدبلوماسي . وعموما فإن أبرز هذه الصور والأنماط الدبلوماسية لا تخرج عن الآتي :

لقد ظهرت الدبلوماسية البرلمانية إلى حيز الواقع الدولي مع تزايد احساس الحكومات بمسئوليتها تجاه الرأى العام ، ومع تدعيم رقابة السلطة التشريعية على كافة أعمالها بما في ذلك قطاع السياسة الخارجية نفسه ، وأيضاً مع التحسن الضخم في كفاءة عمليات الاتصال الدولي ، مما نتج عنه أن أصبحت الدبلوماسية علمية ومفتوحة على النحو الذى سلفت الاشارة إليه . (٣)

وقد وجدت الدبلوماسية البرلمانية ، بالمقاييس المتعارف عليها اليوم ، أول تطبيق عملي لها في ظل عصبة الأمم ، وتمثل ذلك في طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة وبصورة أتاح لمختلف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية ، سواء كانوا أطرافاً مباشرين في تلك المشكلات أو كانوا بعيدين عنها ، أن يعبروا عن آرائهم وعن تصورهم للحلول التي يمكن الأخذ بها في مواجهتها ، ثم كان الأمر يطرح بعد ذلك كله للتصويت لاتخاذ قرار فيه .

ثم توسعت الأمم المتحدة ، بمختلف أجهزتها ومؤسساتها ، في تطبيق هذه الاجراءات حتى أصبحت الدبلوماسية البرلمانية بمثابة النمط المسيطر على دبلوماسية المجتمع الدولي كله . وقد تعددت المشكلات المطروحة للمناقشة بحيث شملت الكثير من المشكلات السياسية الاقليمية ، والأزمات الدولية ، ومشكلات البيئة ، ومشكلة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ومشكلات حقوق الانسان ، الخ .

وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة للدبلوماسية البرلمانية ، إلا أن ثمة عيوب معينة تنسب إليها ومنها :

١ - أن الدبلوماسية البرلمانية تضع الحكومات ، وبخاصة أثناء عملية التفاوض الدبلوماسي ، في بؤرة الضغوط المباشرة للرأى العام ، وهو ما يجرها وقد يرغبها على اتخاذ مواقف تتسم بالتصلب أو التطرف وبشكل قد لا تقدر على تحمل مخاطره وتبعاته . ويرجع ذلك إلى أن أى نزعة نحو المرونة أو التساهل ستفسر على أنها تحمل معنى الضعف أو التخاذل في مواجهة الأطراف الآخريين الذين تشملهم عملية التفاوض . ومثل هذا التفسير العاطفي من الرأى العام

الداخلي ، قد يؤدي إلى الإطاحة بالحكومة القائمة مع أول انتخابات عامة ، وهذا الاحتمال بالذات تتحسب له الحكومات وتخشى نتائجه ، ومن واقع هذا التخوف تجدد نفسها مضطرة إلى انتهاج خط متشدد في التفاوض على الرغم من ادراكها المسبق أن ذلك لن يتهي بها إلا إلى نهايات مسودة ونتائج غير ايجابية .

وتدل تجربة التفاوض الدبلوماسي أنه كلما أمكن فصل المفاوضات عن المؤثرات الانتعالية الضاغطة للرأي العام ، كان ذلك أدعى إلى تذييل الصعاب التي تعترضها وتسهيل مهمة المتفاوضين .

ويعنى هذا الخط من النقد للدبلوماسية البرلمانية إلى القول بأن ما ينطبق على الرأي العام ينطبق أيضا على الأحزاب السياسية التي تتخذ من المفاوضات فرصة للتشهير بالحكومات لاجراجها ولتكثيف الضغوط الشعبية الواقعة تحتها ، وتحدث هذه المناورات الحزبية ليس دفاعا عن المصالح الوطنية للدول وإنما للوصول إلى السلطة على أناقض الحكومات القائمة .

٢ - أن الدبلوماسية البرلمانية تعمل على تفتيت الرأي حول المشكلات المطروحة للمناقشة بين أغلبية من اتجاه معين وأقلية من اتجاه آخر ، ومثل هذا الانقسام في الرأي يمكن أن يبقى على المشكلات معلقة بلا حلول ، وبخاصة عندما تصدر القرارات فيها ضد ارادة أطرافها المعنيين بها مباشرة ، وتكون محصلة ذلك في التحليل الأخير ، المزيد من التوتر الدولي .

ومن ناحية أخرى ، فإن المناقشات غالبا ما تجرى ضمن الحدود المباشرة لتلك المشكلات ، وقد أوضحت التجارب الواقعية ، أنه يكون من الصعب تعقب المشكلات الدولية من جنورها ما لم تربط بمشكلات أكبر منها ، أو بالتحديد المشكلات التي تشكل الاطار العام والواسع لها . فمشكلة مثل برلين ، لم يكن يكن من الواقعي أن تناقش في اطارها المحدود والمباشر ، وإنما كجزء من مشكلة العلاقات بين الكتلتين الغربية والسوفيتية في أبعادها الشاملة ، وهكذا .

٣ - أن الدبلوماسية البرلمانية كما يطلق عليها خصومها ، هي دبلوماسية المكبرات الصوتية أو الدبلوماسية التي تقوم على تبادل القذف والسباب واطلاق

العنان في توجيه الاتهامات بحق وبلون حق ، وهي بذلك تبعد عن أصول الدبلوماسية الهادئة التي تعتمد على المنطق والاقناع في جو تسوده روح الاحترام المتبادل والثبة المشتركة في الوصول إلى اتفاقات ترضى المصالح المختلفة للمفاوضين .

إلا أن الانتقادات السابقة يرد عليها من واقع الآتي :

أولا - أن المهمة الأولى للدبلوماسية هي الدفاع عن المصالح الحيوية للشعب كما تفهمها هذه وتعبير عنها من خلال مختلف قنوات الاتصال المفتوحة أمامها . ويرتب على ذلك أن إخضاع العمل الدبلوماسي للرقابة الشعبية يعكس ظاهرة إيجابية تنفق تماما مع الهدف الذي من أجله تم هذه الممارسة الدبلوماسية بالنيابة عن المجتمع وبخويض منه ، والقول بغير ذلك إنما هو ادعاء مرفوض ولا يتفق وطبيعة المبدأ الديمقراطي ذاته .

ثانيا - أن اتاحة الحرية للصحافة ، والأحزاب المعارضة ، وللرأي العام الشعبي ممثلا في مختلف اتجاهاته ، عند مناقشة أحكام الموائيق والمعاهدات التي تكون دولهم أطرافا فيها ، يكون أدعى إلى اقناعهم بمبرراتها ودفعمهم إلى قبول ما تتضمنه من التزامات . ومن ناحية ثانية ، فإن مثل هذه المناقشات الحرة قد تسهم في إعادة صياغة هذه الالتزامات التعاهدية بصورة تكون أكثر انفاقا ومقتضيات المصلحة القومية ، والنتيجة الأخيرة ، هي تهيئة أساس أقوى لاحترام تلك المعاهدات واستمرار التقيد بها ، وهي كلها عوامل إيجابية في تحقيق الاستقرار الدولي .

وأيا كان الرأي حول الدبلوماسية البرلمانية ، وسواء كان معها أو ضدها ، فقد أكدت هذه الدبلوماسية نفسها ودون شك كمنط دبلوماسي متميز ، ولا يبدو أن هناك أسبابا قوية ستدفع بالعالم في اتجاه التراجع عنها .

٢ - الدبلوماسية الشمولية (Totalitarian Diplomacy) :

تمثل الدبلوماسية الشمولية هي الأخرى نمطا خاصا وفريدا من أنماط الدبلوماسية الدولية ، وقد انبثقت خصائصها من صميم الممارسات التي طبقتها نظم الحكم الشمولى في مناطق مختلفة من العالم .

فالأنظمة الشمولية (أو الدكتاتورية) قامت على استخدام كافة الوسائل العسكرية والسياسية والدعائية من أجل بسط نفوذها وكسر مقاومة الأنظمة المعادية لها والإنتهاء بها إلى حالة من الاحباط النفسى والاستسلام المعنوى الذى يجعلها مشلولة في مواجهة المواقف والأزمات التى تكون أطرافا فيها .

وكقاعدة . فقد تسرت هذه النزعات الشمولية التسلطية وراء العبيد من العقائد والمذهبات التى وان اختلفت في المحتوى ، إلا أنها قامت كلها بنفس الوظيفة أى تبرير ما يحدث على أنه أمر حتمى ولا مفر منه . ومن ضمن هذه النظريات على سبيل المثال : نظرية السيادة العنصرية ، ونظرية التفوق الحصارى ، ونظرية المجال الحيوى ، ونظرية الأمن القومى ، ونظرية الثورة البروليتارية العالمية . الح

وفي نطاق هذه التبريرات المذهبية استخدمت الدبلوماسية كسلاح فعال في الضنط والتأثير ، وبصورة جعلتها تختلف اختلافا جذريا وشاملا من حيث أهدافها واتجاهاتها ووسائلها عن الدبلوماسية الديمقراطية . فالدبلوماسيون الذين أنيطت بهم هذه المهام لم يكونوا مجرد حلقات اتصال بين دولهم وبين الحكومات الأجنبية المعتمدين لديها ، على غرار ما تفترضه النظرية الدبلوماسية التقليدية ، وإنما قاموا بدور العملاء لهذه الأنظمة الشمولية يتفنون كل ما تعهد به إليهم من أعمال تفنن إلى أبسط المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها دوليا مثل الخداع والتآمر والتجسس .

ومن ناحية أخرى ، فإن الهدف من ممارسة الدبلوماسية الشمولية من خلال هؤلاء العملاء المتسرين وراء الحصانات الدبلوماسية المقررة لهم ، لم يكن تهيئة مناخ أفضل للتفاهم بين دولهم والدول الأخرى ، وإنما العمل على خلق التوترات وتفجير المواقف وتوسيع الثغرات والتفاذ منها إلى حيث تريد هذه النظم الشمولية أن تصل إليه من اخضاع الغير ودفعهم إلى الاذعان لما يطلب منهم قبوله ومن هنا فإن الدبلوماسية الشمولية تتعش وتنجح في ظروف الصراع والتوتر منها في ظروف السلم والاستقرار

ومن الجدير بالملاحظة ، أن الدبلوماسية الشمولية لا تقيم وزنا على الاطلاق لتعهداتها الدولية بل ان تقبدها بالمواثيق والمعاهدات التي تدخل طرفا فيها . سواء كانت هذه ثنائية أو متعددة الأطراف ، لا يقرره ولا يتحكم فيه سوى مبدأ الضرورة وحده . بمعنى أن هذه الأنظمة تستطيع أن تتصل من التزاماتها وهي في سبيل ذلك فتتعل مختلف النزاع التي تحاول بها أن تغطي على سلوكها غير الأخلاقي وغير المسئول في المجتمع الدولي ، ولم يحدث أن شذ نظام شمولى واحد عن تلك القاعدة ، وتاريخ الدكتاتوريات النازية والفاشية وغيرها من الدكتاتوريات المذهبية والعسكرية في كل مكان ، حافل بالوقائع التي تبرهن على صحة هذا الادعاء .

وتنظر الدبلوماسية الشمولية إلى المبادرات الودية والانتجاهات المسالمة التي تظهرها الدول الأخرى على أنها دليل على الضعف والتخاذل ، كما قد تفسر هذه المبادرات والانتجاهات في أحوال أخرى على أنها ستار يخفى وراءه النوايا الخبيثة لهذه الدول ، وفي كسل الأحوال فان تفسير النوايا الخارجية يتم بشكل ملتوم مما يترتب عليه انتهاج سياسات أو ترتيب مواقف وحسابات تضر بالسلم الدولي أكثر مما تحمده

كذلك يلاحظ أن الدبلوماسية الشمولية لا تتواني البتة عن استخدام أروقة المنظمات الدولية كحقل خصب لدعاياتها التي تحاول من ورائها تضليل الرأي العام العالمى وخذاعه عن طريق تصوير دوافعها وأهدافها تصويرا زائفا . وقد دفع هذا الأمر بخبراء عديدين إلى القول بأن الدبلوماسية الشمولية لا تتحمل بالمنظمات الدولية ولا تقيم لها وزنا كأدوات لتحقيق السلم العالمى ، وإنما تعاملها كمجرد أداة من أدوات دعايتها الدولية الموجهة ضد خصومها . وترتكز النظم الشمولية كما هو معروف ، على الدعاية باعتبارها أقوى الأسلحة النفسية التي تحارب بها معركتها ضد الديمقراطية كما أنها أقل تلك الأسلحة من حيث المخاطرة عند تنفيذ مخططاتها العدوانية .

وتعاني الدول الديمقراطية كثيرا من مشكلة التعامل مع النظم الشمولية من خلال القنوات التقليدية والوسائل الروتينية للعمل الدبلوماسى ، فديبلوماسية

لا يتمتعون بحرية الحركة داخل هذه الدول الشمولية ، كما أنه لا توجد منافذ مفتوحة يستطيعون الاتصال عبرها بالزعماء وبمخذي القرارات فيها للوقوف على اتجاهاتهم وآرائهم وتفسيراتهم للظواهر السياسية أو التطورات الدولية التي يكونون طرفا فاعلا ومؤثرا فيها ، هذا بالإضافة إلى أن المناخ النفسى الذى يحيط بهؤلاء الدبلوماسيين عادة ما يكون حافلا بمشاعر الكراهية والعداء مما يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى الرأى العام الحقيقى والتفاعل معه عن قرب .

كذلك فإن تجربة التفاوض مع الأنظمة الشمولية داخل المؤتمرات الدولية وخارجها تمخضت في معظم الأحوال عن شعور عميق لدى الدول الديمقراطية بالخيبة والمرارة مما كان يفقدها الحافز على الاستمرار في عمليات ميثوس منها . ويرجع ذلك إلى أن الممثلين الدبلوماسيين لهذه الأنظمة يركزون على وسائل التهديد والضغط والاكراه أكثر مما يعتمدون على المنطق في الاقتناع ، وهم يتصورون الأمور من زاوية علاقات القوة وليس من زاوية المصالح المشتركة أو المنافع المتبادلة ، وهم فوق ذلك كله يتصفون بالتصلب وبضعف القدرة على التكيف المرن في اتجاه الحلول الوسط ، وهى كلها أمور تعقد من سير عمليات التفاوض وتضغط عليها في اتجاه الفشل مهما توفر لدى الدول الديمقراطية من حسن النوايا .

ان الدبلوماسية الشمولية لا تعترف بمبدأ التنازلات التى تفرضها طبيعة المساومات الدبلوماسية بين الدول ، وهى تريد أن تكسب من خصومها كل شئ في مقابل جعلهم يخسرون كل شئ ، وحتى في الأحوال التى تضطر فيها هذه الأنظمة الشمولية إلى تقديم بعض التنازلات ، فإنها تفعل ذلك وهى مكرهة وهى لن تتردد في أن تراجع عنها عند أول بادرة تسمح لها بذلك . (٤)

٣ - دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy) :

المقصود بدبلوماسية القمة تلك المؤتمرات الدبلوماسية التى يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم والتى يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة أو عقد بعض الاتفاقات التى تستخدم مصالحهم الوطنية . (٥)

وعلى الرغم من أن هذا النمط في التعامل الدبلوماسي قد شاع في السنوات الأخيرة وبالدرجة التي إعتبر معها علامة بارزة من علامات الانفراج في أزمة الحرب الباردة وحلول مبدأ التفاوض والتشاور على سياسات الحافة والمواجهة، إلا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية وان كانت قد عرفت فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية .

وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على الحقيقة التاريخية السابقة من أبرزها اجتماع نابليون في مطلع القرن الماضي مع الكسندر الأول قيصر روسيا ، وهو الاجتماع الذي انتهى بالتوقيع على معاهدة تيلست التي اتفقا فيها على تقسيم أوروبا بين فرنسا وروسيا . كما أن مؤتمر فينا الذي انعقد في عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون، يعتبر أول مؤتمر قمة أوربي موسع في التاريخ ، وهو المؤتمر الذي قام بارساء دعائم نظام دولي جديد يؤدي إلى صيانة السلم الأوربي لمائة عام . ثم هناك مؤتمر باريس الذي عقد في عام ١٨٥٦ ومؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ ، وهى المؤتمرات التي حاولت أن تخلق نوعا من التوازن بين روسيا وبين باقي أوروبا . وأيضا فان بسمارك وكافور أمكنهما أن ينجزا الهدف الخاص بالوحدة الألمانية والوحدة الايطالية عن طريق الدبلوماسية الشخصية والحروب المحدودة

وبعد الحرب العالمية الأولى نجد أن الأقطاب الأربعة الكبار ونسون وكليمنصو ولويد جورج وأورلاندو أسهموا بمجهود بارز في التحضير لمعاهدات الصلح وتسويات السلام . وخلال العشرينات والثلاثينات لم يكن مقر عصبة الأمم في جنيف هو المكان الوحيد لعقد اللقاءات الدبلوماسية بين السياسيين البارزين ورؤساء الحكومات وانما تعددت تلك اللقاءات خارج نطاق العصبة وأمكن عن طريقها التوصل إلى بعض الاتفاقات السياسية الهامة ، ومن ذلك أن اتفاقية لوكارنو الشهيرة التي عقدت في عام ١٩٢٥ كانت نتاج المباشر للمجهودات الدبلوماسية التي كان طرفاها الأساسيان هما مهنلما التتارب الفرنسي الألماني أرستيد بريان وجوستاف ستريسمان . ثم كان هناك الميثاق الرباعي الذي عقد في عام ١٩٣٣ بمبادرة من موسوليني وكانت أطرافه هى بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهذا الميثاق حاول أن يحى الوفاق الأوربي القديم من خلال توثيق عرى التعاون بين تلك القوى الأوربية الكبرى باعتبارها المثلة الحقيقية للحضارة الأوربية .

وقبل وقوع الحرب العالمية الثانية مباشرة نجد أن الدبلوماسية الشخصية ازدهرت بصورة ملحوظة ، ومن أمثلتها اللقاءات المتكررة بين هتلر وموسوليني والى انتهت بتنسيق سياساتهما ومخططاتهما التي انبثقت عنها في النهاية التحالف المعروف بالمحور بينهما وبين اليابان . ومن هذه اللقاءات أيضا لقاء هتلر مع نيفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا ، والذي انتهى بالتوقيع على اتفاقية ميونيخ في عام ١٩٣٨ ، ثم هناك ميثاق عدم الاعتداء الذي وقع بين روسيا السوفيتية وألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩ والمعروف بميثاق مولوتوف ريبنتروب .

وخلال الحرب العالمية الثانية تعددت لقاءات القمة الدبلوماسية بين زعماء جبهة التحالف ضد المحور ومن أمثلتها الاجتماعات التي تمت بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ، ثم لقاءاتهما بالزعيم السوفيتي جوزيف ستالين في مؤتمرات طهران ويالتا وبوتسدام ولم يكن للدبلوماسيين المحترفين دور بارز في لقاءات القمة هذه ، وهي اللقاءات التي أبرزت صعوبة التوصل إلى اتفاقات عملية على الرغم مما كانت تقتضيه ضرورات التحالف وذلك نتيجة تباين الخلفيات وتباين وجهات النظر واختلاف تفسير الوقائع والتطورات مع عدم توافق التوقعات حول ما سيكون عليه مستقبل المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب ، كما أن مفاهيم الحرية والديمقراطية كانت تعني لروزفلت وتشرشل غير ما كانت تعنيه لستالين إلا أن ضغوط الحرب والتحالف هي التي أملت عقد هذه اللقاءات بغية الوصول إلى شكل ما من أشكال التخطيط المشترك للمواقف والامكانيات واستراتيجيات الحرب ، الخ .

وفي عالم ما بعد الحرب شاعت لقاءات القمة بشكل واضح وشارك فيها رؤساء الدول والحكومات الكبرى في المجتمع الدولي بلا استثناء ومن أبرزهم أيزنهاور وكيندي وديجول وأديناور وماكميلان وخروشوف وكوسيجين وغيرهم .

فمثلا نجد أن ديغول لم يكن ينظر إلى لقاءات القمة على أنها مجرد سباحة دبلوماسية وإنما كان يعتبرها فرصة للدفاع عن اتجاهاته ولمحاولة إنجاز أهدافه السياسية وزيارته للاتحاد السوفيتي تثبت ذلك إلى أبعد حد ، فديغول كان أول رئيس دولة غربي يسمح له بزيارة كل المدن الكبرى في الاتحاد السوفيتي بل

ومخاطبة الشعب السوفيتي مباشرة على شاشات التلفزيون ، وجاءت توقيت الزيارة مع انسحابه من القيادة العسكرية المشتركة لحلف الأطلسي ليعطيها قيمة كبرى في نظر القادة السوفيت وكان من نتائجها مثلاً اتفاق الطرفين حول مبدأ هام وهو أن أي تسويات للأمن الأوروبي يجب أن تكون مسئولية الدول الأوروبية نفسها ، وهو ما كان يؤكد نزعة ديمجول الأوروبية المستقلة عن النفوذ الأمريكي .

وفي مجال لقاءات القمة الأوروبية الأخرى الهامة في عالم ما بعد الحرب ومع بداية افتتاح الشرق على الغرب كان هناك مؤتمر الأقطاب الرباعي الذي عقد في جنيف في يوليو ١٩٥٥ بين زعماء كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والذي بلور ما أطلق عليه «روح جنيف» ، وكذلك مؤتمر كامب دافيد الذي عقد بين الزعيم السوفيتي خروشوف والرئيس الأمريكي أيزنهاور في عام ١٩٥٩ وبحثا فيه بعض المشكلات الدولية الشائكة مثل مشكلة برلين ، وأيضا هناك اللقاء الشهير الذي تم بين خروشوف وكيندي في فينا في يونيو ١٩٦١ والذي قال كيندي أن ميرته الايجابية الوحيدة كانت تتمثل في تحديده للمواقف ووجهات النظر بغض النظر عن مدى الاتفاق بين الطرفين .

ولعل هذا الاعتبار بالذات ، وهو ضرورة أن تكون النوايا والاتجاهات مفهومة بكل قطع وتحديد لدى زعماء هذه القوى النووية الكبرى حتى لا يحدث انفجار نووي نتيجة خطأ في الحساب أو سوء التقدير ، هو الذي حدا إلى اقامة الخط الساخن بين موسكو وواشنطن في عام ١٩٦٣ ، وبين موسكو وباريس في عام ١٩٦٦ ، وبين موسكو ولندن في عام ١٩٦٧ حتى تتوفر باستمرار امكانية للاتصال الشخصي المباشر على قمة المستويات السياسية المشوالة في هذه الدول

على أن أبرز لقاءات القمة التي تمت في السبعينات ، اللقاء الذي عقد بين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وبين القادة السوفيت في مايو ١٩٧٢ وبينه وبين القادة الصينيين في بكين في فبراير ١٩٧٢ ، وقد نتج عن اللقاء الأول تعميق أواصر التفاهم والتعاون بين الطرفين ووضع الأساس لاتفاقهما المشترك حول عدد من المسائل الأساسية في السياسة الدولية . أما اللقاء الأمريكي الصيني

فقد أسى سياسات المقاطعة والحصار التي نفذتها الولايات المتحدة ضد النظام الشيوعي في بكين طيلة ربع قرن ، وكان المقدمة نحو دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة وتبويتها مقعدا دائما في مجلس الأمن ، لتحل بذلك مكانها الطبيعي كاحدى القوى العظمى في عالم اليوم .

٤ - الدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة : (Preventive Diplomacy)

يرتبط ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة في العلاقات الدولية المعاصرة بداج همرشولد ، السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة (١٩٥٣ - ١٩٦١) ، وقد جاء أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦ عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاربين ، ووضع ترتيبات وقف اطلاق النار موضع التنفيذ الفعال تمهيدا لاسترجاع الأمور إلى نصابها الطبيعي وتسوية الأزمة الناشبة . وهذه التدابير الجماعية التي طبقت في عدد من المواقف المشابهة ، أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام ، وقد تحدثنا عن هذه العمليات تفصيلا عند بحثنا لقضية الأمن الجماعى .

وقد أوضح همرشولد الأسباب التي تدفع إلى انتهاج هذه الدبلوماسية في ظروف الأزمة الدولية ، بأن ذكر أنه على الرغم من الاختلافات الأساسية ، من مذهبيه وغيرها ، والتي تعمل على تقسيم العالم إلى عدد من الكتل الدولية المتصارعة ، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة التي تؤثر أن تظل بمنأى عن هذه الأحلاف والتكتلات لكي تصون استقلالها وتبقى حرة في اتخاذ القرارات التي تدافع بها عن مصالحها . وترتبط على ذلك ، فان المنازعات التي تحدث بين الدول غير المنحازة يمكن أن تسوى بعيدا عن تدخل القوى الكبرى وفي مناخ يخلو من الضغوط الحادة التي تسببها خلافات الرأي والمصالح فيما بينها ، بل الأكثر من ذلك أنه يمكن تهيئة ظروف تستطيع أن تحفز هذه القوى الدولية الكبرى على أن تعمل في إطار من التنسيق أو من التعاون المشترك لحفظ السلم الدولى ، وبشكل يقرب كثيرا من التوقعات التي اثبتت عليها تقديرات واضعى

ميثاق سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . وقد ينبثق الحافز على التنسيق المشترك من تصميم تلك القوى الدولية على تفضي جذب الصراعات الاقليمية المحدودة إلى دائرة صراعاتها المباشرة وذلك اما للبقاء على علاقات التوازن الدولي القائم، أو لمنع تصاعدها إلى النقطة التي قد تنفجر عندها أو بسببها حرب شاملة غير مرغوب فيها (٦)

ويستطرد هنا الخط الذي يصور ايجابيات الدبلوماسية الوقائية إلى القول بأن الأمم المتحدة لا تستطيع بطبيعة تكوينها وبفعل الضغوط العنيفة التي تتعرض لها وتؤثر في أدائها وتمكس على العلاقات المتبادلة لأعضائها ، أن تمارس تأثيرا فعلا في النزاعات التي تقع ضمن دائرة الصراع المباشر للقوى والتكتلات الدولية الكبرى ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن سوء استخدام سلطة القيتو التي تستأثر بها هذه القوى في مجلس الأمن يمكن أن تشله عن التصرف في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلم الدولي، كذلك فإن مناورات الدول الكبرى في الجمعية العامة ، واتجاهها إلى التأثير في مجرى المناقشات ، فضلا عن أن هذه المناقشات قد تشعب في اتجاهات لا تتصل مباشرة بالنزاعات المطروحة ، كل ذلك يمكن أن ينال بشدة من مقدرة الأمم المتحدة على المجابهة الفعالة للمنازعات التي تقع بين القوى الكبرى . وفي مثل تلك الأحوال فانه يستحيل على السكرتير العام للأمم المتحدة ، من واقع الامكانيات المحدودة الموضوعة تحت تصرفه ، أن يقوم بدور بديل لهذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة حفظ السلم العالمي . وبالإضافة ، فقد تفسر دبلوماسيته التوفيقية تفسيرا متحاملا من أحد هذه الأطراف الدولية الكبرى ، الأمر الذي قد يكون سببا في تدمير فاعلية هذا الجهاز التنفيذي الهام من أجهزة الأمم المتحدة .

ومثل هذا التضييد لسلطة المنظمة العالمية ولدورها في بعض عمليات حفظ السلام ، هو الذي يعين بوضوح الحدود التي يمكن لها أن تتحرك فيها وبنجاح ، وذلك إما لمنع تفجر بعض الصراعات الدولية (البعث الوقائي) ، أو لاحتوائها وتسويتها اذا ما نشبت فعلا . ويمكن أن يتحقق ذلك بالعمل للبقاء على تلك الصراعات ضمن اطارها المحدود ، والتصدي لأي محاولة تهدف إلى إقحامها في صراعات القوى الكبرى . أما بالنسبة للصراعات الاقليمية التي تقع على هامش

صراعات القوى الكبرى أو على مقربة منها ، فإن جهود الأمم المتحدة يجب أن تركز على محاولة منع هذه الصراعات من الوقوع في مصيدة الاستقطاب الدولي ، ويكون ذلك ممكناً بتوفير حلول تقلد في التحليل الأخير على الاحتفاظ للصراع بصفته المحلية المحدودة .

ولكى تستطيع الأمم المتحدة أن تنجز هذه المهمة الأساسية في صون السلم الدولي ، فإنه يتعين عليها من خلال أجهزتها المختصة أن تبلور نمطا خاصا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال في مثل تلك الأحوال ، وبشرط أن تكون هذه السياسات متوازنة ، وألا تستخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر ، وأن يكون واضحا للجميع أن هدفها الأول والنهائي هو منع تدويل الصراعات المحدودة ، والتصميم على عدم ربطها بصراعات أخرى أكبر وأعمد منها .

ويقول همرشيلد أن أهمية الدبلوماسية الوقائية أو المانعة تتمثل بشكل خاص في المواقف التي ينفجر فيها الصراع كنتيجة لوجود فراغ قوى في المناطق غير المتحازة التي تقع بين الكتل الدولية الكبرى . وهنا تكون مسئولية الدبلوماسية الوقائية ووظيفتها الأساسية ، محاولة ملاءمة ذلك الفراغ من خلال التواجد المؤثر والفعال للمنظمة العالمية ، وذلك لكي تفوت الفرصة على القوى الكبرى في أن تفعل ذلك بوسائلها الخاصة التي لا بد وأن تعود إلى سلسلة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلم والاستقرار الدوليين . ويمكن أن يتم ذلك من جانب الأمم المتحدة على أساس مؤقت ، أي حتى يتسنى ملاءمة ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية ومن خلال الاتفاقات أو المبادرات التي تنبثق من ارادة الدول المعنية بها مباشرة .

وكان من رأى همرشيلد أن الدبلوماسية الوقائية استطاعت أن تحقق أهدافها وتفرض وجودها في بعض المنازعات والأزمات الدولية مثلما حدث في السويس ولبنان والأردن ولاوس والكونغو (وقبرص فيما بعد) . ففى كل هذه المواقف تحركت الأمم المتحدة بوسائلها الخاصة لكي تحول دون تفاقمها

ولتبعد القوى الكبرى عن التدخل المباشر فيها ، وقد تفاوتت هذه الوسائل في قوتها وفي مداها بحسب ظروف كل نزاع ، وتبعاً لما اذا كان الفراغ المتسبب فيه سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً . بل ذهب همرشيلد أبعد من ذلك عندما قال إن الأمم المتحدة بتركيزها على أساليب الدبلوماسية الوقائية ، انما كانت تقوم بمشاهدة إيجابية في الاتجاه الذي يساعد في النهاية على حل منازعات القوى الكبرى نفسها ، فهي يجهدا الهادف إلى حصر نطاق الأزمات الدولية وتطويرها كمقدمة نحو حلها ، كانت تغذى في نفس الوقت الشعور بالمسئولية المشتركة لدى هذه الدول الكبرى في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم الدولي ودفعهم إلى الاتفاق حول التدابير التي يمكن الاعتماد عليها في مقاومة تلك الأخطار ، وهو ما يعد تطوراً مهماً في اتجاه انجاز الهدف الأكبر الذي قامت من أجله الأمم المتحدة ، وهو التمكين لسلم عالمي مستمر .

على أنه يبقى أن يقال أن الدبلوماسية الوقائية وان نجحت بالفعل في تأكيد نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينات بعد فترة من العجز النسبي ، إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحاً جزئياً . فالدبلوماسية الوقائية بالمفهوم الذي أوضحه همرشيلد وأكد عليه ليست أكثر من تطبيق عملي محدود لنظام الأمن الجماعي في إطاره العالمي الشامل .

فنظام الأمن الجماعي ، كما نعلم ، يتطلب من الأمم المتحدة اظهار استجابة دولية اجماعية في حالة وجود تهديد للسلم الدولي ، سواء جاء هذا التهديد من دولة صغرى ، أو من قوة كبرى ، أو من تكتل دولي معين . أما الدبلوماسية الوقائية ، فانها تنشط فقط في ظروف النزاعات المحدودة التي يكون أطرافها غير منحازين للقوى الكبرى أو للتكتلات الدولية التي تدور في فلكها .

ولكن برغم هذا التحفظ ، تظل الدبلوماسية الوقائية أو المانعة ، انجازاً عملياً قيماً من الانجازات التي استطاعت الأمم المتحدة أن تحققها ، خاصة أنها بدأتها وأثبتت نفسها فيها ، في وقت كانت الحرب الباردة بين القوى الكبرى مآزال في قمة توترها .

مع التوسع الواضح في اقامة الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن الجماعي ومعاهدات الدفاع المشترك في عالم مابعد الحرب الأخيرة ، ظهرت إلى الواقع دبلوماسية جديدة في المجتمع الدولي تعرف بدبلوماسية المحالفات .

والتعمق في دراسة دبلوماسية المحالفات الدولية يساعد على تفهم العديد من الجوانب الأساسية التي تحيط بهذا الموضوع ، وفي الاجابة على الكثير من الأسئلة التي يطرحها قيام هذه المحالفات مثل : ما هي الدوافع التي تحفز قادة الدول على الدخول أطرافا في محالفات دولية معينة أو تلك التي تدفعهم من الناحية الأخرى إلى تجنبها والابتعاد عنها ؟ وهل يأتي الانضمام على سبيل الاستجابة لبعض المؤثرات العارضة التابعة من ظروف البيئة الخارجية ، وهل يلعب مستوى التهديد والنزاع دورا حاسما في خلق الميل نحو التحالف الخارجي ؟ وهل هناك دول يتوفر لها ميل أقوى نحو الارتباط بالمحالفات الخارجية من غيرها ؟ وهل ينبع ذلك الميل من خصائص قومية ذاتية ؟ وهل تؤثر الكيفية التي تتوزع بها علاقات القوى الدولية على الدافع نحو التحالف ، وعلى أنماط المحالفات الدولية التي يمكن أن تنبثق في اطار كل شكل من أشكال هذا التوزيع ؟ بمعنى ، هل تكون جاذبية علاقات التحالف أقوى بين الدول المتعادلة في امكانات القوة ، منه بين دول يتفاوت بينها هذا التوزيع بشكل حاسم ؟ ولماذا تؤثر الدول الانضمام إلى محالفات معينة دون غيرها ؟ وما هي المقاييس التي تبنى عليها تفضيلها ؟ هل هي علاقة التجاوب النفسي ، أو تشابه النظم والمؤسسات ، أو تجانس الميول والمعتقدات ، أو تداخل المصالح ، أو ضرورات الأمن ، أو اعتبارات التجاور الاقليمي ، أو ضغط العوامل السياسية ، الخ ؟

ثم ما هي الكيفية التي يتوزع بها التفوذ داخل المحالفات الدولية ؟ وما الذي يسهم في خلق التماسك بين أطرافها ؟ وما هي الظروف التي تدعم من فاعلية أداء المحالفات الدولية وبالصورة التي تمكنها من انجاز المهام التي قامت من أجلها أصلا ؟ وما هي الوسائل المستخلصة في ادارة أو في مجابهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها أى محالفة دولية ؟ ولماذا تستمر بعض المحالفات الدولية وتتدعم

في حين تضمحل محالفات أخرى وتنهار قبل أن تتاح لها فرصة اثبات نفسها في الواقع ؟ وما هي الآثار التي يتركها سباق التسلح ، وبالأخص سباق التسلح النووي ، على الاتجاه نحو تكوين المحالفات الدولية ، وهل يقويه أو يضعف منه ؟

ثم ما هو الدور الذي يمكن أن تشارك به المحالفات الدولية في دعم أو ضاع التوازن والاستقرار في علاقات المجتمع الدولي ؟ وهل تساعد المحالفات الدولية على تدعيم القدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية وبدرجة لا يمكن أن تتحقق في حالة عدم وجودها ؟ وهل تعتبر المحالفات الدولية من الأسباب الدافعة إلى الحرب ، أم أنها على العكس من ذلك ، أداة هامة من أدوات تحقيق التعاون والتكامل الدولي ؟ ، الخ (٧)

فبالنسبة للشق الأول من هذه التساؤلات والذي يتعلق بالدوافع التي تحفز الدول على الانضمام تحت لواء المحالفات الدولية ، فإن دبلوماسية المحالفات تركز على الآتي :

(١) مقتضيات التوازن ، فالنظام الدولي الذي تتوزع فيه علاقات القوة بطريقة تخلو تماما من معنى التعادل أو التكافؤ ، يساعد على خلق أوضاع قد تفرى بعض الأطراف بالتوسع أو بممارسة العدوان على حساب المصالح القومية أو السلامة الإقليمية لغيرها . وعليه تكون المحالفات أداة تصحيح للتأثيرات الناتجة عن الاختلال في توزيع علاقات القوة على المستوى الدولي ، والحيلولة دون وصول بعض الأطراف إلى مركز القوة الساحقة داخل النظام السياسي العالمي .

(٢) الأهداف والمصالح والاحتياجات المشتركة ، فضلا عن تقارب القيم والمعتقدات والنظم والمؤسسات وهي كلها عوامل تغذى الميل نحو التجمع والتحالف لصونها والدفاع عنها في مواجهة كل مظاهر التهديد والخطر المشترك .

(٣) أن الاتجاه نحو التحالف الخارجي قد يتبع فقط عن الرغبة في تحقيق الحد الأقصى من الكسب في نطاق الظروف القائمة ، ويتحقق ذلك بالانحياز إلى مجموعة أو إلى تكتل دولي يعتقد أن لديه من الموارد والقدرات ما يمكنه من

كسب صراع يدور مع الخصوم ، ومن هنا تكون المزايا المتوقعة (عامل الانتهازية السياسية) هي القوة المحركة لعملية التحالف .

(٤) ان المحالفات قد تظهر في حدود الدافع نحو الردع أو الدفاع وحده . دون أن تتجاوزه إلى غيره من الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية ، أو السعى نحو تحقيق مزايا إقليمية أو التوسع ، الخ ، ويرتبط انضمام الدول التي تتحرك بمثل هذا الدافع إلى حلف دولي دون سواه بعملية التقييم التي تجربها لمقدرته على وقف الصراع أو احباط العدوان ، أو تدعيم الشعور بالأمن .

(٥) ان الاتجاه نحو التحالف قد ينبع من بعض الخصائص الذاتية في شخصية الأمة المعنية ، فالدول التي من طابعها عدم الثقة والشك في نوايا الدول الخارجية ، قد تفضل العزلة والتفوق على الدخول في علاقات تحالف مع دول العالم الخارجي (ومن أمثلتها الصين) ، أما الدول التي لا تتباها مثل هذه الشكوك ، فإنها تكون أكثر استعدادا وتقبلا لفكرة التحالف . وبوجه عام فان هناك العديد من التحفظات التي تبدي على هذا العامل بالذات .

(٦) عامل الخبرة التاريخية الذي يقوم بدور مؤثر في دعم الميل إلى التحالف الخارجي أو اضعافه . فاذا كانت محصلة علاقات التحالف التي دخلت الدولة طرفا فيها في الماضي ايجابية ومرضية بالمقاييس التي تضعها لنفسها (أمن - مصالح - نفوذ ، الخ) ، كانت أقل تخوفا من فكرة التحالف من دول كانت تجربتها سلبية .

وأبضا فان الدول التي طبقت بنجاح سياسات العزلة والحياد واستطاعت من خلالها أن تحافظ على مصالحها وكيانها واستقلالها ، ستقاوم أى اتجاه نحو الانحياز إلى تكتل دولي ضد آخر . فالسويد وسويسرا والنمسا وفنلندا أمثلة واقعية لهذا الاتجاه .

(٧) أن الدول الحديثة العهد بالاستقلال السياسي (كالدول الأفرو آسيوية) تكون أكثر حرصا من غيرها على تجنب الانحياز الذي يأخذ

صورة التحالف الخارجى ، والذى يعتبر من وجهة نظرها مصدرا أساسيا من مصادر تهديد الاستقلال السياسى ومصادرة الإرادة الوطنية الحرة .

(٨) ان عدم الاستقرار الداخلى قد يدفع النظام الحاكم إلى البحث عن علاقة تحالف خارجى وذلك بهدف الحصول على دعم دولى يمكن استثماره فى الحيلولة دون انهيار النظام . فالعزلة الدولية لمثل هذه الأنظمة غير المستقرة ، أو التدخل الأجنبى ضدها ، قد تكون من العوامل التى تعجل بوقوعها وانهيارها .

وإذا كان ما سبق يتعلق بالأسباب التى تدفع بالدول إلى التحالف ، فإن دبلوماسية المحالفات تحاول أن تكشف لنا كذلك عن الاعتبارات التى تؤثر فى أداء هذه المحالفات ان سلبا أو ايجابا ، ومن ذلك مثلا :

أ - ان عدم الاستقرار السياسى الذى تعاني منه بعض الدول الأطراف فى المحالفات الدولية ، يعد عاملا أساسيا من عوامل ضعف أدائها . وفى أحوال معينة قد تندفع هذه الأطراف غير المستقرة سياسيا إلى انتهاج أنماط من السلوك المتطرف ، أو المقامر ، أو الذى يتميز بميل غير عادى إلى المخاطرة لتحقيق مصالح ذاتية دون اعتبار لمصالح حلفائهم ، وهو ما قد يجرهم ويسبب إليهم ويدفعهم إلى قرض هذه الرابطة أو تعديلها لتخليصها من بعض مكامن الخطر وقد تكون المحصلة النهائية لهذه المراجعات ، تقلص فاعليات التحالف ، أو انحسار رقعة الموارد والامكانيات التى يعتمد عليها أداؤه ، الخ .

ب - المشكلات التى تنتج عن تفاوت نظم ونماذج السلوك البيروقراطى فى الدول الأطراف فى هذه المحالفات الدولية ، والتى عادة ما تسبب فى الانتقاص من مقدراتهم على تنسيق السياسات واستراتيجيات العمل التى تمثل الأساس فى أداء أى محالفة لوظائفها ومسئولياتها . يضيف إلى ذلك أن الحواجز البيروقراطية تعقد من عمليات الاتصال والتشاور حول القرارات ذات العلاقة بالمصالح المشتركة ، كما تحمى من امكانية التصرف ازاء المواقف والأزمات الطارئة التى تستلزم استجابات فورية أو اجماعية ، وهكذا .

ج - درجة التجانس في المعتقدات المذهبية التي تعتقها الدول الأطراف في حلف دولي معين ، ففقدان هذا التجانس مثلما كان الحال في تحالف الاتحاد السوفيتي مع الديمقراطيات الغربية ضد النازية خلال الحرب الماضية ، يعتبر من عوامل التعجيل بأنهار المحالفات الدولية ، ولذلك يقال ان المحالفات التي تلعب فيها العوامل والاعتبارات المذهبية دورا مهما ، تكون أسرع في الانهيار إذا ما بدأت بوادر الخلاف أو الصراع المذهبي تظهر بين أطرافها ، وذلك بعكس المحالفات التي قد تتميز نسبيا باختلافات المصالح ، إذ أن هذه يمكن تسويتها والتوفيق بينها بوسيلة المساومة أو التفاوض بعكس المذاهب التي عادة ما تكون خارج دائرة المساومة .

د - أن ضيق النطاق الجغرافي الذي تغطيه مسئوليات التحالف ، يكون من بين العوامل الهامة في تمكين المحالفات الدولية من تحقيق أغراضها بصوره أكثر فاعلية من محالفات أخرى تعمل في إطار جغرافي عالمي . فالنطاق الاقليمي المحدود أدعى إلى توثيق عرى المصالح المشتركة ، كما أنه يركز استخدام الامكانيات في حدود مجموعة متواضعة من الأهداف ، وهو ما يجعل التحالف يظهر في شكل أكثر اقناعا لأطرافه بزمائيه ، ولهذا بالطبع تأثيره في تعميق ارتباط أطرافه به وتأكيد ولأنهم له . ومن ناحية ثانية ، فان المحالفات الصغيرة تكون أكثر تماسكا من المحالفات الدولية الكبيرة .

هـ - مدى كفاية الامكانيات الموضوعية تحت تصرف هذه المحالفات الدولية . فكل محالفة تقريبا تجد نفسها مواجهة بالمشكلة المتعلقة بكيفية جعل الآخرين يثقون في تصميمها على تنفيذ الالتزامات التي تفرضها على أطرافها ويبدو هذا مهما في حالة المحالفات التي تستهدف ردع الآخرين عن المساس بالأوضاع الدولية القائمة . ومن هنا ، فانه اذا فشلت هذه المحالفات في توير الحد المناسب من الامكانيات القادرة على تثبيت ذلك الانطباع بالجدية وقوة التصميم لدى الدول الخارجية ، فان أداءها يكون دون مستوى الأهداف التي تعلن عنها .

أيضا فان المحالفات التي تعتمد على ثراء أحد الأطراف أو اتساع قاعدة الموارد لديه (مثل اعتماد تحالف الأطرلنطى على القدرات الأمريكية) ، تكون

معرضة للانهيار عندما يطرأ ضعف على هذه الامكانيات الفردية ، ذلك أنه يكون من الصعب توفير بديل عملي فعال يمكنه تويض هذا النقص .

و- طبيعة الزعامة التي تسيطر على التحالف وتوجهه ، وتبدو أهمية الدور الذي تقوم به الزعامة في ظروف الأزمات أكثر منه في الظروف العادية . فاذا كانت هذه الزعامة تتميز بالديناميكية وبقوة التأثير فإنها تكون أقدر على حماية التحالف ضد خطر الانهيار عندما يجابه بتحديات خارجية . أما تردد الزعامات وعجزها عن الارتفاع إلى مستوى المواقف فإنه يكون من عوامل اضعاف هذه المحالفات .

ز- تأثير التفاعلات التي تحدث داخل النظام الدولي على أداء المحالفات الدولية ، ومن أمثلة ذلك : الدور الذي يقوم به الاحساس بالتهديد الخارجي في تقوية أو اضعاف تماسك الحلف وعلاقات التضامن بين أطرافه ، ويعتمد ذلك بالطبع على الكيفية التي يتم بها تصور الخطر الخارجي والاستجابة له ، فاذا كان هناك تفاوت في مستويات ادراك الخطر والانفعال به ، فإن تماسك الحلف لا بد وأن يتأثر بصورة سلبية .

كذلك فان التوسع في تطبيق سياسات وتدابير نزع السلاح ، يكون من بين العوامل التي تقلل من الحاجة إلى استمرار الاحتفاظ بالمحالفات الدولية ، فنزع السلاح يعنى تناقص التهديد للأمن ، كما يعنى الاتجاه نحو تغليب أدوات التسوية السلمية على وسائل العنف والاكراه المسلح في حسم التناقضات الدولية، وبالتالي فان الدافع إلى الارتباط بالآخرين بحكم الضرورات العسكرية أو الاستراتيجية سيضعف ويتضاءل .

يبقى الجانب الأخير الذي تبحث فيه دبلوماسية المحالفات ، وهو الآثار الدولية والقومية التي تترتب على ظهور المحالفات الدولية ، وعموما تمثل أهم هذه التأثيرات في : -

(أولاً) أنه إذا كانت المحالفات الدولية تقوم أصلاً لتحقيق التوازن والاستقرار في علاقات المجتمع الدولي ، إلا أن تلك المحالفات تعتبر في نفس

الوقت مصلرا مهما من مصادر الصراع والحرب ، فالمحالفات تقود إلى قيام محالفات مضادة ، وهي بدلا من أن تعمق الشعور بالأمن فهي تضعفه ، كما أنها تضاعف من حدة الاستقطاب الدولي بكل ما يصحبه من أخطار وتوترات دولية . كما أن فكرة المحالفات الدولية تتناقض صراحة ومباشرة مع المبدأ الذي يقوم عليه نظام الأمن الجماعي الذي يفترض تصميم كل الدول على معاقبة العدوان وردعه عن طريق تنسيق امكانياتها ومواقفها في نطاق تدابير دولية جماعية فعالة .

كذلك فإن هذه المحالفات قد تتحول إلى هدف في حد ذاتها وتفقد دورها كجهد وسائل ، ومن هنا فإنها بدلا من أن تشارك بلور مؤثر في تنفيذ سياسات التهدئة أو في ارساء دعائم السلم الدولي ، فإنها قد تقف حجر عثرة في الطريق . وتدل تجربة المحالفات الدولية في فترة الحرب الباردة على ذلك بوضوح .

(ثانيا) أن بعض المحالفات الدولية تخدم كأداة مهمة في تحقيق الانتماج أو التكامل الدولي في قطاعات وظيفية معينة ، أو في بعض المناطق الجغرافية ، وهي بذلك قد تهيء فرصا للتعاون الدولي في العديد من المجالات . وقد يرتكز هذا التعاون على أطر هيكلية أو مؤسسية معينة ، وهو ما يعنى في النهاية التبديل التدريجي في معالم النظام الدولي القائم في اتجاهات أكثر إيجابية .

وعليه ، فإن الآثار الدولية المترتبة على قيام المحالفات تكون ذات صفة مزدوجة ، إذ أن لبعضها دور تخريبي بالنسبة للسلام في حين أن لبعضها الآخر دور إيجابي وبناء .

(ثالثا) أما عن الآثار القومية للمحالفات الدولية ، فإن هذه المحالفات قد تكون من عوامل الاستنزاف الشديد للطاقات والموارد القومية ، وقد تنتهي بعض أطرافها إلى التبعية وحرمانهم من المبادرة في اتخاذ القرارات التي يستطيعون عن طريقها أن يحموا مصالحهم .

على أنها قد تقود من ناحية أخرى إلى حماية معتقدات بعض الدول ، وتدعم نظمها السياسية ضد خطر الأسيار الذي يمكن أن يتعرض له وذلك فيما لو تركت لتواجه التهديد الخارجي بإمكاناتها الذاتية المنزدة .

من الحقائق المبدئية التي يجدر التنويه بها ، أن ادارة الأزمات الدولية اختلفت جنريا من حيث الطبيعة والأسلوب في مرحلة الانقراج والوفاق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين ، ومن هنا ، فانه إذا جئنا إلى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الأزمات في ظل الحرب الباردة ، فسنجد أنها تمثلت في الآتي :

أ - تصور الأزمات الدولية من منظور عقائدى ، فقد دأبت القوى الكبرى الأطراف في الأزمات الدولية التي نشبت في هذه الفترة على النظر إليها من الزاوية العقائدية ، باعتبار أن تلك الأزمات لم تخرج في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين تقيضين من المبادئ والمعتقدات والقيم . وسواء كانت هذه اللوائح الأيديولوجية التي استخدمت في تبرير مسلك كل من الكتلتين ازاء الأزمات التي وقعت بينهما حقيقية أو مبالغاً فيها ، فإنها كانت في ذلك الوقت تمثل مصدرا أساسيا من مصادر التصلب في تصرفاتها ، وعاملا مهما من عوامل تسخين الأزمات الدولية ومضاعفة حدة التوترات الكامنة فيها .

ب - الاثارة الدعائية : أيضا فانه من العناصر الثابتة والملمحوظة بوضوح في دبلوماسية الأزمات في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على أسلوب الاثارة الدعائية المكثفة التي حاولت الأطراف الكبرى في تلك الأزمات أن تحيط بها تصرفاتها . وفي هذا المناخ المتلىء بكل عوامل الاثارة الدعائية ضعفت مقدره أطراف الأزمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي فقد كان هناك باستمرار احتمال اتخاذ قرارات انفعالية لا تعبر بدقة عن تحديات الأزمة كما هي في الحقيقة والواقع .

ج- التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضييق دائرة الاختيارات المتاحة وتصعيب مهمة التفاوض الدبلوماسي : فقد تلازم مع الأسلوب السابق شيوع نفمة التهديد المتبادل بين أطراف الأزمات الدولية ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع أو الايتراز ، ولأنها في رأيهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف في مواجهة الأزمة كانت تدار من مركز القوة

د - أن المبدأ الذى سيطر على مسلك أطراف تلك الأزمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الأمر الواقع ، أو بمعنى آخر فإن أى تغيير في مضمون الأمر الدولى القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يلبسه ثوب الشرعية الدولية ، ويحمل الآخرين على التسليم بكافة آثاره وعدم مقاومته بحجة أن تلك المقاومة كانت تخلف أوضاعاً تهدد السلم الدولى .

هـ - ضعف دور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات الدولية وتعذر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويرها ، فقد كان واضحاً تماماً إبان الحرب الباردة أنه فيما عدا الأزمات الدولية التى وجدت فيها القوتان العظميان نفسيهما بحكم الظروف أو بحكم ضغوط الواقع في اتجاه واحد ، مثلما حدث في المراحل النهائية من أزمة السويس ، فإن الأمم المتحدة كادت تفقد كل فعالية لها كوسيط دولى في تلك الأزمات ، وبالتالي فإن الحلول كانت تتقرر دائماً خارج نطاق المنظمة العالمية .

و- أن عمليات الاستقطاب الثنائى التى مارستها الكتلتان أدت إلى ارتفاع تأثير الأطراف الثالثة على الأطراف الرئيسية في الأزمات الدولية ، وهذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التى تدار بها الأزمات الدولية كما وقف عائقاً في طريق تسويتها بصورة مقبولة ، وفي نفس الوقت فإنه كان يضاعف من احتمال اتخاذ قرارات غير معبرة عن القناعات الذاتية للقوى الكبرى وذلك من أجل إرضاء توقعات هذه الأطراف الثالثة ، وللإبقاء على الانضباط داخل المحالفات التى تنتظم الدول التابعة لكل من الجانبين .

وقد تحورت ملامح دبلوماسية الأزمات الدولية في مرحلة الانفراج والوفاق بالشكل الآتي :

أولاً - الانتعاش باستحالة مواجهة الأزمة الدولية بوسيلة الحرب النووية العامة : فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التى بلورتها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظميين ، اقرارهما باستحالة اللجوء إلى وسيلة الحرب النووية العامة في مواجهة الأزمات الدولية التى تقع مهما كانت خطورة تلك الأزمات ، أو أياً ما كانت درجة التحدى أو التهديد الذى تواجه به أطرافها .

وتستند هذه القناعة المشتركة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن توازن الرعب النووي هو الذى يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فإنه يصبح من غير الواقعي بالمرّة تصور أن الأهداف التي تشتمل عليها صراعات هذه القوى النووية - بالغا ما كانت أهميتها - يمكن أن تبرر الاثارة المتعمدة أو المدبرة للحرب النووية على المستوى الاستراتيجي العام .

ثانيا - التراجع نهائيا عن تطبيق منهاج سياسات الحافة في ادارة الأزمات الدولية ، وعليه فإن حلول الأزمات لم تعد تفرض من مركز القوة وإنما أصبحت تأتي وهي أكثر انصياعا لمقتضيات الواقع الدولي بكل أبعاده ، أو بتحديد أدق ، فإن هذه الحلول لم تعد تخرج عن كونها التعبير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التي تتحكم في التوازن العام للنظام الدولي .

ثالثا - أن اجراءات مجابهة الأزمة الدولية لم تعد بعيدة مجال عن مستوى توقعات الرأي العام العالمي ، وبهذا اضمحلت النزعة الأوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف في تلك الأزمات بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

رابعا - أن الشرعية الدولية لم تعد شرعية الأمر الواقع ، كما كان الحال في السابق ، ويرجع ذلك إلى أن النمط التصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل يبني على التعاون والتنسيق . ومن هنا فإن استمرار الأخذ بالمنطق الذي يعتمد في شرعية الأمر الواقع ، لم يكن يعنى سوى تخريب أساس العلاقة المتطورة بين الكتلتين وتحويلها من جديد إلى صراعات قوى مجردة ، وهي نتيجة لا يقبلها ولا يسعى إليها أى منهما بعد أن اتضحت لهما المزايا التي يمكن أن تؤول إليهما من توسيع آفاق سياسات الوفاق .

خامسا - أن تفاعل الاعتبارات السابقة وغيرها أدى إلى بلورة دبلوماسية جديدة تقوم على محاولة تطبيق الأزمة الدولية بأسلوب الاتفاق بين القوى الكبرى المشولة . (٨)

ونلاحظ أنه في كل الأزمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق ، كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في شأن التدابير والاجراءات التي يمكن عن طريقها احتواء الأزمة ، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها .

٧ - الدبلوماسية الثقافية (Cultural Diplomacy) :

الدبلوماسية الثقافية هي نمط جديد ومتطور من أنماط الدبلوماسية الدولية ساعد على بروزه وتأكيد أهميته في العلاقات الدولية المعاصرة عدة عوامل واعتبارات رئيسية مثل :

(أ) الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتصال الدولي بكل ما ترتب عليها من تقلص الفواصل النفسية والمذهبية والجغرافية التي فرقت في الماضي بين الدول والشعوب ، وتبلور مستويات جديدة من الإدراك الدولي المتبادل وانفتاح الشعوب على بعضها بدرجة أعلى من القهم والتجاوب ، وهنا تتبدى قيمة الدبلوماسية الثقافية في ربط دول العالم في اطار من القيم والمثل والمبادئ والأخلاقيات الدولية المشتركة . (٩)

(ب) أن تضاؤل احتمالات نشوب مواجهات عسكرية مباشرة بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي ، ترتب عليه ان لم تعد المشكلات العسكرية على نفس مستواها السابق من الأهمية في علاقات هذه الدول ببعضها ، وانما حلت مكانها مشكلات ذات طبيعة مختلفة ، ومنها المشكلات المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل الثقافي ، والمساعدات الفنية ، ومشكلات البيئة الانسانية ، الخ . وكلها تدخل ضمن اهتمامات الدبلوماسية الثقافية ، كما تعد امتدادا طبيعيا لأهدافها بشكل أو آخر .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا كانت احتمالات المواجهة العسكرية بين الدول الكبرى قد تقلصت كثيرا عن ذي قبل ، فان هذه الاحتمالات ما تزال قائمة وبشدة بالنسبة للدول الصغرى ، ويبرهن على ذلك السجل الحافل من

الصراعات العنيفة التي اندلعت بينها ، وبخاصة منذ الستينات . ولن يمكن التخلص من هذه الصراعات ، أو على الأقل تهدئتها ، إلا بتمتية العلاقات الثقافية بين الدول الأطراف فيها ، إذ أنها هي وحدها الكفيلة بإزالة أسباب سوء الفهم والخوف والكراهية التي تحملها لبعضها .

ويعدد كينيث تومبسون ، أحد الخبراء المعينين بهذا المونوجر ، الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الثقافية فيبرزها على النحو التالي :

أن هذه الدبلوماسية تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في مضمون الانطباعات التي تحتفظ بها الدول عن بعضها والتي تؤثر في سلوكها المتبادل . ويضرب مثلا لذلك بما فعله مشروع مارشال للتعاشق الأوروبي الذي حملت الولايات المتحدة لواء الدعوة إليه ، والذي أكسبها ود دول أوروبا الغربية واحترامها وتقنها ، وهيا الأساس نحو عقد المزيد من روابط الصداقة والتحالف بين طرفي الأطلسي . كذلك فقد كان لتنفيذ مشروع مارشال آثاره النفسية الإيجابية في مناطق أخرى من العالم حتى وان لم تكن قد استفادت منه في أية صورة مباشرة . (١٠)

ويقول تومبسون أن بعض الثورات الكبرى التي وقعت في التاريخ مثل الثورة الفرنسية ، والثورة الروسية ، والثورة الصينية ، وغيرها من الثورات الوطنية المعادية للاستعمار ، والتي تعلق بها أنظار شعوب العالم أجمع يمكنها أن تدلل عمليا وبقوة على مدى التجاوب النفسي العميق الذي يمكن أن يربط بين هذه الشعوب بفعل الشعارات الانسانية والقيم المثالية والمبادئ الاجتماعية التي عبرت عنها هذه الحركات التاريخية ودافعت عنها . (١١)

أما الهدف الآخر للدبلوماسية الثقافية فانه يرتبط بحقيقة أخرى أساسية من حقائق العلاقات الدولية المعاصرة ، ومؤداها أن ليس في مقلود أي نظام سياسي وطني أن يعمل ويتفاعل مع المجتمع الدولي الواسع من حوله ، ما لم يتوفر له مستوى مناسب من الإدراك أو من المعرفة بأهداف الدول الأخرى وبأمانيتها وتطلعاتها وخاوفها ، فمن خلال هذا الإدراك يستطيع أن يوازن اتجاهاته ،

وأن يصل إلى نوع من التفاهم بينه وبين الآخرين ، وبذا يمكن للنظام الدولي أن يستمر وينمو .

ومن رأى تومبسون أن مهمة الدبلوماسية الثقافية لا يمكن أن تتوقف عند النقطة المتعلقة بالعلاقات العامة أو ببناء الصور وتغيير الانطباعات أو الدعاية السياسية ، الخ وإنما تتجاوزها إلى محاولة النفاذ إلى روح الشعب الآخر والسعى إلى تفهمها بشكل موضوعي صحيح .

أما عن الأدوات التي يمكن للدبلوماسية الثقافية أن تعتمد عليها في تحقيق أهدافها فيأتي من بينها :

(١) تركيز الجهود الدولية في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفنية والتكنولوجية ، إذ أنه من خلال مثل هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها لدعم عملية التنمية فيها بمختلف أبعادها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ومثل هذه الرتبيات الدولية المشتركة ، وسواء اتخذت طابعا عالميا أو اقليميا أو كليهما معا ، يمكن أن تكون على درجة عالية من الفاعلية في توفير الشعور بالأمن والاستقرار للعالم ، وعلى نحو أفضل بكثير مما استطاعته موائيق الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية التي ازدهرت في فترة ما بعد الحرب ، فهذه الموائيق عنيت بقطاع واحد فقط ركزت عليه ، وهو قطاع الاحتياجات الأمنية ، ولم تنطلق منه إلى محاولة تعزيز أو اصر الفهم المتبادل والتجاوب النفسى بين الدول الأطراف فيها ، وذلك بخلاف الحال مع هذا النوع الآخر من الرتبيات الثقافية والعلمية الدولية والتي تمثل قنوات حيوية ومنتظمة لتبادل المعلومات بين الدول في مختلف النواحي التي تهتمها .

(٢) تصميم اطار عام لسياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الانسانية الكائنة في عالم اليوم ، ومن أمثلة هذه القيم : الايمان بحقوق الانسان ، ونبد العنوان ، وادانة الحرب ،

والاعتقاد في مزايا التعاون الدولي ، واحترام سلطة المنظمات الدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكامه ، الخ ، وإذا كانت ميثاق الأمم المتحدة قد ركزت بقوة على هذا المعنى الهام ، وأكدته المنظمة العالمية في مئات بل في آلاف التوصيات الصادرة عنها مثل الدعوة إلى مكافحة الجوع والتخلف والجهل والامية الثقافية والمطالبة باحترام حريات الأفراد والشعوب ، إلا أنه ما يزال أمام العالم الكثير لكي يتقبل بهذه الدعوات والشعارات الانسانية الخلاصة من دائرة الفعل ، إلى الواقع المادي . ومن هنا تبدو أهمية المنظمات الاقليمية والوظيفية والوكالات الدولية الاختيارية في تعميق الاقتناع بهذه القيم ، وفي اكسابها مضمونا عمليا محمدا . (١٢)

وفي هذا الصدد يمكن التنويه بالدور الذي يقوم به اليونسكو (منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة) في تنفيذ أهداف هذه الدبلوماسية الثقافية وهذا الدور يتمثل في :

أولا - الاسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق تنشيط التعاون بين الدول في المسائل الثقافية والعلمية ، باعتبار أن ذلك يزيد من الاحترام العالمي لمبادئ العدالة وحقوق الانسان وحكم القانون .

ثانيا - العمل على تدعيم ونشر الثقافة والعلوم عن طريق تيسير الحصول على التعليم والثقافة ، وتنشيط الدراسات العلمية وتوحيد جهود العلماء والفنانين والمعلمين وتحطيم الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بحرية .

ثالثا - تقديم المساعدات الفنية للدول في ميادين التربية والثقافة والعلوم ، وهي تتلقى لهذا الغرض اعتمادات من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمعاونتها في تنفيذ برامج المعونة الفنية .

وتفيذا لهذه الأهداف الانسانية والثقافية ، تقوم اليونسكو بعمل حملات ثقافية سلمية بين الشعوب لتشجيعها على التعاون بغض النظر عن جنسياتها وعقائدها ، ولإزالة التمييز العنصري والاجتماعي والتوتر الدولي ، وتشجيع التضام الثقافي بين الشرق والغرب ، والمحافظة على التراث الانساني ، كذلك

تقوم اليونسكو بالعمل على رفع مستوى العلوم الطبيعية لما لها من أثر مباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم ويشتمل هذا البرنامج على البحث عن الموارد الطبيعية ، وتصنيع الدول النامية وتنسيق البحث العلمي على المستويات القومية والدولية .

٨ - الدبلوماسية الاقتصادية (Economic Diplomacy) :

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة هامة من أدوات التعامل السياسي الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . بل ان الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت تفوق بمقياس الفاعلية والتأثير - كما يقول جون بايندر - على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول . ويؤكد جوزيف ناى Nye هذا المعنى عندما يقول أن ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة ، وانما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة ، وحتى بالنسبة للقوى العظمى ، فقد تضاعف مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة . ومع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الاستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها ، فان التهديد الذي نحس به الدول لاستقلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية .

وهذه الحقيقة الجوهرية بالذات هي التي حدثت بعض المحللين إلى اطلاق اصطلاح « القوى العظمى المدنية » على الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان ، وهي الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية عملاقة في حين أنها ضعيفة عسكريا إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية بوسائل التأثير الاقتصادي في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى . (١٣)

وإذا كان هذا يعد صحيحا بالنسبة لقوة التأثير السياسي والدبلوماسي بالأدوات الاقتصادية ، فان المشكلة الأساسية التي تقترن بهذا التطور هي :

كيف يمكن تحديد الطريقة الفعالة لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية وكذلك المدى الذي يجب أن يذهب إليه هذا الاستخدام .

وبالنسبة لأدوات الدبلوماسية الاقتصادية فإنها تتعدد ، وهي يمكن أن تتمثل في أي من الأشكال الآتية :

١ - تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات ، ومن أمثلة ذلك الأخذ بنظام الحصص ، أو تقديم إعانات للمصدرين ، أو التسعير غير الاقتصادي لانتاج القطاع العام في الدولة ، أو إلزام المنتجين بضرورة التقيد بمواصفات فنية خاصة في الانتاج على النحو الذي تقرره الدولة ، الخ .

٢ - التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية إما كإجراءات وقائية مانعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ، كما قد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية التي تعنى التمييز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول نظرا لوجود روابط مصلحة أو سياسة خاصة معها ، وهكذا .

٣ - فرض قيود على التحويلات الخارجية ، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية أو تقديم بعض الاغراءات والحوافز لها عن طريق إعفاؤها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت مختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رموس الأموال والخبرات الأجنبية إليها .

٤ - تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق .

٥ - التعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج ، سواء بالتقييد أو بالاطلاق ، مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة ، وقد تكون التعديلات شاملة بحيث

تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع الخارج ، كما قد تكون قاصرة على قطاعات معينة ، الخ .

أما بالنسبة لطبيعة الأهداف السياسية والاستراتيجية التي يمكن أن يخدمها استعمال أساليب الدبلوماسية الاقتصادية المشار إليها آنفاً ، فهي تركز بشكل عام في الاطار الخاص بمحاولة اقناع الأطراف المستهدفين بتأثيرها ، بالتحول في الاتجاه السياسي الذي يتفق ومصالح الدول المطبقة لهذا النوع من الدبلوماسية والذي ينبع من رؤيتها الذاتية لحقائق الواقع الدولي الذي تتعامل معه .

فمثلا نجد أن الاتحاد السوفيتي لجأ إلى قطع علاقته الاقتصادية مع يوغسلافيا كما عمد إلى تقليص حجم روابطه التجارية مع الصين الشعبية في أعقاب النزاعات السياسية والأيدولوجية التي ثارت بينهما ، والتي فسرها الاتحاد السوفيتي بأنها كانت تعنى تحدياً لزعامته داخل الكتلة الشيوعية ، كذلك استخدم الاتحاد السوفيتي الأدوات الاقتصادية في تحقيق مستوى عال من التكامل مع حلفائه في أوروبا الشرقية وذلك في اطار منظمة المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكومبكون) نظرا لما يمكن أن يؤدي إليه هذا التكامل أو الاندماج من نتائج سياسية أو استراتيجية بعيدة المدى في علاقته مع هذه المجموعة من الدول .

كذلك فقد قطعت الولايات المتحدة كل روابطها الاقتصادية مع الصين منذ تحولها إلى الشيوعية واستمرت تلك المقاطعة لأكثر من عقدين كاملين . كما أن الولايات المتحدة عمدت إلى تجميد معوناتها الاقتصادية إلى الهند في أعقاب الحرب المسلحة التي ثارت بينها وبين باكستان في عام ١٩٧١ وأدت إلى قيام دولة بنجلاديش الجديدة على حساب الوحدة الإقليمية لدولة باكستان التي كانت طرفاً في أكثر من رابطة تحالف رسمي مع الولايات المتحدة .

وأيضا فإن تأييد أمريكا للجماعة الاقتصادية الأوربية في الخمسينات على حساب مشروع منطقة التجارة الأوربية الحرة الذي ترعته بريطانيا ووقفت به في موقف مناوئ، للسوق المشتركة ، هذا التأييد الأمريكي كان يحمل من الدوافع السياسية أكثر مما يحمل من الدوافع الاقتصادية .

ولكن هل يقتصر استخدام وسائل الدبلوماسية الاقتصادية على الدول
الغنية أو القادرة أو الصناعية أو المتقدمة وحدها ، أم أن ذلك الاستخدام يمتد
إلى الدول الصغرى أيضا ؟

ويجب بعض الخبراء المعنيين أن الدول الصغرى يمكنها هي الأخرى أن
تفيد من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية لأغراضها السياسية الخاصة ، وهم
يضرّبون مثلا لذلك بالدول العربية التي استطاعت بوسيلة الضغط البترولي وعن
طريق التحكم في أسعاره أن تحدث تحولات هامة في اتجاهات القوى الدولية
الكبرى ، كالولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان ، من
الصراع العربي الاسرائيلي ، بل وأن تستصدر من بعضهم تأكيدات مساندة
ومؤيدة للمطالب العربية في هذا الصراع وبالأخص ما اتصل من ذلك بدعوة
اسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها كنتيجة لحرب يونيو
١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، ثم قيام ما أصبح يعرف بالحوار العربي الأوربي .

ومن الملاحظات التي تقال حول تطبيق أساليب الدبلوماسية الاقتصادية في
العلاقات الدولية ، أنه في ظل هذا التطبيق يغدو من المتعذر فصل الأهداف
الاقتصادية عن الأهداف السياسية ، ويرجع ذلك إلى أن استخدام الدبلوماسية
الاقتصادية يقود في نفس الوقت إلى سلسلة من التأثيرات المتداخلة في المجالين
الاقتصادي والسياسي . فمشروع مارشال للانعاش الأوربي مثلا أدى إلى قيام
نظام رأسمالي عالمي قوى تحت الزعامة الأمريكية ، وهو ما كانت له نتائج سياسية
المباشرة على استراتيجية أمريكا الأوروبية والعالمية في ذلك الوقت . وأيضا فإن
الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة استهدفت من وراء تكتلها
تحقيق مزايا اقتصادية ضخمة وأيضا توفير مصادر حيوية ومؤثرة لقوتها السياسية
في مواجهة كل من خصومها وحلفائها على السواء . وبالمثل ، فانه عندما قررت
بريطانيا دخول السوق المشتركة ، فإنها كانت مدفوعة إلى ذلك بمزيج من
الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، فقد أرادت أن تستفيد اقتصاديا من مزايا
انضمامها إلى هذا التكتل الاقتصادي الأوربي العملاق ، كما أرادت في نفس
الوقت ، أن توازن بتواجدها داخله ، الاتجاهات السياسية لهذا التكتل وأن
تحول دون اندفاعه في مسارات معادية للسياسات أو للمصالح الأمريكية .

وحتى الآن لم تحظى العلاقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية للدبلوماسية الاقتصادية بدراسة موضوعية متعمقة تستطيع أن تحددها وأن تضعها في إطارها السليم من التحليل ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن علماء الاقتصاد ليسوا مهتمين بعد لأن يخصصوا حيزاً كافياً من اهتمامهم لبحث تلك الظاهرة الجديدة ، وذلك لأن عدداً غير قليل منهم لا يزال أسير الاعتقاد بأن مبدأ الاقتصاد الحر يتنافى مع استخدام الأدوات الاقتصادية للأغراض السياسية وبالتالي فإنهم يرفضون الانسياق وراء تحليل ظواهر وعمليات لا يقبلونها من حيث الفكرة أو المبدأ . (١٤) .

وبالمثل ، فإن هناك تقصيراً واضحاً من جانب أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في دراسة هذا النموذج الجديد والهام من نماذج الدبلوماسية الدولية ، ويرجع ذلك إلى عدم تحوّلهم عن اهتمامهم التقليدي التي تركز حول فكرة المصالح العليا للدولة ، وحول الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية التي يظنونها الأساس المتحكم في الاتجاهات الدبلوماسية لكافة الدول .

المبحث الرابع

المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي

تنقسم المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي إلى أربعة مسئوليات هي .

- (أ) حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج .
- (ب) تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية .
- (ج) متابعة كل ما له صلة بوضع الدولة في الخارج واعداد التقارير عن ذلك .
- (د) التفاوض .

(أ) المسئولية الأولى - حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج

هناك من يعتقد بأن المسئولية الأولى للعمل الدبلوماسي هي حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها وحقوق رعاياها في الخارج . ويتقضى

واجب الدبلوماسيين أن يكونوا متيقظين باستمرار لكل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق . وعموماً فإن حماية هذه المصالح قد تم من خلال عقد المعاهدات أو إبرام الاتفاقات التي توفر ضمانات معقولة لها من قبل الدول الأخرى .

وتبدو هذه المسئولية صعبة بوجه خاص في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية ، ففي مثل هذه الظروف قد تكون السفارة هدفاً لبعض اللاجئين السياسيين مما قد يعرض علاقات الدولتين للزراع والأزمات ويؤثر في مصالح الدولة تأثيراً سلبياً ضاراً .

وفي الحالات التي تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين دولتين من الدول ، تتولى دولة ثالثة محايدة مسئولية حماية مصالح كل دولة في الدولة الأخرى ، وفي المجتمع الدولي المعاصر تقوم السويد وسويسرا بدور بارز في هذا الخصوص . (١٥)

(ب) المسئولية الثانية - تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية

من أبرز مسئوليات العمل الدبلوماسي القيام بتمثيل اتجاهات الدولة ومصالحها في الدول التي يجرى معها تبادل العلاقات الدبلوماسية . ويعتبر الممثل الدبلوماسي المصدر الرسمي الذي يرجع إليه في التعرف على اتجاهات الدولة ونواياها إذا لم تكن هذه الاتجاهات والنوايا من الواضح بلرجة كافية ، وهو أيضاً المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بسياسة حكومته تجاه الدولة التي يمثلها فيها .

والممثل الدبلوماسي حين يباشر هذه المسئوليات فلا بد وأن يؤديها بشيء من اللباقة والدقة والوضوح مهما تعارضت اتجاهاته وآراؤه الشخصية مع الاتجاهات الرسمية لدولته ، فاللباقة في التمثيل الدبلوماسي ترك انطباعاً أفضل

لدى الطرف الآخر كما أنها تبقى على روح المجاملة . وأما عن الدقة والوضوح فهي تزيد احتمالات الخطأ في التقدير وسوء الفهم ، مما يبيىء مجالاً أفضل لنمو العلاقات بين الدولتين وتطورها لمصلحتها المشتركة .

والأدوات التي يلجأ إليها الممثل الدبلوماسي في ممارسة مسؤولياته التمثيلية لا تقتصر على جانب الاتصال بالمستويات الرسمية في الدولة التي يتولى تمثيل دولته فيها ، وإنما يتعدى ذلك إلى خلق صلات ودية مع مختلف الهيئات الاجتماعية والثقافية والصحفية ودوائر الأعمال ، الخ .

وفي الواقع أن مسؤولية التمثيل الدبلوماسي ذات شقين متكاملين ، يتعلق أولهما بمقدرة الممثل الدبلوماسي وكفاءته في تمثيل دولته في الخارج ، أما الإشق الآخر فهو يشترط لنجاح المهمة التمثيلية أن يكون الممثل الدبلوماسي على علم مستمر بسياسات دولته والملازمات التي تحيط بها ، وأن يكون تحت يده من المعلومات والبيانات والحقائق ما يجعله واثقاً من حقيقة الايضاحات التي يقدمها للدولة الأخرى ، أو من التصريحات التي يدلى بها . وبدون هذا الإدراك يفشل التمثيل أو ينتهي الأمر بسلبية الممثل الدبلوماسي وتجميده ، ويغلب عليه الشعور بأن حكومته تجب عنه الحقائق الضرورية المرتبطة بمسؤولياته كممثل دبلوماسي رسمي لها في الخارج . وربما كان هذا هو السبب في أن بعض الدول تعقد مؤتمرات دورية لسفرائها الذين يمثلونها في مناطق معينة لكي تمدهم بالحقائق والمعلومات التي يتطلبها عملهم ولتناقشة الجوانب المختلفة التي تحيط بمهام عملهم الدبلوماسي وبذلك يكون الممثل الدبلوماسي على صلة مستمرة بدولته ، ويكون ذلك أدعى إلى تفهم وجهة نظرها بشكل سليم ومحدد وكذلك يكون أدعى إلى دعم قدرته على تمثيلها بطريقة فعالة . (١٦)

(ج) المسؤولية الثالث - المتابعة واعداد التقارير

إذا كان من شروط نجاح الممثل الدبلوماسي في مهمته أن يكون على صلة بدولته لتمده بالحقائق المتعلقة بصميم مهمته التمثيلية ، فإن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة نجاه غيرها مشروطة هي الأخرى بمدى كفاية

الحقائق والمعلومات التي تحصل عليها من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج . لذا فان من بين المسؤوليات الرئيسية للبعثات الدبلوماسية في الخارج أن تبث بتقارير مستمرة إلى حكوماتها تضمنها ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التي تهتم الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى .

ويتسع نطاق هذه التقارير الدبلوماسية ليغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي يباشرون وظيفة التمثيل الدبلوماسي لديها . وقد تشمل كذلك على الإشارة إلى مشاريع القوانين والتشريعات الجديدة التي لها صلة بمصالحها ، وعلى التطورات الفنية والعلمية والصناعية وغير ذلك من الأمور .

وتعى الحكومات بصفة خاصة ببعض النقاط في هذه التقارير وتطلب من ممثليها الدبلوماسيين التركيز عليها ومنها : موافاتها ببيانات دقيقة عن المشاكل السياسية وتطوراتها في الدولة التي يجرى معها التمثيل الدبلوماسي ، والانعكاسات المتوقعة لذلك على مصالح الدولة ، ونوع الانجازات السياسية التي يظهرها زعماء هذه الدولة وكبار المسؤولين فيها وكذا القطاعات الملحفة للرأى العام ، الخ .

ومن الطبيعي أن اعداد التقارير بالدقة المطلوبة يستلزم جهدا متواصلا من حيث تحديد مصادر جمع المعلومات التي يوثق فيها ، ودراسة كافة الانجازات وتحليلها والانتهاه منها إلى توقعات محددة ، ثم اقتراح توصيات في ضوء هذه الدراسة يبعث بها إلى الدولة . وربما كانت هذه الناحية هي أصعب جوانب العمل الدبلوماسي وأكثرها أهمية في نفس الوقت لأنه بمقدار صحة التحليلات التي يبعث بها الممثلون الدبلوماسيون حول مسائل معينة تكون قدرة الدولة على تكييف انجاساتها وعلاقاتها بالشكل الذي يخدم مصالحها أكثر من غيره .

ويقابل مهمة اعداد التقارير من جانب هؤلاء الدبلوماسيين ، الاهتمام بها والتوفر على دراستها من جانب الأجهزة الرسمية التي ترسل إليها هذه التقارير ، ومحاولة الربط بينها واستخلاص دلالات محددة لها ، والتعامل على هذا الأساس .

ويكفي لتوضيح صعوبة هذه المشكلة أن نذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية يصل إليها سنويا مئات الألوف من التقارير من مختلف بعثاتها الدبلوماسية في الخارج ، مما يشكل عبئا ضخما على مراكز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فيها ، فهذه التقارير يجب أن تدرس بعناية ، كما يجب حفظها بطريقة تسهل الرجوع إليها عند اتخاذ قرار معين ثم مقارنة هذه التقارير ببعضها لكشف جوانب التناقض أو التضارب بينها ، وهذا كله يحتاج إلى أجهزة على قدر مرتفع جدا من الخبرة والدقة والكفاءة التنظيمية . (١٧)

(د) المسئولية الرابعة - التفاوض

ثم يجيء التفاوض أيضا كأحد المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي والهدف الذي تملنه الدول من وراء لجوئها إلى التفاوض هو الرغبة في التوصل إلى اتفاق حول موضوع معين أو مشكلة معينة ، أو على الأقل استطلاع الظروف التي تكفل تحقيق هذا الاتفاق غير أن هذا الهدف المعلن قد يعكس الدوافع الحقيقية من وراء التفاوض كما قد يكون مخالفا لها تماما . وعموما فإن سعي الدول إلى التفاوض يتركز على افتراض رئيسي يتمثل في ادراكها بأن لها مصلحة مشتركة في الاتفاق ، بمعنى أن المزايا التي يخدمها الاتفاق لا تكون متاحة مع استمرار النزاع بينها .

وعموما هناك أربعة أنواع رئيسية من المشاكل التي تتفاوض الدول بشأنها وهي :

١ - الرغبة في توسيع نطاق بعض الترتيبات القائمة بغض النظر عما إذا كانت الترتيبات الجديدة الموسعة سيتناولها التغيير في بعض جوانبها أم أنها ستكون مجرد امتداد لأوضاع سابقة .

٢ - الرغبة في إعادة العلاقات بين دولتين إلى مجاريها الطبيعية إذا كانت تلك العلاقات قد تجمدت أو قطعت خلال فترة التوتر السابقة على اجراء المفاوضات

٣ - التفاوض من أجل إعادة توزيع التزامات الأطراف المختلفة في معاهدة أو في ترتيب دولي مشترك إذا توفر الإحساس لدى بعض الأطراف بوجود عدم تكافؤ بين الالتزامات في شكلها القائم وبين المنافع التي يحصلون عليها من ورائها .

٤ - التفاوض من أجل التوصل إلى وضع أو ترتيب معين يحقق المصلحة المشتركة أكثر مما يحقق مصلحة طرف من الأطراف مثل تفاوض دول أوروبا الغربية حول انشاء السوق الأوروبية المشتركة . (١٨)

وقد أشرنا إلى أن الأهداف المعلنة من التفاوض قد تتفق كما قد تختلف عن الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا الاجراء . وفي هذا يقول أحد أساتذة العلاقات الدولية أن التفاوض في بعض الحالات يحدث للوصول إلى بعض النقاط الجانبية التي يتوقع أحد الأطراف من ورائها ميراث معينة ، وهو يقسم هذه الحالات إلى ستة أنواع هي :

١ - أن الهدف قد يكون الإبقاء على مسالك الاتصال بين الدولتين مفتوحة حيث أن هذه الاتصالات قد تسهل الوصول إلى بعض النقاط الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بصميم الموضوع الذي تتناوله عمليات التفاوض .

٢ - أن الهدف قد يكون استخدام التفاوض كأداة لمنع حدوث صراع مسلح حول بعض الجوانب العدائية في علاقة الطرفين أو إيقافها إذا ما كان الصراع المسلح قد انفجر بالفعل ، وقد ينجح التفاوض في ذلك كما أنه قد يفشل لأن التفاوض لا يؤدي في كل الأحوال إلى تدعيم السلام .

٣ - أن الهدف الحقيقي من التفاوض قد يكون الحصول على معلومات أكثر عن أمر معين (كأسلوب للتجسس) كما أن التفاوض قد يستهدف كشف نوايا الطرف الآخر والوقوف عليها والتعرف على الأهمية النسبية التي يملتها على هذا الهدف أو ذلك ، وكذلك التعرف على طبيعة الأدوات والأساليب التي يستخدمها هذا الطرف في حماية مصالحه والدفاع عنها .

٤ - ان الهدف الحقيقي قد يكون التعمية والتغطية على أمور معينة أي تضليل الطرف الآخر وتحويل اهتماماته من أمور معينة إلى أمور أخرى وخلق

انطباعات خاطئة لديه عن بعض الأوضاع وجعله يبني سلوكه وتصرفاته على هذا الأساس .

٥ - أن الهدف قد يكون استخدام التفاوض كأداة للدعاية وليس كأداة يتوصل من خلالها إلى اتفاقات حول المشكلات التي يتم التفاوض بشأنها مثلما يحدث في مؤتمرات القمة حيث تستخدم هذه المناسبات لعمل بعض الدعايات حول مشكلات معينة مثل نزع السلاح .

٦ - أن الهدف قد يكون استغلال التفاوض لاجتماعات تأثيرات معينة على طرف ثالث يقع خارج دائرة التفاوض المباشر ، أو بعبارة أخرى استخدام التهديد بالاتفاق كوسيلة لإرغام هذا الطرف الثالث على قبول أوضاع معينة . ومن أمثلة ذلك التجاء بعض الدول إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتي كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة (١٩) .

ومن الأمور التي تجدر الإشارة إليها مادامنا في مجال الحديث عن التفاوض ، أن الجانب الأكبر من عملية التفاوض ينصرف إلى المساومة بين الأطراف الداخلة في إطار هذا التفاوض . والمساومة تبنى هي الأخرى على عنصر المناورة بهدف التصاعد بالتأثير الدبلوماسي إلى الحد الأقصى وذلك دعماً للمركز الذي يساوم منه كل طرف .

ويختلف توقيت عنصر المناورة بحسب الفاعلية التي تحسبها الأطراف المختلفة لهذا التأثير ، فقد تبدأ المناورة قبل الدخول في التفاوض كما أنها قد ترجأ إلى حين التفاوض فعلاً . فالمناورة السابقة على التفاوض تحسب بقصد التهينة النفسية للطرف الآخر أو الإيحاء له مقدماً بأن هناك حداً أقصى للمساومة من جانبه ، كما قد يلجأ إلى هذه المناورات المبدئية للاستطلاع وجس النبض . أما المناورة التي تأتي في سياق التفاوض فهي التأثير في المراحل الأكثر حرجاً ويكون هدفها الضغط أو الإحراج أو التوريط لضعاف قدرة الطرف الآخر على المساومة وتحسين مركز الطرف المناور في مواجهته . وهذا كله يوضح كيف أن المناورة ، أياً كان توقيتها ، هي أداة لتحسين علاقات التساوم المتبادل لأطراف الداخلة في أي شكل من أشكال المفاوضات .

والأدوات التي تستخدم في المناورات الدبلوماسية متنوعة ، فهناك مناورات يغلب عليها طابع الفعل الإيجابي في حين أن هناك مناورات تدخل في دائرة الأفعال السلبية . ففي بعض الحالات قد يكون الامتناع عن الفعل من قبيل الحوافز والاعراض النفسية أو السياسية التي تدفع بالطرف الآخر إلى اتباع مواقف واتجاهات أكثر مرونة وأكثر ميلا إلى التنازل والمساومة ، في حين أن الأفعال الإيجابية قد تخرجه أديبا وسياسيا ونفسيا ، وتضغط عليه في اتجاه التمسك بمواقف أكثر عنادا وأقل مرونة ، ويكون تحديد الخط الفاصل بين الفعل وعدم الفعل في دائرة التأثير بالمناورة في المفاوضات الدبلوماسية مرتبطا بالتقييم الذي يجريه كل طرف لمراكز الأطراف الأخرى وتحليل المؤثرات والظروف التي تدخل في تشكيل هذه المراكز ، والتعرف على الأهمية النسبية للأهداف التي تشملها هذه المساومات . (٢٠)

ومن الأشياء المتفق عليها ، أنه في الحالات التي يوجد فيها تصادم أو تناقض كامل في المصالح ، أو في الحالات التي تتداخل فيها مصالح بعض الأطراف (Overlapping Interests) لا يكون ثمة مجال للمساومة لأنه في حالة التناقض الكامل تتحول أداة حل هذا الصراع من المساومة بالطرق الدبلوماسية إلى الوسائل القائمة على العنف . وفي الحالات التي تتداخل فيها المصالح لا يكون الاجراء الدبلوماسي المناسب هو المساومة وإنما التنسيق والسبب في ذلك هو أن هذه المصالح المتداخلة هي مصالح مشتركة بطبيعتها وليست متصادمة ، ومن هنا فإن الاطراف لا تحس بالحاجة إلى المساومة بقدر ما تحس بالحاجة إلى التنسيق في اطار اتفاق قائم فعلا .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المواقف التي تحمل على المساومة لابد وأن يتوافر فيها الشرطان الأتيان :

(أ) أن تكون العلاقة التي تربط بين أطراف هذه المواقف مزيجا من المصالح المشتركة والمصالح المتعارضة ، فالمشاركة في بعض المصالح تخدم كحافز للاتفاق عن طريق المساومات التي تحدث حول مجموعة المصالح التي يشملها الخلاف .

(ب) وأن يتوافر الإدراك لدى كل طرف بأن هناك شيئاً يكسبه من وراء المفاوضات وأن المدى الذى يستطيع أن يحققه في هذا المجال يتوقف على طبيعة أدوات التأثير التى يستخدمها في اضعاف المركز الذى يساوم منه الطرف الآخر. وبمعنى آخر ، فإن المواقف التى تحتل المساومات هى المواقف التى يعتمد معها أنه لا توجد خسارة من ورائها ، وإنما توجد مزايا يمكن أن تتحقق عنها بشكل أو آخر .

وعلى العموم فإن هناك عدداً من العوامل التى تؤثر في تقرير النتيجة النهائية التى تسفر عنها المساومات في أى موقف من مواقف التفاوض بالطرق الدبلوماسية ، وهذه العوامل هى : (٢١)

١ - خصائص الأطراف المتفاوضة بما في ذلك تصوراتها واتجاهاتها ومدى عنف الضغوط التى توضع عليها من قبل الرأى العام الذى تعنيه هذه المفاوضات والمساومات ، فهذه التصورات والاتجاهات والضغوط العامة هى التى تنتج الميل إلى المرونة أو عدم المرونة ، وإلى التساهل أو التشدد .

٢ - تاريخ العلاقات بين الأطراف المتفاوضة وما اذا كان ودياً أو عدائياً وكذلك الخبرة التى يكتسبها كل طرف من التطور التاريخى لهذه العلاقات ، فقد تكون محصلة هذه الخبرة الشك وعدم الثقة بما يكون دافعا إلى الحذر وعدم التساهل والسعى إلى الحصول على أقصى ما يمكن من الضمانات بعكس الحال فيما اذا كانت خبرة التجربة التاريخية تعطى انطبعا مختلفاً .

وعموماً يمكن القول بأنه اذا كان المظهر الغالب على علاقة الأطراف المتفاوضة هو الصداقة ، فإن اتجاه هذه الأطراف يكون أكثر مرونة وأكثر استعداداً للتعاون والاتفاق من خلال تقديم بعض التنازلات المتبادلة ، وذلك على خلاف ما يمكن أن يحدث في اطار العلاقات العدائية .

٣ - التوزيع القائم للقوى بين الأطراف التى تدخل في هذه المفاوضات وما يرتبط بذلك من تحديد لحجم الامكانيات الموضوعة في متناول كل طرف أو بصورة أكثر تحديداً ، فإنه في الحالات التى تتميز بوجود اختلال شديد في

علاقات القوى بين طرفين تتعارض مصالحهم يضعف الميل إلى المساومة والتفاوض وبشكل قد يؤدي إلى انعدام هذا الميل أصلاً ، وذلك لسبب منطقي واضح وهو أن الطرف الأقوى لن يكون بحاجة إلى المساومة وإنما يستطيع أن يملئ شروطه بالكيفية التي تخدم مصالحه بصرف النظر عن رد الفعل الذي يحدث بالنسبة لمصالح الطرف الأضعف . كما أن الطرف الأضعف غالباً ما يحجم عن الدخول في هذه المواقف لأنه يعلم مقدماً أن تفاوضه من مركز ضعف نسبي سيجعله الطرف الخاسر في هذه المساومات . وعلى خلاف ذلك فإنه في الحالات التي تكون فيها علاقة القوى بين الأطراف المتفاوضة مبنية على التكافؤ فإن أي من هذه الأطراف لن يقدم على عمل أية مبادرات تعبر عن استعداده للمساومة انتظاراً منه للوقت الذي يجد نفسه معه في مركز قوة أفضل مما يعمل على تحسين وضعه في عملية المساومة .

٤ - التدرج النسبية للالتقاء أو التصادم في مصالح الأطراف المتفاوضة، فكلما اتسعت مجالات الالتقاء في المصالح كانت حافزاً أكبر على المرونة وعدم التشدد ، والعكس صحيح .

٥ - عدد الأطراف الداخلة في نطاق هذه المفاوضات ، فكلما كثرت الأطراف وتعددت المصالح التي تشملها عملية المساومة ، كانت المساومات أكثر توازناً وأدعى إلى تحقيق شكل أفضل من أشكال الاتفاق بين هذه الأطراف ، لأن تعدد الاتجاهات قد يكون من العوامل التي تساعد على تحييد جانب من الضغوط التي تمارسها بعض الأطراف على غيرها بعكس الحال فيما إذا كان عدد الأطراف محدوداً، ففي هذه الحالة تنحو المساومة إلى أن تكون أقل ميلاً إلى التوازن تبعاً للتفاوت في مراكز القوة النسبية للأطراف المشتركة فيها .

٦ - طبيعة المخاطر التي تشتمل عليها المفاوضات ، فهناك حالات يقلب فيها الشعور بالتهديد لبعض المصالح الحيوية ، ومن هنا تكون المساومة حول أوضاع يعتمد أن استمرارها لا يزيل هذا التهديد أمراً غير مقبول بالنسبة للطرف الذي يعنيه التهديد .

وفي حالات أخرى يكون ازدياد التوتر في العلاقات حادا إلى درجة يعتقد معها أن تصاعد هذا التوتر سيعرض العلاقات بين الطرفين إلى مخاطر غير مرغوب فيها وإلى نفس مجموعة المصالح المشتركة بينهما ، في هذه الحالات يزداد الميل نحو المرونة والتساهل .

وعموما يمكن القول بأن ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للطرفين يدفع إلى المرونة في استعدادهما للتفاوض والمساومة في حين أن ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة لطرف واحد منهما تدفع به إلى التشدد وعدم المرونة .

٧ - المهارات التكتيكية في مجال التفاوض ، وخصائص المفاوضين من حيث القدرة على المناورة والاقناع والتأثير وهي عملية تختلف من طرف إلى آخر كما أنها تؤثر في جانب منها على النتيجة النهائية لعمليات المساومة التي تجري بين هذه الأطراف حول مواقف معينة .

٨ - مدى الرغبة التي يبديها كل واحد من الأطراف المتفاوضة خاصة بضرورة التوصل إلى تسوية مشتركة للمشكلات المعلقة بينها .

وليس من الضروري في كل الحالات أن تكون نتيجة المساومات انعكاسا مباشرا لعلاقات القوى القائمة بين أطرافها ، بمعنى أنه ليس من الضروري دائما أن يكون الطرف الأقوى هو الذي يستفيد أكثر من هذه المساومات وبالعكس ، فهناك حالات يستطيع فيها التأثير بالمناورة والاعراض اعطاء بعض الأطراف مزايا تفوق في حجمها امكانياتها النسبية من القوة مقارنة بامكانيات الأطراف الأخرى .

وفي نهاية هذا التحليل قد يكون من المفيد أن نشير باختصار إلى المراحل التي تسلكها المفاوضات بين أطرافها المختلفة ، حتى تكون عناصر الصورة الخاصة بموضوع التفاوض قد اتضحت في أذهاننا على قدر الامكان .

فعادة ما تبدأ المفاوضات وفي ذهن كل طرف أن يحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه بطريقة تقبلها الأطراف الأخرى . وعلى الرغم من ادراك كل

الأطراف لهذه الحقيقة ، وهي أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من المزايا على حساب الآخرين ، إلا أن كل طرف يشعر بأن هناك مصلحة يحصل عليها من خلال الوصول إلى شكل ما من أشكال الاتفاق مع غيره من الأطراف .

ويترتب على ذلك أنه عند بدء المفاوضات يتولى كل طرف الدفاع عن مصالحه وتقديم وجهة نظره بالكيفية التي تستخدم هذه المصالح إلى أقصى حد . ولكن الدفاع عن المصالح بهذا الشكل لا يعنى أن هذا الطرف يتوقع أن تكون النتيجة النهائية للمفاوضات مطابقة لهذا الحد الأقصى من المطالب التي يضعها أمام الأطراف الأخرى في البداية . والفجوة التي تفصل بين الحد الأقصى للمطالب التي يدافع عنها كل طرف وبين الحد المعقول لها ، قد تكون كبيرة إلى حد غير مقبول .

ومع تقدم المفاوضات وعدم استطاعة الوصول إلى تسوية تقرب بين مطالب الأطراف المختلفة يبادر أحد الطرفين أو كلاهما إلى ضغط بعض مطالبه كتعبير عن الرغبة في الوصول إلى اتفاق . وعادة ما تبدأ هذه التنازلات في دائرة المصالح أو المطالب الهامشية ثم تتدرج التنازلات المتبادلة بين الطرفين إلى مجالات أكثر أهمية حتى تقترب المواقف من نقطة التقاء مشترك تستخدم كأساس للاتفاق بين المتفاوضين . وبوجه عام يلاحظ أن التنازلات التي يقدم عليها أى طرف تكون متفقة مع القوة النسبية للمركز الذي يساوم منه .

وبالنسبة للتنازلات والتأثيرات التي تتركها على قدرة الأطراف المختلفة في الوصول إلى اتفاق ، فإن هذه التأثيرات تختلف بحسب الأحوال . فالأثر الذي ينتجه التنازل من جانب طرف يرتبط بتفسير الطرف الآخر للدافع من وراء هذا التنازل . فإذا فسر التنازل على أنه علامة ضعف ، كان ذلك داعياً لهذا الطرف إلى طلب تنازلات جديدة وربما كانت غير مقبولة أو غير ممكنة وهو ما قد يعقد الاتفاق وينتهي بتوقف المفاوضات .

ومن ناحية أخرى فقد يحجم طرف عن عمل تنازلات حتى لا يفسر اتجاهه خطأ بواسطة الطرف الآخر على أنه علامة ضعف ، وبهذا يكون هذا الاتجاه غير المرن والناجم فقط من مخاوف غير مؤكدة داعياً هو الآخر إلى

تصعب القدرة على الاتفاق والوصول إلى حل وسط . أما في الحالات التي لا ينظر فيها إلى هذه التنازلات المتبادلة على أنها ناتجة عن ضعف في مراكز الأطراف التي تقدمها ، فهنا تكون التنازلات الأداة نحو تسهيل الوصول إلى اتفاق.

وفي مجرى عملية التفاوض والمساومات ، يقوم كل طرف بعملية اقناع للأطراف الأخرى ، كأن يحاول اقناعهم بأنهم لم يضعوا في اعتبارهم كل بدائل التصرف الممكنة ، وأن هناك بدائل قد تخدم مصالحهم بشكل أفضل من المواقف التي يتقبلون بها ويصرون عليها . وهذا يتطلب بالتالي شرح كل واحد من هذه البدائل والنتائج التي يحتمل أن يؤثر بها في مصالح الأطراف التي تجري عملية اقناعها بالعدول عن مواقفها الأصلية وتغييرها في اتجاه أو آخر . (٢٢)

وعلى أية حال ، فإنه عندما يخطط أي طرف لسلوكه الذي يتناسب وموضوع المفاوضات ، فإن هذا التخطيط يجب ألا ينعصر في دائرة التكتيكات التي سيتبعها عند التفاوض فعلا ، وإنما يجب أن يأخذ أيضا في اعتباره كل أساليب المناورة التي يمكن القيام بها خارج المفاوضات ويكون لها تأثير مباشر عليها.

الهوامش

- (1) Norman Padelford & George Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, op. cit., pp. 314 - 315.
- (2) حول خصائص الدبلوماسية التقليدية يمكن الرجوع الى :
Harold Nicolson, *The Evolution of Diplomacy*, (Collier Books, New York, 1966); pp. 99 - 125.
Harold Nicolson, *Diplomacy*, (Oxford University Press, New York, 1969), pp. 28 - 40.
J.W. Burton, *Systems, States, Diplomacy and Rules*, (Cambridge at the University Press, 1968), pp. 199 - 204.
- (3) Jack Plano, *Forging World Order*, op. cit., pp. 193 - 196.
Ivo D. Duchacek, *Nations And Men: International Politics Today*, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., N.Y., 1966), pp. 284 - 286.
W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp. 658 - 674.
- (4) يمكن الوثوق على خصائص الدبلوماسية الشمولية في الفصل الخاص بالدبلوماسية في :
Palmer & Perkins, *International Relations*, op. cit.
- (5) W. W. Kulski, op. cit., pp. 660 - 668.
Ivo Duckacek, op. cit., pp. 282 - 283.
- (6) يمكن الرجوع الى مقالة داج همرشيلد التي قدم فيها مفهومه وتصوره لا يعنيه بالدبلوماسية الوثائقية في :
George Lanyi (ed.), *Crisis and Continuity in World Politics*, op. cit., pp. 434 - 437.
Stephen S. Goodspeed, *The Nature and Function of International Organization*, (Oxford University Press, New York, 1967), pp. 220 - 284.
- (7) Ole R. Holsti, *Alliance and Coalition Diplomacy*, in, James Rosenau, *World World Politics*, (The Free Press, New York, 1976), pp. 337 - 373.
- (8) د. اسماعيل صبري مقلد ، الوفاق الدولي ودبلوماسية الالتزام ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت، عدد يناير 1977.
- (9) Soed Jatmoko and Kenneth Thompson, *Cultural Diplomacy*, Rosenau, *World Politics*, op. cit., pp. 404 - 412.

- (10)
- (11)
- (12)
- (13)
- (14)
- (15)
- (16)
- (17)
- (18)
- (19)
- (20)
- (21)
- (10)
- (11)
- (12)
- (13)
- (14)
- (15)
- (16)
- (17)
- (18)
- (19)
- (20)
- (21)

الدبلوماسية : مرجع مختارة

- 1 - Acheson, Dean, Power And Diplomacy, (Harvard Universtiy Press, Cambridge, Mass, 1958).
- 2 - Burton, J.W., Systems, States, Diplomacy and Rules, *op. cit.*
- 3 - Duckacek, Ivo. D., Nations And Men, *op. cit.*
- 4 - Foster, J.W., The Practice of Diplomacy, (Houghton Mifflin, Boston, 1906).
- 5 - Hankey, Maurice, Diplomacy By Conference, (Putnam, New York, 1946).
- 6 - Ikle, Fred, How Nations Negotiate, *op. cit.*
- 7 - Lall, Arthur, Modern International Negotiations, (Columbia University Press, New York, 1966).
- 8 - Landau, David, Kissinger : The Uses of Power, (Houghton Mifflin, Boston, 1973).
- 9 - McCamy, James, Conduct of the New Diplomacy, (Harper & Row, New York, 1964).
- 10 - McDermott, Geoffrey The New Diplomacy and Its Apparatus, (Plume Press, London, 1973).
- 11 - Nicolson, Harold, Diplomacy, *op. cit.*
- 12 - _____, The Evolution of Diplomacy, *op. cit.*
- 13 - Pearson, Leaster, Diplomacy in the Nuclear Age, (Harvard University Press, Cambridge, 1959).
- 14 - Plischke, Elmer, Conduct of American Diplomacy, (Van Norstand, Princeton, N.J., 1950).
- 15 - Randle, Robert, The Origins of Peace : A Study of Peacemaking and the Structure of Peace Settlements, (Free Press, New York; 1973).
- 16 - Spender, Sir Percy, Exercises in Diplomacy, (New York University Press, N.Y., 1970).
- 17 - Thayer, Charles, Diplomat, (Harper, New York, 1959).

الفصل الثالث عشر

الدعاية

- المبحث الأول - الاشتراطات الضرورية للدعاية الفعالة .
- المبحث الثاني - الكيفية التي تقلم بها المادة الدعاية .
- المبحث الثالث - دراسة خاصة عن وسائل الدعاية النازية .
- المبحث الرابع - أمثلة عن دور الدعاية في السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى .

الفصل الثالث عشر

الدعاية

تعتبر الدعاية (Propaganda) من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية ، ودور الدعاية في المجتمع الدولي حديث العهد نسبيا ، ويرجع تقريبا إلى الحرب العالمية الأولى عندما توسعت الولايات المتحدة في تطبيق الأساليب الدعائية التي تخلم مجهودها في هذه الحرب ، وبنهايتها توقف دور الدعاية عند هذا الحد .

أما الاتحاد السوفيتي فيعتبر في رأى الكثيرين أول دولة حديثة تطبق أسلوب الدعاية وعلى أوسع مدى ممكن في الداخل والخارج ، سواء في وقت السلم أو الحرب ، وذلك منذ أن انبثق نظامها الشيوعي إلى حيز الواقع في أعقاب ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ .

ثم حققت الدعاية طفرة هائلة إلى الأمام في عهد ألمانيا النازية ، حتى لقد أصبح الجهاز الدعائي الألماني الذي يديره جوبلز طيلة حكم الرايخ الثالث مثالا وأتمودجا تاريخيا على مدى الشمول الدعائي وفعاليته وعمق تأثيره ، وكذلك كان الحال بشكل أو آخر مع إيطاليا الفاشية .

وبعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدعاية أبعادا جديدة ، وتنوعت ساليبها وتطورت بدرجة ملحوظة حتى أصبحت إحدى واجهات الحرب الباردة محورا خطيرا من محاور الاحتكاك والمواجهة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية .

ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة لتأثير السيامي الدولي ، عدة أسباب منها مثلا : اتساع نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه التقنية والتكنولوجية ، وانتشار التعليم ، وتدعم النزعات الديمقراطية في العالم ،

وتضاعف تأثير العوامل الثقافية والأيدولوجية في استقطاب المشاعر والآراء والاتجاهات عبر الحدود القومية للدول ، الخ . مما يجعل من الممكن النفاذ إلى الرأي العام الخارجى والتأثير في اتجاهاته ، واتخاذ هذا التأثير وسيلة للضغط على الدول والحكومات الأجنبية في المواقف التي تمس مصالح الدولة التي تقدم هذه الدعايات .

ولعل من بين العوامل الأخرى التي تبرز أهمية الدعاية في المجتمع الدولي المعاصر ، ظهور مجموعة كبيرة من الدول التي تنتهج سياسات حيادية أو غير منحازة ، مما يجعلها هدفا رئيسيا للدعايات التي توجهها إليها الدول الكبرى وذلك بقصد التأثير في ميولها واتجاهاتها السياسية على نحو أو آخر .

المبحث الأول

الاشتراطات الضرورية للدعاية الفعالة

هناك عدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على أكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وتمثل هذه في : -

- (أ) البساطة .
 - (ب) قدرتها على جذب الانتباه واثارة الاهتمام
 - (ج) قابليتها للتصديق .
 - (د) صلتها وارتباطها بالجمهور المخاطب بها .
 - (هـ) توافرها وعدم تناقضها .
 - (و) التردد والتكرار المستمر لبعض عناصر هذه الدعاية .
- وفيما يلي شرح لكل واحد من هذه الأبعاد : (أ)

(أ) عنصر البساطة Simplicity

والمقصود بالبساطة الدعائية أن تصاغ المادة الدعائية بأسلوب مبسط ومؤثر في نفس الوقت لأن التعقيد في صياغة المادة الدعائية قد يكون من عوامل الملل

وعدم الاهتمام وهو ما يتج آثارا سلبية في معظم الأحوال ، وقد تقدم المادة الدعائية المبسطة على شكل شعارات مختصرة يسهل حفظها وترديدها . وهذه الشعارات تؤثر في العقل الباطن وبطريقة لاشعورية وهي تغنى عن الدخول في مجادلات سياسية أو اقتصادية أو فلسفية للدفاع عن نظام معين ضد نظام آخر .

ومن أمثلة هذه الشعارات المبسطة ، الشعارات السوفيتية التي تقول : « الرأسمالية الامبريالية » ، و « الرأسماليون تجار الحروب » ، و « النزاع الكامل والشامل للسلاح » و « الدول المحبة للسلام » للدلالة على مجموعة الدول الاشتراكية وغيرها من الدول المعادية للمعسكر الرأسمالي . كذلك فان من أمثلة الشعارات الدعائية التي تطلقها الدول الغربية هي الأخرى شعارات « العالم الحر » دلالة على العالم الغربي ، و « الستار الحديدي » الذي اطلق على الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا بعد الحرب الثانية وحتى موت ستالين ، و « المقاتلين من أجل الحرية » وتطلق على الحركات التي تحاول التخلص من النفوذ السوفيتي في شرق أوروبا ، وهكذا .

(ب) قدرة الدعاية على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام

والدعاية لا يمكن أن تكون فعالة وناجحة إلا إذا توافرت لها عناصر الاثارة والتشويق بحيث تثير في الذي توجه إليه الحافظ على الاستماع والمتابعة ، أى أن الاثارة التي تشتمل عليها المادة الدعائية تعد من عوامل الارتباط والتجاوب النفسى بين من يوجه هذه الدعاية وبين من تصل إليه .

وقد أثبتت التجارب والدراسات الدعائية أن هناك تناسبا طرديا بين عنصر الاثارة وبين ارتباط الدعاية بواقع الجمهور المخاطب بها . فكلما كانت الدعاية أكثر التصاقا وتعبيرا عن هذا الواقع كانت أدعى إلى خلق استجابات نفسية مواتية للغرض الذي تخدمه وتسعى إليه . والعكس صحيح ، فكلما بعدت الدعاية عن اهتمامات هذا الجمهور زادت الحواجز التي تفصل بينه وبين تلك الدعاية الخارجية . وهذه حقيقة سيكولوجية هامة يجب عدم اغفالها عند التخطيط لأي دعاية يراد لها أن تكون ايجابية وفعالة .

أيضا من الأمور التي تزيد من فعالية الدعاية قابليتها للتصديق من قبل الجمهور الذي تحاول الدعاية مخاطبته والوصول إليه والتأثير فيه . فإذا كانت الدعاية قائمة على التضليل والخداع والتغريب ، وإذا ما أُتيح للجمهور المخاطب أن يكتشف الطبيعة الكاذبة لهذه الدعاية فإنه سيرفض عنها بل وربما كانت الاستجابات النفسية التي تولدها مثل هذه الدعاية ، عدائية إلى الحد الذي قد ينتهي بتدمير مركز الطرف الذي يستخدم مثل هذا الأسلوب الدعائي المشبوه .

ولا يجب أن يفهم من هذا أن المادة الدعائية التي تقدم إلى جمهور معين تقوم على كشف كل الحقائق ، فهذا أمر غير متصور ، وإنما يجب أن يكون الانطباع العام الذي تتركه الدعاية على نفسية من مخاطبه هو الاحساس بالثقة والارتياح لا أن يكون الشعور المسيطر هو شعور بالشك في كل ما تتضمنه المادة الدعائية من عناصر أو ما تناوله من أمور ، وبمعنى آخر يجب أن تغلف المادة الدعائية بطابع مقبول يتفق مع مشاهدات الواقع بصرف النظر عن طبيعة الأهداف التي تخدعها هذه الدعاية ، لأنه إذا كانت المادة الدعائية تعكس اتجاهها بينما تؤكد الشواهد العملية اتجاهها آخر ، فإنه يصبح من السهل على الجمهور المخاطب بالدعاية أن يكتشف حينئذ طبيعتها الحقيقية .

(د) صلة الدعاية بالجمهور الذي توجه إليه Relevance

والعامل الآخر الذي يزيد من فعالية الدعاية هو مدى صلتها بالجمهور الذي توجه إليه . وهنا يجب أن تعتمد الدعاية على فكرة التمييز (Discrimination) والمقصود بالتمييز أن يجرى مسبقاً تحديد طبيعة الجمهور (Audience) الذي ستوجه إليه الدعاية وتحليل احتياجاته النفسية والأمور التي تشغله ، وتقرير أيها أكثر حفزا لاهتمامه . وفي ضوء هذا التحليل تجرى دراسة المادة الدعائية واختيار أكثرها اتفاقاً مع هذه السيكولوجية الجماعية وأكثرها استجابة لميولها واتجاهاتها .

ومن هذه الأمثلة أن الدعاية الشيوعية حين تخاطب الدول الحديثة العهد بالاستقلال في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط فإنها غالباً ما تركز على اداة « الامبريالية » ، و« الرأسمالية الاحتكارية » ، و« سياسة مناطق النفوذ » ، و« المصالح الاستعمارية » ، وما إلى غير ذلك من الشعارات التي لا يكاد يخلو منها بيان رسمي أو غير رسمي موجه إلى هذه الدول ، وهي تستغل في ذلك حساسيتها للتدخل الأجنبي ثم أن معظمها صاحبة تجربة مع الاستعمار الغربي .

(هـ) توافق الدعاية وعلم تناقضها Consistency

من بين العوامل التي تكسب الدعاية فعالية خاصة ، مدى توافقها أو عدم تناقضها مع نفسها بشكل واضح . فالتناقض الملحوظ يعد من بين نقاط الضعف التي تدعو إلى التشكيك في المضمون القل لهذه الدعاية . وطبيعي أن هذا التوافق لا يشترط أن يكون تاماً في كل الظروف والمواقف ، ولكن لا بد وأن يكون التكتيك الدعائي منسجماً مع الخطوط الرئيسية البارزة في نمط دعائي معين . فإذا كان هذا النمط الدعائي يقوم مثلاً على الدفاع عن السلام ، فيجب أن تصاغ المادة الدعائية دائماً بشكل يعطى الإيحاء فعلاً بأنها تدافع عن هدف السلام . أما إذا كانت الدعاية تدافع عن السلام في بعض المواقف ثم تظهر بمظهر عدواني في مواقف أخرى ، فإن من شأن ذلك أن يفضح التناقض الكامن في هذا النوع من الدعايات ، وهكذا .

(و) التكرار والترديد المستمر Repetition

بالإضافة إلى ما سبق فإن من بين العوامل الأخرى التي تزيد من فعالية الدعاية الترديد والتكرار المستمر لبعض الجوانب الرئيسية لهذه الدعاية ، ولا يشترط أن يأخذ الترديد والتكرار المستمر طابعاً نمطياً واحداً ، وإنما قد تختلف الوسيلة كأن تكون في شكل مقروء أو مسموع أو منظور ، والمهم هو أن يؤدي التكرار في النهاية إلى ترك انطباعات عميقة في نفسية من يتلقى هذه الدعاية .

وهناك من خبراء الدعاية من ينحون إلى التأكيد بصفة خاصة على أهمية عامل التردد أو التكرار الدعائي ويعتبرونه أساسا ضروريا لدعم تأثير كافة الجوانب الدعائية الأخرى ، وهم ينظرون إلى عامل التكرار المستمر على أنه بمثابة تثبيت للأيحاءات والانطباعات التي تحاول الدعاية خلقها لدى الجمهور المستهدف بها .

المبحث الثاني

الكيفية التي تقدم بها المادة الدعائية

تنوع الكيفية التي تقدم بها المادة الدعائية للجمهور المخاطب أو المستهدف بها ، ويمكن حصر الأساليب الرئيسية المستخدمة في صياغة المادة الدعائية فيما يلي : (٢)

١ - الأسلوب الاخبارى أو الاعلامى (Information) :-

والمقصود بالأسلوب الاخبارى أو الاعلامى في الدعاية هو تقديم المادة الدعائية في صورة مادة اخبارية أو اعلامية ويترك للمستمع أو للقارئ مهمة استنتاج مغزى أو دلالة لهذه المادة أى أن عبء تفسيرها وتفهمها واستيعابها بشكل أو آخر يقع على عاتق من يتلقى المادة الاخبارية وليس على من يقدمها . وهذا الأسلوب شائع الاستخدام في الدول الأنجلو أمريكية وتستخدمه كآداتها الرئيسية في الاتصال والدعاية السياسية ، ومن ذلك المادة التي كانت أمريكا تقدمها خلال الحرب العالمية الثانية وأطلقت عليها استراتيجية الحقيقة (Strategy of Truth) ، وتتولى هذه المسئولية الآن وكالة المعلومات والأنباء الأمريكية . وفي بريطانيا تقوم بها هيئة الاذاعة البريطانية (BBC) من خلال الأخبار التي تذيعها وما يرافق ذلك من تعليقات وتحليلات سياسية.

٢ - أسلوب التحريف والتشويه عن طريق الاختيار المتحيز لبعض العناصر مع اغفال البعض الآخر :

وعملية التحريف أو التشويه (Distortion) الذي يجرى للمادة الدعائية أمر شائع كذلك ، والهدف منه هو التلاعب بالرأى العام الخارجى في موقف

معين ، أى أن التحريف يخدم أغراضا تكتيكية معينة تهم الدولة التى تعتمد إلى هذا التلاعب . وقد اتبعت ألمانيا النازية هذا الأسلوب الدعائى الفاضح من خلال التأكيد على أن الكذبة الكبير (Big Lie) تكون أكثر تأثيرا من الكذبة الصغيرة .

وفي مثل هذا النوع من التكتيك الدعائى تقوم أجهزة الدعاية الخارجية بمحذف بعض العناصر من المادة الدعائية والمبالغة أو التضخيم فى أهمية عناصر أخرى وتقديمها على شكل شحنة عاطفية يصعب تكذيبها بالدليل المادى القاطع .

وهذا التكتيك الدعائى تكون وجهته الرئيسية احراج مركز الطرف الذى تستهدفه هذه الدعاية والتأثير فى اتجاهاته وخلق ضغوط خارجية تساعد على احداث هذا التأثير بالشكل وبالسرعة المطلوبة .

٣ - أسلوب الدعاية الخفية أو الدعاية المقنعة Covert Propaganda :-

كثيرا ما تأخذ الدعاية شكلا مقنعا أى أنها تستتر وراء واجهات معينة ويكون هدفها الترويج للأكاذيب وانصاف الحقائق . فقد يحدث فى بعض الحالات أن تقوم الحكومات الأجنبية بشراء بعض الصحف أو وكالات الأنباء فى الدول الأخرى حتى تسهل لها السيطرة على المسالك التى تنفذ منها المادة الدعائية ويمكنها حينئذ تلوينها وتحريفها وطبعها بالتحيز المطلوب وعلى النحو الذى يساعدها فى النهاية على التأثير فى اتجاهات الرأى العام الذى تستهدفه الدعاية بالشكل الذى يخدم أهدافها ومصالحها .

كذلك فقد تأخذ هذه الدعاية المقنعة شكل انتاج أفلام خاصة ذات أهداف سياسية معينة مع اغفال مصدر أو مركز انتاجها ، وعرضها فى بعض الدول وذلك أيضا من أجل التأثير فى اتجاهات الرأى العام وأفكاره .

ومن الأساليب الأخرى المتبعة فى هذا الشكل من أشكال الدعاية الخفية أو المقنعة ادراج بعض المواد الاخبارية فى ثنايا ما تقدمه أجهزة الصحافة والاعلام ويكون القصد من ذلك شد الجمهور إلى موضوع معين أو تحويل اهتمامه عن موضوع بذاته . كما قد تستغل المؤتمرات الصحفية فى بعض الدول التى توجه

إليها الدعاية في طرح أسئلة معينة ، ويكون القصد من اثارها هو أيضا جذب الانتباه إلى الموضوعات التي تعنى الدولة التي تبني هذا الأسلوب الدعائي .

وفي حالات أخرى تتخذ الدعاية الخفية شكل انشاء أجهزة اخبارية مهمتها الاساءة إلى الأجهزة الاخبارية ذات السمعة المعروفة وذلك بانارة الشكوك حولها في محاولة لهدمها واستقطاب الجمهور الذي اعتاد أن يتعامل معها .

٤ - الأسلوب القائم على استعمال النزعات المثالية لدى الجمهور المخاطب بالدعاية :

وهذا الأسلوب الدعائي الذي يعتمد على استعمال النزعات المثالية (Appeals to Idealism) غالبا ما يكون موجها إلى قطاعات معينة من الرأي العام في الدولة التي تستخدم هذه الدعاية هي مواجهتها أو ضدها وغالبا ما تكون قطاعات الشباب والطلاب هي أكثر قطاعات المجتمع استجابة لهذه النزعات المثالية لأن قيمها تكون في العادة أكثر بساطة وبراءة من قيم الأجيال المتقدمة . ومن هنا يكون التأثير فيها بهذا الأسلوب الدعائي أسهل وأجدى بكثير من غيره من الأساليب الدعائية المعروفة .

٥ - الأسلوب الدعائي القائم على تقويم الفكر واصلاحه في اتجاه محدد -: (Thought Reform Propaganda)

ويستخدم هذا الأسلوب الدعائي في الدول الشيوعية بشكل خاص ، ويقوم في أساسه على محاولة خلق الاحساس لدى من يخاطبون به بأن الأفكار التي يعتقدون فيها خاطئة وتتطلب تقويمها واصلاحها .

والصين الشيوعية بالذات هي أكثر دول العالم انتهاجا لهذا الأسلوب الدعائي ، وهي لم تطبقه فقط ضد الولايات المتحدة والدول الغربية ، وانما ضد الاتحاد السوفيتي أيضا وذلك باتهامه بالتحريفية وخيانة قضية الثورة البروليتارية العالمية ، وهي ترمى من وراء ذلك إلى تعميق الشعور لدى من يتلقون هذه المادة الدعائية بأن الصين أكثر ولاء وحرصا على سلامة العقيدة الماركسية من السوفيت ، الأمر الذي يدفعهم بالتالي إلى تأييد الخط الصيني والابتعاد عن الخط السوفيتي ، وهكذا .

المبحث الثالث

دراسة خاصة عن وسائل الدعاية النازية

نظرا للأهمية الخاصة التي يعلقها الكثيرون من خبراء الدعاية على الأساليب التي طبقتها أجهزة الدعاية النازية باعتبارها أضخم الأجهزة وأحدثها وأكثرها تطورا وأبعدها تأثيرا في الفترة التي استخدمت فيها ، فاننا سنحاول هنا أن نشرح أهم المبادئ التي ارتكزت عليها هذه الآلة الدعائية الجبارة التي اقترنت باسم جوبلز Gobbels وزير الدعاية في الرايخ الثالث والذي لخص هذه المبادئ فيما يلي : -

(١) أن القائمين على رسم الاستراتيجية الدعائية يجب أن يكونوا على صلة مستمرة بأجهزة المخابرات في الدولة حتى تتوافر لهم المعرفة الكاملة بكل تفاصيل الوقائع والأحداث الجارية وكذلك التعرف على الاتجاهات التي تسود في مختلف قطاعات الرأي العام الذي ستركز الدعاية على محاولة التأثير فيه سياسيا وفكريا ونفسيا . وبدون هذا الارتباط بين أجهزة الدعاية وأجهزة جمع المعلومات يتعثر إيجاد التوافق المطلوب بين الدعاية وأسلوب الاتصال من جهة وبين الأحداث والرأي العام من جهة أخرى . وستبقى هناك باستمرار فجوة ناتجة عن عدم الالمام بكل أبعاد المواقف التي تتناولها التحليلات الدعائية المبدئية والتي تمثل الأساس نحو تصميم استراتيجية دعائية متكاملة وفعالة في نفس الوقت .

(٢) أن التخطيط للدعاية وسلطة التنفيذ يجب أن ينحصران في سلطة مركزية أو في جهاز مركزي واحد لأن ذلك هو الذي يضمن عدم الوقوع في التناقضات الناتجة عن تعدد الأجهزة الدعائية في الدولة الواحدة .

وفي إطار هذا الوضع يكون الجهاز المركزي مسئولاً عن إصدار كافة التوجيهات الدعائية ذات الصلة بالسياسة الخارجية للدولة كما أنه هو الذي يمدد طبيعة المعارك الدعائية ، والظروف التي تبدأ فيها وكيفية التصاعد بها لمضاعفة

الضغط النفسى الذى يمارس على الطرف الذى تدار تلك المعارك ضده ، أو من الناحية الأخرى ، كيفية تخفيف حدتها إذا ما توفرت مؤشرات تدل على أن تقليل الشحنة الدعائية سيتج لدى الطرف المستهدف بالدعاية رد فعل أقرب إلى تحقيق الهدف المنشود من وراء الدخول في تلك العمليات أصلا . كذلك فإن هذا الجهاز الدعائي المركزى هو الذى يقرر متى يتم إيقاف الحملات الدعائية إذا كان الغرض منها قد تحقق بالكامل .

ويدخل ضمن مسؤوليات هذا الجهاز أيضا ، اختيار الكيفية التى تعرض بها الأحداث للجمهور الخارجى المخاطب بالدعاية ، وانتقاء الوقائع التى يجب التركيز عليها وتلك التى يجب تجاهلها ، وذلك كله بهدف تركيز اهتمامات الرأى العام في اتجاهات معينة أو لتحويل أنظاره عن موضوعات ليس من المصلحة استمرار انشغاله بها .

(٣) أن التخطيط لتصرف معين يجب أن يكون قائما منذ البداية على تحليل الآثار والنتائج الدعائية التى يمكن أن يخلقها هذا التصرف ، أو بعبارة أخرى فإن المبادرة إلى تنفيذ اجراء سياسى معين يجب أن تكون نابعة من التقييم الشامل المسبق لما يمكن أن يعود به على الدولة من مزايا دعائية تخدم أغراض السياسة التى تتبناها في مواجهة الآخرين وليس العكس ، بمعنى أن يقترح هذا الاجراء السياسى وينفذ دون تقييم مبدئى لآثاره النفسيه والدعائية اعتمادا على أن أجهزة الدعاية تستطيع في مرحلة لاحقة أن تنتج بوسائلها الخاصة ردود الفعل النفسية المطلوبة . والسبب هو أن طبيعة التصرف والأسلوب الذى ينفذ به ربما لا يسمحان بمجال واسع للمناورة الدعائية . وهذا هو الفارق بين التخطيط الدعائى والتبرير الدعائى الذى هو محدود بطبيعته .

(٤) أن هدف الدعاية يجب أن يكون موجها أساسا وبالدرجة الأولى إلى التأثير في سياسات الخصم وسلوكه ، فالدعاية في رأى جوبلز تعتبر ذراع الحرب ، فهى إلى جانب كونها قادرة على تدمير معنويات الخصم واصابته بالذعر والشلل النفسى فإن في استطاعتها أيضا أن تؤثر وبشكل حاسم في سياساته وسلوكه ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال واحد أو أكثر من التكتيكات الأربعة الآتية : -

(أ) التستر على المعلومات الحيوية التي يمكن أن تستفيد منها أجهزة جمع المعلومات في الدولة المعادية ، ومن أمثلة ذلك ما فعلته ألمانيا النازية في الحرب الثانية إذ فرضت رقابة صارمة على كل التقارير التي كانت تشير إلى الكفاءة المنخفضة للأسلحة السوفيتية حتى لا يكون في نشر هذه التقارير لفتاً لأنظار السوفيت وحافزاً لهم على تطوير أسلحتهم ، وكذلك فرضت الرقابة على خطط ألمانيا بشأن استخدام بعض الأسلحة السرية وهكذا .

ب- التوسع في ترويج الدعايات ذات النغمة والمضمون الذي من طبيعته أن يجبر الخصم على التفكير بجدية فيه واجراء استنتاجات بشأنه . ويخدم هذا التكتيك الدعائي في ردع العدو عن التفكير في أمور معينة أو الاقدام على مخاطر معينة ، كما قد يجبره على تغيير تفكيره واتجاهاته وفقاً لما تريده وترمي إليه هذه الأجهزة الدعائية .

ج- توجيه الدعاية بطريقة تورط الخصم في كشف بعض الحقائق الحيوية عن نفسه ، فقد يمد العدو نفسه محرّجا من كثرة الحصار الدعائي المضروب حول تصرفاته وسياساته ، ولذا فانه قد يضطر تحت محاولة الخروج من هذا الحصار النفسي والدعائي إلى كشف بعض الحقائق التي تحدد أوضاعه مقارنة بأوضاع خصمه .

د - تقادى التعليق أو الاشارة إلى تصرفات يقدم عليها العدو وتنطوي على مزايا من وجهة نظر مصالح الدولة التي توجه تلك الدعاية ، وذلك لأن الاشارة إليها أو تشجيعها سيكشف فوراً عن الأسباب التي تدفع إلى تشجيعها والتحمس لها من جانب الخصم مما قد ينتهي بتغييرها والعدول عنها .

(هـ) أنه لكي تحقق الدعاية أقصى تأثير لها ، فانها لا بد وأن تكون قادرة على اثارة الجمهور الذي توجه إليه . كما يجب أن تكون الدعاية قابلة للتصديق لأن عدم ارتكازها على أساس كاف من الحقائق الواضحة يعرض سمعتها للانهيار بالنسبة لمن تستهدف هذه الدعاية التأثير فيهم .

(٦) أنه يجب استخدام جزء من المادة الدعائية للعدو في التقليل من نفوذ هذا العدو وبالتالي تدعيم الأهداف الدعائية للدولة .

وهذا الأسلوب الدعائي لا يعكس استراتيجية دعائية دفاعية في مواجهة الدولة المعادية ، وإنما يعبر عن استراتيجية دعائية هجومية بالدرجة الأولى لأنها تحاول ضرب العدو وتدمير معنوياته والتأثير على نفسية الرأي العام فيه من خلال المقارنات التي تجرى بين ما تردده أجهزته الدعائية وبين ما يحدث على أرض الواقع . ومثل هذه الاستراتيجيات الدعائية الهجومية تؤدي إلى تشكيك الرأي العام في دولة الخصم في أجهزة الدعاية التي تنطق باسم دولتهم ويؤدي ذلك بالتالي إلى تحول نفسى في جانب دعاية الدولة الأخرى .

(٧) ترديد بعض المواد الدعائية مع اغفال مصادرها (Black Propaganda) إذا كان في ذكر هذه المصادر ما يسبب إلى الثقة في هذه الدعاية ويؤثر على قابليتها للتصديق ، وقد يستخدم هذا التكتيك الدعائي في مواجهة الاشاعات المضادة التي يطلقها العدو لأن تكذيب تلك الشائعات عن طريق تحديد بعض المصادر التي يرجع إليها في هذا التكذيب قد تكون دافعا بالعدو إلى التشكيك في هذه المصادر مما يضعف من المركز الدعائي للدولة في مواجهة خصومها .

(٨) أن التخطيط الدعائي يجب أن يقوم على التوقيت الدقيق والمناسب وتوقيت الدعاية مسألة بالغة الأهمية إذا ما أريد للدعاية أن تحقق فاعليتها المنشودة لدى الطرف الذى تخاطبه .

واختيار التوقيت المناسب يدخل ضمن مسؤولية خبراء الدعاية الذين يقع عليهم عبء التخطيط لكل عنصر من عناصرها بما في ذلك بالطبع تحديد اطارها الزمني الملائم . ومن بين الأسس الرئيسية التي يبنى عليها عامل التوقيت للدعاية :-

أ - أن الاتصال الدعائي يجب أن يصل إلى الجمهور المخاطب قبل أن تصله الدعايات الأخرى المعادية .

ب- أن المعارك والحملات الدعائية يجب أن تبدأ حيث تكون كل الظروف النفسية والخارجية مواتية تماما لها .

ج - أن ترديد بعض النغمات الدعائية يجب أن يستمر حتى الوقت الذى يتبين فيه أن استمرار ترديدها ينال من فعاليتها بصورة سلبية .

(٩) أن الدعاية في محاولتها مضاعفة تأثيرها يجب أن تركز على استخدام العبارات والشعارات المتميزة . وقد أكد جوبلز على القيمة الهائلة للشعارات في مجال التأثير النفسى والفكرى لدى الأطراف المعادية . وفي رأيه أنه لكي تحقق الشعارات تأثيرها المطلوب فإنها يجب أن تأخذ في اعتبارها ما يلي : -

أ - أن تكون هذه الشعارات قادرة على انتاج استجابات نفسية مواتية لدى الجمهور الذى تطرح عليه أو تخاطب به .

ب- وأن تكون بسيطة في صياغتها بحيث يسهل ترديدها وحفظها دون جهد أو معاناة .

(ج) وأن يكون في الامكان استعمالها مرات ومرات على فرض أن طبيعة المواقف تسمح بمثل هذا التكرار .

د - وأن الشعارات يجب ألا تكون من النوع الذى يترد في النهاية إلى الدولة التى تطلقها وتصيها بالضرر أو كما يطلق عليها
(Boomerang - Proof)

المبحث الرابع

أمثلة عن دور الدعاية في السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى

(١) الدعاية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية : -

ترجع أهمية الدعاية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة واشتداد حدة الحرب الباردة بين العالمين الشيوعي والرأسمالي وبسبب إقامة الكومنفرم الجهاز الرئيسي لتنسيق الدعاية بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الجدد في منطقة شرق أوروبا.

وكان أول الأجهزة التي أنشئت في الولايات المتحدة للترويج للدعاية الأمريكية في الخارج ، هو مكتب الاعلام الدولي والشئون الثقافية (Office of International Information and Cultural Affairs) وكان ذلك في عام ١٩٤٦ ، وهذا المكتب كان يتبع وزارة الخارجية الأمريكية وكان الاشراف المباشر عليه يتم بواسطة مساعد وزير الخارجية لشئون العلاقات العامة .

وفي يناير ١٩٤٨ أعيد تنظيم مكتب الاعلام الدولي والشئون الثقافية تحت اسم جديد هو مكتب الاعلام والتبادل الثقافي الذي خصصت له اعتمادات مالية نفى باحتياجاته ، إلا أن مفهوم الكونجرس لطبيعة عمل هذا الجهاز الدعائي دعا به مرة أخرى إلى تقسيمه إلى جهازين منفصلين هما : مكتب الاعلام الدولي (OIL) الذي كان يدخل في اختصاصه الخدمات الاذاعية والصحفية والسينمائية ، ومكتب التبادل الثقافي (OEX) ويدخل ضمن اختصاصه الاشراف على برامج التبادل التعليمي والمكتبات الأمريكية في الخارج وغير ذلك من المؤسسات الأمريكية العاملة في حقل الثقافة في الدول الأجنبية .

والحقيقة ، و كما رأينا ، فان هذه الأجهزة الدعائية كانت خاضعة باستمرار لسلسلة من اجراءات التغيير واعادة التنظيم . ففي عام ١٩٥٢ أنشئت هيئة الاعلام

الدولى (International Information Administration) التى أبقى
على تبعيتها كما كان الحال من قبل لوزارة الخارجية الأمريكية ، واستمر هذا
الوضع عاما كاملا حين وافق الكونجرس على مشروع الرئيس أيزنهاور الذى
هدف إلى انشاء وكالة مستقلة للاعلام تحمل محل هيئة الاعلام الدولى المشار
إليها . وكان هذا يعنى فى التحليل الأخير فصل أجهزة الدعاية عن أجهزة
صنع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة .

وقد تبلور مفهوم عمل الوكالة الأمريكية للأبناء فى الخطوط العريضة التى
أساسها الرئيس الأمريكى جون كينيدي فى عام ١٩٦٣ حين حدد مهامها بأنها
العمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال : -

أ - التأثير فى اتجاهات الرأى العام فى الدول الأجنبية وذلك باستخدام
كل وسائل الاتصال الممكنة ومنها الاتصالات الشخصية والاذاعات والمكتبات
ونشر المطبوعات وتوزيعها وأيضا من خلال الصحف والسينما والتلفزيون
والمعارض وبرامج تعليم اللغة الانجليزية ، الخ .

ب - تقديم المشورة للرئيس الأمريكى ومثليه فى الخارج ولمختلف
الوزارات والوكالات المعنية حول الدلالات الصريحة والضمنية للرأى العام
الخارجى ازاء السياسات الأمريكية والتصريحات التى تصدر عن المسئولين فيها .

ويراعى فى كل الظروف والأحوال ، أن يكون الهدف من نشاط هذه
الوكالة الأمريكية للأبناء العمل على حشد أكبر قدر من التأييد العالمى لفكرة
وجود مجتمع دولى ينعم بالحرية والسلام ، ومن ناحية أخرى ، تقديم الولايات
المتحدة للعالم الخارجى على أنها الدولة القوية الديمقراطية الديناميكية المؤهلة
لزعامة المجتمع الدولى وصولا به إلى أهدافه فى الحرية والديمقراطية والأمن .
وأخيرا ، فضح كل المحاولات المعادية التى ترمى إلى تشويه وتخريب أهداف
السياسة الخارجية الأمريكية ، كان هذا باختصار تصور كينيدي لطبيعة
المسئولية الملقاة على عاتق هذا الجهاز من أجهزة الدعاية الأمريكية الموجهة للخارج

ولتحقيق تلك المسئولية تحفظ الوكالة بما يقرب من مائتين وخمسين فرعا لها في أكثر من مائة دولة أجنبية . وأبرز نشاطات هذه الدعاية الأمريكية الرسمية يتجلى في قطاع الاذاعة التي هي مسئولية صوت أمريكا (VOA) التي تذيع حوالى سبعمائة وستين ساعة أسبوعيا بست وثلاثين لغة مختلفة من مائة محطة ارسال في الولايات المتحدة والخارج ، كما تقوم صوت أمريكا بتقديم برامج وتقارير اذاعية من اعدادها للعديد من المحطات الاذاعية المحلية في دول كثيرة من العالم . ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تستعمل برامج صوت أمريكا هذه بواسطة ما يقرب من ألف وثلاثمائة محطة ارسال محلية . وترسل اذاعات صوت أمريكا على الموجة القصيرة من الفلين واليونان وألمانيا الغربية ومن القاعدة الأمريكية في أوكلاند باليابان . أما الاذاعات الموجهة إلى شرق أوروبا فهي تذاع من برلين الغربية وهوف وبافاريا ، هذا عدا الاذاعات الموجهة إلى أفراد القوات المسلحة الأمريكية في أوروبا وهذه تذاع أيضا من ألمانيا . وهذه الاذاعات يستمع إليها عدد كبير من المواطنين الأوربيين بجانب الجمهور الذي تستهدفه أساسا .

وبجانب الاذاعات التي توجه من صوت أمريكا فهناك أيضا الخدمات التلفزيونية التي تقدم منذ عام ١٩٥٩ والتي تزود ببرامجها حوالى ألفي محطة لارسال تليفزيوني في ما يقرب من سبع وستين دولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرقين الأقصى والأوسط وأفريقيا ، وبعض هذه البرامج التليفزيونية يتم اخراجه بما يتمشى مع النوق الوطني العام في هذه الدول وأحيانا ما تسجل هذه البرامج بلغاتها القومية .

وبلى هاتين الوسيلتين من وسائل الدعاية الأمريكية الرسمية الدور الذي تقوم به المكتبات والمراكز الثقافية والمعارض الأمريكية الثابتة والمتنقلة في الدول الخارجية . فللولايات المتحدة مثلا حوالى مائة وثمانين مكتبة في حوالى ست وثمانين دولة أجنبية . وفي عام ١٩٦٣ وحده على سبيل المثال ، قامت وكالة الأنباء الأمريكية بتنفيذ برنامج لترجمة الكتب الأمريكية إلى بعض اللغات الأجنبية ووزعت ما يقرب من سبعة ملايين نسخة منها ، وذلك بالإضافة إلى أكثر من مليوني كتاب وزعت باللغة الانجليزية على كثير من الشخصيات والمؤسسات البارزة في هذه الدول .

ولا يمكن اغفال الأهمية الخاصة التي تؤديها صناعة السينما لأغراض الدعاية الأمريكية ، ونقصد بذلك الأفلام التي تنتج وتخرج خصيصا لحساب وكالة الأنباء الأمريكية ، فقد وصل عدد اللغات التي أخرجت بها بعض هذه الأفلام إلى أكثر من خمسين لغة أجنبية وبعضها يصور في أمريكا نفسها بينما يصور بعضها الآخر في البيئات الأجنبية وبممثلين محليين وتقوم الوكالة الأمريكية للأنباء بتشغيل حوالي مائة مكتبة لعرض هذه الأفلام في الخارج .

ويتبع وكالة الأنباء الأمريكية القسم الخاص بخدمات الصحافة والمطبوعات ويقوم هذا القسم بامداد الصحف والمجلات في الخارج بآلاف الصحف والمطبوعات والنشرات الاخبارية كما يقوم باصدار نشرة اخبارية يومية مطولة إلى أكثر من مائة مركز في حوالي مائة دولة في الخارج . وفي عام ١٩٦١ مثلا وزعت خدمات الصحافة حوالي ثمانية عشر مليون نشرة مطبوعات في الدول الأجنبية . وبالإضافة فهي تصدر عددا من المجلات المصورة مثل مجلة أميركا (America) التي تصدر باللغتين الروسية والبولندية ، ومجلة الحياة في أمريكا التي تصدر باللغة العربية ، فضلا عن النشرة المعروفة (News Review) التي تصدر باللغتين الإنجليزية والعربية ، ونشرة (Free World) التي تصدر في مانيسلا بالفلبين بشمانية لغات مختلفة .

وقد بلغت قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لوكالة الأنباء الأمريكية في فترة الستينات حوالي مائة مليون دولار مثلما تحدده التقديرات الرسمية ، وان كان البعض يرتفع بهذا التقدير إلى أكثر من ثلاثمائة مليون دولار سنويا. (٤)

(٢) الدعاية كأداة للسياسة الخارجية البريطانية :

أما عن الدعاية وأهميتها كأداة للسياسة الخارجية البريطانية فإنها تلعب هي الأخرى دورا مهما ويعكس هذه الأهمية التقرير الذي كانت قد كلفت لجنة دروجيدا (Drogheda Committee) بتقديمه عن أهمية الاعلام والدعاية الخارجية التي تتولاها هيئات مختلفة مثل وزارة الخارجية ووزارة شئون الكومنولث ووزارة المستعمرات ومجلس التجارة والمكتب المركزي للاعلام وهيئات الاذاعة البريطانية والمجلس البريطاني (British Council) .

وقد قدم تقرير اللجنة إلى البرلمان البريطاني في ابريل عام ١٩٥٤ وجاء في القسم الثالث منه « أن الخدمات الاعلامية يجب النظر إليها على أنها جزء لا يتفصل عن الجهاز الدبلوماسي لأي دولة كبرى ، وهدف الخدمات الاعلامية في المدى الطويل يتركز في دعم الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة . ويجيء ضمن هذه الأهداف كسب الحرب الباردة ، وتوطيد علاقات بريطانيا بملفاتها الأوربيين ودول الكومنولث ، وكذلك كشف أعداء بريطانيا الخطرين في المجتمع الدولي . »

وعرض التقرير المذكور فيؤكد أنه لا يمكن للدعاية أن تكون بديلا للسياسة كما لا يجب النظر إليها على أنها بديل للقوة العسكرية أو الكفاءة الاقتصادية أو الاستقرار المالي . فالدعاية قد تفلح في التسر على ضعف الدولة إلى حد ما ولكن تأكيدها لجوانب قوتها لا يمكن أن يكون قابلا للثقة والتصديق ما لم تكن عناصر هذه القوة قائمة فعلا . وكما أنه من السهل أحيانا التقليل من قيمة الدعاية ، فإنه يصبح من الممكن بالمقابل المبالغة في هذه القيمة ، بمعنى أنه إذا كانت أهمية الدعاية ثانوية أو محدودة في بعض المواقف فإنها في حالات أخرى قد تكون بمثابة الخط الفاصل بين نجاح الدبلوماسية وفشلها ، ولهذا فإن دولة كبرى لها ارتباطات عالمية متشعبة مثل بريطانيا يجب ألا تبخل على هذه الأجهزة الاعلامية والدعاية بما هي في حاجة إليه من امكانيات مادية . (٥)

وقد رفضت لجنة دروجيدا اعادة انشاء وزارة بريطانية متخصصة للاعلام على نحو ما كان قائما حتى عام ١٩٤٦ ولكنها بدلا من ذلك اقترحت انشاء تنظيم معقد التركيب يقوم بهذه المهمة ويتكون من وزارة الخارجية ووزارة شؤون الكومنولث ووزارة المستعمرات ووزارة الخزانة ، وللتسيق بين الأنشطة الدعاية التي تمارسها هذه الأجهزة أنشئت اللجنة الرسمية (Official Committee) التي تضم في عضويتها بعض الوزراء وذلك لحسم المشاكل التي قد تنشأ بسبب التعارض أو التداخل في الاختصاصات .

على أن أشهر الأجهزة العاملة في حقل الدعاية البريطانية هي هيئة الاذاعة البريطانية التي تقدم النشرات الاخبارية والتحليلات السياسية لكبار الكتاب

والمعلقين والتي توضح وجهة نظر بريطانيا فيما يجرى من أحداث وهي عملية لها أهميتها البالغة من وجهة النظر الدعائية حيث أنها لا تكفى بتقديم المادة الاخبارية في قالب مجرد وإنما تضيف إليها تحليلاً الخاصة التي تخلع عليها مغزى معيناً يؤثر في عقلية المستمع وشعوره ويحدد الكيفية التي يسوعب بها الأخبار التي يتلقاها عن طريق هذه الأجهزة .

وحتى عام ١٩٦٣ كانت البرامج الموجهة للاذاعة البريطانية التي تقدم بالانجليزية وبأربعين لغة أخرى ، تسمع في العالم كله ، وبلغت ساعات الارسال حوالي ست وثمانين ساعة يوميا وقد قسمت هذه الاذاعات الموجهة الى سبعة أنواع من الخدمات هي :

١ - الخدمات الاذاعية فيما وراء البحار وتذاع بالانجليزية وهي موجهة لدول الكومنولث والمستعمرات والرعايا البريطانيين المقيمين في الخارج .

٢ - الخدمات الاذاعية الأوروبية التي تقدم بلغات دول أوروبا الشرقية وبعدد آخر من اللغات التي أهمها الفرنسية والألمانية والأسبانية والبرتغالية والتركية واليونانية والعبرية والفنلندية والابطالية والعربية .

٣ - الخدمات الاذاعية لدول أمريكا اللاتينية وتقدم باللغتين الأسبانية والبرتغالية .

٤ - الخدمات الاذاعية لدول الشرق الأوسط .

٥ - الخدمات الاذاعية لدول الشرق الأقصى وتقدم باللغات الصينية والأندونيسية والبورمية والتايلاندية والفرنسية .

٦ - الخدمات الاذاعية الموجهة بصفة خاصة للهند والباكستان وسيلان .

٧ - الخدمات الاذاعية الموجهة لأمريكا الشمالية وتغطي كل من الولايات المتحدة وكندا .

وتتمتع هيئة الاذاعة البريطانية بسمعة جيدة في هذا المجال ويرجع ذلك إلى الثقة التي يحس بها المستمعون فيما تقدمه من برامج وما تذيعه من أخبار .

(٣) الدعاية كأداة للسياسة الخارجية السوفيتية -

تلعب الدعاية دورا مؤثرا وهاما جدا في السياسة السوفيتية وتعتبر إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها ، وقد بدأ ذلك واضحا واضحا منذ قيام الثورة البولشفية في روسيا في أكتوبر عام ١٩١٧ .

وإدراكا لأهمية الدعاية في السياسة الخارجية السوفيتية فقد عهد بتوجيهها والإشراف عليها إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، أما عن الأجهزة المتخصصة في هذه العمليات الدعائية فعديدة ومنها على سبيل المثال ما يعرف بالقسم الأجنبي والأقسام أو الوكالات المتخصصة في الشؤون العلمية والثقافية والاقتصادية ، ثم وهذا هو الأهم قسم الدعاية الذي يسمى Agitprop والذي يعتبر بمثابة المكتب التنفيذي للحزب الشيوعي السوفيتي في مسائل الدعاية المحلية والخارجية ، ويقوم هذا الجهاز بدور التخطيط والتوجيه والرقابة على كل الأجهزة الشيوعية العاملة في المجال الدعائي في إطار التوجيهات السياسية التي تصدر عن اللجنة المركزية للحزب .

وحتى عام ١٩٥٧ كان قسم الدعاية المذكور يقوم بالإشراف الكامل على هيئة كل الاتحاد للعلاقات مع الدول الأجنبية (VOKS) التي ألغيت واستبدلت بما يعرف ببلجنة الدولة للعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية . وهذه اللجنة وإن كانت تعمل تحت الإشراف العام لوزارة الثقافة إلا أنها مسئولة مباشرة أمام مجلس الوزراء السوفيتي . وفي عام ١٩٥٨ أنشئ جهاز آخر هو «رابطة كل الاتحاد لمجتمعات الصداقة» الذي يعمل تحت إشراف السلطات المختصة في الحزب الشيوعي السوفيتي .

ورابطة مجتمعات الصداقة هذه تعمل في ظل الشعار الذي أطلقته الدعاية السوفيتية عما يسمى بالإنسانية الجديدة (New Humanism) ، ولها اتصال بالمجتمعات الخارجية . وتسد الرئاسة الشرفية لمجتمعات الصداقة إلى الأفراد

البارزين في المجالات العلمية والثقافية والفنية ، ومن ذلك مثلا أن ايليا اهرينج -
الأديب السوفيتي الذائع الصيت - كان رئيسا لجمعية الصداقة السوفيتية الفرنسية ،
وهكذا . وفي الاتحاد السوفيتي اليوم عشرات من جمعيات الصداقة مع الدول
الأجنبية .

ومن أهم أجهزة الدعاية السوفيتية الخارجية ، الأحزاب الشيوعية في الدول
الأجنبية وهي الأحزاب التي تتلقى التوجيهات الدعائية من القسم الأجنبي
المستول أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . وتقوم هذه الأحزاب
بمهامها الدعائية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، بالنيابة عن الاتحاد السوفيتي
باعتباره زعيما للحركة الشيوعية العالمية .

وإلى جانب الأحزاب الشيوعية توجد تنظيمات غير شيوعية ولكنها تحتفظ
برابطة ود وصداقة مع هذه الأحزاب مما يعطى الاتحاد السوفيتي مجالا رحبا آخر
من مجالات الدعاية الخارجية ومن أمثلة هذه التنظيمات : - مجلس السلام
العالمي ، والاتحاد العالمي للتقنيات التجارية ، والاتحاد العالمي للطلاب ، والاتحاد
العالمي للشباب الديمقراطي ، والاتحاد الديمقراطي العالمي للنساء ، وتصدر عن
معظم هذه التنظيمات العالمية نشرات ومطبوعات بلغات مختلفة .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب والتنظيمات والتجمعات العالمية ، هناك
الاذاعات السوفيتية الموجهة إلى الدول الشيوعية وغير الشيوعية التي يشرف عليها
قسم الدعاية (Agitprop) ، كما لا يمكن اغفال الدور الدعائي الذي تقوم به البعثات
الدبلوماسية السوفيتية في الخارج ، فهذه الهيئات القادرة على تكييف الخط الدعائي
السوفيتي بما يتفق وأية تغييرات تطرأ على أهداف الاستراتيجية
السوفيتية وقد بلغت هذه البراعة حدا عجز معه أعداء الاتحاد السوفيتي في كثير
من الأحيان عن التمييز بين ما هو حقيقي من هذه الأهداف وما لا يعتبر كذلك .

ويكمل هذا كله ، استخدام السوفيت البارع للأدوات الثقافية والفنية
في خدمة سياستهم الخارجية ، وهي الأدوات التي تعتبر من أكثر وسائل الدعاية
السوفيتية تقديرا واحتراما في الخارج ، ويندرج ضمن هذه الأدوات الثقافية :
الاتفاقات الثقافية وبرامج التبادل الثقافي . أما الأدوات الفنية فمنها الموسيقى
والمرسح وعروض الباليه والأفلام والرسوم والمعارض ، الخ .

ويضاف إلى ما سبق من أدوات الدعاية عشرات الملايين من الكتب التي
تطبع في الاتحاد السوفيتي وتنتشر بالعديد من اللغات الأجنبية ، وقد أنشئت في
الاتحاد السوفيتي دار خاصة للنشر باللغات الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى العديد
من الدوريات والمجلات السياسية مثل مجلة الشؤون الدولية (International
Affairs) ، ومجلة الأزمنة الحديثة . (New Times) ، ومجلة الشؤون العسكرية
السوفيتية (Soviet Military Review).

كل ذلك يعكس كما أسلفنا القول الأهمية القصوى التي يعلقها السوفيت
على دور الدعاية في سياستهم الخارجية ، فالشيوعيون يعتقدون أن وصولهم
إلى أهدافهم النهائية لن يتحقق دفعة واحدة وإنما تدريجيا وعلى مراحل ، وذلك
يتطلب في تقديرهم استخدام وسائل تكتيكية تساعد على تحقيق الانتقال إلى هذه
المراحل الاستراتيجية الواحدة تلو الأخرى ، وهنا تظهر بجلاء أهمية العمليات
والمعارك الدعائية في التعجيل بملوث هذا التطور . ومن هذه المعارك الدعائية
رفع شعارات السلام ونزع السلاح وتشجيع حياد الدول غير المنحازة ومهاجمة
التنظيمات العسكرية في العالم الغربي والتنديد بتكتلاته الاقتصادية .

وهناك ما يشبه الاجماع على أن الدعاية السوفيتية تتفوق على الدعايات
الأخرى في ناحية أساسية وهي قدرتها على التعبير عن مشاكل الحياة بطريقة
يمكنها أن تستميل مشاعر الإنسان أيا كانت البيئة الاجتماعية والسياسية التي
يتمى إليها لأنها تركز على مساوئ الظلم الاجتماعي الذي يتعرض له الانسان
وهي تنقل هذه المسئولية من الفرد وتحملها للمجتمع ككل . وهي تبرز للرجل
العادي في كل مكان التناقض القائم بين واقعه الاجتماعي وبين القيم والمثل التي
تدعيها النظم الديمقراطية الغربية ، وهي النظم التي تصورها على أنها عاجزة
عن تصحيح هذه المساوئ الاجتماعية وتقديم الحلول الجذرية والناجمة لها . (٦)

الهوامش

(١) راجع في اشتراطات العناية الفعالة :

Padelford & Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, op. cit., pp. 343 - 345.

(٢)

ibid, pp. 345 - 348.

(٣) راجع في ذلك :

Leonard W. Dobb, Gobbels, *Principles of Propaganda*, in, *Public Opinion and Propaganda*, edited by Daniel Katz and Others, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1965), pp. 508 - 522.

(٤)

Kurt London, *The Making of Foreign Policy, East and West*, op. cit., p. 274.

(٥) راجع :

Summary of the Report of the Independent Committee of Enquiry Into the Overseas Information Service, April 1954, (H. M. Stationery Office, London).

(٦)

Frederick C. Barghoorn, *Soviet Foreign Propaganda*, (Princeton University Press, 1964).

Kurt London, *The Making of Foreign Policy*, op. cit., pp. 298 - 299.

الدعاية : مراجع مختارة

- 1 - Abelson, H.I., Persuasion : How Opinions and Attitudes Are Changed, (Springer Publishing Co., New York, 1959).
- 2 - Barghoorn, Frederick, Soviet Foreign Propaganda, (Princeton University Press, 1964).
- 3 - Biderman, Albert, and Herbert Zimmer, (eds.), The Manipulation of Human Behavior, (Wiley & Sons, N.Y., 1961).
- 4 - Brown, J.A.C., Techniques of Persuasion : From Propaganda to Brain Washing, (Penguin Books, 1969).
- 5 - Clews, John, Communist Propaganda Techniques, (Praeger, New York, 1964).
- 6 - Cooper, Eunice and Marie Jahoda, The Evasion of Propaganda : How Prejudiced People Respond to Anti-Prejudice Propaganda, in Public Opinion and Propaganda, edited by the Society for the Psychological Study of Social Issues, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1965), p. 313 and after.
- 7 - Dyer, Murray, Weapons on the Wall : Rethinking Psychological Warfare, (Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1961).
- 8 - George, Alexander, Propaganda Analysis : A Study of Influences Made From Nazi Propaganda in World War II, (Row Peterson and Co., Evanston, Ill., 1969).
- 9 - Holt, Robert, Strategic Psychological Operations and American Foreign Policy, (University of Chicago Press, 1960).
- 10 - Hovland, Carl and Walter Weiss, The Influence of Source Credibility on Communication Effectiveness, in, Public Opinion and Propaganda, *op. cit.*, pp. 337 - 347.
- 11 - London, Kurt, The Making of Foreign Policy East and West, *op. cit.*
- 12 - Whitaker, Urban, Propaganda and International Relations, (Howard Chandler Publishing Co., San Francisco, 1969).

الفصل الرابع عشر

الادوات الاقتصادية في السياسة الخارجية

- المبحث الأول - الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني - المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية الخارجية .
- المبحث الثالث - بعض أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادي الدولي الاقليمي

الفصل الرابع عشر

الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية

سبق أن أوضحنا أن الامكانيات الاقتصادية للدولة تعتبر أحد المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية وهي لهذا السبب تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية .

ويمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدرات الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية .

المبحث الأول

الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات الدولية

تعدد الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات الدولية على النحو التالي:—

(١) التعريفات الجمركية Tariffs

يعتبر فرض ضرائب جمركية على الواردات من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدول في التأثير على مجرى التجارة الدولية . وتتنوع الأغراض التي تخضع لها هذه الضرائب الجمركية فهي قد تستخدم كصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعة المحلية أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية أو كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول أو كأداة للمساومة بطريق الضغط أو الاغراء في المفاوضات .

إلا أن هناك بعض الخبراء ممن يعتقدون أن أهمية الضرائب الجمركية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية تتناقص بصورة تدريجية وذلك فيما إذا

قورنت بغيرها من الأدوات والوسائل ، ويقولون ان هذا التدهور يحدث بفعل عدة مؤثرات أهمها الاتجاه الحالى في المجتمع الدولى من حيث الدخول في ترتيبات اقتصادية اقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقيه الدولية للتعريفات والتجارة (GATT) وكذلك بسبب القيود المرابدة على حركة رؤوس الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية ، الخ (١)

(٢) القيود الكمية أو نظام الحصص Quotas

والمقصود بالقيود الكمية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في محيط التجارة الدولية ، تخصيص حصص محددة من الواردات كاجراء للحد من تدفقها وهى بذلك تعتبر البديل المباشر للاجراء الأول المتعلق بالتشدد في فرض الضرائب الجمركية .

ونظام القيود الكمية على الواردات يحقق من وجهة نظر الدولة التى تأخذ به عدة مزايا منها أنه يساعد على دعم الانتاج المحلى ويجول دون تسرب النقد الأجنبي كما يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب الاقتصادية . (٢)

وبوجه عام فان هذه الأداة تستخدم في الدول التى تأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الشامل أو في الدول التى تأخذ على عاتقها مسئولية توفير ضمانات لحماية صناعاتها المحلية ففى مثل هذه الحالات تعتبر الحصص من أكثر الوسائل تحقيقا لهذا الهدف .

وتستخدم الولايات المتحدة نظام الحصص للحد من وارداتها من بعض السلع الزراعية والمواد الخام بما فيها البرول . ويستثنى من هذه القيود دولتان هما كندا والمكسيك حيث تخضعان لشكل آخر من أشكال الاتفاقات التجارية ويرتبط تطبيق نظام الحصص بصورة وثيقة باعتبارات الأمن القومى الأمر يكى .

(٣) القيود النقدية Currency Regulations

وهى وسيلة أخرى من الوسائل الاقتصادية المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة وبمقتضاها تمارس الدولة رقابة صارمة أو حتى مطلقة على النقد الذى ينفق في الخارج سواء ما تعلق منه بتمويل الواردات الأجنبية أو ما ينفق على أغراض السياحة .

وبموجب هذه الرقابة فقد تمنح الدولة تراخيص نقد في حدود معينة لأغراض الاتفاق على استيراد السلع الأجنبية أو غير ذلك من الأغراض .

والسبب الذى يدفع الدول إلى الأخذ بنظام الرقابة على النقد ووضع قيود تنظم حركته في الخارج هو اما حماية ميزان المدفوعات من العجز بسبب الاسراف في الاتفاق ، أو للحد من شراء السلع التى تمول بالعملات الصعبة أو النقد الأجنبي وفي هذه الحالة يقتصر اتفاق العملات الصعبة أو النقد الأجنبي على تمويل السلع الضرورية لدعم الاقتصاد القومى دون أن يتجاوزها إلى استيراد السلع الكمالية .

وقد اتبعت دول كثيرة نظام الرقابة على النقد ومنها بعض دول غرب أوروبا في فترة ما بعد الحرب لتمنع تسرب احتياطياتها المحدود آنذاك من الدولار . وعموما فان القيود المنظمة للنقد تفترض أن النقد المحلى لا يمكن تحويله أو استبداله بنقد أجنبي إلا بعد الحصول على ترخيص من الدولة بذلك (٣) .

(٤) اجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية Embargo والحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية قد يكون حظرا كلياشاملا كما قد يكون حظرا جزئيا محدودا . ومن أمثلة الحظر الشامل ، الحظر الذى اعتادت الولايات المتحدة أن تفرضه وحتى وقت قريب على التجارة مع كل من الصين الشيوعية وكوبا . ومن أمثلة الحظر الجزئي أو المحدود سياسات الحظر الغربية على بيع السلع الاستراتيجية (Strategic Goods) بدول الشيوعية ، وان كان تحديد طبيعة هذه السلع الاستراتيجية يعتبر من الأمور الصعبة عمليا حيث أن القيمة الاستراتيجية لأي سلعة تختلف مع الوقت .(٤)

وسياسة الحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعادية سواء تمت بشكلها الشامل أو الجزئي تعتبر من الاجراءات الفعالة التى تعاقب بها الدول بعضها . غير أن مفعول الحظر قد يضعف أحيانا بتأثير عدد من العوامل مثل : - الالتجاء إلى أساليب التجارة غير المشروعة عن طريق بيع السلع المحظورة وتصديرها إلى طرف ثالث يتولى بدوره إعادة بيعها وتصديرها إلى الدول التى يطبق اجراء الحظر ضدها . ومن ذلك مثلا أن هونج كونج ومستعمرة ماكاو البرتغالية كانتا تتخذان قاعدة لتهرب السلع الأمريكية للصين الشيوعية ، وفي

ذلك التحايل بالطبع اضرار بالأهداف التي قصدت إليها أمريكا أصلا من وراء فرص هذا الحظر ضد الصين .

وفي حالات أخرى يضعف الحظر بسبب اقدام بعض الدول على زيادة مبادلاتها التجارية مع الدولة التي يفرض الحظر ضدها وذلك للتخفيف من ضائقتها الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك لجوء الدول الشيوعية وبعض الدول غير الشيوعية إلى زيادة تجارتها مع كوبا لاضعاف تأثير الحظر الأمريكي ضدها .
وأخيرا ففى حالات معينة قد يفشل الحظر في الوصول إلى أهدافه إذا ما كانت القاعدة الاقتصادية للدولة التي يتخذ ضدها هذا الاجراء من القوة بحيث تستطيع أن تتغلب على آثار الحظر بل انه قد يكون حافزا لتقوية الصناعات المحلية لتعويض النقص الذي تشعر به الدولة من جراء انقطاع وصول بعض السلع إليها بفعل هذا الحظر .

(٥) المقاطعة الاقتصادية Boycott

ومفهوم اجراء المقاطعة الاقتصادية هو رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة . ويختلف اجراء المقاطعة عن اجراء الحظر في أن الذي يفرض الأخير هي حكومات الدول نفسها في حين أن الذي يمارس المقاطعة وبشارك فيها هي المؤسسات والشركات والمصالح المعنية داخل الدولة ويتم ذلك بتأثير الدافع القومي البحث في ظرف من الظروف .

وأحيانا ما يوصف اجراء المقاطعة بأنه اجراء الدول الضعيفة التي قد تحجم حكوماتها بدافع الخوف عن فرض عقوبات اقتصادية على أعدائها ، ولذا فان هذه المسئولية تنتقل من الحكومات إلى المنظمات والأفراد . ومن أمثلة المقاطعة : المقاطعة الاقتصادية التي نفذتها الصين قبل تحولها للشيوعية ضد اليابان وغيرها من الدول الأوروبية التي انتهكت سيادة الصين واعتمدت على استقلالها القومي . (٥)

(٦) ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي Regional Economic Integration

وهذه الترتيبات تمثل خطوة متقدمة نحو تنمية روابط التجارة بين مجموعة معينة من الدول وكثيرا ما تقرن ترتيبات الاندماج الاقتصادي الاقليمي

باتفاقيات تهدف إلى حذف العوائق الجمركية أو التخلص منها تدريجياً لتشجيع حركة التجارة وانتقالها بين الدول الأعضاء ومن أمثلة تلك الترتيبات الاندماجية السوق الأوروبية المشتركة التي سنأتي على ذكرها بتفصيل أكبر فيما بعد .

والترتيبات الاقتصادية الاندماجية تخدم بلا شك الدول الأعضاء فيها في مواجهة الدول الخارجية أو ما اصطلح على تسميته بالأطراف الثالثة حيث نجد هذه الأطراف أنه قد أصبح من الصعب عليها أن تشرق طريقاً لسلعها وصادراتها إلى قلب دول هذه الأسواق المشتركة نظراً للتعريفات الجمركية العالية التي تفرض عليها لحماية السلع المنتجة داخل منطقة السوق المشتركة .

كذلك فإن اتساع السوق المشتركة ووجود نوع من المنافسة الحرة فيه يؤدي إلى تحسين المركز التنافسي للسلع المنتجة فيها في الأسواق العالمية وذلك بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى التي تحرم من الميزات التي يكفلها وضع المناطق المندمجة اقتصادياً . وقد اتضح ذلك من تجربة السوق الأوروبية المشتركة حيث وضعت تجارة الولايات المتحدة وبريطانيا (قبل دخولها السوق) وغيرهما من الدول في مركز صعب في مواجهة دول السوق . (٦)

(٧) الإعانات Subsidies

وهذه الإعانات تقدمها الدول لمنتجاتها المحليين لتمكينهم من الارتفاع بمستوى منافستهم في الأسواق العالمية . والإعانات قد تأخذ صوراً وأشكالاً متعددة فقد تمثل على شكل إعانات نقدية أو رفع أسعار السلع المنتجة في الأسواق المحلية ، أو تخفيض أجور الشحن والنقل في وسائل المواصلات التي تملكها الدولة ، أو رفع الرسوم الجمركية على السلع التي تستورد من الخارج ، أو دفع إعانات تمكن المنتجين المحليين من تسويق سلعهم في الخارج بأسعار أقل من مثيلاتها في السوق المحلية أو حتى أقل من تكلفة الإنتاج نفسها ، ويعرف هذا الاجراء الأخير بأسلوب أو سياسة الاغراق (Dumping) التي نفذتها اليابان في وقت من الأوقات . (٧)

(٨) تجميد أو تأمين أرصدة بعض الدول الأجنبية لسياساتها العدائية وينصرف هذه الاجراء إلى تجميد أو تأمين الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجأ إلى توقيع هذا الشكل من العقوبات الاقتصادية

على أعضائها . وقد تكون تلك الأرصدة مملوكة لرعايا الدولة التي ينفذ اجراء التجميد أو التأميم ضدها ولا يشترط أن تكون هذه الأرصدة مملوكة للحكومات حتى تخضع لذلك الاجراء .

وبالإضافة ، فقد تعتمد الدول أحيانا إلى الغاء عقود الامتياز الممنوحة للدول الأجنبية والخاصة بالتقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها ، أو العقود الخاصة بإدارة بعض المرافق العامة فيها كمحطات القوى أو مرفق النقل وذلك في الأحوال التي تقدم فيها هذه الدول الأجنبية على انتهاج سياسات معادية لمصالح الدولة المانحة لهذه العقود .

(٩) التوزيع التفضيلي لطلبات الاستيراد The Preferential Allocation of Orders

يحدث في بعض الأحيان أن تطلب الحكومات من الشركات الوطنية فيها - إذا كانت هذه الشركات منغمسة في نشاط اقتصادي خارجي - أن تحول طلبها على السلع الأجنبية من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات ودية إلى الدول الأخرى ، وذلك كمقوبة توقع على الدول التي يتحول عنها هذا الطلب .

(١٠) الاجراء الخاص بتخفيض العملة المحلية Devaluation

وهو اجراء اقتصادي تلجأ إليه الدول أحيانا لتشجيع صادراتها إلى الدول الأجنبية التي سيمكنها في هذه الحالة أن تدفع أسعاراً أقل لوارداتها مما اعتادت أن تدفعه قبل أن تقدم الدول الأخرى التي تتعامل معها على تخفيض عملتها .

وعموما يمكن القول بأن استخدام هذه الأساليب الاقتصادية والتجارية يكون عادة أكثر فعالية في الدول الشيوعية منه في الدول الأخرى ، ويرجع ذلك أساسا إلى كون الحكومات الشيوعية تسيطر سيطرة تامة ومطلقة على كل ما يتعلق بشئون التجارة الخارجية ، ففي هذه الدول تكون كل وسائل الانتاج مملوكة للدولة الأمر الذي يمكنها من التخطيط الشامل لعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك . (٩)

وانطلاقا من هذه الحقيقة الجوهرية فان الحكومات الشيوعية لا تقرر فقط نوعية وكمية السلع المستوردة والمصدرة ، والمراكز الجغرافية التي يسلكها

توزيع تجارتها الخارجية ، بل تتجاوز ذلك كله إلى القيام بمهمة التفاوض المباشر مع الشركات والمؤسسات الأجنبية حول الأمور المتعلقة بالأسعار وشروط التبادل التجاري وعقد الصفقات التجارية ، الخ . وهذا الاحتكار المطلق الذي تمارسه الدول الشيوعية على تجارتها الخارجية بمنحها عدة مزايا في آن واحد فمن ذلك : -

أ - أن الاحتكار والنفوذ المطلق في التجارة الخارجية يرفعان من قدرة الدولة على المساومة أكبر بكثير من القدرة التساومية للشركات الخاصة .

ب- أنه في ظل الاحتكار الذي تمارسه الدولة يكون في مقدورها أن تحور في اتجاهات هذه التجارة الخارجية بما يخدم أهداف سياستها الخارجية وعلى أى نحو تراه ملائماً لظروفها ومصالحها .

ج - كذلك يصبح في الامكان التخطيط للتجارة الخارجية ليس فقط من أجل تحقيق الأهداف السياسية للدولة في الخارج ، وإنما أيضا على نحو يمكنها من دعم قوتها العسكرية والاقتصادية .

د - أنه في بعض الأحيان تلجأ الدول الشيوعية إلى تصدير سلعتها ومنتجاتها بأسعار أقل من أسعار السوق العالمية أو حتى بأقل من تكلفة الانتاج وذلك لكي تستميل بعض الدول التي تصدر إليها هذه السلع وغالبا ما تكون دولا نامية أو غير منحازة . ومن أمثلة ذلك أنه في عام ١٩٥٢ وبعد الخلاف الذي حدث بين إنجلترا وأيسلندا حول مشاكل الصيد في المياه الإقليمية والذي بسببه امتنعت إنجلترا عن استيراد محصول أيسلندا من السمك ، عمد الاتحاد السوفيتي إلى شراء السمك الأيسلندي ، ولم تمضى ست سنوات حتى كانت الكتلة السوفيتية تسيطر على حوالى ثلث تجارة أيسلندا الخارجية ، وكانت نتيجة ذلك أن طلبت أيسلندا من الولايات المتحدة أن تسحب جانباً من قواتها التي ترابط داخل أراضيها .

وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي مع كوبا حين أقدم على شراء محصولها من قصب السكر بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن شرائه .

وتعليقا على ذلك يقول أحد المحللين السياسيين : « ان الاتحاد السوفيتي يحتل مركزا فريدا من حيث قدرته على التوجيه الذكي لتجارته العالمية وبالشكل

اللى يحقق له أهدافه السياسية . ان التجارة الخارجية السوفيتية تتحكم فيها
الضرورات والقرص السياسية أكثر مما تتحكم فيها عوامل المنفعة الاقتصادية
أو الربح المادى . (١٠)

المبحث الثاني

المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية الخارجية

أولا - المعونات الاقتصادية الخارجية Foreign Economic Aid

تمثل المعونات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية
أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول . ولا جدال في أن الهدف
الأساسى من تقديم هذه المعونات الاقتصادية الأجنبية هو دعم المصالح الناتية
للدول التى تقدمها بالدرجة الأولى . والذى أمل التوسع في تقديم برامج المعونات
الاقتصادية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية هو اشتداد حدة الحرب الباردة
والصراع المذهبي بين العالمين الغربي والشيوعى مما جعل التنافس على التأثير
في أوضاع المناطق غير المنحازة بهذه المعونات الوسيلة الأكثر فعالية في تقدير
كل من الكتلتين لخلق مناخ سياسى ونفسى يكون أكثر تجاوبا وتعاطفا مع
مركز كل منهما في هذه الحرب الباردة .

كذلك فقد استعملت وسيلة المعونات الاقتصادية كأداة للضغط السياسى
في بعض الحالات ، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عاملا من عوامل
الاكراه على تغيير اتجاهات ونزعات سياسية معينة .

وفي أحيان أخرى كانت هذه المعونات الاقتصادية تقدم بشروط معينة
لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة التى تمنحها ومن ذلك مثلا أن القروض التى
يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكى تشترط ضرورة استخدامها في تمويل
مشروعات الدول المتلقية لهذه القروض من السوق الأمريكى وحده ، أى أن
البنك هو الذى يحدد وجهة هذا الاتفاق . (١١)

وتختلف الترتيبات التي تقدم بموجبها المعونات الاقتصادية الخارجية .
وان كانت لا تخرج بصورة عامة عن الاطار التالي : -

١ - الترتيبات الثنائية للمعونة الاقتصادية (Bilateral Agreements)

وهذه الترتيبات الثنائية هي بمثابة اتفاقات منظمة لهذه المعونات بين الدول المانحة (Donor) والدول المتلقية لها (Recipient) ، وبمقتضاها يتحدد حجم المعونة ومدائها وكيفية الاستفادة منها وطريقة سدادها والفوائد المتحصلة عليها ، الخ .

ويؤخذ على الترتيبات الثنائية أنها تعطي الدولة المانحة للمعونة الاقتصادية السيطرة المباشرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونة مما يضيق من حرية التصرف والاختيار أمام الدولة المتلقية ويجعلها في مركز المضطر إلى اتفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقات التي تلعب فيها الدول المانحة الدور الأكبر بالطبع .

وفي حالات أخرى تستخدم هذه المعونة - كما أشرنا من قبل - كأداة للضغط والمساومة من قبل الدول المانحة لجعل الدولة المتلقية تغير من اتجاهاتها وسياساتها في المواقف التي تشتمل على مساس بمصالح الدولة المانحة .

وقد يقابل هذا التأثير من جانب الدول المانحة للمعونات الاقتصادية تأثيرات مضادة من قبل الدول المتلقية لها مثل التهديد بالتعرض لمصالح الدولة المانحة ما لم تزد من حجم المعونة الاقتصادية التي تقدمها ، أو التهديد بالتحول إلى طلب المعونة من دول أخرى تتصادم مصالحها مع مصالح الدول المانحة مثلما تفعل بعض الدول حين تهدد بالاتجاه إلى المعسكر الشيوعي لطلب المعونة وذلك في الحالات التي تحدث فيها خلافات مع الدول الغربية حول هذه المعونات . (١٢)

٢ - تقديم المعونات الاقتصادية من خلال الأمم المتحدة :

أما عن المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الأمم المتحدة فهي تقدم في إطار من المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية

لذلك المعونات ، ويتم تخصيص أوجه استخدام هذه المعونات الاقتصادية بواسطة الأجهزة الفنية التابعة للمنظمة العالمية .

وللمعونات الاقتصادية التي تقدمها الأمم المتحدة ميزة بارزة وهي أنها تقضى على الحساسيات القومية الناتجة عن الشعور بالتدخل والضغط الذي يمارس في ظل المعونات التي تقدم بمقتضى اتفاقات ثنائية ، وذلك لأن المنظمة العالمية لا يمكن أن تنهم بالتدخل لاملأ وضع معين أو سياسة معينة على الدول التي تتلقى معونات اقتصادية منها ، وربما كان ذلك هو السبب الذي يجعل الدول النامية تفضل المعونات التي تأتيها من الأمم المتحدة على غيرها من المصادر الدولية .

ولكن إذا كانت هذه هي ميزة المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال المنظمة العالمية ، فإن هناك بعض المشاكل التي تحيط بعمل الأمم المتحدة في هذا المجال وأبرزها الخلافات التي تحدث بين الدول الكبرى حول هذا الموضوع .

فالحكومة السوفيتية مثلا أعلنت في العديد من المناسبات أنها تفضل المعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الترتيبات الثنائية بينها وبين الدول التي تحصل عليها أكثر من تركيب المعونة الاقتصادية في مصدر دولي واحد . وهذا الاتجاه من جانب الاتحاد السوفيتي يوفر له أكثر من ميزة في نفس الوقت ، فتقديم المعونة الاقتصادية بأسلوب الاتفاقات الثنائية يعفيه من الضغوط الدولية التي يمكن أن يتعرض لها في هذا الترتيب الدولي الجماعي . ومن ناحية ثانية فإن وضع الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة يمكنه من مراقبة أوجه استخدام المعونة الاقتصادية التي تقدمها الدول الغربية من خلال هذه المنظمة وإبداء رأيه في كيفية استخدامها على الرغم من المشاركات المحدودة التي يقدمها في هذا المجال . ومما يسهل على السوفيت ممارسة هذا التأثير أن هيكل الأمم المتحدة واجراءات العمل فيها تعطيه هذا الحق شاءت الدول الغربية أو لم تشأ .

وبالإضافة إلى المشكلة السابقة توجد مشكلة أخرى ترتبط بنظام التصويت السائد في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما له من تأثير على موضوع المعونة الاقتصادية التي تقدمها المنظمة العالمية . ففي الجمعية العامة تتمتع الدول

الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وهي تشكل أساسا مجموعة الدول النامية في المجتمع الدولي ، بأغلبية الأصوات . أما الدول الغربية وهي الدول التي تقدم الجانب الأكبر من المعونة الاقتصادية للأمم المتحدة فهي تشكل أقلية بالمقارنة ، وهي لهذا ترفض أن ترضخ لما تسميه بالضغط التي تضعها عليها مجموعة الدول النامية في الجمعية العامة . والمقصود بالضغط هو اما طلب مضاعفة حجم المشاركة الاقتصادية الحالية للدول المتقدمة أو الدعوة إلى تخفيف الشروط المنظمة لتلقى هذه المعونات . ويدل على ذلك الحركة الحامية التي خاضتها الدول النامية في الجمعية العامة لإنشاء صندوق لتقديم رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع التنمية (UN Capital Development Fund) وهو المشروع الذي فشل بسبب معارضة الدول الغربية له باعتبارها المصادر الرئيسية التي كان سيعتمد عليها في تمويل المشروع .

ويأتي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development) على رأس الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تقوم بتقديم المعونات الاقتصادية .

وقد تأسس البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ ، وكان ذلك في المؤتمر النقدي والمالي للحكومات الأربع والأربعين التابع للأمم المتحدة، والذي انعقد وقتها في بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير الأمريكية . وبدأ البنك أعماله في يونيو ١٩٤٦ ، وعضويته متاحة لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، ومع بداية عام ١٩٧٦ كانت قد انضمت إلى عضويته ١٢٧ دولة ، ويملك البنك ويراقبه حكومات الدول الأعضاء .

وينص ميثاق البنك الدولي على عدد من القواعد الأساسية التي تحكم معاملاته ومنها أنه لا يجوز أن يمنح قرضا إذا لم يكن لأغراض إنتاجية أو إذا لم تتوفر الاحتمالات المعقولة للوفاء ، كما أن القرض يجب أن يتم بضمان الحكومة المعنية، وبإسثناء بعض الظروف الخاصة تمنح القروض مرتبطة بمشروعات محددة وفي كل الأحوال يتعين على البنك أن يتحقق من أن الاعتمادات اللازمة لا يتسنى تدبيرها من مصادر أخرى بشروط مناسبة . ولا يجوز قصر استخدام

القروض على الشراء من دولة معينة دون سواها من الدول الأعضاء أو من عدة دول بالذات . وقرارات البنك لا بد وأن تؤسس على الاعتبارات الاقتصادية في المقام الأول .

ويمكن القول أنه كقاعدة عامة ، فإن أى مشروع يموله البنك يبحث في ضوء احتياجات البلد الكلية وامكانياتها وسياساتها ويعد هذا أساسيا من وجهة نظر البنك لضمان استخدام موارده على أفضل نحو ممكن .

وأول خطوة على طريق الاستجابة لطلب المعونة الذى تتقدم به دولة ما هي القيام بدراسة شاملة لاقتصادها ، والانتهاء من ذلك إلى اعداد تقرير اقتصادى تستخدمه كل من الحكومة المعنية والبنك الدولى ، ويتخذ هذا التقرير أساسا لقرارات البنك فيما يتعلق بالمعونة المالية والفنية ، وغالبا ما تستغله حكومة الدولة المنتفعة كأداة للتخطيط المالى والاقتصادى ، كما أنه يعتبر وثيقة أساسية لوكالات التمويل بالقروض ، محلية كانت أو دولية .

ويتناول التقرير بالوصف والتحليل اقتصاد البلد ككل ، كما يتناول سياساته الانمائية والتنظيمية ومشكلاتها الرئيسية في هذين المجالين ، ويتخذ التحليل الموضوعى أساسا لوضع نظام عام لأولويات التنمية بين مختلف القطاعات .

ويوضع برنامج عمليات البنك لمدة خمس سنوات ، وهو يستند في ذلك بصورة رئيسية على التقرير الاقتصادى بعد التشاور مع الحكومة المعنية . ويعد النظر في هذا البرنامج وبرايج سنويا ، وهو يأخذ في الحسبان احتمال توفر مصادر خارجية للتمويل فضلا عن موارد الدولة نفسها ، ويقدم اطارا للعمل يضم مقترحات محددة للتنفيذ لمساعدة الدولة المعنية على انتهاج استرا تيجية متفق عليها للتنمية .

وعندما يتم الاتفاق على تفاصيل المشروع المقترح وما يحتاج إليه من تمويل يبدأ التفاوض على اتفاق القرض أو الاعتماد الرسمى ، فاذا أقر الاتفاق رئيس مجموعة البنك قدم إلى المديرين التنفيذيين الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء للتصديق عليه . والتصديق على القرض لا يضع نهاية لدور البنك . فالبنك لا يسلم

من أمواله إلا بقدر الحاجة إلى مواجهة الاتفاق الفعلي على المشروع . ويدفع البنك قيمة قروضه بأية عملة يطلبها المقرض الذي يلتزم بالوفاء بنفس العملة التي يستخدمها البنك . ويستمر دور البنك طالما بقي المشروع قائماً . ويقوم البلد المقرض بتقديم تقارير دورية عن تقدم العمل في المشروع ، وبين وقت وآخر يقوم ممثلو البنك بزيارة موقع التنفيذ لتقديم المساعدة بالرأى والمشورة ، واحاطة المشروع بالضمانات التي تكفل تحقيق الفوائد المرتقبة للبلد المنتفع . والبنك الدولي عندما يفعل ذلك فهو يفعله بحكم تكويته كقوسسة تعاونية دولية تستهدف تنفيذ كل مشروع بأقل تكلفة ممكنة واستغلال معونه بالكامل في تنمية البلد المقرض .

وللبنك الدولي اتصال شبه دائم وعلاقات عمل وثيقة ومنتظمة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى وبلجانها ، وبينوك التنمية الإقليمية ، وبلجنة التحالف الأمريكي من أجل التقدم ، ومنتظمة التعاون الاقتصادي والائتماء ، وبالمنظمات الإقليمية مثل مجموعة أفريقيا الشرقية ، وبأغلب الوكالات القومية التي تمد يد المساعدة المالية والفنية لأغراض التنمية .

ويتبع البنك الدولي للانشاء والتعمير وكالة التنمية الدولية (IDA) التي تمنح تسهيلات ائتمانية لا نظير لها في أى مكان من العالم حيث أن قروضها تحصل دون فوائد وخلال مدة قد تصل إلى خمسين عاما .

٣ - تقديم المعونات الاقتصادية من خلال ترتيبات التعاون الإقليمي :

وهذا الأسلوب في تقديم المعونة الاقتصادية يتم في اطار من المشاركة أو التعاون الذي يحدث بين عدد من الدول الواقعة في اقليم جغرافي معين . وهذه المنظمات الإقليمية تحاول أن تتعد بنفسها عن الصراعات السياسية التي تحدث داخل الأمم المتحدة وتؤثر على امكانية تلقي المعونة الاقتصادية من المنظمة الدولية.

والمعونات الاقتصادية التي تأتي عن طريق ترتيبات التعاون الإقليمي لها بعض المزايا مثلما هو الحال مع المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة والتي أشرنا إليها فيما سبق .

ثانياً - المساعدات الفنية (Technical Assistance) :

والمساعدات الفنية الخارجية شأنها مثل المعونات الاقتصادية تستخدم هي الأخرى كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، والواقع أن المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية تشكل بعدين متكاملين لنفس الغايات والأهداف .

ويتسع اطار المساعدات الفنية ليشمل تقديم الخبرة الأكثر تقدماً في أمور الانتاج والزراعة والصناعة والصحة العامة والتعليم والخدمة الاجتماعية ، الخ . وكذلك تقديم الخبراء الفنيين المتخصصين في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، والتخطيط ، والتنظيم الادارى والحكومى وغير ذلك من الميادين .

والمساعدات الفنية تقدم - مثل المعونات الاقتصادية - إما بموجب ترتيبات واتفاقات ثنائية أو على أساس اقليمى أو من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . (١٣)

المبحث الثالث

بعض أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادى الدولى الاقليمى

من أبرز أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادى الدولى الاقليمى التى شهدها المجتمع الدولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية : -

١ - مشروع كولومبو Colombo Plan

وهو أقدم هذه الترتيبات الاقليمية ، إذ انبثق إلى حيز الوجود في عام ١٩٥٠ وأعضاء مشروع كولومبو للتعاون الاقتصادى هم الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا واليابان وكندا (وهذه الدول هي التى تقدم المعونات الاقتصادية ورعوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية) ، بالإضافة إلى كل من الهند وسيلان والباكستان ونيبال واتحاد ماليزيا وسنغافورة وبورما وأندونيسيا ولاوس وكبوديا وفيتنام الجنوبية (قبل تحولهما أخيراً إلى الشيوعية) ، وهي الدول المتلقية لهذه المعونات الاقتصادية .

ويهدف هذا المشروع الآسيوي إلى المساعدة في دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع فوقها بناء التنمية الاقتصادية ، ولذلك تركز استخدامات المعونة الاقتصادية التي تقدم منه في اقامة محطات القوى وتحسين وسائل النقل والمواصلات والاتفاق على الخدمات التعليمية ومشاريع الاسكان وتطوير أساليب الزراعة وخلاف ذلك من الأمور .

٢ - الكوميكون COMECON

أقيم الكوميكون أو مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين دول الكتلة السوفيتية في يناير ١٩٤٩ . ففي هذا التاريخ أعلنت بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وبولندا ، ورومانيا ، والاتحاد السوفيتي عن انشاء هذه المنظمة الاقتصادية الاقليمية لتنظيم المساعدة المتبادلة وتنسيق التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المشتركة للموارد ولتبادل الخبرات الاقتصادية بين الدول الأعضاء على أساس من مبادئ الأخوة والتعاون . ثم اتسعت عضوية المنظمة فيما بعد لتشمل كلا من ألبانيا (في ابريل ١٩٤٩) ، وألمانيا الشرقية (في سبتمبر ١٩٥٠) ، وفي يونيو ١٩٦٢ انضمت جمهورية منغوليا الشعبية إلى الكوميكون لتصبح بذلك أول دولة شيوعية غير أوربية يسمح لها بعضوية المنظمة . فضلا عن ذلك فان عددا آخر من الدول الشيوعية تنسب إلى الكوميكون في صورة أو أخرى .

وتتفق معظم الآراء في أن انشاء الكوميكون في ذلك الوقت بالذات جاء كرد فعل لمشروع مارشال للانعاش الأوربي واقامة منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي . وقد تمثل ذلك أولا على شكل الاقتراح الذي تقدم به وزير الخارجية السوفيتية مولوتوف والذي دعا فيه إلى إقامة منظمة تكون مهمتها تنشيط المبادلات التجارية وتدعيم الروابط الاقتصادية بين الدول الشيوعية مما يقلل من اعتمادها على رموس الأموال والأسواق الغربية . وأعقب ذلك الاعلان عن قيام الكوميكون باعتباره الجهاز التنفيذي لمشروع مولوتوف ولكي يتحمل مسؤولية التنسيق بين خطط وبرامج التنمية التي كانت دول أوروبا الشرقية قد شرعت في تنفيذها .

وقد حددت المادة الثالثة من ميثاق الكوميكون اختصاصاته كالآتي :

١ - تدعيم علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الدول الأعضاء مع العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردها الطبيعية .

٢ - مساعدة الدول الأعضاء على تنمية وتحقيق المشروعات المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والنقل ، بحيث يمكن استثمار رؤوس الأموال التي تقدمها الدول الأعضاء على أفضل الوجوه الممكنة ، وكذلك توثيق المبادلات التجارية ودعمها بين هذه المجموعة من الدول .

٣ - العمل على تبادل المعلومات الفنية والعلمية في مختلف ميادين الإنتاج .

وباستثناء الأمور ذات الصفة الاجرائية أو التنظيمية فقط ، فإنه ليس لمنظمة الكوميكون سلطة اصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء . وينص ميثاق المنظمة على أن الدول الأعضاء لا يمكن أن تنازل عن أى قدر من سيادتها بانضمامها إليها .

وتتخذ القرارات بالأغلبية على أساس مبدأ المساواة الكاملة في السيادة بين الدول الأعضاء ، بصرف النظر عن الحجم الجغرافي أو الوزن السكاني أو القوة الاقتصادية والسياسية . ويكون لكل دولة حق الاشتراك في جميع فروع وأجهزة المنظمة ، وكل ما تستطيع المنظمة اصداره لا يزيد عن كونه توصيات تطبقها كل دولة عضو عن طريق أنظمتها القانونية الداخلية . وأهم الأجهزة العاملة داخل منظمة الكوميكون هي :

(أ) مجلس المنظمة : وهو أعلى هيئة ، وله حق مناقشة جميع المسائل والموضوعات التي تدخل في اختصاص المنظمة واتخاذ توصيات بشأنها . أما القرارات فتتعلق بالأمور التنظيمية والاجرائية فقط ، وهذه تصبح نافذة بمجرد اصدارها .

(ب) اللجنة التنفيذية : ومهمتها تنفيذ السياسات التي يقرها مجلس الكوميكون ، وتتكون من ممثلين دائمين عن كل دولة عضو على مستوى نائب

رئيس وزراء ، ويفرغون تماما لأعمال المنظمة ، ويشمل عمل اللجنة تنسيق الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء وبرامج الاستثمار والسياسات التجارية ومتابعة الأبحاث العلمية والتكنولوجية والاقتصادية . ويتبع اللجنة مكتب المشكلات العامة للتخطيط الاقتصادي ، ويتكون من نواب رؤساء اللجان الوطنية للتخطيط في الدول الأعضاء ، ويختص هذا المكتب بتوفير الحقائق والمعلومات التي تطلبها اللجنة التنفيذية من أجل اجراء التنسيق الضروري في الخطط الاقتصادية التي تنفذها الدول الأعضاء .

(ج) اللجان الدائمة : ويتولى تشكيلها مجلس الكوميكون ، وهي تتكون من خبراء فنيين يتبعون الدول الأعضاء ، وترتكز مسئوليتهم الأساسية في دراسة وتقييم المشروعات التي يقرها المجلس أو تقرها اللجنة التنفيذية . وتختص كل لجنة بلون معين من ألوان النشاط الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال توجد لجان للطاقة ، والزراعة ، والتجارة الخارجية ، والنقل ، والكيمائيات ، والالكترونيات ، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وهكذا .

(د) الأمانة العامة : وترتكز وظيفتها في اعداد جداول أعمال دورات مجلس الكوميكون والميئات الأخرى ، وتنسيق العمل بين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ، واجراء الأبحاث ، واعداد التقارير والحقائق الاحصائية اللازمة للدراسة موضوع من الموضوعات .

وإلى جانب هذه الأجهزة الأربعة ، يوجد البنك الدولي للتعاون الاقتصادي الذي لم يرد ذكره في ميثاق الكوميكون ، وقد تقرر انشاؤه في اجتماع اللجنة التنفيذية في أكتوبر ١٩٦٣ ليقوم بعملية المقاصة الجماعية بين الدول الأعضاء وتقديم قروض قصيرة الأجل ، كما يعمل من ناحية ثانية على تنشيط التعاون الاقتصادي بين هذه الدول بمختلف الاجراءات المالية الضرورية في هذا الشأن والتي تدخل ضمن اختصاصه العام .

أما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي ينصرف إليها مجهود الكوميكون ، فإنها تتمثل في المجالات الآتية :

أولاً - في مجال التبادل التجاري بين دول الكوميكون: فقد بذلت المنظمة جهداً واضحاً في دعم هذه الروابط التجارية وتنشيطها ولأن عملية التبادل

التجارى بالذات تساعد على وضع المبدأ الاشتراكى الخاص بالتقسيم الدولى للعمل موضع التطبيق الفعلى .

ووفقا للاحصاءات الرسمية الصادرة عن الكوميكون فان معدل التبادل التجارى بين الدول الأعضاء يزداد سنويا بنسبة تصل إلى أحد عشر في المائة تقريبا ، كما ارتفعت مساهمة مجموعة دول الكوميكون في التجارة الدولية بما يزيد عن عشرة في المائة في أواخر الستينات ، وقد تلازم مع هذه الزيادة سعى دول المنظمة إلى تدعيم روابطها التجارية الخارجية مع مجموعة كبيرة من الدول النامية .

ثانياً - التنسيق بين الخطط الاقتصادية : ويهدف التنسيق إلى تحاشي النمو المزدوج لاقتصاديات الدول الأعضاء ، وإلى الاستغلال الكامل للموارد وتخفيض التكاليف عن طريق استخدام أساليب الانتاج الكبير ، والتأكيد على مزايا التعاون في مجالات المواد الخام وصناعة بناء الآلات ، وكذلك في ميادين الزراعة والنقل .

ثالثاً - التخصص وتقسيم العمل : وينبثق اهتمام دول المنظمة بتنفيذ هذا المبدأ من واقع الاعتقاد بأن التخصص أصبح ضروريا بسبب التقدم التكنولوجى ، والحاجة إلى استغلال الموارد أفضل استغلال وبأكثر الأساليب الفنية كفاءة ، كما أنه يحقق المساواة في مستوى التنمية الاقتصادية بين كل الدول وحسب مبادئ تقسيم العمل والتخصص فقد جرى تقسيم هذه الدول إلى دول منتجة للمواد الخام ولا تصرف إلى التصنيع ، ودول منتجة للسلع الصناعية وبالذات في مجال صناعة الآلات .

رابعاً - التعاون الجماعى والثنائى في انتاج سلعة معينة أو اقامة مشروعات معينة ، مثل تعاون الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية في مجال تطوير الصناعات الكيمايائية ، وتعاون بولندا وألمانيا الديمقراطية في تطوير صناعة الفحم ، وتعاون وتعاون الاتحاد السوفيتى والمجر في تطوير صناعة الألومنيوم ، وهكذا .

الأساس في قيام السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية، هو معاهدة روما التي وقعت في ٢٥ مارس ١٩٥٧ كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج، والتي انضمت إليها في يناير ١٩٧٣ بريطانيا وأيرلندا والدنيمرك، وبذا أصبح مجموع الدول الداخلة في عضوية هذه الجماعة الأوروبية تسع دول.

ولقد كان الهدف من انشاء السوق الأوروبية المشتركة هو إيجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء عن طريق الحذف التدريجي للضرائب الجمركية على الواردات والصادرات وحصص الانتاج الصناعي في هذه الدول، ولكن وكما أثبتت التجربة العملية فيما بعد، فإن السوق الأوروبية المشتركة كانت أكبر من أن تكون مجرد اتحاد جمركي بين هذه الدول الأوروبية، وإنما تجاوزت ذلك إلى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول، والاتفاق حول سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية والزراعة، وكلها أمور كان مقررا لها أن تساعد في النهاية على انتهاج سياسات موحدة في الشؤون التي تعتبر ذات صلة أكبر بالمصالح الداخلية لهذه الدول.

وقد أنيطت السلطة التنفيذية في السوق الأوروبية المشتركة بما أسمى باللجنة التي تقرر أن يكون مقرها في بروكسل وتتكون من تسعة أعضاء وتمارس اللجنة مسؤوليات رئيسية ثلاث، فهي أولا تقوم بالمبادأة في اقتراح كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي يتفق عليها بين الدول الأعضاء في السوق، أما المسؤولية الثانية فهي تنتج عن كونها الجهاز التنفيذي الرئيسي للسوق الأوروبية، ومن ثم فهي تتمتع بسلطة ضخمة في مجال تنفيذ القرارات التي يتوصل إليها المجلس الوزاري لدول السوق، وثالثا وأخيرا فإن اللجنة تعد أكثر أجهزة الجماعة مسئولية عن متابعة تنفيذ نصوص معاهدة روما، والتحقق من شرعية السياسات والقرارات التي تنفذ في إطار هذه المعاهدة.

وإلى جانب اللجنة يوجد المجلس الوزاري الذي يعقد دورات اجتماعه العادية في بروكسل ويقوم المجلس باتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف الأمور

التي تهم مصالح الجماعة الأوربية ، كما أنه الجهاز الوحيد من أجهزة الجماعة الأوربية الذي تمثل فيه حكومات الدول الأعضاء تمثيلا مباشرا . ويكون اختيار الوزراء الذين يحضرون اجتماعات المجلس بناء على طبيعة الموضوعات التي تطرح للمناقشة ، فإذا كان الموضوع يتعلق بالسياسات الزراعية مثلا ، فإن هذه المسئولية يعهد بها إلى وزراء الزراعة في دول السوق ، وهكذا . وإذا كان للمجلس أن يبادر من نفسه إلى اقتراح القرارات والسياسات فإن له أيضا سلطة ادخال ما يرتأيه ضروريا من تعديل على مشاريع القرارات التي تجلبها إليه اللجنة دون أن يكون القرار بالتعديل قد صدر بالاجماع .

وبالإضافة إلى الجهازين السابقين ، فهناك البرلمان الأوربي ومحكمة العدل التي تباشر اختصاصا قضائيا كاملا بالنسبة للقرارات الصادرة عن اللجنة أو المجلس الوزاري أو البرلمان الأوربي ويشمل هذا الاختصاص دعاوى الالغاء والتعويض ، الخ .

وبما تجلر الإشارة إليه ، أن مشكلة انضمام بريطانيا إلى عضوية السوق الأوربية المشتركة استحوذت على حيزٍ ضخم من اهتمامات الدول الأعضاء كما أثارت انقسامات عميقة وحادة في وجهات النظر حول ما إذا كان من الحكمة السماح بانضمام بريطانيا إلى هذه الجماعة الاقتصادية الأوربية أو الوقوف في وجه هذا الانضمام . وفي الواقع أن اتجاه بريطانيا السلبى من مشاريع الاندماج الأوربي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الثانية ، رسبت بعض الحساسيات التي ظلت عالقة بينها وبين جيرانها الأوربيين والتي كان من الصعب اجتثاثها من مسلكهم إزاءها فيما بعد .

ف عندما تأسست السوق الأوربية المشتركة في عام ١٩٥٧ رفضت بريطانيا أن تنضم إلى عضويتها متلرعة في ذلك بأن هذه العضوية كانت تتعارض مع الترامها الخاص تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطاني ، وتمهدها بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية في مبادلاتها التجارية معها . غير أنه ابتداء من منتصف عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة البريطانية عن اعترامها التقدم بطلب انضمام إلى

عضوية السوق . وفي نفس الوقت أعلنت ثلاث دول أوروبية أخرى هي الدنيمرك
والزويج وأيرلندا عن رغبة مماثلة . وكان اتجاه بعض الدول الأوروبية الأخرى
الأعضاء في منطقة التجارة الحرة مثل السويد وسويسرا والنمسا أن عضوية
السوق الأوروبية المشتركة كانت تؤثر في حيادهم السياسي وبالتالي فقد آثروا
الابتعاد عن هذا التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وقد التقى هنا الاتجاه المؤيد لدخول بريطانيا إلى السوق المشتركة مع
اتجاهات السياسة الأمريكية التي رأت في هذا الانضمام تدعيما للاتجاه الرامي
إلى انتهاج سياسات تجارية حرة تكون أقرب إلى خدمة المصالح الاقتصادية
الأمريكية ، كما كان يجد من قوة النزعة الديبلوماسية التي كانت تدفع فرنسا إلى
العمل مستقلة عن حلف الأطنطى .

إلا أن الرئيس الفرنسي شارل ديغول تزعم لواء الحملة المناهضة لانضمام
بريطانيا إلى عضوية السوق الأوروبية ، وقد عبر عن اقتناعه بأن الإطار الجغرافي
للسوق المشتركة لم يكن بحاجة إلى مزيد من الامتداد ، كما أن هذه الدول الست
الأعضاء كانت تمثل من وجهة نظره قلب أوروبا الحقيقي . وقد هدف ديغول
من ذلك إلى تهيئة سبل الدعم للجماعة الأوروبية حتى تستطيع أن تقوى سياسيا
واقتصاديا وعسكريا وبالدرجة التي تجعلها قادرة على أن تخطط لمصالحها
وسياساتها مستقلة عن الناتو .

وقد استمرت المفاوضات بين دول السوق الأوروبية الست حول هذه
العضوية أكثر من سنة في بروكسل وكان الاتجاه الغالب على المفاوضات أن
هذا الانضمام حتمي ولن يكون في المقدر تجنبه ان عاجلا أو آجلا . بيد أنه
بما زاد من تعقيد تلك المفاوضات أن بريطانيا لم تكن تساوم من أجل نفسها
فقط ، وإنما كانت تبحث عن ضمانات للسياسات التجارية التي ستفعلها دول
السوق المشتركة ازاء مجموعة دول الكومنولث ، وازاء حلفائها في منطقة التجارة
الأوروبية الحرة وبخاصة الدول المحايدة : السويد وسويسرا والنمسا . وانتهى
الأمر باستعمال ديغول سلطة القيتو ضد طلب الانضمام البريطاني وكان ذلك
في يناير ١٩٦٣ .

ثم تجددت الدعوة مرة ثانية في بريطانيا منذ عام ١٩٦٥ للانضمام إلى السوق المشتركة ، وقد أوضح هذا الاهتمام لأغلبية دول السوق أن بريطانيا كانت راغبة في أن تأخذ دورها في بناء صرح الوحدة الأوروبية ، كما أنه من ناحية ثانية لم يكن من الممكن بالنسبة لدول السوق أن تمضى قدما دون أن تحسم المشكلة الخاصة بتوسيع الاطار الجغرافي لنشاطها وعضويتها ، ولم يشذ عن هذا الاتجاه سوى فرنسا التي تغير اتجاهها من المشكلة بعد تنحي ديغول عن الحكم في سنة ١٩٦٩ حيث أصبحت أكثر تقبلا لهذا الانضمام .

وفي يونيو ١٩٧١ تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة ، وقد دعت الاتفاقية إلى حل جميع المشكلات المتعلقة باعادة تكييف الاقتصاد البريطاني وربطه بظروف الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وقد اتفق على أن يتم انضمام بريطانيا الكامل إلى هذه الجماعة في غضون خمس سنوات واعتبرت هذه بمثابة فترة انتقال ضرورية .

وفي نفس الوقت ووفق أيضا على انضمام كل من الدنيمرك وأيرلندا والنرويج ، إلا أن الأخيرة انسحبت بعد أن اعترض الشعب النرويجي في استفتاء عام على مبدأ الانضمام وفضل البقاء بعيدا عن هذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية .

٤ - منظمة الطاقة النووية الأوروبية EURATOM :

أنشئت منظمة الطاقة النووية الأوروبية (يوراتوم) بموجب معاهدة روما التي وقعت في ٢٥ مارس ١٩٥٧ والتي أوجدت إلى جانب هذه المنظمة ، السوق الأوروبية المشتركة كما سلفت الإشارة .

وكانت الفكرة التي انبنت عليها الدعوة إلى اقامة منظمة أوروبية للطاقة النووية ، هي أن تحقيق التعاون بين الدول المنضمة إليها ، وهي نفس الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية فيما بينها ، فضلا عن الزايات الاقتصادية وغير الاقتصادية الايجابية التي كان يوفرها هذا التعاون لمختلف الدول الأطراف فيه .

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة اليورانيوم على مسئولية دول الجماعة الأوربية في كفالة الظروف التي تشجع على إقامة وتنمية صناعات نووية موجهة للأغراض السلمية وحدها وذلك بالطبع على أساس من التوازن بين المصلحة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، وبين المصلحة الجماعية التي تقوم منظمة الطاقة الذرية الأوربية على تحقيقها .

ولما كان التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأبحاث المرتبطة بها ، ذا طبيعة علمية بحيث يصبح من المتعذر فعليا على معاهدة من هذا النوع أن تبحث في مختلف وقائمه وتفصيله المتخصصة ، لذا نجد أنها اكتفت بأن أوردت بعض المبادئ والقواعد التي تشكل في مجموعها اطارا عاما لتنظيم علاقات التعاون بين دول المنظمة في هذه النواحي العلمية . وكان التصور المائل وقتها في أذهان واضعي معاهدة روما ، هو أنه من خلال قيام منظمة الطاقة الذرية الأوربية باطلاع أعضائها على مشروعات وبرامج التنمية النووية الوطنية في كل منها ، وعلى النتائج المحققة أو المتوقعة من بحوث الطاقة النووية السلمية فيها ، فإنه يصبح من الممكن تفضي ازدياد الجهود العلمية ، أو التكرار في موضوعات البحوث ، أو التعارض في الخطط والمشاريع ، الخ . وأيضا فقد تصور واضعو المعاهدة ، أن الأسلوب القائم على محاولة تنسيق الجهود الوطنية في ميادين الطاقة النووية السلمية كان يفضل بكثير الأسلوب الآخر الذي يقوم على التخطيط المركزي لبحوث الطاقة النووية ومشاريعها في الدول الأعضاء في المنظمة وذلك لعدة أسباب منها أن الأسلوب الأخير كان يثير صعوبات فنية كثيرة تحول دون الوصول إلى مستوى معقول من الترابط بين مختلف قطاعات هذه العملية المعقدة ، وبالإضافة ، فإن عنصر الحساسية الوطنية ، وبخاصة في بداية عمل المنظمة ، كان يمكن أن يتصاغر هو الآخر بتأثيره ليتدبر الفكرة كلها بالفشل .

وإذا كانت المسئولية الأولى لمنظمة الطاقة الذرية الأوربية هي اجراء التنسيق الضروري في الاطار السالف الذكر ، فإن هذه المسئولية تكملها مسئولية أخرى تولتها المنظمة فيما بعد ، وهي اجراء بعض البحوث النووية بامكاناتها الذاتية سواء في المنشآت التابعة لها والتي تضم علماء وخبراء متخصصين من الدول

الأعضاء فيها ، أو عن طريق التعاقد مع بعض المنشآت أو مراكز البحوث النووية في إحدى أو بعض هذه الدول ، وتخضع هذه العقود لموافقة الحكومات المعنية وذلك باعتبار أن الصناعات النووية في دول المنظمة ما تزال صناعات وطنية ، وبالتالي فإن لتلك الحكومات سلطة الرقابة الكاملة عليها .

ويوجه عام تتعدد أبعاد الدور الذى تقوم به منظمة الطاقة الذرية الأوربية ، ومن أهمها : -

١ - تنظيم بحوث الطاقة النووية السلمية والتنسيق بينها في دول المنظمة ، وإقامة مراكز للأبحاث المشتركة ، ومن أمثلتها المراكز الأربعة الرئيسية المقامة في كل من ايسبرا بشمال ايطاليا ، وبنين بهولندا ، وجيل بيلجيكا ، وكارلسروه بألمانيا الغربية .

٢ - نقل المعلومات المتصلة بأبحاث الطاقة النووية السلمية إلى دول المنظمة وذلك لاثراء مشاريع الأبحاث التى تجرى في هذه الدول بأحدث الحقائق العلمية التى يتوصل إليها ، سواء كان مصدر هذه الحقائق العلمية هى دول المنظمة نفسها ، أو ما تصل إليه المنظمة من خلال البحوث المشتركة التى تجريها المنشآت النووية التابعة لها أو التى يتم التعاقد عليها لحسابها .

٣ - القيام بالأبحاث التى ترمى إلى تدير الوسائل الكفيلة بمكافحة خطر التلوث بالاشعاعات المتخلفة عن الصناعات النووية في دول المنظمة .

وتتكون منظمة الطاقة الذرية الأوربية من الأجهزة والمؤسسات التالية :-

(أ) اللجنة : وقد أسندت إليها مسؤوليات إدارية بعيدة المدى ، منها توفير الظروف الملائمة لعمل كل هذا الجهاز من الباحثين العلميين في مختلف المراكز العلمية التابعة للمنظمة ، وكذلك تحديد سبل اتفاق الميراثية المخصصة لاجراء البحوث ، والموافقة على عقود الأبحاث التى تدخل المنظمة طرفا فيها.

(ب) المجلس الوزارى : ويتكون من مجموعة الوزراء المسؤولين عن النشاط العلمى في دول المنظمة ، كما قد يحضر اجتماعاته وزراء الخارجية أو المالية تبعا لنوع المسائل التى يناقشها المجلس . وتختلف نظم التصويت المعمول

بها ، فبعض المسائل تخضع لقاعدة الأغلبية المشروطة ، بينما ينطبق على بعضها الآخر شروط الأغلبية البسيطة ، وإلى جانب ذلك توجد مسائل أخرى تتطلب موافقه اجماعية لاصدار قرارات بشأنها .

(ج) اللجنة العلمية والفنية : وهي لجنة استشارية يعينها المجلس ، إلا أنها في عملها تتبع اللجنة التي تقوم باستشارتها في مشروعات الأبحاث وكل ما له صلة بنشاطها العلمي .

(و) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : وتقوم لجنة المنظمة باستشارتها هي الأخرى في المسائل العلمية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مثل التأمين ضد الأخطار النووية ، وحرية انتقال العمالة المتخصصة في قطاع الصناعة النووية بين دول المنظمة ، وسياسات الطاقة ، وبراءات الاختراع ، الخ .

(هـ) البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية : فالبرلمان الأوروبي يختص بمراقبة أنشطة المنظمة في أمور الطاقة النووية ، وحماية الصحة ، وغير ذلك من الأمور ، أما محكمة العدل فانها تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ حول تفسير المعاهدة أو حول تطبيق أحد أحكامها .

٥ - مشروع التحالف من أجل التقدم Alliance for Progress :

التحالف من أجل التقدم هو مشروع للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية ، وقد أقيم المشروع في عام ١٩٦١ وأحاطته الحكومة الأمريكية بهالة ضخمة من الدعاية الدولية التي قصدت من ورائها ابراز الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في تنمية مجتمعات أمريكا اللاتينية .

والدافع الذي حدا بالولايات المتحدة إلى المبادرة باقتراح هذا المشروع في صيغته التي ووفق عليها ، كان نابعا في الأساس من ضغوط التغيير السياسي والاجتماعي التي كانت تهز منطقة أمريكا اللاتينية كلها في أعقاب ثورة فيدل كاسترو الماركسية في كوبا في عام ١٩٥٩ ، وهي الثورة التي نجحت في أن تخلق مناخا نفسيا متعاطفا معها في هذه المنطقة ، كما شجعت مختلف القوى

والعناصر الراديكالية على المطالبة بتغيير المباتكل الاجماعية القائمة حتى تستطيع دول المنطقة أن تواجه تحديات التخلف الاقتصادي وأن تخلص نفسها من تبعيتها للتبؤذ السياسي والاقتصادي الأمريكي .

ومن الحقائق الجديرة بالاشارة ، أن فيدل كاسترو نفسه كان قد تقدم باقتراح في منتصف عام ١٩٥٩ أى في أعقاب قيامه بثورته مباشرة ، دعا فيه الولايات المتحدة إلى تخصيص ثلاثين مليار دولار لتمويل مشروع للمساعدات الاقتصادية الطويلة الأجل لدول أمريكا اللاتينية ، ولكن ذلك الاقتراح لم يصادف أى رد فعل ايجابي من جانب الحكومة الأمريكية . وقد تبع اقتراح كاسترو ، اقتراحات مماثلة تقدم بها عدد من زعماء دول أمريكا اللاتينية (كمحاولة منهم لتطويق ثورة كوبا وذلك بتخفيف المساوىء الاجماعية التي ركزت هذه الثورة عليها) ولكن الولايات المتحدة لم تتحمس لبرامج المعونة الاقتصادية الضخمة من جانبها وعلت ذلك بأنه كانت توجد بعض الرغيبات الاقتصادية البديلة التي يمكن الاستعاضة بها عن هذه البرامج المقترحة ، ومن ذلك مثلاً: التوسع في التسييلات الائتمانية التي يقدمها بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي لتمويل مشتريات دول المنطقة من الصادرات الأمريكية ، وذلك إلى جانب القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمساعدات الفنية التي تقدم في اطار برنامج القطة الرابعة الأمريكي ، مع بدل الخبرة الاستشارية لهذه الدول في الأمور المالية والاقتصادية ، الخ .

وعندما تدهورت العلاقات الأمريكية الكوية بشكل حاد ، وأصبحت هذه العلاقات من أهم مشكلات معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٦٠ ، ومع تزايد شعبية كاسترو في المنطقة ، بدأت الحكومة الأمريكية تغير من تفكيرها ، واتخذ ذلك شكل اقتراح برنامج للمعونة الاقتصادية تقوم بتقدمه إلى دول أمريكا اللاتينية وقلدت تكاليفه بمخمسائة مليون دولار . ولم يقابل هذا البرنامج بحماس يذكر داخل تلك المجموعة من الدول الأمريكية وذلك لأكثر من سبب ، فهو أولاً جاء متأخراً عن وقته الطبيعي وبعد أن سبق رفض هذه الفكرة التي بدأت باقتراحها دول أمريكا اللاتينية نفسها ، وأما السبب الثاني فهو أن هذه الدول وجدت نفسها مدينة لبس للولايات المتحدة وإنما

لكاسترو الذى لولا سوء علاقته بالحكومة الأمريكية وتحديه لها لما أقدمت من نفسها على تقديم مثل هذه المعونة الاقتصادية لها .

وقد جاء الاعلان عن مشروع التحالف من أجل التقدم في مؤتمر وزراء مالية دول أمريكا اللاتينية الذى عقد في بونتادل اسنى في أورجواى في أغسطس سنة ١٩٦١ . وفي هذا المؤتمر وقعت هذه الدول على مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف التى غطت ثلاثة جوانب رئيسية كانت تشكل في مجموعها الهيكل العام لهذا المشروع الجديد ، وهى :

أ - وعد من الحكومة الأمريكية بتقديم عشرين مليار دولار لمساعدة دول أمريكا اللاتينية على مدى عشر سنوات .

ب - تعهد حكومات أمريكا اللاتينية بتنفيذ مشاريع للإصلاح الاجتماعى .

ج - تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين في دول أمريكا اللاتينية تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الدول الأمريكية ، وتتولى مهمة التنسيق بين خطط ومشاريع التنمية التى تتقدم بها الدول الأعضاء في برنامج التحالف من أجل التقدم . وقد استبعدت كوبا من المشروع .
غير أن النتائج التى أسفر عنها تطبيق هذا المشروع جاءت محيية للآمال وذلك للأسباب الجوهرية الآتية :

(١) أن الولايات المتحدة لم تفى بالتزامها الذى تعهدت به والذى يقضى بتقديم ألفى مليون دولار سنويا لدعم مشاريع التنمية في دول أمريكا اللاتينية ، وكان ذلك بتأثير بعض العناصر التى وقفت في داخل الولايات المتحدة تعارض استمرار التقييد بهذا الالتزام الاقتصادى ، وقد تلرغوا بالعجز الضخم في ميزان المدفوعات الأمريكى وبخاصة ابان حرب فيتنام ، للمطالبة بتجميد هذه المساعدة لأمريكا اللاتينية . وبالفعل نجد أنه في السنوات الخمس التالية على عقد اتفاقية بونتادل اسنى لم يرخص الكونجرس الأمريكى إلا بحوالى ثلثي القدر المخصص لهذه المعونة الاقتصادية السنوية .

(٢) أن تصدير رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى دول أمريكا اللاتينية لمساندة برنامج التحالف من أجل التقدم لم يحدث على أى مستوى ذى

قيمة ، أو على الأقل بالصورة التي كانت قد تحدت مبدئيا لهذه المساعدات الخاصة من حيث مجموع وكيفية استخدامها ودورها في تحقيق التنمية ، الخ بل على العكس ، فإن نزوح رؤس الأموال من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة - والذي تم على شكل تحويل أرباح الاستثمارات الأمريكية الموظفة هناك - أدى إلى اضعاف الامكانيات التي كان يستلزمها تنفيذ التنمية في الاطار الشامل الذي وضعه برنامج التحالف من أجل التقدم .

(٣) أن الكيفية التي تم بها تنفيذ هذا البرنامج لم تساعد على تنمية القدرة الاقتصادية الانتاجية لهذه الدول على أساس وطني مستقل وإنما بطريقة كانت تبقى على تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة ، وهو ما كان يعنى بقاء الظروف الاقتصادية العامة في المنطقة على حالها دون تغيير يذكر . يضيف إلى ذلك أن الترام دول أمريكا اللاتينية باعادة تسديد القروض التي حصلت عليها من المشروع بفوائدها العالية خلال فترة تراوح بين خمس وعشر سنوات ، كان يضع ضغوطا عنيفة على الميرانيات وموازن المدفوعات في هذه الدول .

(٤) عدم الاستمرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية نتيجة الانقلابات العسكرية المتكررة (التي كانت الولايات المتحدة نفسها قوة محرصة عليها في الكثير من الأحوال) ، وعدم الترام حكومات هذه الدول بتنفيذ أية برامج للإصلاح الاجتماعى الحقيقى ، مما جعل القدر الذى يصل إليها من هذه المعونة الأمريكية غير فعال بالمره .

٦ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أويك) :

نشأت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أويك) كرد فعل للأوضاع التي نتجت عن حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، فعندما أثير الاقتراح الداعى إلى إيقاف ضخ البترول العربي للدول التي تساند العدوان الاسرائيلى كأداة للضغط العربي عليها ، ظهر الاتجاه الذى يقول ان هذا الاجراء قد يستغل من قبل الدول غير العربية المنتجة للبترول مثل فنزويلا وايران ، لصالحها ودون اكتراث بما قد يحيط بدول البترول العربي من أضرار اقتصادية مخالفة بلك المبادئ والأحكام التي قام عليها ميثاق منظمة الأويك الدولية

التي تجمع في عضويتها إلى جانب الدول العربية البترولية كل من ايران وفنزويلا وأنتونيسيا وترينداد والأكوادور وجابون . ومن هنا انبثقت الدعوة إلى اقامة منظمة خاصة بالأقطار العربية المصدرة للبترول يكون في مقدورها بوسيلة التكتل العربي المنظم أن تواجه أى تهديد يتناول مصالحها البترولية مع الاحتفاظ في نفس الوقت بعضويتها في منظمة الأوبك الأم ، والتصيد بسياساتها العامة طالما أنها لا تضار من ورائها في صورة أو أخرى .

ولقد كانت السعودية في الواقع هي الدولة العربية المبادئة بهذا الاقتراح الذي صاغته على شكل مشروع تقدمت به إلى كل من الكويت وليبيا في نهاية عام ١٩٦٧ ، وتباحثت الدول الثلاث في المبادئ والأهداف العامة التي اشتمل عليها المشروع وانتهت من ذلك إلى التوقيع في بيروت في يناير ١٩٦٨ على الاتفاقية التي نشأت بمقتضاها المنظمة العربية التي تحدت الكويت مقرها .

ونصت ديباجة هذه الاتفاقية على أن تأسيس هذه المنظمة جاء على سبيل الوعي من قبل الدول الأطراف بأن البترول ثروة آيلة للضيوب وأن ذلك يلقي عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعه المحافظة عليه ومسئولية استثمار الثروة المتحققة منه استثمارا اقتصاديا متنوعا في مشاريع انتاجية وانمائية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار . وتمضى الديباجة إلى التعبير عن اعتماد هذه الدول بأن الافادة الرشيدة من ثرواتها البترولية تعتمد في المقام الأول على الدور الذي يقوم به البترول في خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة له ، وما يتطلبه ذلك بالتالي من مراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة .

وتقرر المادة الثانية من الاتفاقية تحت عنوان « المنظمة وأهدافها وصلاحياتها » ، ان هدف المنظمة الرئيسي هو تهيئة سبل التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق الصلات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف

الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في أقطار الدول الأعضاء .

والاتفاقية صريحة في أن المشروعات التي تنشئها المنظمة ذات طبيعة اقتصادية وتتركز في مجال البترول بالذات ، ومن ثم فإن نشاط المنظمة لا يمتد إلى المجال السياسي ، غير أن هذا الفصل بين البترول والسياسة أمر نظري بحت ولا يتفق مع مقتضيات الواقع ، وقد تأكدت الصلة الوثيقة بينهما وبصورة قاطعة خلال حرب أكتوبر التي أثبت فيها البترول وجوده كأقوى أداة للضغط السياسي العربي في مواجهة العدو ومن ورائه بعض القوى الكبرى التي كانت تسانده بكل وسائل الدعم المباشر وغير المباشر .

وتمارس الأوبيك العربية اختصاصاتها المنصوص عليها في ميثاق انشائها من خلال الأجهزة الآتية : -

١ - مجلس وزراء دول المنظمة ، ويتكون من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء ، وهو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شئون البترول . والمجلس هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياستها العامة ، ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسيّر عليها .

٢ - المكتب التنفيذي للمنظمة ويتكون من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء يعينه القطر المعنى . ويختص المكتب بالنظر في الشئون المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها ورفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس بشأن الأمور التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

٣ - أمانة عامة تضطلع بالجوانب التخطيطية والادارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقا للوائح وتوجيهات المجلس .

٤ - هيئة قضائية ، يتفق الأطراف الموقعون على كيفية تشكيلها والقواعد التي تنظمها في بروتوكول خاص يلحق بالاتفاقية ، وقد اتفقت الدول المؤسسة على ارجاء النظر في أمر هذه الهيئة القضائية حتى تسنح الظروف بذلك مستقبلا .

أما عن عضوية المنظمة فقد نصت المادة السابعة من الاتفاقية على أن أعضاء المنظمة المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية وهم بالتحديد السعودية والكويت وليبيا ، ويجوز أن ينضم إلى عضويتها أى قطر عربي شريطة توافرها ما يلي :

(أ) أن يكون البرول هو المصدر الرئيسى والأساسى لدخله القومى.

(ب) أن يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات.

(ج) أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين.

وتقوم الاتفاقية على المساواة في العضوية من حيث الحق في التصويت بيد أنها فرقت بين نوعين من العضوية : عضوية التأسيس والعضوية العادية ، وقد رتبت هذه التفرقة آثارا قانونية إذ أعطت للأقطار المؤسسة حق الاعتراض على قبول أى قطر جديد في المنظمة . وقد تضمنت أحكام الاتفاقية امتيازات أخرى لعضوية التأسيس منها مثلا أن نصاب مجلس الوزراء لا يكتمل إلا بحضور عضوين مؤسسين على الأقل ، ولا يجوز إصدار اللوائح أو اتخاذ قرارات في الأمور الموضوعية إلا اذا كان من بين الأغلبية المطلوبة صوتا عضوين مؤسسين على الأقل .

ولم تعالج الاتفاقية حق الانسحاب من عضوية المنظمة باعتبار أن صلات التعاون بين الأقطار العربية في هذا المجال يجب أن تنمو وتقوى مع الوقت.

المراجع

- Padelford & Lincoln, *The Dynamics of International Politics*, op. cit., pp. 362 - 364. (1)
- W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., p. 686.
- Padelford & Lincoln, op. cit., pp. 365 - 368. (1)
- Kulski, op. cit., pp. 685 - 686.
- Kulski, op. cit., p. 686. (1)
- Ibid. (1)
- Ibid. (1)
- Ibid, p. 687. (1)
- Ibid. (1)
- Ibid. p. 688. (1)
- Ibid. (1)
- John S. Gibson, *Ideology and World Affairs*, (Houghton Mifflin Co., Boston, 1967), pp. 102 - 121. (1)
- Podelford & Lincoln, op. cit., pp. 376 - 379. (1)
- Vernon Van Dyke, *International Politics*, op. cit., pp. 324 - 328
- Kulski, op. cit., pp. 348 - 349. (1)
- Ibid, pp. 355 - 360. (1)

الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية : مراجع مختارة

- 1 - Black, Eugene, The Diplomacy of Economic Development, (Harvard University Press, Camp., 1960).
- 2 - Gordon, Lincoln, A New Deal For Latin America : The Alliance For Progress, (Harvard University Press, Cambridge, 1963).
- 3 - Hirschman, A., The Strategy of Economic Development, (Yale University Press, New Haven, 1958).
- 4 - Kulski, W.W., International Politics in a Revolutionary Age, op. cit.
- 5 - Manson, Edward, Foreign Aid and Foreign Policy, (Harper & Row, New York, 1964).
- 6 - Montgomery, John, The Politics of Foreign Aid, (Praeger, New York, 1962).
- 7 - Padelford & Lincoln, The Dynamics of International Politics, op. cit., pp. 359 - 384.
- 8 - Snider, Gilbert, Introduction to International Economics, (Irwin, Homewood, Ill., 1958).
- 9 - Staley, Eugene, The Future of Underdeveloped Countries, (Praeger, New York, 1961).
- 10 - White, Gillian, Nationalization and Foreign Property, (Praeger, New York, 1961).
- 11 - Urquidi, Victor, The Challenge of Development in Latin America, (Praeger New York, 1964).

الفصل الخامس عشر

الحرب كأداة للسياسة الخارجية

- المبحث الأول - الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني - الصور الرئيسية للحروب الدولية .
- المبحث الثالث - القوة المسلحة في العلاقات الدولية : ملاحظات ختامية .

الفصل الخامس عشر

الحرب كأداة للسياسة الخارجية

تستخدم القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ، ويتخذ هذا الاستخدام أحد مظهرين : (أ) الاستخدام المادى أو الفعلى للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية ، (ب) التهديد باستخدام القوة المسلحة لاجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة .

وعلى الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعلى الرغم من أن دولا كثيرة في العالم أطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية ، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد على ذلك سياق التسلح الضخم الذى يعاني منه العالم في الوقت الحاضر .

المبحث الأول

الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية

في مجال استخدام القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول ، نجد أن مظاهر هذا الاستخدام تتنوع وتتكامل على النحو الآتي :

١ - القوة كأداة هجومية (Offensive War Capability)

وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وقد ينطوى على انتهاك السيادة الإقليمية للدولة من الدول ، أو الاعتداء على استقلالها السياسى ، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة ، أو فرض علاقات قوى جديدة.

كما قد تكون وجهة الاستخدام الهجومى للقوة الوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية التى تمه المصالح القومية للدولة . وهناك دول أفلحت من خلال الاستخدام الهجومى للقوة فى توسيع رقعة أراضيها وتم هذا التوسع على حساب الدول الأخرى ، ومن أمثلة ذلك : التوسع الأمريكى فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى والذى تم على حساب كل من أسبانيا والمكسيك ، والتوسع الاسرائيلى على حساب الدول العربية وبخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

ويوفر الاستخدام الهجومى للقوة العديد من المزايا للدول التى تلجأ إلى هذه الوسيلة - رغم أنها تدان باستمرار للأخلاقيتها وعدم شرعيتها - ومن ذلك أن الدولة المهاجمة هى التى تختار الوقت الملائم لبدء هجومها الذى قد يتم بطريقة مباغته تشل مقاومة الطرف المستهدف به وتحرمه من فرصة تكتيل امكانياته لأحباطه وتصفيه آثاره .

ومن ناحية أخرى فإن الميزة التى يكفلها الهجوم لا تقتصر على عنصر التوقيت وإنما تتعداه إلى تحديد المكان ونوعية الأسلحة التى ستستخدم فى تنفيذه ، فالأسلحة تتنوع آثارها بحسب القدرة التدميرية لكل منها ، فهناك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية والذرية والنووية . الخ ، واستخدام هذه الأسلحة قد يتمثل فى إحدى صورتين : الحرب التكتيكية (Tactical Warfare) التى تستهدف أساسا وبالدرجة الأولى القوات المسلحة التى يوجه الهجوم ضدها ، أو الحرب الاستراتيجية (Strategic Warfare) التى تتجاوز القوات المسلحة للعدو إلى تدمير اقتصاده وجبهته القومية .

ويرتبط كل ذلك بما إذا كان الهدف الذى يتوخاه الهجوم بعيدا وشاملا مثل الاستسلام الكامل وغير المشروط للدولة التى يستهدفها الهجوم وهنا تكون الحرب غير محدودة ، أو أن يكون الهدف محدودا وضيقا مثل اكراه الطرف الآخر على التسليم بمطلب معين يتصل بالمصالح القومية للدولة الأخرى ، وحينئذ تكون الحرب ذات طبيعة محدودة .

وإذا كان للهجوم مثل المزايا التى أشرنا إليها ، فإنه فى حالات كثيرة ينفق لأكثر من سبب ومن ذلك أن الاستخدام الهجومى للقوة ينحو إلى تكتيل

كل القوى المناوئة له واستثارة نزعة المقاومة والاصرار على احباطه بأقصى ما تسمح به امكانيات الأطراف المدافعة كما وأنه في حالات أخرى قد يتسبب الهجوم في استثارة عداة الأطراف المحايدة في مثل هذه النزاعات بل وربما جعل بعض أصدقاء المعتدى يتخلون عنه ويدينون تصرفاته ، مثلما فعلت أمريكا مع حلفائها في حرب السويس في عام ١٩٥٦ . (١)

٢ - القوة كأداة دفاعية (Defensive Capability)

ثم يجيء الأسلوب الآخر من أساليب استخدام القوة المسلحة ونقصد بذلك الأسلوب الدفاعي ومعناه أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفاعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها والذي لا تجدى في دفعه الأدوات الأخرى الأقل عفا من أدوات السياسة الخارجية .

وقد تطورت الامكانيات الدفاعية للدول في الحقبة الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية والتحديث المستمر في أساليب الحرب وفي مضمون الاستراتيجيات العسكرية . وقد ترتب على ذلك أن تدعم المقدرة الدفاعية للدول أصبح يتطلب احتفاظها بقوات أكبر وبترسنة متنوعة من الأسلحة التي تناسب كافة الاستخدامات العسكرية وغير ذلك من أدوات الحرب الأليكترونية التي تستطيع أن توفر للدولة نظاما فعالا للتحذير ضد الهجوم ورصده وتعقب انبجأاته وتضليله ، الخ .

وفي الحقيقة أن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يدعم في نفس الوقت من قدرتها على الردع (Deterrent Capability) وهو ما قد يمكنها من احباط الهجوم قبل أن يبدأ فعلا لأن الردع يسبق الدفاع ، وانخفاق الردع هو الذي يؤدي بالدولة التي يستهدفها الهجوم إلى الانتقال إلى المرحلة التالية عليه وهي الانتقال إلى الدفاع الفعال عن كيانها ومصالحها وسيادتها الإقليمية في مواجهة أعدائها .

وإذا كان للهجوم بعض المزايا على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي لما يترتب عليه من وضع المهاجم في مركز أفضل نسبيا من المدافع ، فإن هذه

المزايا يقابلها نقاط ضعف في جانب الدولة المدافعة ومن ذلك أن الدفاع يفقدها زمام المبادرة ويضيق من فرص الاختيار أمامها ويكرهها على أن تقاتل حربا قد لا تكون مهيئة لها في المكان أو الوقت الذي يتلاءم ومصالحها أو بسلاح قد لا يقدر على استيعاب الطاقة الهجومية للدولة المعادية .

وفي اطار الاستراتيجية الدفاعية للدولة فقد يتمثل استخدام القوة المسلحة على شكل الدخول في حرب غير محدودة ، أو اختيار البديل الآخر وهو العمل على حصر نطاق الحرب الدفاعية . وقد يتطور هدف الحرب الدفاعية إلى الاصرار على الاستسلام غير المشروط للدولة المهاجمة (كما حدث في الحرب العالمية حين أصر الحلفاء على الاستسلام الكامل وغير المشروط لقوى النازية والفاشية في أوروبا وآسيا) ، كما قد ينحصر الهدف في حدود معينة تفي بمطالب الدولة المدافعة . وفي حالات أخرى تكفى الدولة المدافعة بازاحة القوة المهاجمة إلى ما وراء النقطة التي بدأ منها الهجوم في حين أنه في حالات نادرة يكون هدف الدولة المدافعة هو معاقبة الدولة المهاجمة بقوة وعنف تضطر معه الدولة المهاجمة إلى عقد هدنة بينها وبين الدولة الأخرى ، وهكذا .

وفي الواقع أن مسئولية تحديد نطاق الحرب سواء كان ضيقا أو شاملا وتقرير الهدف على نحو أو آخر إنما ترجع إلى الزعامة الحاكمة التي بيدها سلطة اتخاذ هذه القرارات الخطيرة ، فهذه الزعامة يجب أن تكون مدركة لحقيقة الامكانيات العسكرية المتاحة لديها لكي تقدر على تحديد نطاق الحرب الدفاعية وأهدافها . ومن ناحية أخرى فان واجب هذه الزعامة هو ألا يتبالغ في تقدير النتائج التي تترتب على استخدام القوة العسكرية بشكل معين ، وانما يجب أن تدخل في اعتبارها كل الاحتمالات حتى لا تتورط في اتجاه قد يجلب معه كارثة تضر بالمصالح القومية أبلغ الضرر . فمثلا قد يترتب على الاستخدام المحدود للقوة المسلحة وتضييق أهداف الحرب الدفاعية اعطاء حافز أقوى للطرف المعادى ودفعه إلى التفاوض وذلك فيما لو أحس أن هجموه لن يحقق النتائج المرجوة بعكس الحال فيما إذا كان استخدام القوة شاملا وأهدافها مطلقة . (٢)

وهناك في الحقيقة ملاحظة جوهرية ترد على عملية الاستخدام الدفاعي للقوة وهي أن كثيرين ينظرون إلى هذه العملية على أنها سلبية في طبيعتها . فالتخطيط للدفاع يبنى على أساس من التقييم المسبق لنوايا المعتدى وامكاناته ونمط سلوكه ، ومن ثم ، فإن تصميم الهيكل العسكري للدولة يتم بحسب ما تخليه أوضاع الطرف المهاجم أكثر مما تحدده أهداف الدولة المدافعة .

وإلى جانب هذا الاعتقاد في الطبيعة السلبية للعملية الدفاعية فهناك آخرون ممن يساورهم الاعتقاد بأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة في كل الظروف الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية لأعدائها المحتملين ، بمعنى أن التخطيط الدفاعي قد يقصر عن استيعاب كل العوامل المتصلة بتقييم القدرات والنوايا المعادية تقسيما واقعا دقيقا مما يجعل الاعداد للدفاع غير كاف وغير فعال في نفس الوقت .

وتناديا لهذه المشككة المرتبطة بالخطأ في تقييم النوايا أو القدرات المعادية ، نجد أن بعض الدول تحاول أن تقيم تخطيطها الدفاعي من واقع النهج الصراعي الذي يسلكه خصومها ازائها ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة لجأت إلى تطبيق سياسات الحصر أو الاحتواء (Policy of Containment) ضد أعدائها ، وتبنى الدعوة إلى اقامة الأحلاف والقواعد العسكرية بعد الحصار الذي فرضه السوفيت على برلين والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، والغزو الشيوعي لكوريا الجنوبية .

وإذا كان ثمة حقيقة أساسية أخرى يجب اضافتها إلى ما سبق ، فهي أن التخطيط الدفاعي عملية معقدة لأنه قد يستلزم مزج الوسائل الدفاعية بالوسائل الهجومية وهي وسائل قد تبدو متعارضة وان كانت متكاملة في حقيقة الأمر . ويكفي للتدليل على ذلك مثلا أن نشير إلى وسائل الدفاع الجوي عن القارة الأمريكية . فحماية القارة الأمريكية ضد الهجمات الجوية تتطلب الاحتفاظ بأسلحة استراتيجية هجومية قادرة على ضرب مطارات العدو وقواعده الجوية التي يجتهد أن ينطلق منها ، هذا إلى جانب الحاجة إلى الاحتفاظ بأسلحة ذات طبيعة دفاعية محضة مثل الطائرات المقاتلة ، والمدفعية المضادة للطائرات وغير ذلك من الوسائل الدفاعية مثل التشتت والانتشار واقامة المخابء التي تحاول التقليل

من احتمالات الاصابة أثناء الهجوم الجوى المعادى ، والاهتمام بالوسائل الأخرى للدفاع المدني ، وهكذا .

والوصول إلى الصيغة الملائمة من هذه الأسلحة الهجومية والدفاعية واعتماد المخصصات المالية اللازمة لكل نوع منها يشكل عقبة في طريق التخطيط الدفاعي الفعال . ومثال ذلك المشروع الأمريكي الخاص بإنشاء شبكات للدفاع الجوى ضد الصواريخ (Anti-Ballistic Missile) ، وهو المشروع الذى تعرض لانقذادات هائلة بسبب تكلفته المادية الباهظة من جانب ، وبسبب التحفظات التى أبدت على فعاليته الاستراتيجية من جهة أخرى ، وكذلك الجدل الذى احتدم في أمريكا حول عدم كفاية وسائل الدفاع المدني ، وما يقال من أن الاتفاق عليه سيحمل أمريكا بأعباء مالية مرهقة دون أن يوفر الحماية الكافية لسكان المدنيين .

٣ - القوة كأداة للردع (Deterrent Capability)

أما عن المظهر الآخر من مظاهر استخدام القوة العسكرية فهو اتخاذها أداة للردع ، ويميل البعض إلى الاعتقاد بأن الردع الفعال يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته ، وذلك لأن الردع الفعال يؤدي إلى احباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية مع خصومها .

وعلى الرغم من أن فكرة الردع لا تمثل مفهوما استراتيجيا جديدا ، حيث أن هذا المفهوم قد ساد في الماضي ، إلا أن أهمية الردع كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة للدولة قد زادت كثيرا في الآونة الراهنه بالنظر إلى وجود الأسلحة النووية ، وبسبب التطور المذهل في تكنولوجيا الحرب مما يجعل من الحرب إذا ما وقعت كارثة يصعب حصر أبعادها أو التحكم فيها . ولذا تركز معظم الدول وبخاصة الدول الكبرى على وسيلة الردع لتجنب مفاخرات الحرب النووية ، وليس من الضروري أن يقتصر الردع على التهديد باستخدام الأسلحة النووية ، وإنما قد يكون هنا ممكنا بالأسلحة التقليدية . (٣)

وتفضيل أسلوب الردع على أسلوب الدفاع في استخدام القوة المسلحة للدولة ، يتطلب توافر عدة اشتراطات مثل :

أ - أن يكون في حوزة الدولة الرادعة امكانيات كافية من القوة ، تتيح لها المقطرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة .

ب - وأن يكون هناك تصميم من قبل الدولة الرادعة على استخدام الامكانيات المتوفرة لديها من القوة إذا ما تجاوز الاستغزاز كل حد مقبول ، فالامكانيات وحدها لا تكفي وإنما يجب أن تقرن بتصميم على القتال إذا اقتضى الأمر .

ج - وأن تكون الدولة المهاجمة على علم دقيق بالامكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة لأن المعرفة الدقيقة بهذه الامكانيات تؤثر بالايجاب في زيادة مفعول الردع ، أما سوء التقدير أو التقييم فيرتب عليه اضعاف الشعور بقوة الردع المضاد ، ومن ثم الانسياق إلى الهجوم .

د - وأن يتوافر لدى الدولة الرادعة معرفة حقيقية بالقيم التي تحكم سلوك الدولة التي تهدد بالمهجوم والوقوف على ما اذا كان هناك اختلاف في القيم بين الطرفين الرادع والمهاجم ، وهو ما قد يتسبب في النهاية في افسال الردع والاندفاع إلى مجرى الصدام المسلح .

هـ - أما الشرط الأخير ، وهو على قدر بالغ من الأهمية ، فيقوم على افتراض أن المعتدى أو الطرف المهاجم يتصرف بطريقة عقلانية قائمة على الرشيد والتمييز والتقدير السليم للموقف ، وتحقق هذا الشرط يكسب الردع جانباً من قوة تأثيره . أما إذا كان الطرف المهاجم يتصرف تحت ضغوط نفسية أو عاطفية أقوى من هذه الحسابات العقلية ، فمن المؤكد أن الردع لن يتسبب إلى أية نتيجة ايجابية للدولة الرادعة .

المبحث الثاني

الصور الرئيسية للحروب الدولية

إلى جانب الحروب العالمية أو الحروب الشاملة ، وهي قليلة إذ لم يقع منها في التاريخ الانساني كبله سوى حريين فقط على هذا المستوى ، توجد عدة صور يمكن أن تمثل عليها الحروب المسلحة بين الدول ، ومن أهم هذه الصور على الاطلاق :

١ - الحروب المحدودة Limited Wars

كان الوضع الذي واجهه الفكر الاستراتيجي العالمي منذ أواخر الخمسينات وبخاصة بعد اختراع الصواريخ ذات الرموس النووية العابرة للقارات (ICBM) التي ضاعفت كثيرا من القدرة التدميرية للحروب النووية الاستراتيجية ، هو أن الحرب النووية بين القوتين العظميين في المجتمع الدولي لا يمكن أن تحدث بطريق التدبير العمد من جانبها ، وإنما إذا وقعت فإن ذلك سيتم بأحد طريقتين :

أ - الحرب النووية العامة التي تحدث على سبيل الخطأ .

ب- الحرب التي تقع بسبب وجود خطر ساحق أو تهديد غير مقبول ضد المصالح القومية العليا أو ضد الكيان المادى لأى من الطرفين .

أمام هذا كان من المتعين العمل على تفادى كارثة الحرب النووية من جهة ثم البحث من جهة أخرى عن شكل متطور جديد من أشكال الحرب يكون أقدر على مواجهة ضغوط العصر النووى وبمبىث لا يصل في عنفه أو في مداه إلى مستوى الحرب الاستراتيجية الشاملة بين الكتلتين . ومن هنا ظهرت نظريات الحرب المحدودة التي ارتكزت على عدد من المفاهيم والآراء التي تفاوتت في اتجاهاتها من حيث ما يجب أن يكون عليه الكم المناسب من العنف المسلح الذي يستخدم فيها ، وما إلى غير ذلك من الأمور التي تنصرف إلى تحديد النطاق الجغرافي للملأثم لخوض الحرب المحدودة ، وتعيين المواقف التي يمكن فيها للأطراف المتصارعة أن تلجأ إلى التساوم أو التفاوض الدبلوماسى من أجل وضع نهاية لمثل تلك الصراعات ، الخ . وسنحاول فيما يلي أن تقدم تحليلا مختصرا

تتضمن الرئيسية لنظرية الحرب المحدودة كما تتضح هذه من كتابات المفكرين وكبار خبراء الاستراتيجية الدولية الذين دافعوا عنها . وبصفة مبدئية يمكن القول بأن الحالات التي تنطبق عليها صفة الحرب المحدودة هي :

١ - الحروب التي تثور بين القوى النووية والتي تمتنع كل أطرافها عن استعمال أسلحة الدمار الشامل أو مهاجمة المراكز السكانية للدولة الخصم .

٢ - الحروب التي تنشأ بين الدول الصغيرة والتي لا تتدخل فيها القوى الكبرى في أية صورة مباشرة

٣ - الحروب التي تنشأ بين هذه الدول الصغيرة وتتدخل فيها القوى النووية - سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر - ولكن يبقى هذا التدخل في نطاق جغرافي محدود ودون استعمال الأسلحة النووية .

٤ - الاجراءات العسكرية التي تنفذها دولة نووية ضد دولة صغيرة ولكن بدون تدخل من جانب أى من القوى الكبرى الأخرى في المجتمع الدولي .

٥ - الحروب النووية الصغيرة التي تستخدم فيها القوى النووية أسلحتها النووية التكتيكية الصغيرة ضد أهداف عسكرية محدودة النطاق .

وتختلف الحروب المحلية (Local Wars) اختلافا بينا من حيث الطبيعة والظروف ، فالحرب المحلية عادة ما تشتمل على أطراف تعتمد في تسليحها على قوى أكبر منها ، ومن ثم فإن ضيق نطاق هذه الحرب يرجع بالأساس إلى عدم وجود مصادر كافية من الأسلحة التي تسمح بتوسيع هذا النطاق ، ومن أمثلة هذا النوع من الحروب : الحرب الهندية الباكستانية في سنة ١٩٧١ .

أما الحرب المحدودة في اطار المفهوم العام للاستراتيجية النووية ، فهي الحرب التي تقبل فيها القوتان العظميان ، بالرغم من كل ما تمتلكانه من أسلحة الدمار الشامل . بأن تحصر نفسيهما في دائرة استخدام الأسلحة التقليدية وحدها سواء كان ارتباطهما بهذه الحرب المحدودة مباشرا أو غير مباشر . ومن أمثلة هذا النوع من الحروب : الحرب الكورية والحرب الفيتنامية حيث أبت الولايات

المتحدة أن تستخدم الأسلحة النووية تجنباً لرد الفعل الذي كان من الممكن أن يدفع إليه هذا الاستخدام ، وهو ما كان يعنى اخراج هاتين الحربين من طورهما التقليدي المحدود والتصاعد بهما إلى مستوى الحروب النووية العامة .
وبالإضافة ، فإن هناك العديد من الاعتبارات الرئيسية الأخرى المتصلة بنظرية الحرب المحدودة والتي تتمثل في :

أولاً - أن الحروب المحدودة التي يكون طرفيها القوتان العظميان ، أو غيرهما من القوى النووية الكاثنة في المجتمع الدولي ، وهى الدول التي تتوفر لها امكانيات هائلة في الردع بمختلف عناصره ومكوناته ، هذه الحروب لا يمكن إلا أن تكون صراعات ممتدة (Prolonged Conflicts) ، وبالرغم مما قد يحدث فيها من تقدم أو انتكاس ، إلا أنها في النهاية لا يمكن أن تكون انتصاراً خالصاً لأحد الطرفين على حساب الآخر ، لأن معنى وصول الحرب المحدودة إلى تلك النتيجة غير المتوازنة ، هو أن الطرف الخاسر لن يردد في أن يلقي بكل ثقله النووى في المعركة ، وبالتالي تفقد هذه الحرب صفتها المحدودة لتنتقل بذلك إلى طور الحرب النووية العامة .

وتفسير ما يعنيه البعض من أن الحرب المحدودة هى بطبيعتها صراعات ممتدة، هو أن الصراع بين هذه القوى النووية يظل مستمراً بالأسلوب والوسائل التقليدية ، حتى يصل إلى المرحلة التي تستشعر معها أطرافه أن المناخ أصبح مهيباً أمامها لكي تبدأ التفاوض تحقيقاً لتسوية نهائية . وفي كل الأحوال يتعين على هذه الأطراف أن تقاوم الاغراء الذي تتعرض له في سياق الصراع ، وتقصد الاغراء المتعلق بالميل نحو استخدام الأسلحة النووية ، وتنهض الحربان الكورية والفييتامية كمثال عملي واضح يؤكد هذه الحقيقة الأساسية المتعلقة بطبيعة الحرب المحدودة في العصر النووى .

على أن هناك من بين دعاة نظرية الحرب المحدودة من يعتقدون أنه وان كان احراز النصر في الحرب المحدودة غير ممكن في معظم الأحوال ، إلا أنه في حالات استثنائية قليلة يمكن بلوغ هذه النتيجة ولكن بشرط أن يحدث ذلك خلال المراحل المبديّة للحرب ، وبدرجة من السرعة المتناهية التي لا تترك

بديلا يجبر الطرف الخاسر على تصعيد الحرب واخراجها عن نطاقها المحدود. ولكن يظل هذا الاستنتاج غير مؤكد ومجرد اجتهاد آخر من الاجتهادات المتعددة في هذا الموضوع .

ثانيا - أن هناك العديد من المحاولات التي بذلت لتطوير نظرية الحرب المحدودة من خلال البحث في إمكانية استخدام الأسلحة النووية على نطاق محدود في مثل هذا النوع من الحروب ، حتى يمكن تجنب فكرة الانتقام الشامل (Massive Retaliation) ، والتركيز بدلا منها على ما يسمى بالثأر الاستراتيجي المحدود وهو المفهوم الذي ركز عليه ميزيلارد ، ثم تطور على يد خبير الاستراتيجية الذائع الصيت هيرمان كاهن الذي حاول أن يتوصل إلى صيغة وسط للحرب المحدودة تضمن التقليل من كمية الدمار في الوقت الذي ترفع فيه من فرص المساومة إلى أقصى حد . وفي هذا الصدد توصل كاهن إلى خمسة أنواع مختلفة من الحرب النووية التي هي أقل في حجمها وعضها من الحرب النووية العامة . (٤)

ومن بين من دافعوا عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحرب المحدودة هنري كيسنجر والجنرال الفرنسي أندريه بوفر ، غير أن كيسنجر تحول عن هذه النظرية فيما بعد لما رأى أن السيطرة على الحرب النووية المحدودة ستصبح أمرا متعلما وأنها قد تكون مجرد البداية نحو اشتعال الحرب النووية العامة .

٢ - الحروب الوقائية وحروب الاحباط :

من وجهة نظر الاستراتيجية الدولية ، تعتبر الحروب الوقائية (Preventive Wars) وحروب الاحباط (Pre-emptive Wars) المظهر الرئيسي لتخطيط الاستراتيجية النووية على الأساس الهجومى البحث . وقد بدأ الدفاع عن هذين الشكلين من أشكال الحرب النووية الهجومية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي للعديد من الاعتبارات السياسية والعسكرية التي يجيء في طبيعتها:-

(أ) أن اعتناق المبدأ الذي يقوم على ممارسة الردع من أجل تفادي الحرب كان منحي استراتيجيا سلبيا ، وأن استمرار التقييد بهذا المفهوم عند التخطيط

للاستراتيجية العسكرية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة المنصوية تحت لوائه ، كان من المحتمل جدا أن يتحقق وبنا تتكرر كارثة الحرب العالمية على غرار ما حدث في مراحل تاريخية سابقة .

(ب) أن المقدرة الأكيدة على منع الحرب ، وليس مجرد تفاديها ، وهناك فارق أساسي في طبيعة العمليتين ، كان من الممكن تحقيقها من خلال الاحتفاظ بتفوق عسكري ضخم على الخصم ، وبالمقدرة على المبادرة بالهجوم في كل الظروف .

ومن واقع هذين الاعتبارين انجى الفكر العسكري الأمريكي إلى احتضان مبدأ الاستراتيجية الهجومية التي تضمن الحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم ، واعتبار ذلك بمثابة البديل الأفضل للاستراتيجية الدفاعية بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هذه الاستراتيجية الأخيرة من امكانيات .

وهذا النوع من النظريات الاستراتيجية الأمريكية ، الذي ازدهر بشدة ابان مرحلتى الاحتكار والتفوق الذرى الأمريكى ، جوبه في بداية الأمر باعتراضات عديدة حتى من جانب بعض القادة العسكريين ، ومن ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون البادئة بشن حرب عدوانية نظرا للطبيعة اللاأخلاقية لمثل هذا التصرف ، ولأنه يتناقض وقيم المجتمع الأمريكى في موضوع الحرب بالذات . وفيما يلي تحليل لماتين النظريتين : (٥) .

أولاً - نظرية الحرب الوقائية أو الحرب المانصة :

تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور هذه الاستراتيجية الأمريكية الهجومية ، ويقع الاطار الزمني لهذه النظرية في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، وهى الفترة التى احتكرت فيها الولايات المتحدة ملكية الأسلحة الذرية في المجتمع الدولى ، فقد سيطر الاعتقاد في الدوائر السياسية والعسكرية المسئولة عن التخطيط لمشكلات الأمن القومى الأمريكى ، أن الاتحاد السوفيتي كان بصدد امتلاك قوة ذرية خاصة به ، وعندما فان الغرب كان سيوجد نفسه مواجهاً بخطرين في وقت واحد : خطر الهجوم السياسى الشيوعى على مناطق نفوذه ومراكز قوته ، وخطر الهجوم النووى الذى كان

من المحتمل أن يباىء به السوفيت خلال فترة التصلب الستاليني واعتناقهم لمفهوم حتمية الحرب بين المسكرين .

ومن هنا تبلور مفهوم الحرب الوقائية على أنه كان يعنى التخطيط لتدمير قوة الخصم والاجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها . وقد علل دعاة نظرية الحرب الوقائية منطقتهم بالحجج الآتية :

١ - أنه من خلال الحرب الوقائية وحدها كان يمكن تجريد الاتحاد السوفيتي من أسلحته السياسية الهجومية والحيلولة بينه وبين اقران العدوان على النمط النازي المعروف .

٢ - أن اعتناق مفهوم الحرب الوقائية كان يعمل على منع وقوع كارثة حرب نووية عالمية بكل أخطارها التدميرية الساحقة .

٣ - وبالإضافة ، فإنها كانت تحقق التفوق التكنولوجي للغرب وبشكل لا شبهة فيه ، فوق التفوق البشري السوفيتي .

فاذا تجاوزنا ذلك إلى البحث في ما كانت تعنيه نظرية الحرب الوقائية بالمقياس العسكري البحت ، فإنها كانت تعنى الآتي :

أولا - أن الالتجاء إلى تنفيذ هذه الحرب الوقائية كان يضمن انتصارا عسكريا ساحقا للغرب بأسلحته النووية على الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة .

ثانيا - أن التباطؤ في تنفيذ الحرب الوقائية كان يوفر الوقت الذي يتيح للاتحاد السوفيتي أن ينتهي من بناء قوته النووية ، وفي هذه الحالة فان وقوع صدام نووي مروع بين القوتين الأمريكية والسوفيتية كان احتمالا كبيرا ولم يكن من الحكمة أو بعد النظر أن يطول الانتظار حتى يتحقق ذلك الاحتمال أو حتى تصل الولايات المتحدة إلى هذا الوضع الانتحاري .

غير أن تطبيق نظرية الحرب الوقائية هذه تعرّ لأكثر من سبب ومن ذلك :

(أ) أن هذه النظرية كان من الصعب تبريرها أخلاقيا في ظل مبادأة دولة نووية بشن هجوم ساحق ضد دولة غير نووية لأن ذلك كان لا بد وأن يعزل أمريكا عن العالم كله .

(ب) أن انتهاء فترة الاحتكار الذري الأمريكي في سنة ١٩٤٩ ، مع نجاح الاتحاد السوفيتي في تنمية قوته النووية وتشتيتها وتنويع وسائله في الردع جعل من الصعب تماما تطبيق هذه الاستراتيجية والوصول من خلالها إلى نتائج تطابق الأهداف التي وضعت لها في الأصل .

ومن هنا اتجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى الأخذ بنظرية حرب الاحباط كبديل لنظرية الحرب الوقائية أو الحرب المانعة .

ثانياً - نظرية حرب الاحباط :

إذا كانت نظرية الحرب الوقائية تقوم على فكرة تدمير قوة العدو بواسطة الضربة الأولى النووية دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبوقا باستفزاز من جانب الخصم ، فان نظرية حرب الاحباط تحاول أن تجمد لها أساسا أخلاقيا تبنى عليه تبريرها لفكرة الحرب الهجومية ، وهو أن الحرب الهجومية تصبح جائزة ومبررة في الحالات التي يثبت فيها أن الخصم على وشك أن يشن هجوما نوويا ضد الولايات المتحدة وحلفائها ، ففي هذه الحالة يكون الحل هو تعبئة كل مقدرات القوة النووية الأمريكية لكي تستخدم على وجه السرعة في احباط هذا الهجوم الوشيك .

ومن هنا يتضح أن الفارق الرئيسي بين النظريتين يتركز حول عنصر الوقت ، ففي حرب الاحباط يكون عامل الوقت قصيرا جدا في التحضير لخوض هذه الحرب حيث أن التحضير يبدأ بعد أن يكون قد تأكد أن الخصم في طريقه إلى الانتهاء من تجهير قوته استعدادا للحرب . أما الحرب الوقائية فانها لا تتم بمثل هذه السرعة الحافظة وانما يكون شنها تحت ظروف وفي الوقت الذي يعتقد أنه يتيح أفضل القرص للمبادأة بهذه الحرب .

وفي الواقع أن عقدة حرب الاحباط كلها تتمثل في الجانب المتصل بالقدرة على تفسير نوايا الطرف الآخر ، فهناك احتمال أن تكون أجهزة الانذار قد

أخطأت وقامت بإبلاغ معلومات غير صحيحة عن هجوم نووى وشيك دون التحقق من صحة هذا التبليغ أو الانذار ، ومثل هذا الوضع يمكن أن يتسبب في وقوع كارثة الحرب دون مبرر . وفي حالات أخرى ، قد يفلح الخصم في التستر على استعداداته بغطاء من التضليل الكاذب ، ومن هنا لا تكفى أجهزة الانذار أو الاستطلاع وإنما يجب أن يقترن ذلك بتفسير نوايا هذا الخصم للوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كان يخطط للحرب أم أن استعداداته ذات طابع روتيني بحت .

ويزيد من صعوبة المشكلة أنه يصبح من المتعذر أحيانا رصد مسار الصواريخ التي تنجأ في صوامع متناثرة لأنها قد تطلق فجأة وبطريقة لا تتيح وقتا كافيا للانذار ، ومن ثم يصبح لعامل تفسير نوايا الخصم أهمية بالغة . ولعل هذه الصعوبات كلها هي التي جعلت من حرب الاحباط في نظر الكثيرين من خبراء الاستراتيجية الدولية أمرا بالغ التعذر في مرحلة التطبيق .

٣ - حروب الاستنزاف Wars of Attrition

للتعرف على الخصائص الأساسية المميزة لما يسمى بحرب الاستنزاف يلزم كما يقول خبير الاستراتيجية الدولية أوسكار مورجنسترن التفرقة من حيث الطبيعة بين هذا النوع من الحروب وبين حروب الافناء Wars of Annihilation التي تمثل صورة عنيفة ومتطرفة من صور الحرب المسلحة في المجتمع الدولي .

فمن متطلبات حرب الافناء مثلا ، أن تلقى الدولة بكل الثقل المتاح لديها من قوتها الثأرية الضاربة ضد خصمها ، وتبدو حرب الافناء في أعنف درجاتها وأكثرها حسما في الحالات التي تستخدم فيها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وحيث يكون الاطار الزمني الذي تستغرقه عمليات الابادة النهائية والكاملة محدودا للغاية . ولعل هذه سمة بارزة من سمات حرب الافناء في العصر النووي . فمن الصحيح أن المجتمعات الانسانية شهدت خلال مراحل تاريخها المختلفة ، ما يمكن تسميته بحروب الابادة أو الافناء ، إلا أنها كانت أكثر اتساعا من ناحية الاطار الزمني ، وغالبا ما كانت تتم على شكل توجيه ضربات متتالية إلى عصب قوة الخصم ، كمرآكز تجمعاته العسكرية

وغيرها من الموارد الحيوية التي يعتمد عليها في ادارة الحرب والتي كانت في العديد من الأحوال بعيدة جغرافيا عن قلب المعركة .

أما استراتيجية حرب الاستنزاف فانها تنبئ على فكرة الاستهلاك التدريجي لقوة الخصم مما يؤدي إلى ارهاقه والنيل من معنوياته والاضعاف المستمر لمقدرته على الرد والمقاومة . وقد يتسع النطاق الذي تطبق فيه استراتيجية حرب الاستنزاف بحيث يشمل دولة الخصم بأكملها ، أو أنه قد يقتصر على بعض القطاعات الاستراتيجية المتمثلة في قواته ، أو أسلحته ، أو صناعاته العسكرية والمدنية التي تشكل العمود الفقري لمقدرته الاستراتيجية العامة على الثأر والانتقام .

ولحرب الاستنزاف مبادئ أساسية تتحكم في الكيفية التي تدار بها ، وتمثل أهم هذه المبادئ في :

أ - ضرورة الاستفادة الكاملة من كل العوامل والمزايا الجيوبوليتيكية التي يوفرها الاقليم الذي تدور فوق رحاه حرب الاستنزاف ، وليس بخاف أنه في بعض الأحيان تكون هذه الخصائص الجيوبوليتيكية مواتية تماما لادارة حرب الاستنزاف ، في حين أنه في حالات أخرى قد لا تكون تلك الطبيعة مواتية بدرجة كافية .

ب - ضرورة أن تدار حرب الاستنزاف على أساس انتقائي مدروس . أي الأساس القائم على التمييز بين تلك القطاعات الاستراتيجية التي يؤدي تدميرها التدريجي إلى التصفية النهائية للقوة الضاربة للخصم وبحيث يتعمق الشعور لديه بعدم جدوى الاستمرار في مواجهة ميثوس منها ، وبين اهدار امكانيات حرب الاستنزاف في مواجهات جانبية ليس لها مثل هذه المردودات الحاسمة على مجرى الصراع .

ج - ضرورة الاحتفاظ المستمر بوضوح الرؤية السياسية سهيلا لتحقيق الهدف النهائي من وراء ادارة حرب الاستنزاف . فحرب الاستنزاف يجب ألا

توقف حتى لا يتيح توقفها للخصم فرصة استعادة تماسكه أو اجراء تجميع جديد لعناصر قوته . كما يجب أن تدار بطريقة تفقده زمام المبادرة ، وتحصره دائما في دائرة رد الفعل ، وأن تورطه في المواقف التي تدفعه إلى التصرف العفوى الذى لا يستند على أساس من التخطيط الفعال للموارد المتاحة له في الصراع ، وكذلك العمل على تضيق الاختيارات أمامه وعلى نحو يحرمه من المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات المؤثرة . فاذا وصلت القيادة المسئولة عن ادارة حرب الاستنزاف ، في ضوء تقييمها ومتابعتها المستمرة لهدفها السياسى النهائي من تلك الحرب ، إلى اقتناع بأن الظروف أصبحت مهيئة تماما لتوجيه ضربة أخيرة وحاسمة ضد الخصم ، فإنها يجب ألا تتردد في ذلك .

د - ضرورة استيعاب الأهمية القصوى للعوامل النفسية التي تفرز بالتطبيق الفعال لاستراتيجية حرب الاستنزاف ، ولعل ذلك وحده هو الذى يستطيع أن يفسر لماذا تنهار قوى متفوقة من حيث مستوى التجهيز العسكرى في مواجهة قوى أقل منها . ومن هنا يجب أن يستغل هذا العامل النفساني بكل وسائل الدعاية السياسية الماهرة الموجهة ضد الخصم وبصورة يمكنها أن تستقطب كل القوى المناوئة له كقائمة نحو السيطرة النهائية عليها .

ولعل الشيوعيين هم أبرع من طبق استراتيجية حرب الاستنزاف في مواجهة خصومهم ، وقد استطاعوا من خلال انتهاجها والتقيد بمبادئها وتكتيكاتها الصحيحة مع وضوح الهدف الذى تغذيه عقيدتهم الاجتماعية والسياسية وتحركهم باتجاهه . أن يحرزوا نتائج باهرة على الصعيدين المحلى والدولى .

وقد وجدت استراتيجية حرب الاستنزاف الشيوعية أكثر ملاءمة في اقليم جنوب شرقي آسيا ، وفي منطقة الهند الصينية بالذات ، فالطبيعة الجيوبوليتيكية الفريدة التي تتميز بها تلك المنطقة توفر نموذجا مثاليا لتطبيق حرب الاستنزاف بالدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ومن ذلك أن التضاريس الوعرة لا تساعد على ادارة مواجهات عسكرية في نطاق مبادئ الاستراتيجية النظامية التقليدية ، وإنما تجعل من أسلوب حرب العصابات البديل الواقعى والأفضل . كما أن امتلاء المنطقة بكل أسباب التوتر الاجتماعى والطبقي يجعل

من امكانية النفاذ إلى شعوبها بأسلوب الاقتناع والتهديد أمرا ميسورا . أو بكلمة أخرى ، فإن التحرك في اطار هذا الصراع الاجتماعي والسياسي يساعد تماما على وضع مبادئ حرب الاستنزاف موضع التطبيق الفعال حيث يسهل استقطاب كل القوى التي تناصب الأنظمة الحاكمة العداء .

ولقد كانت النتيجة التي انتهت إليها الحرب في كل من فيتنام وكبوديا من حيث انهيارهما الكامل في مواجهة ضغوط القوة الشيوعية ، أكبر اثبات لما يمكن أن تحققه حرب الاستنزاف من جانب قوة محدودة الامكانيات نسيبا- بمقياس الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية - في مواجهة قوة بمثل جبروت القوة الأمريكية . لقد أدى التوريط المستمر والمترابذ لقوة أمريكا في عمق القارة الآسيوية ومع تعثر مجهودها في هذه الحرب مقرونا بفضاعة الأعباء الاقتصادية التي تحملتها بسببها ، وضيق الرأي العام الأمريكي بهذه الحرب وسخطه عليها ، كل ذلك أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة ونقل مسؤولية الحرب إلى أطرافها المحليين ، وكان ذلك بمثابة التمهيد لوقوع تلك المناطق كلها تحت السيطرة الشيوعية .

٤ - الحروب الأهلية Civil Wars

إذا كانت الأخطار التدميرية القاتلة للحرب النووية قد قلت كثيرا من احتمال اندلاع مثل هذا النوع من حروب الإبادة الشاملة بواسطة التخطيط المسبق كما رأينا، فإن هذا الاحتمال يظل قائما بالنسبة للحروب المحلية والحروب الأهلية باعتبارها أكثر أشكال الحرب شيوعا في المجتمع الدولي في الوقت الحاضر ، كما أصبحت جبهة رئيسية من جبهات المنافسة بين القوتين العظميين ، الأمر الذي يؤدي في أحوال كثيرة إلى اطالة أمد هذه الحروب ، أو تكثيف حدتها ومضاعفة أخطارها .

ويجىء في مقدمة الأسباب التي تدفع بالقوتين العظميين إلى التدخل في الحروب الأهلية ، بغض النظر عن الصورة التي يتمثل عليها هذا التدخل ، الاعتماد المشترك الذي يسيطر عليهما وهو أنه من خلال مساندتهما أو تعاطفهما مع

هذا الفريق المتصارع أو ذاك ، فانهما يستطيعان أن يضمنا مصالحهما إذا ما قدر لأمى من تلك الأطراف أن يصل إلى السلطة ويحدث تغييرا في مضمون سياسته الخارجية يتفق ومصالح القوة العظمى التي يدين لها بالولاء والتأييد . وقد دفعت هذه الحقيقة الجوهرية بسيريل بلاك إلى أن يذكر في مؤلفه المعروف « الشيوعية والثورة : الاستخدامات الاستراتيجية للعنف السياسي » :

« أنه بسبب التدمير غير المحتمل للحروب الدولية ، تحولت القوى العظمى إلى الثورات الداخلية تتدخل فيها ، وتتلاعب بها طبقا لما تفرضه عليها اعتبارات القوة وضغوطها . لقد حلت الثورة محل الحرب ، حتى لقد أصبحت توازنات القوة بين الأطراف المتصارعة على الصعيد الدولي ، مرتبطة وإلى أبعد حد بالنتائج التي يسفر عنها تطور هذه الثورات الداخلية » (٦) .

ويعدد الخبراء في الموضوع ، الأسباب التي تقود إلى نشوب الحرب الأهلية في ظروف الحياة السياسية المعاصرة ، فيذكرون من بينها ان لم يكن أهمها : تعدد مراكز الولاء وتنازعها داخل الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال لعوامل قبلية أو عنصرية أو طبقية معينة مما يتج عنه غياب الاتفاق القومي وانقسام المجتمع على نفسه ، وقد يتطور هذا الصراع الداخلي في اتجاه الامتثال بوسائل العنف المسلح ، ثم هناك أيضا الضغوط الناتجة عن عملية تحديث هذه المجتمعات مما يؤدي إلى تفسخ الأنماط التقليدية وفي نفس الوقت يروز قوى تقاوم التغيير والتحديث ، ومن هنا ينشأ الصراع ويشد بين القوى القديمة التي تثبت بالوضع المتخلف الموروث عن فترة تاريخية سابقة ، وبين القوى الجديدة التي تحاول أن تنسفه من جنوره أو أن تحدث على الأقل تغييرا راديكاليا في معالمه الأساسية مسيرة لمنطق التطور وتجاوبا مع مقتضياته .

وبالنسبة للدول التي لا تدخل في عداد الفئات السابقة ، فإن الصراع الداخلي والحرب الأهلية قد تنفجر بسبب ضغط بعض المواقف المصرية على القوى الأطراف في تلك الصراعات ، كما أنها قد تنشب نتيجة التأمر الذي تخطط له الدول الأجنبية صاحبة المصلحة في هدم أوضاع الاستقرار الداخلي والتحول بالمجتمع إلى حالة من الصراع والفوضى . وفي حالات نادرة ، تقع الحروب

الأهلية كنتيجة لرغبة بعض الدول الأطراف فيها في استشارة رد فعل معين من قبل إحدى القوى العظمى وجرها إلى التدخل لمساندتها . ومن أمثلة ذلك بعض الحركات التي تدعى التقدمية أو تلك التي لها ميول ماركسية في بعض الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية ، فعادة ما يكون الهدف من الاعلان عن اتجاهاتها السياسية ، هو حفز الدول الشيوعية على بذل العون لها والوقوف إلى جانبها تمكينها من الوصول إلى السلطة والتغلب على مقاومة خصومها .

ومن هنا يقال أن انتشار الحروب الأهلية وتضاعف أخطارها لا يرجع فقط إلى تضاؤل احتمال وقوع الحرب النووية ، وإنما يرجع كذلك إلى الحقيقة الأساسية الأخرى المتعلقة برأي اعتماد الدول المتبادل على بعضها مما يجعل من فصل المصالح الخارجية للدول عن مجريات هذه الحروب الأهلية بكل ما تمثله من تحديات وبكل ما تشتمل عليه من اغراء أو تهديد ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية ، وذلك خلافا لما كان عليه الحال في الماضي عندما كانت هذه الحروب الأهلية مجرد أحداث محلية محدودة القيمة والتأثير ولم تكن لها كل هذه الأصداء والنتائج الدولية ، وقد أشرنا إلى هذه الحقيقة الجوهرية من حقائق العلاقات الدولية المعاصرة في موضع سابق .

على أن تدخل القوى العظمى في الحروب الأهلية ليس أمرا مقررًا أو مفروغا منه في كل الأحوال ، إذ أن مدى هذا التدخل وشكله والوسائل التي يتم بها ، يخضع لبعض الضغوط والاعتبارات التي تتمثل في :

أولا - أن هذا التدخل يصبح أمرا مشكوكا فيه تماما . أو بالأصح غير وارد عندما يترتب عليه تصعيد الصراع بشكل قد يؤدي في النهاية إلى تفجير حرب نووية مدمرة بين القوى الكبرى . ومن أمثلة ذلك أن الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية قد نجبتا - كل لأسبابه الخاصة وان كانت قد التفتت في النهاية عند الرغبة المشتركة في تجنب الدخول في مواجهة نووية ضد الولايات المتحدة - التدخل في الصراع الداخلي في فيتنام طيلة الستينات وحتى نهايته في منتصف السبعينات . واكتفيتا بتقديم المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية بطريقة غير مباشرة .

ثانيا - أن تدخل إحدبي القوى الكبرى إلى جانب أحد أطراف الحرب الأهلية بصورة سافرة أو مباشرة . قد يدفع القوى الكبرى المناوئة للتدخل إلى جانب الطرف الآخر مما قد يترتب عليه حرمان الطرف الأول من فرصة الانتصار في هذا الصراع . وهو الانتصار الذي كان من المحتمل أن يتم فيما لو لم يبدأ تدخل القوى الكبرى . وعليه فانه بدلا من أن تصبح نتائج الصراع مرتبطة بتوازن القوى الداخلى فان الذى يحسمها ويقرر مصيرها هو التدخل الخارجى الذى يتم في ضوء اعتبارات التوازن العالمى . ولعله لهذا السبب أكثر من غيره ، نحرص بعض القوى الكبرى على عدم التدخل من البداية باعتبار أن ذلك يمكن أن يخدم مركز حلفائها في الصراع الداخلى أفضل مما لو تدخلت إلى جانبهم على هذا النحو أو ذاك .

ثالثا - أن هناك مواقف لا يكون فيها لانتصار أى من أطراف هذه الحروب المحلبة أية قيمة استراتيجية إيجابية بالنسبة لمصالح القوى الكبرى ، ومن ثم تكون هذه حريصة على عدم التدخل فيها لأن النتائج النهائية المتوقعة لا تبرر المخاطرة التى يجلبها التدخل بالأسلوب المباشر في هذه الحروب .

رابعا - أن القوى العظمى الحالية قد تعلمت من تجربة التدخل في الحروب الأهلية التى وقعت في المجتمع الدولى في فترة ما بعد الحرب الثانية ، أن المحصلة الأخيرة لهذا التدخل من جانبها لم تكن لتوازى على الاطلاق ما أنفق عليها ماديا وضاع فيها من خسائر بشرية ، كما أن هذه النتائج غالبا ما تكون مؤقتة وغير مضمونة لأنها تتعلق بمجتمعات غير مستقرة بحكم ظروفها الخاصة . وتجربة التدخل الأمريكى في بعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا تثبت تماما صحة هذا الافتراض . ولذلك فانها عندما تجد نفسها مضطرة إلى التدخل فانها تحاول أن تحصر ذلك في أضيق نطاق ممكن وبشكل غير مباشر .

٥ - الحروب الثورية أو الحروب العادلة Just Wars

الشويعيون هم أكثر الناس استخداما لمفهوم الحرب العادلة والحرب غير العادلة حتى أن هذا التمييز يبعث على رأس تصنيفهم للأشكال المختلفة للحروب الدولية .

والحقيقة أن الزعيم السوفيتي الراحل نيكيتا خروشوف كان أول من ابتكر هذه التسمية وأطلقها في السياسة الدولية منذ أوائل الستينات ، ومن وقتها تأصل هذا المفهوم وتعمق في مختلف التحليلات السوفيتية لظاهرة الحرب . ويلاحظ أنه على الرغم من ادانة آراء خروشوف بعد إقصائه عن السلطة ونقد أفكاره والتهمج عليها ، إلا أن هذا المفهوم بالذات ظل بمنأى عن التجريح ، بل ان الصين الشيوعية نفسها ، وهي الخصم اللدود للخروشوفية التي تصمها بالتحريفية والحياة لقضية الثورة البروليتارية العالمية ، اعتنقت نظرية الحروب العادلة ولم تراجع عنها .

ويقسم الشيوعيون السوفيت والصينيون الحروب التي تقع في المجتمع الدولي إلى خمسة أنواع متميزة هي :

١ - الحروب أو الصراعات الثورية بين طبقة البروليتاريا والطبقة البورجوازية .

٢ - حروب التحرير الوطني بين المستعمرات وبين الدول الامبريالية الرأسمالية .

٣ - الحروب التي تقع بين الدول الرأسمالية نفسها من أجل إقتسام ثروات العالم الثالث ونهبها .

٤ - الحروب الاقليمية التي تقع بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية .

٥ - الحروب العامة بين المسكرين الشيوعي والرأسمالي ، والتي يمكن أن تنشأ على شكل حرب نووية عامة ، والتي هي حرب دمار شامل لكل الدول الأطراف فيها دون تفرقة بين نظام اجتماعي أو سياسي وآخر . (٧)

ويتفق السوفيت والصينيون في اعتبار الأنواع الثلاثة الأخيرة حروبا غير عادلة ، وان كان الطرفان يختلفان جنريا حول الكيفية التي يمكن بها تفادي هذه الحروب أو مجابهة التحديات التي تنشأ عنها . ففي حين يعتنق السوفيت نظرية التمايش السلمي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي ، يرفض الصينيون هذه النظرية ويرون فيها تمأذلا واستسلاما في مواجهة ضغوط الامبريالية العالمية ،

وبالتالى فانهم يركزون على أساليب المجابهة العنيفة حتى يمكن محاصرة العالم الرأسمالى وامتصاص كل طاقاته واستنزافه في سلسلة من الصراعات الدامية كقائمة نحو الاجهاز عليه بصورة نهائية (هذا المنطق ينطبق بصورة خاصة على مرحلة ماوتسى تونج في حكم الصين) .

ومما يبرهن على هذا الانجاه الصينى أنه عندما أعيد نشر الكتاب الأحمر لماوتسى تونج في عام ١٩٦٩ بعد أن كانت الثورة الثقافية الكبرى قد وصلت إلى نقطة الذروة وحققت أهدافها ، أكدت الزعامة الصينية من جديد ، أن الحرب هي أرقى أشكال الصراع لحل التناقضات إذا كانت هذه قد وصلت في تفاعمها حدا معينا ، ولا يهم ما إذا كانت تلك الصراعات طبقية . أو دولية . أو بين جماعات سياسية معينة .

أما النوعان الأولان من الحروب ، وهما الحروب الثورية وحروب التحرير الوطنى ، فانها يميّزان على قمة ما يعتبره الشيوعيون الصينيون والسوفيت حروبا عادلة ، وفي رأيهم أنها حروب لا يمكن تجنبها ، وفي ذلك يقول خروشوف في تصريح معروف له :

« ان حروب التحرير الوطنى تستمر طالما بقى الاستعمار . ان حروبا من هذا النوع حتمية ولا سبيل إلى تفاديها . ان الشعوب لا تحصل على حريتها واستقلالها إلا بوسيلة الصراع المسلح ضد السيطرة الامبريالية . انها حروب مقلسة ونحن نعرف بها . والشيوعيون يؤيدون هذه الحروب العادلة بكل ما يملكون ويلا تحفظ لأنهم يقفون إلى جانب الشعوب في مسيرتها المشروعة نحو الحرية والاستقلال . »

كما يقول المنظرون السوفيت أن الحروب العادلة هي دائما تقديمية في أهدافها فالمحتوى السياسى للحرب العادلة يتمثل في هدفها الرامى إلى تحرير الشعوب من نير القهر والاستغلال الذى يقف عقبة كأداء في طريق تطورها الاقتصادى والاجتماعى . ويقولون ان مفهوم الحرب العادلة ينطبق بصورة أساسية على الحروب الثورية للتحرير الوطنى ، سواء استهدفت هذه الحروب تحرير الطبقات المهورة أو تحرير الشعوب التى تن تحت وطأة التحكم الامبريالى .

فهذه الحروب التي يدفع إليها التعسف الاستعماري في استخدام أساليب القهر والاذلال للشعوب دفاعا عن مصالحه وتأمينا لوجوده ، تعتبر أداة فعالة من أدوات تدمير الطبقات الرجعية التي تقف عائقا أمام مسيرة التطور التاريخي ومن هنا فإن شرعية الحروب الثورية ضد التسلط الطبقي الرجعي ، أو ضد التسلط الامبريالي الاستغلالي ، يجب ألا تكون موضع مناقشة على الاطلاق. فالشعوب أو الطبقات المههورة عندما ترفع سلاحها في وجه مستعمرها فهي لا تفعل ذلك طواعية ، وإنما تفعله مجبرة ، لأنه بدون النضال المسلح يستحيل عليها أن تحطم الأثقال التي ترزح تحتها .

ويقول هؤلاء المفكرون الشيوعيون أن حروب التحرير الوطني أصبحت صعبة في الوقت الحاضر ، وذلك لأنها تقابل بمعارضة تحالف من القوى الامبريالية وليس من جانب قوة واحدة فقط على غرار ما كان يحدث في الماضي . ويضيفون أنه لولا هذا التحالف الاستعماري لما استطاعت البرتغال قبل عام ١٩٧٤ مثلا ، أن تحتفظ بمستعمراتها في أفريقيا كل ذلك الوقت ، وهي المستعمرات التي بلغت مساحتها الجغرافية ثلاثة وعشرين ضعفا لمساحة البرتغال نفسها ، وكذلك الحال بالنسبة للتآمر الاستعماري ضد حروب التحرير الوطني في افريقيا وفي أمريكا اللاتينية ، الخ .

وحول شرعية وعدالة الحروب الثورية وحروب التحرير الوطني يقول ماوتسى تونج في كتابه عن الحرب الشعبية في عام ١٩٦٧ :

« ان الثورات الوطنية والحروب الثورية هي حروب حتمية في المجتمعات الطبقية وبنونها يتعدى تحقيق أى انجاز أو أى تقدم في عملية التطور الاجتماعى ، كما يصبح من غير الممكن تصفية الطبقة الرجعية الحاكمة وتمكين الشعب من الحصول على القوة السياسية ، ويصور لنا التاريخ كيف أن الحروب على نوعين : حروب عادلة وحروب غير عادلة . فكل الحروب ذات الطبيعة التقدمية تدرج في عداد الحروب العادلة أما الحروب التي تعوق مسيرة التقدم فهي حروب غير عادلة . ونحن الشيوعيون نعارض كل الحروب غير العادلة ونقف ضدها ، ولكننا في نفس الوقت وبفلسفة الدرجة نؤيد الحروب التقدمية أو العادلة ، ونحن

لا تأخذ منها موقف التأييد فحسب ، وإنما نشارك فيها ونلقى بكل ثقلنا إلى جانبها .

٦ - الحرب بطريق الخطأ Accidental War

تعنى الحرب بطريق الخطأ ، الحرب التي لا تقع بأسلوب التدبير السابق من قبل أطرافها المعنيين ، وإنما يكون وقوعها نتيجة أخطاء لا ارادية قد يكون بعضها ذا صبغة فنية محضة ، وقد يكون بعضها الآخر راجعا إلى اساءة تفسير نوايا بعض الأطراف بسبب تصرفات تنسب إليهم دون أن يكون لهم في الواقع أى دراية مسبقة بها . وعموما يمكن اجمال الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحرب بطريق الخطأ في الآتي : (٨)

(أ) مبادأة أحد الأطراف بشن حرب اجباط ضد خصمه بناء على معلومات زائفة تصل إليه وتوفر لديه انطبعا مؤكدا بأن حربا توشك أن تشن ضده مما يجعله يبادر على الفور إلى اجباطها ، ثم يثبت له فيما بعد أن ما حصل عليه من معلومات كان يمياني الحقيقة ، وأن العيب كله يرجع إلى اخفاق نظم ووسائل التحذير في أن تؤدي دورها بالدرجة المقرضة من الدقة والتحديد ، أو أن الاجراءات المتبعة في تبليغ التحذير من مراكر الرصد والانذار المبكر إلى الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار الخاص بدخول الحرب ، قد لا تكون سليمة بدرجة كافية ، ويطلق على هذا النوع من أنواع الحرب بطريق الخطأ ، حرب الاجباط الزائفة False Pre-emption .

ب- اندلاع الحرب بطريق الخطأ نتيجة اقتراف تصرف فردي غير مسموح به Unauthorized Behavior ، وذلك كأن يقوم أحد الطيارين من قائدى قاذفات القنابل النووية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية بالقاء حمولته من هذه القنابل على الأراضي السوفيتية دون أن يكون قد صدر له الأمر بذلك من قيادته العليا .

وقد يدفع إلى هذا التصرف الفردي الخطير ، اضطراب عصبي أو خلل عقلي مفاجيء أو شعور بالقلق والضيق الشديد أو احساس عميق بالكراهية للدولة التي يحدث هنا التصرف ضدها . وقد أبدى الاتحاد السوفيتي تخوفه

المستمر في مباحثات نزع السلاح من مثل هذا الاحتمال الذى يمكن أن يحدث من وراء ظهر الحكومات المسئولة وبدون علمها .

وعلى الرغم من خطورة تلك التصرفات الفردية غير المسئولة وغير المسموح بها ، إلا أنها تأتي في المقام الثاني من الخطورة بعد السبب الذى ذكرناه فيما سبق والذى يقود إلى حروب الاحباط الزائفة . فالهجوم الذى يتم بقاذفة واحدة يمكن أن يكشف النقاب عن الوجه الحقيقي لمثل هذا التصرف المحدود الفاعلية والذى لا يمكن أن يفسر على أنه المقدمة نحو هجوم نووي شامل ، ومن ثم فإنه يكون في المقذور التحسب في رد الفعل الانتقامي حتى يتضح الأمر كله على حقيقته . أما في حروب الاحباط الزائفة فإن كثافة الهجوم وعنف الدمار الناتج عنه لا تترك أمام الطرف المستهدف به غير مقاومته بكل ما في حوزته من أسلحة الدمار الشامل .

ج - أن الحرب قد تقع بسبب خطأ فنى (Mechanical Error) أو خطأ إنساني لا يمكن تداركه لحظة وقوعه . ومن أمثلة ذلك إنطلاق بعض الصواريخ النووية العابرة للقارات بطريق الخطأ ، ويكون هذا الحادث بمثابة المقدمة نحو اندلاع حرب نووية عامة ضد إرادة كل الأطراف المشتركين فيها ، كما قد يحدث الخطأ على شكل إنفجار بعض مخزون إحدى الدول من الأسلحة النووية وهو ما قد يفسره خصومها على أنه بداية استخدامها لأسلحتها النووية ضدهم ، ولنا أن نتصور ما يمكن أن يترتب على هذا التفسير الخاطيء من عواقب وخيمة .

ولقد كان الخوف من وقوع حرب نووية بطريق الخطأ بسبب أي من العوامل السابقة أو غيرها ، الدافع وراء إقامة الخط الساخن بين واشنطن وموسكو في عام ١٩٦٣ حتى يمكن الاتصال والتشاور الفوري في ظروف الأزمة الدولية والوقوف على نوايا القوتين العظميين إزاء بعضهما . وقد تبع ذلك أيضاً إنشاء الخط الساخن بين موسكو وباريس في عام ١٩٦٦ ، وبين موسكو ولندن في عام ١٩٦٧ .

وقد يكون من المناسب أن نميز هنا بين الحرب التي تقع بطريق الخطأ وبين نوعين آخرين من الحروب هما الحرب التي تقع نتيجة سوء الحساب أو سوء التقدير War by Miscalculation ، وحرب التوريط بواسطة طرف ثالث War by Proxy .

فبالنسبة للحرب التي تحدث نتيجة سوء الحساب أو سوء التقدير فإن مظاهرها الرئيسية تتمثل في : ١ - اللجوء إلى تصعيد عملية محدودة من حيث المبدأ أو العنف دون أن يكون ذلك وارداً أصلاً في تخطيط الدولة التي تقوم بهذا التصعيد ، ٢ - الحسابات التي يجرها أحد الأطراف ولا تستند إلى أساس كاف من الترشيح ، كأن يصر على التمسك بموقف معين ، أو عدم التراجع أو الترحيح عن إلتزام معين ، تصوراً منه أن هذا التصلب سيدفع بالطرف الآخر إلى التخاذل ثم يتبين فيما بعد عدم واقعية هذا التصور وبالتالي تندلع الحرب نتيجة سوء الحساب ، ٣ - الثقة الزائدة بالنفس Over - confidence التي تجعل أحد الأطراف يتصور أنه قادر على الدخول في الحرب والوصول فيها إلى نتائج إيجابية تخدم مصالحه وتدعم مركزه في مواجهة خصومه بالرغم من أن قدراته الواقعية لا تكافأ بصورة مناسبة مع هذه الثقة المبالغ فيها ، وعلى ذلك فإنه يندفع إلى الحرب دون أن تكون قد أتاحت له فرصة لإجراء تقييم واقعي وموضوعي لكل عناصر قوته المتاحة ، ودون وعي كامل من جانبه بمغيبه النتائج التي يمكن أن يقود إليها مثل هذا الشعور النفسي .

أما عن حرب التوريط بواسطة طرف ثالث فهي حرب يكون الدافع من وراء إثارتها بالنسبة لهذا الطرف الثالث ، إما طموحه أو يأسه من الوضع القائم ، وهو في كلتا الحالتين يسعى إلى إستبدال الأمر القائم بأخر يكون أكثر إتفاقاً وتلازماً مع تخطيطه لما يستهدفه لنفسه من وراء التغيير . ولكن لأنه يعجز عن إحداث التغيير بما هو متاح لديه من موارد القوة الذاتية ، فإنه يبذل جهده لجر طرف آخر إلى جانبه حتى توفر إمكاناتهما المشتركة المستوى المطلوب من القوة القادرة على إحداث التغيير . وبمعنى آخر ، تكون هذه الدولة الأخرى قد تورطت في الحرب ضد إرادتها نتيجة الموقف المرحج الذي نجد نفسها غير قادرة على الخروج منه بفعل المسلك الانتهازي لهذا الطرف الثالث .

يبقى أن يقال أن الحرب بطريق الخطأ يمكن أن تلحق أمدح الضرر بالسلم
الدول للأسباب الآتية -

أولاً - أنه في عصر المواجهات النووية الانتحارية بين القوى الكبرى ،
فإن حرباً تقع بطريق الخطأ يمكن أن تكون البداية نحو حدوث كارثة تتهدد
مصير المجتمع الإنساني كله .

ثانياً - أن التعقيد التكنولوجي المائل في أدوات الحرب النووية
وفي وسائل حملها ونظم توجيهها يرفع من احتمال حدوث خطأ فني من نوع
أو آخر ، وهو ما قد يكون من المتعذر تداركه بالتصحيح اللازم في الوقت
المناسب .

ثالثاً - أن الاتجاه نحو إتساع دائرة تملك هذه الأسلحة المتطورة والمعقدة
بواسطة عدد كبير من الدول يرفع هو الآخر من احتمال وقوع الحرب بطريق
الخطأ نتيجة حداثة خبرة هذه الدول بذلك النوع من الأسلحة وعدم قدرتها
على التصرف بالسرعة المطلوبة في مواجهة مثل هذه الطوارئ المحتملة .

ومن هنا وكما يقال فإنه لا يوجد حل فعال لمشكلة الحرب بطريق
الخطأ سوى تنفيذ تدابير نزع السلاح على نطاق عام وشامل وهو هدف ما يزال
متعذر التحقيق .

المبحث الثالث

القوة المسلحة في العلاقات الدولية : ملاحظات ختامية

هناك عدة ملاحظات هامة يجب أن تكون ماثلة في أذهاننا ونحن بصدد
الإنهاء من بحث دور القوة العسكرية في تنفيذ السياسات الخارجية للدول ،
وهذه الملاحظات يمكن إيجازها فيما يلي :

(أولاً) أن الاستخدام المتطرف للقوة المسلحة في أى صورة من
صور التطرف ، قد ينتهي بتدمير القيم والمصالح التي تحاول القوة المسلحة

دعمها وحمايتها في مواجهة الأخطار التي تتهددها . وقد أكد هذه الحقيقة المؤرخ العالمي أرنولد توينبي في مؤلفه المعروف دراسة التاريخ Study of History حين قال : « أن دراسة الكيفية التي أدت إلى إنهيار الحضارات الإنسانية القديمة يكشف أن الحرب كانت على رأس العوامل التي سببت ذلك الإنهيار ، وقد تأكد ذلك بتقصي أسباب إنهيار كل الحضارات المعروفة تاريخياً . أن الحرب هي أقوى أدوات التخريب الحضاري والاجتماعي والنفسي ، وسوف يتضح ذلك أكثر وأكثر في المراحل المقبلة ، والتي يمكن رؤيتها الآن، من تطور الحضارة الإنسانية » (٩) .

وهذا الرأي لتوينبي لم يجانبه الصواب ، وإذا كان ما قاله صحيحاً بالنسبة لحروب الماضي التي لا يقارن تدميرها بما تسببه الحروب الحديثة ، فإن التطرف في استخدام القوة العسكرية بكل أدواتها المتطورة وإمكاناتها ذات القدرة الخيالية على الابداء والتدمير ، يشكل تحدياً قاتلاً للمجتمع الإنساني وللحضارة الإنسانية بكل المنجزات التي استطاعت أن تحققها عبر هذا التاريخ الطويل .

(ثانياً) أن زيادة القوة العسكرية للدولة قد لا يتبعها أبداً وبالضرورة زيادة الشعور بالأمن في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية وينتج ذلك عن عدة أسباب منها مثلاً أن دعم الامكانيات العسكرية للدولة ما غالباً ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها مما يتركها باستمرار تحت الشعور بالخوف من التفوق العسكري لأعدائها عليها . وفي حالات أخرى قد تنخدع الدولة في قوتها العسكرية مما يغريها بمهاجمة الدول التي تظن أنها أضعف منها في مستوى القدرة العسكرية ، ثم تفاجأ بأن الامكانيات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر كثيراً مما قدرت . وهذا يوضح كيف أن استخدام الدول لقوتها العسكرية يجب أن يتم بأقصى الحذر (١٠) .

(ثالثاً) أما التحفظ الآخر الذي يرد على استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية فيتمثل في أن السياق الفعلي للحرب المسلحة كثيراً ما

يشتمل على مفاجآت لم تكن في الحسبان عند بداية الحرب ، وناдрأ جداً ما إنتهت حرب إلى نفس النتائج التي توقعها المعتدى عند التخطيط المبدي لهجومه ، وفي ذلك يقول أحد خبراء العلاقات الدولية أنه إذا كانت نتائج الحرب ستطابق باستمرار مع التوقعات المسبقة التي يقيمها أطرافها وبينون سلوكهم على أساسها ، لترتب على ذلك بالضرورة إستبعاد بعض هذه الأطراف أو بالأصح جعلهم يحجمون عن الدخول في الحرب منذ البداية ما داموا يعلمون مقدماً أنهم سيخسرون . ولكن الاختلاف بين النتائج الفعلية والتوقعات المبديّة للحرب ، وهي ظاهرة شائعة ومعروفة ، هو الذي يدفع الأطراف المختلفة إلى المشاركة فيها في أي صورة وعلى أي مستوى .

وبالإضافة فإنه ومع تطور الحرب قد تبرز محالفات وتكتلات مضادة لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو تقديرها عند بداية الحرب وأبرز مثل على ذلك الحرب العالمية الثانية والتحالف الذي قام بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفيتي أكبر دولة شيوعية في العالم ، وهو التحالف الذي إنتهى بتدمير النازية والفاشية تدميراً كاملاً على خلاف النتائج المبديّة التي تمخضت عنها الحرب والتي كانت تشير إلى العكس .

خلاصة القول أن الحرب لا تضمن شيئاً مؤكداً لأطرافها ، مهما كانت إمكانياتهم أو ثقتهم بأنفسهم ، والأمر كله يرتهن بالكثير من المتغيرات التي قد يكون من المتعذر تماماً أن يتحكموا فيها ويسيطروا عليها ، وهذا بالضبط ما يبرهن على الطابع المقامر للحرب قديماً وحديثاً .

(رابعاً) ومن التحفظات الأخرى الهامة أن استخدام القوة المسلحة كثيراً ما يؤدي إلى إستنزاف قوى الدول الضعيفة إقتصادياً بسبب ما يتطلبه هذا الاستخدام من حشد لطاقات الدولة ومواردها وهي عملية مجهدة ولا تقدر عليها إلا الدول القوية إقتصادياً . وذلك هو ما يعكس الفارق بين دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبين الدول الأخرى في مجال القدرة على التعبئة لإمكانيات الحرب في مختلف عناصرها . ويكفي للتدليل على ذلك ، المشاركة الاقتصادية الضخمة التي قدمتها أمريكا لحلفائها في الحرب العالمية

الثانية ، ثم برامج المعونة العسكرية التي قدمت لها منذ إنتهاء الحرب والتي تقدر بـ ١١٠ بليون دولار .

أما في الدول ذات الإمكانيات المحدودة ، فإن التبعة للحرب تتج مضاعفات اقتصادية خطيرة مثل تدهور مستوى المعيشة ، وعجز ميزان المدفوعات ، ونحوال عمالة في الدولة من عمالة منتجة إلى عمالة غير منتجة ، كذلك فقد تؤدي مضاعفة الاتفاق العسكري إلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة ، ومثل هذه المضاعفات الاقتصادية الحادة قد تنتهي بالمجتمع إلى حالة من الانهيار الاقتصادي أو القوضى السياسية والاجتماعية .

(خامساً) أن استخدام القوة المسلحة وحدها لا يكون فعالاً في الحالات التي لا يوجد فيها حد أدنى مقابل من القوة السياسية للدولة ، بمعنى أنه في بعض الحالات لا تكون هناك مؤسسات سياسية قادرة على مجابهة الضغوط التي تنتج عن استخدام القوة المسلحة والتكيف معها وإتخاذ القرارات السلمية بشأنها ، وهذا الأمر في ذاته يعد من بين العوامل الرئيسية التي قد تفقد القوة العسكرية التأثيرات المتوخاه من وراء استخدامها . ومن هنا يتضح أن الاستخدام الفعال للقوة العسكرية يستلزم أيضاً وبالضرورة الإرتكاز على قاعدة سياسية تقدر على مساندة هذا الاستخدام بما يتلاءم والتطورات التي ينتهي إليها في كل مرحلة من مراحلها .

هذه التحفظات وغيرها تنتهي بنا إلى ضرورة التأكيد على عدة معان فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وهي معان يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(١) أن القوة المسلحة لا يمكن أن تكون هدفاً نهائياً في حد ذاته ، وإنما هي على أكثر تقدير وسيلة لتحقيق بعض الأهداف القومية . وهذه الوسيلة ليست مطلقة الفعالية أو التأثير وإنما يتوقف نوع التأثير ومداه بحسب الأحوال ، بل إنه في بعض الأحيان تكون القوة المسلحة عديمة التأثير تماماً إن لم تكن توريطاً للدولة في مخاطرات يصعب قياسها وتقديرها .

والقوة المسلحة يجب ألا تستخدم إلا في المواقف التي تكون فيها بمثابة الأداة الوحيدة أو الحل الوحيد لإنقاذ مصالح الدولة وبعد أن تكون كسبل الوسائل السلمية الأخرى قد فشلت في أن تقوم بهذه المهمة .

(٢) أنه لا توجد طريقة واحدة ومحددة لاستخدام القوة المسلحة وإنما تتعدد الطرق التي قد يسلكها هذا الاستخدام شأنها في ذلك شأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية فهي قد تستخدم من أجل تدمير العدو أو كسر حدة خطره ، أو لدعم الأصدقاء والحلفاء . كما قد يقتصر الأمر على مجرد التهديد باستخدامها . كذلك يختلف نطاق القوة المسلحة فهو قد يتراوح بين التدمير الكامل لإمكانات الخصم وإنزال هزيمة ساحقة به ، وبين توقيع عقوبة عسكرية طفيفة عليه .

(٣) أن الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لكي يكون مؤثراً فإنه لا بد وأن يستفيد من مختلف الإمكانيات والتأثيرات التي توفرها الأدوات الدبلوماسية وأدوات الحرب الاقتصادية والحرب النفسية والدعائية وهي أدوات برهنت على قوتها في العديد من الحروب التي وقعت أخيراً في المجتمع الدولي ، والشواهد كثيرة على أن أهمية هذه الأدوات في إزدياد مستمر بسبب تراجع الدول عن فكرة الحرب الشاملة والحروب النووية - وهي الحروب التي لا تجدي معها كثيراً الوسائل غير العسكرية - والتحول إلى فكرة الحرب التقليديّة أو الحرب المحدودة . ويلقى ذلك على عاتق القيادات السياسية بمسئولية التوفيق بين أداة القوة المسلحة وبين غيرها من الأدوات وبالصورة التي تخدم مصالح الدولة في مثل هذه المواقف على خير الوجوه الممكنة .

المصادر

- (١) راجع :
Charles M. Fergusson, Military Forces and National Objectives, in the Theory and Practice of International Relations, edited by William Olson, *op. cit.*, pp. 194 - 195.
- (٢) *Ibid.* p. 197.
Kenneth Boulding, The Present Crisis of Conflict and Defense, in, American Defense Policy, edited by Mark Smith and Claude Johns, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1968), pp. 156 - 178.
- (٣) راجع في نظرية الردع ودورها في استراتيجيات الأمن القومي للدول :
Glenn H. Snyder, Deterrence and Defense: A Theoretical Introduction, in American Defense Policy, *op. cit.*, pp. 32 - 62.
David Tarr, American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967), pp. 69 - 96.
- (٤) Robert Osgood, The Theory of Limited War, in American Defense Policy, *op. cit.*, pp. 156 - 175.
Morton Halperin, Contemporary Military Strategy, (Little, Brown and Company, Boston, 1967), pp. 88 - 100.
- (٥) للإلام بتفاصيل أكثر عن نظرية الحروب الوفاية وحروب الاحباط ، راجع :
K.S. Tripathi, Evolution of Nuclear Strategy, (Vikas Publications, Delhi, 1970), pp. 34 - 39.
- (٦) Ivo D. Duchacek, Nations And Men, *op. cit.*, p. 378
Ibid., p. 267
- (٧) وايضا :
Morton Halperin, Contemporary Military Strategy, *op. cit.*, pp. 135 - 142.
Charles Yost, The Insecurity of Nations, (Pall Mall, London, 1968), pp. 227 - 228.
- (٨) David Edwards, Arms Control in International Politics, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1969), p. 34
- (٩) Charles Fergusson, *op. cit.*, p. 200
Ibid.
- (١٠)

الحرب كأداة للسياسة الخارجية : مراجع مختارة

- 1 - Aron, Raymond, *Great Debate: Theories of Nuclear Strategy*, translated by Ernest Pawel, (Doubleday, New York, 1965).
- 2 - Beaufre, Andre, *Deterrence and Strategy*, (Faber, London, 1965).
- 3 - —————, *An Introduction to Strategy*, (Praeger, 1965).
- 4 - Blackett, Patrick, *Studies of War*, (Hill & Wang, 1962).
- 5 - Brodie, Bernard, *Escalation and the Nuclear Option*, (Princeton University Press, 1966).
- 6 - —————, *Strategy in the Missile Age*, (Princeton, 1959).
- 7 - Buchan, Alastair, (ed.), *World of Nuclear Power*, (Prentice Hall, 1966).
- 8 - Deitchman, Seymour, *Limited War and American Defense Policy*, (M.I.T. Press, Mass, 1964).
- 9 - Frederick, Dunn, *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order*, (Harcourt Brace and Co., 1944).
- 10 - Gallois, Pierre, *Balance of Terror*, (Houghton, 1961).
- 11 - Garthoff, Raymond, *Soviet Strategy in the Nuclear Age*, (Atlantic Books, London, 1968).
- 12 - Goreau, Frederick (ed.), *Balance of Power and Nuclear Deterrence*, (Houghton, 1962).
- 13 - Hall, Louis, *Choice For Survival* (Harper, N.Y., 1958).
- 14 - Halperin, Morton, *Contemporary Military Strategy*, op. cit.
- 15 - Harkobi, Y., *Nuclear War and Nuclear Peace*, (Davey, 1968).
- 16 - Jones, Roy, *Nuclear Deterrence*, (Humanities Press, 1967) :
- 17 - Kahn, Herman, *On Thermonuclear War*, (Princeton, 1960).
- 18 - Kintner, William, *Peace and the Strategy Conflict*, op. cit.
- 19 - Kingston, M., *Global Strategy*, (Jonathan Cape, London 1957).
- 20 - Kissinger, Henry, *Nuclear Weapons and Foreign Policy*, (Harper, New York, 1957).
- 21 - Knorr, Klaus, *On the Uses of Military Power in the Nuclear Age*, (Princeton, 1966).
- 22 - Osgood, Robert, *Limited War: The Challenge to American Strategy*, (University of Chicago, 1967).
- 23 - Ray, J.K. *Security in the Missile Age*, (Allied Publications, 1967).
- 24 - Snyder, Glenn, *Deterrence and Defense*, op. cit.

الفصل السادس عشر

الاستعمار

- المبحث الأول - الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات المسبقة .
- المبحث الثاني - دوافع الظاهرة الاستعمارية .
- المبحث الثالث - مستعمرات السيطرة الامبريالية .
- المبحث الرابع - وسائل السيطرة الامبريالية .
- المبحث الخامس - أنواع المستعمرات .
- المبحث السادس - التطور التاريخي للحركة الاستعمارية .
- المبحث السابع - ظاهرة الاستعمار الجديد .
- المبحث الثامن - تقييم الآثار والتأثيرات التي خلقتها الاستعمار في العلاقات الدولية .

الفصل السادس عشر

الاستعمار

يعتبر الاستعمار (Imperialism) من بين الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص في دراسة العلاقات الدولية ، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب ومن ذلك أن الاستعمار يعد مظهراً عدوانياً متطرفاً من مظاهر استخدام القوة القومية ، ومن ثم فإن تفهمنا لجذور ودوافع الظاهرة الاستعمارية يزيد من مقدرتنا على استيعاب مختلف المؤثرات التي تحيط بموضوع القوة القومية للدول ، والذي حللنا بعضاً من جوانبه الرئيسية في موضع سابق .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاستعمار بطبيعته التسلطية والاستغلالية خلق أوضاعاً وأحداث مضاعفات ما تزال تؤثر كثيراً في أجواء التعامل الدولي حتى وبعد أن دخل الاستعمار في نماذجه وصوره التقليدية ، مرحلة التصفية النهائية .

المبحث الأول

الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات المبدئية

تعريف الاستعمار

لا يخرج الاستعمار في حقيقته عن كونه أحد مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها ، وغالباً ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستغلال الاقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، وتسخير إمكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة صاحبة النفوذ الاستعماري (١)

وثمة اعتقاد متزايد بأن الغزو الأيديولوجي أو المذهبي الذي تضاعفت أهميته وتنوعت أساليبه وأدواته يعتبر هو الآخر مظهراً للتسلط الاستعماري (الامبريالي) وذلك إذا ما استعمل هذا الغزو كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية لمصلحة الدولة التي تحاول أن تصدر معتقداتها المذهبية وتفرضها على غيرها من الدول والمجتمعات .

الاستعمار والقوة القومية : -

يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية في أن الدولة لا تستطيع أن تمارس تسلطها الاستعماري إلا إذا توفر لها من القوة القومية وأدواتها ما يمكنها من فرض هذا التسلط في أي صورة من صورها ، أو بمعنى آخر فإن الاستعمار والقوة يمثلان بعدين متلازمين في عملية واحدة ، فالقوة هي أساس الاستعمار ، والاستعمار هو الأداة للحصول على المزيد من إمكانات القوة .

وقد أثار دعاوي التلازم بين القوة والاستعمار اعتراضات أساتذة آخرين من أمثال هانس مورجانثو الذي يضع على هذه العلاقة التحفظات الآتية (٢) : -

أولاً - أنه لا يمكن النظر إلى أي سياسة خارجية ترمي إلى زيادة قوة الدولة على أنها تعنى أبدأ وبالضرورة التعبير عن نزعة امبريالية (Manifestation of Imperialism) ذلك أن الامبريالية هي في حقيقتها الأساسية محاولة لهدم الوضع القائم وتبديل تراكيب القوة القائمة في إطار معادلات جديدة تكون أقدر على الاستجابة لهذه التطلعات الامبريالية ولإرضائها .

أما السياسات التي تبحث عن أي شكل من أشكال الموازنة (Adjustment) بين قوة الدولة ومصالحها دون أن تمس على أي نحو جذري جوهر علاقات القوة القائمة ، فإنها تعتبر بسياسات تحدث في نطاق الوضع القائم ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها سياسات امبريالية .

ويضيف مورجانثو إلى هذا التصحيح قوله بأن الآراء التي تعتبر أن السعى إلى زيادة القوة القومية ، والامبريالية مترادفين لا يفصل بينهما خط مميز ، تتبع من أحد مصدرين : - إما من التصور المرتبط بالعداء لدولة معينة ولما تتبعه من سياسات باعتبار أن هذه السياسات لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن نزعة امبريالية معينة ولا يمكن فلسفتها أو تبريرها في إطار أي مجموعة أخرى من الدوافع أو المصالح ، وإما أن يكون هذا التصور ناتجاً عن الارتباط الفكري العميق بأوضاع السياسة الدولية في القرن التاسع عشر حيث كان ينظر إلى أية سياسة خارجية ديناميكية (Active) على أنها كانت تتحرك بدافع الصراع على القوة بكل ما تولد عن ذلك الصراع من آثار ، أو بكلمة أخرى كانت تعتبر استعماراً .

رانياً - أن أية سياسة خارجية تستهدف الإبقاء على امبراطورية قائمة بالفعل ، يجب ألا ينظر إليها بالضرورة على أنها استعمار ، لأن من شأن ذلك أن يجعل من سياسات الدفاع عن الوضع القائم والمحافظة عليه مرادفاً للسياسات التي تحاول تغييره وإستبداله بمعادلات وتراكيب قوة جد مختلفة . وهذا في ذاته خطأ ، لأن اختلاف هاتين السياستين ، من حيث الدافع والمضمون ، لا بد وأن يترتب عليه اختلاف في المدلولات وبالتالي في التأثيرات والنتائج التي تترتب على تطبيقهما .

ومن هنا فإن مورجانثو يفرق بين السياسات الديناميكية ذات التزعة الرامية إلى كسر توازن القوى القائم وتغييره ، وبين السياسات الاستاتيكية ذات التزعة الرامية إلى الإبقاء على تركيب القوى على حاله . وهو يعتبر أن للنوع الأول من السياسات دلالات ومضامين امبريالية بينما لا ينطبق ذلك على السياسات الأخيرة .

المبحث الثاني

دوافع الظاهرة الاستعمارية

لا جدال في أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التي تحكمت في نشوء الظاهرة الاستعمارية وإستمرارها لفترة طويلة من الوقت . وهذه الدوافع ليس من الصعب تحليل مصادرها بالرغم من أن الدول الاستعمارية حاولت بإستمرار أن تستر عليها وتنكرها ، ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والاستغلال الاقتصادي كدافع لتحكمها الاستعماري ، وإنما حاولت أن تركز دوافعها في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي والتي نفذتها لأسباب إنسانية بحتة ، وهو إدعاء بالطبع لا ينهض على أي أساس ولا يستند إلى أي حقيقة من حقائق التاريخ المعروفة . وبوجه عام يمكن تلخيص دوافع الاستعمار في الآتي : -

أولاً - الدوافع الاقتصادية للاستعمار : -

نستطيع أن نتبين أهمية الدافع الاقتصادي في نشوء الحركة الاستعمارية إذا ما علمنا أن معظم التحليلات التي تناولت هذه الظاهرة قد ركزت عليه إلى حد كبير . ويرجع ذلك إلى أن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن استغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التي هي في التحليل الأخير أعصاب التجارة الدولية وشرايينها الحيوية (٣) .

ويمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادي كقوة هامة في الاستعمار ، تعود إلى عهد الثورة الصناعية التي حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى في القرن الثامن عشر فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها : -

١ - تزايد معدلات الكثافة السكانية في هذه المجموعة من الدول الأوروبية مما جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني . وبالطبع فإن تلك الهجرات كان لا بد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية الأضخم في نفس الوقت . ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الايرلنديين والاطالين والألمان إلى الولايات المتحدة طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة ، وكان ذلك واضحاً بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر .

٢ - تزايد معدلات الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة طبيعية للتحويل في إنتاجه تطبيق أنماط وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها ، وأيضاً كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف في حجم رموس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي ، وكل ذلك أبرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على إمتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو إنكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة . وقد إنطبق ذلك على أكثر الدول الصناعية الكبرى في ذلك الوقت وأهمها إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا واليابان .

٣ - أن رموس الأموال الاحتكارية التي قامت بالدور الرئيسي في تمويل عمليات الانتاج الرأسمالي ، كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانات النمو والتوسع في نشاط هذه المؤسسات والشركات المالية ، فالأسواق الداخلية كانت قد وصلت إلى حد التشبع ، وكانت الفائدة المتحققة من اقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكن أن يتحقق من جراء التوسع في الاستثمارات الخارجية . وتأكيذاً لهذا الادعاء ، فإن إنجلترا كانت أكبر مركز مالى في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الاقراض الدولي ، وقد اتفق ذلك مع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها . فخارج نطاق المستعمرات الإنجليزية ، كانت القروض المالية التي تقدمها إنجلترا للخارج تغطي مناطق أخرى واسعة مثل الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، الخ .

٤ - أن التوسع الصناعي والإنتاجي وما يرتبط به من نشاط مالي متزايد أظهر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يرتكز عليها ذلك التوسع . ومن ناحية أخرى ، فإنها كانت تشكل عاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية ، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية تعد شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاستعماري والاقتصادي في نفس الوقت .

وهذا الاستغلال لإمكانات المستعمرات من الموارد الطبيعية والمواد الخام أدى إلى إستتراف اقتصادياتها دون أن تحصل على تعويض مناسب بالمقابل . وزاد الأمر سوءاً أن أقيمت تلك المناطق في حالة يرثى لها من التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية حتى تظل على الدوام مرتبطة بعجلة المصالح الاستعمارية الأوروبية .

وقبل أن تنتقل إلى تحليل الدوافع الأخرى للظاهرة الاستعمارية ، سنعرض لبعض النظريات التي قبلت في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار ، وأبرز هذه النظريات هي نظريات هوبسون (التي ألمحنا إليها في ايجاز شديد عند تناولنا لظاهرة الصراع الدولي وأبعادها الاقتصادية) ، ونظرية لينين التي تعتبر من أهم ما قبل في هذا الصدد .

أ - نظرية هوبسون :

ترتكز نظرية هوبسون Hobson في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار على افتراض رئيسي هو فكرة الإفراط في الإنتاج (Overproduction) الذي يقابله قصور في الاستهلاك (Underconsumption) داخلاً في الدول الرأسمالية ، بمعنى أن معدلات الإنتاج في بعض الدول الرأسمالية تفوق بكثير معدلات الاستهلاك ، وفقدان التناسب بين هذه المعدلات يعمل على وجود فائض في السلع المصنوعة وفائض في رأس المال ، وهو ما يدفع إلى البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي وتوظيف رموس الأموال المتراكمة في الداخل والتي لا تجد بيئة مواتية لتوظيفها وتحقيق عائد مرتفع من وراء هذا التوظف إلا في الخارج .

والصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات يعتبر في رأي هوبسون من أهم العوامل الدافعة في اتجاه إثارة الحروب الدولية .

ويستطرد هوبسون في تحليله فيقول أن الرأسمالية كنظام يقوم على توزيع الدخل العام بشكل يؤدي إلى استئثار الطبقة الرأسمالية بالنصيب الأكبر من هذا الدخل ، في حين أن ما يتبقى للطبقات العاملة يكون محدوداً أو تافهاً بالمقارنة . ويكون الاختيار المتاح أمام الطبقة الرأسمالية هو إما إيداع هذا العائد الضخم من الدخل القومي أو استثماره وإعادة توظيفه . والإيداع في مثل هذه الظروف لا يحقق عائداً مادياً مجزياً ، أما الاستثمار فإنه يخلق مشكلة أكثر حدة والتي تتمثل في وجود فائض في الإنتاج يقابله قصور في الطلب الفعال (Effective Demand) بسبب ضعف القوة الشرائية لدى معظم الفئات الاجتماعية ، بما لذلك من آثار سلبية على عمليات الإستهلاك .

ويقول هوبسون إن المخرج من هذه الورطة التي تصادفها الدول الرأسمالية يكمن في الحل الاستعماري ، ويضيف أن الاستعمار هو محاولة من جانب الفئات التي تسيطر على عمليات الإنتاج الرأسمالي الصناعي لتوسيع الآفاق اللازمة لتصرف الفائض من هذا الإنتاج ، والحصول على مجالات أكثر إغراءاً لرعوس أموالهم والتي لا يجلبون مجالاً مربحاً لها إلا في الخارج .

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن هوبسون كان يدافع عن الاستعمار باعتباره حلاً اقتصادياً لمشاكل الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، وإنما على العكس فقد أكد أن هذا الحل لا يخدم إلا مصالح الطبقة الرأسمالية المهيمنة على أدوات الإنتاج ورعوس الأموال ، وأن الأمر إذا نظر إليه من زاوية أكثر شمولاً وتعمقاً ، فإنه كان في غير صالح الدولة لما يشتمل عليه من خسائر ومخاطر تفوق بكثير المزايا التي كان يمكن أن تتحقق منه . ويقول هوبسون إن الطبقة الرأسمالية التي تستفيد بشكل مباشر وضخم من الاستعمار هي التي تسيطر على سياسات الدول الاستعمارية وتوجهها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الذاتية مهما كان الضرر الذي يحمق غيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية .

ويضيف هوبسون قائلاً : « اننى لا أشك مطلقاً في حكمة وصحة الكلمة الشهيرة التى أطلقها توماس مور (وهو من دعاة الاشتراكية الخيالية أو المثالية ومن روادها الأوائل) عندما قال أننى حينما أتلفت حولى في كل مكان لا أجد غير المؤامرات التى تحيكها الطبقات الغنية لصالحها في إطار من الإدعاءات الكاذبة التى تحاول بها أن تتستر على مصالحها الأنانية الضيقة بالمصلحة القومية العامة » .

وثمة حقيقة أخرى هامة ألمح إليها هوبسون في تحليله للظاهرة الاستعمارية ، وهي أنه لا يوجد تلازم مستمر بين الرأسمالية والامبريالية ، فالامبريالية في رأيه هي نتاج الخطأ في نظام التوزيع ، وهو الخطأ الذي يمكن معالجته بالاصلاحيات الاجتماعية التى يمكنها أن ترفع من معدلات الإستهلاك العام والخاص داخل الدولة ، إلى مستوى يقترب أو يتفق مع المعدلات العالية للإنتاج ، وبذا لا تنشأ الحاجة إلى تعويض المهبوط في معدلات الإستهلاك الداخلى عن طريق التسلط على الأسواق والمستعمرات الخارجية (٤) .

ب - نظرية لينين في تفسير الاستعمار -

لقد أثرت نظرية هوبسون في تحليل لينين الاقتصادي للامبريالية ، وقد بنى لينين نظريته على ما أسماه بالقانون العام والأساسي للرأسمالية ، وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الإنتاج وملكية رموس الأموال في أقل عدد من الأيدي ، أو بمعنى آخر فإن الاقتصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات (Monopolies) وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات (Cartels) .

وفي هذه المرحلة من نمو الرأسمالية . تتحول إلى الطابع الامبريالى أو كما يقول لينين فإن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار ، والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية أو الامبريالية تكون مدفوعة إلى التوسع أكثر فأكثر . ويرجع الدافع إلى التوسع في جانب منه إلى تحكّم الاحتكارات في فائض رموس الأموال ، وهو الفائض الذي لا يستخدم في إصلاح الأحوال المعيشية لسلبية

المجتمع خشية أن يتقص ذلك من الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات. كما أنه لا يستثمر في الداخل لضعف العائد المادى الذى يغله ، ومن هنا يكون الحل في تصديره إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول الأقل في مستوى التطور أو التقدم .

ولا يقتصر نشاط تلك الاحتكارات على مجرد تصدير الفائض من رؤوس الأموال إلى هذه المناطق المختلفة بل تتجاوزها إلى محاولة حماية هذه الاستثمارات الخارجية بكل الضمانات الممكنة ، ومن هنا يبرز الدافع إلى إمتلاك المستعمرات باعتبار أنه بهذه الوسيلة وحدها يمكن الدفاع عن تلك الاستثمارات في مواجهة أخطار المنافسة الدولية . وفي ذلك يقول لينين أنه « كلما تدعم النمو الرأسمالى إتضح الحاجة أكثر فأكثر للمواد الخام ، واشتدت حمى المنافسة والصراع من أجل السيطرة عليها ، على مستوى العالم كله ، وبالتالي يصبح الصراع على إمتلاك المستعمرات مسألة حياة أو موت » .

وقد نظر لينين إلى حكومات الدول الاستعمارية على أنها كانت مجرد أدوات في أيدي الاحتكارات الرأسمالية ، ولا يهم في ذلك أن يكون شكل الحكومة ملكياً أو جمهورياً ، ديمقراطياً أو دكتاتورياً ، فكلها تلتقى في النهاية عند هذه الحقيقة الأساسية . وقد ترتب على ذلك أن استخدمت الاحتكارات الرأسمالية الحكومات كأداة لها في عملية التوسع الاستعماري غير مبالية بالنتائج التي كان يمكن أن يتسبب عنها ذلك الصراع ، سواء كسبت منها الدولة أو خسرت ، وإنما الذي كان يهم أولاً وقبل كل شيء هو مصالح تلك الاحتكارات نفسها .

ويضيف لينين أن العملية الامبريالية كانت تجرى على قدم وساق حتى الوقت الذي تنتهي فيه هذه الاحتكارات من تسليم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية المختلفة ، وإذا كان منطق الأشياء يفرض عليها ، كما يقول لينين ، أن تقف عند ذلك الحد ، فإن الصراع على حيازة المستعمرات لم يعرف حداً يقف عنده . فالرأسمالية في رأيه كانت تنمو بطريقة غير متعادلة (Uneven) . في الدول الرأسمالية المختلفة ، وممن ثم فإن علاقات القوى بينها كان لا بد وأن تختلف هي الأخرى ، وهذا الاختلاف كان يخلق الحاجة نحو إعادة تقسيم

العالم بين هذه الاحتكارات الرأسمالية من جديد . وعليه فإن الدول الامبريالية التي أمكنها أن تحصل على ممتلكاتها الاستعمارية إبان فترة قوتها ، كان عليها - وفقاً لهذا المنطق أو القانون الامبريالي - أن تتخلى عن ممتلكاتها هذه لغيرها من الدول الامبريالية ذات الامكانيات المتفوقة من القوة . وهذا الصراع الاستعماري المستمر على تقسيم العالم وإعادة تقسيمه هو الذي يؤدي إلى نشوب الحروب .

ويخلص لينين إلى القول بأنه من السخف أن يتحدث العالم عن السلام تحت حكم الامبريالية ، لأنه في ظل هذا التحكم كان من المحقق ألا تنجو جلوة الحرب في المجتمع الدولي سواء ما كان منها بين الدول الامبريالية نفسها أو بينها وبين مستعمراتها (٥) .

نقد النظريات الاقتصادية في الاستعمار -

تعرضت النظريات الاقتصادية في تفسير الاستعمار لعدد من الانتقادات ، ومن أبرز من تناولوها بالتقد هانس مورجانثو وجوزيف شومبيتر وريمون آرون وفرنون فان دايك وكوينسي رايت (٦) . وفيما يلي بعض هذه الانتقادات :

١ - نقد هانس مورجانثو -

يقول مورجانثو ان مختلف التفسيرات الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية ، سواء تبلورت هذه التفسيرات على شكل نظريات أو كانت مجرد تفسيرات بدائية ليست لها سمة النظرية المحددة الأبعاد ، لا تصمد كلها أمام درس التجربة التاريخية . ويضيف أن هذه التفسيرات الاقتصادية تحاول أن تقيم من خلال بعض التجارب التاريخية المحدودة قانوناً عالمياً شاملاً لحركة التاريخ (Universal Law of History) ، وهو يسلم بأنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقعت بعض الحروب تحت ضغط العوامل الاقتصادية أساساً مثل حرب البوير (Boer War) بين ١٨٩٩ و ١٩٠٢ والحرب بين بوليفيا وباراجواي (Chaco War) بين ١٩٣٢ و ١٩٣٥ بسبب تنازع بعض الشركات حول مصالحها البترولية في الدولتين ، ولكنه

يعود فيقول أنه باستثناء ذلك فإنه لم يحدث قط خلال فترة النضج الرأسمالي أن قامت حرب واحدة بين الدول الكبرى بسبب العوامل الاقتصادية سواء تم ذلك بصورة مطلقة أو بصورة أساسية (٧) .

ويعتقد مورجانثو أن معظم هذه الحروب كانت حروباً سياسية ومن أمثلتها الحرب النمساوية البروسية في عام ١٨٦٦ ، والحرب الفرنسية الألمانية في عام ١٨٧٠ ، وهذه الحروب الاستعمارية - كما يحلو له أن يسميها - ذات الطبيعة السياسية قامت لتنشئ علاقات قوى جديدة سواء كان ذلك بالنسبة لبروسيا في ألمانيا أو بالنسبة لألمانيا في أوروبا .

ويعمضي مورجانثو ليعدد أمثلة لحروب أخرى يعتقد في طبيعتها السياسية مثل حرب القرم في عام ١٨٥٤ ، والحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ ، والحرب الروسية اليابانية في عام ١٩٠٤ ، والحرب التركية الإيطالية في عام ١٩١١ ، والحروب العديدة التي وقعت في منطقة البلقان ، وهذه الحروب كلها ، لم تقم فيها العوامل الاقتصادية بدور ذي قيمة بالمرّة . بل يؤكد مورجانثو أن الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩١٨) ، (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، كانتا حربين سياسيتين أساساً حيث كانت وجهتهما السيطرة على أوروبا ومنها الوثوب إلى مركز السيطرة العالمية .

ولا يعنى نجاح بعض الأطراف في هذه الحروب وما تحقق لها من مزايا اقتصادية نتيجة لذلك ، أنها كانت حروباً اقتصادية ، وإنما بقيت برغم ذلك حروباً سياسية سواء في طبيعتها أو بحكم الدوافع التي حركتها . ويضيف مورجانثو إلى ذلك قوله أن مشكلة الحرب والسلام لم تقررهما في أذهان قادة الدول العوامل الاقتصادية وإنما الذي حدد إتجاههم منها بشكل أو آخر كانت العوامل السياسية (٨) .

ومن هنا يخلص مورجانثو إلى القول بأن النظريات الاقتصادية في الاستعمار لا تدعمها ولا تثبتها تجربة الحقبة التاريخية التي يفترض أنها كانت أكثر حقب التاريخ إرتباطاً بها (ويقصد بذلك العلاقة التاريخية بين الامبريالية ونمـو

الرأسمالية) ، ويقول إن المرحلة الرئيسية في عملية التوسع الاستعماري تمت في الفترة السابقة على نضج الرأسمالية ، وبالتالي فإن الاستعمار لا يمكن إرجاع أسبابه إلى التناقضات التي تحدث داخل النظام الرأسمالي عندما يقرب من مرحلة الانهيار النهائي . فالتوسعات الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين لا يمكن مقارنتها بالتوسعات التي حدثت في القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ . بل إن المراحل المتأخرة من النمو الرأسمالي شهدت الإنهيار الواسع المدى لبعض — الامبراطوريات الاستعمارية مثلما حدث مع بريطانيا وفرنسا وهولندا في آسيا وأفريقيا (٩) .

ويتهى من ذلك إلى تصور محدد مؤداه أن التوسعات الاستعمارية سواء حدثت قبل فترة التوسع الرأسمالي أو بعده ، فإنها كانت كلها تقريباً مدفوعة بعامل أساسي — لا يدانيه عامل آخر من حيث الأهمية أو التأثير — تمثل في السعى إلى هدم علاقات القوة القائمة وتغييرها بالشكل الذي يعطى مركز السيطرة فيها للدولة الاستعمارية التي يهتما أحداث ذلك التغيير . ويؤكد أن هاتين الفترتين من فترات التوسع الاستعماري — أي قبل الرأسمالية وبعدها — تميزتا بخضوع الأهداف الاقتصادية للسدوافع والاعتبارات السياسية (١٠) .

ولكن إذا كان ذلك هو ما يفصح عنه درس التجربة التاريخية ، إذن فما الذي جعل معظم التحليلات في دراسة الاستعمار تركز على العلاقة الوثيقة بينه وبين الدوافع الاقتصادية ؟ وبجيب مورجانثو على ذلك بقوله أن هناك سببين رئيسيين وراء تأصل هذا الاعتقاد وهما : مناخ الرأي الذي شاع في العالم الغربي ، ثم طبيعة المذهب الاستعماري نفسه .

فبالنسبة للسبب الأول ، فإنه يرتبط بالاتجاه العام الذي يميل إلى إخضاع العوامل السياسية للعوامل الاقتصادية وبالتالي فهو ينظر إلى المشاكل السياسية على أن حلولها اقتصادية .

وبالنسبة للسبب الثاني ، فإنه يتعلق بالحادضية الخاصة للعامل الاقتصادي في تحليل الاستعمار رغم ما فيه من تصادم مع حقائق التاريخ ، كما يرجع إلى

الادعاء بأن هذا العامل الاقتصادي هو الذي يستطيع أن يبرز الحقائق الرئيسية في السياسة الدولية على كثرة ما فيها من مظاهر الفوضى والتعقيد (١١) .

ويحاول مورجانثو في إطار هذا التحليل السياسي لطبيعة العملية الاستعمارية أن يبلور بعض الدوافع التي يعتقد أنها كانت القوة المحركة وراء الاستعمار ، وهذه الدوافع كما يتصورها هي :

أ - الحرب المنتصرة (Victorious War) :-

يقول مورجانثو ان الطرف الذي ينتصر على خصمه في الحرب سيحاول على أرجح الاحتمالات أن يبدل علاقة القوة بينهما بصورة تكفل له تفوقاً دائماً عليه . ومثل هذا التخطيط السياسي في طبيعته ودوافعه بصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب بينهما في الأصل وعلى ذلك وكما يقول ، فإن الحرب التي يكون قد بدأها الطرف المنتصر كحرب دفاعية من أجل الحفاظ على علاقات القوة والأوضاع القائمة في مرحلة ما قبل الحرب ، يمكن أن تتحول مع قرب الانتصار إلى حرب استعمارية ، أي الحرب التي تحاول أن تحدث تغييراً دائماً في علاقات القوة بين أطرافها (١٢) . (ينطبق هذا التفسير على ما حاولت إسرائيل أن تفعله بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط) .

ب - الحرب الخاسرة (Lost War) :-

وكما تفعل الحرب المنتصرة في خلق الدافع إلى الاستعمار فقد يكون للحرب الخاسرة تأثيراً مشابهاً . فعلاقة الخسوع التي يراد لها أن تكون مستمرة ودائمة في إطار تركيب قوة معين تفرضه الحرب التي يخسرها أحد أطرافها ، قد تدفع بهذا الطرف الخاسر إلى محاولة التخلص من الوضع القائم وتبادل المراكز في هذا التوزيع بحيث يتاح له أن يستولى على مركز الطرف المنتصر ويزيجه إلى مركز قوة أقل . وفي حالات معينة ، لا يكون الطرف الخاسر مدفوعاً فقط إلى إستعادة ما فقد ، بل الحصول على أكثر مما فقد ، وهذا ما يسميه مورجانثو بالسياسات الاستعمارية التي تتبناها الأطراف الخاسرة .

ومن الأمثلة التي يسوقها مورجانثو للتدليل على صحة وجهة نظره ، السياسات الألمانية منذ سنة ١٩٣٥ وحتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فالفترة التي سبقت ذلك وبالتحديد منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٥ بدت فيها سياسة ألمانيا وكأنها مرتبطة بإطار الوضع الأوروبي القائم في حين أنها كانت تعمل سراً على هدم ذلك الوضع وتغييره بصورة جنرية (١٣) .

ج - ضعف إمكانيات القوة لدى بعض الدول :

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك العامل الآخر الذي يتعلق بوجود بعض الدول الضعيفة ، وهي بضعفها هذا تمثل إغراء للدول الأقوى ، وقد حدث ذلك في حالات كثيرة للتوسع الاستعماري ، وربما إنطبق ذلك بشكل واضح على التوسعات الاستعمارية التي قام بها نابليون وهتلر ، فضعف كثير من الدول الأوروبية هو الذي أغرى هتلر في عام ١٩٤٠ بأن يشن عليها حربه الخاطفة (Blitzkrieg) وإخضاعها للسيطرة الاستعمارية النارية .

ويقول مورجانثو أن جاذبية فراغات القوى (Power Vaccums) في تشييط الدوافع الاستعمارية يشكل تهديداً إستعماريّاً محتملاً لكثير من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا ، حيث أن إمكانيات هذه الدول من القوة القومية محدودة نسبياً بالمقارنة مع غيرها . وبغض النظر عن واقعية هذا التخوف أو عدم واقعيته ، فإن من الحقائق الثابتة أن ضعف بعض الدول والمناطق في الماضي هو الذي فتحها على مصراعيها أمام الغزو والتسلط الاستعماري عليها (١٤) .

٢ - نقد جوزيف شومبيتر

أما جوزيف شومبيتر فإنه ينتقد النظريات الاقتصادية في تفسير الظاهرة الاستعمارية بقوله أن الاتجاه نحو تركيز أسباب الصراع الدولي في حدود العامل الاقتصادي وحده ، إنما يتجاهل وبشكل صارخ طبيعة المجتمعات الإنسانية التي كثيراً ما يتحكم في سلوكها دوافع ونزعات عدوانية تتصل بسيكولوجيتها وبظروفها وبالمؤثرات البيئية التي تتفاعل في إطارها ، دون أن يكون لذلك السلوك العدواني أو لدوافع الصراع هذه ، أدنى إرتباط بالعامل الاقتصادي (١٥) .

إن الحرب كما يقول شومبيتر شأنها كأبي ظاهرة عاطفية أو انفعالية ،
عملية غير عقلانية (Irrational) ولا تبرر الخوض في كل هذه التحليلات
الاقتصادية للتدليل على طبيعتها الاستعمارية الاستغلالية كما يفعل بعض المفكرين .

وهو يعضى من ذلك إلى التساؤل فيقول « إذا كان كل هذا التركيز على
العوامل الاقتصادية في تفسير أسباب الصراعات الدولية التي ظهرت خلال المرحلة
التاريخية التالية على قيام النظام الرأسمالي ، فكيف يمكن إذن تبرير الحروب
الكثيرة والعنيفة التي ظهرت على مدار التاريخ الإنساني كله وقبل أن تنبثق
الرأسمالية إلى حيز الواقع ، ؟ ، ومن هنا وكما يقول ، فإنه يكون من الظلم
التاريخي للرأسمالية أن تصور في شكل نظام لا تحركه إلا الدوافع العدوانية ،
أو أنها لا تنمو وتزدهر إلا بوسيلة الصراع والحرب . بل يقول إن عملية
المنافسة التي هي أساس النظام الرأسمالي وركيزته الأولى ، تعمل على استيعاب
جانب هائل من الطاقات الإنسانية لهذه المجتمعات الرأسمالية وتوظيفها لغايات
اقتصادية بناءة ، وأن ما يتبقى من هذه الطاقات لأغراض الصراع والحرب
لا يمكن أن يكون شيئاً ذا قيمة .

ولا يتوقف شومبيتر في نقده عند هذه النقطة بل يتجاوزها إلى الدفاع
عن التزعات المسالمة للرأسمالية فيقول أن المجتمع الرأسمالي يعمل بطبيعته
على توفير مناخ اجتماعي معارض للحرب والتسلح . وهو يستند في إدعائه
هذا إلى القول بأنه وقبل ظهور النظام الرأسمالي كانت التيارات الداعية إلى
السلام ونبذ الحرب والصراع لا تجد تعبيراً عنها إلا في دوائر دينية ضيقة مما
جعلها غير مؤثرة في إضعاف التزعات التي تشجع على الصراع والعدوان . أما
في ظل النظام الرأسمالي فقد برزت حركات السلام كقوة سياسية مؤثرة مع
وجود أحزاب سياسية تبني برامج للسلام ، وتقيم وزناً كبيراً للمشاعر الرأي العام
الشعبي الذي يكره الحروب والاستعمار ، ويحبذ التسوية السلمية للمنازعات
الدولية ، ويطالب بترع السلاح ، ويلقى بتأييده وراء المنظمات العالمية لدورها
في توفير الأمن والسلم والاستقرار للمجتمع الدولي ككل .

ويعضى من ذلك إلى القول بأنه إذا كانت الطبقات البورجوازية الحاكمة
في الدول الرأسمالية تضطر أحياناً إلى تطبيق سياسات الحرب والاستعمار ،

فإنها لا تكون مدفوعة إلى ذلك بدواعي المصلحة الاقتصادية المحسوبة ، وإنما تحت ضغط بعض النزعات القومية المتطرفة أو بعض العقد النفسية والتاريخية— الموروثة من الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية ، وهي مؤثرات لم تستطع بعد أن تتخلص منها رغم أنه من المفروض أن تنتهي بفعل التطور الرأسمالي الذي يتميز بالآتي :

أ - حرية التجارة الدولية .

ب - نمو الطبقة البورجوازية في مختلف الدول الرأسمالية على نفس النمط مما يجعل نماذجها في السلوك والتفكير وكذلك أهدافها ، تتوافق ولا تتعارض .

ج - الاتجاه نحو خلق سوق عالمية واحدة تتشابك فيها مصالح الدول ، وبالتالي فإنها تجد مصلحتها في التعاون والتنسيق وليس في الصراع .

د - التماثل في أنماط الإنتاج الرأسمالي ، مما يجعل هذه الدول الرأسمالية قادرة على أن تصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الوسائل . وبالتالي فإنه يصبح لا ضرورة ولا معنى للصراع الذي يأتي نتيجة استثمار بعض الدول بوسائل أو بقدرات لا تكون متاحة للبعض الآخر .

٣ - إنتقاد ريمون آرون :-

تتلخص إنتقادات ريمون آرون لدور العوامل الاقتصادية في إثارة الصراعات الاستعمارية ، على نحو ما ذهبت إليه نظريتنا هوبسون ولينين فسي إدعائه بأن الأكثرية الساحقة من الحروب والصراعات الدولية التي حدثت بسبب التصادم في مصالح الدول الأوروبية في الفترة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، تخرج في دوافعها كلية عن الاطار الاقتصادي البحت . ويقول أنه إذا كان العامل الاقتصادي يستخدم كذريعة من جانب بعض أصحاب هذه النظريات للكشف عن سبب إندفاع تلك الدول إلى حسم تناقضات المصالح الاقتصادية فيما بينها بوسيلة الصراع المسلح ، إلا أن السبب الإهم والأكثر واقعية ، يعود إلى رغبة الدول الأطراف في تلك الصراعات في أن تفرض إرادتها على الآخرين

بأسلوب القوة ، وليس من الضروري أن يكون ذلك قد تم لأسباب اقتصادية كما يزعم هؤلاء المحللون .

وبناء على هذا التصور ، ينفي آرون عن الحريين العالميتين الأولى والثانية أى صفة اقتصادية لهما ، ويقول أنه على الرغم من أن الحرب الأولى إنتهت بتوزيع ممتلكات ألمانيا الاستعمارية في أفريقيا وغيرها على بعض الدول الاستعمارية التى إنتصرت في الحرب ، إلا أن ذلك لا يعنى أن كل هذه الدول خاضت الحرب في الأصل بدوافع اقتصادية ، إذ أن ذلك كان أبعد ما يكون عن حقيقة الظروف السياسية والتاريخية التى وقعت هذه الحرب في إطارها . ويضيف أن الحريين العالميتين وقعتا بسبب : -

أ - فشل سياسات توازن القوى في المحافظة على الوضع القائم وقتها .

ب - تطرف النزعات القومية .

ج - الصراع بين المؤسسات العسكرية في الدول الأوروبية الكبرى ، وهو الصراع الذي قامت فيه اعتبارات التكنولوجيا والاستراتيجية بدور هام (١٦) .

ثانياً - الدوافع الاستراتيجية للاستعمار :

من بين الدوافع الأخرى التى نشطت بسببها الحركة الاستعمارية . الدوافع الاستراتيجية التى يتصل جانب منها بالسعى إلى السيطرة على المستعمرات لتأمين احتياجات الدولة المستعمرة من المواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لمجهودها العسكري كالبنزول مثلاً ، كما أن بعض هذه المستعمرات كانت تمثل حلقات استراتيجية في طرق المواصلات العالمية .

ويبدو الدافع الاستراتيجي بشكل واضح للغاية في حالة إنجلترا التى كانت حريصة على تأمين مصالحها الاستعمارية ، وقام ذلك على إنشاء بحرية ضخمة لحماية تجارتها وامبراطوريتها في وجه التحديات المنافسة . وقد أمكنها عن طريق تفوقها البحري أن تسيطر على عدد من القواعد البحرية الهامة مثل

مضيق جبل طارق ، ومالطا ، وقبرص ، وقناة السويس ، وعدن ، وسيلان ،
وسنغافوره ، وطريق رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا ، وبعض جزر
الكاريببي .

وكذلك فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء ، ففي عام ١٩٤٧ سيطرت
أمريكا على الجزر التي خضعت للانتداب الياباني في غرب الباسفيكي وهي
جزر مارشال وكارولينا وماريانا ، وكانت هذه السيطرة هي الوسيلة
إلى دعم أمن جزر هاواي التي اعتبرت ذات أهمية استراتيجية خاصة في الدفاع
عن غرب القارة الامريكية .

وبالإضافة ، فقد اتخذت الدوافع الاستراتيجية في بعض الأحوال الشكل
الذي يطلق عليه « الاحتلال الوقائي » ، أي العمل على ضم اقليم متاخم لدولة
معادية واتخاذها أداة لردعها عن تنفيذ أية سياسات معادية لمصالح الدولة التي
تقوم بهذا الضم ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك توسع إنجلترا في الهند واحتلالها
لبورما ، إذ كان الهدف من وراء الاستيلاء على هذه القواعد الأرضية هو
مجابهة التهديدات الروسية والفرنسية ، وكذلك فعل الهولنديون باحتلالهم
لجزر الهند الشرقية ، وحدث ذلك أيضاً في بعض الحالات في أفريقيا وكان
القصد منه هو دعم قدرة الدول الاستعمارية على المساومة في مواجهة بعضها .

وإلى جانب هذا كله ، فقد استخدمت القوة البشرية في المستعمرات لمساندة
المجهود العسكري للدولة الاستعمارية ومن أمثلة ذلك استخدام القوات الهندية
والسنغالية وغيرها في الحروب العالمية الماضية لتعويض النقص الواضح في
القوة البشرية لهذه الدول الاستعمارية .

ثالثاً - الدوافع المتعلقة بالنفوذ القومي : -

من الأسباب التي تذكر في مجال توضيح الظروف التي أحاطت بنمو
الظاهرة الاستعمارية ، العامل المتعلق بالنفوذ القومي وأثره في دفع الدول إلى
الحصول على مناطق لنفوذها .

ويستند هذا الرأي على القول بأن نمو الحركات القومية في أوروبا جعل بعض الدول تركز على فكرة المجد القومي ، وعلى ضرورة تأكيد ذاتها في المجتمع الدولي ، وكان التوسع الاستعماري هو وسيلتها إلى مد آفاق سيطرتها السياسية وصولاً إلى هذه المكانة الدولية المتميزة .

على أن بالإمكان القول بأن هذا الدافع لا يمكن فصله عن الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية ، لأن دعم القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدولة هي في نفس الوقت وبنفس الدرجة دعم لنفوذها القومي ، وهكذا .

المبحث الثالث

مستويات السيطرة الامبريالية

من الحقائق المعترف بها أن مستويات السيطرة الامبريالية تفاوتت بحسب إمكانات القوة المتاحة لكل واحدة من الدول الاستعمارية وكذلك تبعاً للأهداف التي حددتها لنفسها من وراء هذه السيطرة . وبوجه عام يمكن تقسيم هذه المستويات على النحو الآتي : -

أ - السيطرة الامبريالية على المستوى العالمي (World Empire) :-

وفي إطار هذا الوضع لا يكون التوسع الاستعماري محدوداً بأية قيود اقليمية أو جغرافية لأن وجهته هي تحقيق السيطرة العالمية للدول التي تمارس هذا التوسع . ويوجد العديد من الأمثلة التاريخية التي تثبت ذلك ومنها السياسات الاستعمارية التوسعية التي نفذها الاسكندر الأكبر في الماضي ، ثم روما و نابليون وهتلر فيما بعد .

ولعل السمة البارزة والمشاركة لكل السياسات الامبريالية المادفة إلى تحقيق السيطرة العالمية ، هي أنها تغذى على انتصاراتها ، وهي ما لم تجابه بقوة متفوقة نستطيع أن تردعها وتوقفها ، فإنها ستستمر في التوسع إلى أن تصل إلى نهاية الحدود السياسية المعروفة للعالم ، فالنهم الاستعماري لمثل هذه الدول لا يشبع طالما كان لديها الشعور بوجود المزيد من فرص التوسع وإمكاناته (١٧) .

ب - السيطرة الامبريالية على المستوى القاري (Continental Empire) :-

يختلف هذا المستوى من مستويات السيطرة الامبريالية عن سابقه في أنه إذا كانت السيطرة العالمية غير محدودة بأية قيود اقليمية ، فإن السيطرة — الامبريالية القارية تحصر أهدافها التوسعية ولا تنطلق بها أبعد من حدود قارة معينة . ومن أمثلة ذلك السياسات التوسعية التي انتهجتها بعض الدول الأوروبية لفرض سيطرتها وتأكيد تفوقها في القارة الأوروبية ، وسياسات لويس الرابع عشر ونابليون الثالث ووليام الثاني لما يؤكد ذلك الاتجاه نحو السيطرة القارية .

كذلك فإن السياسات الأمريكية في القرن التاسع عشر والتي استهدفت توسيع إطار السيطرة الأمريكية على باقي أجزاء قارة أمريكا الشمالية ، تبرز هي الأخرى الميل إلى السيطرة القارية ، كما توضح الدوافع التي تحكمت في هذه السياسات تجاه نصف الكرة الغربي أو منطقة أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن الماضي . فالولايات المتحدة باعلانها عن مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣ أرادت أن تحافظ على الأوضاع القائمة في هذه المنطقة بعيداً عن أي مظهر للتدخل أو التأثير الأوروبي مما كان يساعدها على فرض سيطرتها على القارة الأمريكية بأكملها دون أدنى تحد من أية قوة خارجية (١٨)

ج - السيطرة الامبريالية على المستوى الاقليمي أو المحلي

(Local Preponderance) :-

ثم يجيء هذا المستوى الثالث من مستويات السيطرة الامبريالية ليمثل أضيقتها من حيث الحدود والأهداف ، وهو يختلف عن مستوى السيطرة القارية في أن الذي يجعله مقيداً أو محدوداً ليس هو ضغط الحقائق الموضوعية التي تجعل من التوسع على مستوى أكبر أمراً غير ممكن من الناحية العسكرية أو السياسية ، وإنما يجيء ذلك التقيد نتيجة المفاضلة بين عدد من البدائل التي تمثل في إما اتباع سياسة المحافظة على الوضع القائم ، أو تحقيق السيطرة القارية ، أو حصر التوسع الامبريالي في حدود اقليمية ضيقة ، وهكذا .

وقد فرض هذا البديل الأخير نفسه في حالات معينة مثلما حدث فى القرن الثامن عشر حيث حال تعادل إمكانات القوة لدى بعض الدول الأوروبية دون تصاعدها بأطماعها الامبريالية إلى مستوى السيطرة القارية .

وفي القرن التاسع عشر كان ذلك الهدف أوضح ما يكون في السياسات الخارجية لبسمارك ، فبعد الانتصارات العديدة التى حققها ألمانيا في حروبها تركزت سياسة بسمارك في الإبقاء على التفوق الألماني في منطقة وسط أوروبا ، ولكن اقضاء بسمارك من السلطة في عام ١٨٩٠ كان يعنى نهاية سياسة التوسع المحدود والتحول في اتجاه سياسة التوسع القاري (١٩) .

كذلك يقال أن الأهداف التقليدية في سياسات روسيا الاستعمارية في الماضي (حتى وقبل حدوث الثورة البولشفية في عام ١٩١٧) تركزت في محاولة السيطرة على فنلنده ، ومنطقة شرق أوروبا ، ومنطقة البلقان ، ومضائق الدردنيل ، وإيران ، وكلها لا ترقى إلى مستوى السيطرة القارية ، وإنما كانت ذات طبيعة اقليمية محدودة في الأساس (٢٠) .

المبحث الرابع

وسائل السيطرة الامبريالية

من أهم الوسائل التى استخدمت في الماضي لفرض السيطرة الامبريالية وتثبيتها : الوسائل العسكرية ، والوسائل الاقتصادية ، والوسائل الثقافية .

١ - الوسائل العسكرية :

وهي أكثر وسائل السيطرة الامبريالية شيوعاً على الاطلاق ولا سيما فى الماضي . ومن واقع المشاهدات التاريخية ، فإن أعظم الغزاة على مر التاريخ كانوا أشدهم تطرفاً من حيث التزعة الاستعمارية ، فقد استخدم الغزو العسكري لتوسيع ممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها ونفوذها وقوتها على حساب غيرها من الدول والمناطق .

ويقال أن استخدام الوسائل العسكرية في الغزو الاستعماري كان يستجيب لحاجة سيكولوجية معينة ، وهي الارضاء النفسي للزعيم أو القائد الذي يمارس هذا الأسلوب بنجاح وهو ما لا يمكن أن يتحقق بنفس الدرجة مع استخدام الأدوات غير العسكرية . ويمضى هذا الادعاء إلى القول بأنه كان بإمكان نابليون بونابرت مثلاً أن يفرض سيطرة فرنسا على أوروبا بقوة الأفكار والمعتقدات التي أنت بها الثورة الفرنسية ، أى بالأدوات الثقافية ، ولكنه بدلاً من ذلك لجأ إلى وسيلة الغزو العسكري لإشباع هذه الحاجة النفسية التي تتحقق مع زهو الانتصار وخيلائه (٢١) .

غير أن هناك حقيقة أخرى يجب ألا تغيب عن بالنا ، وهي أن التركيز على الوسائل العسكرية في فرض السيطرة الاستعمارية قد ينجح فعلاً في أن يصل إلى أهدافه كما حدث في حالة الامبراطورية الرومانية ، كما قد يفشل وتفقد الدولة ما حصلت عليه في سياق سعيها للحصول على المزيد مذن هذه الممتلكات الخارجية كما حدث مع نابليون ، وأخيراً فإنه قد يتسبب بوقوع الدولة الاستعمارية نفسها - وليس ممتلكاتها فقط - تحت السيطرة الاستعمارية للآخرين مثلما حدث بعد هزيمة ألمانيا النازية واليابان . وهذا يكشف عن الطبيعة المقامرة لعملية فرض السيطرة الاستعمارية بالوسائل العسكرية وحدها (٢٢) .

٢ - الوسائل الاقتصادية :-

وهذه الوسائل ربما لا تؤدي إلى توسيع إطار السيطرة الامبريالية بنفس الدرجة التي تحدث مع استخدام الوسائل العسكرية ، ولكن هذا لا يعني أن فاعليتها محدودة أو ضعيفة ، لأنه في حالات معينة قد يكون للسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعاد النتائج وأعمق التأثيرات .

ومن الأمثلة المعاصرة لهذه الأدوات الاقتصادية في الاستعمار ما يطلق عليه استعمار الدولار (Dollar Imperialism) الذي تمارسه أمريكا ، ودبلوماسية البترول (Oil Diplomacy) التي كانت بريطانيا تمارسها في بعض مناطق العالم العربي والتي أعطتها مركزاً متفوقاً ومرموقاً . وكذلك كانت

سيطرة فرنسا على رومانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين مرتكزة في أساسها على استخدام الوسائل الاقتصادية ، وهكذا (٢٣) .

وتتميز هذه الوسيلة بالذات بأنها تحاول أن تبديل علاقات القوى بسين أطرافها ليس من خلال الغزو الاقليمي أو الاحتلال العسكري ، وإنما عن طريق السيطرة الاقتصادية أساساً ، وتوضح هذه الحقيقة بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بالعديد من دول أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع بحكم تبعيتها الاقتصادية أن تتجه سياسات معادية للمصالح الأمريكية (٢٤) .

كما أن هذه الأدوات الاقتصادية تكون أقل من حيث درجة المخاطرة من سابقتها ، وهي أقرب لأن تنتج تأثيرات أبعد مدى نسبياً من تلك التي تترتب على استخدام الوسائل العسكرية ، كذلك فهي أقل استغزازاً منها لطبيعتها غير المباشرة وهو ما يعطيها فرصاً أطول للاستمرار بعكس ما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر (٢٥) .

٣ - الوسائل الثقافية :-

وهي الوسائل التي ينظر إليها البعض على أنها أذكى وأخبت الوسائل المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية وذلك للطبيعة الخاصة التي تنفرد بها عن غيرها من الوسائل التي سبق ذكرها ، فهدفها ليس السيطرة على اقليم من الأرض أو على النظام الاقتصادي لدولة من الدول ، وإنما تتجاوز ذلك إلى غزو العقول والسيطرة عليها وإتخاذها منطلقاً نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين من يستخدمها لحسابه ومن تستخدم ضده . والتأثيرات الناتجة عن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية (٢٦) .

غير أن هناك بعض آراء أخرى تعتقد أن السيطرة الامبريالية بالوسائل الثقافية لا يمكن أن تكون نهائية إلى الحد الذي يلغى الحاجة إلى استخدام الوسيلتين السابقتين ، وإنما يأتي دورها مكملاً لهما . فالتسلط الثقافي يعمل على تحذير الطرف الذي يقع تحت هذا التأثير وهو بمثابة المقدمة نحو غزوه

عسكرياً أو السيطرة عليه اقتصادياً ، والمثال البارز لذلك هو ما حدث للنمسا عام ١٩٣٨ عندما طلبت الحكومة النمساوية ذات الميول النازية من القوات الألمانية أن تتدخل لاحتلال أراضيها . ونفس الشيء حدث في الرويخ حيث ما تزال خيانة رئيس وزرائها كويسلنج Quisling ضد بلاده لحساب النازي ، مضرِباً للمثل (٢٧) .

ومن أكثر الدول التي استخدمت الوسائل الثقافية في دعم سيطرتها الامبريالية في الماضي ، فرنسا التي أطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها رسالة التمدين « (La Mission Civilisatrice) » وقد وضع استخدام فرنسا الناجح لهذه الأدوات أكثر ما يكون في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان التغلغل بالثقافة الفرنسية هناك ركيزة أساسية من ركائز هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية (٢٨) .

وكثير من الامبراطوريات الاستعمارية التي قامت في الماضي إنهارت لا لشيء إلا لأنها ارتكزت على قوة الغزو العسكري وحده ولم تحاول أن تتغلغل في عقول الشعوب التي خضعت لسيطرتها بالثقافات والأفكار والمعتقدات ، وهو ما كان يمكن أن يقوى من دعائم تلك السيطرة وإن كان مآلها الحتمي التحلل والإنهيار . ومن الأمثلة التي تبرز ذلك وتبرهن عليه : الثورات البولندية ضد روسيا طيلة القرن التاسع عشر ، والمقاومة السرية ضد النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، وثورات إيرلندا والهند ضد الاستعمار البريطاني في الماضي ، الخ (٢٩) .

الوسائل التقليدية التي أثبتت في حسم الصراعات الاستعمارية : -

مع اشتداد حدة الصراعات الاستعمارية في الماضي وتفاقمها ، أخذت الدول الاستعمارية تبحث عن وسائل يمكن من خلالها تسوية تلك الصراعات بصورة ترضى اطماعها ومصالحها كلها دون حاجة إلى استخدام وسيلة العنف المسلح (وهي بالطبع الوسيلة التي لم يمكن تجنبها بحال) ، ومن أبرز الوسائل التقليدية التي شاع تطبيقها في هذا الصدد : -

١ - الأسلوب القائم على إقسام الأسلاب والغنائم الاستعمارية : -
(Division of Spoils)

وفي مثل هذه التسييمات كان للمصالح والأطماع الامبريالية الأولوية على ما عداها من الاعتبارات ، ولم تكن مصالح الشعوب المستعمرة أو حقوقها ورغباتها تحظى بأي إهتمام . ومن أمثلة ذلك أن بريطانيا قبلت في وقت ما إرضاء المطالب الاستعمارية الألمانية في شرق أفريقيا عن طريق إعادة تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين ، وان لم يخرج هذا الاتفاق إلى حيز التنفيذ (٣٠) .

كما قد يأخذ هذا الشكل من أشكال التسويات الاستعمارية الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ (Spheres of Influence) بين هذه الدول ، وإنفراد كل دولة بمنطقة نفوذها دون تدخل من قبل الآخرين . ومن هذه الأمثلة : تسليم فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر في عام ١٩٠٤ في مقابل تأييد بريطانيا لفرنسا ضد ألمانيا في مراكش (المغرب فيما بعد) ، وكذلك إعلان إيطاليا عن تأييدها للسياسة الفرنسية في مراكش في مقابل موافقة فرنسا على اطلاق يد إيطاليا في ليبيا ، ثم هناك إتفاقية ١٩٠٧ بين روسيا وإنجلترا حول إيران ، واتفاقية ١٩٠٤ بين روسيا واليابان بشأن تقسيم منشوريا إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين .

٢ - الأسلوب القائم على إنشاء الدول الفاصلة : -

وهذه الطريقة كانت شائعة في اقرار التسويات الاستعمارية ، وكان هدفها إقامة دول أو مناطق فاصلة بين القوى الاستعمارية لمنع صدامات الحدود ، وكان من أهدافها أيضاً منع الاخلال بتوازن القوى بين هذه الدول الاستعمارية عن طريق عدم تمكين أحد الجانبين من التوسع الاقليمي على حساب الآخر ، وقد سبق لنا أن نوهنا بذلك عند تحليل نظام توازن القوى .

ومن هذه الأمثلة افغانستان والتبت في آسيا ، فأفغانستان كانت تفصل بين الهند بحدودها الشمالية الغربية المكشوفة التي يسهل إختراقها وغزوها ، وبين

روسيا وذلك عن طريق شريط طويل وضيق من الأرض يمتد شرقاً حتى يصل إلى التبت . وقد وافقت بريطانيا وروسيا في عام ١٩٠٧ على أن تبقى أفغانستان كدولة فاصلة بين روسيا والهند ، وكذلك كان الوضع بالنسبة لاقليم التبت (٣١) .

٣ - الأسلوب القائم على المشاركة في السلطة والامتيازات : -

وبموجب هذا الأسلوب كانت تعقد اتفاقات بين الدول الاستعمارية لتسهيل ممارسة بعض السلطات أو المشاركة في الامتيازات داخل إحدى المناطق الواقعة تحت النفوذ الاستعماري . ومن أمثلة هذه الاتفاقيات التي يطلق عليها Condominium ، الاتفاقية المؤقتة التي عقدت لتسوية المنازعات الأنجلو أمريكية والألمانية في منطقة الباسفيكي (٣٢) .

٤ - الأسلوب القائم على اتباع سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)

تقوم سياسة الباب المفتوح على منح الدول الاستعمارية حقوقاً متساوية للتجارة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، ولا يهم في ذلك وضعية تلك المستعمرات وما إذا كانت خاضعة للحكم الاستعماري الذي تمارسه دولة واحدة ، أو أن تكون خاضعة لشكل جماعي من أشكال السيطرة الاستعمارية . ومن هذه الأمثلة الكونغو التي كانت مستعمرة بلجيكية واتفق في عام ١٨٨٥ بموجب معاهدة دولية على تطبيق سياسة الباب المفتوح وذلك بالنسبة للدول التي كان لها مصالح تجارية واقتصادية في الكونغو ، كما اتفقت الدول الاستعمارية على تطبيق هذه السياسة بالنسبة للصين في القرن الماضي .

المبحث الخامس

أنواع المستعمرات

سنحاول فيما يلي التفرقة بين الأنواع المختلفة للمستعمرات حيث أن أسلوب الإدارة والحكم الذي طبقته الدول الاستعمارية على المناطق التي خضعت لسلطانها إرتبط إلى حد كبير بنوع هذه المستعمرات ووضعها . وأبرز أنواع المستعمرات : -

أ - المستعمرات التي على شكل نقاط إرتكاز محدودة (Point Colonies)

والمستعمرات التي على شكل أقاليم متسعة (Territorial Colonies)

والنوع الأول من هذه المستعمرات محدود جداً من ناحية المساحة الجغرافية ولا يمثل سوى نقط صغيرة على الخريطة السياسية للعالم ، وقد نشأ في البداية كمحطات تجارية على طرق المواصلات البحرية الهامة ، أو كمواقع يمكن من خلالها التحكم في مناطق أخرى لها أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لمصالح الدولة المستعمرة . ومن أمثلة ذلك أن بعض المستعمرات الأفريقية كانت في البداية على شكل نقاط محدودة المساحة واستغلت بحكم استراتيجية موقعها كنقط وثوب في عملية التوسع والتغلغل الاستعماري . وبالإضافة فهناك قواعد استعمارية أخرى من هذا النوع أهمها مضيق جبل طارق ، وسنغافوره ، وهونج كونج ، ومنطقة قناة بنما في أمريكا الوسطى .

أما عن النوع الآخر وهو المستعمرات التي على شكل أقاليم متسعة المساحة الجغرافية فيدخل في إطاره معظم الدول والمناطق التي خضعت للسيطرة الاستعمارية بشكل أو آخر (٣٣) .

ب - مستعمرات التوطن (Settlement Colonies)

ومستعمرات الاستغلال (Exploitation Colonies)

والمستعمرات الاقليمية يمكن تقسيمها بدورها إلى نوعين : مستعمرات التوطن ومستعمرات الاستغلال .

ويقصد بمستعمرات التوطن المستعمرات التي تتخذ كنفذ لتهجير وتوطين عدد كبير من مواطني الدولة الأوروبية المستعمرة بصفة دائمة ، ومن أمثلة ذلك طبقة المستوطنين الفرنسيين الذين جلبتهم فرنسا إلى الجزائر في الماضي بقصد خلق مجتمع فرنسي محلي يكون النواة نحو محور الشخصية القومية والطابع العربي للجزائر ، ولإحكام ربطها من خلال هؤلاء المستعمرين بالدولة المستعمرة

أما إذا كانت العناصر الأوروبية التي تترج إلى المستعمرات محدودة العدد وتمكون فقط من طبقة المديرين والتجار والارساليات التبشيرية وقوات الاحتلال الذين لا يتخلون من هذه المستعمرات موطناً للإقامة الدائمة ، فإنه في مثل هذه الحالة يكون الهدف من هذا التواجد الاستعماري هو الاستغلال وبذا تكون المستعمرة للاستغلال وليست للاستيطان .

ولا يجب أن يفهم من هذه التفرقة أن مستعمرات الاستيطان تخلو من عامل الاستغلال الاستعماري ، لأن الهدف من الاستعمار هو دائماً الاستغلال سواء أأخذ طابع الاستيطان الدائم أو الاستيطان المؤقت . ولكن التفرقة تنصرف أساساً إلى المصلر الذي يذهب إليه عائد هذا الاستغلال في النهاية .

ففي المستعمرات ذات الطابع الاستيطاني الدائم يكون الاستغلال الاستعماري لحساب تلك الفئة من المستوطنين الأوروبيين الذين يرتبطون بالمستعمرة إرتباطاً مصلحياً مستمراً .

أما في مستعمرات الاستغلال حيث يكون التوطن مؤقتاً ، فإن النصيب الأكبر من عائد الاستغلال يؤول إلى الدولة المستعمرة نفسها بينما يذهب ما يتبقى من هذا العائد إلى الفئات الأوروبية التي تقوم بمسئولية الإدارة أو تلك التي تعمل بالتجارة أو التبشير وما إليه .

وفي كلتا الحالتين فإن ضحية هذا الاستغلال ، هم السكان الأصليون لتلك المستعمرات .

ويعتقد البعض أن من بين الأسباب التي دفعت بالدول الاستعمارية الأوروبية إلى المفاضلة بين مستعمرات الاستيطان ومستعمرات الاستغلال ، الظروف المناخية السائدة في كل منهما ، ففي المستعمرات التي تقع في المناطق الاستوائية أو الحارة يغلب الشكل الاستغلالي ، بينما يسيطر الشكل الاستيطاني في المستعمرات ذات الأجواء المناخية المعتدلة .

بقيت نقطة أخرى هامة وهي أن كل واحد من هذين النوعين من المستعمرات ، الاستيطاني والاستغلالي ، قد حدد أسلوب الإدارة أو التحكم الذي طبقته الدولة الاستعمارية في مواجهتها .

ففى المستعمرات الاستيطانية نجد أن المستوطنين الأوروبيين كانوا أهم أدوات السيطرة المباشرة على هذه المستعمرات حيث تولوا كل الوظائف الهامة فى الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية مثلما حدث فى روديسيا وجنوب أفريقيا والجزائر والمستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ، بينما فى النوع الآخر نجد أن السيطرة الاستعمارية أتخذت طابع الحكم المباشر الذى يستند إلى واجهة وطنية ظاهرة ، ولكن الذى يحركها ويوجهها هى مصالح الدولة المستعمرة .

المبحث السادس

التطور التاريخى للحركة الاستعمارية

إن تطور الاستعمار العالمى بمفهومه الحديث قد مر خلال عدة مراحل يمكن ايجازها على النحو التالى : -

١ - المرحلة الأولى وتبدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر وفيها ظهرت بعض القوى الاستعمارية الأوروبية التى كان أهمها بريطانيا وهولندا . وقد بدأت هذه القوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع الاستعماري الذى استهدف تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وذلك بإمكانات من القوة لم تتوفر لهذا الصراع فى أي مرحلة سابقة .

لقد كانت هذه المرحلة هى مرحلة إنبثاق الاستعمار الغربى بقوته العاتية التى غيرت مجرى العلاقات الدولية لفترة طويلة قادمة ، ومن أهم العوامل التى وفرت لأوروبا هذه المقدرة الضخمة على التوسع الاستعماري فى تلك انقرة التاريخية بالذات : -

(أ) أن أوروبا كانت قد استطاعت أن تستغل قواها المادية بطريقة فعالة مكنتها من أن تتفوق على آسيا التى كانت الساحة الرئيسية للصراعات الاستعمارية وقتها . فالحروب التى وقعت فى القارة الأوروبية أدت إلى تطوير أدوات الحرب وأساليبها على نحو لم يتهيا للقارة الآسيوية . وبالإضافة ، فإن تفوق الدبلوماسية الأوروبية جعلها تستغل أوضاع التراع والتفكك فى آسيا مما ساعد على تحويلها فى النهاية إلى مجموعة مناطق نفوذ لهذه الدول الأوروبية .

(ب) أنه بجانب ذلك التفوق العسكري والدبلوماسي . فقد تمكنت هذه الدول الأوروبية من إقامة حكومات مركزية في ظل وجود دولة قومية موحدة . وقد دعم ذلك من قوة الدولة . كما كان لازدهار السياسات الماركنتيلية الداعية إلى زيادة الثراء المادى للدولة القومية الموحدة أثره في دعم هذا الصراع الاستعماري .

(ج) أن هذا التفوق الأوروي الذي بدا واضحاً في أعقاب عصر النهضة عمل إلى حد كبير على زيادة ثقة أوروبا بنفسها . كما جعلها تقبل على تحمل مخاطر لم تكن لتجرؤ عليها من قبل .

ومن هنا يمكن القول بأن هذا التفوق الأوروي في الثروة والأسلحة والمهارات الدبلوماسية والحبرات التنظيمية ، وفي الإنتاج الصناعي ومستويات المعيشة جعلها في مركز أقوى بكثير في مواجهة آسيا . أما أفريقيا التي أصبحت فيما بعد المركز الرئيسي لهذا الصراع الاستعماري ، فإنها لم تكن في أي موقف للمقارنة إطلاقاً مع هذا التفوق الأوروي الساحق .

٢ - المرحلة الثانية وقد استمرت طيلة القرن التاسع عشر وجانباً من القرن العشرين ، فمع تقدم الثورة الصناعية في أوروبا تزايدت حدة التسابق على المستعمرات وعلى إقتسام مناطق النفوذ بشكل لم يشهد العالم مثيلاً له من قبل .

فبريطانيا أرادت أن تعوض خسائرها الناتجة عن فقدانها لمستعمراتها في أمريكا بعد عام ١٧٧٦ بأن لجأت إلى إحتلال الملايو وسيلان وجنوب أفريقيا على حساب هولندا التي تدهورت قواها كدولة استعمارية . كما استمرت بريطانيا في اكمال سيطرتها على الهند باحتلالها للمناطق الساحلية والتقدم منها داخل شبه القارة الهندية كلها . ولم يقف الأمر بها عند هذا الحد ، فقد دخلت في حرب ضد الصين في عام ١٨٣٩ لتجعل من الأفيون تجارة مشروعة وكان لانتصارها على الصين في عام ١٨٤٢ أثره على تحكمها في عدد من الموانئ التي أفادتها في توسعها الاستعماري كما استولت على هونج كونج .

وفي الحرب الثانية التي دخلتها بريطانيا ضد الصين بمشاركة فرنسا ، أجبرت الصين على فتح عدد آخر من موانئها لاستعمال الدول الأوروبية ، كما سمحت الصين لهذه الدول بالملاحة في نهر اليانجتسى وأيضاً فقد وافقت على فتح أراضيها للتبشير الذي تقوم به الارساليات المسيحية الأجنبية والتي لم تخرج عن كونها أداة أخرى لإحكام السيطرة الامبريالية الأوروبية على الصين .

وبالنسبة لفرنسا ، فقد إحتلت الجزائر في عام ١٨٣٠ ومنها تقدمت لدعم سيطرتها على الساحل الأفريقي الشمالى . وفي جنوب شرقي آسيا تضافرت الجهود العسكرية والدبلوماسية الفرنسية حتى استطاعت أن تخضع دول الهند الصينية للنفوذ الفرنسي في عام ١٨٨٤ ، مما دفع بريطانيا إلى إحتلال بورما وإحكام سيطرتها على الملايو ، وبهولندا إلى إحتلال أندونيسيا وذلك لحفظ التوازن بين هذه القوى الأوروبية . وفي أفريقيا نجد أن فرنسا مدت سيطرتها الاستعمارية من الجزائر إلى تونس والمغرب ، ثم أخذت في اقتطاع أجزاء هائلة في غرب ووسط أفريقيا وأقامت عليها امبراطورية فرنسية ضخمة ، وكان ذلك أيضاً دافعاً قوياً وراء دخول بريطانيا حلبة التسابق الاستعماري في أفريقيا . ففي عام ١٨٨٢ إحتلت بريطانيا مصر ثم بدأت عمليات الاستكشاف والتوغل في قلب القارة الأفريقية، وهكذا نجد أن النفوذ البريطاني كان قد بدأ يتمركز في الأجزاء الشرقية من أفريقيا ومنها أخذ يتوسع في إتجاه الغرب .

وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أنه في عام ١٨٢٣ أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية ، وأعلن كذلك عن معارضة بلاده لأي محاولة من جانب أوروبا للعودة إلى استعمار العالم الجديد بما فيه أمريكا اللاتينية ، وتأكدت هذه المعارضة الأمريكية مرة ثانية في الاعلان الصادر عن الرئيس الأمريكي بولك عام ١٨٤٥ والذي أكد فيه معارضة أمريكا لأي تغيير في الأوضاع الإقليمية القائمة سواء بتعديلها أو بنقل ملكيتها من دولة إلى أخرى .

وقد شهدت تلك الفترة من تاريخ الولايات المتحدة ظهور نزعات استعمارية قوية في الداخل ، فقد نادى البعض بضم كوبا إلى الولايات المتحدة

بينما دعا البعض الآخر إلى إقامة امبراطورية أمريكية تضم جمهوريات أمريكا الوسطى وهي بنما وال دومينيكان وكوستاريكا ونيكاراجوا و هندوراس والسلفادور كما استمر التوسع في إتجاه الباسفيكي الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين أمريكا والمكسيك في عام ١٨٤٥ ، والتراع بين أمريكا وبريطانيا حول اقليم أوريجون في نفس السنة .

ثم شهدت بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إهتمام المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى ، وعبر ذلك عن نفسه أولاً بإجبار الولايات المتحدة لليابان التي كانت تعيش فيما يشبه العزلة على إقامة علاقات تجارية مع الغرب وذلك عن طريق لإرسال السفينة الأمريكية كومودور بيرى إلى خليج طوكيو في عام ١٨٥٣ ، وكانت معاهدة ١٨٥٨ بين أمريكا واليابان لتنظيم التجارة بينهما بمثابة التاج المباشر لهذه المحاولات . ومن أهم ما اشتملت عليه المعاهدة تحديدها نسبة معينة من الضرائب الجمركية لا تتعدى الخمسة في المائة على التجارة التي تصدر إلى اليابان وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد أدت هذه القيود الجمركية إلى عرقلة التقدم الصناعي لليابان وتقليل دخلها من تلك الرسوم والعوائد الجمركية .

وفي أوائل القرن العشرين لم تتغير السياسة الاستعمارية الامريكية في منطقة أمريكا اللاتينية عما كانت عليه طيلة القرن التاسع عشر . فقد قامت سياسة الرئيس تيودور روزفلت على تأكيد تفوق الولايات المتحدة في هذه المنطقة وأدى ذلك إلى وقوع سلسلة من التدخلات الأمريكية بل والاحتلال المؤقت لدول الكاريبي وجمهوريات أمريكا الوسطى . كما أن الولايات المتحدة حصلت على بورتوريكو نتيجة للحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ وهي الحرب التي أدت إلى تحرير كوبا من الاستعمار الأسباني واستيلاء أمريكا على الفلبين .

أما عن الدول الأوروبية الأخرى والأقل في إمكانات القوة من بريطانيا وفرنسا ، فقد حاولت هي الأخرى إقامة مستعمرات لها في أفريقيا مثلما فعلت بلجيكا في الكونغو والبرتغال في أنجولا وموزمبيق ، وأما ألمانيا التي دخلت حلبة هذا الصراع الاستعماري في مرحلة متأخرة عن غيرها من

الدول الأوروبية فقد حصلت على عدد من المستعمرات على طول الساحل الغربي لأفريقيا مثل توجو والكاميرون بالإضافة إلى مستعمراتها في جنوب غرب أفريقيا وتنجانيقا .

وعموماً يمكن القول بأنه وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، كان الوضع الاستعماري العالمي كالآتي : -

أ - فأولاً كانت هناك فئة الدول الكبرى التي لها أطماع ومصالح استعمارية واسعة وهي بالتحديد ألمانيا واليابان وإيطاليا .

ب - كما كانت توجد إلى جانب الفئة السابقة دول كبرى تدافع عن الوضع القائم في مواجهة هذه الفئة الديناميكية المتوثبة من الدول وكان على رأس هذه الفئة الثانية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

ج - ثم هناك التبديل الذي طرأ على وضع روسيا في الحركة الاستعمارية العالمية . فقبل قيام الثورة البولشفية في أكتوبر ١٩١٧ كانت روسيا دولة استعمارية ، كما كانت طرفاً رئيسياً في المباحثات والاتفاقات السرية التي جرت بينها وبين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الممتلكات الاستعمارية التركية والألمانية بعد الحرب ، وأبرز هذه الاتفاقات اتفاقية سايكس بيكو . أما بعد الثورة البولشفية فقد تحولت روسيا ضد كل هذه الدول والاتفاقات وأدانتها لطبيعتها الاستعمارية .

د - وفي مواجهة هذا كله . كان هناك نمو متزايد للحركات القومية في كثير من المستعمرات . وهي الحركات التي قامت على رفض السيطرة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال ، ومن أبرز الثورات المعادية للاستعمار في ذلك الوقت ثورة العالم العربي ضد كل مظاهر النفوذ الأجنبي والتحكم الاستعماري .

٣ - المرحلة الثالثة وهي تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى وتنتهي بقيام الحرب العالمية الثانية . ففي هذه المرحلة بدأت عملية تقسيم استعماري جديد كنتيجة لهزيمة الامبراطورية العثمانية وألمانيا القيصرية . ففي منطقته

الباسفيكي استولت اليابان على كل الممتلكات الألمانية شمال خط الاستواء بينما استولت بريطانيا على الجزر الواقعة جنوب خط الإستواء . وبالنسبة للممتلكات التركية فقد استولت فرنسا على سوريا ولبنان بينما استولت بريطانيا على العراق والأردن وفلسطين .

وقد بدأت العملية الاستعمارية تتخفى وراء ما أطلق عليه نظام الانتداب (Mandate System) الذي جاءت به عصبة الأمم والذي كان هدفه المعلن هو التقدم بأوضاع المناطق الخاضعة للاستعمار ، إلى مرحلة التضج السياسي الذي يؤهلها لتحمل تبعات الحكم الذاتي وممارسة مسؤولياته ، أما الهدف الحقيقي منه ، فكان تثبيت السيطرة الاستعمارية واختلاق المسبر لاستمرارها في مواجهة ضغط الحركات القومية النامية . وقد طبق نظام الانتداب على مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وجزر الباسفيكي وذلك بأن قسمت الدول الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات أ ، ب ، ج بحسب مستويات النمو والتطور السياسي .

ففي الفئة (أ) وضع كل من العراق وشرق الأردن وقد اسندت مهمة الانتداب عليهما لبريطانيا ، وكذلك سوريا ولبنان وأسند الانتداب عليهما لفرنسا أما الفئة (ب) فقد اشتملت على جزر توجو والكاميرون وقد قسم الانتداب عليها بين بريطانيا وفرنسا ، كما شاركت بريطانيا بلجيكا في الانتداب على شرق أفريقيا حيث تولت بريطانيا هذه المهمة بالنسبة لتنجانيقا بينما تولتها بلجيكا بالنسبة لرواندا أورووندى . وقامت جنوب أفريقيا بالانتداب على اقليم جنوب غرب أفريقيا . وأما الفئة (ج) في الانتداب فقد طبقت على جزر الباسفيكي ، وبموجب ذلك أسندت إلى اليابان مسؤولية الانتداب على الجزر الواقعة شمال خط الإستواء بينما انتدبت أستراليا ونيوزيلندا على الممتلكات الألمانية الواقعة جنوب هذا الخط .

٤ - المرحلة الرابعة : ثم نجىء المرحلة الرابعة والأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تطورت حركة المقاومة ضد الاستعمار بفعل تماظم

قوة الحركات القومية في الكثير من دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط مما إنتهى بحصول عدد كبير من هذه الدول على استقلالها السياسي . ومن أمثلة هذه الدول التي استقلت بعد الحرب : سوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر وليبيا ومصر والسودان والأردن واليمن الجنوبية الشعبية وموريتانيا وأندونيسيا والهند والفلبين والباكستان وسيلان وكبوديا وغانسا وغينيا وتوجو والكاميرون والكونغو والصومال وداهومي والنيجر وتشاد وساحل العاج وقبرص ومالي ونيجيريا وتزانيا وأوغندا وسيراليون والسنغال وكينيا ومالاوي وزامبيا وأخيراً أنجولا وموزمبيق (٣٤) .

وهذه الفترة بوجه خاص تعتبر عصر نهاية الاستعمار بمفهومه التقليدي . كما تعنى في نفس الوقت بداية ظهور شكل آخر جديد من أشكال الاستعمار الذي أصبح يعرف بالاستعمار الجديد (Neo-Colonialism) حيث إختلفت أدوات السيطرة الامبريالية واتخذت طابعاً غير مباشر على النحو الذي سنتبينه في سياق المبحث التالى من هذه الدراسة .

المبحث السابع

ظاهرة الاستعمار الجديد

يعتقد بعض أساتذة العلاقات الدولية أن دراسة ظاهرة الاستعمار الجديد تعتبر أعقد بكثير من دراسة الظاهرة الاستعمارية في شكلها التقليدي ، ويعللون أسباب هذه الصعوبة في الآتي : -

١ - أن ظاهرة الاستعمار الجديد حديثة العهد نسبياً مما يجعل من التعمق في تحليل كافة أبعادها ومصادرها ونتائجها أصعب منه بالنسبة للظاهرة الاستعمارية التقليدية .

٢ - أن التنوع في أدوات السيطرة الاستعمارية الجديدة ، وتخفى هذه السيطرة وراء واجهات لا يعبر شكلها الظاهر عن مضمونها ودوافعها الحقيقية والأغراض التي تخدمها ، لمن العوامل التي تزيد أيضاً من صعوبة التحليل . فعلى

سبيل المثال يكون من الصعب أحياناً التمييز بين ما إذا كان التغلغل المذهبي يتم تعصباً أو دفاعاً عن أيديولوجية سياسية واجتماعية معينة اعتقاداً في صحتها ، أم أنه يستغل كأداة للدفاع عن مصالح إمبريالية معينة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الدول الكبرى للدول الصغرى ، فهل هي حقيقة تقدم بهدف المساعدة في تنمية هذه الدول اقتصادياً أو الدفاع عن أمنها القومي ، أم أن تلك المساعدات تقدم بالدرجة الأولى لتأمين المصالح السياسية والاستراتيجية للدول التي تقدمها ؟ .

مفهوم الاستعمار الجديد : -

في العديد من التعريفات فإن الاستعمار الجديد لا يخرج عن كونه التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة ، من سياسة واقتصادية وعسكرية ومذهبية ، على تلك المجموعة من الدول التي يساعدها تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري ، على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري .

ومن الأدوات الرئيسية التي ركز عليها الاستعمار الجديد وصولاً إلى أهدافه ، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية : -

(أ) التوسع في إقامة الأحلاف العسكرية وكان ذلك واضحاً بقوة في فترة الخمسينات التي شهدت صراعاً عنيفاً في آسيا وأفريقيا لإنهاء السيطرة الاستعمارية . وقد تلازم مع هذه الثورة الأفرو آسيوية المعادية للاستعمار ، النمو الضخم ، في الاتجاهات الحيادية التي قامت على محاربة الانحياز لما كان يعنيه من خطر على الاستقلال الوطني والكرامة القومية . ومن هنا ، فقد لجأت القوى الإمبريالية - في محاولة منها لإحتواء آثار هذه الثورة العالمية - إلى الترويج لسياسات التحالف العسكري التي حاولت أن تغلفها ببعض الادعاءات المذهبية لكي تستطيع بذلك أن تخفي حقيقة الدوافع الكامنة وراءها أو المصالح التي تحاول تأمينها .

(ب) إذكاء حدة الخلافات التي تنشأ بين الدول حديثة العهد بالاستقلال وتأزيم مختلف تناقضات المصالح فيما بينها ، وتحريك أسباب الصراع

الطائفي والعنصري على المستويين المحلي والخارجي ، وإمتصاص طاقات هذه الدول الصغرى في معارك جانبية تلهيها عن قضية التنمية والبناء الداخلى والتي تعتبر سلاحاً فعالاً في مواجهة الضغط والتآمر الاستعماري ، وضرب التجمعات الاقليمية التي أقامتها دول العالم الثالث من داخلها أي تخريبها وتفكيكها بواسطة بعض أنظمة الحكم المشوهة التي تعمل بتنسيق كامل مع هذه المصالح الاستعمارية ، وتشجيع لعبة الانقلابات العسكرية في هذه الدول الجديدة وذلك إما لفرض عناصر موالية لتلك الدول الاستعمارية في السلطة تؤمن من خلالها مصالحها أو لخلق وضع من عدم الاستقرار الذي ينتج عن تكرار لعبة الانقلابات وهو ما يمكن أن يكون عاملاً معطلاً للنمو والتقدم في أية صورة ايجابية .

يضيف إلى ذلك كله الغزو الثقافي ، وتصدير الأفكار المسمومة والمعتقدات المذهبية ، والتهجم بالطريق المباشر وغير المباشر على الثقافات القومية لدول العالم الثالث ووصمها بالبدائية والتخلف وفقدان المقدرة على الاستجابة لضرورات التطور الحضاري ، وتقديم الثقافات والنماذج الحضارية الامبريالية على أنها البديل الأفضل لذلك كله . وهناك أيضاً الغزو الامبريالى بواسطة فروع الشركات الأجنبية مثل شركات البترول والتعدين والوكالات التجارية ، والمصارف وشركات التأمين ، الخ ، وكذلك بواسطة الخبراء والمستشارين العاملين في مختلف فروع الاقتصاد ، والتعليم ، والتسليح وما إلى غير ذلك .

(ج) الأدوات الاقتصادية ومن بينها القروض والمساعدات المالية سواء قدمت بموجب اتفاقات جماعية أو ترتيبات ثنائية . وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه المساعدات في تمويل شراء سلع استهلاكية ولا تخصص لأغراض التوسع الانتاجي وهو ما يعنى في التحليل الأخير الإبقاء على الاقتصاد الوطني على حاله من الضعف مع زيادة ديونه وإلتزاماته الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، فإن بعض هذه القوى الامبريالية حينما تلجأ إلى تنفيذ بعض المشروعات الصناعية في دولة نامية ، فإنها تحاول أن تستفيد من رخص المواد الخام ومن رخص اليد العاملة لكي تحقق من ورائها أقصى ما يمكن من الربح بصرف النظر عن دور هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني ، كما أن العوائد المتحققة منها لا يعاد توظيفها في استثمارات صناعية جديدة ، وإنما

تحول للخارج ، وهو ما يجعل من العملية برمتها مجرد أداة تخدم المصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى .

وفي ضوء الحقائق السابقة تقسم الدول التي تدخل ضمن مجال السيطرة الاستعمارية بمفهومها الجديد هذا ، إلى ثلاثة فئات متميزة هي (٣٥) : -

أولاً - فئة الدول التابعة سياسياً : -

والدول التابعة سياسياً (Political Dependencies) هي تلك الدول التي تحرم من ممارسة سلطتها السياسية بالشكل الذي يتفق مع كونها صاحبة السيادة والمرجع الأخير في كل ما يتعلق بالدفاع عن مصالحها القومية ، وإنما تكون إتجاهاتها السياسية ، وبالتالي القرارات التي تتوصل إليها ، مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسي الخارجي ، وفي ذلك إهدار لاستقلالها السياسي الحقيقي .

ومن أمثلة هذه الدول التابعة سياسياً لقوى أكبر منها ، فرموزا ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية قبل تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، إذ لم تكن سوى مناطق نفوذ للولايات المتحدة رغم إدعاءات الاستقلال الشكلى .

ثانياً - فئة الدول التابعة اقتصادياً : -

والمقصود بالدول التابعة اقتصادياً ، هي تلك الدول التي وإن كانت تعتبر مستقلة سياسياً من الناحية الشكلية ، إلا أن معظم مراكز القوة الاقتصادية فيها تقع تحت السيطرة الأجنبية . وفي الواقع أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتولد عنها من نتائج تمس الاستقلال السياسي للدولة هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى أخرى . فهناك البعض مثلاً ممن ينظرون إلى كل الدول النامية التي تعتمد في تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التي تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً .

ولكن مثل هذا التعميم يحمل معه خطر المبالغة ، فليست كل دولة تتلقى معونات اقتصادية خارجية تابعة بالمفهوم الحقيقي للتبعية ، كذلك فليست

كل دولة تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها أيضاً تابعة ، وإنما يتوقف الأمر على مدى سيطرة الدولة على ما يجري داخلها من نشاط اقتصادي أجنبي ، وأيضاً بمدى قدرتها في الإبقاء على هذا النشاط ضمن الحدود التي لا تخرج به إلى التصادم مع الاستقلال السياسي للدولة . وفي الأحوال التي تفقد فيها الدولة تلك السيطرة ، أو تنعدم أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادي الأجنبي ، فهنا يمكن القول بأن الدولة تكون في حالة تبعية اقتصادية فعلياً لغيرها من الدول ، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لها في المجالات السياسية وغيرها .

ويرجع بعض المحللين النشأة التاريخية للتوابع الاقتصادية إلى أي من المصادر الثلاثة الآتية : -

(١) المستعمرات التي حصلت على استقلالها السياسي ولكنها بقيت تحت السيطرة الاقتصادية للدولة المستعمرة .

(٢) الدول التي استطاعت أن تتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المستعمرة ولكنها وقعت فيما بعد تحت السيطرة الاقتصادية لدولة كبرى أخرى .

(٣) الدول التابعة اقتصادياً على الرغم من أنها لم تخضع في تاريخها للسيطرة السياسية الاستعمارية ، وهذا النوع من الدول التابعة اقتصادياً نادر ومن أمثله ليبيريا التي وإن كانت مستقلة سياسياً منذ نشأتها في أوائل القرن التاسع عشر إلا أنها تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة ، وكذلك تدخّل تايلاند ضد هذه الفئة من الدول .

ثالثاً - فئة الدول التابعة تبعية كاملة : -

وهذه التوابع (Satellites) وإن كانت مستقلة اسمياً إلا أنها تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية في علاقتها بالانحداد السوفيتي في الفترة بين ١٩٤٥ و

١٩٥٣ أي وحتى موت ستالين ، وألبانيا وتبعيتها الكاملة للصين الشعبية منذ عام ١٩٦١ (وإن كانت هناك بوادر تمرد أخذت تظهر في الأفق منذ أواخر عام ١٩٧٨) .

والسبب الذي يكمن وراء التبعية الشاملة لهذه المجموعة من الدول بالذات ، هو أنه في الدول الشيوعية تقوم الحكومة بالسيطرة على كل ما يتعلق بالإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة ، ولذلك فإن السيطرة على اقتصاديات الدولة تتطلب أيضاً وبالضرورة السيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى ، وهذا هو السبب في أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أحكم وأشمل من السيطرة على التوابع الاقتصادية .

وهناك عدة اختلافات أساسية تفرق بين التوابع الخاضعة للسيطرتين الاقتصادية والسياسية ، وبين التوابع الاقتصادية فقط ، وتمثل هذه الاختلافات في : -

١ - أن السيطرة على الدول الكاملة التبعية تتم من خلال زعمائها وقادتها السياسيين الذين يتمتعون إلى نفس الحزب السياسي الذي ينتمي إليه قادة الدولة المسيطرة ، وهو ما يؤدي إلى وجود وحدة أيديولوجية شبه كاملة بين قادة الدولتين .

٢ - أن التركيز على الأدوات العسكرية في الإبقاء على بعض الزعامات الموالية سياسياً ومذهبياً للدولة المسيطرة هو النمط السائد في تثبيت هذه السيطرة . وقد حدث هذا في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ . ومن هنا فإن وسيلة السيطرة على الدول الكاملة التبعية هي الاكراه ، في حين أنه في التوابع الاقتصادية يشجع استخدام وسيلة العقوبات والاعراض الاقتصادية بينما يظل استعمال القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها محصوراً في الاطار غير المباشر .

المبحث الثامن

تقييم الآثار والتأثيرات التي خلفها الاستعمار في العلاقات الدولية

سنحاول فيما يلي أن نجرى تقييماً لأهم الآثار والتأثيرات التي خلفها الاستعمار في العلاقات الدولية لنعرف إلى أي مدى لا زالت هذه التأثيرات تؤثر في أجواء التعامل الدولي الراهن ، ومن ذلك : -

١ - أن الاستعمار ارتبطت به ممارسة أشنع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي وإلى الحد الذي عرقل بشدة من قدرة الدول والمناطق التي خضعت له ، على النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أنتج ذلك أوضاعاً من التخلف لا زالت هذه الدول تعاني منها الشيء الكثير .

والدول الاستعمارية عندما طبقت سياسات الاستنزاف الاقتصادي على مستعمراتها أمكنها أن تحقق عدة نتائج بالغة الخطورة منها : -

(أ) أنه أمكن لها أن تتحكم في معدلات التبادل بينها وبين هذه الدول التابعة بالصورة التي وفرت لها كل المزايا الاقتصادية والمادية دون اعتبار للأضرار الفادحة التي حاققت بمستعمراتها .

(ب) كذلك فقد أمكنها أن تحتكر أسواق الدول التابعة وأن تغلقها في وجه منافسة الواردات التي تأتي من الدول الأخرى . وقد دعم من هذه السيطرة الاحتكارية على أسواق المستعمرات قيام الدول المستعمرة بوضع قيود وتنظيمات نقدية في هذه المستعمرات وبطريقة أجبرتها على التقيد بالشراء من داخل المناطق النقدية التي تهيمن عليها . وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم يكن ليتمكنها أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق النقدية الأخرى ، حتى ولو كانت أرخص ثمناً ، وذلك بسبب إمتناع الدول الاستعمارية عن إعطائها النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لتمويل وارداتها ومشروعاتها من تلك المناطق (٣٦) .

وفي نفس الوقت فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الأخرى. وقد استخدمت هذه الأرصدة في تدعيم المركز المالى والاقتصادى للدولة المستعمرة وفي تمويل مشروعاتها من الدول الأجنبية . ومن أمثلة ذلك أن صادرات الملايو من المطاط استخدمت في تنمية إحتياجات إنجلترا من الدولار بعد أن كان هذا الإحتياطي مهدداً بالهبوط .

(ج) أن الشركات والمصالح التي قامت بعملية الاستغلال الاقتصادى لحساب الدولة المستعمرة عملت على نزع الأرباح الطائلة التي جنتها إلى الخارج وإعادة توظيفها بما يعود بالفراية على الدولة المستعمرة وحدها ولم يخصص أى جانب منها على الإطلاق لمحاربة أوضاع التخلف أو تحسين ظروف الحياة في المناطق التي قاست من وطأة هذا الاستغلال الاقتصادى .

لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى تعميق الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الطرفين ، فالدول التي حصلت على استقلالها تعتبر الدول الاستعمارية مسؤولة بالدرجة الأولى عن تخلفها كنتيجة لسياسات الاستنزاف الاقتصادى التي تعرضت لها ، وهي تستحثها على المشاركة في تنميتها كنوع من التعويض عن الأضرار والمظالم الفادحة التي ألحقتها بها ، إلا أن الدول الاستعمارية تتنصل من أداء هذا الدور ، ولم تخصص له من إمكاناتها إلا أقل القليل . ومن ثم ، فإن أزمة عدم الثقة بين الطرفين على أشدها .

٢ - أن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهاد العنصرى تسبب هو الآخر في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين الدول التي خضعت للسيطرة الامبريالية في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق . وهذه الفجوة النفسية تولد ضغوطاً وتوترات دولية لا نحسب أن تأثيراتها النفسية ستوقف في المستقبل القريب ، ذلك أن المرارة التي خلقتها هذه السياسات لمن العمق بحيث لا يمكن إزالة رواسبها ببساطة كما قد يتبادر إلى أذهان البعض .

وفي الواقع أن سياسات التمييز العنصرى أحاط بها عدد من الاعتبارات وترتب عليها العديد من النتائج التي من أهمها : -

أولاً - أن تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بتدنيهم العنصري والحضاري بالمقارنة مع هذه الأجناس الأوروبية المتفوقة . واتخذت هذه العقدة العنصرية كسلاح للنبيل من معنويات تلك الشعوب وكسر مقاومتها والتغلب على رفضها لسياسات السخرة والاستنزاف التي طبقت عليها ، وحملها في النهاية على قبول الأمر الواقع والاستسلام له .

ثانياً - أن سياسات التمييز العنصري التي قامت على التحقير من شأن الأجناس التي تنتمي إليها شعوب المستعمرات ، وعلى إحتكار المستوطنين الأوروبيين لكل مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ، في الوقت الذي عومل فيه سكان المستعمرات على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية بل وأنكرت عليهم أبسط حقوقهم الإنسانية ، هذا الشعور بالمهانة والاضطهاد هو الذي عبأ الشعور العام في تلك المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وضد سياساته وأهدافه وأساليبه .

وهناك أمثلة كثيرة توضح الجانب اللإنساني في سياسات التمييز العنصري التي طبقتها الاستعمار ضد شعوب المستعمرات ، ومنها أنه في أفريقيا - الفرنسية - كما كان يطلق عليها في الماضي - لم يكن الأفريقيون يعاملون كمواطنين وإنما كرعابا لا يتمتعون بأية حقوق سياسية (وإستمر ذلك حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية) ، كما أن تجنيدهم للخدمة العسكرية كان يستمر لفترات أطول بكثير من تلك التي يقضيها المجتنون الفرنسيون ، كما طبق عليهم نظام السخرة والعمل الإجباري في المشاريع التي تخدم الوجود الاستعماري مثل شق الطرق ومد السكك الحديدية ، وكذلك وقعت إجراءات العقوبة الجنائية الجماعية ضد التصرفات التي فسرت بأنها إنتهاك للوضع القائم . وقد حدثت أشياء مماثلة لهذا تحت الحكم الاستعماري البريطاني .

ولعل أبشع مثال لسياسات التمييز العنصري في الوقت الراهن ، هي تلك التي تمارسها حكومات الأقلية البيضاء في كل من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وما اعتادت أن تفعله السلطات البرتغالية في أنجولا وغينيا وموزمبيق حتى استقلالها عن البرتغال في عام ١٩٧٤ .

ثالثاً - أن السياسات الاستعمارية التي اتبنت في جانب منها على خلق وإثارة مشاكل الأقليات تسببت في حدوث مضاعفات سياسية دولية لا زال العالم يقاسي منها حتى وبعد أن إنتهت النماذج التقليدية لهذه السيطرة الامبريالية . وقد أتخذ النهج الاستعماري من مشكلة الأقليات ثلاثة إتجاهات أو بالأحرى ثلاثة سياسات كانت في تقديره كفيلة بتدمير الأساس القائم من التجانس العنصري أو الوحدة الاجتماعية في المناطق التي نفذت فيها هذه السياسات (٣٧) .

وقام المظهر الأول من هذه السياسات على إثارة بعض الأقليات بمعاملة تفضيلية من نوع أو آخر وإتخاذ هذا الشعور بالعرفان والولاء من جانبها أداة لإحكام سيطرته الاستعمارية بشكل أكثر فاعلية على أغلبية السكان . ومن أمثلة ذلك ما حاولت إنجلترا أن تفعله في مصر عندما أصدرت في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تصريحها المشهور بمنح مصر الاستقلال (استقلال شكلي بالطبع) مع إبقائها على ما أسسته بالتحفظات الأربعة ومنها حماية الأقلية القبطية (المسيحية) في مصر واعتبار ذلك إحدى مسئوليات الحكم الاستعماري . وقد قصدت من ذلك إثارة الفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط بعد أن رأتهم يلتحمون في ثورة ١٩١٩ التي تعتبر واحدة من أبرز الثورات الشعبية ضد الاستعمار البريطاني في التاريخ .

أما المظهر الثاني لهذه السياسات فقام على تشجيع هجرة العمل الرخيص من مستعمرة إلى مستعمرة أخرى أو حتى من بعض الدول الأجنبية إلى تلك المستعمرات ، وقد خلق ذلك بمرور الوقت مشكلة وجود أقليات عنصرية وافدة ترتبط إرتباطاً مصلحياً وثيقاً بهذه السيطرة الاستعمارية ، أو على الأقل فقد أصبحت هذه المستعمرات مصدر حياة لها بعد أن فقدت صلتها بأوطانها الأصلية .

وأما المظهر الثالث والأخير فكان يتمثل في فتح أبواب الهجرة إلى هذه المستعمرات أمام العناصر التي وجدت فيها فرصاً أفضل للعمل ومجالاً أوسع للدخول .

وقد تسببت هذه الأوضاع كلها في أن أصبحت هناك أقليات مميزة على حساب الأغلبية من السكان الأصليين ، كما أن تعارض ولاء هذه الأقليات بين المجتمعات التي هاجرت منها والمجتمعات التي هاجرت إليها وإستقرت فيها ، جعلها موضع شك بل وكراهية أحياناً من قبل الشعوب التي عاشت بينها ، وقد سبق أن أشرنا إلى المثال المتعلق بوضع الأقليات الصينية في بعض الدول الآسيوية . وفي حالات أخرى كثيرة ، أدت مشاكل الأقليات إلى تفجير العديد من الصراعات الدموية والحروب الأهلية التي استقطبت أطرافاً خارجية إلى ساحتها ، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً ومستمراً للسلم الدولى .

(1) راجع في الترميمات المخططة للاستمرار

- Hans Morganthau, *Politics Among Nations*, *op. cit.*, pp. 44 - 47.
- John G. Plano and Robert Riggs, *Forging World : Order : The Politics of hart and Winston*, New York, 1969), pp. 114 - 118.
- W.W. Kulski, *International Politics in a Revolutionary Age*, *op. cit.*, pp. 176 - 180.
- Morganthau, *op. cit.*, pp. 45 - 46. (٢)
- Ibid.*, pp. 48 - 53. (٣)
- Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, *op. cit.*, pp. 444 - 449.
- Vernon Van Dyke, *International Politics*, *op. cit.*, pp. 93 - 109.
- J.A. Hobson, *Imperialism*, (George Allen & Unwin, London, 1938), pp. 46-88. (٤)
- Vernon Van Dyke, *op. cit.*, pp. 108 - 109. (٥)
- Ibid.*, pp. 109 - 113. (٦)
- Morganthau, *op. cit.*, pp. 49 - 50. (٧)
- Ibid.*, p. 50. (٨)
- Ibid.* (٩)
- Ibid.* (١٠)
- Ibid.*, p. 51 (١١)
- Ibid.*, pp. 52 - 53. (١٢)
- Ibid.*, pp. 54. (١٣)
- Ibid.*, pp. 54 - 55. (١٤)
- James E. Dougherty and Robert L. Pfaltgraff, *Contending Theories of International Relations*, (Lippincott, Philadelphia, 1971), pp. (١٥)
- Ibid.*, pp. (١٦)
- Morganthau, *op. cit.*, p. 56. (٧١)
- Ibid.*, pp. 56 - 57. (٨١)
- Ibid.*, pp. 57 - 58. (١٩)
- Ibid.*, p. 58. (٢٠)
- Ibid.*, pp. 58 - 59. (٢١)

ibid, p. 59.	(٢٢)
ibid.	(٢٣)
ibid, pp. 59 - 60.	(٢٤)
ibid, p. 60	(٢٥)
ibid, pp. 60 - 61.	(٢٦)
ibid, p. 61	(٢٧)
ibid, p. 62	(٢٨)
ibid, p. 63.	(٢٩)
Fred Greene, Dynamics of International Politics, op. cit., p. 440.	(٣٠)
ibid, pp. 440 - 441.	(٣١)
ibid, p. 441.	(٣٢)
A.F.K. Organski, World Politics, op. cit., pp. 231 - 232.	(٣٣)
راجع في التطور التاريخي للحركة الاستعمارية :	(٣٤)
Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 430 - 440.	
Organski, op. cit., pp. 247 - 268.	(٣٥)
W.W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp.	(٣٦)
183 - 191.	
ibid, pp. 197 - 199.	(٣٧)

الاستعمار : مراجع مختارة

- 1 - Easton, Stewart, *The Twilight of European Colonialism*, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1960).
- 2 - Emerson, Rupert, *From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples*, (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1960).
- 3 - Hobson, J.A., *Imperialism: A Study*, (Allen & Unwin, London, 1938).
- 4 - Kulski, W.W., *International Politics in a Revolutionary Age*, *op. cit.*, pp. 174 - 236.
- 5 - Morgenthau, Hans, *Politics Among Nations*, *op. cit.*, pp. 44 - 72.
- 6 - Niebuhr, Reinhold, *The Structure of Nations and Empires*, (Charles Scribner's Sons, New York, 1959).
- 7 - Organski, A. F. K., *World Politics*, *op. cit.*, pp. 230 - 270.
- 8 - Schumann, Frederick, *International Politics*, (McGraw Hill, New York, 1969), pp. 624 - 655.
- 9 - Snyder, Louis, (ed.), *The Imperialism Reader*, (Van Nostrand, N.Y., 1962).
- 0 - Sprout & Sprout, *Foundations of International Politics*, (Van Nostrand, N.Y., 1962), pp. 450 - 487.
- 11 - Winslow, E.M., *The Pattern of Imperialism: A Study in the Theories of Power*, (Columbia University Press, New York, 1948).

الفصل السابع عشر

نزع السلاح والرقابة على التسليح

- المبحث الأول - قضية نزع السلاح : بعض المفاهيم العامة
- المبحث الثاني - بعض الاعتبارات العامة التي تحيط بمشكلة الاتفاق على نزع السلاح والرقابة على التسليح .
- المبحث الثالث - نظريات نزع السلاح .
- المبحث الرابع - تطور مشكلة نزع السلاح في العلاقات الدولية .

الفصل السابع عشر نزع السلاح والرقابة على التسلح

المبحث الأول

قضية نزع السلاح : بعض المفاهيم العامة

من بين المشاكل المعقدة والملحة في السياسة الدولية ، مشكلة نزع السلاح والرقابة على التسلح . ويزداد إلحاح المشكلة وتتضاعف خطورتها مع المدى البعيد الذي وصلت إليه القدرة التدميرية لأسلحة الحرب الحديثة ، وبخاصة الأسلحة النووية والصاروخية .

ونزع السلاح (Disarmament) يعنى بمفهومه العام إما خفض الحزني أو التخلص التام من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية . أما الرقابة على التسلح (Arms Control) فهي تعنى أي مظهر من مظاهر التعاون والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح وتقليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان .

وكثيراً ما يحدث خلط بين مفهومي نزع السلاح والرقابة على التسلح وبصورة يتعلم معها إدراك طبيعة الاختلافات التي تفصل بين هذين الجانبين من جوانب مشكلة التسلح والحرب في المجتمع الدولي .

وترتيباً على التفرقة التي أشرنا إليها بين مفهومي نزع السلاح والرقابة على التسلح ، يمكن القول بأن نزع السلاح يستهدف أساساً تخفيض وسائل الحرب في أي نطاق وعلى أي مستوى ، بموجب الاتفاقات الدولية التي تعقد في هذا الصدد ، في حين أن الرقابة على التسلح لا تخرج عن كونها مجموعة الاتفاقات والإجراءات والترتيبات الدولية التي تنظم استخدام الأسلحة ، وتحرم بعض

التصرفات وتفرض جزاءات على المخالفات التي ترتكبها الدول في هذا المجال. والرقابة على التسلح لا تعنى بالضرورة فرض حظر على إنتاج بعض الأسلحة أو نزعها أو تخفيضها ، كما هو الحال بشأن نزع السلاح (١) .

على أنه يجب ألا يفهم من هذه التفرقة وجود إنفصال كامل بين نزع السلاح والرقابة على التسلح ، فهما يرتبطان ببعضهما من أكثر من ناحية ، ومن ذلك :

١ - أن الرقابة على التسلح تمثل أحد المقتضيات الأساسية في عملية نزع السلاح . فمن البديهي أن الدول لن تقبل الموافقة على نزع سلاحها ما لم يسبق ذلك موافقتها على قبول تدابير التفتيش والرقابة التي تقترن عادة بترع السلاح ، وبدون الخضوع للتفتيش والرقابة يصبح نزع السلاح عملية لا قيمة لها وغير ممكنة التنفيذ .

٢ - أن الأهداف الرئيسية لترع السلاح والرقابة على التسلح تكاد تكون واحدة تقريباً ، من حيث أنها العمل على منع أو الحد من احتمالات الاستخدام غير المشروع للعنف المسلح في المجتمع الدولي . والمقصود بالاستخدام القانوني أو المشروع للقوة المسلحة من الناحية الأخرى أنه الاستخدام الذي يتم بمقتضى ترتيبات أمن جماعية أو بواسطة قوة بوليس دولية ، وهو الوضع الطبيعي الذي لا بد وأن يصحب نزع السلاح خاصة إذا ما تم تنفيذه على نطاق دولي واسع . وكذلك الحال مع اتفاقات الرقابة على التسلح ، فهي وإن كانت تحاول معالجة الاختلال الذي يصاحب التسلح غير المنظم وبالتالي تقليل احتمالات الحرب ، إلا أن فإن هذه الاتفاقات لا بد وأن تشمل على شرط استخدام القوة ضد الدول التي تنتهك التزاماتها أو تخرج على تعهداتها المنصوص عليها (٢) .

المبحث الثاني

بعض الاعتبارات العامة التي تحيط بمشكلة الاتفاقيات

على نزع السلاح والرقابة على التسلح

هناك العديد من الاعتبارات التي تحيط بموضوع الاتفاق بين الدول حول مشكلة نزع السلاح والرقابة على التسلح ، فأولاً توجد بعض العوامل التي تعمل في إتجاه الاتفاق الدولي حول هذه المشكلة الملحة ، وأهمها العاملان الآتيان : -

(أ) تزايد الخوف من الفظائع التدميرية للحرب النووية ، والاعتقاد العام بأن سباق التسلح يأتي في طليعة المؤثرات التي تضغط في اتجاه زيادة حدة التوتر والتأزم في العلاقات الدولية . ويخلق ذلك كله رغبة دولية عامة في السلام نظراً لما يمكن أن يحققه من فرص أفضل في الأمن والاستقرار والتنمية لكل الدول .

(ب) الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح بموجب إتفاقيات دولية عامة ، بكل ما يمكن أن ينجم عن ذلك من فوضى في إنتاج واستخدام وسائل العنف المسلح في العلاقات الدولية .

وإلى جانب العاملين السابقين ، توجد عدة عوامل أخرى تقف كقوة معرقة لأي إتفاق دولي حول المشكلة ، ومن ذلك مثلاً :

- ١ - ضغط الترععات القومية واعتبارات السيادة الوطنية على سلوك الدول إزاء مشكلة نزع السلاح .
- ٢ - الاختلاف حول المعدلات التي يتم وفقاً لها نزع السلاح أو تحديده .
- ٣ - العامل السيكولوجي المتعلق بشك الدول في نوايا بعضها .
- ٤ - عامل الخلافات المذهبية والعقائدية .
- ٥ - مشاكل الأمن القومي .

٦ - المشكلة المتصلة بمدى ملاءمة الإطار المقترح لرتيبات نزع السلاح أو الرقابة عليه .

٧ - تأثير العوامل الدعائية .

٨ - المشاكل الناتجة عن ارتفاع معدل التغيير في إنتاج الأسلحة .

٩ - عامل التوقيت .

١٠ - المشكلات الفنية التي تحيط بتنفيذ تدابير التزع أو الرقابة المتفق عليها .

وبالإضافة إلى تلك العوامل كلها ، يوجد عاملان يتفاعلان في كلا الاتجاهين في نفس الوقت وبحسب تكييفهما أو التحكم فيهما ، يمكن الاستفادة منهما في مواجهة المشكلة ، وهذان العاملان هما : -

أولاً - العامل المتصل بأيهما أحق بأولوية الاتفاق : نزع السلاح أم المشكلات السياسية الأخرى التي تخلق جواً من التآزم والتوتر في العلاقات الدولية .

ثانياً - العامل العامل الاقتصادي بكل مؤثراته الإيجابية والسلبية

أولاً - العوامل المحبذة لنزع السلاح والرقابة على التسلح

١ - الخوف من الحرب النووية والاعتقاد بأن سباق التسلح يزيد من حدة التوتر في العلاقات الدولية : -

لا جدال في أن السلام يمثل رغبة وهدفاً عاماً لكل الدول بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية والأيدولوجية ، وهو السبب الذي يجعل قادة الدول لا يستطيعون معارضة الاتجاهات التي تنادي بتزع السلاح أو فرض رقابة على عملية التسلح حتى لا يكون في تلك المعارضة مجال لإتهامهم بأنهم تجار حروب .

وعلى العموم ، فإنه في السنوات الأخيرة تأكدت الحاجة ، وبصورة لم يسبق لها مثيل ، إلى وضع ضوابط على سباق التسلح وتقييده وبخاصة في قطاعاته الاستراتيجية الخطيرة ، بين القوى الكبرى رغم عمق الفجوة المذهبية والخلاف السياسي الذي اعتاد أن يفصل بينهما ويحول دون اتفاقهما حول هذه المشكلة الحساسة ، وسنأتي على ذكر هذه الحقيقة فيما بعد .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين سباق التسلح والسلام ، فقد سبق أن ناقشناها عند تحليلنا لظاهرة الصراع الدولي ، وتناولنا للمدخل الذي يربط بين سباق التسلح وتزايد حدة الصراعات الدولية . وكل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أن سباق التسلح وإن كان يؤدي إلى زيادة حدة التوتر الدولي مما يخلق ظروفاً تضاعف من احتمالات وقوع الحرب ، إلا أن ذلك لا يعني أن الأسلحة هي السبب الوحيد للحروب ، لأن الحرب هي محصلة عدد من العوامل المتداخلة التي تتفاوت الأهمية النسبية لكل منها بحسب الأحوال . وترتيباً على ذلك ، وفي ضوء إقتناعنا بأن الأسلحة هي عامل من بين عدة عوامل ، لا نستطيع أن نسلم تسليمًا كاملاً مع المنطق الذي يقول أن نزع السلاح أو تخفيضه ، سيكون في حد ذاته ضماناً مطلقاً ضد وقوع الحرب (٣) .

وعلى ذلك فإن المشكلة ليست في نزع السلاح من عدمه وإنما هي في ما إذا كان في استطاعة الدول أن توفر الظروف التي تجعل من وجود عالم متزوع السلاح أفضل من عالم يعاني من سباق التسلح وذلك عن طريق الاتفاقات التي تحوى من الضمانات ما يساعد على خلق مناخ دولي يكون أقرب للسلم والاستقرار منه للحرب

٢ الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح :-

يرتبط هذا العامل بالتطورات التكنولوجية البعيدة المدى التي طرأت على إنتاج الأسلحة مما جعل سباق التسلح يعاني من أسباب الاختلال وعدم الاستقرار بشكل أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي . ولهذا الاختلال في سباق التسلح بعدين رئيسيين :-

أ - البعد الأول ويتعلق بإنتشار الأسلحة النووية وإحتمال إتساع نطاق تملكها بواسطة عدد أكبر من الدول ، ويطلق على هذه المشكلة Nth Problem .

ب - البعد الثاني ويتعلق بالتطور المستمر في الخصائص النوعية للأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية ، وكذلك في نظم ووسائل نقلها بواسطة الدول النووية الحالية .

ولعل هذا الخوف من المضاعفات التي تترتب على الإنتشار النووي كان من أهم الأسباب الضاغطة على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في اتجاه العمل على مكافحة هذا الانتشار بجهودهما المشتركة ، وكانت ثمرة هذه الجهود، التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ التي إنضم إليها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تعهدت فيها بالإمتناع عن إنتاج هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل في مقابل ضمانات أمن تحصل عليها من هذه القوى النووية (٤) .

ثانياً - العوامل التي تعقد من إمكانية الاتفاق على حل مشكلة نزع السلاح

١ - تأثير القومية واعتبارات السيادة الوطنية على سلوك الدول وانجاساتها من المشكلة : -

من العوامل التي تعقد من إمكانية التوصل إلى إتفاقات دولية مقبولة حول مشكلتي نزع السلاح والرقابة على التسليح ، التأثير الذي تمارسه الترعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية للدول مما يجعلها ترفض الرقابة الدولية على أجهزتها ومؤسساتها العسكرية أو أي قيد خارجي يحد من سلطتها في استخدام قوتها العسكرية على أي نحو يتفق ومصالحها الوطنية .

ومن البديهي أن أي إجراءات فعالة لنزع السلاح أو الرقابة عليه ، تستلزم إقامة نظم للتحقق والرقابة المستمره حتى لا تحدث إنتهاكات تسيء إلى هذه التدابير الدولية العامة أو تفسد أهدافها . إلا أنه ليس في الاتجاهات المعاصرة للدول ما يجعلنا نعتقد أنها ستقبل بفكرة التفتيش والرقابة الدولية المنتظمة على منشآتها العسكرية ، إذ ما تزال تعتبر ذلك بمثابة اعتداء على سيادتها ، فضلاً عن أنه يشتمل على تفریط في أمور تمس صميم أمنها وكيانها القومي (٥) .

٢ - صعوبة الاتفاق على معدلات مقبولة للنزع أو التخفيض : -

ويقصد بمعدلات النزع أو التخفيض المقبولة ، أن تنفيذها لن يترك طرفاً في وضع أسوأ من طرف آخر ، وربما لهذا تردد تعبيرات مثل الخفض المتوازن للأسلحة أو القوات كمبرير لهذه الحقيقة ودفاعاً عنها .

وفي الواقع أن هذا الحرص على ضرورة أن يتم نزع السلاح أو تخفيضه في إطار من التوازن النسبي بين مختلف الأطراف المشاركة في تدبيره وترتيباته، ينبع من فكرة أساسية مؤداها أنه طالما أن الدول تعتمد على القوة المسلحة في تحقيق أهدافها القومية بدرجة أو أخرى ، لذا فإن كل دولة طرف في مفاوضات نزع السلاح تركز بصورة كاملة على الأثر الذي تتركه معدلات الترع أو التخفيض على قوتها النسبية في مواجهة الدول الأخرى . ولعل هذه الحساسية غير العادية هي التي تقف في كثير من الأحوال في وجه الاتفاق حول ما يمكن اعتباره معدلات مقبولة للترع أو التخفيض (٦) .

ومن ناحية ثانية فإن هناك إنجاساً سائداً بين الدول يدفعها إلى المبالغة في إقترح معدلات الترع أو التخفيض بالنسبة للأسلحة التي لا تمتلكها وذلك بقصد حرمان خصومها من الميزات التي يوفرها لهم هذا الامتلاك ، ومثل هذا الاتجاه يكون موضع معارضة من جانب الدول التي تشعر أنها ستضار من جراء هذه المبالغيات .

ثم هناك سبب ثالث يعقد من مشكلة الاتفاق حول معدلات الترع أو التخفيض ، وهو أن الدول تحجب عن بعضها الحقائق المتعلقة بمخزونها الكمي من الأسلحة بمختلف عناصرها ، أضف إلى ذلك الصعوبات الناتجة عن التفاوت في الخصائص النوعية لهذه الترسانات المعقدة من الأسلحة . ولذا فإن التوصل إلى اتفاقات توفق بين الاعتبارات الكمية والكيفية بالنسبة لكل دولة في آن واحد ، يتطلب إجراء دراسات شاملة وواقعية لحقائق التسليح في كل دولة ، وهو أمر بالغ الصعوبة من الناحيتين الفنية والعملية في نفس الوقت .

ويعتقد بعض الخبراء أن المخرج من هذه المشكلات التي ترتبط بمعدلات نزع السلاح وتخفيضه لا يكون إلا بتنفيذ حل من اثنين : -

أ - تحقيق الترع الكامل والشامل للأسلحة على المستوى العالمي .

ب - إعطاء ضمانات حماية قوية وفعالة للدول التي تقبل بترع سلاحها أو تخفيضه ، بواسطة اتفاقات أمن جماعي أو قوة بوليس دولية .

وغنى عن القول أن مثل هذه الحلول تكون مقبولة فقط للدول التي يهملها الحفاظ على الأوضاع القائمة ، أما الدول التي لا تنفع بهذه الأوضاع ، فإنها لن تقبل بإجراءات التزع أياً كانت الصورة التي تمثل عليها .

٣ - عامل أزمة الثقة والشك المتبادل بين الدول : -

ثم يجيء عامل أزمة الثقة والشك المتبادل بين الدول ليضيف إلى التعقيدات القائمة حول هذه المشكلة . ويركز البعض على أهمية هذا العامل بقولهم أنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها ، لما كان ثمة داع للتسلح في الأصل ، ولما وجدت بالتالي مشكلة نزع السلاح بالصورة التي نعرفها .

غير أن هناك آخرين ممن ينظرون إلى هذا العامل السيكلوجي من زاوية أخرى حيث يعتقدون أن أي إتفاقات مبدئية لتزع السلاح ، ستؤدي إلى الدعم التدريجي للثقة بين الدول ، مما يخدم كأساس نحو عقد اتفاقات أو تنفيذ تدابير في المستقبل تكون أكثر شمولاً . ويعبر فريق آخر من الخبراء عن وجهة نظر مماثلة عندما يقولون أنه إذا كان عدم الشك ينبع من الاعتقاد في أن الأطراف المتخاصمة في المجتمع الدولي تسعى إلى تدمير بعضها ، فإن مثل هذا الشك أو الخوف ربما كان دافعاً بهم إلى الاتفاق لتقليل هذا الاحتمال (٧) .

٤ - عامل الصراع الأيديولوجي : -

هناك اعتقاد عام بأن استمرار أوضاع الصراع الأيديولوجي في المجتمع الدولي يؤثر بالسلب في إمكانية حل هذه المشكلة المعقدة بطبيعتها وذلك من أكثر من ناحية . فالصراع الأيديولوجي يغذي أزمة عدم الثقة بين الدول الكبرى ، كما أنه يضاعف من حدة التوترات التي تشوب علاقاتها ببعضها . ومن جهة أخرى ، فإن تعصب كل دولة لمعتقداتها المذهبية ولنظمتها السياسية والاجتماعية مع خوفها من تأثير الأيديولوجيات المضادة ، كل هذا يدفع بها إلى محاولة توظيف كل عناصر قوتها ، بما فيها القوة العسكرية بالطبع ، لحماية المعتقدات التي تعتقها أو لنشرها والترويج لها .

ولا أدل على التأثيرات السلبية لعامل الصراع الأيديولوجي على مشكلة نزع السلاح ، من سجل المباحثات التي دارت حول المشكلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد كان لعمق هذا الصراع على سلوك الدولتين واتجاهاتهما من المشكلة الأثر الأكبر في الوصول بها في كثير من الأحيان إلى نهاية طريق مسدود (٨) .

٥ - مشاكل الأمن القومي : -

تعتبر مشاكل الأمن القومي في بعض الدول —من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون حل مشكلة نزع السلاح في أى صورة جذرية . وهذه المشكلات ذات طبيعة متجددة ، وهي تنتج عن تغير الأطماع الدولية ، ومن سعي بعض الدول إلى تنمية احتياطياتها من القوة والنفوذ على حساب غيرها . ومثل هذه الأطماع هي التي تخلق الشعور لدى الدول المستهدفة بها أنها لا يمكن أن تتنازل عن سلاحها وتضع نفسها تحت رحمة الظروف .

كما أن الكثير من الدول يتابها الشك العميق في أن المجتمع الدولي سيخفف إلى نجدها إذا ما تعرض أمنها القومي للخطر بغض النظر عن أية اتفاقات أو ترتيبات دولية تكون طرفاً فيها ومهما قدم لها من ضمانات أمن .

ويضاعف من خطورة الوضع ، أن مشاكل الأمن القومي غالباً ما تكون نابعة من رواسب وأحقاد نفسية وتاريخية وهي الأمور التي لا يمكن إستئصالها بسهولة أو بمجرد اقرار مثل هذه التدابير .

كما وأنه في حالات أخرى تخلق هذه المشاكل ضعفاً وإنفعالات وتوترات قومية وبصورة تجعل من الصعب على الحكومات المسنولة أن تتحرر منها وهي تبحث في مشكلة نزع السلاح مع غيرها من الدول . وقد يكون في تنازل هذه الدول عن أسلحتها مدعاة إلى تعميق مشاعر الخوف بدلاً من أن يكون هذا الترع هو الوسيلة إلى تهدئة تلك المخاوف والتغلب عليها .

٦ - المشكلة المتعلقة بإطار المشاركة الدولية في ترتيبات نزع السلاح :-

ويتعلق هذا العامل بإطار المشاركة الدولية في ترتيبات نزع السلاح والرقابة عليه ، وما إذا كانت هذه المشاركة شاملة أو محدودة . ففي الحالات التي تحجم فيها بعض القوى الكبرى عن المشاركة في هذه الترتيبات ، لا يكون للأخيرة أية قيمة عملية إيجابية . كما أن هذا الإمتناع يثير شكوكاً واضحة على أنه اتجه يقصد به الإخلال بتوازن القوى لصالح هذه الدول المنتهنة وهو ما لن تقبله الدول الأخرى بحال (٩) .

ويحفل تاريخ العلاقات الدولية بالكثير من الحالات التي كان فيها لإمتناع بعض الدول الكبرى عن المشاركة في إتفاقات نزع السلاح أثر بالغ في إنهيار هذه الإتفاقات ، ومن أمثلة ذلك موقف فرنسا بين الحربين العالميتين حيث عنيت أساساً بتحقيق تفوقها العسكري على ألمانيا أكثر مما عنيت بمستقبل المباحثات حول مشكلة نزع السلاح ، وكذلك فعلت ألمانيا بشكل أو آخر .

وإلى جانب ذلك توجد بعض الأمثلة المعاصرة ومنها أن فرنسا والصين الشيوعية إمتنعتا عن التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية في عام ١٩٦٣ ومعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقعتا على هاتين المعاهدتين ، إلا أنه ليس ثمة ما يضمن أنهما سيستمران في هذا الإتجاه ما لم تسايرهما في ذلك الدول النووية الأخرى في العالم .

٧ - المشكلة المتصلة بتأثير العوامل الدعاية :-

ترتبط هذه المشكلة بمحققة أخرى مؤداها أن بعض الدول الكبرى تتخذ من مباحثات ومؤتمرات نزع السلاح أداة لتحقيق بعض المكاسب الدعاية أكثر من حرصها على نجاح هذه المباحثات والمؤتمرات . وهي حين تروج لمشاريع معينة ، فهي تضع في اعتبارها مقدماً أن مثل هذه المشاريع ليست على مستوى كاف من الواقعية يجعلها موضع قبول من الأطراف الأخرى وذلك لصعوبة

تنفيذها بالشكل الذي تقترح به تلك الاجراءات أصلاً ، ويسكون تبنى تلك المشاريع غير الواقعية مدفوعاً بالرغبة في استمالة الرأى العام الخارجى بكيفية أو أخرى ، وإقناعه بأن فشل المشاريع المقدمة لم يكن بسبب عدم واقعيتها وإنما بسبب معارضة الأطراف الأخرى لها . ومن أمثلة ذلك الدعوة التى تبنتها بعض الدول الكبرى للترع العام والشامل للسلاح وإلغاء كل التنظيمات العسكرية فى العالم مرة واحدة (١٠) .

وفى أحوال أخرى تلعب العوامل الدعائية دورها السلبى عن طريق إثارة الشكوك حول اللواقع التى تحلو بعض الدول إلى تقديم مقترحات معينة بشأن نزع السلاح أو الرقابة عليه ، وبدلاً من أن يفترض توافر حسن النية فى هذه اللواقع وتعامل على هذا الأساس ، يحدث العكس وتتخذ تلك المقترحات مادة خصبة للهجوم الدعائى .

٨ - المشكلة الخاصة بارتفاع معدل التغيير فى إنتاج الأسلحة : -

وهى مشكلة بالغة التأثير على مستقبل أى اتفاقات دولية لترع السلاح أو الرقابة عليه . والثورة التكنولوجية الهائلة فى دائرة الإنتاج الأسلحة بكل أنواعها النووية والتقليدية ، ترفع من معدل التغيير على نحو لم يسبق له مثيل . والدول تتبارى فى مجال إبتكار الأسلحة وتطويرها وهى تحجب هذه الأسرار عن بعضها وترى فى ذلك ضمانة هامة من ضمانات أمنها القومى .

من هنا فإنه لا يمكن لأي نظم دولية فى الرقابة والتحقق والتفتيش بالغا ما كانت من الدقة والشمول أن توقف هذه التغييرات الجذرية فى نظم وأساليب التسليح ، وإنما ستظل الخبرة التكنولوجية متاحة للدول ، وستعمل على تطويرها بكل وسيلة ممكنة مهما كلفها ذلك من ثمن . ونظرة فاحصة إلى التغييرات التى طرأت على نظم إنتاج الأسلحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تكفى لتوضيح هذه المشكلة ، فقد شهدت هذه الفترة إنتاج الأسلحة الذرية والنووية ، وأسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية ، والغواصات النووية ، والصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات وبعضها ذات رموس نووية متعددة الاتجاهات ، وغزو الفضاء الخارجى فى محاولة لإستخدامه كقواعد لإطلاق الأسلحة النووية . الخ .

وبديهي أن ارتفاع معدل التغيير في نظم إنتاج الأسلحة يحرم اتفاقات نزع السلاح أو الرقابة عليه من فرص الاستقرار الضروري الذي يتطلبه التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات (١١) .

٩ - المشكلة الخاصة بعنصر الوقت : -

من الملاحظ أن هناك إتجاهاً بين الأطراف التي تشترك في سباق التسلح يجعلها تنهرب من مجابهة مشكلة نزع السلاح بكل ما تتطلبه من جدية وتقدير للمسئولية بدعوى أن المستقبل قد يهيمى ظروفأً دولية أفضل للاتفاق منه في الوقت الراهن . غير أنه بدلاً من أن تنشأ الظروف التي تتصورها هذه الأطراف نظرياً ، تحدث مضاعفات سياسية وعسكرية نتيجة الأجراء المستمر لحل المشكلة ، ويصبح من الصعب حيثئذ التصرف في مواجهتها . وبلنا نجد أنه بدلاً من أن يتحسن المناخ الدولي بصورة تساعد على الاتفاق ، فإنه يتدهور ويزداد سوءاً .

وتاريخ مشكلة نزع السلاح في عالم ما بعد الحرب يصور هذه النقطة ويبرزها إلى حد كبير . فحين بدأ سباق التسلح بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ كانت الدولتان قد انتهتا لغورهما من هذه الحرب المخربة وكانت كل منهما تحتاج إلى عملية إعادة بناء في عالم ما بعد الحرب ، وإن كان ذلك أكثر ضرورة للاتحاد السوفيتي منه بالنسبة للولايات المتحدة ، وكانت هذه السنوات التي أعقبت إنتهاء الحرب مباشرة تبدو وكأنها الوقت الأنسب للتوصل إلى اتفاقات فعالة لترع السلاح . ولكن المفاوضات التي جرت حول المشكلة تعثرت تماماً ، ومنذ ذلك الوقت ظهرت الحرب الباردة بكل أضرارها ومضاعفاتها إلى حيز الواقع ، وإقترن ذلك بإنشاء القواعد والأحلاف العسكرية في كل مناطق العالم ، وكذلك ما حدث من تطوير مستمر في أسلحة الحرب حتى وصلت إلى مستواها الراهن من القدرة على التدمير النهائي والكامل .

وهكذا تفاقمت حدة الصراع الدولي، ونشأت مضاعفات خطيرة أصبح من الصعب التغلب عليها وذلك بسبب التهرب من حل المشكلة وإرجائها لظروف المستقبل الممتلئ بكل عوامل التقلب وعدم الاستقرار (١٢) .

١٠ - المشكلات الفنية التي تحيط بتنفيذ ترتيبات نزع السلاح :-

وأخيراً فهناك المشكلات الفنية المعقدة التي تحيط بتنفيذ ترتيبات نزع السلاح ، وذلك بإفراض أن من الممكن التوصل إلى مثل هذه الترتيبات ، ومن أمثلة ذلك الكيفية التي يجب أن تصمم بها الوسائل الفنية التي يعتمد عليها في عمليات التفتيش والرقابة وبحيث يمكنها رصد إنتهاكات الدول لتعهداتها وتحديد مسؤولياتها عن ذلك .

وفي الحقيقة أن التغلب على هذه المشكلات الفنية كلها أمر صعب للغاية ، وهو ما يجعل الدول تحجم عن القبول بالترامات مسبقة في نزع السلاح ما لم تكن هذه الجوانب الفنية قد بحثت تفصيلاً وأمكن تدير حلول ملائمة لها .

ثالثاً - مجموعة العوامل ذات التأثير المزوج على مشكلة نزع السلاح

١ - العامل المتصل بأيهما أحق بأولوية الاتفاق : نزع السلاح أم المشكلات الأخرى التي تخلق جواً من التآزم والتوتر في العلاقات الدولية :-

وهذا العامل موضع جدل مستمر لأنه يتصل بجوهر مشكلة نزع السلاح . فهناك اتجاه يقول أن حل الخلافات السياسية الهامة بين الدول الكبرى يساعد على خلق بيئة دولية مواتية لأغراض الاتفاق على نزع السلاح . أى أن حصل مشكلة نزع السلاح يأتي في المقام الثاني من الأهمية بينما يجب أن تركز الجهود الدولية أولاً على تهينة جو من التفاهم السياسي والتجاوب النفسي بين الأطراف المعنية .

وينبنى هذا الإتجاه على إفتراض أن الأسلحة ليست هي السبب المباشر في وجود أوضاع التوتر والتآزم في العلاقات الدولية وإنما تجيء الخلافات السياسية والمذهبية والاقتصادية كأسباب مباشرة وراء هذا التوتر . وقد سبق لنا أيضاً أن عرضنا لوجهة النظر هذه في سياق مناقشتنا للنظريات التي تبحث في تفسير ظاهرة الصراع الدولي .

أما وجهة النظر الأخرى فهي تعتقد أن الاتفاق حول هذه المشكلة يخلق مجالاً حيوياً من مجالات التقارب والاتفاق الدولي ، مما يمكن أن يخدم كقنطرة إنطلاق نحو اتفاقات أكبر وفي موضوعات أخرى (١٣) .

٢ - العامل الاقتصادي :

يعتبر العامل الاقتصادي من بين العوامل التي قد تدفع في اتجاه نزع السلاح كما قد يكون في نفس الوقت من العوامل التي تعقد من إمكانية حل هذه المشكلة وذلك تبعاً للآثار وردود الفعل الاقتصادية التي يتركها نزع السلاح على اقتصاديات الدول المختلفة .

فهناك صناعات ضخمة تقوم على إنتاج الأسلحة وتوظف فيها استثمارات مالية هائلة ، ونزع السلاح يمكن أن يؤدي إلى كساد هذا القطاع الهام من قطاعات الإنتاج ، أو خلق مشكلة بطالة ، أو تفاقم مشا كل البطالة القائمة ، كما أنه يبرز المشكلة الخاصة بكيفية إعادة توظيف الاستثمارات المتمركزة في قطاع الإنتاج الحربي .

وأغلب الظن أن هذه المشكلات الاقتصادية ستدفع بجماعات الضغط المتمثلة في صناعات الأسلحة والصناعات الأخرى المرتبطة بها إلى معارضة الجهود الرامية إلى نزع السلاح .

وفي حالات أخرى يكون نزع السلاح عاملاً هاماً نحو تحرير الاقتصاد القومي من عبء اقتصادي هائل ، وهو عبء التسليح ، إذ يمكن توجيه مخصصات التسليح الضخمة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبدو أهمية ذلك بشكل خاص في حالة الدول النامية .

في ضوء الحقائق السابقة ، يمكن القول بأنه إذا أمكن تدبير حلول للمشكلات الاقتصادية التي ستتبع عن نزع السلاح في الدول التي تشكل فيها صناعات الأسلحة قطاعاً ضخماً من قطاعات الإنتاج والدخل القومي ، عندئذ يمكن النظر إلى هذا العامل الاقتصادي على أنه سيخدم في حل المشكلة أكثر مما يسهم في تعقيدها أو تعجيدها (١٤) .

المبحث الثالث

نظريات نزع السلاح

هناك عدة نظريات رئيسية لتزع السلاح أبرزها نظرية التزع المنفرد للسلاح ، ونظرية التوازن ، ونظرية الحظر المحلود ، والنظرية التدريجية ، ولكل واحدة من هذه النظريات مفهومها الخاص من مشكلة نزع السلاح . وبوجه عام يتمثل الاختلاف بينها في الآتي (١٥) :

أولاً - نظرية التزع المنفرد للسلاح Theory of Unilateral Disarmament :- يدعو أصحاب هذه النظرية الغرب إلى نزع سلاحه حتى ولو لم يتجاوب الشيوعيون مع هذا الإجراء ويفعلوا نفس الشيء ، فبذلك وحده يمكن تفادي الأخطار الرهيبة التي ينطوي عليها سباق التسلح بين الكتلتين .

وفي الدفاع عن رأيهم يذهب أنصار التزع المنفرد للسلاح إلى التويه بالمخاطر التي تشتمل عليها فكرة الردع النووي التي هي بمثابة العمود الفقري للاستراتيجيتين الغربية والسوفيتية ، فيقولون أن الحرب النووية لم تعد احتمالاً مستحيلاً بالنظر إلى الأسباب العديدة التي قد تشعلها مثل : كثرة الحوادث ، وسوء التقدير ، والهجوم غير المرخص من قبل سلطة رسمية ، وإنساع نطاق الانتشار النووي ، مع احتمال تحول الحروب المحلودة إلى حروب عامة عن طريق التصعيد المحسوب أو غير المحسوب ، الخ .

ويضيفون أن الردع ربما قدر له النجاح والاستمرار فترة من الزمن ، ولكنه ذو طابع مؤقت ولا يمنع وقوع الحرب في أية لحظة ، والخطر الرهيب الذي يهدد الجنس الإنساني بأكمله في هذه المرة يكمن في احتمال فشل الردع المبني على استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية ذات القدرة التدميرية غير المحلودة والتي تكفي لأن تنسف هذا العالم تماماً مرات ومرات .

ومن ثم ، فإن الحل الوحيد في نظر دعاة نظرية التزع المنفرد للسلاح للحيلولة دون وقوع كارثة نووية مروعة ، هو تنفيذ نزع السلاح من جانب

واحد . وإزالة المخاوف والشكوك التي قد يثيرها هنا الإجراء ، فإنه يجب على الغرب أن يفتح حدوده للتفتيش غير المقيد أمام الشيوعيين .

وفي الحقيقة أن دعاة الترع المنفرد لا يعتقدون في إمكانية تحقيق الترع المتبادل للسلاح في وقت واحد وبالشروط التي تنص عليها في العادة اتفاقات الترع أو الرقابة الثنائية ، وحجتهم في ذلك أن الترع المتبادل قد يقترن بشكوك متبادلة مما يعرقل تنفيذه ، ولهذا فهم يصرون على المبادأة الفورية بترع السلاح على أساس منفرد على أمل أن يستجيب الطرف الآخر فيما بعد بإجراء مماثل ، وإن كانت هذه الاستجابة في رأيهم ليست شرطاً ضرورياً للمبادأة بالتنفيذ .

وعلى العموم يوجد إتفاق عام بين مجندي هذه النظرية حول خطوطها العامة ، كما يدافعون عنها بنفس الحجج المنطقية ، وإن كانوا يختلفون فيما بينهم حول نطاق هذا الترع ، وحول طبيعة الإجراءات التي يتعين إتخاذها وصولاً إلى هذا الهدف .

ولنا بحاجة إلى التعليق من جانبنا على مدى واقعية مثل هذه التصورات في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة .

ثانياً - نظرية التوازن Theory of Balanced Disarmament :-

تقوم هذه النظرية التي تعتمد في أساسها على فكرة التوازن والاستقرار على الفرضية القائلة بأن الحروب يمكن تجنبها إذا تسنى تحقيق مستوى متعادل من التسليح على الجانبين ، ووضع كهذا يمكن التوصل إليه عن طريق إيجاد الترتيبات المناسبة التي تساعد على وضع مبدأ التعادل موضع التنفيذ في ظل رقابة عملية فعالة تحول دون إنتهاك الأطراف التي تشملها هذه الترتيبات لهذه القاعدة الأساسية التي تتحكم في سلوكها إزاء مشكلة التسليح .

ومن مزايا هذا التوازن في التسليح كما يقول أصحاب هذه النظرية ، أنه يساعد في تبديد مخاوف كل طرف من النوايا العدوانية أو الحطط الهجومية

للطرف الآخر ، كما أن التكافؤ يعتبر عاملاً حيوياً في تقليل احتمالات الحرب وذلك لأنه يكون من المستبعد أن يعتمد طرف من الأطراف على إثارة حرب وهو يعلم أنه لا يمتلك فيها ميزة التفوق التي يمكن أن تحقق له بعض الأهداف التي يحددها لنفسه مقدماً .

إلا أن دعاء نظرية التوازن ينقسمون إلى فريقين : الفريق الأول ويجذب خلق هذا التوازن في جميع قطاعات التسليح النووي والتقليدي ولذا تعرف مدرستهم بإسم مدرسة التوازن الشامل . أما الفريق الآخر فيجذب هذا التوازن في قطاع الأسلحة النووية وحدها ، ولذا أطلق عليهم أصحاب مدرسة التوازن النووي . وفي الواقع أن مدرسة التوازن الشامل في التسليح تبني النظرية الوحيدة التي تهدف إلى القضاء التام على العنف الدولي ومنع استخدام القوة المسلحة في حل المنازعات الدولية وهو ما يضمن مصاعب عملية جمة على نظم التفتيش والرقابة الدولية اللازمة لتحقيق هذا الوضع .

أما مذبو نظرية التوازن في مستوى التسليح النووي فقط ، فإنهم يؤكلون على المشاكل والصعاب المعقدة التي تتضمنها نظم الرقابة والتفتيش على كل أنواع الأسلحة كما يقترح دعاء التوازن الشامل ، وكذلك يشيرون إلى عامل الخلافات الحادة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية نتيجة تضارب معتقداتهما ومصالحهما ، وهم يعتقدون أن تلك الخلافات سوف تجد من وقت إلى آخر تعبيراً لها في استخدام القوة المسلحة فيما إذا أخفقت كافة وسائل التسوية السلمية ، ويقولون أنه ما لم نترك مكاناً لهذا الاحتمال ، فإن نظام الرقابة على نزع السلاح سوف ينهار برمه . وترتيباً على هذا التصور ترى النظرية أنه بتحقيق التوازن في قطاع الأسلحة النووية يمكن التحكم في أكبر مصادر الخطر في سباق التسليح الدولي ، مع عدم مصادرة احتمال وقوع الحرب المحدودة بالأدوات التقليدية .

ثالثاً - نظرية الحظر المحدود Theory of Limited Prevention :-

لا تعتقد نظرية الحظر المحدود أن الحروب ، حتى النووية منها ، يمكن تجنبها والقضاء عليها وأقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الصدد ، هو العمل

على عدم تحول الحرب المحدودة إلى حرب دمار شامل حتى وان استخدمت فيها الأسلحة النووية .

ومن هذا المنطلق تركز نظرية الحظر المحدود إهتمامها على الكيفية التي يمكن بها تفادي النتائج أو المضاعفات التي لا يرغب فيها أطراف الحرب ، وهي المضاعفات التي تنجم عن وقوع حروب الانتحار المتبادل أو الحرب بطريق الخطأ . ولتحقيق ذلك ، تقترح النظرية على الجانبين الغربي والسوفيتي أن يتوقفا عن تطوير أسلحتهما النووية أبعد مما وصلت إليه ، وأن يمتنعا عن إنتاج كافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى وفي مقدمتها أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية . كما تدعو إلى الحذر والتريث في تفسير التحركات العسكرية لأحد الطرفين على أنها استعداد للهجوم ، أو الظن بأن إلقاء قنبلة نووية بطريق الخطأ أو بسدون ترخيص من القيادة المسؤولة على أنه إعلان للحرب .

ولما كان إتساع نطاق الإنتشار النووي يرفع من احتمال وقوع الحرب بطريق الخطأ ، مما قد يتسبب عنه إصطدام الكتلتين ببعضهما في حرب نووية شاملة ، فإن أصحاب هذه النظرية دأبوا منذ وقت بعيد على مطالبة القوتين العظيمين ببذل أقصى جهودهما لمكافحة الإنتشار النووي وتقييده . ولذلك يمكن القول بأن التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ يعتبر خطوة هامة على هذا الطريق وهو إنتصار للاتجاه الذي تبناه نظرية الحظر المحدود .

رابعا - النظرية التدريجية Theory of Gradual Disarmament :-

تقوم النظرية التدريجية في نزع السلاح على إفتراضات تناقض تماماً تلك التي إنبتت عليها نظرية التزع المفرد ، فهي لا ترى ضرورة في هذا التزع المفرد كوسيلة للخروج من المأزق الحالي الذي وصلت إليه المشكلة . فالغرب - كما تقول النظرية - يمكن أن يتفاوض حول خفض السلاح دون أن يلجأ مقدماً إلى تدمير قوته العسكرية في مواجهة خصومه وفتح الطريق أمامهم للتوسع والسيطرة . فكل من الجانبين يمكن أن يشارك في تدابير تهدف إلى وقف سباق التسلح وتمهد الطريق أمام التدمير النهائي لكل الأسلحة ولكافة التنظيمات العسكرية المرتبطة بها .

وعملية تخفيض التسليح كما تقترحها النظرية التدريجية ، تجعل نزع السلاح على مرحلتين : نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي ، وتشتمل كل مرحلة على عدد من الخطوات مثل إغلاق القواعد العسكرية ، وتخفيض حجم الجيوش ، وتدمير بعض الأسلحة ، وإن كان ذلك يجري على فترات طويلة من الزمن .

ووفقاً لمبادئ النظرية التدريجية في نزع السلاح ، فإن الاقدام على تنفيذ مرحلة يجب أن يكون مرتبطاً بمدى النجاح الذي تحقق في المرحلة السابقة عليها حتى يمكن تفادي كافة المخاطر المحتملة عن طريق مجموعة من إجراءات التفتيش والضمانات الدولية .

وفي كل الظروف والأحوال يتم تخفيض التسليح والتفتيش على قدم المساواة من حيث المدى وبالتدريج . وتقول هذه النظرية أن الخطر الذي يكمن في الأسلحة النووية يجعل من الاتجاه نحو التخلص منها أمراً لا جدال فيه ، وإذا كان ذلك لن يتحقق عملياً إلا إذا سبقه نزع السلاح التقليدي .

المبحث الرابع

تطور مشكلة نزع السلاح في العلاقات الدولية

يرجع تاريخ مشكلة نزع السلاح في السياسة الدولية إلى أواخر القرن الماضي ، وعلى وجه التحديد منذ مؤتمر لاهاي الأول الذي إنعقد في عام ١٨٩٩ فقد صدرت عن المؤتمر توصية إجماعية تدعو الدول والحكومات إلى البحث في إمكانية عقد إتفاق لتخفيض قواتها البرية والبحرية ، وكذلك ضغط ميزانيات التسليح فيها ، غير أن هذه التوصية لم يتبناها إتخاذ أية إجراءات تنفيذية عملية .

ثم جاءت الحرب الأمريكية الأسبانية في أواخر القرن الماضي ، والحرب الروسية اليابانية ، وحرب البوير في جنوب أفريقيا في مطلع القرن الحالى ، لتدعم من الترتعات والاتجاهات الرامية إلى نزع السلاح . كما نشأت بعض جماعات الضغط ولا سيما في الدول الأنجلو - ساكسونية ، وكان هدفها

المطالبة بتزع السلاح لحل مشكلة الحرب في العلاقات الدولية ، وفي مؤتمر لاهاي الثاني الذي انعقد في عام ١٩٠٧ أعيدت مناقشة المشكلة بقليل من الاهتمام وجمعت بعد المؤتمر .

١ - مشكلة نزع السلاح في عهد عصبة الأمم

إذا تتبعنا جهود عصبة الأمم في مجال نزع السلاح فسنجد أن العصبة اهتمت بهذه المشكلة كجزء لا يتفصل عن جهودها العامة الهادفة نحو تدعيم السلم والأمن في العالم ، وعلى اعتبار أن سباق التسلح بين الدول هو من بين أهم عوامل التوتر والاحتكاك وأزمة عدم الثقة .

وقد جاءت أول إشارة بضرورة العمل الجدي على تنفيذ مقترحات نزع السلاح في النقاط الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسون والتي طالب فيها بخفض التسلح إلى الحد الأدنى الضروري لحماية الأمن الداخلي لكل دولة . غير أنه بعد التعديلات التي أدخلها مؤتمر الصلح في فرساي على مقترحات نزع السلاح الأمريكية ، جاءت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم لتقرر ما يلي : « تقرر الدول الأعضاء في عصبة الأمم أن حماية السلم الدولي تتطلب تخفيض التسلح القومي إلى أدنى مستوى يتفق واحتياجات الأمن القومي لهذه الدول على أن يقترن خفض التسلح بإقامة ترتيبات جماعية تضمن تنفيذ هذه الإلتزامات والتعهدات الدولية » (١٦) .

وصياغة المادة الثامنة من ميثاق العصبة بهذا الشكل كانت تشتمل على بعض الثغرات التي أدت فيما بعد إلى فشل كل المحاولات التي بذلت آنذاك لحل مشكلة نزع السلاح ، ومن ذلك : -

- أ- أنها تبنت النظرية التي تقول بأن الأسلحة هي التي تسبب الحروب .
- ب- أنها حصرت خفض التسلح في الحدود التي تنفق مع مقتضيات الأمن القومي للدول في حين أن المقترحات الأمريكية دعت أصلاً إلى حصر هذا التخفيض في الحدود التي تتطلبها اعتبارات الأمن الداخلي وهناك فرق كبير بين الوضعيين .

ج - أن ترتيبات الأمن الجماعي التي نصت عليها هذه المادة كانت تتطلب الإبقاء على التسليح القومي للدول .

وهكذا نجد أن هذه الأمور كانت متناقضة في طبيعتها كما كانت تتصادم مع بعضها ، فإذا كانت الأسلحة هي التي تسبب الحروب ، فلماذا إذن الإبقاء عليها ؟ وإذا كان السلاح سينخفض إلى الحد الذي يتفق واحتياجات الأمن القومي ، فمن الذي يحدد هذه الاحتياجات سوى الدول القومية نفسها ؟ وإذا كانت ترتيبات الأمن الجماعي تتطلب الإبقاء على التسليح القومي لكل دولة حتى تكتمل فعالية نظام الأمن الجماعي ، فمتى وكيف يتم نزع السلاح إذن ؟

وعلى العموم فإنه يمكن تقسيم مجهودات عصبة الأمم في ميدان نزع السلاح إلى مرحلتين : -

أ - المرحلة الأولى :

وتشمل الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٦ وكانت هذه المرحلة بطبيعتها ليست أكثر من محاولة لارساء الأساس لعملية نزع السلاح ، أو بمعنى أصح ، البحث في كيفية الاستجابة لمطالب فرنسا وحلفائها في نواحي الأمن حيث كان ذلك يمثل بالنسبة إليهم مطلباً رئيسياً قبل الدخول في أية مفاوضات حول نزع السلاح .

وقد إنتهت هذه المرحلة بعقد معاهدة لوكارنو في عام ١٩٢٥ والتي قيل أنها كانت تعجل بتنفيذ مقترحات نزع السلاح بالشكل الذي أوردته المادة الثامنة من ميثاق العصبة . ومعاهدة لوكارنو - كما سبق أن أشرنا في الفصل الخاص بالأمن الجماعي - كانت عبارة عن مجموعة ضمانات متبادلة للحدود الفرنسية الألمانية البلجيكية بواسطة كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا . وبموجب هذه الضمانات كان من حق فرنسا وبلجيكا أن تحصلا على المعونة العسكرية من بريطانيا وإيطاليا فيما لو تعرضتا للعدوان الألماني ، وبالعكس فقد كان من حق ألمانيا أن تحصل على هذه المساعدة العسكرية فيما إذا تعرضت لعدوان فرنسي بلجيكي .

وتمثل أهمية معاهدة لوكارنو بالشكل الذي تصورته الدول الكبرى في ذلك الوقت ، في أنها كانت تخلق استقراراً في مشكلة الأمن الأوروبي من خلال هذا الترتيب الأقليمي مما كان يساعد على حل مشكلة نزع السلاح، وقد باتت كل هذه التوقعات بالفشل فيما بعد .

ب - المرحلة الثانية :

وتمتد من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٤ . وقد بدأت هذه المرحلة بإنشاء اللجنة التمهيدية لنزع السلاح التابعة لعصبة الأمم . وفي فبراير ١٩٣٢ عقد أول مؤتمر لنزع السلاح تحت إشراف العصبة ومثلت فيه إحدى وستون حكومة . وفي هذا المؤتمر ظهرت عدة خلافات بعضها ذا طابع فني والبعض الآخر كان ذا طابع سياسي . وكان من ضمن نقاط الخلاف التي كشفت عنها المناقشات :

هل يكون خفض التسلح بطريق مباشر أي في الأسلحة والعنصر الإنساني ، أم عن طريق ضغط ميزانيات التسليح في الدول ؟

وهل يعالج موضوع خفض التسلح في قطاع الأسلحة البرية والبحرية والجووية كل على حدة ، أم أن الموضوع يجب أن يعالج كوحدة متكاملة ؟

وهل يجب أن تكون هناك إجراءات دولية للرقابة والتفتيش أم يترك التنفيذ لأمانة الدول وعلى مسئوليتها الخاصة ؟

وأخيراً ما هي الوسائل الفنية التي يمكن بواسطتها التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية ؟

وتبعاً لذلك تفاوتت اتجاهات الدول وردود فعلها من المشكلة برمتها : ففرنسا أصرت على أن نزع السلاح يصبح مستحيلاً بدون ضمانات أمن كافية تقدم للدول .

أما أمريكا وبريطانيا فكانت وجهة نظرهما أن نزع السلاح سيؤدي حتماً وبالضرورة إلى تدعيم أمن الدول دون حاجة إلى تعقيد المشكلة بموضوع ضمانات أمن جديدة .

وكانت وجهة نظر ألمانيا وإيطاليا أن نزع السلاح وتخفيضه يجب أن يتم بطريقة لا يمكن معها لدولة أن تحرز تفوقاً في قواها على حساب غيرها .

وأما السوفيت فقد وافقوا على الترع الكامل للسلاح ودعوا إلى إيجاد نظم دولية للرقابة والتفتيش .

وقد بذلت محاولات لكسر طوق الجمود في مفاوضات نزع السلاح ، وكان من ضمنها إقترح الرئيس الأمريكي هوفر بالتخلص نهائياً من بعض أنواع الأسلحة، وتخفيض الأسلحة الأخرى بنسبة الثلث . ولكن هذه المقترحات فشلت في تغيير الاتجاهات السائدة . وفي أكتوبر ١٩٣٣ انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم . ثم اجتمع مؤتمر نزع السلاح للمرة الأخيرة في يونيو ١٩٣٤ ولم ينتهي إلى شيء ، وبذلك فشلت جهود عصبة الأمم في حل المشكلة بأي شكل من الأشكال .

٢ - مشكلة نزع السلاح في ظل الأمم المتحدة

إشتمل ميثاق الأمم المتحدة على بعض النصوص التي تشير إلى الحاجة لتنظيم استخدام الأسلحة بما يساعد على دعم وصيانة السلم الدولي وجاء ذلك في المادة السادسة والعشرين بوجه خاص . والحقيقة أن مشكلة نزع السلاح كانت قد اكتسبت أهمية خاصة نظراً للآثار التدميرية الرهيبة التي خلفتها الحرب العالمية من جهة ، وبسبب إختراع أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى ، مما أكد على ضرورة التوصل إلى حلول عاجلة للمشكلة إذا ما أريد للعالم أن يتفادى كارثة الحرب النووية .

ويمكن تقسيم المحاولات التي جرت في ظل الأمم المتحدة لحل مشكلة نزع السلاح إلى المراحل التاريخية التالية : -

١ - المرحلة الأولى (١٩٤٦ - ١٩٤٩) :

وقد تركزت أساساً على البحث في مشكلة نزع الأسلحة النووية . ففي ٢١ يناير ١٩٤٦ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول توصية لها ودعت

فيها إلى إنشاء لجنة للطاقة الذرية (Atomic Energy Commission) وعهدت إلى مجلس الأمن بسلطة تشكيلها والإشراف عليها . وقد تكونت اللجنة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالإضافة إلى كندا في الحالات التي لا تكون فيها كندا عضواً في المجلس ، وتحددت مسئوليات اللجنة في الآتي : -

أ - الرقابة على الطاقة الذرية في الحدود الضرورية التي يقتضيها التأكد من أنها لن تستغل إلا للأغراض السلمية وحدها .

ب - العمل نحو الإلغاء الكامل للأسلحة الذرية وكل ما عداها من أسلحة الدمار الشامل .

ج - العمل على وضع ضمانات فعالة للتفتيش وغير ذلك من الاجراءات التي تحمي الدول ضد محاولات التهرب والغش أو التحايل التي قد تلجأ إليها بعض الدول .

وفي هذه المرحلة ظهر بعض الخلاف حول أيهما يجب أن يحظى بالأولوية في المباحثات : نزع السلاح الذري ، أم نزع السلاح التقليدي . فالولايات المتحدة دافعت عن أولوية الأسلحة الذرية في مباحثات نزع السلاح على أساس أن الاتفاق على نزع السلاح التقليدي لن يكون ممكناً بدون الاتفاق على نزع الأسلحة الذرية أولاً .

أما الاتحاد السوفيتي فقد دافع عن ضرورة بحث المشكلة كلها ، من أسلحة ذرية وتقليدية ، في نفس الوقت طالما أنهما يشكلان طرفي معادلة واحدة .

وبالفعل فقد أنشئت لجنة للأسلحة التقليدية تماثل في تكوينها لجنة الأسلحة الذرية وكان ذلك في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ .

مقترحات باروخ : -

في يونيو ١٩٤٦ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة بمشروع باروخ (نسبة إلى برنارد باروخ ممثلها الدائم في

الأمم المتحدة آنذاك (الذي قام على التحذير من الأخطار التدميرية الفظيعة التي ستنتج عن استخدام الطاقة) الذرية وتوجيهها في غير الأغراض السلمية على غرار ما كشفت عنه تجربة هيروشىما ونجازاكي . وشفع ذلك بالدعوة إلى إنشاء هيئة دولية لأغراض التنمية الذرية السلمية ، ويدخل ضمن المسئوليات المنوطة بها حق الإمتلاك والتشغيل والرقابة على كل الموارد والتسهيلات التكنولوجية التي يعتمد عليها إنتاج الطاقة الذرية ، وذلك بإستثناء الإشراف على مناجم اليورانيوم نفسها ، ولا يتم أي نشاط قومي أو خاص في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية إلا بتصريح خاص من هذه الهيئة الدولية التي طلب منها أيضاً الحيلولة بين الدول وبين إنتاج أسلحة ذرية في أي صورة من الصور(١٧) .

وتبدو الأهمية غير العادية لمقترحات باروخ في أنها قدمت في وقت تمتعت فيه الولايات المتحدة بإحتكار ملكية الأسلحة الذرية في المجتمع الدولي إذ لم يكن الاتحاد السوفيتي قد توصل إلى إنتاجها بعد . وعلى الرغم من أن مخزون أمريكا من هذه الأسلحة لم يكن كبيراً وقتها ، إلا أن مشروع باروخ إمتدح كثيراً وقيل أنه كان من أكثر العروض سخاء في تاريخ المفاوضات الدولية التي جرت حول مشكلة نزع السلاح .

وبالرغم من أن عرضاً كهذا كان من الممكن أن يغرى الاتحاد السوفيتي بقبوله والتحمس له ، إلا أن رد الفعل السوفيتي جاء على صورة مخالفة تماماً لهذا التوقع ، ويعزو بعض المحللين الأسباب التي كنت وراء معارضته له في الآتي :-

١ - أن نقل حيازة المواد النووية من الدول إلى مثل هذه الهيئة الدولية التي اقترحها مشروع باروخ ، وتفويضها السلطة الكاملة في كل ما يختص بتشغيلها في حدود الأغراض السلمية وحدها ، لم يكن يعنى أن الولايات المتحدة قد تنازلت عن خبرتها التكنولوجية في مجال إنتاج الأسلحة الذرية ، ومن ثم فإن تفوقها على الاتحاد السوفيتي في هذا الميدان كان سيستمر ، وهو ما لم يكن ليقبله السوفيت تحت أي تبرير .

٢ - أن مجتماً مغلقاً أمام العالم مثل روسيا الستالينية لم يكن ليتجاوب مطلقاً مع الدعوة إلى إقامة نظم للتفتيش الدولي على المنشآت الذرية داخل أراضيها ،

ومثل هذه النظم لم تكن في تصوره سوى وسيلة تتجسس بها الدول الرأسمالية على أسرارها الذرية بكل ما يترتب على ذلك من إضرار بأمنه القومي .

٣ - أن الاتحاد السوفيتي كان مصمماً على إمتلاك أسلحة ذرية يواجه بها تهديد الغرب له من ناحية ، ولتكون أيضاً أدواته في تنفيذ إستراتيجيته العالمية الجديدة .

وبالفعل فقد عارض الاتحاد السوفيتي مشروع باروخ في صورته السابقة . وفي ١٩ يونيو ١٩٤٦ تقدم المندوب السوفيتي الدائم في الأمم المتحدة أندريه جروميكو بإقتراح مضاد يدعو إلى : -

- (أ) حظر إنتاج وإستخدام الأسلحة الذرية .
- (ب) تدمير المخزون القائم من الأسلحة الذرية في غضون ثلاثة شهور على الأكثر .
- (ج) إقامة لجنة دولية تركز مهمتها في الإشراف على كل ما يختص بالتبادل العلمي للمعلومات والخبرات العلمية .
- (د) إنشاء لجنة دولية أخرى تكون مسؤولة عن مراقبة إستخدام الطاقة الذرية وحصر إستخدامها في نطاق الأغراض السلمية وحدها .

وفي الوقت نفسه هاجم جروميكو المحاولات الغربية لتخريب ميثاق الأمم المتحدة مشيراً بذلك إلى ما تضمنته مقترحات باروخ خاصة بعدم تمكين الدول الدائمة في مجلس الأمن من استخدام سلطة الفيتو لإلغاء العقوبات التي يمكن أن توقع عليها في حالة ثبوت انحرافها بإستخدام الطاقة الذرية من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية . وفي رأيه أن هذا الاقتراح كان يحرم الدول الدائمة من حقوق أساسية تقررت لها في الميثاق لتمكينها من تحمل مسؤولياتها الخاصة إزاء قضية السلم والأمن الدوليين ، وبالتالي فإن مصادرة هذا الحق الثابت في إطار التبريرات سالفة الذكر لم يكن له أساس قانوني فضلاً عن أنه كان ضد مصلحة السلم الدولي نفسه (١٨) .

ومن جهة اخرى فقد اشار جروميكو إلى التناقض بين الإبقاء على مبدأ السيادة الوطنية للدول وبين تحويل الوكالة الدولية المقترحة كل هذه السلطات الواسعة على أنشطة تجرى داخل حدود الدول وتتصل بتصميم أمنها ومصالحها القومية العليا . وقال ان الهدف الحقيقي من مشروع باروخ كان يتمثل في السعي إلى إنشاء ترست دولي يكون للاحتكارات الصناعية والمالية الأمريكية اليد الطولى في توجيهه طبقاً لما يحقق مصالحها ، وأن المشروع كان يجعل من المجموعات الاحتكارية الأمريكية القوة المسيطرة على الصناعة النووية في العالم بأسره ، بل وتمكينها من الاستحواذ على مصادر المواد النووية الخام في مختلف مراكز إنتاجها . . الخ .

وقد بلغ النقد السوفيتي لمشروع باروخ ذروته عندما قال جروميكو — أن الولايات المتحدة تريد أن تقنن حظراً على إنتاج الأسلحة الذرية ، وأن تلبس هذا الحظر ثوباً من الشرعية الدولية في الوقت الذي تخطط فيه لشن حرب عدوانية تستخدم فيها مخزونها من الأسلحة الذرية ، وبذلك تكون قد وضعت العالم من جديد أمام خطر حرب عالمية ثالثة .

وفي يونيو تقدم الاتحاد السوفيتي من جديد بمشروع للرقابة والتفتيش على المنشآت الذرية التي تعلن عنها الدول ، أما المنشآت السرية فلم يكن للمشروع أي دخل بها ، كما اقترح أن يتم التفتيش على أساس دوري ومن خلال مراكز محددة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية . ومرة أخرى أصر السوفيت على ضرورة البدء بتدمير الأسلحة الذرية الموجودة في حوزة الولايات المتحدة ، إلا أن الدول الغربية رفضت هذه المقترحات السوفيتية ، وقد بررت هذا الرفض بأن المشروع المقترح كان يوفر للاتحاد السوفيتي فرصة القيام سراً بإنتاج الوقود النووي المستخدم في صنع الأسلحة الذرية دون أن يستطيع المجتمع الدولي رصد تلك الانتهاكات والتصدي لها بالعقوبات الرادعة في الوقت المناسب .

وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورة إنعقادها الثالثة في عام ١٩٤٨ ، وبأغلبية كبيرة ، وجهة النظر الغربية هذه ، وكان ذلك يعني من ناحية أخرى إسدال الستار على مشروع باروخ الذي فقد مغزاه تماماً بعد أن أفلح السوفيت في تفجير سلاحهم الذري الأول في سبتمبر عام ١٩٤٩ .

٢ - المرحلة الثانية (١٩٤٩ - ١٩٥٢) :

وفي إطار هذه المرحلة الثانية من مراحل تطور مشكلة نزع السلاح حدثت عدة تطورات أثرت على الجهود المبذولة لحل المشكلة ، وهذه التطورات هي :

(أ) إنتاج الاتحاد السوفيتي للسلاح النووي في عام ١٩٤٩ على نحو ما ذكرنا ،

(ب) إنتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية في الصين عام ١٩٤٩ ، (ج) نشوب الحرب الكسورية في عام ١٩٥٠ .

وكانت دلالة الحدث الأول هي كسر الاحتكار النووي الأمريكي مما أضاف بعداً جديداً إلى مشكلة التسليح النووي وجعلها أكثر تعقيداً من ذي قبل .

أما الحدث الثاني فقد أدى إلى مقاطعة الاتحاد السوفيتي كل مباحثات نزع السلاح التي شارك فيها ممثلون عن الصين الوطنية مما أصاب هذه المباحثات بفراغ نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي وهو القوة النووية الثانية في العالم وقتها عنها .

وأما التطور الثالث ، والخاص بنشوب الحرب الكورية فتمثلت دلالاته في أن احتمال استخدام الأسلحة النووية في الحروب المحدودة أصبح ضعيفاً للغاية ، الأمر الذي أكد من جديد على أهمية الأسلحة التقليدية في مثل هذه النزاعات المسلحة (١٩) .

ومن هنا بدأ محور الاهتمام في مباحثات نزع السلاح يتقل من دائرة الأسلحة النووية التي حظيت في المرحلة السابقة بنصيب الأسد ، إلى بحث كل جوانب التداخل والارتباط في نظم التسليح بشكله النووي والتقليدي . وكان ذلك يعني ببساطة التحول في اتجاه الموقف السوفيتي الذي قام على ضرورة معالجة مشكلة نزع السلاح ككل متكامل ، كما كان يعني التراجع عن الموقف الأمريكي الذي دافع عن أولوية الترع في قطاع الأسلحة النووية . ونتيجة لذلك التحول إتخذت الأمم المتحدة قراراً في يناير ١٩٥٢ يقضى بإدماج لجستي الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية في لجنة واحدة أطلق عليها لجنة نزع السلاح .

وأعطيت هذه اللجنة الجديدة سلطة مناقشة المشكلة وبحسبها من جميع جوانبها وكانت تتكون هي الأخرى على نفس النمط الذي أتبع في تكوين اللجنتين السابقتين أي من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وكندا في الحالات التي لا تكون كندا عضواً في مجلس الأمن .

وقد بنيت اللجنة إنجماً عاماً من المشكلة مضمونه أن محاولة الترع الجزئي في قطاعات محدودة من الأسلحة ، لن يؤدي إلى نتيجة مملوسة لأن قطاعات التسليح كلها متداخلة ولا بد وأن يتناولها الترع كلها وفي نفس الوقت . ورغم ذلك فإن عمل اللجنة لم ينتهي إلى شيء .

٣ - المرحلة الثالثة (١٩٥٢ - ١٩٥٨) :

وقد شهدت هذه المرحلة هي الأخرى عدة تطورات أثرت في الاتجاهات الدولية من مشكلة نزع السلاح ومنها : -

(أ) أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استطاعتا أن تجريا بنجاح تجاربهما على إنتاج الأسلحة الهيدروجينية والنوية في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٤ أعلنت أمريكا عن إنتاجها للأسلحة الذرية التكنيكية أو الأسلحة الذرية الصغيرة ذات القوة النيرانية الشديدة . وفي نفس الوقت كانت بريطانيا قد استطاعت هي الأخرى أن تنتج القنبلة الهيدروجينية وبذلك إرتفع عدد الدول الممتلكة للأسلحة الذرية في المجتمع الدولي إلى ثلاث دول .

وقد ترنبت على هذا التطور عدة آثار فيما يتعلق بقضية نزع السلاح ومن ذلك أن نطاق الإنتشار النووي كان آخذاً في الإتساع ، الأمر الذي كان لابد وأن يعقد من إمكانية الاتفاق على نزع الأسلحة النووية بعكس الحال فيما لو كان تملك هذه الأسلحة قد بقي محصوراً في نطاق ضيق . ومن ناحية ثانية فإن التنوع في إنتاج الأسلحة النووية ، وفي خصائصها التدميرية ، وفي المعدلات التي كان ينتج بها كل نوع منها ، كل ذلك كان من بين عوامل التعقيد الجديد في الموقف وبالأخص من الناحية الفنية .

(ب) أما التطور الثاني فكان خاصاً بطبيعة التغيير الذي حدث في زعامة الاتحاد السوفيتي بعد موت ستالين في عام ١٩٥٣ ، وهو التغيير الذي كانت له أصداء دولية واسعة ، والذي جدد الأمل في إمكانية الوصول إلى إتفاق دولي حول مشكلة نزع السلاح .

وكمبير عن هذه الاتجاهات والتغيرات دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى كسر الجمود في مباحثات نزع السلاح عن طريق إتباع أسلوب أكثر واقعية في مواجهة المشكلة ولهذا شكلت لجنة فرعية منبثقة عن لجنة نزع السلاح تتكون من خمس دول هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وكندا ، وطلب منها بحث المشكلة من جديد .

والسبب الذي دعا الجمعية العامة إلى قصر عضوية اللجنة على عدد محدود من الدول هو رغبتها في إبعاد عملها عن المؤثرات الدعاية التي تحيط باللجان العامة أو بمؤتمرات نزع السلاح ، وقد طالب السوفيت منذ البداية بتوسيع عضوية هذه اللجنة الفرعية ، أو على الأحرى بجعل عضويتها أكثر توازناً من الناحية السياسية بإشراك كل من الصين الشيوعية وتشيكوسلوفاكيا والمهند ، وقد إستمر إصرار الاتحاد السوفيتي على مطلبه هذا حتى تحقق جانب منه في عام ١٩٥٩ عندما أنشئت لجنة نزع السلاح الموسعة التي تكونت من عشر دول ، ثم بدأ يتنازل عن مطلبه الخاص بإشراك الصين الشيوعية في عضوية لجان نزع السلاح بسبب التدهور المستمر في العلاقات السوفيتية الصينية (٢٠) .

وقد أعقب إنشاء اللجنة الحماسية الفرعية لترع السلاح أن تقدم الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بمشروعه المعروف بالذرة من أجل السلام (Atoms for Peace) والذي طرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي هذا المشروع دعا أيزنهاور إلى إنشاء وكالة دولية للطاقة الذرية تكون وظيفتها تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، كما طلب من الدول الغربية نقل جانب من مخزونها من المواد الانشطارية إلى هذه الوكالة الدولية وذلك لتدعيم إمكانياتها ورفع فرص نجاحها . وقد أسفر المشروع الأمريكي فعلاً عن إنشاء وكالة الطاقة الذرية الدولية (IAEA) في فيينا

في عام ١٩٥٧ ، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي أيد الأغراض التي من أجلها أنشئت وكالة الطاقة الذرية الدولية ، إلا أنه لم يعتقد في وجود صلة بين برنامج عمل هذه الوكالة الدولية وبين مشكلات نزع السلاح .

وفي عام ١٩٥٥ أعلن الاتحاد السوفيتي عن سياسته الدولية الجديدة المبنية على الاقرار بمبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة . واقترن ذلك باظهار السوفيت رغبتهم في عمل تنازلات بشأن مشكلة نزع السلاح في مقابل الوصول إلى إتفاق دولي يضمن تجميد مستويات التسليح في الحدود التي كانت عليها في عام ١٩٥٤ . والحقيقة أن هدف الاتحاد السوفيتي من وراء ذلك كان منع إعادة تسليح ألمانيا بعد فشله في منع إنضمامها إلى حلف الاطلنطي .

ولأول مرة منذ تسع سنوات وهي تاريخ مباحثات نزع السلاح في ظل الأمم المتحدة ، يتفق الاتحاد السوفيتي مع الدول الغربية حول ضرورة إنشاء نظام دولي للرقابة والتفتيش سابق على تنفيذ ترتيبات نزع السلاح النووي . وربما كان السبب وراء هذا التحول هو تخوف الاتحاد السوفيتي شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة من خطر الهجوم المفاجيء بالأسلحة النووية ، وهي مخاوف بدأت تتزايد مع كل تطور جديد في إنتاج هذه الأسلحة ، ووسائل نقلها .

وجاء مؤتمر الأقطاب في جنيف في عام ١٩٥٥ ليعكس هذه الاتجاهات الأمريكية والسوفيتية ، وأهم الاقتراحات التي قدمت إلى هذا المؤتمر : -

١ - الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الأمريكي أيزنهاور والمعروف بمشروع الأجواء المفتوحة (Open Skies) ، أو التفتيش الجوي المتبادل على كل المنشآت العسكرية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مع تبادل المعلومات بين الدولتين حول مواقع هذه المنشآت وكل الحقائق المتعلقة بها . ولكن هذا الاقتراح رفض من جانب الاتحاد السوفيتي على أساس أنه كان يشجع التجسس دون أن يحل المشكلة .

٢ - الاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء السوفيتي بولخاين والذي دعا إلى نظام للتفتيش يقوم به مراقبون أجانب على كل نقاط الاتصالات الاستراتيجية ذات الصلة المباشرة بالأعداد للحرب ، وتكون مهمة هؤلاء المراقبين التبليغ عن أية تحركات عسكرية يكون هدفها القيام بهجوم مفاجيء . ولكن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح على أساس أن طبيعته المحدودة تجعله عديم القيمة بالنسبة لحل المشكلة (٢١) .

وفي مارس عام ١٩٥٦ تقدم السفير السوفيتي لدى الأمم المتحدة أندرسه جروميكو بمشروع يهدف إلى تحقيق فك الاشتباك في أوروبا ، وفيه دعا إلى إنشاء منطقة محدودة التسليح في وسط أوروبا باعتبارها أخطر محاور المجابهة بين الكتلتين ، على أن يحظر فيها وبصورة نهائية كل أشكال التسليح النووي والنوى ، ثم تطور هذا الاقتراح وعرف فيما بعد بمشروع آدم راباكي وزير خارجية بولندا الذي تقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٧ وقام على الدعوة إلى نزع الأسلحة النووية من منطقة وسط أوروبا أو بالتحديد من دولتي ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في مقابل التمهيد بضمان أمن هذه الدول ضد مخاطر الحرب النووية ، ويعتبار أن ذلك كان يخلق منطقة سلام في هذه المنطقة الساخنة من نقط التوتر والاحتكاك بين الطرفين الغربي والسوفيتي .

إلا أن الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بالفائدة العملية التي ستتحقق من تنفيذ تدابير فك الاشتباك بين الكتلتين في أوروبا . وكان الرأي الذي تبناه مجلس الأمن القومي الأمريكي وقتئذ أنه إذا حدث وقامت الولايات المتحدة بالإنسحاب عسكرياً من منطقة أوروبا الغربية في مقابل إنسحاب سوفيتي مماثل من دول أوروبا الشرقية ، فإن المضاعفات المترتبة على ذلك الإنسحاب ستكون فسي النهاية ضد أمن الغرب وضد مصالحه الاستراتيجية الحيوية . وعلل المجلس إتجاهه هذا على أساس أنه إذا إنتهك الاتحاد السوفيتي ترتيبات فك الاشتباك أو الإنسحاب وقرر العودة ثانية إلى مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية بكل ثقله العسكري في أبعاده النووية والتقليدية ، فسوف يكون من المتعذر على الولايات المتحدة في هذه الحالة ، لاعتبارات نفسية وسياسية ، أن تفعل نفس الشيء ،

وهو ما كان سيتسبب بالتالى في حدوث إختلال خطير في علاقات التوازن الاستراتيجي بين الطرفين ، الأمر الذي قد يغرى الاتحاد السوفيتي على أن يبادىء بالحرب ضد أوروبا الغربية لكي يستغل تلك الميزة قبل أن يفقدها .

وحتى لا تظهر الولايات المتحدة في صورة الراض المستمر مع العجز عن تقديم بديل مناسب وواقعي للمقترحات السابقة، فقد تقدمت من خلال مندوبيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة كابوت لودج بإقتراح يدعو إلى دعم استقرار توازن الرعب النووي بين الكتلتين ، مع العمل في نفس الوقت ، من خلال ضمانات معينة ، على تقليل احتمالات استخدام الأسلحة النووية إلى أدنى درجة ممكنة ، واعتبرت ذلك بمثابة منطلق واقعي لبدء حوار مع الكتلة السوفيتية حول سبل خفض حدة التوتر في أوروبا .

غير أن هذا الاقتراح لم يلقى تجاوباً من الاتحاد السوفيتي الذي ظل يتقدم بالعديد من مقترحات فك الاشتباك الأخرى دون جدوى .

كذلك نجد أنه في عام ١٩٥٧ بدأت اللجنة الحماسية المنبثقة عن لجنة نزع السلاح تنشط في البحث عن حل للمشكلة . وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض حوالي سبعين جلسة في لندن ، وفيها حاول كل من الطرفين الغربي والسوفيتي إعادة صياغة مقترحاتهما وتحديد مواقفهما من المشكلة بأسرها وذلك على أمل أن يؤدي ذلك بهما إلى عقد إتفاق دولي شامل في هذا الخصوص .

وقد تركزت مفاوضات نزع السلاح في هذه اللجنة حول خمسة أمور أساسية هي : -

- ١ - مستويات التسلح التقليدي .
- ٢ - التفيتش لمنع الهجوم المفاجيء .
- ٣ - الرقابة على إستخدامات الفضاء الخارجي .
- ٤ - منع الأسلحة النووية .
- ٥ - وقف التجارب النووية .

وعلى الرغم من أنه كانت توجد بعض مظاهر الاتفاق العام بين الطرفين حول عدد من هذه الموضوعات ، إلا أن إنتقال المفاوضات إلى بحث الجوانب الفنية المتخصصة لهذه المشكلات أظهر مجالاً واسعاً للاختلاف في الآراء وأدى في النهاية إلى تجميدها وفقدان الأمل في الوصول إلى أي إتفاق بشأنها .

ومن أمثلة ما أظهرته المفاوضات من اتجاهات أنه كان هناك إتفاق حول إقتراح إجراء تخفيض في حجم القوات المسلحة لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى مليونين ونصف ، وإلى ثلاثة أرباع المليون لكل من فرنسا وبريطانيا . غير أن الولايات المتحدة عارضت في إجراء تخفيضات جديدة في حجم هذه القوات إلا بعد تهيئة أساس يمكن التقدم منه لحل المشكلات السياسية المتعلقة بين أطراف اتفاقات نزع السلاح .

وفي الجانب المتعلق بالفتيش الجوي لمنع حدوث هجوم نووي تعقدت مواقف الأطراف بسبب رفضهم السماح بإجراء هذا التفتيش فوق منشآتهم العسكرية الاستراتيجية . وبمخصوص حظر إجراء التجارب النووية اختلفت أيضاً إتجاهات الطرفين ، فبينما طالب الاتحاد السوفيتي بمنع كل التجارب النووية كإجراء أولى ، رفضت الولايات المتحدة فرض حظر على هذه التجارب ما لم يسبق ذلك إيجاد نظام فعال للرقابة والتفتيش .

كذلك نلاحظ أنه في هذه الفترة تركزت المناقشات حول كيفية إعادة تشكيل اللجنة العامة لنزع السلاح وبالشكل الذي يمكنها من استئنافها لمسئولياتها بدرجة أكبر من الفعالية . وقد إرتبط ذلك بنجاح السوفيت في إطلاق أول صواريخهم العابرة للقارات (سبوتنيك) في أكتوبر ١٩٥٧ ، وهو الحدث الذي أدى إلى تشدهم وجعلهم يصرون على ضرورة توسيع نطاق عضوية هذه اللجنة . وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة استجابت لهذا المطلب السوفيتي وزادت عضوية اللجنة من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يعجبه التشكيل الجديد لهذه اللجنة ورفض أن يشارك في أعمالها .

وفي عام ١٩٥٨ ظهر تطوران جديداً رفعا من احتمال الوصول إلى نتيجة ما في مشكلة نزع السلاح ، وكان التطور الأول خاصاً بإعلان السوفيت عن

ليقافهم لتجاربهم النووية وان كانوا قد احتفظوا لأنفسهم بحق استثنائها فيما إذا جددت ظروف تحتم عليهم ذلك . وقد أدى الضغط العالمي على الولايات المتحدة إلى أن تعلن هي الأخرى عن وقف تجاربها النووية . أما التطور الثاني فكان يتعلق بإنعقاد مؤتمر من العلماء والخبراء الذين ينتمون إلى عدد من الدول الغربية الكبرى في جنيف في صيف عام ١٩٥٨ للبحث في المشكلات الفنية التي تحيط بمحظر إجراء التجارب النووية في جميع صورها .

٤ - المرحلة الرابعة (١٩٥٨ - ١٩٦١) :

ونتيجة المرحلة الرابعة من مراحل تطور مشكلة نزع السلاح مع إعلان الاتحاد السوفيتي لإنهاء مقاطعته لأعمال لجنة نزع السلاح في أواخر عام ١٩٥٨ وذلك في أثر تشكيل لجتين جديدتين لتزع السلاح .

وكانت اللجنة الأولى تتكون من اثنتين وثمانين دولة هي مجموع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية وقد أطلق عليها لجنة الأمم المتحدة لتزع السلاح . وكان هذا التشكيل متفقاً مع إتجاه الاتحاد السوفيتي الذي إنبنى على المطالبة المستمرة بتوسيع إطار عضوية لجان نزع السلاح بدلاً من تركيزها في عدد محدود من الدول . وقد وجد هذا الاجراء تشجيعاً من دول كثيرة رأيت في إشراك كل أعضاء الأمم المتحدة في عضوية لجنة نزع السلاح ، فرصة لتكثيل الضغوط الدولية على الدول الكبرى وجعلها تصل إلى إتفاق حول هذه المشكلة الخطيرة . على أن أسلوب هذه اللجنة كشف عن عجزها في الوصول إلى أية نتائج إيجابية (٢٢)

أما الجهد الآخر الذي إنبتق إلى الواقع في ذلك الوقت فهو المؤتمر الثلاثي (The Three Power Conference) الذي تكون من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والذي إنعقد في أكتوبر ١٩٥٨ للبحث في مشكلة وقف إجراء التجارب النووية والإعداد لمشروع معاهدة لهذا الغرض . وجاء إنعقاد هذا المؤتمر في أعقاب المؤتمر الآخر الذي كان قد شارك فيه بعض العلماء والخبراء الفنيين في جنيف (والذي أشرنا إليه) والذي أعلنوا فيه عن إمكان التوصل إلى نظام فعال للتفتيش والرقابة في مقدوره رصد أية

إنتهاكات لاتفاقات الحظر على إجراء التجارب النووية والكشف عنها — من الناحية الفنية .

والحقيقة أن الاهتمام بحظر إجراء التجارب النووية جاء كرد فعل لتزايد قلق الرأى العام العالمي حول الأضرار التى تؤدى إليها التفجيرات النووية وبخاصة في ميدان التلوث بالإشعاع والغبار الذري . كما وأنه في ذلك الوقت بدأت الدول اللرية تشعر بضرورة الإبقاء على إحتكارها لهذه الأسلحة ، والحد من إنتشارها إلى الدول الأخرى ، وكان فرض حظر على إجراء التجارب النووية هو الاجراء العملى الذى يضمن منع هذا الإنتشار .

ويمكن القول بأن هذا الاهتمام بحظر إجراء التجارب النووية أخذ بنحوه بالمشكلة من الهدف الأسمى وهو نزع السلاح النووى والتقليدي ، إلى محاولة منع إنتشار الأسلحة النووية ، أى تجميد الوضع كله في الاطار القائم واعتبار ذلك أفضل ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف .

وبشكل عام ، فإن المشكلات التى كانت تقف دائماً حجرة عثرة في طريق الاتفاق بين الدول النووية حول حظر إجراء تجاربها النووية كانت تتلخص في الآتي : —

١ - إصرار بريطانيا والولايات المتحدة على عدم البدء بتجريم إجراء هذه التجارب ما لم يكن قد تم التوصل إلى إقامة نظام فعال للتفتيش والرقابة .

٢ - عدم الإتفاق على عدد مراكز المراقبة التى كان سيعهد إليها بالإشراف على تنفيذ اتفاقات الحظر ، فبينما رأت بريطانيا والولايات المتحدة أن الحد الأدنى للمراكز التى ستقام في الأراضي السوفيتية يجب ألا يقل عن خمسة وعشرين مركزاً ، عارض الاتحاد السوفيتى وطالب ألا يزيد اخذ الأقصى عن خمسة عشر .

٣ - عدم الاتفاق حول عدد مرات التفتيش ، فبينما رأى الاتحاد السوفيتى قصرها على ثلاث مرات فقط سنوياً ، طالبت بريطانيا والولايات المتحدة ألا يقل العدد عن إثنتى عشر مرة .

٤ - عدم الاتفاق حول الكيفية التي يجب أن تشكل بها لجنة الرقابة على اتفاقات الحظر ، وهل يكون التشكيل قائماً على أساس التمثيل المتكافئ للطرفين الغربي والسوفيتي ، أم أن التشكيل يجب أن يقوم على التمثيل المتساوي لكل الدول النووية بعض النظر عن اتجاهاتها السياسية أو المذهبية .

٥ - عدم الاتفاق حول إختيار الرئيس التنفيذي للجنة الرقابة المقترحة ، فينما طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون رئاسة اللجنة ممثلة في مجلس ثلاثي (Tripartite Council) ويكون لكل عضو فيه حق الاعتراض « الفيتو » ، عارضت الدول الغربية ورأت أن رئاسة اللجنة يجب أن تكون مركزة فسي شخص واحد (٢٣) .

على أن هذه الخلافات لم تمنع الاتحاد السوفيتي والدول الغربية من الوصول إلى إتفاق في عام ١٩٥٩ بشأن إنشاء لجنة جديدة لترع السلاح تتكون من عشرة أعضاء وتنحصر مسئوليتها في البحث عن أسس عامة للإتفاق حول الترع العام والشامل للأسلحة ، وكان معنى إنشاء هذه اللجنة الاعتراف من جانب الدول الكبرى بثلاث لجنة الاثني وثمانين لترع السلاح كانت غير فعالة بحكم تكوينها الواسع في مواجهة مشكلة حادة وحساسة كمشكلة نزع السلاح ، كما كان إنشاء اللجنة الجديدة ، دليلاً على أن اللجنة الأولى لم تحقق المزايا الدعائية التي توقعتها الدول الكبرى من ورائها .

وقد أتبع في تشكيل لجنة نزع السلاح الجديدة والمكونة من عشرة أعضاء مبدأ التمثيل المتكافئ للطرفين الغربي والسوفيتي (مما كان يعني إنتصاراً لوجهة النظر السوفيتية) ، وترتب على ذلك أن مثلت الكتلة السوفيتية بخمس دول هي الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا على حين مثلت الكتلة الغربية بكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا . وقد إتفق على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها في المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف . وكانت نقطة البدء في أعمال اللجنة المقترحات التي سبق أن تقدم بها نيكيتا خروشوف رئيس الوزراء السوفيتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بالترع العام والشامل للأسلحة .

وإشتملت المقترحات الغربية التي قدمت إلى اللجنة منذ بدأت مداولاتها في مارس ١٩٦٠ على عدد من النقاط الأساسية منها : - الدعوة إلى فرض رقابة على إنتاج الأسلحة النووية ، وحظر إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في إنتاج هذه الأسلحة ، وحظر إجراء التجارب النووية ، وحظر نقل الأسلحة النووية من الدول النووية إلى الدول غير النووية ، والرقابة على إستخدامات الفضاء الخارجي ، وكذلك الدعوة إلى التدمير الكامل والنهائي للصواريخ العابرة للقارات ، على أن يعقب ذلك كله التخلص النهائي من الأسلحة النووية فيما إذا أمكن إيجاد نظام دولي فعال للرقابة والتفتيش .

أما المقترحات السوفيتية فقد تضمنت هي الأخرى عدداً من الآراء والأفكار مثل : الدعوة إلى عقد ميثاق عدم إعتداء بين حلفي الأطلنطي ووارسو ، والتخلي العالمي الشامل عن إنتاج وتملك الأسلحة النووية وتجميد ميزانيات التسليح ، وإنسحاب القوات العسكرية من جميع القواعد الأجنبية ، وإيقاف الحروب الدعائية المتبادلة بين الكتلتين ، وإنشاء مناطق متروعة السلاح النووي في وسط أوروبا ، وأفريقيا ، والشرق الأقصى ، وفي منطقة الباسفيكي ، وإقامة مراكز للمراقبة الأرضية للتبليغ عن التحركات العسكرية وذلك كضمان لمنع حدوث هجوم مفاجيء من قبل أحد الأطراف الداخلة في هذه التعهدات الدولية .

وقد علق الطرفان الغربي والسوفيتي أهمية خاصة على الدور الذي يمكن أن تؤديه قوة بوليسية دولية تابعة لمجلس الأمن في حماية السلم والأمن في عالم متروع السلاح أو بالأحرى في عالم يتجه نحو نزع سلاحه .

ولكن ثمة أحداث على جانب كبير من الخطورة ظهرت في ذلك الوقت وأدت إلى تعقيد مباحثات نزع السلاح منها : إسقاط طائرات التجسس الأمريكية من طراز يو-٢ فوق الأراضي السوفيتية مما ترتب عليه نصف مؤتمر الأقطاب الذي عقد في باريس في مايو ١٩٦٠ ، وفتح مجال جديد لحملات الهجوم الدعائي المتبادل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، كما أن هذه الحادثة بالذات خلقت جواً من التوتر وعدم الثقة في النوايا الأمريكية .

فإذا أضفنا إلى ذلك تأزم العلاقات الغربية السوفييتية حول عدد من المشكلات الدولية مثل كوبا وبرلين وغيرهما ، لا تضح عمق الفجوة التي كانت تفصل بين مواقف الطرفين والتي جعلت من التوصل إلى إتفاق دولي حول نزع السلاح أمراً بعيد الاحتمال . وكان من دلائل ذلك أن أقدم الاتحاد السوفييتي على إجراء بعض التفجيرات النووية في أكتوبر ١٩٦١ وذلك منذ أن كان قد أعلن عن وقفها في عام ١٩٥٨ . وكان التفجير الحديد (قوة ٥٠ ميجاتون) هو أقوى تفجير نووي سوفييتي حتى ذلك الوقت ، وتبع ذلك إعلان الولايات المتحدة عن إستئناف تجاربها النووية هي الأخرى (٢٤) .

٥ - المرحلة الخامسة (١٩٦١ - ١٩٦٨) :-

وتبدأ هذه المرحلة منذ أواخر ١٩٦١ تقريباً وبالتحديد في أعقاب التوترات الخطيرة التي خلقتها أزمة برلين والتي شكلت تهديداً كبيراً للسلم الدولي .

ففي ذلك الوقت بدأت دول كثيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لكي يستأنفا مباحثاتهما الخاصة بترع السلاح . وقد استجابت الدولتان لهذا الضغط وبدأتا سلسلة من المباحثات الثنائية التي إنتهت بالوصول إلى ما أسمى « بالتصريح المشترك حول المبادئ العامة لمفاوضات نزع السلاح » أو ما أصبح يعرف بإتفاق ماكلوي - زورين McCloy - Zorin Agreement نسبة إلى رئيسي الوفديسن الأمريكي والسوفييتي في تلك المباحثات .

وكانت المبادئ العامة التي تضمنها هذا التصريح المشترك تركيزاً للمجالات التي أمكن التوصل فيها إلى إتفاق جوهرى بين الطرفين في مشكلة نزع السلاح ، ومن هذه المجالات :-

(أ) الإتفاق حول الترع المتوازن والتدرجى للسلاح .

(ب) الإتفاق حول إقامة نظم وترتيبات للتسوية السلمية .

(ج) الاتفاق حول ضرورة المحافظة على السلم الدولي من خلال قوة بوليسية تابعة للأمم المتحدة .

(د) الاتفاق حول ممارسة سلطة الرقابة والتفتيش بواسطة الأجهزة الفنية المختصة بعيداً عن استخدام القيتو .

(هـ) الاتفاق حول إقامة منظمة دولية للرقابة على نزع السلاح .

وأعقب إصدار هذا التصريح الأمريكي السوفيتي أن أقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشرة في أواخر عام ١٩٦١ على إنشاء لجنة جديدة موسعة لترع السلاح ضمت إلى عضويتها بعض الدول من مجموعة عدم الانحياز وذلك بسبب ما أظهرته هذه الدول من إهتمام متزايد بمشكلات نزع السلاح وأيضاً بسبب تضخم وزنهـا الأديبي وإزدياد تأثيرها في عملية التصويت داخل المنظمة العالمية . وعلى ذلك أصبحت اللجنة تضم ثمان عشرة دولة وأطلق عليها لجنة الثمانية عشر لترع السلاح (ENDC) ، وكانت الدول الجديدة التي ضمت إلى عضوية اللجنة هي : البرازيل وبورما والجمهورية العربية المتحدة وأثيوبيا والمهند والمكسيك ونيجيريا والسويد ، وكان إتفاق ماكلوي زورين بمثابة نقطة البداية في بحث اللجنة عن حل عام لمشكلة نزع السلاح .

ومما يجدر ذكره أن فرنسا رفضت المشاركة في أعمال لجنة الثمانية عشر لترع السلاح بدعوى أن أي مفاوضات جدية ومثولة لحل المشكلة كان يجب أن تتركز في إطار الدول النووية الأربع في هذا الوقت وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانياـ وفرنسا ، وهذه المقاطعة الفرنسية أضعفت إلى حد ما من فاعلية اللجنة .

ومع بداية عام ١٩٦٢ جرت مباحثات ثلاثية بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانياـ لإستطلاع إمكانية التوصل إلى إتفاق يحظر إجراء التجارب النووية ، وكانت هذه المباحثات تجري جنباً إلى جنب مع مباحثات لجنة الثمانية عشر في جنيف .

وفي نفس الوقت تقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمشروعى إتفاقيين منفصلين إلى لجنة نزع السلاح يحنف ويتعلقان بالترع العام والشامل للأسلحة . وكان هناك إتفاق ملحوظ في كثير من النقاط بين الجانبين ، ومن ضمن نقاط الإتفاق بينهما : - (أ) الدعوة إلى نزع الأسلحة النووية والتقليدية نزعاً كاملاً على ثلاثة مراحل زمنية متتابعة ، (ب) الدعوة إلى إنشاء جهاز دولى للرقابة لوضع إتفاقات نزع السلاح موضع التنفيذ ، (ج) الدعوة إلى إنشاء قوة دولية فعالة لحفظ السلم والأمن الدوليين (٢٥) .

وقد اختلف الجانبان حول بعض النقاط الأخرى المتعلقة بعنصر التوقيت أو المدى الزمنى الذى يجب أن يستغرقه التنفيذ في كل مرحلة من مراحل نزع السلاح وكذلك فيما يتعلق بطبيعة إجراءات الرقابة والتفتيش وأسلوب إقامة القوة الدولية المقترحة .

وربما كان الحديد في المشروعين الأمريكى والسوفيتي هو تبنيهما فكرة إيجاد جهاز دولى للرقابة يدخل في سلطته حق الوصول - بلا أية قيود وبلا استعمال لحق الفيتو - إلى أية منطقة ذات أهمية لأغراض التحقق والرقابة .

كان هذا عن المباحثات التى جرت حول مشكلة نزع السلاح بشكلها العام أما المباحثات الثلاثية التى أشرنا إليها والخاصة بمحظر لإجراء التجارب النووية ، فقد استطاعت أن تحرز تقدماً كبيراً في منتصف عام ١٩٦٣ وأدت في النهاية إلى التوقيع على معاهدة المحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية في أغسطس ١٩٦٣ .

معاهدة المحظر الجزئى :

جاء في ديباجة هذه المعاهدة أن حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ، وهى الأطراف المتعاقدة ، تعلن أن هدفها الرئيسى هو الإتفاق على نزع السلاح نزعاً عاماً وشاملاً بأسرع ما يمكن وتحت رقابة دولية دقيقة تطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، إتفاقاً يضع حداً لسباق التسلح ويقضى

على العوامل الدافعة إلى إنتاج وتجريب جميع أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية ، والمضي من ذلك قدماً نحو وقف تجارب الأسلحة النووية بصفة دائمة . وهي إذ تعبر عن تصميمها على الاستمرار في المفاوضات لبلوغ هذا الهدف المنشود ، لتعلن أنها اتفقت على الآتي : -

١ - المادة الأولى : يتعهد كل طرف من أطراف هذه المعاهدة بأن يمتنع عن القيام بأية تجارب لتفجير الأسلحة النووية في الجو ، وفيما وراء حدود الجو ، بما في ذلك الفضاء الخارجي ، أو تحت الماء ، بما في ذلك المياه الإقليمية أو أعلى البحار ، أو في أي مكان آخر تحت سيادته أو تحت إشرافه إذا أدى مثل هذا التفجير إلى تسرب إشعاعات خارج الحدود الإقليمية للدول التي تخضع لسلطانها أو لرقابتها عند إجراء التفجير .

وتمضي هذه المادة إلى القول بأن هذا التعهد لا يمس الرغبة في الاتفاق على معاهدة تحظر جميع أنواع التجارب النووية بصفة دائمة طبقاً لما عبرت عنه الدول المتعاقدة في ديباجة هذه المعاهدة .

٢ - المادة الثانية ، ونصت على أنه يحق لأي طرف من أطراف هذه المعاهدة أن يقترح إدخال تعديلات عليها ، ويقدم التعديل المقترح إلى الحكومات المودع لديها ، وهذه تتولى إبلاغه إلى جميع أطراف المعاهدة ، وتقوم الحكومات المودع لديها بدعوة جميع أطراف المعاهدة إلى عقد مؤتمر للنظر في التعديل المقترح إذا طلب ذلك ثلث عدد الأطراف الموقعة على المعاهدة أو أكثر . وللموافقة على إدخال أي تعديل ، يتعين الحصول على موافقة غالبية أطراف المعاهدة بما في ذلك جميع الأطراف الأصلية . وقد حددت المادة الثالثة للدول المودع لديها بأنها الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي .

٣ - المادة الرابعة وقد نصت على أن ليس لهذه المعاهدة أجل محدد ، كما ذكرت أنه يحق لأي طرف من أطرافها الإنسحاب منها إذا ما تبين له أن أحداثاً غير عادية تتعلق بموضوع المعاهدة جرت وأصبحت تعرض مصالحه العليا للخطر . وفي هذه الحالة يتعين عليه أن يخطر الأطراف الأخرى بقراره قبل إنسحابه بثلاثة شهور على الأقل .

ومما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا والصين الشيوعية إمتنعتا عن التوقيع على معاهدة موسكو للحظر الجزئي وعارضتا في مبدأ الإنضمام إليها .

فبالنسبة لفرنسا ، فإن السبب المباشر وراء إمتناعها كان يرجع إلى إنشغالها في ذلك الوقت ببناء قوتها النووية المستقلة ، وهو ما كان يتطلب بطبيعة الحال إجراء المزيد من التجارب النووية . وقد شكك ديجول في قيمة المعاهدة عندما وصفها بأنها كانت محدودة الأهمية من الناحية العملية .

أما الصين الشيوعية التي كانت بصدد إجراء أول تفجيراتها النووية عندما وقعت هذه المعاهدة ، فإنها هاجمتها بعنف ووصفتها بأنها كانت خديعة كبرى لشعوب العالم ، وأنه لم يكن لها من هدف سوى الإبقاء على الاحتكار النووي للدول الكبرى الثلاث الداعية إليها .

وإلى جانب معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية ، فقد شهدت هذه المرحلة التوقيع على عدة معاهدات هامة من أبرزها معاهدة الفضاء الخارجي ، ومعاهدة مكسيكو لتحريم التجارب النووية ، ومعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية .

أولاً - معاهدة الفضاء الخارجي :

في عام ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة الفضاء الخارجي التي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي اعتباراً من يناير عام ١٩٦٧ ، ومن أهم الأحكام التي إشتملت عليها المعاهدة : -

١ - لا يخضع الفضاء الخارجي للملك القومي بإدعاء السيادة عن طريق الانتزاع أو الاستيلاء أو بأية وسائل أخرى . وتكون ممارسة الدول الأطراف في المعاهدة لنشاطها في إكتشاف وإستخدام الفضاء الخارجي ، وفق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبما يعمل على صيانة السلم الدولي وتعزيز أواصر التعاون والتفاهم بين مختلف الدول .

٢ - تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة ألا توضع في مدار حول الأرض أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل ، أو توضع مثل هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأية صورة . كما تحظر المعاهدة على هذه الدول إقامة قواعد عسكرية أو منشآت أو استحكامات أو تجربة أي نوع من الأسلحة أو إجراء مناورات عسكرية فوق الأجرام السماوية . وعلى الجانب الآخر ، فإن المعاهدة لم تحرم إستعمال الأجهزة أو المعدات اللازمة للاكتشاف السلمى للقمر .

٣ - تتحمل الدول الأطراف في المعاهدة المسؤولية الدولية عن نشاطها القومي في الفضاء الخارجي ، سواء تم هذا النشاط عن طريق هيئات حكومية أو غير حكومية . على أن نشاط الهيئات غير الحكومية في الفضاء الخارجي ، يقتضى الترخيص به والإشراف المتواصل عليه من قبل الدولة المعنية والتي تكون طرفاً في المعاهدة . وعندما يجرى النشاط في الفضاء الخارجي عن طريق منظمة دولية ، فإن المسؤولية عن هذا النشاط تتحملها كل من المنظمة الدولية والدول الأطراف في المعاهدة والمشاركة في المنظمة .

٤ - تسيّر الدول الأطراف في المعاهدة ، عند إكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، على هدى مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة ، ومع الرعاية الواجبة لما لهذه الدول جميعها من مصالح متماثلة . وإذا كان هناك ما يدعو لإحدى الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإعتقاد بأن نشاطاً أو تجربة من تخطيطها أو ممن تخطط مواطنيها تجربتها في الفضاء الخارجي ، سوف يترتب عليها تعارض يضر ضرراً بالغاً بنشاط دولة أخرى طرف في المعاهدة تمارسه في سبيل الاكتشاف أو الاستخدام السلمى للفضاء الخارجي ، فإنها تقوم قبل المضي في أي نشاط أو تجربة من هذا القبيل بإجراء المشاورات الدولية المناسبة في هذا الصدد .

٥ - توافق الدول الأطراف في المعاهدة والتي تمارس نشاطاً في الفضاء الخارجي على إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة وكذلك الهيئات العملية الدولية بطبيعة هذا النشاط وإجراءاته ومواقفه ونتائجه ، وعلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقوم بإذاعة تلك البيانات على أوسع نطاق وبصورة فعالة ، بإعتبار

أن ذلك يشكل إجراءً ضرورياً نحو دعم أواصر التعاون الدولي في موضوع استخدامات الفضاء الخارجي .

٦ - تكون جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية الموجودة على القمر والأجرام السماوية الأخرى ، مباحة لمثل الدول الأطراف في المعاهدة على أساس المعاملة بالمثل ، على أن تتخذ أبعد حدود الاحتياطات ضماناً للسلامة واجتناباً لحدوث تعارض مع العمليات العادية الجارية في مكان الاستعدادات المنوي زيارته .

ثانياً - معاهدة مكسيكو لتحريم التجارب النووية : -

في ١٤ فبراير ١٩٦٧ تم التوقيع في مدينة مكسيكو على المعاهدة الخاصة بتحريم إنتاج وتخزين الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والتي بموجبها أصبحت هذه المنطقة محيدة نووياً .

وقد استغرقت جهود أمريكا اللاتينية في سبيل إعداد هذه المعاهدة حوالي أربعة أعوام وكانت نقطة البداية تتمثل في التصريح المشترك الذي أصدرته خمس من دول أمريكا اللاتينية وعبرت فيه عن رغبتها في تجريد هذه المنطقة من الأسلحة النووية كإسهام من جانب المنطقة في مكافحة أخطار الانتشار النووي وعلى إعتبار أن هذا الإجراء يمكن أن يكون المقدمة نحو تنفيذ تدابير مماثلة في مناطق أخرى من العالم . وقد أعلنت الدول الخمس المذكورة وهي المكسيك وبوليفيا والبرازيل وشيلي واكوادور عن استعداد حكوماتها للتوقيع على معاهدة متعددة الأطراف يتعهدون بمقتضاها بالامتناع عن صنع أو تخزين الأسلحة النووية أو أجهزة إطلاقها أو القيام بأي تجارب عليها .

وفي عام ١٩٦٣ أدرج موضوع تحييد أمريكا اللاتينية نووياً في جدول الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد أن بحثته الجمعية العامة من خلال بلجتها الأولى أصدرت قرارها الذي لم تكفى فيه بضرورة تجنيب دول أمريكا اللاتينية التهديدات الناتجة عن إمتداد خطر الانتشار النووي

إليها ، بل رسمت الاتجاه العام الذي يمكن إنتهاجه للانتقال بالفكرة إلى مرحلة التطبيق العملي الفعال . وقد أعربت الجمعية العامة عن أملها في أن تقوم دول أمريكا اللاتينية نفسها بالمبادأة في إجراء الدراسات المناسبة في هذا الشأن وذلك في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالوسائل التي تراها مناسبة .

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول وبصفة خاصة الدول النووية . لتقديم تعاونها الكامل لتحقيق الأهداف السلمية التي يتوخاها القرار الخاص بإعلان أمريكا اللاتينية مطقة خالية من الأسلحة النووية . أما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة من الناحية العملية ، فقد حصره قرار الجمعية العامة في مطالبة السكرتير العام للمنظمة العالمية بأن يقدم لدول أمريكا اللاتينية ، بناء على طلبها ، التسهيلات الفنية التي يقتضيها تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القرار .

وبعد مشاورات مكثفة شملت كل دول أمريكا اللاتينية أمكن التوصل في نهاية الأمر إلى مشروع المعاهدة التي ووفق عليها بالإجماع .

وتتكون المعاهدة من دياجة واحد وثلاثين مادة ، ومادة إنتقالية ، وبروتوكولين إضافيين ، وتتضمن المعاهدة الكثير من المبادئ والقواعد والاجراءات التي تشكل نظام تحييد أمريكا اللاتينية نووياً وكيفية وضعه موضع التنفيذ .

ومن أهم الأمور التي تناولتها المعاهدة ، وضع حد فاصل بين دائرة النشاط النووي الواجب تحريمه وبين الذي يبقى مسموحاً به ، وقد نظمت المعاهدة هذا الموضوع على النحو التالي : -

(أ) أكدت المعاهدة في المادة السابعة عشرة ، الحرية المعترف بها للدول في إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبوجه خاص في الأغراض المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

(ب) تحرم المعاهدة على الأطراف المتعاقدة إجراء تجارب أو استخدام أو وضع أو إنتاج أو التملك بأي وسيلة كانت ، أي سلاح نووي سواء كان

ذلك لحسابهم الخاص ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أو لحساب آخرين أو بأي شكل آخر . كما حظر على هذه الأطراف تلقي أو تخزين أو صنع أو حيازة السلاح النووي بأي شكل من الأشكال ، أما بطريقة مباشرة أو بواسطة الغير بالنيابة عنها .

ولم تكفي المعاهدة بتقرير مبادئ ووضع قواعد تحكم سلوك الدول الأطراف في المعاهدة بل عنت بإنشاء جهاز خاص لضمان إحترام الإلتزامات المرتبطة بالمعاهدة ، وقد أطلق على هذا الجهاز « الوكالة الخاصة بتحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية » ، وتتولى الوكالة أساساً إجراء مشاورات دورية أو إستثنائية بين أعضائها حول الأمور التي تتعلق بأهداف المعاهدة والاجراءات المنصوص عليها كما تتولى الإشراف على تنفيذ الإلتزامات المقررة بمقتضى المعاهدة.

ومن ناحية أخرى فقد وضعت المواد من ١٣ إلى ١٨ الخطوط الأساسية لنظام الرقابة ونظام الضمانات والتفتيش المعمول به والذي تقوم فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام . ويتضمن نظام الرقابة في المعاهدة علاوة على ذلك واجب تقديم تقارير دورية وخاصة ، وجواز إجراء التفتيش في أحوال خاصة ، عن طريق مجلس وكالة المعاهدة وفقاً للإجراءات التي يضعها المؤتمر العام للوكالة أو عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وأخيراً فإن البروتوكول الإضافي الثاني قد حمل الدول النووية التي توقع وتصدق عليه ثلاثة إلتزامات رئيسية هي :

١ - وجوب إحترام التحييد النووي لأمريكا اللاتينية إحتراماً كاملاً سواء بالنسبة لأهدافه أو أحكامه الصريحة .

٢ - تتعهد الدول النووية بعدم القيام بأي شكل كان ، بأعمال في الأقاليم الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للمعاهدة ، وتكون مخالفة للإلتزامات المنصوص عليها في المادة الأولى من المعاهدة .

٣ - تتعهد الدول التي تقبل البروتوكول علاوة على ذلك ، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ضد الأطراف المتعاقدة في هذه المعاهدة .

ثالثاً - معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية : -

كانت المشكلة الملحة التي واجهها المجتمع الدولي منذ أواخر الخمسينات ، هي كيفية التصدي لأخطار الإنتشار النووي من خلال تدابير دولية فعالة ما دام أن الترع الكامل للأسلحة النووية لم يكن ممكناً كما برهنت على ذلك تجربة مباحثات نزع السلاح المضنية بين الطرفين السوفيتي والأمريكي . فمثل هذا الحظر أو التقييد كان يساعد كما قيل ، على تضييق لإحتمالات وقوع الحرب النووية كما كان يضاعف من الأمل في إمكانية حل مشكلة التسلح النووي حلاً جلياً فيما بعد .

وقد استغرقت مباحثات حظر إنتشار الأسلحة النووية في نطاق الأمم المتحدة حوالي عشر سنوات حتى أمكن في النهاية التوقيع على المعاهدة التي تحظر هذا الإنتشار في يونيو ١٩٦٨ والتي بدأ مفعولها في السريان منذ مارس ١٩٧٠ . وقد أعتبر التوقيع على هذه المعاهدة من أبرز الانجازات التي استطاعت الدول أن تحققها في ميدان الرقابة على التسلح خلال العصر النووي كله .

وقد إشمئت معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية على عدد من التعهدات الرئيسية ومنها : -

(أ) تعهد الدول النووية الأطراف في المعاهدة بالإمتناع عن نقل الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية إلى طرف آخر أو تمكينه من السيطرة عليها أو التحكم فيها بطريق مباشر أو غير مباشر . كما تتعهد هذه الدول بالأ تساعد أو تشجع أو تخرض الدول غير النووية على إنتاج هذه الأسلحة أو الحصول عليها بأي شكل من الأشكال .

(ب) تعهد الدول غير النووية بالإمتناع عن الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة من الدول النووية ، وكذلك تعهدا بالإمتناع عن تصنيع هذه الأسلحة والمتفجرات النووية أو الحصول على مساعدات من الدول النووية تمكئها من هذا الهدف .

(ج) تعهد الدول الأطراف في المعاهدة بالعمل على الدخول في مفاوضات بقصد التوصل إلى ترتيبات فعالة تساعد على إيقاف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ، وصولاً في النهاية إلى معاهدة يمكن بموجبها تحقيق الترع الكامل للأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة .

وبالإضافة فقد نصت المعاهدة على أنه لا يوجد ما يمنع أى طرف فيها من حقه في تطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وجاءت المادة الخامسة لتعلن عن تعهد كل طرف في المعاهدة بالعمل على نقل مزايا التطبيق السلمى للطاقة النووية إلى غيره من الدول ، ولا سيما الدول غير النووية ، وذلك في ظل رقابة دولية مناسبة وبأقل تكلفة مادية ممكنة على أن يستبعد من حساب هذه التكلفة ما يكون متعلقاً منها بالإتفاق على إجراء الأبحاث وتنميتها . كذلك فقد نصت هذه المادة على أنه من الممكن للدول غير النووية أن تستفيد من هذه المزايا من خلال إقامة جهاز دولى تمثل فيه الدول غير النووية تمثيلاً عادلاً ، كما أعلنت أنه ليس في المعاهدة ما يمنع الدول غير النووية من الاستفادة من المزايا السلمية للطاقة النووية بموجب ترتيبات ثنائية تعقد خصيصاً لهذا الغرض .

وقد اعترفت المعاهدة لكل دولة بحق الإنسحاب منها إذا تبين لها أن تطورات غير عادية تتعلق بمضمون تعهداتها في هذه المعاهدة قد طرأت واصبحت تهدد مصالحها القومية العليا . وفي هذه الحالة تقوم بإخطار الدول الأخرى الأعضاء في المعاهدة وكذلك مجلس الأمن برغبتها في الإنسحاب ويكون ذلك في غضون ثلاثة شهور سابقة على إجراء الإنسحاب على أن إخطار الإنسحاب يجب أن يتضمن ذكر هذه التطورات غير العادية التي تهدد المصالح العليا للدولة المنسحبة .

أما المادة العاشرة فقد حددت مدة سريان المعاهدة بخمسة وعشرين عاماً وبعدها يعقد مؤتمر دولى يتقرر فيه ما إذا كان من المستحسن تجديد المعاهدة إلى مدى غير محدود أم أن التجديد يجب أن يكون موقوتاً بقيد زمني محدد ، ومثل هذا القرار من المفروض أن يصدر وقتها بأغلبية أصوات الدول الأعضاء .

ومما يجب التنويه به أنه عند إقترح معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية أثيرت المشكلة الخاصة بنوع الضمانات التي كان من المتعين على الدول النووية، أن تقدمها إلى الدول غير النووية طالما أن الأخيرة قد تنازلت عن حقها في إنتاج وإمتلاك أسلحة نووية . وقد تعقدت المشكلة أكثر مع إختلاف الاتجاهات السياسية للدول غير النووية ، وبسبب تفاوت الشعور بالتهديد للأمن القومي . فالدول غير النووية الأعضاء في بعض المحالفات العسكرية مثل حلف الاطلنطي وحلف وارسو كانت تحس بدرجة أكبر من الشعور بالأمن نظراً لاعتمادها على الحماية النووية التي تقدمها لها الدول النووية الأعضاء في هذه الأحلاف والتكتلات .

غير أن الأمر كان يختلف بالنسبة للدول غير المنحازة التي إفتقرت إلى مثل هذه الحماية النووية . وقد تركزت المجادلات التي دارت حول مشكلة الضمانات هذه حول ما يجب أن يكون عليه الشكل المناسب لها . وبصورة عامة فإن المشاريع التي قدمت في هذا الخصوص لم تخرج عن واحد من أمرين : إما دعوة الدول النووية إلى التعهد بعدم إستخدام أسلحتها النووية ضد الدول غير النووية أو أن تشترك الدول النووية في التوقيع على ضمانات أمن للدول غير النووية .

وبعد جدل كثير أمكن التوصل إلى حل وسط على شكل توصية صادرة عن مجلس الأمن ، وقد تدعمت هذه التوصية بإعلان ثلاثي صادر عن كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا ، وقد نصت هذه التوصية التي صدرت في ١٩ يونيو ١٩٦٨ على الآتي : -

١ - يعترف مجلس الأمن أنه في حالات العدوان التي تستخدم فيها الأسلحة النووية أو يكون هناك تهديد بإستخدامها ضد إحدى الدول غير النووية، فإنه يصبح من مسئولية مجلس الأمن وبالأخص من مسئولية الدول النووية ذات المقاعد الدائمة فيه ، أن تتخذ فوراً التدابير الكفيلة بمواجهة الموقف تمشياً مع إلتزاماتهم طبقاً لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يرحب المجلس بإعلان بعض الدول عن استعدادها لتقديم المساعدة الفورية تمشياً مع الميثاق لأي دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية إذا ما تعرضت لتهديد بالأسلحة النووية .

٣ - يؤكد المجلس على حق كل دولة عضو في الأمم المتحدة في الدفاع الشرعي عن النفس فردياً وجماعياً بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق إلى حين اتخاذ مجلس الأمن التدابير الجماعية الكفيلة بإحباط العدوان .

أما الإعلان الثلاثي السالف الذكر فهو لم يكن سوى إعادة تأكيد من جانب هذه القوى الكبرى حول رغبتها في تنفيذ ما جاء في توصية مجلس الأمن السابقة والتفيد بكل ما جاء فيها .

٦ - المرحلة السادسة (١٩٦٨ -) :

كان التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية حافزاً مشجعاً للأمم المتحدة لأن تواصل جهودها لتحقيق نتائج أكثر شمولاً في مجال تنظيم سباق التسلح ، وساعد على هذا من ناحية أخرى تدعيم علاقات الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، واتفاقهما حول بعض المشاكل الأساسية التي يقود إليها هذا السباق المفتوح ولا سيما في قطاع الأسلحة الاستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومي .

وقد شهدت هذه المرحلة الأخيرة من تطور مشكلة نزع السلاح والرقابة على التسلح في نطاق الأمم المتحدة ، عقد بعض المعاهدات والاتفاقيات الهامة التي من أبرزها : -

١ - معاهدة قاع البحار (Sea - bed Treaty) .

٢ - إتفاقية تحريم إنتاج وتخزين وإستخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية .

٣ - إتفاقية موسكو للحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية .

٤ - الإتفاقيات الأمريكية السوفيتية لمنع الحرب النووية .

٥ - مشروع معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية .

أولاً - معاهدة قاع البحار :

وقعت معاهدة منع تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات في ١١ فبراير ١٩٧١ ودخلت مرحلة التنفيذ الفعلي اعتباراً من ١٨ مايو ١٩٧٢ وبلغ عدد الدول المنضمة إليها حتى مطلع عام ١٩٧٦ ثمان وخمسون دولة .

ولقد كانت هناك بعض أسباب ملحة دعت إلى توقع هذه المعاهدة وأهمها:

١ - أن استغلال قيعان البحار والمحيطات في تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية كان يشكل خطراً جسيماً على مستقبل الإنسانية ، وهذه القيعان وإن كانت ما تزال نظيفة ، إلا أن مشاهدات الواقع كانت كلها تقطع بأن بعض القوى النووية الكبرى كانت متجهة إلى إستغلالها للأغراض العسكرية البحتة . ولما كانت قيعان المحيطات بالذات من العمق بدرجة لا تسمح برصد وإكشاف القواعد التي تخزن فيها وتطلق منها هذه الأنواع المختلفة من أسلحة الدمار الشامل ، فإن مثل تلك الصعوبة كانت تضاعف من الشكوك المتبادلة بين هذه القوى الكبرى وبالتالي تهديد السلم والأمن الدوليين .

٢ - أن التجارب العملية برهنت - كما تردد وقتها - أنه من السهل نسبياً وقف إنتشار سباق التسلح النووي في البيئات الجديدة التي لم يشملها بعد هذا السباق بآثاره التخريبية ، وذلك بخلاف طالحال مع البيئات القديمة التي يدور سباق التسلح النووي بين القوى الكبرى على أشده فيها . وقد كان التوقيع على المعاهدة التي تحظر تخزين الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٧ بادرة مهمة في هذا الاتجاه .

٣ - أن سباق التسلح النووي في قيعان البحار والمحيطات كان لا بد وأن يترتب عليه تعويق الاستغلال السلمي للموارد والثروات الطبيعية الكامنة في تلك القيعان ، وهي ثروات هائلة بالفعل . وبالإضافة ، فقد كان هناك احتمال تلوث

هذه البيئات الطبيعية بالإشعاعات النووية وغيرها من الآثار المتخلفة عن تخزين الأسلحة الكيميائية والبكربولوجية ، وهو ما سيستج عنه بالضرورة تدمير جانب ضخم من هذه الموارد الطبيعية الحيوية التي يحس العالم كله بحاجة الماسة إليها .

وللحقيقة ، فإن المبادرة إلى عقد هذه المعاهدة جاءت من جانب الحكومة السوفيتية التي توجهت في يوليو عام ١٩٦٨ بمذكرة خاصة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت فيها على ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي عام حول بعض التدابير الرقابية الفعالة التي يمكنها أن تضمن التعهد بعدم تسليح قيعان البحار والمحيطات بأى من أسلحة الدمار الشامل من نووية وغير نووية ، وقصر استخدام هذه القيعان على الأغراض السلمية وحدها .

وقد وجدت المبادرة السوفيتية إستجابة مؤيدة لها من دول كثيرة ، وهو الأمر الذي شجع الحكومة السوفيتية على أن تتقدم بمشروع معاهدة إلى لجنة نزع السلاح وكان ذلك في مارس ١٩٦٩ ، وبالفعل فقد ووفق على هذا المشروع السوفيتي كأساس لمناقشات اللجنة حول المشكلة ، ونتيجة للمفاوضات التي دارت في اللجنة أدخل على مشروع المعاهدة السوفيتية المقترحة بعض التعديلات التي توفق بين وجهة النظر السوفيتية ، ووجهة نظر الدول الأعضاء في اللجنة .

على أن لجنة نزع السلاح ووجهت في بحثها لهذا الموضوع بمشكلتين رئيسيتين ، الأولى وتتصل بالمدى الجغرافي الذي يشمل الحظر ، والثانية وتنصرف إلى نوع إجراءات الرقابة الدولية التي يجب الاعتماد عليها لضمان عدم إنتهاك التعهدات التي تنص عليها المعاهدة الجديدة .

فبالنسبة للمشكلة الأولى ، كان الاتجاه العام في اللجنة مجبداً لتوسيع نطاق الحظر بحيث يشمل أكبر مساحة ممكنة من قيعان المحيطات والبحار في العالم ، وبحيث لا يستثنى من ذلك إلا الشريط الساحلي الملاصق لحدود الدولة . وكان الهدف من الاستثناء في هذه الحدود الجغرافية الضيقة ، هو الرغبة في كفالة الأمن للدول الساحلية وذلك بعدم حرمانها من حقها في الدفاع عن مياهها الإقليمية وذلك بموجب إختصاصات السيادة التي يقرها لها القانون الدولي .

ومن ناحية أخرى فإن الاستثناء كان يساعداً على تطبيق إجراءات الرقابة الدولية بصورة أفضل ، وذلك لأن أي إتجاه نحو إجراء تفتيش في المياه الإقليمية للدول كان لا بد وأن يلقى معارضة من جانبها ، بل ويدفعها إلى وضع عراقيل في طريق هذا التفتيش مما يفسد أهدافه . وفي ضوء هذا الاعتبار تحددت المياه الإقليمية للدول الساحلية باثني عشر ميلاً باعتبار أن ذلك يكفي لإرضاء الحاجات الأمنية لهذه الدول ، ولأن هذا التحديد كان يتفق من الناحية الأخرى مع أحكام إتفاقية جنيف المعقودة في عام ١٩٥٨ بشأن البحر الأقليمي والمنطقة المجاورة .

وأما بالنسبة لمشكلة الرقابة الدولية وطبيعة إجراءاتها ووسائلها ، فقد وضع من مناقشات لجنة نزع السلاح الحاجة إلى إيجاد نظام من الاجراءات الرقابية الفعالة شريطة ألا تقف هذه الإجراءات عائقاً في وجه الاستغلال السلمي للموارد الطبيعية الكامنة في قيعان البحار والمحيطات .

وترتيباً على هذا ، جاءت المادة الثالثة من المعاهدة لتحاول أن توفق بين هذين الاعتبارين ، وذلك بأن أقرت بحق كل دولة في أن تقوم بعمليات التحقق والرقابة في المناطق الملاصقة لمياهها الساحلية وذلك إذا ما ساورتها الشكوك في وقوع إنتهاك لأحكام المعاهدة ، وعلى الجانب الآخر ، فقد أكدت هذه المادة على وجوب الامتناع عن التدخل أو الاعتداء على حقوق الغير التي يكفلها لهم القانون الدولي بما في ذلك حرية المرور في أعالي البحار .

وبالإضافة ، فقد نصت المعاهدة على أهمية التشاور والتعاون المتبادل بين الدول الأطراف فيها من أجل تبديد أية شكوك أو مخاوف متبادلة . وفي الحالات التي كانت تعجز فيها إجراءات التشاور عن إزالة تلك المخاوف ، كان من حق الدولة المتضررة أن تعرض شكواها على مجلس الأمن لإتخاذ قرار يضع الأمر في نصابه الصحيح .

وبشكل عام ، فقد أظهرت المناقشات التي جرت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المعاهدة ، إتجاهاً دولياً واسعاً لتأييدها ، وذلك لأنها

كانت تمهد الأساس نحو تنفيذ المزيد من إجراءات نزع السلاح ، ولأنها من الناحية الأخرى كانت تمثل نقطة إنطلاق نحو تكتيل الجهود الدولية في إتجاه التعاون من أجل إستكشاف قيعان البحار والمحيطات للأغراض السلمية وحدها.

ثانياً - إتفاقية تحريم إنتاج وتخزين وإستخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية :

وقعت هذه الإتفاقية في ١٠ إبريل عام ١٩٧٢ بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، ودخلت مرحلة التنفيذ الفعلي في ٢٦ مارس ١٩٧٥ وبلغ عدد الدول المنضمة إليها حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، أربعاً وتسعين دولة .

وتؤكد ديباجة الاتفاقية على الأهمية الملحة التي يمثلها تفرغ ترسانات الدول من أسلحة الدمار الشامل ذات الطبيعة الكيميائية والبيولوجية ، وتقول أن هذا الإتجاه يعتبر استطراد وتأكيذاً لما سبق أن نص عليه بروتوكول جنيف المعقود في يونيو ١٩٢٥ والذي دعا إلى حظر استخدام الغازات السامة وغيرها من وسائل الحرب البكتريولوجية ، كما يعتبر من ناحية أخرى تدعيماً للاتجاه الدولي الذي عبر عن نفسه رسمياً في التوصية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٧١ والتي أذانت كل التصرفات التي تتناقض مع المبادئ التي تضمنها بروتوكول جنيف المذكور .

وقد تعهد المتعاقدون في المادة الأولى من الاتفاقية بالامتناع تحت أي ظرف ، عن تطوير وإنتاج وتخزين أو حيازة الوسائل الكيميائية التي لا يرتبط استخدامها بالأغراض السلمية ، وكذلك الامتناع عن حيازة الأسلحة التي تقوم بطبيعتها على استخدام الوسائل الكيميائية للأغراض العدائية أو في التراعات المسلحة .

وفي المادة الثانية تتعهد كل دولة عضو بإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلمير هذه الوسائل الكيميائية أو تحويلها للأغراض السلمية ، وكذلك تدمير كافة الأسلحة الكيميائية والعدوات المستخلمة في إطلاقها والتي تكون واقعة ضمن

جيازتها أو تحت سيطرتها وذلك في أسرع وقت ممكن تمثياً مع ما نصت عليه المادة السابقة . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، تلتزم كل دولة بتوفير كل ما هو ضروري من التدابير الوقائية لحماية البيئة والسكان من الأخطار التي يمكن أن تنتج عن هذا التدمير .

وإشتملت المادة الثالثة على تعهد كل دولة عضو بالامتناع عن تزويد أي طرف آخر ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بالوسائل الكيميائية المستخدمة للأغراض العسكرية وكذلك التعهد بعدم المساعدة في إنتاج هذه الأسلحة الكيميائية أو الوسائط المستخدمة في نقلها .

وذكرت المادة الخامسة أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، تتعهد بإجراء المشاورات الضرورية مع بعضها ، وكذلك التعاون فيما بينهما لحل أية مشكلات قد تنشأ حول كيفية تطبيق الإلزامات التي تضمنتها الاتفاقية ، ثم تلمح هذه المادة إلى القول بأن ترتيبات التشاور والتعاون المشترك يمكن أن تنفذ في إطار الاجراءات الدولية المناسبة وبما لا يتناقض مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة .

وتعرضت المادة السادسة لمشكلة المخالفات بأن ذكرت أنه في الحالات التي تبين فيها إحدى الدول الأعضاء أن دولة أخرى عضو في هذه الاتفاقية قامت بانتهاك لإلتزاماتها المنصوص عليها ، فإنه بحق لها حيثئذ أن تتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن وعليها أن تضمنها كل الشواهد التي تعزز بها إدعاءاتها ، ولها أن تطلب من المجلس أن ينظر في الوقائع المنسوبة إلى الطرف المخالف والتصرف بالإجراء المناسب حيالها . كما تنص هذه المادة على تعهد كل دولة عضو ببذل كل عون تتطلبه عملية التحري والاستقصاء التي يقوم بها مجلس الأمن عند التحقيق في مثل هذه الشكاوي كما يجب على المجلس أن يخطر جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية بالنتائج التي تنتهي إليها تحرياته .

وجاء في المادة التاسعة تعهد الدول الأعضاء بالعمل على تسهيل ، بل والمشاركة إلى أقصى ما تسمح به الظروف ، في تبادل الأجهزة والمواد والمعلومات

الفنية والتكنولوجية ذات الصلة بموضوع إستخدام الوسائل الكيميائية للأغراض السلمية ، كما قد يمتد هذا التعاون إلى الدول والمنظمات الأخرى وذلك بقصد اطلاعها على كل جديد يطرأ في مجال الابتكارات الكيميائية المدنية . ثم تؤكد هذه المادة أن ليس في الاتفاقية ما يمكن أن يقف عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الأعضاء فيها ، وهي التنمية التي يمكن أن تتحقق من خلال إجراءات التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للأنشطة الكيميائية .

أما المادة الحادية عشرة فقد ذكرت أنه يجب بعد خمس سنوات من تطبيق هذه الاتفاقية ، وذلك ما لم تطلب أغلبية الدول الأعضاء تقديم هذا الموعد ، عقد مؤتمر في جنيف يتولى مراجعة وتقييم الكيفية التي تنفذ بها الاتفاقية ، وذلك للتحقق من مطابقة التنفيذ لما اشتملت عليه من تعهدات . وتأخذ تلك المراجعات في اعتبارها ما يكون قد طرأ من تطورات تكنولوجية في النواحي ذات الصلة بأغراض هذه الاتفاقية .

وذكرت المادة الثانية عشرة أن مدة سريان الاتفاقية غير محددة الأجل ، ولكنها أبحاث من ناحية أخرى لكل دولة عضو ، إعمالاً لمبدأ السيادة الوطنية ، حق الإنسحاب من الاتفاقية ، وذلك إذا ما جدت أوضاع إستثنائية تهدد بشكل خطير مصالحها القومية العليا . وفي مثل هذه الأحوال يتعين عليها أن تتقدم باخطار عن نيتها في الإنسحاب إلى مجلس الأمن ، ويكون ذلك في غضون ثلاثة شهور على الأكثر من التاريخ الذي ترمع الإنسحاب فيه ، ويجب أن يتضمن هذا الاخطار بياناً بالأحداث الاستثنائية التي تدفع بها إلى طلب الإنسحاب .

وأخيراً ، فإنه لكي نستطيع هذه الاتفاقية أن تنجز أهدافها ، فإنه يلزم :

أ - العمل على توسيع نطاق الدول المنضمة إليها بحيث تشمل كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتوضح هذه الأهمية من واقع أن إحتمال استخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية يبدو أكبر في حالة الدول الصغرى منه بالنسبة للدول الكبرى .

ب - العمل على إسقاط كافة التحفظات التي تضعها بعض الدول عليها، وأهمها قصر تعهداتها فقط على عدم المبادأة باستخدام هذا النوع من الأسلحة ، إذ أن الحظر على هذا الإستخدام يجب أن يكون مطلقاً وشاملاً .

ج - العمل على إقامة ترتيبات دولية فعالة للتحقق من الانتهاكات التي تحدث لنصوص هذه الاتفاقية من قبل بعض الدول الأطراف فيها .

ثالثاً - إتفاقية موسكو للحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية : -

تنقسم إتفاقية موسكو للحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية ، والمعقودة في مايو ١٩٧٢ إلى جزئين يعالج أولهما تنظيم عملية التسلح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في القطاع الدفاعي أو بالتحديد في مجال الدفاع بالصواريخ المضادة ، بينما يعالج الجزء الثاني والذي أطلق عليه الاتفاق الانتقالي أو المؤقت (Interim Agreement) عملية التسلسلح الاستراتيجية الهجومية .

وقد نوهت هذه الاتفاقية في مقدمتها بالأخطار التدميرية الفظيعة للحروب النووية التي إعتبرتها تهديداً لمستقبل الجنس الإنساني كله ، ثم تؤكد المقدمـة على ما يأتي : -

١ -- أن تقييد سباق التسلح في قطاع الدفاع بالصواريخ المضادة (ABM) يمثل تقدماً هاماً نحو التخفيف من حدة سباق التسلح الاستراتيجي بمفهومه الشامل كما أنه يعمل من ناحية ثانية على تقليل احتمالات وقوع الحرب النووية فـسى المجتمع الدولي .

٢ - ان الاجراءات التي تنص عليها هذه الاتفاقية وكذلك الاجراءات الأخرى الخاصة بتقييد سباق الأسلحة الاستراتيجية ليست إلا من قبيل التمهيد لظروف أفضل تساعد على إستئناف المفاوضات الخاصة بمحل مشكلة التسلح الاستراتيجي التي تواجهها الدولتان وتحسان بخطورتها على أمنهما ، الأمر الذي قد يؤدي بدوره في النهاية إلى نزع السلاح النووي بـسل وإلى الترع الشامل للأسلحة على الجانبين .

وتشمل الاتفاقية على عدد من التعهدات المحددة وهي : -
أرلا - في مجال تقييد سباق الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية : -

تولت الاتفاقية تحديد نظام الدفاع بالصواريخ المضادة الذي يشمل التقييد بأن ذكرت في مادتها الثامنة أنه يشمل : - (أ) الصواريخ الاعراضية المضادة للصواريخ ، أى الصواريخ التي تكون مهمتها تدمير الصواريخ الاستراتيجية المهاجمة ، (ب) المنصات التي تستخدم في إطلاق الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية ، (ج) أجهزة الرادار الخاصة بتوجيه هذه الصواريخ الدفاعية .

وقد حظرت الاتفاقية إقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة إلا في الحالات الآتية : -

١ - تحصين عاصمتي الطرفين الأمريكي والسوفيتي ضد الأخطار التي يمثلها الهجوم بالأسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات وذلك في الحدود التي يعتمد الطرفان أنها تكفي لأغراض هذا التحصين أو الدفاع ، وبالتحديد فإنها تغطي منطقة لا يزيد نصف قطرها عن مائة وخمسين كيلومتراً . وتضم هذه المنطقة مالا يزيد عن مائة منصة لإطلاق للصواريخ الدفاعية ، ومائة صاروخ اعتراض (دفاعي) ، وست شبكات رادار للصواريخ المضادة وتكون منطقة كل شبكة رادار دائرية ولا يزيد قطرها عن ثلاثة كيلو مترات .

٢ - توفير الحماية لمواقع الصواريخ الاستراتيجية الهجومية ، وذلك في حدود منطقة واحدة لا يزيد نصف قطرها هي الأخرى عن مائة وخمسين كيلو متراً ، وتضم مالا يزيد عن مائة صاروخ اعتراض للصواريخ المضادة كذلك شبكتين ضخمتين من أجهزة الرادار المضادة للصواريخ الدفاعية.

كما اشتملت الاتفاقية على تعهد من كل طرف بالألا يصنع أو يختبر أو يقيم نظماً للصواريخ المضادة أو أجزاء مكونة لها تتخذ قواعدها في البحر أو الجو أو الفضاء أو قواعد متحركة على الأرض ، ومعنى ذلك أن الشكل الوحيد من أشكال نظم الدفاع بالصواريخ المضادة الذي سمحت الاتفاقية بإقامته ، هو

الصواريخ التي تطلق من قواعد أرضية ثابتة : كذلك فقد تعهد كل طرف بأن يعمل في أقصر فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها ، على تدمير أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة أو أجزائها المكونة الزائدة على الأعداد أو الواقعة خارج المناطق المحددة في هذه الاتفاقية وأيضاً النظم أو أجزائها المكونة المحظورة بمقتضى الاتفاقية .

ودعت المادة الثالثة عشرة الطرفين إلى الإسراع بتشكيل لجنة إستشارية دائمة يتوليان عن طريقها بحث المسائل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدولتان والمواقف المترتبة عليها .

ثانياً - في مجال تقييد سباق الأسلحة الاستراتيجية الهجومية : -

وفي ظل هذا الاتفاق يتعهد كل طرف بالامتناع عن تشييد قواعد أرضية ثابتة إضافية لإطلاق الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات بعد أول يوليو ١٩٧٢ ، وكذلك التمتع بالامتناع عن تحويل القواعد الأرضية المخصصة لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الأنواع الخفيفة أو الصواريخ الأرضية العابرة للقارات من الأنواع القديمة التي أنتجت قبل عام ١٩٦٤ ، إلى قواعد أرضية لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الأنواع الثقيلة ، والتي تستخدم في إطلاق الصواريخ بواسطة الغواصات وكذلك الغواصات التي تطلق هذه الصواريخ ، ويكون التقييد في حدود التشييد حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

وقد أبحاث الاتفاقية لكل من الطرفين الحق في تطوير صواريخه الهجومية الاستراتيجية ومنصات إطلاقها ، وكذلك احلالها وإستبدالها وذلك في الحدود المسموح بها تحت شروط هذه الاتفاقية .

أما عن نظام الرقابة على تنفيذ هذه الالتزامات فقد حددته الاتفاقية في الآتي : -

أ - يسمح لكل طرف بإستخدام وسائله الفنية الوطنية للتحقق من تنفيذ التعهدات التي قبلها الطرفان بموجب هذه الاتفاقية ويكون ذلك في إطار مبادئ القانون الدولي المعترف بها .

ب - يتعهد كل طرف بعدم اللجوء إلى أسلوب التوجيه الذي يحول دون التحقق بوساطة وسائل الرقابة الفنية الوطنية من تنفيذ الطرف الآخر لتعهداته التي نصت عليها الاتفاقية .

ج - يتعهد كل طرف بعدم التعرض لوسائل الرقابة الفنية الوطنية التي يستخلمها الطرف الآخر .

وقد حددت مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية بخمس سنوات ما لم تستبدل بأخرى تكون أكثر شمولاً وأبعد أهدافاً .

رابعاً - الاتفاقيات الأمريكية السوفيتية لمنع الحرب النووية : -

من الأمور التي استحوذت على إهتمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة ، البحث في الكيفية التي يمكن بها تفادي حدوث مواجهات نووية بينهما ، وفي هذا الصدد أمكن للدولتين عقد إتفاقيتين هامتين ، الأولى هي الاتفاقية التي وقع عليها وزيراً خارجية الدولتين في أكتوبر ١٩٧٢ ، والتي تتضمن عدداً من الإجراءات التي تساعد على الحد من خطر إندلاع حرب نووية ، أما الاتفاقية الثانية فقد وقع عليها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجينف في يونيو ١٩٧٣ وعرفت بإتفاقية منسج الحرب النووية .

أ - الاتفاقية الأمريكية السوفيتية للحد من خطر إندلاع حرب نووية (أكتوبر ١٩٧٢) : -

جاء في مقدمة هذه الاتفاقية أنه نظراً لما ستؤدي إليه حرب نووية من عواقب وخيمة على الإنسانية بأجمعها ، وإعترافاً من الدولتين بضرورة بذل كافة الجهود لتفادي خطر إندلاع مثل هذه الحرب ، وتقديراً منهما بأن تنسيق الإجراءات في سبيل تخفيف خطر إثارة الحرب النووية ، إنما هو لصالح سلم العالم وأمنه ، كما أنه لا يتعارض بحال مع مصالح أى دولة أخرى ، فقد إتفق الطرفان على ما يلي : -

(١) يلتزم كل من الجانبين بمواصلة تطبيق وتحسين الإجراءات التنظيمية والفنية التي يعمل بها لتفادي الاستعمال الطارىء أو غير المتعمد للسلاح النووي الخاضع لإشرافه ، طبقاً لما يراه كل منهما ضرورياً .

(٢) يتعهد كل من الجانبين بتبليغ الآخر على وجه السرعة في حالة وقوع حادث غير متعمد أو طارىء ، أو أى حادث آخر لا يوجد له تفسير ومرتبطة بتضجير محتمل لسلاح نووى .

(٣) يتعهد كل من الطرفين بتبليغ الآخر فوراً في حالة إكتشاف أجسام لا تتعرف عليها أجهزة الرصد والتنبيه ، أو في حالة حدوث هجوم بالصواريخ ، أو عند ظهور اضطرابات ملتقطة عن طريق هذه الأجهزة .

(٤) يتعهد كل من الجانبين بإبلاغ الآخر في الوقت المناسب عن نيته في إطلاق الصواريخ إذا كان مداها يتعدى نطاق أرضه ، أو إذا كانت موجهة إلى الطرف الآخر .

(٥) أنه لكي يتم نقل المعلومات العاجلة أو الاستشارات المتعلقة بالحالات التي تستوجب التحديد السريع للأوضاع ، فإن كلا من الطرفين سيستعين أساساً بخط الاتصال المباشر بين الحكومتين الأمريكية والسوفيتية (الخط الساخن الذي أقيم في عام ١٩٦٣) .

ب - الاتفاقية الأمريكية السوفيتية لمنع نشوب الحرب النووية
(يونيو ١٩٧٣) :-

وقد تضمنت ديباجة هذه الاتفاقية أيضاً التنويه بالأخطار التدميرية الرهيبة للحرب النووية ، والتعبير عن الرغبة المشتركة للطرفين في كفالة الظروف التي تساعد ما أمكن على التقليل من خطر نشوب حرب نووية كمقدمة نحو التخلص من هذا الخطر كلية .

كما ذكرت هذه الديباجة أنه إنسجماً مع التعهدات التي قبل بها الطرفان بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتي تقوم على صيانة السلم الدولى ، ونبذ اللجوء

إلى الحرب ، والإمتناع عن التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية ،
واتفاق مع كافة الموائيق الأخرى التي أبرمها الطرفان في هذا الصدد ، وبالأخص
وثيقة المبادئ الأساسية للعلاقات الأمريكية السوفيتية التي صدرت عن مؤتمر
القمة في موسكو في ٢٦ مايو ١٩٧٢ ، وإنطلاقاً من الاعتقاد بأن تنمية هذه
العلاقات ليست موجهة ضد دول أخرى أو ضد مصالحها ، فقد إتفق الجانبان
على ما يلي : -

(١) أن إزالة خطر الحرب النووية ، وتجنب إستخدام الحرب النووية ،
يمثلان هدفاً أساسياً في سياسات الدولتين ، ولهذا فقد إتفق الجانبان على ضرورة
أن يعملوا سوياً في الاتجاه الذي يحول دون قيام مواقف من شأنها تهديد
علاقاتهما بالخطر ، أو تعريضهما لأخطار المجابهة العسكرية ، وبالصورة التي
تضمن في النهاية عدم إندلاع حرب نووية بينهما ، أو بين أي منهما وبين
الدول الأخرى .

(٢) يتعهد كل من الجانبين بالإمتناع عن إستخدام أو التهديد بإستخدام
القوة ضد الجانب الآخر أو ضد حلفائه ، أو حتى ضد الدول الأخرى ، إذا ما
نتج عن هذا التهديد أو الاستعداد تعريض السلم العالمي للخطر .

كما إتفق الجانبان على التمسك بهذا المبدأ الأساسي عند وضع سياساتهما
الخارجية ، وفي مسلكها الدولي عموماً .

(٣) يتعهد الطرفان بتنمية علاقاتهما المتبادلة ، وكذا علاقاتهما بالدول
الأخرى بما يتمشى والإطار العام لهذه الاتفاقية .

(٤) في الحالات التي يبلر فيها ما يمكن أن ينطوى على خطر وقوع حرب
نووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، تقوم الدولتان بالتشاور مع
بعضهما على وجه السرعة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحرب .

(٥) يكون كل طرف حراً في أن يتولى إبلاغ مجلس الأمن أو السكرتير
العام للأمم المتحدة ، أو حكومات الدول الحليفة ، أو حكومات الدول الأخرى ،

بمدى التقدم الذي تحرزته المشاورات المتبادلة على النحو السابق الإشارة إليه .

(٦) يسري مفعول هذه الاتفاقية لأجل غير محدد .

خامساً - مشروع معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية :-

في سبتمبر عام ١٩٧٥ تقدم الاتحاد السوفيتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة إنعقادها الثلاثين بمشروع معاهدة تدعو إلى فرض حظر عام وشامل على إجراء التجارب النووية ، وكانت هذه هي المرة الأولى منذ التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي في عام ١٩٦٣ التي تبني فيها إحدى القوى النووية الكبرى مثل هذا الاقتراح وأن تصيغه في شكل معاهدة متكاملة . وللحقيقة فإن السابقة الوحيدة لهذا الاقتراح السوفيتي تمثلت في المشروع الذي كانت قد عرضته السويد ، في صورة ورقة عمل ، على لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧١ .

ويمكن القول بأن المفاوضات التي دارت حول مشكلة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية ، قد إصطدمت منذ البداية بثلاثة مشكلات رئيسية هي :

١ - المشكلة الخاصة بكيفية التحقق أو التثبت من الانتهاكات التي تحدث بأدلة دامغة .

٢ - مشكلة التمييز بين التخصيبات النووية للأغراض السلمية ، والتخصيبات النووية العسكرية .

٣ - المشكلة الخاصة بإمتناع فرنسا والصين عن الإشتراك في مثل هذه المعاهدات .

وحتى الآن لم يكن توفير الحل المناسب والقسمال لأي من هذه المشكلات التي تمثل أبعادها الحالية في الآتي :-

أ - مشكلة التثبت والتحقق : يقول مشروع المعاهدة السوفيتية أن التحقق من تقييد الدول بتعهداتها ، وتنفيذها لتدابير الحظر الشامل يجب أن يتم عن طريق وسائل الرقابة الفنية الوطنية والتي من أهمها بالمقاييس العلمية الوسيلة القائمة على تسجيل الهزات الأرضية في أقاليم الدول الأخرى ، وبالإضافة ، تدعو المعاهدة إلى التبادل اللولى للمعلومات الخاصة بتسجيل هذة الهزات الأرضية وهي تتجمل من التعاون اللولى في هذا المضمار أمراً إختيارياً بحثاً ولا تتعداه إلى إلزام الدول بضرورة تقديم تلك المعلومات على أساس دائم ومنتظم . كما لم تقترح المعاهدة إقامة جهاز دولى أو منظمة دولية تتولى تجميع هذه المعلومات ووضعها في متناول الدول الأعضاء فيها .

ثم ذكرت المعاهدة أنه في الحالات التى يعتمد فيها أن ثمة إنتهاكاً قد حدث للمعاهدة ، فإن على الدولة أو الدول التى تتقدم بمثل هذا الادعاء إلى مجلس الأمن - وهو الجهاز الذى خولته المعاهدة سلطة التحقيق في هذه الشكاوي والتثبت من جديتها وفرض العقوبات الملائمة - أن تعززه بكل الإثباتات الواقعية التى تبرهن بها على صحته .

غير أن مجلس الأمن ، وهنا تكمن المشكلة ، لا يستطيع أن يجرى مثل هذه التحريات الفنية الدقيقة في أراضي الدول التى تسبب إليها هذه الانتهاكات فضلاً عن أنه لا يملك السلطة التى يستطيع بها أن يرغمها على الاذعان لتنفيذ إجراء من هذا القبيل ، لأنه سيشكل حيثئذ إنتهاكاً صريحاً لسيادتها على أراضيها ، ولذا فإن أقصى ما يستطيع المجلس أن يفعله هو أن يتوصل إلى رأى إجتهادى في ضوء الوقائع المتوافرة لديه . ومثل هذا الحكم الاجتهادى الذى لا يمكن أن يستند في كل الأحوال إلى أدلة قاطعة ، يمكن أن يثير خلافات واسعة بين هذه الدول وبعضها ، وبينها وبين المجلس من ناحية أخرى .

وحتى إذا فرض وأقيم جهاز دولى للتثبت من صحة هذه الادعاءات المتبادلة ، فانه سوف يلزم الحصول على موافقة مسبقة من الدولة المدعى عليها ، لإجراء معاينة عملية على أراضيها وفي المناطق التى يعتقد أن التفجير وقع فيها ، ولن يكون تحقق هذا الشرط متيسراً في كل مرة .

وإذا كانت المادة الثامنة من مشروع المعاهدة السوفيتية نصت على أنه في الأحوال الاستثنائية يجوز لأي دولة طرف في المعاهدة أن تنسحب منها وذلك إذا ما استشعرت خطراً ساحقاً على مصالحها العليا ، فإن هذا النص ذاته قد يستغل في توجيه إتهامات يصعب إقامة الدليل القاطع عليها وذلك بهدف التنصل من قيود الحظر التي تفرضها المعاهدة ، أو كتمهيد لعملية الإنسحاب منها .

ب - أن أي معاهدة للحظر الشامل على إجراء التجارب النووية ، يجب لكي تنجح ، ألا تقتصر على التفجيرات التي تتم للأغراض العسكرية وحدها ، وإنما يجب أن تمتد لتشمل التفجيرات النووية السلمية كذلك . والسبب هو أنه إذا اقتصر الحظر على قطاع التفجيرات العسكرية ، فإن التفجيرات النووية السلمية قد تستغل إستغلالاً سيئاً مما قد ينتج عنه إفشال الأهداف التي من أجلها تم التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ .

وحول هذه النقطة بالذات أشارت المعاهدة السوفيتية إلى أن التفجيرات النووية السلمية يجب أن تجرى في إتفاق كامل مع ما دعت إليه المادة الخامسة من معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وأيضاً في إطار تدابير مناسبة للرقابة الدولية عليها . وهنا يقال ان إجراءات الرقابة الدولية على هذه التفجيرات السلمية لن تستطيع بحال أن تمنع الدول التي تجري هذه التجارب ، وبخاصة الدول النووية الحالية ، من أن توجهها في الاتجاه الذي يخدم أغراضها العسكرية ، وسيكون من المتعذر إثبات سوء الاستغلال هذا بالدليل المادي الدامغ . ولذلك فإنه ما لم يتسنى التوصل إلى حل مناسب للمشكلة الخاصة بكيفية التحقق من التفجيرات النووية السلمية ، فإنه يصبح من المشكوك فيه أن تقبل دول كثيرة التوقيع على هذه المعاهدة والإنضمام إليها .

ج - نصت المعاهدة السوفيتية على أنها تصبح سارية المفعول بعد إيداع وثائق التصديق عليها من قبل الحكومات المختلفة - وفقاً للنصاب القانوني الذي سيتفق عليه فيما بعد - وبشرط أن يكون من بينها كافة الدول النووية بلا استثناء .

وتشير كل الدلائل القائمة إلى أن فرنسا والصين لن تنضماني إليها ، وهما اللتان لم توقعا بعد على معاهدة الحظر الجزئي . وقد حدث بعد أن تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع معاهدته أن طلب من الأمم المتحدة أن تدعو كل الدول النووية للدخول في مفاوضات وفي تاريخ لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٦ بهدف التوصل إلى إتفاق عام بينها حول ما يجب أن تكون عليه معاهدة الحظر الشامل في صورتها النهائية ، على أن تدعي إلى هذه المفاوضات أيضاً ما بين خمس وعشرين وثلاثين دولة غير نووية ، وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا الاقتراح السوفيتي في ١١ ديسمبر ١٩٧٥ وأصدرت توصية بهلنا المعنى ، غير أن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إمتنعت عن التصويت في حين صوتت الصين ضدها .

وكان السبب الذي استندت إليه الولايات المتحدة وبريطانيا في امتناعهما ينبع من اعتقادهما بأن المشروع السوفيتي لم ينص على وسائل فعالة للثبوت من الإنتهاكات كما لم يتعامل بشكل مرضي مع مشكلة الضجيرات النووية السلمية.

أما فرنسا فكان من رأيها أن حظر التجارب النووية لن يضع بلداته حداً نهائياً لإنتاج الأسلحة النووية وبالتالي فإنه لم يكن يعالج مشكلة نزع السلاح النووي من جلورها .

وأما الصين فقد ذهبت في معارضتها للمعاهدة السوفيتية إلى حد القول بأن هدفها الأساسي هو الإبقاء على الاحتكار النووي للقوتين العظميين ، وأوضحت أنها لن تدخل مطلقاً في مفاوضات كهذه ، كما أنها لن تقيد نفسها بأية نتائج قد تسفر عنها ، وهو نفس المعنى الذي أكدت عليه فرنسا عندما طلبت من الدول التي تبنت هذا المشروع وصوتت إلى جانبه ألا يعولوا عليها ، وألا يتوقعوا مشاركتها في أية مباحثات تجري حول معاهدة للحظر الشامل على إجراء التجارب النووية .

ومن هذا يتضح تماماً أن رفض فرنسا والصين كلولتين نوويتين ، المشاركة في مفاوضات الحظر الشامل قد ألقى في الواقع توصية الجمعية العامة وجعلها

غير ذى موضوع . وقد تأكد ذلك ثانية في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧ عندما اقترح ممثلو إحدى وتسعين دولة في اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة على مشروع قرار يندد باستمرار التجارب على الأسلحة النووية ، وهو القرار الذي عارضته الصين وامتنعت فرنسا عن التصويت معه أو ضده .

وقد دفع هذا الاتجاه السلبي من جانب الدولتين ، إلى التساؤل حول الأسباب التي لا تجعل الدول النووية الأخرى تبادر بتنفيذ إجراءات الحظر الشامل ، وذلك بدلاً من أن تظل هذه المعاهدة معقدة حتى الوقت الذي تقبل فيه فرنسا والصين بالإلتزام إليها .

وقد أجاب الاتحاد السوفييتي على ذلك بقوله أنه في حالة عدم تقييد كافة الدول النووية بتدابير الحظر الشامل ، فإن ذلك سيضر بمصالح الدول المنضمة ويهدد أمنها في الصميم ، وهو الأمر الذي لن تقبله بحال . ويختلف هذا الاتجاه السوفييتي عما حدث في ظل معاهدة الحظر الجزئي ، ومعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية إذ إكتفى لسريان هاتين المعاهدتين بتصديق ثلاث دول نووية فقط عليهما .

وعلى ذلك يمكن القول بأن معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية في إطارها العام المقترح ، ستظل لفترة طويلة قادمة احتمالاً متعلل التحقيق .

- Charles Schleicher, *International Relations*, op. cit., p. 403 (1)
- Ibid.*, p. 403 (2)
- Robert Strausz Hupé and S. T. Possony, *International Relations in the Age of Conflict between Democracy and Dictatorship*, (McGraw Hill, New York, 1950), p. 591. (3)
- J. David Sniger, Threat - Perception and the Armament - Tension Dilemma, in, *The Theory and Practice of International Relations* edited by William Olson, op. cit., pp. 395 - 396.
- Herman Kahn, *The Arms Race and Some of Its Hazards*, in Olson, op. cit., pp. 369 - 370. (4)
- Louis Henkin, *Arms Control*, (Prentice Hall, N.J., 1961), p. 16.
- Charles Schleicher, op. cit., pp. 414 - 415.
- Schleicher, op. cit., pp. 415 - 416. (5)
- Ibid.*, p. 416. (6)
- Ibid.*, p. 417. (7)
- Jack Plano, *Forging World Order*, op. cit., p. 315 (8)
- Ibid.*, p. 315 (9)
- Ibid.*, p. 316. (10)
- Ibid.*, pp. 316 - 317 (11)
- Ibid.*, (12)
- Schleicher, op. cit., p. 417 (13)
- Ibid.*, pp. 417 - 418. (14)
- (15) راجع في نظريات نزع السلاح :
- د. اسماعيل صبري مطد : نظريات الرقابة على نزع السلاح ، مجلة السياسة الدولية - عدد يناير 1966 في الملف الخاص بقضية نزع السلاح .
- (16) بخصوص تطور مشكلة نزع السلاح في مدمعية الامم راجع :
- Schleicher, op. cit., pp. 419 - 420.
- Morganthau, *Politics Among Nations*, op. cit., p. 393.
- Frederick Hartmann, *The Relations of Nations*, op. cit., pp. 269 - 278.
- Louis Henkin, op. cit., pp. 20 - 22. (17)
- Schleicher, op. cit., pp. 422 - 423. (18)
- Henkin, op. cit., pp. 22 - 25. (19)
- Jack Plano, *Forging World Order*, op. cit., pp. 326 - 327. (20)

ibid, p. 327

(11)

ibid.

(12)

ibid, p. 329

(13)

ibid, p. 330

(14)

Plano, Forging World Order, op. cit, p. 332.

(15)

نزع السلاح والرقابة على التسلح : مرجع مختارة

- 1- Barnett, Doak, A Nuclear China and U.S. Arms Policy, Foreign Affairs, April 1970, pp. 427 - 443.
- 2- Bechoeffe, Bernard, History of Arms Control Since 1954, (The Brookings Institution, Washington, 1961).
- 3- Bingham, Jonathan, Can Military Spending Be Controlled, Foreign Affairs, October 1969, pp. 51 - 67.
- 4- Brennan, Donald, (ed.), Arms Control: Disarmament and National Security, (George Raziller, New York, 1961).
- 5- Brown, Harold, Security Through Limitations, Foreign Affairs, April 1969, pp. 422 - 433.
- 6- Bull, Hedley, The Control of the Arms Race, (Praeger, New York, 1964).
- 7- Coffey, J.I., Strategic Superiority, Deterrence and Arms Control, ORBIS, Winter 1970, pp. 991 - 1008.
- 8- Foster, William, Prospects For Arms Control, Foreign Affairs, April 1969, pp. 413 - 422.
- 9- Frish, David, Disarmament: Theory of Experiment, in, Olson, Theory and Practice of International Relations op. vit.
- 10- Halperin, Morton and Dwight Perkins, Communist China and Arms Control, (Praeger, New York, 1965).
- 11- Henkin, Louis, Arms Control, op. cit.
- 12- Herman Kahn, The Arms Race and Some of Its Hazards, op. cit.
- 13- Kemp, Geoffrey, Dilemmas of the Arms Traffic, Foreign Affairs, January 1970, pp. 274 - 285.
- 14- Millis, Walter, An End to Arms, (Atheneum, New York, 1965).
- 15- Schelling, Thomas and Morton Halperin, Strategy and Arms Control, (Twentieth Century Fund, New York, 1961).
- 16- Winsor, Curtin, The Non-Proliferation Treaty: A Step Toward Peace, ORBIS, Winter 1969, pp. 1004 - 1018.
- 17- Wolfers, Arnold and Others, The United States in A Disarmed World, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1966).

الفصل الثامن عشر

التنظيم الدولي العالمي

المبحث الأول - حول فكرة التنظيم الدولي العالمي .

المبحث الثاني - تطور محاولات التنظيم الدولي العالمي
(عصابة الأمم - الأمم المتحدة) .

المبحث الثالث - الأمم المتحدة : الإنجازات والصعوبات .



الفصل الثامن عشر التنظيم الدولي العالمي

المبحث الأول حول فكرة التنظيم الدولي العالمي

من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أى مرحلة سابقة من مراحل تطوره وقد اتسعت مسؤوليات التنظيمات الدولية وتنوعت وظائفها وتشعبت حتى أصبح لوجودها وما تضطلع به من أدوار مغزى سياسيا لا يمكن التقليل من أهميته بحال ، بل اننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن هذه التنظيمات قد أصبحت تمثل ركيزة أساسية وحيوية من ركائز التعامل الدولي على الرغم مما يذهب إليه كثيرون من حيث التشكيك في فعاليتها والتعبير عن فقدانهم لكل ثقة بها ، ودعوة البعض منهم إلى عدم التقييد بقراراتها وأحكامها ، وإعطاء المصالح القومية الأولوية المطلقة بغض النظر عن أى اعتبار آخر ، ومهما كان في ذلك من إساءة لكيان لكيان هذه المنظمات أو من تمرد على السلطة الضرورية لبقائها واستمرارها .

وفكرة التنظيم الدولي تتصف في رأى البعض بصفى الواقعية والعملية في آن واحد ، فالتنظيم الدولي يقبل نظام تعدد الدول كحقيقة قائمة وان كان يحاول من خلال أدواته وأساليبه الخاصة أن يخفف من حدة الصراعات والتناقضات التى تنشأ وتتفاعل داخله، وأن يرسى أساسا أقوى لدعم امكانيات التعاون الدولي المتبادل كمقدمة ضرورية ومنطقية نحو تحسين فرص السلام والاستقرار الدوليين. وتتضح الحاجة نحو وجود هذه التنظيمات الدولية بشكل خاص مع عدم وجود حكومة عالمية لها سلطات فوق قومية ملزمة للدول والحكومات، ومن ثم فإن البديل الطبيعي الذى يمكنه أن يمارس بعضا من هذا الدور، هو الاتفاق الاختياري

الذى يمكن أن يحدث بين الدول للبحث في كيفية حل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يفرض وجوده إلا من خلال قيام مؤسسات دولية لها كيان محدد وسلطات معترف بها ومتفق عليها من قبل الدول التي تنشئها وتقبل التقيد بما يرد في موثيقها ودساتيرها من أحكام والقرارات . وفي هذا الصدد يعتقد البعض أن التعاون الذى يتولد عن الاتفاق بين الدول هو المفتاح لعملية التنظيم الدولى ، فقرة هذه التنظيمات أو ضعفها إنما هي رهن بإرادة أطرافها والذى يحددها أولاً وقبل كل شيء هو مدى التعاون الذى تظهره هذه الدول دعماً للأهداف والمسئوليات التى تقوم على تحقيقها وإنجازها خدمة للمجتمع الدولى كله أو بعضه .

وبوجه عام فإن هناك ثلاثة أغراض رئيسية يقوم التنظيم الدولى على تحقيقها وهى السلام والرخاء والنظام . ويتوقف إنجاز هدف السلام أساساً وبالضرورة على مدى فعالية أساليب الردع التى تطبقها المنظمات الدولية في مواجهة العدوان وكذلك بمدى قوة الأجهزة التى تخلقها هذه المنظمات لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ومن البديهي أن نقول ان ضعف أدوات الردع وعدم كفاية أجهزة حفظ السلام تعقد إلى حد كبير من إمكانية دعم أوضاع السلام في المجتمع الدولى . وفيما يتصل بتحقيق الهدف الرئيسى الثانى وهو الرخاء ، فإن ذلك يتوقف هو الآخر على مدى استطاعة هذه التنظيمات الدولية حل المشكلات الفنية والسياسية المتعلقة بتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى بين الدول بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في المجتمع الدولى ، ولا سيما النامية منها . وأما عن النظام كهدف تسعى التنظيمات الدولية إلى إقراره وتحقيقه ، فإنه يمكن القول بأن هذا الهدف يستغرق من جهد هذه التنظيمات واهتمامها الشيء الكثير، وتحقق هذا النظام لا يمكن أن يتم من خلال الصراع ضد القوضى والجوع والمرض والفقر والتطرف القومى، وسياسات التمييز العنصرى ، والسياسات الاستعمارية أو بعبارة أخرى فسان التمكين للنظام الدولى يتطلب بذل الجهود للوصول إلى مستويات أرتقى من المعيشة والصحة والتعليم ، وتمكين إمكانات الفهم المتبادل بين الشعوب وضمن احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وحق الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير وعدم خروج الدول على حكم القانون والانصياع لقرارات المؤسسات الدولية التى تقوم على تطبيقه ، الخ .

تطور محاولات التنظيم الدولي العالمي

ترجع بداية التنظيمات الدولية الحديثة إلى القرن التاسع عشر وكان من أمثلتها البارزة تشكيل بلجان الأنهار في أوروبا كما كان الحال مع لجنة الراين التي تشكلت في عام ١٨٠٤ بموجب الاتفاق بين فرنسا وألمانيا لتنظيم حركة الملاحة في نهر الراين وصيانة التسهيلات الخاصة بالملاحة ، والبت في الشكاوى التي تقدم بسبب انتهاك القواعد التي تقوم اللجنة على تطبيقها وضمنان مراعاتها . كذلك كانت هناك لجنة الدانوب الأوربية (The European Danube Commission) التي تكونت في عام ١٨٥٦ لتنظيم حركة المرور في نهر الدانوب .

وقد تطورت محاولات التنظيم الدولي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتبلور ذلك على شكل إنشاء اتحادات دولية عامة مثل اتحاد البرق العالمي في عام ١٨٦٥ واتحاد البريد العالمي (Universal Postal Union) في عام ١٨٧٤ وكان لنجاح هذين الاتحادين العالميين أثره على اتوسع في خلق العديد من الوكالات الدولية المتخصصة في أمور حيوية مثل الزراعة والصحة والسكك الحديدية والتعاريف الجمركية والموازين والمقاييس والرخص الصناعية وبراءات الاختراع ومكافحة العقاقير المخدرة ، الخ. وقد حدثت النتائج الايجابية التي توصل إليها عمل تلك الوكالات الدولية الفنية بالدول إلى استخدام وسيلة التنظيم الدولي في بحث بعض الأمور السياسية الشائكة وبخاصة ما اتصل منها بمشاكل الحرب والسلام وكان انعقاد مؤتمرى لاهاي الأول والثاني في عامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ علامتين بارزتين في هذا الطريق . وكان الهدف المعلن من وراء انعقادهما هو التباحث بشأن الكيفية التي تؤدي إلى خلق مجتمع دولى يقوم على النظام وحكم القانون.

وعلى الرغم من أن معظم الدول الممثلة في مؤتمر لاهاي الأول كانت دولا أوربية وكان عددها لا يتجاوز سنا وعشرين دولة إلا أن مؤتمر لاهاي الثاني كان أقرب في تكوينه لأن يكون تجمعا عالميا حيث ضم حوالى أربع وأربعين دولة من بينها معظم دول أمريكا اللاتينية . وقد أقر المؤتمران مبدأ المساواة في السيادة بين الدول مما كان يعنى تحطيم الاحتكار الذي مارسه الدول والقوى

الكبرى في مجالات الحرب والسلام وفي مجال التسابق على النفوذ الإقتصادي والاستعماري وحل المشكلات والتناقضات الناتجة عن ذلك كله في إطار الاتفاقات والتسويات والمساومات التي تحدث بينها دون ما اعتبار لإرادة المجتمع الدولي ، أو اتجاهات معظم الدول الكائنة فيه . وبالإضافة فانه قد أمكن لمؤتمرى لاهاي أن يرسيا الأساس وأن ييلورا بعض السوابق التي استند إليها تطور التنظيمات الدولية فيما بعد . (١)

التنظيمات الدولية في القرن العشرين (١) عصبة الأمم

The League of Nations

لقد أثارت كارثة الحرب العالمية الأولى، تساؤلات دولية كثيرة حول الكيفية التي يمكن بواسطتها منع تكرار حدوث مثل هذه الحروب مستقبلا وتبلورت الإجابة حول هذه التساؤلات في أن النظام الدولي المبني على تعدد الدول (Multi-State System) لم يكن خاطئا في أساسه وأن وقوع الحروب في إطار هذا النظام لم يكن القاعدة وإنما كان استثناء شاذا يمكن مجابته ببعض الاجراءات التي يمكن إدخالها عليه ، أو بمعنى آخر فان إنشاء جهاز دولي تركز مسؤولياته في التقريب بين خلافات الدول والعمل على حلها بالطرق السلمية وتوسيع مجالات التعاون الإقتصادي والفني والعلمي والثقافي بينها كان الأداة الفعالة نحو دعم احتمالات السلام والاستقرار الدوليين بدرجة أكبر بكثير مما يمكن أن يحدث في ظل عدم وجود مثل هذا الجهاز السياسي الدولي ، وكان ذلك التصور هو أساس اقتراح المنظمة الدولية التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الأولى وعرفت بعصبة الأمم التي وضع ميثاقها في مؤتمر باريس في عام ١٩١٩ .

ميثاق عصبة الأمم The League Covenant

لقد كان أساس ميثاق عصبة الأمم المشروع الذي تقدمت به أمريكا وبريطانيا والمعروف باسم مشروع هيرست - ميلر (Hurst Miller Draft) إلى لجنة العصبة المنبثقة عن مؤتمر فرساي والذي أدرجت بعض نصوصه ولا سيما الرئيسية منها في ميثاق العصبة فيما بعد .

وإذا ما قارنا مثلاً بين ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة فلسوف نجد أن ميثاق العصبة كان وثيقة قصيرة ومركزة إلى الحد الذي يجعلها أقرب ما تكون شكلاً إلى المعاهدات الجماعية أو المتعددة الأطراف (Multilateral Treaties) حيث قامت بتحديد التزامات الأطراف المتعاقدة ، وكذلك تحديد الأجهزة القائمة على تطبيق هذه الالتزامات الدولية، ووضع نظام اجرائي محدد يحكم العلاقات المتبادلة لهذه الدول . وقد جاء في ديباجة ميثاق عصبة الأمم أن الهدف من وراء إقامة هذه المنظمة الدولية هو تنمية التعاون الدولي وصيانة السلم والأمن الدوليين .

ولم يتعرض ميثاق العصبة لأسس النظام الدولي القائم آنذاك وإنما تركها دون أى مساس، وركز بدلاً من ذلك على المبادئ والسوابق التي تمخضت عن عمل المنظمات الدولية التي قامت في الماضي . فمجلس العصبة مثلاً الذي احتلت فيه الدول الكبرى مركز السيطرة كان شبيهاً إلى حد كبير بما كان حادثاً في الحلف المقدس (The Holy Alliance) وفي الوفاق الأوروبي (Concert of Europe) الذي كان أداة للتنسيق والتشاور المنظم بين الدول الأوروبية الكبرى . وكان نظام جمعية العصبة التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وتنعقد اجتماعاتها بصفة دورية مقتبسا هو الآخر مما كان متبعاً في مؤتمرات لاهاي التي أشرنا إليها في موضع سابق، وكانت محكمة العدل الدولية الدائمة مجرد تطبيق لاقتراح سبق أن تقدمت به بعض الدول إلى مؤتمر لاهاي الثاني في عام ١٩٠٧ . وكان المكتب الدولي للعمل (International Labour Office) قد صمم هو الآخر على نسق الاتحادات العامة التي أقيمت قبل عام ١٩١٤ أى في عالم ما قبل الحرب . وبالإضافة فان طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية كانت لا تخرج في إطارها العام عما أمكن التوصل إليه في مؤتمرات لاهاي وان كانت قد حورت بعض الشيء لتتلاءم وأهداف ميثاق عصبة الأمم .

ولكن الحديد الذي أتى به ميثاق العصبة حقاً هو أن إنشاء هذه المنظمة كان يمثل المحاولة الدولية الأولى نحو تحقيق التكامل من بين كل الاتجاهات والنظريات الخاصة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدول ، كل ذلك في إطار تنظيم دولي واحد يضم في عضويته جميع دول العالم بلا استثناء . لقد كانت المنظمات الدولية السابقة على عصبة الأمم اما محدودة الغرض أو

ضيقة التمثيل ، أما العصبة فقد جاءت ك محاولة للانتقال بهذه الأهداف من دائرتها الضيقة إلى دائرة دولية أوسع بكثير ، كما حاولت أن توسع إطار المشاركة الدولية بشكل لم يتوفر لأي تنظيم دولي من قبل ، وكان ذلك هو المغزى السياسى الهام الذى يمثله انبثاق مثل هذه المنظمة الدولية إلى حيز الوجود .

عضوية عصبة الأمم

كان عدد الدول الأصلية الأعضاء في عصبة الأمم عند بداية تكوينها في عام ١٩١٩ اثنتان وأربعون دولة تسع وعشرون منها وقعوا على معاهدة فرساي التى تضمنت تسويات الصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأما الدول الثلاثة عشر الأخرى فكانت دولاً محايدة وقد ترك ميثاق العصبة باب العضوية مفتوحاً أمام الدول التى ترغب في الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية ما دامت على استعداد لقبول التعهدات والالتزامات التى نص عليها الميثاق ، وبشرط أن تتم الموافقة على اجراء انضمامها بأغلبية ثلثي الأصوات في جمعية العصبة . وبالإضافة فقد أباح الميثاق حق العضوية للمستعمرات التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى وهو الأمر الذى مكن دولة مثل الهند من أن تنضم إلى عضوية العصبة قبل أن تحصل على استقلالها السياسى بحوالى ربع قرن . وقد بلغ مجموع الدول التى انضمت إلى عضوية عصبة الأمم حوالى ثلاث وستين دولة . وإن كان عدد الأعضاء لم يزد في وقت من الأوقات عن ثمان وخمسين دولة ويرجع ذلك إلى انسحاب بعض الدول مثلما حدث مع ألمانيا وإيطاليا واليابان وطرده دول أخرى من عضوية المنظمة مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي في الثلاثينات .

الأجهزة التابعة لعصبة الأمم

لقد نص ميثاق العصبة على تكوين ثلاثة أجهزة دائمة تابعة للمنظمة الدولية هي الجمعية والمجلس والسكرتاريا ، ذلك بالإضافة إلى جهازين آخرين شبه مستقلين انشأ خارج إطار الميثاق وهما محكمة العدل الدولية الدائمة (The Permanent Court of International Justice) ومنظمة العمل الدولية (International Labour Organization) ولا يجب أن يفهم من ذلك أن

هذين الجهازين الدوليين الأخيرين كانا منفصلين أو بعيدين عن عصبة الأمم. ولكن طبيعة مسؤولياتهما الدولية هي التي حتمت إعطائهما وضعاً أكثر استقلالاً من الأجهزة الأخرى التي قام عليها بناء العصبة ، وذلك تجنباً لهما من المناورات والصراعات التي كان طبيعياً أن تظهر في إطار عمل الجمعية أو المجلس . ولا أدل على الارتباط الذي كان قائماً بين محكمة العدل الدولية الدائمة ، ومنظمة العمل الدولية وبين عصبة الأمم من أن هذين الجهازين الدوليين كانا يعملان في ضوء الأهداف العامة الواردة في الميثاق، كما أن ميرانياتهما كانت جزءاً من ميرانية عصبة الأمم ، وبالإضافة فان اختيار قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة كان يتم من خلال المجلس والجمعية .

وسنحاول في القسم التالي أن نعطي فكرة مختصرة على قدر الإمكان عن طبيعة كل واحد من هذه الأجهزة التي تكونت منها عصبة الأمم .

(١) الجمعية The Assembly

فيما يتعلق بتكوين جمعية العصبة فقد كانت كل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ممثلة فيها وكان يمثل كل دولة ثلاثة مندوبين وتمتعت كل دولة بصوت واحد ، أى أن التصويت كان يتم على أساس مبدأ التكافؤ أو المساواة . والسبب الذي دعا إلى تمثيل كل دولة في الجمعية بثلاثة أعضاء يرجع إلى رغبة واضعي ميثاق العصبة واعتقادهم بأن التمثيل على هذا النحو سيكفل التعبير عن كل تيارات الرأي أو عن الاتجاهات الأساسية فيها على الأقل ، والتي توجد داخل كل واحدة من هذه الدول، وان كان الذي حدث فعلاً هو أن الحكومات مارست سيطرة تامة ومطلقة على آراء مندوبيها بحيث لم تخرج آراؤهم أبداً عن نطاق التعليمات التي ألفت بها إليهم، وبذا انتفت الحكمة التي قصد لإيها مشروع الميثاق أصلاً من وراء اشتراط تعدد المندوبين .

وعادة ما ترأس مندوب كل دولة إلى جمعية العصبة رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية وكان يرافق كل وفد مجموعة كبيرة من الخبراء المتخصصين وكان المتبع هو أن يقوم السكرتير العام للمنظمة الدولية بتحضير جدول أعمال

مبدئي للجمعية في دورات انعقادها السنوية ، ثم يقوم بطرحه على الأعضاء لإستيضاح الآراء ووجهات النظر والبحث في إمكانية إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال . وكانت الجلسات الافتتاحية للجمعية عبارة عن مناظرات عامة تقوم فيها كل دولة بإبراز وجهة نظرها بشأن أى نوع من المشكلات الدولية تريد أن تركز عليه أمام هذا البرلمان الدولي .

وفي بداية كل دورة انعقاد سنوية كانت جمعية العصبة تقوم بانتخاب رئيس لها ، وعادة ما كان هذا الرئيس شخصية دولية بارزة تنتمي إلى إحدى الدول الصغرى غير الممثلة في مجلس العصبة ، وإلى جانب الرئيس ، كانت الجمعية تتولى أيضا انتخاب ستة نواب للرئيس . وكان الرئيس ونوابه بالإضافة إلى رئيس لجنة جدول الأعمال ورؤساء اللجان الست الدائمة التابعة للجمعية يشكلون في مجموعهم ما أطلق عليه اللجنة العامة (General Committee) التي كانت في حقيقة الأمر بمثابة اللجنة القائدة أو الموجهة (Steering Committee) لجمعية عصبة الأمم :

والحقيقة أن معظم النشاط الذي كانت تضطلع به الجمعية إنما كان يتم من خلال اللجان الست الدائمة التابعة لها والتي مثلت في عضويتها كل الدول الأعضاء في العصبة وربما كان ذلك هو السبب في أن المناقشات والتصويت في الجمعية كانت عملية روتينية يحتم (Perfunctory) حيث أن معظمها يكون قد سبق أن طرح في اللجان الدائمة وأخذ الرأي فيه أو حدث تصويت عليه .

أما عن مسئوليات الجمعية فقد كانت متعددة وواسعة حيث أن الميثاق منحها حق مناقشة كل الأمور التي تدخل ضمن اختصاص عصبة الأمم ، وكذلك كل ما كان له تأثير على أوضاع السلام في العالم . وعلى الرغم من أن جانباً كبيراً من هذه المسئوليات كان موضع مشاركة من جانب مجلس العصبة ، إلا أن هناك أموراً أخرى انفردت بها الجمعية ومنها سلطة الموافقة على انضمام أعضاء جدد إلى العصبة ، وانتخاب موظفي العصبة وتقرير القواعد الإجرائية التي تحكم أسلوب عمل المنظمة الدولية ، وانتخاب الدول غير الدائمة في مجلس العصبة ، والرقابة على ميرانية العصبة ، وتقديم المشورة إلى أعضاء العصبة بشأن المعاهدات التي لم تعد قابلة للتطبيق والتي تقتضى إجراء مراجعات بشأنها .

وبالنسبة للمسئوليات التي تحملتها الجمعية بالمشاركة مع مجلس العصبة فيدخل من ضمنها : اختيار السكرتير العام لعصبة الأمم ، وتعديل الميثاق ، وانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة ، وكذلك مناقشة كل المواضيع ذات الصلة بالتراعات بين الدول ، ومحاولات العدوان ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها من المشاكل التي ترفع إلى عصبة الأمم .

وعلى الرغم من أن واضع ميثاق عصبة الأمم توقعوا أن يظفي دور المجلس على دور الجمعية، إلا أن تاريخ العصبة قد أثبت العكس ، ويرجع ذلك أساسا إلى أن انهيار الاتفاق بين الدول الكبرى الأعضاء في المجلس ، قد نقل جانبا هاما من إمكانات التأثير إلى الجمعية ومن علامات ذلك أن معظم المشكلات المتعلقة بالسلم والحرب في المجتمع الدولي أثبتت أمام الجمعية . وبالإضافة فان المناقشات العامة التي كانت تجرى خلال دورات انعقاد الجمعية أفلحت في اجتذاب اهتمام أبرز القادة والزعماء السياسيين في ذلك الوقت وهو ما لم يمكن للمجلس أن يحققه .

(٢) مجلس العصبة The Council

أما عن طبيعة المسئوليات الخاصة التي أُلقيت على عاتق مجلس عصبة الأمم فإنها ترتبط بتصوير واضع ميثاق العصبة لمكان المجلس من كل الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة الدولية حيث مالوا إلى اعتباره بمثابة الوكالة التنفيذية المختصة بإدارة سياسات العصبة وأيضا أنه على أنه كان الجهاز الرئيسي المختص ببحث كل الجوانب المتعلقة بموضوع الأمن الجماعي وتسوية النزاعات الدولية .

وكانت عضوية مجلس العصبة على نوعين - عضوية دائمة وعضوية غير دائمة . فأما عن الأعضاء الدائمين في المجلس فقد كانوا خمسة أعضاء عند بداية تأسيس العصبة وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان غير أن اعتراض الكونجرس الأمريكي على انضمام أمريكا إلى عصبة الأمم ، هبط بعدد الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس إلى أربع دول فقط . ولكن ظهور بعض الدول الكبرى في المجتمع الدولي فيما بعد كان من عوامل ضمها بصفة

دائمة إلى المجلس ، وتمثل ذلك على شكل انضمام اليابان إلى هذه العضوية الدائمة في عام ١٩٢٦ والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٤ . وأما فيما يرتبط بالعضوية غير الدائمة للمجلس فقد كان من رأى أول جمعية انعقدت في ظل عصبة الأمم أن التمثيل في العضوية غير الدائمة يجب أن يدخل في التقدير الاعتبارات الجغرافية والعنصرية والاقتصادية والثقافية حتى يكون المجلس بتشكيله أقرب إلى تمثيل المجتمع الدولي تمثيلا عادلا وواقعا ودقيقا . وقد بدأت العضوية غير الدائمة بأربع دول فقط في عام ١٩١٩ ثم زادت إلى ست دول في عام ١٩٢٢ ، وإلى تسع دول في عام ١٩٢٦ وإلى إحدى عشرة دولة في عام ١٩٣٦ .

وكما فعل ميثاق العصبة بالنسبة للجمعية فقد نص على أنه يدخل ضمن سلطات ومسئوليات المجلس بحث كل ما له صلة بنشاط العصبة ، وبخاصة ما اتصل من ذلك بموضوع السلم العالمي . وعلى الرغم من أن بعضا من هذه السلطات والمسئوليات التي عهد بها إلى المجلس كانت تتداخل مع المسئوليات التي أنيطت بالجمعية ، إلا أن المجلس استأثر بالسلطة في عدد من الموضوعات ومنها : التخطيط لاقتراحات وإجراءات نزع السلاح ومراقبة تنفيذها ، والقيام بدور الوسيط في توفيق الأطراف المتنازعة وحل الخلافات التي تنشأ بين الدول ، وتقرير التدابير التي تتخذ في مواجهة العدوان ، والإشراف على تنفيذ نظام الانتداب ، وكذلك القيام بعملية المتابعة على تطبيق المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات .

وهناك من يعتقد بأن علاقة المجلس بالجمعية لم تكن علاقة جهاز مسيطر أو متفوق بجهاز أضعف أو تابع ، كما أنها لم تكن كعلاقة الحكومة بالبرلمان ، وإنما قامت هذه العلاقة على أساس أن مسئوليات هذين الجهازين الرئيسيين كانت متكاملة ، وكل ما هنالك أن أحدهما وهو الجمعية قامت على مراعاة مبدأ المساواة والتكافؤ في تمثيل الدول ، في حين أن الجهاز الآخر وهو المجلس قد خص الدول الكبرى بميزة التمثيل الدائم وكان بذلك تعبيراً عن الأوضاع الناتجة عن سيطرة سياسات القوى في المجتمع الدولي .

في رأى البعض أن من أهم الانجازات التي استطاعت عصبة الأمم أن تصل إليها في ميدان التنظيم الدولي أنها أقامت جهازا دائما للسكرتاريا الدولية ، كما أنه أمكنها أن تبلور دور هذا الجهاز الدولي الدائم على نحو لم يتوفر في ظل أى من المؤتمرات والاتحادات الدولية العامة السابقة . فجهاز السكرتاريا الذي ترأسه السكرتير العام للمنظمة الدولية كان يشكل العمود الفقري في بناء العصبة حيث قام بمسئولية التنسيق بين نشاطات العصبة ، وتقديم خدماته واستشاراته الفنية لأجهزة العصبة المختلفة كما مارس مسئولية التوجيه العام لهذه المنظمة بالشكل الذي يساعدها على تحقيق الغايات التي قامت من أجلها . وهو في ذلك قد اختلف عن أجهزة السكرتاريا التي أقامتها المؤتمرات والاتحادات الدولية العامة السابقة حيث أن إقامة هذه الأجهزة كانت تدخل عادة ضمن مسئولية الدول المضيفة لهذه المؤتمرات كما أنها كانت واقعة في نطاق التأثير المباشر للحكومات التي أقامتها . أما جهاز السكرتاريا التابع لعصبة الأمم فقد كان بمثابة خدمة مدنية دولية (International Civil Service) فعلى الرغم من أن أعضاء هذا الجهاز الدولي كانوا يختارون من بين مواطني الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، إلا أنهم كانوا يمارسون وظائفهم وهم مستقلون استقلالاً تاماً عن حكوماتهم ، وتحددت مسئوليتهم أولاً وأخيراً أمام المنظمة الدولية .

وهناك حقيقة تجدر الإشارة إليها وهي أنه على الرغم من أن النظرة إلى السكرتير العام كانت تتركز في أنه الموظف الإداري الأول في عصبة الأمم ، إلا أن السكرتير العام أمكنه أن يطور أبعاد الدور الذي يقوم به في خدمة المنظمة الدولية ومن ذلك أنه كان يعمل كدبلوماسي في الأمور التي تتعلق بعلاقة العصبة بالدول الأعضاء فيها ، كما أنه كان يقوم بوظيفة المستشار الرئيسي لكل من الجمعية والمجلس .

أما عن قواعد شغل وظيفة السكرتير العام لعصبة الأمم فلم تكن محددة في البداية والدليل على ذلك أن أول سكرتير عام للمنظمة وهو أريك درموند (Drummond) الذي كان يعمل كمساعد لوزير الخارجية البريطاني ، قد اختير

لهذا المنصب بواسطة مؤتمر السلام في باريس لفترة غير محددة وإن كان ميثاق العصبة قد نص على أن اختيار السكرتير العام فيما بعد سيتم بواسطة الجمعية والمجلس . وقد استمر درموند في وظيفته حتى عام ١٩٣٣ حين استقال ، وأعقب ذلك أن أقيمت الجمعية على تحديد فترة عمل السكرتير العام بفشر سنوات ، وانطبق ذلك على أفينول (Avenol) الذي خلف درموند في منصبه .

وقد وجد كل من درموند وأفينول نفسيهما متورطين في الصراعات السياسية الناشئة في الجمعية، وبين الأعضاء الدائمين في مجلس العصبة ، وهي الصراعات التي قامت أساسا بين مجموعة الدول المتمردة على الوضع الدولي (Revisionist Powers) وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان وبين الدول التي كانت تدافع عن هذا الوضع الدولي (Status Quo Powers) وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا ، وقد بنى درموند وأفينول مواقفهما واتجاهاتهما على مبادئ الميثاق التي كانت تحاول الدفاع عن الأوضاع القائمة والحيلولة دون تغييرها وذلك من واقع أن ميثاق عصبة الأمم إنما كان جزءا لا ينفصل عن تسويات الصلح التي نصت عليها معاهدة فرساي .

٤) محكمة العدل الدولية الدائمة

The Permanent Court of International Justice

ومن بين الانجازات الهامة الأخرى التي توصلت إليها عصبة الأمم أنها أقامت أول محكمة دولية دائمة . وقبل ذلك لم يكن في المجتمع الدولي سوى المحكمة الدائمة للتحكيم (The Permanent Court of Arbitration) التي أقامها مؤتمر لاهاي الأول في عام ١٨٩٩ وهي لم تكن محكمة دولية بالمعنى الصحيح حيث أنها نصت فقط على تشكيل لجان محكمين (Panels of Arbitrators) يختارون من بين رعايا الدول الأعضاء في المؤتمر للتحكم في نزاعات بدأتها وتتوقف مهمتهم عند هذا الحد . أما نظام محكمة العدل الدولية الدائمة فقد ذهب إلى مدى أبعد من ذلك بكثير . وقد اتخذ القانون الذي أنشأ هذه المحكمة الدولية شكل معاهدة منفصلة عن ميثاق عصبة الأمم وكان القصد من ذلك تمكين الدول غير الأعضاء في العصبة من أن تعرض نزاعاتها على المحكمة، وبذا فإن مسئولياتها لم تكن قاصرة على النظر في خلافات الدول الأعضاء في

المنظمة الدولية وانما تعدتها إلى الحد الذي أصبح معه دور هذه المحكمة دورا قضائيا عالميا .

ومحكمة العدل الدولية الدائمة التي اتخذت مقرا لها في مدينة لاهاي بهولندا كانت تتمتع باختصاصات واسعة في الموضوعات المتصلة بتفسير وتطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي وحل النزاعات الدولية عن طريق التسوية القضائية .

وضمنت المحكمة الدولة في عضويتها خمسة عشر قاضيا يختارون لكفاءتهم ومقدرتهم البارزة في ميدان القانون الدولي ، ويكونون مستقلين استقلالاً تاماً عن حكوماتهم الوطنية .

وقد حاولت عصبة الأمم أن تسهل من مهمة المحكمة الدائمة بأن عملت على تقنين قواعد القانون الدولي ، وإن كان النجاح الذي أصابته في هذا الخصوص كان محدودا .

ومن ناحية أخرى ، فإن موعوامل اضعاف دور المحكمة الدولية هي أنها لم تمنح اختصاصا إجباريا (Compulsory Jurisdiction) في نظر النزاعات الدولية بالشكل الذي يجعلها قادرة على دعم أوضاع السلام والاستقرار الدوليين على نحو أفضل .

٥ (مكتب العمل الدولي International Labour Office

أما عن مكتب العمل الدولي أو منظمة العمل الدولية التي أقامتها عصبة الأمم فقد كان الغرض من وجودها هو العمل على تحسين ظروف العمل الدولي في مختلف أنحاء العالم . وقد تكون الجهاز التنفيذي للمنظمة (منظمة العمل الدولية) من ممثلين عن الحكومات وأرباب الأعمال والعمال ، وكانت القرارات الهامة تتخذ عادة خلال الاجتماعات السنوية للمنظمة .

إنجازات عصبة الأمم

إذا ما حاولنا أن نعدد الإنجازات التي حققتها عصبة الأمم لاستطعنا أن نلخصها على النحو التالي :

أولا - تنفيذ نظام الانتداب

كان تنفيذ عصبة الأمم لنظام الانتداب الذي أتى به الميثاق من الانجازات الثورية التي أمكن لهذه المنظمة الدولية أن تحققها وذلك على حد تعبير بعض خبراء التنظيم الدولي . فالشعوب والأقاليم التي كانت أجزاء من الامبراطوريات الاستعمارية التي انهزمت وانهارت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، لم ينظر إليها على أنها أسلاب من حق الدول المنتصرة اقتسامها والسيطرة عليها كناطق نفوذ جديدة لها كما كان يحدث قبل قيام عصبة الأمم ، وإنما انتقلت مسئولية إدارتها والإشراف عليها إلى المنظمة الدولية التي مارست ذلك من خلال بعض الدول التي عهد إليها بسلطة الانتداب على هذه الأقاليم والشعوب التابعة حتى يمكنها أن تصل إلى مرحلة النضج السياسي الذي يمكنها من تحمل تبعات الحكم الذاتي وصولا بها إلى مرحلة الاستقلال السياسي التام ، وان كان هناك من يعتقد أن نظام الانتداب لم يكن إلا صيغة معدلة لأدوات السيطرة الاستعمارية التقليدية ، وأنه لم يكن سوى تبرير شكليا زائفا أمكن من خلاله لبعض الدول الاستعمارية الكبرى في المجتمع الدولي أن تدير هذه الممتلكات الاستعمارية السابقة لحسابها ، وفي خدمة مصالحها وإن تم هذا باسم عصبة الأمم وفي إطار مقنع جديد .

ثانيا - حماية حقوق الأقليات

ويجىء الإنجاز الهام الثاني الذي أمكن لعصبة الأمم أن تحققه وذلك في مجال حماية حقوق الأقليات ، وكان ذلك بمثابة تحمل لمسئولية جديدة لم تدخل ضمن اهتمامات التنظيمات الدولية السابقة على قيام العصبة . وقد عهد بمسئولية حماية حقوق الأقليات إلى مجلس العصبة استنادا في ذلك إلى معاهدات الأقليات (Minority Treaties) المعقودة بين الدول المتحالفة (Allied Powers) وبين تشيكوسلوفاكيا واليونان وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا وقد تعهدت الدول الأطراف في هذه المعاهدات وفي الاتفاقات التي وقعت بعدها والمتصلة بنفس الموضوع بالعمل على حماية حقوق الأقليات التي توجد داخل حدودها ويجيء في مقدمة هذه الحقوق التي نص على ضمانها : الحريات الدينية ، والمساواة المدنية والسياسة ، وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية التي تنصرف إلى أمور اللغة والتعليم والفرص المتكافئة في العمل ، الخ .

وقد قام مجلس عصبة الأمم بتلقي الشكاوى وعمل اقترحات بخصوص بعض النزاعات الناتجة عن سوء تطبيق هذه الضمانات ، وذلك على الرغم من أن ميثاق العصبة لم يخوله هذه السلطات بنصوص صريحة وقد حدث نتيجة لممارسة المجلس لهذه المسؤوليات الخاصة بحماية الأقليات أن أقدمت دول كثيرة على عقد اتفاقات تضمن حقوق الأقليات وأقرت للمجلس (مجلس العصبة) بسلطة التحكيم في النزاعات التي تنشأ بسبب سوء تطبيق هذه الاتفاقات أو انتهاك بعض الأطراف لالتزاماتها في هذا الخصوص .

ويبدو أن النجاح الذي أحرزه مجلس عصبة الأمم في موضوع ضمان حقوق الأقليات كان دافعا به نحو المطالبة بالتوسع في هذا الانجاء عن طريق تحويل هذه الاتفاقات والمعاهدات المحدودة إلى ما يشبه الميثاق العالمي لحقوق الأقليات ، على غرار الميثاق العالمي لحقوق الانسان الذي أصدرته الأمم المتحدة فيما بعد وقد حدث ذلك في عام ١٩٣٣ حين طالب المجلس كل دول العالم بمنح الأقليات العنصرية والدينية واللغوية نفس الحقوق التي تكفلها هذه الدول لباقى مواطنيها أسوة بما تفعله الدول الأطراف في معاهدات ضمان حقوق الأقليات . بل ان المجلس ذهب إلى مدى أبعد من ذلك حين نادى باعطاء حق تقرير المصير لبعض الأقليات مثلما حدث بخصوص إقليم السار ، حيث أجرى استفتاء في هذا الإقليم في عام ١٩٣٥ والذي كان من نتيجته أن قرر سكانه الانضمام إلى ألمانيا وليس إلى فرنسا ، وتم ذلك كله بالطبع تحت إشراف عصبة الأمم . الا أن التوسع في تطبيق هذا الحق السياسي من جانب مجلس العصبة لم يكن ممكنا لظروف دولية ولا اعتبارات جغرافية وسياسية كانت خارجة عن مقدوره تماما .

ثالثا - نشاط العصبة في مجال دعم التعاون الاقتصادي والفنى في المجتمع الدولي وفي مجال دعم إمكانيات التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والفنية نجد أنه قد أمكن لعصبة الأمم أن تتوصل إلى بعض النتائج الإيجابية في هذا الخصوص وقد قام بتحمل مسؤولية دعم إمكانيات هذا التعاون اللجان والهيئات والمعاهد والمكاتب وجماعات الدراسة التي انبثقت في اطار العصبة ، ومن أمثلتها:-

١ - المنظمة الاقتصادية والمالية (Economic and Financial Organization) التي قامت بعمل دراسات مستفيضة وتقديم مقترحات وتوصيات إلى كل من جمعية

العصبة والمجلس في مجال اختصاصها، ويعقد بعض المؤتمرات الاقتصادية والمالية،
كما قامت بنشر الكتاب الإحصائي السنوي (Statistical Year-Book)
والمسح الاقتصادي العالمي (World Economic Survey) وغيرهما من
المطبوعات الاقتصادية الهامة. وفي رأى البعض أن هذه المنظمة الاقتصادية والمالية
كانت الأساس الذي استند عليه قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعى التابع للأمم
المتحدة فيما بعد.

٢ - منظمة الصحة (Health Organization) التي قامت بالتحضير لبعض
الترتيبات والاتفاقات التي هدفت من ورأها إلى التحكم في الأوبئة القابلة
للانتشار وتشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بالصحة العامة وكيفية تقليل نسب
الوفيات بين الأطفال في العالم، الخ. وهذه المنظمة أيضا هي التي مهدت الطريق
أمام ظهور منظمة الصحة العالمية التي تتبع الأمم المتحدة كإحدى وكالاتها
المتخصصة.

٣ - منظمة الاتصالات والترانزيت (Organization for Communications)
وقد قامت هذه المنظمة هي الأخرى بالتحضير لبعض المعاهدات وإجراء الدراسات
حول مشاكل الاتصال والنقل الدولي. وقد ظهرت فيما بعد عدة هيئات دولية
متخصصة في هذا المجال من النشاط مثل الوكالة الدولية للطيران المدني واتحاد
النقل الدولي والمنظمة البحرية الاستشارية العالمية، الخ.

٤ - اللجان التي تكونت في اطار عصبة الأمم وعينت يبحث موضوعات خاصة
مثل نزع السلاح والمسائل العسكرية والتعاون الثقافي ووسائل مكافحة العقاقير
المخدرة والرق، الخ.

٥ - اللجان التي أقيمت بصفة مؤقتة للنظر في بعض المسائل مثل بحث مشاكل
اللاجئين ووسائل تسوية المنازعات، وتقنين القانون الدولي، وتعديل ميثاق عصبة
الأمم.

٦ - الأجهزة الادارية التي أقامتها عصبة الأمم لتؤدي مسؤوليات معينة مثل:
رعاية اللاجئين ومتابعة تنفيذ معاهدات السلام، وتقديم القروض الدولية، الخ.

أسباب فشل عصبة الأمم

وإذا كانت هذه هي بعض المجالات التي أثبتت فيها عصبة الأمم نجاحها فانه يقابلها فشل العصبة في قيامها بمسئولياتها في نواحي أخرى حيوية مثل تطبيق نظام الأمن الجماعي على النحو الذي أشرنا إليه عند تحليلنا للملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم . وعلى العموم فإذا أردنا أن نلخص الأسباب التي أدت إلى فشل عصبة الأمم في ارتفاعها إلى مستوى التوقعات الدولية التي علقت عليها فان بالإمكان إبرازها على النحو التالي : (٢)

أولا - أن ميثاق عصبة الأمم كان جزءا لا يتفصل عن معاهدة فرساي وتسويات الحرب وكانت هناك بعض الدول التي اعتبرت معاهدة فرساي اجراء انتقاميا موجها ضد كيانها القومي ووحدة أراضيها كما كان الحال مع ألمانيا ، ومن ثم فان رفض هذه الدول لتسويات الحرب إنما كان يعني في التحليل الأخير خروجها على ميثاق عصبة الأمم الذي حاول تجميد الأوضاع الدولية في اطار توازن القوى الذي خلقته هذه التسويات ، ولم يكن ذلك بالأمر الواقعي في مواجهة الزيادة الهائلة التي طرأت على حجم القوة القومية لبعض الدول .

ثانيا - تحلى بعض الدول الكبرى التي تركز عليها مسئولية حفظ السلم والأمن الدوليين عن تأييد عصبة الأمم . فالولايات المتحدة لم تنضم إليها مؤثرة أن تستمر في انتهاج سياسة العزلة والالتزام بمبدأ الحياد التقليدي في دبلوماسيتها . كما أن هناك دولا أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان انسحبت من العصبة حين تعارضت أطماعها القومية وسياساتها الإقليمية التوسعية مع أوضاع التوازن الدولي الذي حرصت العصبة على الدفاع عنه ، وكان لهذا الانسحاب أثره في اضعاف العصبة وانهيارها في النهاية .

ثالثا - ظهور بعض الأنظمة الدكتاتورية في عدد من الدول الكبرى مثل الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والدكتاتورية العسكرية في اليابان . وتصرفات هذه الأنظمة الدكتاتورية وسلوكها الخارجى كانت تتنافى تماما مع الأخلاقيات الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي التي قامت عصبة الأمم على تأكيدها

كقيم جديدة في علاقات الدول ببعضها . ولذا فإنه بدلا من أن تندعم هذه القيم ، فقد واجهت تحدى الدول الكبرى لها منذ البداية .

رابعا - أن فشل تطبيق نظام الأمن الجماعي في مواجهة اعتداءات الدول الكبرى وعدم قدرة عصبة الأمم على تطبيق أى شكل من أشكال العقوبات الرادعة ضد العدوان جعل الدول الصغرى تفقد ثقتها تماما في فعالية عصبة الأمم كأداة قادرة على مقاومة العدوان ومعاقبته ، والمحافظة على السيادة القومية للدول ووحدة أراضيها . وكان أوضح الأمثلة على فقدان هذه الثقة غزو إيطاليا للحبشة والاستيلاء عليها .

خامسا - أن عصبة الأمم لم تكن إلا تجمعا من الحكومات ولم تكن تستند إلى تأييد رأى عام دولى أو شعبي يستطيع أن يمارس ضغطا أديبا فعلا ضد مناورات الدول الكبرى أو التأثير في سياساتها التى تتعارض مع أهداف السلام الدولى . وهذا هو السبب الذى لم يضع وراء عصبة الأمم حماسا كافيا من قبل الشعوب بطريقة تمكنها من مواجهة المشاكل التى تعرضت لها .

سادسا - عدم وجود قوة بوليسية دولية تحت تصرف عصبة الأمم يجعلها قادرة على تنفيذ توصياتها وقراراتها . أو بمعنى آخر فان سلطة المنظمة الدولية لم تتحقق بسبب قصور امكانياتها في العمل ضد الدول التى تخرج عن التزاماتها كما نص عليها ميثاق العصبة .

سابعا - سيطرة الشعور بالقومية على تصرف الدول . وهذه القومية جعلت الدول تقرر سياساتها ومصالحها بعيدا عن روح ميثاق عصبة الأمم مهما كان في ذلك من خروج على الميثاق ، وبذلك فان سلطة المنظمة العالمية وضعت منذ البداية في مواجهة تحدى القومية وهو التحدى الذى قاد في النهاية إلى فشل العصبة وقيام الحرب العالمية الثانية .

(٢) الأمم المتحدة The United Nations

كان لفشل تجربة عصبة الأمم أثره في دفع الدول ، وبخاصة الدول الكبرى التى خاضت الحرب ضد قوى النازية والفاشية ، إلى محاولة إقامة تنظيم دولى

جديد في عالم ما بعد الحرب يمكنه أن يتلافى عيوب ونقاط الضعف في التجربة السابقة ، وكان ذلك هو الأساس في اقامة المنظمة الدولية الجديدة التي عرفت باسم الأمم المتحدة .

والحقيقة هي أنه في خلال الحرب وفي الفترة السابقة على قيام الأمم المتحدة حدثت مشاورات ومداولات كثيرة بين الدول الكبرى في ذلك الوقت وهي أمريكا وبريطانيا وروسيا والصين بخصوص الشكل الذي يجب أن تكون عليه المنظمة الدولية المزمع انشاؤها وكذلك حول المسؤوليات والسلطات والأهداف والمبادئ التي سيعهد بها إليها .

وقد حدث ذلك في عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت آنذاك ومنها مؤتمر واشنطن الذي عقد في يناير سنة ١٩٤٢ ومؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في سنة ١٩٤٤ ومؤتمر يالتا في عام ١٩٤٥ ، وأخيرا مؤتمر سان فرانسيسكو وهو أهم هذه المؤتمرات جميعا . والدول التي شاركت في أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو هي تلك الدول التي أعلنت الحرب ضد ألمانيا واليابان قبل مارس ١٩٤٢ ووقعت على تصريح الأمم المتحدة الذي صدر في يناير ١٩٤٢ . وقد انتهت المشاورات التي جرت في هذا المؤتمر بالموافقة على ميثاق المنظمة الدولية الجديدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ودخل الميثاق مرحلة التنفيذ الفعلي اعتبارا من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

أهداف ومبادئ الأمم المتحدة :

لقد تناول ميثاق الأمم المتحدة شرح المبادئ والأهداف التي تقوم المنظمة الدولية على تحقيقها بأن أبرزها على النحو التالي :

أولا - حفظ السلم والأمن الدوليين :

يمثل هدف حفظ السلم والأمن الدوليين المسئولية الأولى للمنظمة الدولية ، وقد ورد ذكره في الفقرة الأولى من المادة الأولى للميثاق التي أوضحت كذلك الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها تدعيم أوضاع السلام والأمن في المجتمع

الدولى ويحىء في مقدمتها : اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها، وفتح أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والعمل على حل الخلافات والمنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى .

وقد سبق لنا أن تعرضنا عند تحليلنا لموضوع الأمن الجماعى بتوضيح طبيعة التدابير الجماعية التى نص عليها الميثاق في هذا الصدد كما أسهبنا في تبين الكيفية التى طبق بها نظام الأمن الجماعى في ظل الأمم المتحدة . وكل ما يهمننا أن نؤكد هنا هو أن ميثاق الأمم المتحدة وهو يبرز الأولوية التى يجب أن يحظى بها هدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين على غيره من الأهداف فقد كان ذلك نابعا من الإدراك الكامل للدول التى شاركت في تصميم بناء هذه المنظمة الدولية وتحديد الاطار العام لمسئولياتها في عالم ما بعد الحرب من أن تحقق الأهداف الأخرى وخاصة ما تعلق منها بدعم إمكانات التعاون الدولى في مختلف صورته ومجالاته إنما كان رهنا بقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والأمن الدوليين على نحو فعال . وقد بينا فيما سبق الأسباب التى حالت بين المنظمة الدولية وبين الوصول إلى تحقيق هذا الهدف بما يتفق وتصورات الدول المؤتمرة في سان فرانسيسكو .

ثانيا - تنمية العلاقات الودية بين الدول

ثم يحىء موضوع تنمية العلاقات الودية بين الدول كهدف حيوى آخر من أهداف الأمم المتحدة وذلك بحسب ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى لميثاقها . وقد ذكرت هذه الفقرة الأسس التى يمكن أن تبنى عليها تنمية العلاقات الودية بين الدول ومنها أن تكون العلاقات قائمة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمى .

وفي الواقع أن دعوة الميثاق إلى احترام مبدأ حق تقرير المصير كأساس لإقامة علاقات ودية بين دول العالم وشعوبه المختلفة ، إنما كانت تبنى هي الأخرى على تصور سياسى عام مضمونه أن تجاهل مبدأ حق تقرير المصير ،

وممارسة بعض الدول لأساليب التسلط والتحكم على الدول الأخرى ضد إرادتها والإملاء عليها من مراكز القوة ضد سيادتها واستقلالها ومصالحها ، كل ذلك كان لا بد وأن يقود إلى أوضاع من التوتر والصراع في المجتمع الدولي تعرقل من قدرة المنظمة الدولية على صيانة السلم والأمن الدوليين ، وبذا يتضح مدى الترابط المنطقي والواقعي بين هدفي المحافظة على السلام ، واحترام مبدأ حق تقرير المصير .

ثالثاً - تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية :
نص ميثاق الأمم المتحدة على أن من الأهداف الرئيسية للمنظمة الدولية تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

ومرة أخرى تنضح العلاقة بين هذا الهدف وبين هدف صيانة السلم والأمن الدوليين وذلك لأن دعم إمكانات التعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يخلق ارتباطاً وتشابكاً في المصالح ، ويهيء أسساً أفضل للالتقاء والتقارب والحوارين الدول ، وهي أمور كلها في صف تدعيم أوضاع السلام الدولي كذلك فإن التخلص من كافة مظاهر التمييز العنصري أو الديني إنما يزيل هو الآخر مصدراً آخر من مصادر التوتر والنزاع ، لأن التمييز ، أيا كان مظهره وأيا كانت الدوافع التي تحركه ، يخلق حواجز نفسية تعقد بدورها من فرص التقارب والتفاهم المتبادل بين الدول والشعوب .

رابعاً - جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق أعمال الدول الأعضاء وتوجيهها نحو الأهداف المشتركة .

وهذا هو الهدف الأخير الذي نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من ميثاق المنظمة الدولية . وقد قصد هذا الهدف إلى جعل الأمم المتحدة بمثابة المحور الأساسي في إجراء التنسيق الضروري في اتجاهات الدول وتوجيهها بالشكل الذي يساعدها على تحقيقها لمسئولياتها في خدمة المجتمع الدولي كله . أو بمعنى آخر فإن

الميثاق أقر بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في التقريب بين سياسات الدول كأداة لدعم السلم العالمي، وذلك بدلا من أن تترك هذه السياسات بلا ضوابط دولية توجهها، حيث أن اقتصاد هذه الضوابط المنسقة للمصالح والسياسات كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى تعميق أوضاع الخلاف والتناقض في المجتمع الدولي كما أن من أهم القوى التي دفعت بهذا المجتمع إلى كارثة الحرب سواء كانت عالمية أو محدودة .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف العامة التي تولى ميثاق الأمم المتحدة ذكرها وتحديدتها، فقد أشار إلى عدد من المبادئ التي يجب أن تحكم علاقات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وذلك تمكينا لها من إنجاز المسؤوليات والأهداف التي أعطت المبرر لقيامها، وهذه المبادئ هي :

١ - مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وما عني به الميثاق أساسا هو المساواة القانونية وليس المساواة السياسية بالطبع، حيث أن التفاوت في توزيع إمكانيات القوة الدولية ومقدراتها يجعل لبعض الدول مقدرة على التأثير السياسي أكبر بكثير مما يمكن أن يتوافر لدول أخرى، فالعلاقات السياسية الدولية هي في التحليل الأخير علاقات قوة على النحو الذي أوضحناه في مواضع عدة سابقة . على أن المساواة في السيادة بالشكل الذي نص عليه الميثاق كانت تتكون من عدة عناصر بلورتها مناقشات مؤتمر سان فرانسيسكو، وهذه العناصر هي : المساواة بين الدول قانونا وتمتع الدول بالحقوق الكامنة في السيادة التامة واحترام شخصية الدول واستقلالها السياسي وسلامة ووحدة أراضيها والزام الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية بإخلاص .

٢ - مبدأ تنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة بحسن نية وذلك على أساس أنه بدون استعداد الدول لمراعاة تعهداتها الواردة في الميثاق والعمل نحو تنفيذها بحسن نية، فإنه يصبح خارج مقدور المنظمة الدولية وفوق طاقتها أن توفر لأعضائها كافة الحقوق والمزايا التي تقرن بعضويتهم فيها . وكان هذا التأكيد أمرا طبيعيا من الميثاق حيث أن جانب الحقوق والمزايا لا بد وأن يقابله منطقيا وبالضرورة الجانب الآخر المتعلق بالواجبات والالتزامات .

٣ - مبدأ العمل أو الالتزام بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على اعتبار أن مثل هذا الالتزام يزيل التهديد الرئيسي الذي يتعرض له السلم الدولي والذي ينتج عن التجاء الدول إلى حل خلافاتها بأسلوب العنف أو القوة المسلحة .

٤ - مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . ومثل هذا المبدأ يعتبر أساساً ضرورياً لتطبيق نظام الأمن الجماعي تطبيقاً فعالاً وبدون هذا الامتناع تصبح التعهدات الدولية في موضوع الأمن الجماعي أمراً لا قيمة له ولا معنى على الإطلاق .

٥ - المبدأ الذي يقضى بأن يقدم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة كل ما في وسعهم من عون إلى المنظمة الدولية في أي عمل تتخذه وفق ميثاقها وأن يمتنعوا عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع . وهذا المبدأ شأنه شأن المبدأ السابق يشكل ركيزة حيوية أخرى من ركائز التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي لأنه بدون وضع الجانب الضروري من إمكانيات هذه الدول تحت تصرف المنظمة الدولية ومشاركتهم الإيجابية في التدابير المشتركة التي تنفذ في مواجهة العدوان فإنه يصبح من المتعذر على الأمم المتحدة أن تؤدي مسؤولياتها ازاء حفظ السلام الدولي بالشكل الذي أوضحه وأكد عليه الميثاق .

٦ - المبدأ الذي يطلب من الأمم المتحدة أن تعمل على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على المبادئ التي تضمنها وأوردها الميثاق وذلك بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين . والحقيقة أن الميثاق أعاد التأكيد على أهمية هذا المبدأ بأن ذكر في المادة ٣٥ أن لكل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً في شأن هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق .

٧ - أما المبدأ الأخير الذى ورد ذكره في الميثاق فهو يمنع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى للدولة ما ، وأكد هذا المبدأ كذلك أنه ليس هناك ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل الداخلية لأن تحمل بحكم الميثاق ، وان كان ذلك لا يخل بحق المنظمة الدولية في تطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من الميثاق.

العضوية في الأمم المتحدة

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة إلى نوعين : عضوية أصلية وعضوية بالانضمام وان كانت التفرقة بينهما هى عملية شكلية بحتة ولا ترتب أى آثار قانونية أو سياسية لهذه الفئة من الأعضاء أو تلك . والدول الأصلية هى كما حددتها المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، الدول التى اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المتعد في سان فرانسيسكو ، والدول التى وقعت تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٢ ثم وقعت ميثاق سان فرانسيسكو وصدقت عليه . أما العضوية بالانضمام فهى حق لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها الميثاق والتي ترى الأمم المتحدة أنها قادرة على تنفيذها . .

أما عن اجراءات الانضمام فتتلخص في أن تقدم الدولة التى ترغب في الانضمام للأمم المتحدة طلبا بذلك إلى الأمين العام للمنظمة الدولية ويكون ذلك الطلب مصحوبا بإعلانها قبول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة . ويقوم الأمين العام بإحالة الطلب إلى مجلس الأمن لبحثه وإصدار توصية بشأنه إلى الجمعية العامة ، ويشترط أن توافق على هذه التوصية الصادرة عن مجلس الأمن الدول الخمس الكبرى . ويصدر قرار الجمعية العامة الخاص بقبول الأعضاء الجدد بأغلبية الثلثين . ويتضح من هذا الاجراء ، ان إشراك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في عملية قبول الأعضاء الجدد يؤدي إلى إمكانية عدم قبول العضو الجديد إذا ما اعترضت على قبوله إحدى الدول الخمس الكبرى حتى ولو كانت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة توافق على هذا القبول . ، وذلك لأن قرار الجمعية العامة بقبول العضو الجديد لا يمكن صدوره الا بناء على توصية من مجلس الأمن .

وإلى جانب اكتساب العضوية في الأمم المتحدة فهناك الأمور الأخرى المتعلقة بالوقف والفصل والانسحاب .

فبالنسبة للإيقاف تنص المادة الخامسة من الميثاق على أنه يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملا من أعمال القمع أو المنع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها . ويكون الإيقاف بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، ويرفع الإيقاف ويمكن للعضو ممارسة حقوق العضوية ومزاياها بقرار من مجلس الأمن .

وبالنسبة للفصل من الأمم المتحدة، فنص المادة السادسة من الميثاق على أنه يجوز للجمعية العامة أن تفصل عضوا من الأعضاء إذا أمعن في انتهاك مبادئ الميثاق ويكون قرار الجمعية العامة في هذا الشأن مبنيا على توصية من مجلس الأمن.

وبالنسبة للانسحاب من المنظمة الدولية فقد عارض البعض في الاعتراف بحق الدول الأعضاء في الانسحاب من الأمم المتحدة استنادا إلى أن الميثاق لم ينص على حق الانسحاب ولم ينظمه كما أن السماح به يؤدي إلى إضعاف الأمم المتحدة . ولكن الاتجاه الغالب يرى أنه على الرغم من أن الميثاق لم ينص على موضوع الانسحاب ، إلا أنه من الواجب أن يحتفظ أعضاء الأمم المتحدة لأنفسهم بهذا الحق نظرا لأن الأمم المتحدة منظمة اختيارية انضمت إليها الدول بإرادتها ويحتفظ أعضاؤها بسيادتهم التي لم يترعها منهم الميثاق (٣)

وقد اشتمل تقرير لجنة الصياغة في مؤتمر سان فرانسيسكو على إشارة إلى جواز الانسحاب من الأمم المتحدة في بعض الظروف ومن هذه الظروف على سبيل المثال :

- أ - أن تضحي الأمم المتحدة بالقانون والعدل للمحافظة على السلام.
- ب- أن تعجز الأمم المتحدة عن حفظ السلام .
- ج- أن تتغير حقوق والتزامات الأعضاء بسبب تعديل أدخل على الميثاق لم يشتر كوا في الموافقة عليه .

د - أن يكون التعديل الذي أقرته الأمانة المطلوبة في الجمعية العامة أو في مؤتمر عام لم يحصل على تصديق العدد اللازم من الدول لكي يصبح نافذا ويترتب على انسحاب العضو من الأمم المتحدة تحلله من التزامات الميثاق إلا تلك التي تسرى في مواجهة الدول غير الأعضاء (٤)

تكوين الأمم المتحدة - الأجهزة والفروع الرئيسية

وفقا للمادة السابعة من الميثاق ، فإن الأمم المتحدة تتكون من ستة أجهزة رئيسية هي : الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة أو جهاز السكرتاريا. وهذا يظهر ان تكوين الأمم المتحدة هو أكثر تعقيدا من تكوين عصبة الأمم التي كانت تتكون أساسا من الجمعية ومجلس العصبة وجهاز السكرتاريا . وسنحاول فيما يلي أن نعطي فكرة عن السلطات الممنوحة لكل واحد من هذه الأجهزة والمسئوليات التي يقوم على تنفيذها .

١ - الجمعية العامة The General Assembly

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة وهي الجهاز الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء . وتجتمع الجمعية بانتظام مرة كل عام ولها حق المناقشة وإصدار التوصيات في جميع الأمور التي تدخل ضمن نطاق الميثاق ، كما أن لها أيضا حق مناقشة سلطات ومهام جميع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة وهي تعد الدراسات وتقدم التوصيات للدول الأعضاء وللأجهزة الأخرى للمنظمة في سبيل تدعيم التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أيضا للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون من أجل الحفاظ على السلم، ومن ضمنها تلك التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح ، كما يمكنها مناقشة أى مسألة تتعلق بصيانة السلم سواء كانت هذه المسألة معروضة بواسطة دولة من الدول الأعضاء أو بواسطة مجلس الأمن، أو بواسطة دولة غير عضو تحت شروط معينة .

وثمة عندما استثناء واحد لسلطات الجمعية العامة في اتخاذ التوصيات اذ يقضى الميثاق بأنه عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أى توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن .

ونظرا لما للجمعية العامة من سلطة في مناقشة جميع الأمور والمسائل في نطاق الميثاق فقد كفل ذلك لها صفة المركز الرئيسي في المنظمة كلها . وتقوم جميع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة - بما فيها مجلس الأمن - بتقديم تقارير سنوية وأخرى خاصة لكي تنظر فيها الجمعية . وتتولى الجمعية انتخاب الأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن ، وانتخاب جميع الأعضاء السبعة والعشرين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الأعضاء المنتخبين في مجلس الوصاية وتقوم الجمعية ومجلس الأمن - كل على حدة - بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية . وبناءا على توصية مجلس الأمن ، تتولى الجمعية قبول الأعضاء الجدد وتعيين الأمين العام للمنظمة .

وبالإضافة فان الجمعية العامة هي التي تبحث ميزانية النفقات ، ويمكن للجمعية أيضا أن تدعو الحكومات إلى تقديم مساهمات اختيارية . وعن طريق مثل هذه المساهمات يتم مثلا تمويل عمليات المساعدة المتعددة الأطراف المعروفة باسم برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، كما تكفل المعاونة على دعم عمل مختلف الوكالات الإنسانية مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة .

وقد سبق لنا أن أشرنا إلى التطور الهام الذي حدث في طبيعة دور الجمعية العامة فيما يتعلق بمناقشة الأوضاع الخاصة بالسلام والأمن الدوليين والذي جاء في أعقاب اصدار توصية الاتحاد من أجل السلام في عام ١٩٥٠ والتي كان الهدف منها تمكين الجمعية العامة من التوصل إلى قرار بشأن الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب تنفيذ بعض التدابير أو تطبيق بعض الجزاءات وذلك في حالة تعذر الاتفاق على اصدار مثل هذه القرارات في مجلس الأمن بسبب استخدام الفيتو . غير أنه يجب علينا أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الجزاءات التي توقع في الجمعية العامة

تنفيذا لتوصية الاتحاد من أجل السلام تنفذ بطريقة اختيارية وذلك لأن سلطة الجمعية العامة هي سلطة اقتراح وليست سلطة إصدار قرارات ملزمة .

بقيت نقطة أخرى وهي أن لكل دولة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة صوت واحد، وان كان لكل منها الحق في إيفاد ما يصل إلى خمسة مندوبين لحضور جلسات الجمعية، وتصدر الجمعية قراراتها بشأن المسائل العادية بالأغلبية البسيطة لأصوات الحاضرين المشتركين في التصويت ، ولكنها تصدر قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية الثلثين ، ومن أمثلة هذه المسائل الهامة :

أ - التوصيات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين .

ب- التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة بشأن الترشيح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن وكذلك الترشيح لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضوية مجلس الوصاية .

ج- التوصيات الخاصة بقبول عضوية الدول الجديدة في الأمم المتحدة.

د - وقف الحقوق والامتيازات المرتبطة بعضوية الدول في الأمم المتحدة.

هـ - طرد الدول التي تنتهك الميثاق وتحل بشروط عضويتها في المنظمة الدولية .

و- المسائل المتعلقة بعمل مجلس الوصاية وكذلك المسائل المتعلقة بالميرانية.

٢ - مجلس الأمن The Security Council

يعتبر مجلس الأمن الجهاز الذي عهدت اليه الدول الأعضاء بالمسؤوليات الرئيسية لحفظ السلام والأمن وهو يؤدي مهامه نيابة عن الدول الأعضاء التي وافقت جميعها على قبول قراراته وعلى تنفيذها .

وبموجب النصوص الأصلية للميثاق كان مجلس الأمن يتكون من أحد عشر عضوا منهم خمسة دائمين هم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبريطانيا

وفرنسا والصين ، وستة غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين ولا يصح إعادة انتخاب أحدهم مرتين متتاليتين ويراعى في انتخابهم مدى المشاركة التي يقومون بتقديمها في مجال حفظ السلام الدول ، كما اشترط الميثاق مراعاة مبدأ عدالة التوزيع الجغرافي في عملية الاختيار للمقاعد غير الدائمة . ومنذ سنة ١٩٦٥ تغير تكوين مجلس الأمن وأصبح خمسة عشر عضوا وبلدا ارتفع عدد المقاعد غير الدائمة من ستة إلى عشرة مقاعد .

أما عن إجراءات التصويت في مجلس الأمن فقد تناولتها المادة السابعة والعشرون من الميثاق التي فرقت بين التصويت حول المسائل الاجرائية والتصويت حول المسائل الموضوعية . ففى المسائل الإجرائية تصدر القرارات بموافقة تسع دول أعضاء من المجلس وليس ضروريا أن تشمل هذه الأغلبية على أصوات الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة . أما في المسائل الموضوعية فتصدر القرارات بأغلبية الأصوات (تسع أصوات) بشرط أن تتضمن أصوات الدول الدائمة . وعلى ذلك فانه في دائرة التصويت على المسائل الموضوعية ، يمكن لأي دولة كبرى أن تعطل إصدار أى قرار اذا ما اتخذت منه موقف المعارضة ، وهذا هو ما يعرف بحق المعارضة أو الفيتو .

ومن هنا تصبح التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية أمرا بالغ الأهمية وذلك تفاديا للمحاولات التي تلجأ إليها الدول الكبرى لتبرير استعمالها لحق الفيتو بدعوى أن المشكلات التي تطرح على المجلس للتصويت تدخل في إطار الموضوع وليس في دائرة الإجراءات ، وهنا يحدث ما يعرف بعملية الفيتو المزدوج .

وهو أن تقرير طبيعة المشكلة التي يتم التصويت عليها وما إذا كانت في حقيقتها إجرائية أو موضوعية يعطى الدول ذات المقاعد الدائمة حق استعمال الفيتو ، وفي هذه الحالات وللخروج من هذا المأزق الذي ينقسم بسببه مجلس الأمن يمكن للمجلس أن يحيل الأمر إلى جهاز أو هيئة أخرى والأخذ برأيها فيما اذا كان الأمر يعتبر إجرائيا أو موضوعيا .

وقد حدث أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو للموافقة على ميثاق الأمم المتحدة أن أصدرت الدول الكبرى بيانا يشتمل على بعض نماذج لما يمكن اعتباره

أمورا ذات صفة إجرائية وما يعتبر موضوعيا منها . ولكن هذه النماذج والأمثلة لم تدمج في صلب الميثاق وعلى ذلك بقيت المشكلة قائمة ، وترتب عليها أيضا أن استخدم حق الفيتو بطريقة متكررة من قبل بعض الدول ذات المقاعد الدائمة (الاتحاد السوفيتي أكثر من مائة مرة) ، مما تسبب في شل مجلس الأمن في كثير من المواقف .

ولهذا السبب فقد أدخلت بعض تعديلات خفيفة على استخدام الفيتو وهذه التعديلات جاءت نتيجة الممارسة وليس نتيجة تعديل رسمي لميثاق سان فرانسيسكو ، ومن أمثلة هذه التعديلات غير الرسمية : -

أ - ان امتناع إحدى الدول ذات المقاعد الدائمة عن التصويت على مشروع قرار معين لا يعتبر فيتو ، وبذلك فإنه لا يؤثر في إصدار القرار فيما إذا وافقت الدول الأخرى الدائمة في المجلس .

ب- أن المجلس يستطيع أن يمرر ما يراه ضروريا من التوصيات في غياب إحدى الدول الدائمة أو بمعنى آخر فإن وجودها واشراكها في عملية التصويت لم يعد شرطا ضروريا لضمان قانونية التصويت .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك قيودا خفيفا آخر على استخدام حق الفيتو ورد ذكره في المادة السابعة والعشرين من الميثاق ومضمونه أنه لا يمكن لإحدى الدول الدائمة أن تمارس هذا الحق في الحالات التي تكون فيها طرفا في نزاع ينظره المجلس وكذلك في الحالات التي يحال فيها النزاع إلى إحدى المنظمات الإقليمية لنظره والبت فيه .

أما عن مسؤوليات مجلس الأمن فإن للمجلس حق مناقشة وبحث أى نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك بين دولتين أو أكثر ، وتعرض عليه هذه النزاعات أو المواقف عن طريق أحد أعضائه أو أى عضو في الأمم المتحدة أو الجمعية العامة أو الأمين العام بل حتى في ظروف معينة عن طريق دولة ليست متتمة لعضوية المنظمة الدولية . كما أن للمجلس الحق في التوصية بطريق التسوية السلمية ووسائلها بل وبالشروط الفعلية للتسوية في حالات معينة .

وفي حالة وقوع تهديد للسلم الدولي أو إخلال به أو أى عمل عدواني فللمجلس سلطة اتخاذ الإجراءات التنفيذية التى من شأنها إعادة السلام إلى نصابه. وهذه الإجراءات تشمل وقف المواصلات وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بل واستخدام القوات الجوية والبرية والبحرية إذا استدعى الأمر ذلك. وبمقتضى الميثاق، تتعهد جميع الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وبموجب اتفاقيات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

ولما كانت المحافظة على السلم الدولي تستدعى يقظة دائمة وقد تستوجب اتخاذ اجراءات عاجلة، فان المجلس يظل في حالة انعقاد دائم، وله أن يعقد اجتماعاته خارج المقر الرئيسى للمنظمة اذا ما رأى ضرورة لذلك.

وبالإضافة إلى المسئولية الرئيسية للمجلس في موضوع حفظ السلام والأمن الدوليين فان كل القرارات السياسية الهامة في الأمم المتحدة يدخل في بحثها مجلس الأمن بشكل أو آخر. كما أن بحث عضوية الدول في المنظمة الدولية، أو إيقاف هذه العضوية أو إنهاؤها تنقرر في الجمعية العامة بناء على التوصيات التى يصدرها مجلس الأمن في هذا الخصوص. كذلك فان مجلس الأمن هو السلطة التى تملك حق ارجاع كافة الحقوق والامتيازات للدول التى يتقرر إلغاء الحكم بإيقاف عضويتها، وهو الذى يصدر التوصية الخاصة بتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة، وفضلا عن هذا وذاك فان مجلس الأمن يتمتع بسلطات هامة في موضوع تعديل الميثاق، الخ.

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى The Economic and Social Council

يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة مستهدفا بناء عالم أكثر رخاء واستقرارا وعدلا، وهو الجهاز الذى يوجه وينسق العمل الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة وو كالاتها المتخصصة.

ويهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموضوعات كثيرة من بينها التخطيط للتنمية الاقتصادية، والمساعدة المالية والفنية للبلاد الأقل تقدما، والمشاكل السكانية وحقوق الإنسان، والمعونة لأطفال العالم، واستخدام الموارد الطبيعية.

وتحسين الظروف المعيشية عامة . ويستعين المجلس بالتقارير والأبحاث والدراسات في إصدار توصياته في هذه وغيرها من الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصه كما انه يتولى إعداد مشروعات الاتفاقات للمعرض على الجمعية العامة ، ويدعو لعقد مؤتمرات دولية اذا دعت الحاجة إلى ذلك .

ويقوم المجلس بتأليف اللجان لمعالجة نواح خاصة وذلك للمساعدة في القيام بمهامه وهذه اللجان والمهيات الخاصة تنظر في موضوعات معينة لتقديم المشورة الفنية للمجلس خلال القيام بأعماله ، وتوجد أيضاً أربع لجان اقتصادية إقليمية ترسل تقاريرها للمجلس وهي - لجنة أوروبا ولجنة آسيا ، ولجنة الشرق الأقصى ، ولجنة أمريكا اللاتينية ثم لجنة أفريقيا ، وهناك أيضاً مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت .

ولعل من أهم واجبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقامة الصلة بين الأمم المتحدة وبين الوكالات الدولية المتخصصة (Specialized Agencies) وذلك بموجب اتفاقيات خاصة، كما يتولى التنسيق بين أوجه نشاطها ، ويشترك ممثلو الوكالات المتخصصة في إجراءات المجلس ولكن بدون أن يكون لهم حق التصويت . وبالإضافة فان المجلس يقوم بالتشاور مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نطاق نشاطه . ومن أمثلة الوكالات الفنية المتخصصة التي يشرف عليها المجلس : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الزراعة والأغذية ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الخ .

أما عن تكوين المجلس ، فانه كان يتكون أصلاً من ثمانية عشر عضواً ، ولكن عدد الأعضاء ازداد فأصبح سبعة وعشرين وفقاً للتعديلات التي أدخلت على الميثاق وأصبحت سارية المفعول منذ أغسطس ١٩٦٥ . وأعضاؤه تنتخبهم الجمعية العامة على أساس دورى ، اذ ينتخب تسعة من الأعضاء كل عام ولمدة ثلاث سنوات . ويعقد المجلس اجتماعاته لممارسة مهامه وواجباته كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويعقد المجلس عادة دورتين في السنة ، ويصدر قراراته بأغلبية الحاضرين المشتركين في التصويت .

نص ميثاق الأمم المتحدة على انشاء نظام الوصاية لإدارة الأقاليم التي يشملها هذا النظام والإشراف عليها ، وهناك اتفاقية للوصاية خاصة بكل إقليم بوضع في ظل هذا النظام توافق على نصها الدول التي يعينها الأمر بصورة مباشرة وتقرها الجمعية العامة أو مجلس الأمن في حالة الأقاليم التي تعتبر مناطق ذات أهمية استراتيجية . ومن هنا فان مجلس الوصاية يقوم بمعاونة الجمعية العامة في الإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية ويؤدي نفس المهمة لمجلس الأمن بالنسبة للمناطق الاستراتيجية . ويتكون مجلس الوصاية طبقا لنصوص الميثاق من :

- ١ - الدول الأعضاء التي تشرف على إدارة مناطق تحت الوصاية .
 - ٢ - الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية .
 - ٣ - أى عدد آخر من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات لكي يحققوا التوازن الضروري بين الأعضاء الذين يتولون الوصاية وأولئك الذين لا يمارسونها .
- وفيما يتعلق بالسلطات التي يمارسها مجلس الوصاية تحت اشراف الجمعية العامة فانها تتلخص في :
- ١ - دراسة التقارير السنوية التي تتولى تقديمها إلى المجلس الدول التي تمارس مسؤوليات الوصاية على الأقاليم التي يشملها هذا النظام .
 - ٢ - تلقي الشكاوى والعرائض من الأقاليم الخاضعة للوصاية ودراستها بالتنسيق مع الدول القائمة بالوصاية ولا تشترط شروط خاصة فيمن يقدمون هذه العرائض من شعوب الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية ويجوز هؤلاء أن يقدموا عرائض شفوية أمام المجلس .
 - ٣ - العمل على تنظيم زيارات دورية لهذه الأقاليم بالاتفاق مع الدولة الوصية .

٤ - اتخاذ الاجراءات والترتيبات المتعلقة بأوضاع هذه المناطق تمشيا مع الاتفاقات التي تنظم العلاقة بين الدول المشمولة بالوصاية وبين السلطات القائمة بالادارة .

وفي ضوء ذلك يقوم مجلس الوصاية بتقديم تقارير سنوية للجمعية العامة والتعرف على ما اذا كانت أوضاعهم تؤهلهم للحصول على الاستقلال السياسي .

International Court of Justice

٥ - محكمة العدل الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة . وتقوم المحكمة باختصاصاتها وفقا لنظام أساسى يعتبر جزءا من الميثاق . ومن ثم فان لكل دولة متتمة لعضوية الأمم المتحدة حق اللجوء إليها مباشرة . وقد تعهدت كل دولة من الدول الأعضاء بأن تخضع لأحكام المحكمة في أية قضية تكون طرفا فيها .

وتشمل ولاية هذه المحكمة جميع القضايا التي يرفعها إليها المتقاضون وجميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في الميثاق أو في المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها .

وفضلا عن الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض عليها تتولى هذه المحكمة وظيفة عامة أخرى هي تقديم الآراء الاستشارية في الشئون القانونية التي تحيلها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التي تأذن الجمعية العامة لها بذلك .

وتتكون محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا وبالنسبة للاجراء المتبع في اختيار هؤلاء القضاة فان الذى يقوم بترشيحهم واقترح اسماهم ليس الحكومات وإنما الجماعات الوطنية في الدول مثل المحافل القانونية والقضائية والجماعات والمراكز والهيئات الأكاديمية . ويقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم قائمة المرشحين إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للاقتراع عليها، ومن يحصل على أغلبية الأصوات المطلوبة يتم انتخابه لعضوية المحكمة . وتكون مدة

العضوية في المحكمة تسع سنوات ويتم انتخاب ثلث الأعضاء مرة كل ثلاث سنوات .

٦ - الأمانة العامة The Secretariat

يبقى الجهاز الرئيسى الأخير من أجهزة الأمم المتحدة ، وهو جهاز الأمانة العامة الذى يقوم بالمهام الإدارية للمنظمة الدولية، ويتولى رئاسة هذا الجهاز الأمين العام الذى تقوم الجمعية العامة بتعيينه وفقا لتوصية مجلس الأمن ، وهو بوضعه هذا يعتبر الإدارى الأول في المنظمة الدولية .

أما عن مهام ومسئوليات الأمين العام للأمم المتحدة ، فمنها أنه يقوم بتقديم تقرير سنوى للجمعية العامة يضمه كل ما يتعلق بنشاط المنظمة الدولية في خلال عام . كما أنه هو الذى يلفت نظر مجلس الأمن إلى الأمور التى قد تشتمل على تهديد للسلام الدولى .

والأمين العام حين يمارس مسؤولياته فإنه يحظر عليه تلقي تعليمات من أى حكومة أو دولة أو هيئة خارجة عن الأمم المتحدة . ويمتد هذا الحظر كذلك إلى كل موظفى جهاز الأمانة العامة ، وذلك حتى لا يحدث تعارض بين مسؤولياتهم كموظفين دوليين وبين التعليمات التى يتلقونها من هذه المصادر الخارجية .

كما تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية للأمين العام والجهاز الذى يعاونه . وأن تمتنع عن القيام بأية محاولات للتأثير عليهم خلال ممارستهم لمسؤولياتهم تجاه المنظمة الدولية .

المبحث الثالث

الأمم المتحدة : الإنجازات والصعوبات

نحاول فيما يلى أن نعرض لأهم الإنجازات التى استطاعت الأمم المتحدة أن تحققها ، وذلك قبل أن نتقل إلى مناقشة الأسباب التى تحيط بالأزمة السياسية الراهنة للمنظمة العالمية والتى نعد من قهرتها على بلوغ كل ما حددته لها الدول من أهداف ، وما علقته عليها من آمال .

وقد شملت هذه الانجازات البارزة عددا من المبادئ الرئيسية التي تتمثل في :

١ - في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين : -

على الرغم من كثرة الحروب والصراعات المسلحة التي وقعت في المجتمع الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة وقفت ازاء عدد كبير منها مكتوفة الأيدي بسبب تصادم استراتيجيات الدول الكبرى وتعارض مصالحها واتجاهاتها ، إلا أن المنظمة العالمية استطاعت أن تثبت وجودها في بعض هذه النزاعات والصراعات .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الجهود الفضخمة التي بذلتها الأمم المتحدة خلال أزمة السويس في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٦ عندما تمكنت ولأول مرة في تاريخها ، بل وفي تاريخ التنظيم الدولي العالمي ، أن تنشئ قوة طوارئ دولية تابعة لها ، وعلى النحو الذي أوضحناه تفصيلا في الفصل الخاص بالأمن الجماعي وأن تراقب بواسطتها الاشراف على تنفيذ ترتيبات وقف اطلاق النار ، وكذلك تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية من مصر . وقد ظلت هذه القوات تعمل كمازل بين الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط وحتى قبل حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة عندما طلبت مصر انسحابها من أراضيها ، وقد أعيدت هذه القوات مرة أخرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تزال تتمركز في مواقعها على الجبهتين المصرية والسورية .

وقد نفذت الأمم المتحدة مهام مماثلة لعمليات حفظ السلام في عدد آخر من الأقاليم والمناطق مثلما حدث خلال أزمة الكونغو التي استمرت حوالى أربعة أعوا كاملة ، وأزمة الحرب الأهلية في قبرص منذ عام ١٩٦٤ ، وأزمة الدومنيكان في عام ١٩٦٥ . كما أنه في عام ١٩٦٥ ساعدت الأمم المتحدة في وقف القتال الذي نشب بين الهند والباكستان في كشمير وعلى طول الحدود الدولية التي امتد إليها القتال بين الدولتين .

٢ - في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح : -

أما عن انجازات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل في فصل سابق فيجىء من بينها : التوقيع

في موسكو في عام ١٩٦٣ على معاهدة حظر اجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجى وتحت الماء ، ومعاهدة حظر انتاج وتخزين الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية الموقعة في مكسيكوسيتي في فبراير ١٩٦٧ ، ومعاهدة الفضاء الخارجى الموقعة في عام ١٩٦٦ والتي دعت إلى فرض حظر على وضع الأسلحة النووية في الفضاء الخارجى وتحريم ادعاءات السيادة القومية على الفضاء ، وأن يكون استكشافه واستخدامه لخير الانسانية جمعا ، وبالإضافة فهناك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى وقعت في يونيو ١٩٦٨ ، ومعاهدة قاع البحار التى حظرت تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قيعان البحار والمحيطات والموقعة في فبراير ١٩٧١ ، واتفاقية تحريم انتاج واستخدام أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية والموقعة في ابريل ١٩٧٢ ، الخ .

وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، بذلت الأمم المتحدة جهودا واضحة تمثلت في عقد العديد من المؤتمرات الدولية للبحث في الجوانب الفنية المختلفة لهذه المسألة الحيوية . وبالإضافة ، فانه توجد لجنة من العلماء التابعين للأمم المتحدة تتولى جمع وتقييم ونشر المعلومات الخاصة بما يحدثه الاشعاع النووى من آثار . وتقوم أجهزة أخرى وعدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وخصوصا الوكالة الدولية للطاقة الذرية باجراء دراسات لمختلف الأمور المتصلة بالطاقة النووية واستخدامها بصورة إنشائية مفيدة في الصناعة والزراعة والصحة العامة ، وكذلك استخدام النظائر المشعة في وسائل العلاج الطبي وغيرها من الأغراض السلمية .

٣ - مجال التنمية الاقتصادية : -

وبالنسبة للجهود التى تبذلها الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية الدولية فانها تمثل انجازا مهما آخر من الانجازات التى استطاعت أن تحققها . ومن أمثلة ذلك ، أن الجمعية العامة قررت في ديسمبر ١٩٦١ تكريس الستينات من هذا القرن باعتبارها عقد الأمم المتحدة العشرى الأول للتنمية ودعت جميع الدول إلى التكاثر في بذل الجهود اللازمة لدفع عجلة التقدم في البلدان النامية .

كما تقوم الأمم المتحدة بتشجيع الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتم ذلك عن طريق :

(أ) توفير الخدمات الادارية والاحصائية الأساسية والتي يعتمد عليها تنفيذ برامج التنمية القومية .

(ب) تقديم المساعدات الضرورية لحكومات الدول النامية بما يعينها على مواجهة مشاكلها السكانية التي تؤثر على تقدمها الاجتماعي والاقتصادي .

(ج) مساعدة الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية لأغراض التنمية أو كمصدر للدخل القومي .

(د) تشجيع البحوث الميدانية الموجهة والمادفة في مجالات تنمية المجتمعات الريفية ، والاسكان ، والاصلاح الزراعي ، ونشر التعليم ، والخدمات الاجتماعية ، وظروف العمل ، وتحسين الصحة ، وتوفير الغذاء والوقاية ضد الجريمة والانحراف ، الخ .

وفي اطار هذا الهدف الحيوى ، وهو دعم عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية بالجهود الدولية المشتركة ، عقد في عام ١٩٦٤ في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية ، واتخذت توصيات لمساعدة البلاد النامية على زيادة وتثبيت مكاسبها من السلع الأولية وزيادة صادراتها من السلع المصنعة ، وتوفير ما تحتاج إليه من أموال لازمة لبرامج التنمية . ثم عقد المؤتمر دورة ثانية له في نيودلهى في مطلع عام ١٩٦٨ ، وقد أعطى اهتماما خاصا لبعض المسائل مثل المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية الصناعية ، ووسائل تحسين شروط المعونة للدول النامية ، وامكانية زيادة المبادلات التجارية فيما بينها . كما عقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مؤتمر الأمم المتحدة الدولى الأول للتنمية الصناعية في أثينا في نهاية عام ١٩٦٧ للبحث في امكانية تنمية التصنيع وتنسيق نشاطات أعضاء الأمم المتحدة في هذا المجال .

ثم هناك برنامج الغذاء العالمى الذى أنشئ في عام ١٩٦٣ . ويقوم هذا البرنامج على استخدام فائض الانتاج الزراعى وما يحصل عليه من مواد الغذاء والأموال والخدمات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . يضيف إلى هذا الاهتمام المزايد الذى أولته الأمم المتحدة لحماية البيئة الانسانية من أخطار التلوث ، وكانت نقطة البداية في ذلك ، هى مؤتمر استكهولم لحماية البيئة الانسانية والذى انعقد في يونيو عام ١٩٧٢ .

ولم تقتصر جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية عند هذا الحد ، بل تجاوزته إلى محاولة الاستفادة من الثروات الدفينة في قاع المحيطات ، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا في ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ بتشكيل لجنة من ٤٢ دولة لبحث هذه المسألة من جميع جوانبها القانونية والاقتصادية والفنية ، بغية الحيلولة دون استغلال الأقلية لقاع البحار على حساب مصالح الأغلبية ، وذلك من أجل ضمان مشاركة الجميع خاصة الدول النامية في مثل هذه الثروات .

كما أقامت الأمم المتحدة معهدا للتدريب والبحوث في عام ١٩٦٥ لتدريب الموظفين وخاصة موظفي الدول النامية ، على الخدمة في الإدارات القومية أو في الأمم المتحدة ذاتها ، ويقوم المعهد أيضا بأعداد البحوث الخاصة بالمشكلات التي قد تهم الأمم المتحدة مثل عملية انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية ، والمشكلات التي تواجه بعض الدول الصغيرة ، ومشكلة هجرة العاملين المهرة إلى الدول الغنية .

٤ - في مجال تصفية الاستعمار :

وفي مجال تصفية الاستعمار سنجد أيضا أنه قد أمكن للأمم المتحدة أن تحرز تقدما كبيرا لا يمكن إنكاره . فبالنسبة للأقاليم التي شملها نظام الأمم المتحدة للوصاية نجد أنها كانت أحد عشر اقليما ، أربعة في غرب أفريقيا وثلاثة في شرق أفريقيا وأربعة في منطقة المحيط الهادى . وفي ظل توجيه مجلس الوصاية نالت كل هذه الأقاليم باستثناء إقليم جزر الباسفيكى الذى تديره الولايات المتحدة استقلالها أو آثرت الانضمام إلى دول مستقلة ، وغالبا ما كان ذلك يتم عقب اجراء استفتاءات تحت اشراف الأمم المتحدة .

أما عن الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتى ، فقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة لها بابا خاصا اشتمل على تحديد للمبادئ الواجب توافرها في ادارتها ، ومنها أن تنال مصالح سكان هذه الأقاليم أقصى رعاية ، كما طلب من الدول التي تشرف عليها أن تقبل « كأمانة مقلسة » الالتزام بأن تبذل من أجلهم كل ما تستطيع وأن تسير بهم نحو الاستقلال . وبالفعل فقد حصل عدد كبير من هذه الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتى ، على الاستقلال التام ، وما يزال البعض الآخر ،

ومن أهمها إقليم ناميبيا الذى يخضع للسلطة الاستبدادية لحكومة جنوب أفريقيا
العنصرية ، يكافح في سبيل تحقيق استقلاله ، بمساعدة الأمم المتحدة
وجهودها المتواصلة في هذا الشأن .

وفي تحليلنا لجهود الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، لا يفوتنا أن
نشير إلى اعلان تصفية الاستعمار الذى صدر عن المنظمة العالمية باعتباره وثيقة
دولية تاريخية في هذا الموضوع .

فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ أقرت الجمعية العامة بالاجماع الاعلان عن منح
الاستقلال لكل الأقطار والشعوب التى لا تزال خاضعة للاستعمار ، ونادت
فيه بضرورة تصفية الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره تصفية عاجلة وبدون قيد
أو شرط . وأعلنت الجمعية العامة أن اخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية يشتمل
على انكار للحقوق الأساسية للإنسان ، كما أعلنت أنه سيجرى فوراً في الأقاليم
المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتى وكل الأقاليم الأخرى التى لم
تحصل بعد على استقلالها ، نقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم دون
أية شروط أو تحفظات ، وذلك وفقاً لإرادتها التى تعرب عنها بجرية تامة وبلا
أذى تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون ، حتى يتاح لها أن تتمتع بكامل
الاستقلال والحرية .

وفي عام ١٩٦١ عينت الجمعية العامة لجنة خاصة تألفت في الأصل من سبعة
عشر عضواً ثم أصبحوا فيما بعد أربعة وعشرين عضواً . وكانت مهمة اللجنة
أن تراجع باستمرار تنفيذ ما ينادى به الاعلان وأن تتقدم بما تراه ضرورياً من
توصيات . وقد أجرت هذه اللجنة دراسة متصلة للأوضاع السائدة في أكثر
من خمسة وخمسين إقليماً . ولكى تكون الصورة كاملة أمام اللجنة ، فإنها
تأخذ في تقديرها المعلومات التى تتلقاها من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ومن
الدول التى تدير شؤون هذه الأقاليم ، كما تتلقى الالتماسات المتعلقة بهذه الأقاليم
وتستمع إلى المنتسبين شخصياً ، وفي بعض الأحيان توفد اللجنة جماعات
زائرة لجمع المعلومات عن أقاليم بالذات ، كما عقدت بعض الدورات في
أفريقيا .

٥ - في مجال حقوق الإنسان : -

من بين الأهداف الرئيسية التي غنى ميثاق الأمم المتحدة بتأكيدهما ، تشجيع الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وكان أول تعريف دولي لحقوق الانسان هو « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ . وقد أدرجت الحقوق الواردة في الاعلان في اتفاقين دوليين هما : الاتفاق بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاق بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكانت الجمعية العامة قد تبنتهما بالاجماع في عام ١٩٦٦ ، وتلزم جميع الحكومات التي تصدق على الاتفاقين التزاماً قانونياً بتطبيق كافة حقوق الانسان المدرجة في الوثيقتين .

وفي عام ١٩٦٨ الذي أسمى بالعام الدولي لحقوق الانسان ، انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في طهران لاستعراض مدى التقدم الذي تحقق على المستويات الدولية والقومية والاقليمية منذ اصدار الاعلان العالمي . كما تبنى المؤتمر ٢٩ قراراً تتناول جوانب معينة من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان . وكان قد سبق ذلك في عام ١٩٦٢ أن أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لمتابعة السياسات العنصرية وبخاصة تلك التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا وتقديم التقارير عنها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن . كما طلبت الجمعية العامة من الدول الأعضاء أن تبادر إلى اتخاذ الاجراءات التي تكفل انهاء سياسات الاضطهاد العنصري ، سواء تمت هذه الاجراءات بصورة منفردة أو جماعية .

٦ - في مجال دعم مبادئ وأحكام القانون الدولي : -

وفي مجال دعم حكم وسلطة القانون في العالم نجد أن الأمم المتحدة قامت بنشاط هام في هذا الصدد، ومن ذلك مثلاً أنها أصدرت عدة إتفاقات ومعاهدات دولية لتنظيم القواعد القانونية التي يجب مراعاتها في العلاقات الدولية .

كما وجهت الأمم المتحدة إهتماماً كبيراً للمسألة المتعلقة بصياغة مواد القانون الدولي ، وهي المهمة التي تنهض بها لجنة القانون الدولي التي أنشأتها

الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ ، وتآلف هذه اللجنة من خمسة وعشرين عضواً من أقطاب القانون الدولي في العالم ، وقد تمثل عملها أحياناً على صورة تحضير مشاريع إتفاقات عرضتها الجمعية العامة بدورها على مؤتمرات دبلوماسية .

وقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ أربعة إتفاقات خاصة بالوضع العام لأعلى البحار ، وبالمياه الإقليمية والمناطق المتاخمة لها ، وبحقوق صيد الأسماك وتدابير حفظها ، وبأعمال البحث والاستغلال لموارد المحيط القاري .

أما مشاريع الإتفاقات التي أعدتها لجنة القانون الدولي في ميدان العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، فقد تم عرضها على المؤتمرين اللذين عقدتهما الأمم المتحدة في فينا خلال عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، ووافق هذان المؤتمران على إتفاقية فينا بشأن العلاقات الدبلوماسية ، وإتفاقية فينا للعلاقات القنصلية .

وقد استكملت اللجنة عملها في إعداد سلسلة من مشروعات المواد القانونية الخاصة بقانون المعاهدات الذي تم الانتهاء منه في المؤتمر الذي عقد في فينا في عام ١٩٦٩ .

الصعوبات التي تعترض عمل الأمم المتحدة : -

على الرغم من أن الأمم المتحدة حققت العديد من الانجازات الهامة في مختلف الميادين التي إمتد إليها نشاطها كما رأينا ، إلا أنها تعرضت لصعوبات كثيرة وعنيفة وصل بعضها أحياناً إلى نقطة الأزمة الحرجة التي كادت تودي بهذه المنظمة العالمية ، وتمثل أبرز تلك الصعوبات في الآتي : -

(١) المشكلات المالية التي تأتي نتيجة عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في مناطق مختلفة من العالم والتي تتم من خلال إنشاء قوات طوارئ دولية تقوم المنظمة العالمية بتحمل نفقاتها ولقترات زمنية غير محددة . وعمليات حفظ السلام باهظة التكاليف من الناحية المالية ، وتشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الأمم المتحدة ، وتزداد حدة هذه الأزمة المالية مع رفض بعض الدول دفع نصيبها في نفقات عمل هذه القوات الدولية .

فالاتحاد السوفيتي ظل لعدة سنوات يرفض المشاركة مالياً في عمليات حفظ السلام الدولي بحجة أن تشكيل هذه القوات بواسطة الجمعية العامة ،

كان عملاً غير قانوني لأن هذه العمليات تدخل دستورياً ضمن اختصاص مجلس الأمن وليس الجمعية العامة . ثم أن الاتحاد السوفيتي - وقد أشرنا إلى هذا في فصل سابق - أصر على أن تفقات هذه القوات يجب أن تتحملها الدول التي تسبب بسلوكها العدواني في خلق المواقف التي تجر إلى تدخل المنظمة العالمية ، ولأن تحميل كل الدول بمسئولية التصرفات غير المشروعة التي تمارسها أقلية من الدول يتنافى ومبدأ العدالة ، ثم أنه يشجع المعتدى على إقتراف العدوان ما دام أن غيره سيشارك في تحمل آثاره .

وهناك دول مثل فرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا امتنعت هي الأخرى ولأسباب خاصة بها عن المشاركة في تحمل نصيبها من المسئولية المالية لعمليات حفظ السلام ، وكل ذلك يجعل من الصعب على الأمم المتحدة أن تستمر في أدائها لهذه المسئولية الحيوية ، كما سيجعلها عاجزة عن إنشاء مثل هذه القوات مستقبلاً إذا ما بلرت تهديدات للسلم الدولي تستلزم تنفيذ هذا الإجراء . ولا يخفى أن المحصلة الأخيرة لهذا كله ، هي إضعاف نظام الأمن الجماعي الذي تقوم الأمم المتحدة على تطبيقه أكثر مما هو ضعيف بالفعل ، وذلك نتيجة الانخفاق في توفير الحد الأدنى المطلوب من التضامن الدولي ، بكل أبعاده المادية وغير المادية ، في مواقف دولية يمثل هذه الدرجة من الخطورة والتهديد .

(٢) المشكلات الناتجة عن علم وجود تعريف محدد وشامل للعدوان ، خاصة وأن العدوان أصبح يتخفى وراء العديد من الواجهات كما أخذ يسلك العديد من الطرق الملتوية وغير المباشرة ومن أمثلتها : التخريب السياسي والعقائدي ، والضغط النفسي بوسيلة الحرب الدعائية ، وتحريض بعض الحركات السياسية الداخلية الثائرة أو المتمردة على الأوضاع القائمة لإثارة القلاقل والاضطرابات ، وقد يتجاوز هذا إلى تمويلها وتجهيزها وتسليحها والتخطيط لها ، وقد يمثل العدوان غير المباشر في صورة تدبير إنقلابات عسكرية في الدول الأخرى ، أو في إنتهاج سياسات التشهير والاساءة والتشكيك بقصد اضعاف الثقة الدولية فيها أو زعزعة إستقرارها ، أو إحراجها وتوريثها في مواقف تضر بمصالحها القومية ، الخ .

وربما لهذا السبب ، طالبت دول كثيرة في الأمم المتحدة بضرورة التوصل إلى تعريف شامل للعدوان باعتبار أن ذلك التحديد يساعد على تسوية الخلافات

التي تنشأ بسبب التفسيرات المتعارضة لطبيعة العدوان في العلاقات الدولية ، كما يرفع من قدرة الأمم المتحدة على التصرف بحزم ضد الدول التي تخرج على حدود تعهداتها ومسئولياتها التي تقرها المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي . وإزاء هذا الإصرار ، قامت الأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة من خمس وثلاثين دولة أسندت إليها مسئولية وضع تعريف محدد للعدوان وعرض النتائج التي تنتهي إليها على الجمعية العامة لإقرارها ، وبالفعل فقد إنتهت اللجنة من عملها ، وأقرت الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٤ توصية تحدد العدوان في إطار المعاني والاعتبارات التالية : -

أ - أن العدوان هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى ، وفي أي صورة لا تتفق مع ما اشتمل عليه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ وأهداف .

ب - أن المبادأة باستخدام القوة المسلحة من جانب إحدى الدول بما يتعارض والميثاق يوفر الدليل على وقوع عمل من أعمال العدوان ، إلا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع حق مجلس الأمن في أن يقرر أن الفعل الذي وقع لا ينطبق عليه وصف العدوان وذلك بالنظر إلى الملابسات التي أحاطت بوقوعه أو لعدم اشتماله على درجة مناسبة من الخطورة أو التهديد .

ج - الأفعال الآتية التي تصدر عن الدول حتى وإن لم يسبقها إعلان الحرب : -

(١) الغزو أو الهجوم الذي تشنه القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى ، وكذلك الاحتلال العسكري الذي ينتج عن هذا الغزو أو الهجوم حتى وإن اتصف بطابع مؤقت .

(٢) الحصار المسلح الذي تفرضه دولة على موانئ وسواحل دولة أخرى .

(٣) سماح إحدى الدول لدولة أخرى بأن تستخدم إقليمها لممارسة العدوان ضد دولة ثالثة .

(٤) قيام إحدى الدول بطريق مباشر أو غير مباشر بإرسال عصابات مسلحة أو جماعات ممن المرتقة للقيام بأعمال التخريب ضد دولة

أخرى شريطة أن تكون هذه الأعمال من الجسامة أو التهديد بحيث ينطبق عليها وصف العسكروان .

د - أنه لا يجوز الاتجساء إلى أية أعدار سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غير ها لتبرير العدوان .

وواضح من هذا التعريف أنه يحصر نفسه في إطار استخدامات القوة العسكرية فقط ، سواء تمت هذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومثل هذا التعريف الضيق والقاصر للعدوان في ظروف العلاقات الدولية المعاصرة ، لم يحل هذه المشكلة الحساسة في أية صورة جنزرية ، وستظل الأمم المتحدة مجابهة بهذا التحدى حتى يتيسر إيجاد تعريف شامل وواقعي للعدوان .

(٣) المشكلات المتعلقة بإتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وهذه المشكلة تعتبر هي الأخرى من أكبر التحديات التى تواجه المنظمة العالمية ، ذلك أن تزايد الفجوة التى تفصل بين هاتين الفئتين من الدول وبخاصة فى النواحي الاقتصادية والتكنولوجية يضر بمصالح الدول النامية ويساعد على خلق أوضاع من التمييز ضدها ، وهو ما يعمق بدوره من أزمة عدم الثقة بين عالم الدول النامية وعالم الدول الصناعية المتقدمة ، ويؤدى بالتالى إلى زيادة التوتر فى علاقتهما المتبادلة حيث تميل فئة الدول النامية إلى اعتبار الدول المتقدمة مسؤولة إلى حد بعيد عن أوضاعها الحالية أما نتيجة للسيطرة الاستعمارية القديمة أو لأن الدول المتقدمة تتبع سياسات قائمة على اعتبارات المصلحة الذاتية على حساب هذه الدول الفقيرة .

وإذا كانت الأمم المتحدة تحاول من خلال برامج المساعدات الفنية والاقتصادية أن تسهم ولو بنصيب محدود فى التقليل من حدة هذه الاختلافات ، وذلك بهدف تحسين الجو الدولى العام الذى تعمل المنظمة العالمية فى إطاره ، إلا أن تلك الجهود والمشاركات ما تزال دون المستوى المطلوب لمجابهة هذه المشكلة والتغلب على آثارها الدولية :

(٤) أن الأمم المتحدة لا زالت بعيدة عن كونها سلطة عالمية ترتفع فوق السيادة القومية للدول ، وهو ما يدفع بالدول إلى الخروج على قرارات المنظمة إذا ما رأت في تلك القرارات ما يمكن أن تفسره على أنه تعارض مع سيادتها القومية أو اعتداء على مصالحها ، ومن أمثلة ذلك رفض إسرائيل الإنسحاب من الأراضي العربية التي إحتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن في نوفمبر ١٩٦٧ . وكذلك رفض حكومة جنوب أفريقيا الافلاح عن سياسات التمييز العنصري تنفيذاً للتوصيات والقرارات التي إتخذتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص ، ورفض بعض الدول تنفيذ قرارات المقاطعة التي دعت إليها الأمم المتحدة ضد حكومة جنوب روديسيا بسبب مشكلة التفرة العنصرية أيضاً .

(٥) أن الأمم المتحدة عانت في عملها ولدة طويلة من مشكلة عدم التجانس في الاتجاهات السياسية للدول الأعضاء فيها . فالدول الكبرى مقسمة إلى كتلتين غربية وسوفيتية ، ويدخل ضمن كل كتلة - سواء بطريق مباشر أو غير مباشر - عدد كبير من الدول التي ترتبط اتجاهاتها من المشكلات المعروضة على المنظمة الدولية باتجاهات الدول الكبرى ومصالحها .

ونتيجة لذلك فإن المناقشات والتصويت على الموضوعات التي تعالجها الأمم المتحدة لا تتم بطريقة موضوعية وفي الحدود المباشرة لهذه الموضوعات وإنما غالباً ما يحدث ذلك من موقف التحيز لهذه الكتلة أو تلك . ويرتب على ذلك أن القرارات تجميء غير موضوعية وتكاد تكون مجرد إنعكاس لنفوذ كل كتلة دولية ولقدرتها على حشد أكبر عدد من الأصوات وراء مشروعات التوصيات والقرارات التي تعرض على الأمم المتحدة . وهذا الوضع في حد ذاته يزيد من إنقسام الأمم المتحدة ويفقد الدول الثقة في قراراتها ، في حين كان من المفروض أن يحدث العكس .

(٦) أنه نتيجة للوضع السابق نجد أن وجهات نظر الدول الصغرى لا تتاح لها فرصة التمثيل في أجهزة المنظمة العالمية بشكل مؤثر وفعال ، فالذي يسيطر على إتجاهات المنظمة العالمية وعلى روح العمل فيها ، هي وجهات نظر الدول الكبرى .

وهذا الوضع يساعد هو الآخر على خلق الشعور بعدم الأهمية وعدم التحمس من جانب الدول الصغرى حيث تظهر أن جهودها تضيع سدى بسبب مناورات الدول الكبرى وقدرتها الضخمة على الضغط والتأثير .

(٧) أن عدم وجود قوة دولية فعالة ودائمة تحت تصرف مجلس الأمن لتنفيذ نظام الأمن الجماعي ، يفقد القرارات التي تصدرها ضد القوى المعتدية قوتها ويجعلها مجرد توصيات لا قيمة لها في الواقع .

ويضيف إلى هذه المشكلة أن الدول الكبرى التي لديها فعلاً من إمكانيات القوة ما يساعدها على وضع جانب منها تحت إمرة الأمم المتحدة للتصرف بحزم في المواقف التي تهدد السلم الدولي ، هذه الدول الكبرى ترفض تقديم هذا الدعم العسكري كما ترفض أن يكون للأمم المتحدة أى سلطة فوقها ، وما يصدر عن تلك الدول هو مجرد وعود نظرية ، ولكنها في ظروف الأزمات الدولية تتصرف بما تمليه عليها مصالحها دون إحترام سلطة الأمم المتحدة .

(٨) أن عدم إشتمال ميثاق الأمم المتحدة على تعريفات محددة وقاطعة لما يمكن اعتباره أموراً إجرائية قد أدى إلى تعقيد الكيفية التي يتم بها التصويت في مجلس الأمن ، حيث أن تقرير الصفة الاجرائية أو الموضوعية لهذه المسائل تدخل هي الأخرى في إطار مناورات الدول الكبرى الدائمة التي تتمتع بحق الفيتو ، وهو ما يشل فاعلية مجلس الأمن ويجعل المناقشات تتركز أحياناً على الجوانب الشكلية الثانوية أكثر مما تتركز على الجوانب التي تدخل ضمن صميم مسؤولياته تجاه قضية السلم العالمي .

وهذه الثغرة المامة في الميثاق أصبح مسن الصعب التغلب عليها حيث أن تصحيحها يتطلب تعديل الميثاق ، وتعديل الميثاق يتطلب موافقة الدول الكبرى الدائمة في مجلس الأمن ، وهو احتمال ما يزال متعلماً التحقيق .

المواش

- (1) Jack Plano and Robert Riggs, Forging World Order, The Politics of International Organization, op. cit., pp. 11 - 14.
- Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 150 - 151.
- Forging World Order, op. cit., pp. 34 - 37. (2)
- V.D. Mahajan, International Politics Since 1900, op. cit., pp. 70 - 75.
- (3) محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية (الطبعة الثالثة - ١٩٦٧) ، ص ١٤٤
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٢٥

التنظيم الدولي العالمي : مراجع مختارة

- 1 - Alker, Hayward, and Russet, B., World Politics in the General Assembly, (Yale University Press, New Haven, 1965).
- 2 - Bailey, Sydney, The General Assembly of the United Nations, (Praeger, New York, 1960).
- 3 - Bloomfield, Lincoln, International Military Forces, (Little, Brown, Boston, 1964).
- 4 - Burns, Arthur, Peace Keeping by UN Forces: From Suez to the Congo, (Praeger, New York, 1963).
- 5 - Cox, Arthur, Prospects For Peace-Keeping, (Brookings Institution, Washington, 1967).
- 6 - Dallin, Alexander, Th Soviet Union at the United Nations, (Praeger, N.Y., 1962).
- 7 - El-Ayouti, Yassin, The United Nations and Decolonization, (Nijhoff, The Hague, 1971).
- 8 - Gardner, Richard, In Pursuit of World Order, (Praeger, 1964).
- 9 - Goodrich, Leland, The United Nations in a Changing World, (Columbia University Press, N.Y., 1974).
- 10 - Gordenker, Leon, The United Nations in Intrnational Politics, (Princeton University Press, N.J., 1971).
- 11 - Gross, Ernest, The United Nations : Structure For Peace, (Harper, New York, 1962).
- 12 - Holcombe, Arthur, Strengthening the United Nations, (Harper, N. Y., 1957).
- 13 - Hovet, Thomas Bloc Politics in the United Nations, (Harvard University Press, 1960).
- 14 - James, Alan, The Politics of Peace - Keeping, (Praeger, 1969).
- 15 - Kay, David, The New Nations in the Unied Nations, 1960 - 1967, (Columbia University Press, 1970).
- 16 - Lall, Arthur, The U.N. and the Middle East Crisis, 1967, (Columbia University Press, 1968).
- 17 - Nicholas, H.G., The United Nations as a Political Institution, (Oxford University Press, 1967).
- 18 - Rosner, Gabriella, The United Nations Emergency Force, (Columbia University Press, 1963).

- 19 - Russel, Ruth, *The United Nations and United States Security Policy*, (Brookings Institution, 1968).
- 20 - Scott, George, *The Rise and Fall of the League of Nations*, (Macmillan, New York, 1974).
- 21 - Stoessinger, John, *The United Nations and the Superpowers*, (Random House, New York, 1973).
- 22 - Wilcox, Francis, *The United States and the United Nations*, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1931).

مراجع عربية مختارة



- ١ - ابراهيم امام
الاعلام والاتصال بالجماهير
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٩) .
- ٢ - ابراهيم شحاته
الخلود الآمنة والمعترف بها
(بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٧٤) .
- ٣ - أحمد الخشاب
المدخل السوسولوجي للاعلام
(الاسكندرية - دار الكتب الجامعية - ١٩٧٤) .
- ٤ - أحمد بدر
الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية
(الكويت - دار القلم - ١٩٧٤)
الاعلام الدولي - دراسات في الاتصال والدعاية الدولية
(القاهرة - مكتبة غريب - ١٩٧٧) .
- ٥ - احمد سويلم العمري
أصول العلاقات السياسية الدولية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٩)
- ٦ - أحمد محمد أبو زيد .
سيكلوجية الرأي العام ورسالة الديمقراطية
(القاهرة - عالم الكتب - ١٩٦٨) .
- ٧ - أروى طاهر رضوان
اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك
(بيروت - دار النهار - ١٩٧٣)

هيئة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة
(بيروت - دار الآفاق الجديدة - ١٩٧٢).

الوضع المتغير للكتل الدولية في عالم اليوم

المجلة المصرية للعلوم السياسية - القاهرة - أغسطس ١٩٦٥

- الوفاق الدولى ودبلوماسية الأزمات .

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - عدد يناير ١٩٧٦

- ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظرى العام

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - عدد يناير ١٩٧٧

- القانون الدولى وأمن المجتمع الدولى

مجلة عالم الفكر - الكويت - عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٣

- أيديولوجية عدم الانحياز .

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يوليو ١٩٧٦

- اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٨

- التكنولوجيا وحظر الانتشار النووى

السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٦٩

- التكتلات الدولية والاقليمية ودول عدم الانحياز

الدورة الدبلوماسية الثانية ، وزارة خارجية الكويت ، ١٩٧١

- عدم الانحياز ، هل ما يزال واقعيًا ؟

مجلة الأهرام الاقتصادية - مؤسسة الأهرام - القاهرة ، عدد ١٥ مايو

١٩٧٢

- الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووى

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦

- نظريات الرقابة على نزع السلاح

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزرع السلاح
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٦
- قضية الأسلحة الاستراتيجية والوفاق بين الكتلتين
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٧٢
- السياسة السوفيتية والدول الأفرو آسيوية
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥
- المعونات الاقتصادية والسياسة الخارجية الأمريكية
- المجلة المصرية للعلوم السياسية - القاهرة - عدد مارس - مايو ١٩٦٨
- التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية
- بحث منشور بمجلة الاقتصاد والسياسة الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، العدد الأول ، ١٩٧٠
- عنصر الرذخ في استراتيجيات الأمن القومي
- مجلة الأهرام الاقتصادية - القاهرة - عدد ١٥ مارس ١٩٦٨
- أمريكا والاستراتيجية الجديدة للدفاع بالصواريخ
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٦٩
- تحركات العملاقين على طريق الوفاق
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٧٥
- ١٠- السيد أمين شلبي
- نظرية التقارب وانعكاساتها على المجتمع الدولي .
- السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٧٠
- ١١- السيد يسين
- الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي
- (القاهرة - مطابع الأهرام - ١٩٧٤) .
- ١٢- الشافعي محمد بشير
- المنظمات الدولية - دراسة قانونية سياسية
- (الاسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٧٤) .

١٣- أمين محمود عبد الله

دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر
(القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٦٩).

في أصول الجغرافيا السياسية
(القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٧٦).

١٤- بالدوين ، هانسون

استراتيجية للغد ، الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات
وحتى سنة ٢٠٠٠

ترجمة د. محمود خيرى بنونة
دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة - مكتبة الأنجلو
المصرية - (١٩٧٢) :

١٥- باركر ، تشارلز

نزاع السلاح ، ومشاكله العالمية
ترجمة أحمد بلران
(القاهرة - مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦).

١٦- برودى ، برنارد

الاستراتيجية البحرية
ترجمة سعد الدين صبور
(القاهرة - دار الفكر العربي ، ١٩٦٤).

١٧- بطرس بطرس غالى

الاستراتيجية والسياسة الدولية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٧).

الحركة الأفرو آسيوية
(القاهرة - دار الكتاب الجديد - ١٩٦٩).

أبعاد الأيديولوجية الأفرو آسيوية
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥

الأصول الأيديولوجية للدبلوماسية الصهيونية
السياسة الدولية - القاهرة - أكتوبر ١٩٧٠
العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٤) .

١٨ - بل ، كورال

المفاوضة في ظل القوة
(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر - ١٩٦٣) .

١٩ - بوفر ، أنلريه

مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية
ترجمة أكرم دبرى والهيم الأيوبي
(بيروت - دار الطليعة - ١٩٦٨)
الحرب الثورية والأشكال الجديدة للحرب
ترجمة أكرم دبرى والهيم الأيوبي
(بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ١٩٧٣) .

٢٠ - ييلوف ، ماكس

أبعاد جديدة في السياسة الخارجية
(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر) .

٢١ - بيوريج ، ادوارد هنرى

وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى
ترجمة عبد القادر يوسف
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٤) .

٢٢ - جاردنر ، ريتشارد

نحو نظام عالمي ، السياسة الخارجية الأمريكية والمنظمات الدولية
ترجمة أحمد شناوى
(القاهرة - مكتبة الوعي العربي ، ١٩٦٥) .

٢٣ - جمال السيد

أضواء على الحرب النفسية

(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢).

٢٤ - جمال عبد الناصر

عدم الانحياز ، من أقوال الرئيس عبد الناصر .

(القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر) .

٢٥ - جيهان أحمد رشتي

الاعلام ونظرياته في العصر الحديث

(القاهرة - دار الفكر العربي ، ١٩٧١) .

٢٦ - حسن الابراهيم ، وسيف عباس ، وعزيز شكري

جولة في السياسة الدولية

(الكويت - مؤسسة دار العلوم - ١٩٧٨)

٢٧ - حسن صعب

الوعى العقائدى

(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٥٩)

٢٨ - راشد البراوى

الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتى والصين

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٤)

٢٩ - راشد عبد العزيز الراشد

الحرب الباردة والدول النامية

الدورة الدبلوماسية الأولى - وزارة خارجية الكويت - ١٩٦٩

٣٠ - سارتر ، جان بول

الاستعمار الجديد

(بيروت - منشورات دار الآداب - ١٩٦٦)

محاضرات في نشوء الفكرة القومية

(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٥٩) .

٣٢ - سامى حكيم

ميثاق الجامعة والوحدة العربية
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٦).

٣٣ - سليمان دمير

الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٧٠

٣٤ - سمعان بطرس فرج الله

العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٤).

٣٥ - سموحي فوق العادة

الدبلوماسية الجديدة
(دمشق - دار اليقظة العربية - ١٩٧٣)

٣٦ - سمير محمد حسن

بحوث الاعلام ، الأسس والمبادئ
(القاهرة - مؤسسة دار الشعب - ١٩٧٦).

٣٧ - سهيل فريجي

العلاقات القنصلية والدبلوماسية
(بيروت - الشركة اللبنانية - ١٩٧٠).

٣٨ - شوقي الجمل

التضامن الآسيوى الأفريقى وأثره في القضايا العربية
(القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - ١٩٦٤).

٣٩ - شيلنج ، توماس

الاستراتيجية والرقابة على التسلح
ترجمة سعيد عبد الفتاح ابراهيم
(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٧).

- ٤٠ - صبحى عبد الحميد
نظرات في الحرب الحديثة
(بيروت - المكتبة العصرية للطباعة والنشر - ١٩٦٩)
- ٤١ - صلاح نصر
الحرب النفسية ، معركة الكلمة والمعتقد
(القاهرة - ١٩٦٧)
- ٤٢ - عائشة راتب
المنظمات الدولية - دراسة تطبيقية ونظرية
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٦) .
- ٤٣ - عبد الرازق عباس حسين
الجغرافية السياسية مع تركيز على المفاهيم الجيوبوليتية
(بغداد - مطبعة أسعد - ١٩٧٦) .
- ٤٤ - عبد اللطيف حمزة
الاعلام والدعاية
(بغداد - مطبعة المعارف - ١٩٦٨) .
- ٤٥ - عبد العزيز شرف
الحروب الكيميائية والبيولوجية والنرية
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣) .
- ٤٦ - عبد العزيز محمد سرحان
الأصول العامة للمنظمات الدولية
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٨) .
التنظيم الدولى
(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٧٣)
- ٤٧ - عبد الملك عودة
لبنين وحركات التحرر الأفرو آسيوى
السياسة الدولية - القاهرة - عدد يوليو ١٩٧٠

عقائد التغيير الثورى في العالم المعاصر

السياسة الدولية - القاهرة - عدد يناير ١٩٧٠

٤٨ - عبد المنعم عبد الوهاب

جغرافية العلاقات السياسية - دراسة وتحليل تطيقى لعلم الجيوبوليتكس

والجغرافيا السياسية

(الكويت - وكالة المطبوعات - ١٩٧٣).

٤٩ - عصام الدين حواس

قوة الطوارئ- الدولية

(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤).

٥٠ - عقيل هاشم

تخطيط الاعلام العربي

(بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - ١٩٦٨)

٥١ - غالى شكرى

أمريكا والحرب الفكرية

(القاهرة - دار الكاتب العربي)

٥٢ - فاضل زكى محمد

السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية

(بغداد - مطبعة شفيق - ١٩٧٥)

الدبلوماسية في النظرية والتطبيق

(بغداد - مطبعة شفيق - ١٩٧٣)

الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي

(بغداد - شركة الطبع والنشر الأهلية - ١٩٦٨)

٥٣ - فولبرايت ، وليام

غطرسة القوة ، ترجمة محمود شكرى العنوى

(القاهرة - دار الكاتب العربي - ١٩٦٦)

٥٤ - كارفلى ، أندرو

العلاقات العربية الأمريكية والضغط الصهيوني

ترجمة أسعد حليم
(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧٠)

٥٥ - كلوفيس مقصود

معى الحياض الايجابي
(بيروت - دار العلم للملايين - ١٩٦٠)

٥٦ - ليننجت ، كارل

العسكرية والحرب والثورة

ترجمة ذوقان قرقوط
(بيروت - دار العودة - ١٩٧٣)

٥٧ - ماركو ، ميلوش

الحرب النفسية ، ترجمة ليب لهيطة

(القاهرة - دار الثقافة الجديدة - ١٩٧٣)

٥٨ - ماكنمارا ، روبرت

جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين .

(القاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧٠)

٥٩ - مالك بن نبي

فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر بانلونج

ترجمة عبد الصبور شاهين

(القاهرة - مكتبة دار العروبة)

٦٠ - محمد الحسيني المصيلحي

منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية

(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٧٦)

٦١ - محمد حافظ غانم

الاستعمار القديم والجديد في القانون الدولي

السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥

جامعة الدول العربية

(القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية - ١٩٦٦)

المجتمعات الدولية الاقليمية

(القاهرة - معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٨)

٦٢ - محمد عبد الفتاح ابراهيم

الحرب بين الماضي والحاضر

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية)

٦٣ - محمد عبد القادر حاتم

الاعلام والدعاية ، نظريات وتجارب

(القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٧٢)

٦٤ - محمد عبد الوهاب الساكت

جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية

(القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٧٤)

٦٥ - محمد عزيز شكرى

جامعة الدول العربية وو كالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع

(الكويت - دار ذات السلاسل - ١٩٧٥)

دراسات في التكتلات الاقليمية في العالم

الدورة الدبلوماسية الثالثة - وزارة خارجية الكويت - ١٩٧٢

قضايا معاصرة في السياسة الدولية (بالاشتراك مع حسن الابراهيم)

(الكويت - وكالة المطبوعات - ١٩٧٢)

الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (علم المعرفة - الكويت ١٩٧٨)

٦٦ - محمد فاتح عقيل

مشكلات الحدود السياسية

(الاسكندرية - منشأة المعارف - ١٩٦٧)

٦٧ - محمد فتح الله الخطيب

القوى السياسية في الأمم المتحدة

(القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٦٢)

٦٨ - محمد طه بلوى

مدخل إلى علم العلاقات الدولية

(القاهرة - المكتب المصرى الحديث - ١٩٧٧)

٦٩ - محمد محمود ربيع

هل تتحكم القومية أو الدين في تطور التاريخ - دراسة أيديولوجية

مقارنة (بغداد - دار الحرية - ١٩٧٦).

٧٠ - محمود اسماعيل محمد

استخدامات القوة المسلحة في العصر النووي

السياسة الدولية - القاهرة - عدد ابريل ١٩٧١.

٧١ - محمود حلمى مصطفى وآخرون .

العالم الثالث ومؤتمرات السلام

(القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٦٩)

٧٢ - محمود خيرى بنونة

أثر الطاقة النووية على العلاقات الدولية واسراتيجية الكتلتين

(القاهرة - ١٩٦٧).

٧٣ - مصطفى عبدالعزیز

التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

(بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - ١٩٦٨).

٧٤ - مكريديس ، روى

مناهج السياسة الخارجية في دول العالم

ترجمة حسن صعب

(بيروت - دار الكتاب العربى - ١٩٦٦).

٧٥ - ميلر ، ريتشارد

داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات

ترجمة عمير الاسكندراني

(القاهرة - مؤسسة سجل العرب - ١٩٦٢).

- ٧٦ - نية الأصفهاني
الفكر اللبني في السياسات الدولية
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أبريل - ١٩٧٠ .
- ٧٧ - نكروما ، كوامي
الاستعمار الجديد آخر مراحل الرأسمالية
ترجمة خسيري حماد
(القاهرة - دار الكاتب العربي - ١٩٦٦) .
- ٧٨ - هوبسون ، ج
الامبريالية - ترجمة عبدالكريم أحمد
(القاهرة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر)
- ٧٩ - ياسين العيوي
الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار
السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر - ١٩٧٠ .
- ٨٠ - يحيى الشيمي
تحريم الحروب في العلاقات الدولية - دراسة في القانون الدولي والسياسة
الدولية والاستراتيجية .
(القاهرة - ١٩٧٦) .

محتويات الكتاب

٥	مقدمة
	الفصل الأول - العلاقات السياسية الدولية : طرق
٤١ - ٩	الدراسة ومناهج البحث
	المبحث الأول - المناهج التقليدية في دراسة العلاقات السياسية
١٤	الدولية
	المناهج التاريخي (١٤) - المنهاج القانوني (١٥) -
	النظرية الواقعية أو منهاج التحليل في إطار سياسات
	القوى (١٨) - المنهاج الذي يركز على فكرة
	المصالح القومية (٢٢) - المنهاج القائم على التصور
	المثالي للمجتمع الدولي (٢٤) .
	المبحث الثاني - المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية
٢٥	الدولية
	المنهاج القائم على تحليل النظام السياسي ومكوناته
	الفرعية (٢٦) - المنهاج الذي يحلل العلاقات الدولية
	في إطار نظرية التوازن (٣١) - نظرية اتخاذ
	القرارات في السياسة الخارجية (٣٤) - نظرية
	المباريات في التحليل الدولي (٣٦) .
٣٨	الهوامش
٤٠	طرق دراسة العلاقات الدولية : مراجع مختارة

- التفصيل الثاني - التطور في خصائص النظام السياسي الدولي ... ٤٣ - ٦٠
- مراحل تطور النظام الدولي ٤٦
- المبحث الأول - المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي ٤٧
- المبحث الثاني - المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي ٥٢
- الهوامش ٥٩
- تطور النظام السياسي الدولي : مراجع مختارة ٦٠
- التفصيل الثالث - دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية ... ٦١ - ٩٤
- المبحث الأول - أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية :
- المصادر والأسباب ٦٣
- المبحث الثاني - التقسيم النسبي لحدود تأثير الأيديولوجيات في المجتمع الدولي ٦٦
- المبحث الثالث - صعوبة تقييم دور المؤثرات الأيديولوجيات في العلاقات الدولية ٦٧
- المبحث الرابع - نماذج من تأثير الأيديولوجيات في العلاقات الدولية ٧٠
- الأيديولوجية الشيوعية والسلوك الخارجى لدول العالم الشيوعى (٧٠) - الأيديولوجية الغربية السلوك الخارجى لدول العالم الغربى (٧٧) - أيديولوجية عدم الانحياز ودول العالم الثالث (٨٢)
- المبحث الخامس - أثر التطور التكنولوجى على أهمية العوامل الأيديولوجية في العلاقات الدولية ٨٩

- المواضع ٩٣
- ٩٤ دور الإيديولوجية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة
- ١٢٤ - ٩٥ الفصل الرابع - أثر القومية في العلاقات الدولية
- ٩٧ المبحث الأول - عناصر القومية
- وحدة الأصول العنصرية (٩٧) - الروابط الإقليمية
والجغرافية (٩٨) - اللغة القومية (٩٩) - التاريخ
المشترك (١٠٠) - الدين (١٠١) .
- ١٠٢ المبحث الثاني - أثر القومية على السلوك الخارجى للدول
- مشكلة الأقليات القومية (١٠٦) - حق تقرير-
المصير (١١١) .
- المبحث الثالث - الإنجازات القومية في آسيا وأفريقيا وأرها
في العلاقات الدولية الراهنة ١١٥
- ١١٦ المبحث الرابع - تقييم دور القومية في العلاقات الدولية
- المواضع ١٢٠
- ١٢٢ أثر القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة
- الفصل الخامس - الأهداف القومية في السياسات الخارجية
للدول ١٢٥-١٦٠
- ١٢٧ المبحث الأول - الأهداف القومية : المفهوم العام
- ١٣٠ المبحث الثالث - الأهداف الرئيسية في السياسات الخارجية للدول
حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومى (١٣٠)
تنمية مقدرات الدولة من القوة (١٣١) - زيادة
مستوى الثراء الاقتصادى للدولة (١٣٢) - التوسع

- (١٣٤) - الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل
على نشرها في الخارج (١٣٥) - الأهداف الثقافية
(١٣٦) - السلام كهدف للسياسات الخارجية
(١٣٧) - بعض تقسيمات أخرى للأهداف القومية
(١٣٩) .

المبحث الثالث - المعايير التي تحدد اختيار الأهداف القومية في

السياسات الخارجية للدولة ١٤٢

- الشخصية القومية للدولة (١٤٣) - عامل
الاحتياجات القومية (١٤٦) - الرأي العام (١٤٧)
عامل القوة أو الامكانيات في تحديد الأهداف
(١٤٩) - جماعات المصالح التي تؤثر وتتأثر
بالسياسة الخارجية (١٥٠) - نمط الزعامة السياسية
المستولة (١٥١) - دور الأيديولوجية في تقرير
الأهداف القومية (١٥٢) - طبيعة الظروف الدولية
السائدة (١٥٣) .

المبحث الرابع - الكيفية التي تصاغ بها أهداف السياسة

الخارجية ١٥٤

- الأهداف المحددة والأهداف العامة (١٥٥) -
الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية (١٥٦) .

المواضع ١٥٨

الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدولة : مراجع

مختارة ١٦٠

الفصل السادس - دور القوة القومية في العلاقات الدولية ... ١٦١-٢٢٠

- المبحث الأول - حول طبيعة القوة القومية ١٦٣
 المبحث الثاني - لتسيمات الدول من حيث إمكانات قوتها
 القومية وانعكاسات ذلك على سلوكها الدولي ١٦٩

فئة الدول القوية والقائمة (١٧٠) - فئة الدول
 القوية وغير القائمة (١٧٠) - فئة الدول الضعيفة
 والقائمة (١٧٢) - فئة الدول الضعيفة وغير القائمة
 (١٧٢) .

- المبحث الثالث - مكونات القوة القومية للدولة ١٧٣

العامل الجغرافي (١٧٤) - الإمكانات والموارد
 المادة والطبيعية (١٧٨) - السكان (١٨٠) -
 مستوى النمو الاقتصادي والصناعي ودرجة التطور
 الفني والتكنولوجي في الدولة (١٨٣) - درجة
 الاستعداد العسكري للدولة (١٨٥) - الاعتبارات
 المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية
 والدعائية في الدولة (١٨٦) - الروح المعنوية للدولة
 (١٩١) .

- المبحث الرابع - الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم
 الأخطاء الشائعة في عملية التقييم ١٩٣

خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة
 (١٩٥) - خطأ تصور بعض عناصر القوة على
 أنها ذات طبيعة دائمة (١٩٦) - خطأ التركيز
 على عامل مفرد في عملية التقييم (١٩٧) .

- المبحث الخامس - كيفية استخدام القوة القومية ١٩٨

أسلوب الإقناع (٢٠٠) - أسلوب الإغراءات
(٢٠١) - أسلوب توقيع العقوبات (٢٠٢) -
أسلوب استخدام القوة المسلحة (٢٠٢) .

المبحث السابع - القيود التي ترد على ممارسة القوة القومية ... ٢٠٥

الأخلاقيات الدولية (٢٠٥) - الرأى العام العالمى
(٢٠٨) - القانون الدولى (٢١١) - مبدأ السيادة
القومية (٢١٣) .

المواشى ... ٢١٥

دور القوة القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة ... ٢١٨

الفصل السابع - ظاهرة الصراع الدولى ... ٢٢١-٢٦٢

المبحث الأول - طبيعة الظاهرة الصراعية ... ٢٢٣

المبحث الثاني - أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :

المدخل والنظريات النظرية ... ٢٢٤

المدخل السيكولوجى (٢٢٤) - المدخل الأيديولوجى

(٢٢٨) - مدخل المصالح القومية في نطاق

صراعات القوة (٢٢٩) - مدخل سباق التسلح

(٢٣١) - المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسى

الدولى (٢٣٣) - المدخل الجيولوليتيكي (٢٣٤)

المدخل السياسى (٢٣٦) - المدخل المتعلق بطبيعة

النظام السياسى الداخلى (٢٣٨) - المدخلى

الاقتصادى (٢٣٩) - المدخل الذى يركز على

الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية
الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي (٢٤٠) -
المدخل السوسولوجي (٢٤١) .

٢٤٤ البحث الثالث - المراحل التي يسلكها تطور الصراعات الدولية

المبحث الرابع - النظريات الاستراتيجية المعاصرة وظاهرة
٢٤٨ الصراع الدولي

نظرية المباريات (٢٤٨) - نظرية الاحتواء (٢٥٢)
نظرية الانتقام الشامل (٢٥٥) - نظرية الاستجابة
المرنة (٢٥٨) .

٢٦٠ الفواش

٢٦٢ ظاهرة الصراع الدولي : مراجع مختارة

٢٦٣-٢٩٠ الفصل الثامن - نظام توازن القوى في العلاقات الدولية

٢٦٥ المبحث الأول - مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

المبحث الثاني - الوسائل المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى
٢٦٧ التقليدي

سياسة فرق تسد (٢٦٧) - سياسة التعريفات
(٢٦٨) - التسلح (٢٦٩) - المحالفات (٢٧٠)
- المناطق العازلة (٢٧٤) - التدخل (٢٧٦) .

المبحث الثالث - تقييم سياسات توازن القوى التقليدي في
٢٧٧ العلاقات الدولية

عنصر عدم التيقن في سياسات توازن القوى (٢٧٩)
 — توازن القوى كقانون في العلاقات الدولية (٢٨٠)
 — خطأ بعض الافتراضات التي تبنى عليها نظرية
 توازن القوى (٢٨١) .

المبحث الرابع — أوضاع التوازن الدولي الراهن أو توازن

٢٨٣	الرعب النووي
٢٨٧	الهوامش
٢٨٩	...	توازن القوى في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

الفصل التاسع — نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ... ٢٩١-٣٤٠

المبحث الأول — مفهوم الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ... ٢٩٣

المبحث الثاني — مقارنة بين نظامي توازن القوى والأمن الجماعي

٢٩٦	في العلاقات الدولية
-----	--------	---------------------

جوانب الاتفاق في أسس نظامي توازن القوى
 والأمن الجماعي (٢٩٦) — جوانب الاختلاف في
 أسس نظامي توازن القوى والأمن الجماعي (٣٠٠)

المبحث الثالث — الأمن الجماعي والتنظيم الدولي ... ٣٠٣

أولا — تطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل
 عصبة الأمم (٣٠٤) — مشروع معاهدة المساعدة
 المتبادلة (٣٠٦) — التوقيع على بروتوكول جنيف
 (٣٠٧) — التوقيع على ميثاق لوكارنو (٣٠٨) —
 التوقيع على ميثاق بريان كيلوج أو ميثاق باريس
 (٣١٠) — النظام العام لتسوية المنازعات الدولية
 بالطرق السلمية (٣١١) — ثانيا — تطبيق نظام
 الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة (٣١٥) .

المبحث الرابع - تقييم نظرية الأمن الجماعي في العلاقات الدولية

المعاصرة ٣٣٢

الهوامش ٣٣٨

الأمن الجماعي : مراجع مختارة ٣٤٠

الفصل العاشر - الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي ٣٤١-٣٧٠

المبحث الأول - الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي

في المعسكر الغربي ٣٤٣

ميثاق ريو (٣٤٣) - معاهدة حلف شمال

الأطلسي (٣٤٦) - معاهدة حلف جنوب شرقي

آسيا أو حلف مانيتا (٣٥٤) - حلف المعاهدة

المركزية (٣٦٠) - الموائيق والمحالفات الغربية

الثانية (٣٦٣) .

المبحث الثاني - الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية ... ٣٦٥

الهوامش ٣٦٩

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي : مراجع

مختارة ٣٧٠

الفصل الحادي عشر - اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ... ٣٧١-٣٨٨

المبحث الأول - مفهوم عملية اتخاذ القرارات الخارجية ... ٣٧٣

العناصر الرئيسية في عملية اتخاذ قرارات السياسة

الخارجية (٣٧٤) - اتخاذ السياسات في عملية

اتخاذ القرارات الخارجية (٣٧٨) - العوامل التي

ترتد من صعوبة التنبؤ في القرارات الخارجية (٣٧٩)

	المبحث الثاني - مشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات
٣٨١ وأجهزة إتخاذ القرارات الخارجية
	المبحث الثالث - تصميم المواقف التي تتناولها قرارات السياسة
٣٨٤ الخارجية
٣٨٧ الهوامش
٣٨٨ إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية : مراجع مختارة
٤٤٤-٣٨٩ الفصل الثاني عشر - الدبلوماسية
	المبحث الأول - المرسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل
٣٩١ الدبلوماسي بين الدول
	المبحث الثاني - التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو
٣٩٢ الدبلوماسية القديمة
٣٩٦	المبحث الثالث - الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية
	الدبلوماسية البرلمانية (٣٩٧) - الدبلوماسية الشمولية
	(٣٩٩) - دبلوماسية القمة (٤٠٢) - الدبلوماسية
	الوقائية أو الدبلوماسية المانعة (٤٠٦) - دبلوماسية
	المحالفات (٤١٠) - دبلوماسية الأزمات (٤١٧)
	- الدبلوماسية الثقافية (٤٢٠) - الدبلوماسية
	الاقتصادية (٤٢٤) .
٤٢٨ المبحث الرابع - المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي
	حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج
	(٤٢٨) - تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها
	وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية (٤٢٩) - المتابعة
	واعداد التقارير (٤٣٠) - التفاوض (٤٣٢) .
٤٤١ الهوامش
٤٤٣ الدبلوماسية : موجه مختارة

- الفصل الثالث عشر - الدعاية ٤٤٥-٤٧٠
- المبحث الأول - الاشرطاطات الدولية للدعاية الفعالة ٤٤٨
- عصر البساطة (٤٤٨) - قدرة الدعاية على جذب الانتباه واثارة الاهتمام (٤٤٩) - قابلية الدعاية للتصديق (٤٥٠) - صلة الدعاية بالجمهور الذي توجه إليه (٤٥٠) - توافق الدعاية وعدم تناقضها (٤٥١) - التكرار والترديد المستمر (٤٥١) -
- المبحث الثاني - الكيفية التي تقدم بها المادة الدعائية ٤٥٢
- الأسلوب الاخبارى أو الإعلامى (٤٥٢) -
 أسلوب التحريف والتشويه (٤٥٢) - أسلوب الدعاية الخفية (٤٥٣) - الأسلوب القائم على استمالة الرغبات المثالية (٤٥٤) - الأسلوب القائم على تقويم الفكر واصلاحه (٤٥٤) .
- المبحث الثالث - دراسة خاصة عن وسائل الدعاية النازية ٤٥٥
- المبحث الرابع - أمثلة عن دور الدعاية في السياسات الخارجية لبعض البول الكبرى ٤٦٠
- الدعاية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية (٤٦٠)
 - الدعاية كأداة للسياسة الخارجية البريطانية (٤٦٣)
 - الدعاية كأداة للسياسة الخارجية السوفيتية (٤٦٦)
- المواشم ٤٦٩
- الدعاية : مراجع مختارة ٤٧٠
- الفصل الرابع عشر - الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية ٤٧١-٥٠٦

المبحث الأول - الأدوات الاقتصادية الرئيسية في العلاقات

التولية ٤٧٣

- التعريفات الجمركية (٤٧٣) - القيود الكمية أو
 - نظام الحصص (٤٧٤) - القيود النقدية (٤٧٤) -
 - إجراءات الحظر على المبادلات التجارية (٤٧٥) -
 - المقاطعة الاقتصادية (٤٧٦) - ترتيبات الاندماج
 - الاقتصادى الإقليمى (٤٧٦) - الإعانات (٤٧٧)
 - التجميد أو التأميم (٤٧٧) - التوزيع التفضيلى
 - لطلبات الاستيراد (٤٧٨) - تخفيض العملة المحلية
- (٤٧٨) .

المبحث الثاني - المعونات الاقتصادية والمساعدات الثنية الخارجية

المعونات الاقتصادية الخارجية (٤٨٠) - المساعدات
الفنية (٤٨٦) .

المبحث الثالث - بعض أجهزة ومؤسسات التعاون الاقتصادى

التولى الإقليمى ٤٨٦

- مشروع كولومبو (٤٨٦) - الكومبيكون (٤٨٧)
- السوق الأوروبية المشتركة (٤٩١) - منظمة
- الطاقة النرية الأوروبية (٤٩٤) - مشروع التحالف
- من أجل التقدم (٤٩٧) - منظمة الأقطار العربية
- المصدرة للبرول (٥٠٠) .

الهوامش ٥٠٤

الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية : مراجع مختارة ٥٠٥

التصنيف الخامس عشر - الحرب كأداة للسياسة الخارجية ... ٥٠٧-٥٤٢
المبحث الأول - الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في
العلاقات الدولية ... ٥٠٩

القوة كأداة هجومية (٥٠٩) - القوة كأداة
دفاعية (٥١١) - القوة كأداة للردع (٥١٤).

المبحث الثاني - الصور الرئيسية للحروب الدولية ... ٥١٦
الحروب المحلودة (٥١٦) - الحروب الوقائية
وحروب الإحباط (٥١٩) - حروب الاستنزاف
(٥٢٣) - الحروب الأهلية (٥٢٦) - الحروب
الثورية أو الحروب العادلة (٥٢٩) - الحرب
بطريق الخطأ (٥٣٣).

المبحث الثالث - القوة المسلحة في العلاقات الدولية : ملاحظات
ختامية ... ٥٣٦

الهوامش ... ٥٤١

الحرب كأداة للسياسة الخارجية : مراجع مختارة ... ٥٤٢

التصنيف السادس عشر - الاستعمار ... ٥٤٣-٥٩٢

المبحث الأول - الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات

المبدئية ... ٥٤٥

تعريف الاستعمار (٥٤٥) - الاستعمار والقوة
القومية (٥٤٦).

المبحث الثاني - دوافع الظاهرة الاستعمارية ... ٥٤٨

الدوافع الاقتصادية للاستعمار (٥٤٨) - نظرية
هوبسون (٥٥٠) - نظرية لينين (٥٥٢) - نقد

النظريات الاقتصادية في الاستعمار (٥٥٤) -
نقد هانس مورجانثو (٥٥٤) - نقد جوزيف
شومبير (٥٥٨) - نقد ريمون آرون (٥٦٠) -
الدوافع الاستراتيجية للاستعمار (٥٦١) - الدوافع
المتعلقة بالتنفيذ القومي (٥٦٢) .

المبحث الثالث - مستويات السيطرة الامبريالية ٥٦٣

السيطرة الامبريالية على المستوى العالمي (٥٦٣) -
السيطرة على المستوى القارى (٥٦٤) - السيطرة
على المستوى الإقليمى (٥٦٤) .

المبحث الرابع - وسائل السيطرة الامبريالية ٥٦٥

الوسائل العسكرية (٥٦٥) - الوسائل الاقتصادية
(٥٦٦) - الوسائل الثقافية (٥٦٧) - الوسائل
التقليدية التى أتبع في حسم الصراعات الاستعمارية
(٥٦٨) .

المبحث الخامس - أنواع المستعمرات ٥٧٠

المبحث السادس - التطور التاريخى للحركة الاستعمارية ... ٥٧٣

المبحث السابع - ظاهرة الاستعمار الجديد ٥٧٩

مفهوم الاستعمار الجديد (٥٨٠) - فئة الدول التابعة
سياسيا (٥٨٢) - فئة الدول التابعة اقتصاديا (٥٨٢)
- فئة الدول التابعة تبعية كاملة (٥٨٣) .

المبحث الثامن - تقييم الآثار والتأجج التى خلقتها الاستعمار في
العلاقات الدولية ٥٨٥

- ٥٩٠ ... الخواص
- ٥٩٢ ... الاستعمار : مرجع مختارة
- ٦٦٦-٥٩٣ ... التصلب السابع عشر - نزع السلاح والرقابة على التسلح
- ٥٩٥ ... البحث الأول - قضية نزع السلاح : بعض المفاهيم العامة
- ... البحث الثاني - بعض الاعتبارات العامة التي تحيط بمشكلة
- ٥٩٧ ... الاتفاق على نزع السلاح والرقابة على التسلح
- العوامل المحبذة لنزع السلاح (٥٩٨) - العوامل التي تعقد من امكانية الاتفاق على حل مشكلة نزع السلاح (٦٠٠) - العوامل ذات التأثير المزوج على مشكلة نزع السلاح (٦٠٧) .
- ٦٠٩ ... البحث الثالث - نظريات نزع السلاح
- نظرية النزاع المنفرد (٦٠٩) - نظرية التوازن (٦١٠) - نظرية الحظر المحدود (٦١١) - النظرية التدريجية (٦١٢) .
- ٦١٣ ... البحث الرابع - تطور مشكلة نزع السلاح في العلاقات الدولية
- مشكلة نزع السلاح في عهد عصبة الأمم (٦١٤) - مشكلة نزع السلاح في ظل الأمم المتحدة (٦١٧) - المرحلة الأولى : ١٩٤٦ - ١٩٤٩ (٦١٧) - المرحلة الثانية : ١٩٤٩ - ١٩٥٢ (٦٢٢) - المرحلة الثالثة : ١٩٥٢ - ١٩٥٨ (٦٢٣) - المرحلة الرابعة : ١٩٥٨ - ١٩٦١ (٦٢٩) - المرحلة الخامسة : ١٩٦١ - ١٩٦٨ (٦٣٣) - معاهدة الحظر الجزئي (٦٣٥) - معاهدة الفضاء

الخارجي (٦٣٧) - معاهدة مكسيكو لتحريم
التجارب النووية (٦٣٩) - معاهدة حظر انتشار
الأسلحة النووية (٦٤٢) - المرحلة السادسة :
١٩٦٨ وحتى الآن (٦٤٥) - معاهدة قاع البحار
(٦٤٦) - إتفاقية تحريم أسلحة الحرب الكيميائية
والبيولوجية (٦٤٩) - إتفاقية موسكو للحد من
سباق الأسلحة الاستراتيجية (٦٥٢) - الإتفاقيات
الأمريكية السوفيتية لمنع الحرب النووية (٦٥٥) -
مشروع معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب
النووية (٦٥٨) .

٦٦٣	الهوامش
٦٦٥	نزع السلاح والرقابة على التسلح : مراجع مختارة
٦٦٧-٧١٥	الفصل الثامن عشر - التنظيم الدولي العالمي
٦٦٩	المبحث الأول - حول فكرة التنظيم الدولي العالمي
٦٧١	المبحث الثاني - تطور محاولات التنظيم الدولي العالمي

عصبة الأمم (٦٧٢) - عضوية عصبة الأمم (٦٧٤)
- الأجهزة التابعة لعصبة الأمم (٦٧٤) - إنجازات
عصبة الأمم (٦٨١) - أسباب فشل عصبة الأمم
(٦٨٥) - الأمم المتحدة (٦٨٦) - أهداف
ومبادئ الأمم المتحدة (٦٨٧) - العضوية في
الأمم المتحدة (٦٩٢) - تكوين الأمم المتحدة
(٦٩٤) .

٧٠٣	المبحث الثالث - الأمم المتحدة : الإنجازات والصعوبات
٧١٦	الهوامش
٧١٧	التنظيم الدولي العالمي : مراجع مختارة
٧١٩	مراجع عربية مختارة

رقم الإبداع
١٣٥٥/١٩٩١

العلاقات السكّية الدوليّة

دراسة في الأصول والنظريات

العلاقات السببية الدولية

دراسة في الأصول والنظريات

تأليف

الدكتور اسماعيل صبري مقلد

استاذ العلاقات السببية الدولية قسم العلوم السياسية
بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت



طبعة خاصة

للمكتبة الاكاديمية

حقوق النشر

حقوق التأليف والطبع والنشر © ١٩٩١

جميع الحقوق محفوظة للناشر:

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة

تليفون: ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

تلکس: ABCMN U N ٩٤١٢٤

فاکس: ٢٠٢ - ٣٤٩١٨٩٠

لا يجوز إستنساخ أى جزء من هذا الكتاب أو نقله بنى طريقة كانت إلا بعد
حصول على تصريح كتابى من الناشر.